التجربة الديموقراطية
فـى
تركيا الحديثة والمعاصرة

الجزء الأول

تأليف
أ .د/ الصفصافى أحمد القطورى

القاهرة
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

اسم الكتــــاب :

التجربة الديمقراطية فى تركيا الحديثة والمعاصرة

اسم المؤلـــــف :

الدكتور / الصفصافى احمد القطورى.

الطبعة الأولى :

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

تم طبع هذه الطبعة على نفقة المؤلف

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

الترقيم الدولى : 977-17-3277-3

رقم الإيـــداع : 2006/9219

الإهداء

إِلى

الأُمّة المَصْرِيّة التي هِي

مَصْدَر السُّلطات ... مُتَمَنياً

أنْ تَفِيد مِنْ هَذِه

التَّجْرُبَة ....

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سبحانه وتعالى:

﴿ وَتَشَاوُرٍ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾

آية ٢٣٣ «البقرة»

﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ ﴾

آية ١٥٩ «آل عمران»

﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾

آية ٣٨ «الشورى»

مقدمة

خواطر وحقائق

-١-

هل لابد وأن تُفرض علينا الديمقراطية من الخارج ..؟ أم الأفضل أن نفتش فى تراثنا .. ونتعرف على تجارب الشعوب القريبة منّا ..؟ وماهى هذه الديموقراطية ..؟ هل نحن نمارسها أم نحن محرومون منها ...؟ تساؤلات تتبادر إلى الذهن منذ أمد بعيد ... وشُغلتُ بها لسنوات طوال .. هل الديموقراطية هى تبادل الأراء .. الرأى والرأى الآخر ..؟ أم هى تبادل السلطات؟ تساؤلات ... تعريفات ... مستجدات ... تداعيات ... ذكريات ...

الماضى القريب .. وفى المحيط العائلي .. والأسرى كانت هناك ممارسات شبه ديموقراطية .. الأب يتناقش مع الأخوة فى أمور الزراعة .. فى أحسن البذور وأجود الإنتاج .. وأحسن السلالات .. وينفذ الجميع مايستقر عليه الرأى .. يتناقش الوالد مع الأخوة الكبار والأعمام فى خط سير القضية المرفوعة ضد الإقطاعى نجيب تكلا .. وينوب الوالد عن الجميع فى نقل مااستقر عليه الرأى للمحامى الموكل بالقضية .. رأيت والدى يأخذ برأى أُخوتى فى الموافقة على مَنْ يتقدم طالباً يد إحدى أخواتى .. هذا نوع من الممارسة .. ! !

وفى محيط القرية كان انتخاب العمدة تدريب للأهالى على ممارسة حق الإنتخاب وإختيار الأفضل .. الآن بالتعيين .. فبدلاً من أن نسير إلى الأمام نرتد إلى الخلف .. كانت القرية كلها تختار مَنْ يمثلها .. أو مَنْ يتحدثون باسمها فى إدارة الري .. والأوقاف .. والشئوون الصحية أو فى أمر هام يواجهها .. هذا نوع من الممارسة الديموقراطية .. ! !

وعلى النطاق الشخصى .. كنت الجامعى الوحيد فى قريتى .. وكنت أقود العديد من المشروعات الخدمية ؛ كمحو الأمية .. أو إنارة القرية قبل دخول الكهرباء .. أو القيام بحفلات ترفيهية خلال شهور الصيف .. كنت المسئوول عن اختيار النصوص والفقرات .. والإخراج .. وكان الصديق ذكى حسنين مبدع فى إقامة المسرح والإضاءة والستار .. وبالإمكانات المحدودة كان يجعل الإنارة تُحجب عن المتفرجين وتسلط على المسرح إذا مافتحت الستارة .. وتعود الأضواء على المشاهدين إذا ما أُغلقت الستارة .. كنا نمارس ذلك بالأسلوب الديمقراطي البسيط .. وكان إذا مانشب خلاف فى وجهات النظر نطلب أن يقف الشباب فى صفوف خلف من يؤيدونه .. إختيار .. وإنتخاب مباشر .. ويلتزم الجميع بما تُسفر عنه النتائج .. هؤلاء جميعاً الآن قادة فى ميادين أعمالهم .. بل منهم مَنْ أُختير فى الحكم المحلى .. ومَنْ تقدم ورشح لمجلس الشعب..

عُيِّنت معيداً فى ٢٨ سبتمبر سنه ١٩٦٣م .. وعاصرت انتخاب العميد وأنا مدرس بالجامعة .. وانتخاب أعضاء نوادى أعضاء هيئات التدريس وانتخبت فيها مرتين .. الآن هى بالتعيين .. أليست هذه ردة عن المسيرة الديمقراطية ...؟

سافرت فى بعثة للحصول على الدكتوراه فى جامعة استانبول فى تركيا .. وفى اليوم التالى لوصولى إليها فى الأول من يناير سنه ١٩٦٧م شاهدت المسيرات الحاشدة .. المنظمة .. المعارضة .. وفى اليوم التالى أرى حشوداً أخرى، ومؤتمرات حزبية صاخبة .. ثائرة .. هادرة .. ثم تنفض فى هدوء .. دون أن تُمس سيارة .. أو لافتة .. أو إعلان .. أو حتى زهرة .. رأيت مواكب الزهور .. ومسيرات النقابات والاتحادات ..

المسيرات الصامتة المعارضة للشيوعية .. وماهى إلاّ أيام .. أو سويعات حتى نسمع هتافات اليسار والاشتراكيين والشيوعيين الذين يصبون اللعنات على القواعد الأمريكية .. والسياسة الأمريكية .. والإمبريالية العالمية ...

عاصرت داخل جامعة استانبول صراع اليسار واليمين .. عرفت مامعنى المحافظين .. والراديكاليين .. والخلافتيه .. والأخوان .. وشهداء يهوذا .. والدونمه .. والصهيونيه .. والماسونية .. دون ممارسة لأى ضغط ..

عدت إلى مصر مبعداً للنشاط الملحوظ دون أن أُمكن من مناقشة رسالة الدكتوراه، فقدمت الماجستير والدكتوراه من جديد إلى كليتى .. وأنا غير حزين على السنوات التى قضيتها فى استانبول .. فقد تعلمت فيها الكثير وعرفت فيها عن قرب شعب صديق .. عرفت كل نماذجه .. وأنماطه عن قرب؛ خالطت المثقفين والفنانين والصحفيين .. والطلاب .. والأكراد واليونانيين واللاظ والآرناؤوط .. وحتى جنود الأمن المركزى .. وضباط المخابرات فى السجن الحربى والسياسى .. والمجرمين .. والخارجين على القانون فى تخشيبة الأمن العام .. صادقت .. وأحببت .. وتعلمت كيف أتعلم من تجاربى .. ومن تجارب الحياة .. وكيف أرصد تجارب الآخرين ..

عاصرت فى مصر كيفية تكوين حزب مصر .. وكيف انفض عنه مؤسسوه ومناصروه لكى ينضموا إلى الحزب الديموقراطى الذى أعاد تأسيسه السيد رئيس الجمهورية .. وأصبح هو حزب الدولة .. وثارت فى ذهنى من جديد .. هل نحن نعيش حزب الدولة ... أو دولة الحزب ..؟

سافرت إلى المملكة العربية السعودية في إعارتين .. فرأيت فيها نوعاً آخر من الديموقراطية .. ديموقراطية العائلة .. عائلة تحكم، ولكن الأبواب مفتوحة .. وكأن المسئوول هو شيخ القبيلة .. أو رب العائلة .. يسمع .. يصغى .. ثم يأخذ القرار ... وعندما طالبت بتقنين هذا .. وتسميته بالتسميات الحديثة «المودرن» تم مصادرة الكتاب لهذا ولغيره من الأسباب .. ولكن للحق .. والحقيقة .. يشهد اللّه .. لم أُصب هنالك بأي أذى .. ولم تمس كرامتى ولو بكلمة واحدة .. ولم يسألنى أحد .. وكأن هذا نوع من ابداء الرأى .. والرأى الآخر .. وللمسئوول أن يأخذ بما يرى.

-٢-

تركيا .. النصف الثانى من القرن التاسع عشر؛ المشروطية الأولى سنة ١٨٧٧م = ١٢٩٤هـ تحكم .. العثمانيون الجدد يديرون المعارضة .. يتكون مجلس المبعوثان .. وتتشكل اللجان .. وتُستنبط القوانين المدنية متوائمة مع الشريعة الإسلامية ..

تعرف مصر أيضاً الحياة النيابية .. والبرلمانية .. ومجلسي الشيوخ والأعيان .. فمجلس شورى النواب قد تأسس سنة ١٨٦٦م = ١٢٨٣هـ وكان من أركان التحديث «الأساسية» فى برنامج اسماعيل.

وقال رئيس الوزراء نوبار فى حديث له مع وزير خارجية فرنسا:

«إن مجلس شورى النواب المصرى يقف على أرض راسخة، وقد تم اختيار النواب من مشايخ البلاد وبواسطة الشعب نفسه، ولم تتدخل الحكومة سوى بالتصديق، وأصبح على ذوى الشخصية والنفوذ أن يقدموا المشورة والتوصيات للمديرين حول حلول المشاكل والمشاريع العامة .. إنه برلمان حقيقى ومدرسة يتعلم عن طريقها الشعب ويتدرب

على ممارسة السلطة، وعلى ترقية شئونه، وهو فى نفس الوقت حلقة الاتصال والتفاعل بين الآهالى والحكومة ..»

وأعلن فى نوفمبر سنه ١٨٧٩م = ١٢٩٧هـ ميلاد أول حزب سياسى فى مصر .. وقد جاء فى منشور تأسيس الحزب «تأسس الحزب الوطنى المصرى وقام لينقذ البلاد من الهوة السحيقة التى تردت فيها تحت وطأة المرابين والسماسرة والمستبدين الذين استولوا على ماليتها ونهبوا ثرواتها واحتلوا بغير حق مواردها ..».

تندلع الحرب الروسية العثمانية فينفض المجلس .. وتحتل انجلترى العظمى أم الديموقراطيات مصر سنة ١٨٨٢م فتلغى كل المجالس وكل مايمت للديمقراطية بصلة فى أرض الكنانة ..

تشتد المعارضة فى الآستانة والولايات العربية، والبلقانية والضغوط الخارجية فتعلن المشروطية الثانية سنه ١٩٠٨م = ١٣٢٦ - هـ فتعم الفرحة كل أرجاء الإمبراطورية ونرى الصدى فى الصحف والمجلات المصرية حيث كتب لطفى السيد يحى الحدث .. ويدعو إلى استخلاص العظة .. حيث قال «فرحت الأمة المصرية وعم الفرح الأمراء فى قصورهم، والعلماء فى مكتباتهم .. والسراة فى ضياعهم وفرح به الرجال والشيوخ والأطفال وما من حركة قوبلت بالفرح الشامل مثلما قوبل به الدستور العثمانى .. ولا يمكن لأحد مهما تحكم أن يفسد هذا الفرح إلاَّ بأن الأمة المصرية مجمعة على أنها تريد لنفسها ماكسبه العثمانيون ويعتبر فرح الأمة احتجاجاً من الأمة المصرية واظهاراً للسفور الكامل بالحاجة إلى الخروج على حكومة الفرد .. ».

احتلت أخبار استانبول وتطورات الأحداث فيها ملء صفحات الجرائد الوطنية، ولم يسبق أن اهتمت بحدث خارجى كما اهتمت

بالدستور العثماني .. وتتابعت الوفود إلى الآستانة .. وتتالت البرقيات على السراى فى مصر مطالبة: «بصدور الإرادة السلطانية من مولانا العباس لكى يقتدى بجلالة متبوعه الأعظم أمير المؤمنين ويمنح أمته مجلساً نيابيا نحن فى أشد الحاجة إليه ..».

حكمت جمعية الاتحاد والترقى، وزجت بالبلاد إلى أتون الحرب العالمية الأولى .. فخسرت الحرب مع الخاسرين، ودخلت جيوش المنتصرين إلى شوارع استانبول، وأذلت النفوس فاندلعت شرارة حرب الاستقلال، وتشكلت جماعات، وقوات .. وعقدت المؤتمرات حتى كان مؤتمر أنقره الذى شكل مجلس الأمة التركى الكبير الذى اختار مصطفى كمال آتاتورك (١٨٨١ - ١٩٣٨م) لكى يقود الكفاح، فيعلن الجمهورية فى التاسع والعشرين من أكتوبر سنه ١٩٢٣م ويقود حركة التحديث والتطوير ويؤسس نظام الحزب الواحد متمثلاً فى حزب الشعب الجمهورى .. ويصبح هو مؤسس الدولة ومؤسس الحزب وحامى حمى القوات المسلحة.

تطوله الانتقادات الخارجية لديكتاتورية الحكم فيستحدث نظام المعارضة المستأنسة بطلبه من صديقه فتحى اوقيار [١٨٨٠ - ١٩٣٤م] بأن يؤسس «سربست جمهوريت فرقه سى» الحزب الجمهورى الحر والذى يُلغى بعد مايقل عن ثلاث شهور .. وتستمر سيطرة الحزب الواحد حتى بعد وفاة كمال مصطفى آتاتورك سنة ١٩٣٨م وتولى عصمت انيونو [١٨٨٤ - ١٩٧٣م] للسلطة.

انتهت الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م = ١٣٦٥هـ بهزيمة الدول ذات الحزب الواحد .. وقد فتح ذلك الطريق أمام التعددية الحزبية فوصل الحزب الديمقراطى بزعامة جلال بايار [١٨٨٣ - ١٩٨٢] وعدنان

مندريس [١٨٩٩ - ١٩٦٠م] إلى الحكم وظل متربعاً على السلطة حتى ٢٧ مايو نسه ١٩٦٠م. وتجلت عظمة عصمت باشا فى تنازله عن رئاسة الجمهورية، والإكتفاء برئاسة حزب الشعب الجمهورى، والجلوس على مقعد رئاسة المعارضة.

وما أن اتجه الحزب الديمقراطى إلى خدمة طبقة الإقطاعيين وكبار التجار حتى ثارت ضده كل الفئات، وتزعمت القوات المسلحة ممثلة فى صغار الضباط حركة ٢٧ مايو سنه ١٩٦٠م وجاءوا بجمال غورسيل على رأس الحركة، ثم يُصبح رئيساً للجمهورية ..

انحصرت رئاسة الجمهورية فى تركيا فى كبار چنرالات الجيش فكمال آتاتورك، وعصمت اينونو، وجلال بايار، وجمال غورسيل وجودت صوناى وفخرى قوروترك وكنعان أورن كلهم من چنرالات الجيش حتى نجح طورغوت اوزال فى تغيير هذا النظام وأصبح رئيس الجمهورية من السياسيين المدنيين، فقد أعقبه سليمان دميرال ثم حالياً أحمد نجدت سزر ...

وإذا مانظرنا إلى التيارات التى تبادلت السلطة، فنرى أن السلطة كانت محصورة فى التيار الإسلامى .. ثم القومى .. ثم القومى العَلْمَانى.. ثم تتابع تبادل السلطة بين الإسلامى والقومى العلمانى .. حتى وصل حزب العدالة والتنمية بأصوات ناخب التيار الإسلامى إلى السلطة فى فترة هى أحرج ماتكون فى تاريخ تركيا المعاصرة والمنطقة بأسرها ..

أما فى مصر؛ فقد شهدت مصر مرحلة التنظيم السياسى الواحد من ١٩٥٣ - ١٩٧٦م .. حيث كانت هيئة التحرير، فالإتحاد القومى، فالإتحاد الإشتراكى العربى .. تم تلى ذلك مرحلة الانتقال إلى

تعدد الآحزاب .. وقد ترتب ذلك على حرب ٦ أكتوبر سنه ١٩٧٣م المجيدة ..

وقد أجمعت كل الدراسات على أن الديمقراطية قبل ثورة يوليو سنه ١٩٥٢م كانت ديمقراطية مزيفة .. وقد مرت الثورة بمرحلة طويلة قبل أن تتبلور الديمقراطية السليمة، التى أرسى الميثاق أُسسها .. ويقر الجميع بأن الثورة قد تأخرت فى تنفيذ الهدف السادس والأخير من آهدافها وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة .. فخلال هذه المدة وهذه التجارب السياسية ظهرت سلبيات التنظيم السياسى الواحد، وعدم قدرته على التعبير الحقيقى الحي لإتجاهات الجماهير .. وكمحاولة للتصحيح كانت محاولة بيان ٣٠ مارس سنه ١٩٦٨م بعد نكسة ١٩٦٧م .. وأرجع البيان سبب القصور فى الماضى إلى عدم قيام النظام الديمقراطى على أساس الإنتخاب الحر المباشر ..

أسهم غياب شخصية الزعيم جمال عبدالناصر فى ازدياد أزمة التنظيم السياسى الواحد .. إذ حدث فراغ سياسى على مستوى القمة .. وحدث الصدام السياسى بين أنور السادات ورجال ١٥ مايو سنه ١٩٧١م = ١٣٩١هـ .. وقد استخدم أنور السادات فى هذا الصراع ورقة الديمقراطية. وطرح شعارى سيادة القانون ودولة المؤسسات .. وكان قانون الحكم المحلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١م، ثم الدستور الدائم للدولة فى سبتمبر سنه ١٩٧١م وفى أغسطس ١٩٧٤م أصدر السادات ورقة تطوير الاتحاد الإشتراكى العربى ولكي يكون بوتقة حوار تنصهر فيها الأفكار المتعارضة وتتبلور فيها الاتجاهات» .. وبعد انعقاد المؤتمر القومى العام الثالث للاتحاد الاشتراكى فى شهر يوليو ١٩٧٥م، أجرى حوار واسع الاتجاهات .. واسفر فى النهاية عن «إقامة المنابر لتعبر عن

الإتجاهات المتعددة داخل الإتحاد الاشتراكى» إلاَّ أن سنة ١٩٧٦م شهدت حواراً عريضاً حول «مستقبل الحياة السياسية فى مصر ..» .. ورأى بعض المشاركون أن الإتحاد الإشتراكى لم يعد قادراً على احتواء عمل النشاط السياسى للجماهير .. وأن على الثورة «أن تصل إلى صيغة لنظامها الديمقراطى على نحو يسمح بوجود الأحزاب السياسية» .. وتم السماح للمنابر داخل الإتحاد الإشتراكى .. وخاضت المنابر معركة انتخابات مجلس الشعب فى صيف ١٩٧٦م = ١٣٩٦هـ.

وفى أول اجتماع مجلس الشعب فى ١٩٧٦/١١/٢٢م أعلن السادات تحويل التنظيمات السياسية إلى أحزاب، ثم صدر قانون الأحزاب السياسية فى شهر يونيو ١٩٧٧م .. وانطلقت العملية التعددية منذ سنة ١٩٧٧، ولكنها كانت كلها بقرارات فوقية مما أدى إلى تعثرها فى عهد السادات ولكن الأمل معقود على استمرارية التطور بعد إخضاع العملية الإنتخابية للإشراف القضائى بقرار المحكمة الدستورية العليا الذى يقضى بالإشراف القضائى على جميع الأعمال الخاصة بانتخابات جميع المجالس التشريعية.

-٣-

إن إلقاء الضوء على تجارب الشعوب لابد وأنه يُفيد إفادة جمة فى تطور وتطوير الحياة الديمقراطية خاصة وإن كانت هذه الشعوب تعيش ظروف اجتماعية متقاربة .. ومناخ حضارى وثقافى متشابه .. ولذلك فقد رصدت التجربة الديمقراطية فى تركيا منذ أن وصلتها سنة ١٩٦٧م .. ورصدت عن كسب الانتقال من الجمعيات والفرق إلى الحزب الواحد وديكتاتوريته إلى التجربة المستأنسة إلى إرهاصات تعدد الاتجاهات داخل حزب الشعب الجمهورى والتعددية الحزبية التى زادت عن حدّها

ووصلت إلى مرحلة الفوضى مما كان يؤدى إلى العنف والعنف المضاد، والذى كان يؤدى بدوره إلى تدخل القوات المسلحة التى كانت غالباً ماتعود وتترك الميدان لعودة الحياة النيابية .. كما حدث فى انقلاب ٢٧ مايو سنه ١٩٦٠م .. و١٢ سبتمبر سنه ١٩٨٠م .. عدا الإنذارات واعلان الأحكام العرفيه من حين لآخر حين اشتداد الصراع، واحتدام الأزمات .. أو الخروج عن الخطوط الحمراء التى يرسمها الجيش أمام السياسيين.

كما رصدت التطور الإقتصادى فى مرحلة الحزب الواحد، والاصلاح الزراعى .. ثم الإنفتاح بل والانفلات الاقتصادى الذى كان يؤدى إلى طغيان طبقة على بقية الطبقات مما كان يؤدى إلى التضخم والذى يؤدى بدوره إلى الكساد الاقتصادى بل والأزمات الاقتصادية .. وكان هذا بدوره يهيئ المناخ ويساعد على تدخل القوات المسلحة ممثلة فى مجلس الأمن القومى ..

ثم كانت عملية الرصد والمتابعة للعلاقة بين الدين والسياسة منذ آواخر العهد العثمانى وحتى انقلاب ١٢ سبتمبر سنه ١٩٨٠م والذى قاده الجنرال كنعان أورن والذى ترتب عليه ابعاد القادة السياسيين بل وحرمان الإسلاميين منهم من ممارسة العمل السياسى ..

فهل كان هذا الرصد والمتابعة حتى اليوم فيه فائدة ..؟ أم أن هذا كله مضيعة للوقت ولا طائل من وراءه ...؟ انتابتنى الهواجس وكان القرار؛ بوضع هذا الرصد والمتابعة لتجربة شعب صديق تحت سمع وبصر أهلى وأحبائى من كل طبقات شعب مصر الحبيب.

لقد فضلت لهذا الطرح أو لنقل إلى الرصد أن أُقدِّمه فى شكل مباحث حتى يمكن تناول كل مبحث على حدة .. وعلى أن تُشكل هذه المباحث فى مجموعها ثلاثة أقسام رئيسية.

القسم الأول يتناول المباحث التى تتحدث عن الديمقراطية فى أواخر العهد العثمانى، وخلال حرب الاستقلال وسيطرة الحزب الواحد بعد إعلان الجمهورية، والتجربة المستأنسة وارهاصات التعددية الحزبية بعد الحرب العالمية الثانية ثم التعددية الحزبية وسيطرة الحزب الديمقراطى حتى قيام ثورة ٢٧ مايو سنه ١٩٦٠م .. وسيطرة عدنان مندرس على الحزب الديمقراطى والاقتصاد التركى تحت ادارة الحزب الديمقراطى، وحزب الشعب الجمهورى فى المعارضة .. هذه المرحلة يمكن أن نحصرها بين ١٩٠٨ – حتى ١٩٦٠م ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الجمهورية الأولى .. وبداية الجمهورية الثانية.

أما القسم الثانى .. فيتناول ارهاصات قيام ثورة ٢٧ مايو وقيام الثورة .. والجيش والأحزاب السياسية .. والتدخل العسكرى وقيام الثورة .. وعودة الحياة النيابية وظهور حزب العدالة .. وحكومات الائتلاف .. ثم سيطره حزب العدالة على الحكم .. وبزوغ الإرهاب والعنف والعنف المضاد الذى أدى إلى قيام انقلاب سبتمبر سنه ١٩٨٠م ثم كان المبحث الأخير والذى تناولت فيه العلاقة بين الدين والسياسة .. وكيف أن الأحزاب السياسية حتى العلمانية منها حاولت استخدام الدين أو لنقل حاولت تسييس الدين لكسب أصوات الناخبين .. حتى يصلوا إلى كرسى الحكم .. وما أن يصلوا إليه حتى ينسوا .. أو يتناسوا وعودهم السياسية والانتخابية ..

وحسبما هو مخطط فلسوف يتبع ذلك دراسة أخرى ترصد التطورات الديمقراطية التى طرأت على الحياة السياسية فى تركيا منذ مابعد انقلاب ١٢ سبتمبر سنه ١٩٨٠م وعودة الحياة النيابية حتى بدايات القرن الواحد والعشرين تلك الفترة التى زادت فيها المواجهة بين

الأحزاب السياسية ذات الطابع الدينى وبين القوات المسلحة المتمثلة فى الجيش بجنرالاته .. وتحذيراته .. بل وتدخلاته ..

إن الهدف المعلن من الدراسة هو رصد تجربة بكل خطوطها العريضة، بل يمكن القول بكل دقائقها المستقاة من الصحافة اليومية المعاصرة للأحداث لكى نستفيد منها .. وبها يمكن أن نختصر من حياة تجربتنا مالا يقل عن خمسين سنة قد ضاعت منّا .. وتسربت من بين أناملنا .. وحتى لا ننتظر حتى يفرض علينا الآخر المتربص بنا ديمقراطيته التى صاغها لمجتمعات لا تربطنا بها وحدة ثقافة .. ولا تظلنا معها مظلة حضارية واحدة .. بل هى ديمقراطية الاستعلاء والهيمنة .. اللّهم إنى قد بلغت، اللّهم فاشهد، أن القصد قصدك والمستهدف هى كنانة اللّه فى أرضك ..

وعلى الله قصد السبيل

المؤلف
أرض الجولف - القاهرة
٢٥ من محرم سنه ١٤٢٧هـ
٢٤ فبراير سنه ٢٠٠٦م

القسم الأول

« من ديكتاتورية الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية »

- المبحث الأول :
  - الحياة الديمقراطية فى الدولة العثمانية ..
- المبحث الثانى :
  - الديمقراطية خلال حرب الاستقلال ١٩١٤ - ١٩٢٣م.
- المبحث الثالث :
  - تدعيم الاتجاه نحو نظام الحزب الواحد خلال العصر الجمهورى.
- المبحث الرابع :
  - تجربة ديمقراطية مستأنسة .. الحزب الجمهورى الحر ..
- المبحث الخامس :
  - الحرية السياسية وهزيمة حزب الشعب الجمهورى.
- المبحث السادس :
  - عدنان مندرس والحزب الديمقراطى.
- المبحث السابع :
  - الاقتصاد تحت إدارة الحزب الديمقراطي.

★ ... ★ ... ★

المبحث الأول

الحياة الديمقراطية في الدولة العثمانية

تمهيد:

المبحث الأول
الحياة الديمقراطية في الدولة العثمانية

الثابت علمياً، أن الإدارة في الدولة العثمانية كانت إدارة فردية، فقد كان السلطان العثماني يملك الدولة، والبلاد بكل ما فيها ومَنْ عليها.

وكان له الحق المطلق في أن يسلب المواطن ماله، وشرفه، بل وحياته دون أن يُسائله قانون، أو دستور، بالمعني الحديث، ولم يكن له من وازع سوي وازعه، الديني، ويقظة ضميره الشخصي، وقوة شخصية بعضٍ من شيوخ الإسلام الكبار. حتي كان (خطِ كَلخانه)(*) الذي أعلنه مصطفي رشيد باشا [١٢١٥- ١٢٧٥هـ =١٨٠٠- ١٨٥٨م] أمام سفراء الدول الأجنبية، والعلماء، ورجالات الدولة، في[١٢٥٥هـ ٣ نوفمبر ١٨٣٩م] وأعلن فيه، أن؛ الدولة العلية العثمانية كانت في بداية عهدها معتمدة اعتماداً كلياً علي الشريعة الغراء، وبها وصلت إلي قمة مجدها، وضمنت القوة للدولة، والرفاهية للشعب، ولكن في الفترة الثانية عندما ابتعدت الدولة عن الشريعة، وأحكامها؛ أصاب الدولة الوهن، وألم بشعبها الفقر، والفاقة. ولهذا كانت المرحلة الثالثة؛ ألا وهي دخول الدولة إلي عالم الإصلاحات، وربطها بالقوانين.

وكان أهم ما في هذه الإصطلاحات، هو ضمان المساواة بين المواطنين، وتأمين المواطن علي حياته، وماله، وعرضه. بصرف النظر عن دينه، أو عرقه، وربط الضرائب بنظام معيَّن، وتنظيم الخدمة العسكرية، ووضع هذا الفرمان حداً لسلطة السلطان. (١) . مما دفع بشاعر كبير مثل [شناسي ١٢٤٢- ١٢٨٨هـ ١٨٢٦-١٨٧١م]. أن يقول إن قانونك عتق للإنسان ويعلن قانونك للسلطان حدوده

وقد تعهد السلطان عبد المجيد (١٨٢٣ - ١٨٦١م) باحترام هذا الفرمان، وما سيصدر عنه من قوانين مستقبلاً، ووضعه في «دائرة

(*) بر عتقنامه در إنسانه سنك قانونك .. بيلديرر حديني سلطانه سنك قانونك

الأمانات المقدسة» لكي يُكسبه صفة قدسية [٢] . ولكن بسبب توالي الهزائم علي الإمبراطورية، وعدم الاستقرار أدي بالسلطان نفسه لأن يعلن في [١٢٧٣هـ ٢٨ فبراير ١٨٥٦م] (إصلاحات فرماني) أي فرمان الإصلاحات، وتعهد فيه.. تحت ضغط سفراء انجلترا وفرنسا والنمسا - بالمحافظة علي مبدأ المساواة بين الرعيَّة، دون النظر إلي أديانهم[٣] . وتولي كل من عالي باشا [١٢٣١-١٢٨٨هـ، ١٨١٥-١٨٧١م] وفؤاد باشا [١٢٣١-١٢٨٦هـ، ١٨١٥-١٨٦٩م] إدارة الإصلاحات في البلاد لمدة خمسة عشر عامًا.

المعارضة المنظمة:

(أ) العثمانيون الجدد:

إن توالي البعثات الدراسية إلي فرنسا، واشتداد الرغبة في الاتصال بالغرب، والأخذ عن حضارته، عن طريق الترجمة، أو الاقتباس؛ جعل شباب ذلك الجيل يؤمن بأفكار، وفلسفات، وأيديولوجيات جديدة؛ مما جعل إداريّ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أكثر تشدقًا بالفكر العلمي التطبيقي، وأيديو لوجيات الثورة.

وتُعد واقعة قصر چراغان التي حدثت [١٢٧٦هـ ١٨٥٩م] أول مبادرة من الأحرار الأتراك ضد الحكم المطلق في الدولة العثمانية؛ فقد قامت مجموعة صغيرة، تطلق علي نفسها «كَنج عثمانليلر» = «الفتية العثمانيون»، بالتخطيط لخلع السلطان عبد المجيد، أو قتله، إذا لزم الأمر ذلك، وإحلال أخاه محلَّه. وبالرغم من فشل المحاولة، ونفي القائمين بها خارج البلاد، إلا أنها تُعد المحاولة الأولي لقلب نظام الحكم من أجل الدستور، والحياة النيابية.

وتوالت الكتابات المطالبة بالحياة الدستورية، والتي تنتقد الإدارة، والحكومة علنًا، وكان كل من شناسي، و نامق كمال (١٨٤٠- ١٨٨٨م) وعبد الحميد ضيا باشا (١٨٢٥-١٨٨٠م) يتابعون كتاباتهم، في هذا

الصدد، منذ سنة (١٢٧٧هـ ١٨٦٠م) في الصحف، والمجلات، التي كانوا يصدرونها آنذاك[٤].

وشهد شهر يونية (١٢٨٢هـ ١٨٦٥م) أول اجتماع منظم لهذه الجماعة التي وصل عدد أعضائها إلي ٢٤٥ عضواً فيما بعد، وشملها بالرعاية كل من مراد، وعبد الحميد عندما كان كل منهما وليًا للعهد. وشمل أعضائها البارزين بالرعاية المالية، والسياسية الأمير المصري مصطفي فاضل باشا[٥] الذي كان يتولي معارضة السلطان، والخديوي من باريس، والتف حوله الشباب المثقف في كل من إستانبول والقاهرة، وقد تسمت هذه الجماعة في الصحافة الغربية بـ "Jeune Turquie" وترجمها كل من علي سيعاوي (١٨٣٨ ـ ١٨٧٨م) ونامق كمال إلي «يكي عثمانليلر» أي العثمانيون الجدد، وكانوا يقرنونها في بادئ الأمر بالترجمة الفرنسية "Jeunes Turcs" في كتاباتهم آنذاك . وقد بدأت هذه الجماعة في نشر مجلة «مخبر» في لندن اعتباراً من ٣١ أغسطس ١٨٦٧م = ١٢٨٤هـ يعارضون فيها سياسة السلطان، والصدر الأعظم عالي باشا، وترأس تحريرها علي سيعاوي ؛ ولكن قام كل من ضيا باشا ونامق كمال بإصدار جريدة «حوريت» الحرية اعتباراً من ٢٩ يونيه ١٨٦٨م = ١٢٨٥هـ لتعبر عن رأي الجماعة في الحرية، والديمقراطية، والشوري، والمساواة . وحب الوطن، وما شابه ذلك من مفاهيم كانت تُعد جديدة علي القارئ التركي، والعربي آنذاك [٦] .

ولكن علي إثر زيارة السلطان عبد العزيز [١٨٣٠ ـ ١٨٧٦م لفرنسا ١٨٦٧م – ١٢٨٤هـ طُلب من العثمانين الجدد مغادرة باريس ؛ فتشتتوا في أوروبا، وتم التصالح بين مصطفي فاضل باشا، والسلطان، وعاد إلي إستانبول، وعيِّن وزيراً للمالية، وبموت عالي باشا سنة ١٨٧١م = ١٢٨٨هـ ـ عدوهم اللدود ـ عاد معظمهم إلي البلاد .

تولي عبد الحميد العرش في ٣٠ أغسطس ١٨٧٦م = ١٢٩٣هـ، بعد عزل السلطان مراد، وكان عمره آنذاك ٣٤ سنة، وتسلم السلطة، والدولة

العثمانية محفوفة بالمخاطر الجسام ؛ والثورات الملتهبة في بلاد الروم، وجابه مصاعب الدولة، وديونها، واستقدم الخبراء وأخذ بعض القروض، وسدد معظمها من الواردات، وقد حاول تفادي الحروب، ولكنها فُرضت عليه فرضاً(٧) .

كان عبد الحميد قد وعد رئيس الأحرار مدحت باشا ـ قبل جلوسه علي العرش ـ بمنح القانون الأساسي، وإمتاع الأمة الإسلامية بالحرية . وقد حاول مدحت باشا إعلان الدستور؛ أثناء حكم عبد العزيز، ولكنه فشل ؛ فعاود الكرة في عهد السلطان مراد، ولكنه لم يتمكن. ولكن بعد أن ولاه السلطان عبد الحميد الصدارة، فقد تمهدت السبل أمامه ؛ فعقد مؤتمراً لسفراء الدول الكبري في العاصمة، ثم شكل لجنة مؤلفة من : ستة عشر موظفًا مدنيًا، وعشرة من العلماء، وقائدين كبيرين من الجيش، لوضع الدستور الذي أُستوحي من الدستور البلجيكي، تحت اسم «قانون اساسي» وذلك في عام ١٨٧٧م = ١٢٩٤هـ فأصبح الدستور البلجيكي المعدَّل، دستوراً للدولة الإسلامية العثمانية، بعد أن كان الإسلام هو دستور الدولة، فأصبح يُراعي في الأعياد، والمناسابات، وما شابهها . كما نصَّ علي إقامة مجلسين هما : «المبعوثان» النواب و«الشيوخ» الأعيان، يتمتع أعضاؤهما بالحصانة، فلا يخضعون لقوانين الدولة، وتتألف السلطة التشريعية من المجلسين، ونص على تشكيل محكمة عليا، وأن يكون مبدأ اللامركزية هو الطريقة التي تُتَّبع في الحكم (٨) .

كلَّف السلطان عبد الحميد، مدحت باشا كي ينظر في مسألة المؤتمر الأوروبي الذي قررت الدول الأوروبية عقده في الآستانة، إمعانًا في الإذلال ؛ فكان أول ما قام به مدحت باشا هو إنهاء المنازعات بين الدولة، وبين الصرب، والجبل الأسود، وبلغاريا وتمكن من ذلك في زمن وجيز، وبدأ يكرِّس جهده لإعلان القانون الأساسي في الساعة التي سيجتمع فيها المؤتمر الدولي في الأستانة.

وفي اليوم السابع من شهر ذي الحجة سنة ١٢٩٥هـ = ٢٤ ديسمبر ١٨٧٧م . اجتمع الوكلاء، والعلماء، والأمراء، وغيرهم في الباب العالي، ثم أقبل مدحت باشا، وقرأ الإرادة الشاهانية التي منحت الأمة العثمانية الدستور، والحرية . فهتفوا له جميعاً وحيَّاه العثمانيون من صميم قلوبهم. وحين ذاك أطلقت المدفعية طلقاتها، تحية للقانون الأساسي، وكان أعضاء المؤتمر الدولي مجتمعين في الطوپخانة، وبينما كانوا يتباحثون في جدول الأعمال، سمعوا دوي القنابل، فقام صفوت باشا ناظر الخارجية وقال للأعضاء : (إن الأمة العثمانية قد نالت مطالبها الشرعية، وهي تتمتع بحريتها الشرعية، فلا لزوم لهذا الاجتماع بعد هذا الإنقلاب) فوجم الجميع، وظلوا ساكنين، فطلب سفير روسيا مناقشة الموضوع، ولكن المندوبين العثمانيين انسحبا، وخرجا (٩) مما أفشل المؤتمر .

تم انتخاب مائة وخمسين عضواً، يمثلون أول مجلس للمبعوثان، كما تم تعيين خمس وعشرين عضواً، كمجلس للأعيان . وقد عمل مدحت باشا علي إنجاح ثمانية وأربعين نائبًا نصرانيًا .

اجتمع مجلس المبعوثان الأول، لأول مرة في قصر طوله بغچه سنة ١٨٧٧م = ١٢٩٥هـ. وافتتحه السلطان عبد الحميد، بخطبة مطولة ؛ تحدث فيها بعد مقدمة تاريخية عن الامتيازات الممنوحة للعناصر غير المسلمة، وعن قروض الدولة بعد حرب القرم، ثم الازمات المالية، التي حدثت أثناء حكم السلطان عبدالعزيز، ثم تحدث عن تورات البوسنة، والهرسك، ثم وجوب منح القانون الأساسي لتخليص الدولة من الاضمحلال، والانقراض ثم قال :

[عليكم أيها الأعضاء- هذه السنة - أن تضعوا النظم واللوائح الداخلية للمجلس، وقانون الانتخاب، وقوانين إدارة الولايات، والنواحي، وقانون البلدية، وأصول المحاكمات المدني، وقانون ترقية الموظفين، وقانون المطبوعات، وديوان المحاسبات، والتدقيق في الميزانية].

ولكن السلطان عبد الحميد، كان ينظر إلي القانون الأساسي بعين الريبة، والشك. بسبب تدخل الدول الأجنبية، وضغوطها لمنح المزيد من الامتيازات لغير المسلمين، فما كان منه إلا أن جمع حوله أعداء الأحرار، وأضداد القانون الأساسي، وعيَّنهم في السراي لتقوية مركزه، وبذل قصاري جهده لاستمالة الرأي العام لجانبه، ولم يكد ينتظم المجلس، وينظر في شؤون الدولة، حتي تكالبت العوامل الداخلية، والخارجية مما دفع بالسلطان عبد الحميد بفض المجلس. فتقوضت كل أركان ذلك البناء[١٠] . وكان نهاية المجلس الأول في ٢٨ يونية ١٨٧٧م = ١٢٩٥هـ . وكان اجتماع المجلس الثاني الذي تم انتخابه في ١٣ ديسمبر من نفس العام . ولكن الحرب الروسية العثمانية التي بدأت، وانتهت بهدنة ٣١ يناير ١٨٧٨م = ١٢٩٦هـ سهلت مهمة السلطان؛ فقد طالب بعض الأعضاء بمحاكمة ثلاثة من الوزراء في حضور السلطان، خلال الجلسة التي عقدت في ١٣ فبراير سن ١٨٧٨م = ١٢٩٦هـ، فما كان من السلطان إلاَّ أن أمر بفض المجلس، وعودة النواب إلي دوائرهم، ولم يعودوا إلي الاجتماع مرة أخري . وكانت هذه نهاية العثمانيين الجدد أيضًا .

(ب) الاتحاد والترقى :

لم يكترث عبد الحميد بمقررات مؤتمر برلين، وصرف همته لتدريب الجيش، وأخذ يبطش بمن يدعو للاعتماد علي دول الغرب، أو يُطالب بترك الإسلام، كما أخذ بتدعيم مركز الخلافة، وتقوية الجامعة الإسلامية. في تلك الأثناء؛ كان الاتحاديون أي أعضاء جماعة الاتحاد والترقي يقيمون أول خلية لهم في سلانيك بقيادة طلعت، وسبعة من أصدقائه أهمهم، إبراهيم تيمو الآرناؤوطي، وچركس محمد رشيد القفقاسي، وعبد الله جودت، وإسحاق سكوتي الكرديان، وحسين زاده عالي، من مدينة باقو، التي كانت تخضع لروسيا القيصرية آنذاك. وما أن سمع أحمد رضا بك بالنبأ حتي سعي للاتصال بالتنظيم الجديد، وتأييده [١١].

وقد اكتسبت هذه الجمعية الجديدة أعضاءً جداً بسرعة بين طلاب المدارس المدنية، والعسكرية، وقد اتخذت لنفسها - شأنها في ذلك شأن العثمانيين الجدد - من جمعية الكاربوناري الإيطالية السرية نموذجًا تُحتذَي به، فتشكلت في مجموعات تحمل كل مجموعة رقماً، ولا يعرف الأعضاء بعضهم بعضًا، وكان إبراهيم تيمو يحمل رقم واحد في المجموعة الأولي (١/١) .

ثم تقرر أن يكون للجمعية فرع في باريس، أُطلق عليه اسم التنظيم الخارجي ١٨٩٩م = ١٣١٧هـ، ورقي طلعت إلي رتبة كاتب أول في البريد، ورعاه المحفل الماسوني، الذي أحس بأنه سيكون له مستقبل كبير .

تبنت الجمعية سياسة المركزية والاقتصاد القومي الموجه، ثم اندمجت في جمعية الحرية العثمانية في سلانيك ١٩٠٦م = ١٣٢٤هـ . وقد بدأت هذه الجمعية في إصدار مجلةLezeune Turquie مذكِّرة بالجمعية السابقة . وبعد أن انضم إليها أحمدرضا بك (١٨٥٩ - ١٩٣٠م)، مدير التعليم في بورصة، بعد هربه إلي باريس [١٢]، بدأت بالاشتراك مع المنفيين الآخرين في إصدار جريدة «مشورت» جاعلين مبدأ الشوري في الإسلام ديدنهم السياسي .

بدأت «مشورت» في الدخول سراً إلي البلاد، عن طريق البريد، في سلانيك، والقنصليات الأجنبية ؛ وإلي جانب أنها كانت تُساهم في زيادة عدد أعضاء الجمعية، إلاَّ أنها لفتت أنظار الحكومة إليها . وخلال هذه الأثناء قدَّم ميزانجي مراد بك» لائحة إلي السلطان عن طريق جريدة «مخبر» التي كان يصدرها، مطالبًا فيها بالإصلاحات، وعندما شعر بالخوف من نيَّات السلطان نحوه، قرر الهرب إلي مصر، وبدأ في إصدار جريدة «الميزان» يُهاجم فيها السلطة والسلطان صراحة .

أعدَّت الجمعية خطة لقلب نظام الحكم في أغسطس ١٨٩٦م = ١٣١٤هـ إلا أن الحكومة علمت بها، وقامت بالقبض علي أعضاء الجمعية فوراً . وبعد محاكمتهم، نفت البارزين منهم إلي ليبيا، وفيزان، وسوريا،

والموصل والأناضول ونقلت قائد الانقلاب قاظم باشا – من قيادة الجيش الأول في إستانبول – إلي «اشكودرا» في بلاد الآرناؤوط أي ألبانيا الحالية .

وبالرغم من فشل الجمعية في تنفيذ ما خططت له، إلاَّ أنها ظلت في الانتشار بين الشعب، وزادت قوة معارضتها في الخارج، وتولي «ميزانجي مراد» قيادة الاتحاد والترقي في جنيف، بعد أن ترك مصر إلي سويسرا، وأصبحت «الميزان» هي لسان حال الجمعية بدلاً من «مشورت»[١٣] .

ونظراً للظروف التي كانت تمر بها البلاد ؛ فقد سعي السلطان إلي عقد الصلح مع معارضيه، ونجح في إقناع مراد بك بالتصالح في أغسطس ١٨٩٧م = ١٣١٥هـ . والعودة إلي إستانبول، وقام أمين سره الجنرال أحمد جلال الدين باشا الچركسي بالوساطة. ولكن أحمد رضا ورفاقه ظلوا علي دعواهم وعادت «مشورت» تعبر عن رأي جماعة الإتحاد والترقي، وكان انضمام الأمير صباح الدين، وأخيه لطف الله إلي الجماعة ضربة جديدة موجهة ضد السلطان ؛ فقد قوي ذلك من عزيمة «الشباب الأتراك»، ورفعت من شأنهم في أعين المواطنين، سواء في الداخل، أو الخارج.

وصل الأمير صباح الدين (١٨٨٧ ـ ١٩٤٨م) إلي قيادة الجماعة، بل ورأس مؤتمرها الذي عقدته في باريس في ٤ فبراير ١٩٠٢م = ١٣٢٠هـ ولكنه لم يتوقف عند هذا الحد، بل قام بتأسيس جماعة جديدة تحت اسم «جمعيت التشبث الشخصي وعدم مركزيت» أي جمعية التشبث الشخصي وعدم المركزية، نافس بها أفكار «الاتحاد والترقي علي إثر الخلاف والصراع الذي نشب بينه وبين أحمدرضا . ونجحت هذه الجمعية في تأسيس أفرع لها بين الأتراك المنفيين في شتي بقاع الإمبراطورية[١٤]، ومثلتها في إستانبول الجمعية الانقلابية = «جمعيت انقلابية» أي الجمعية الثورية، التي تشكلت من قبل بعض الطلبة سنة ١٩٠٤م = ١٣٢٢هـ .

ولكن جمعية الاتحاد والترقي ظلت في انتشارها فيما بين ١٩٠٢ - ١٩٠٦م = ١٣٢٠ - ١٣٢٤هـ . وأسست فروع لها في كل من القاهرة وجنيف، وظهرت لها مجموعات طلابية في المدارس المدنية، والعسكرية في إستانبول ذاتها [١٥] وإن كان ما يلفت النظر حقيقة في عام ١٩٠٦م = ١٣٢٤هـ هو انضمام عدد كبير من الضباط إلي تلك التنظيمات السرية التي تعمل ضد النظام، كالمقدم جمال باشا، والرائد فتحي بك، وقائد الجناح مصطفي كمال الذي انضم إلي «جمعية الوطن والحرية» التي تشكلت في الشام في خريف ١٩٠٦م = ١٣٢٤هـ، من قبل مجموعة من صغار الضباط . كما تشكلت لجمعية الحرية هذه فروع بين ضباط الجيش الخامس، في كل من يافا والقدس، ثم تكوَّن فرعها في سلانيك بين ضباط الجيش الثالث وكان لمصطفي كمال دور بارز في ذلك .

ثم بدأت مرحلة جديدة في الحياة السياسية، والفكرية، والمعارضة للسلطة عندما تشكلت «جمعيت حرية عثمانية» أي جمعية الحرية العثمانية من قبل مدحت شكري، وإسماعيل جنبلاط في سبتمبر ١٩٠٦م، وكان من بين أعضائها البارزين طاهر البورصوي الذي كان رجل علم مشهور، ويعمل مديراً للمدرسة الرشدية العسكرية في سلانيك، وطلعت رئيس قلم التحريرات بمدرية البريد، والتلغراف في سلانيك أيضاً، وكذلك عدد كبير من الضباط، وتطورت الأحداث بسرعة؛ فقد أضحي طلاب العسكرية الآن ضباطًا، وقادة، وتحت إمرتهم جنداً، وسلاحًا، وأمسي الكل مقتنعًا بضرورة تغيير النظام، وتطوير الجيش، والحياة السياسية .

وفي ديسمبر من سنة ١٩٠٨م = ١٣٢٥هـ تحرك الجيش للمرة الثانية ضد السلطان عبدالحميد، تحت زعامة جمعية «طاشناق الأرمينية»، وتم عقد مؤتمر في باريس حضرة كل من أحمد رضا، والأمير صباح الدين الذي انتخب رئيسًا للمؤتمر [١٦] والغريب أنه قد صدر عن هذا المؤتمر قراراً بتأييد حقوق السلطنة والخلافة، ووافق عليه الليبراليون، والقوميون علي حد سواء، وأن الذي أعدَّ مسوَّدة هذا القرار هو أحمد

رضا [١٧] نفسه، وبالرغم من هذا فقد انتقل مركز الحركة إلي تركيا، ومقدونيا، بدلاً من بلاد المنفي، وتم الاتحاد بين جماعة سلانيك، وأعضاء الاتحاد والترقي القدامي الذين كانوا يعملون في باريس خلال شهر ديسمبر ١٩٠٧م = ١٣٢٥هـ، وهكذا اكتسبت جمعية الاتحاد والترقي قوة دفع جديدة، ولكن ضباط سلانيك كما أحسنوا استخدام نوادي الماسونية الموجودة في تركيا، فقد حاولوا الاستفادة من الهيئة الموجودة في باريس، بغض النظر عن الفكر العقائدي الذي كان يسود بين كلا التشكيلين، وظلوا هم علي حيادهم التام .

وما أن حلَّت سنة ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ حتي كان هناك من العوامل ما يحمس الثوريين الأتراك ويدفعم إلي الحركة ؛ فقد رأوا اليابان في الشرق الأقصي تهزم روسيا القيصرية الأوروبية، وكان أمامهم أن الذي انتصر هو النظام ؛ بمعني أن النظام الدستوري الذي يحكم اليابان هو الذي حقق النصر علي النظام التسلطي الذي كان يحكم روسيا . ومن ناحية أخري فإن أوروبا كلاً - متمثلة في اجتماع روال "Reval" الذي عقد بين حكام كل من انجلترا وروسيا فيما بين ٩ - ١٠ يونية ١٩٠٨م - بدأت تعد العدة لتُشيِّع جنازة الرجل المريض، وتنفخ في كور نيران الثورة التي اندلعت بين الجند في الأناضول، ويمتد لهيبها إلي الروميلي .

وفي الشهور الأولي من سنة ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ اتضح أن اللهيب قد امتد إلي وحدات الجيش الثالث في مقدونيا، وبدأت التقارير التي تنبئ بالخطر تفد علي حكومة السلطان في استانبول، فأُرسلت هيئة لتقصي الحقائق في سلانيك، في أواخر الربيع، واتضح أن التقارير التي كانت تُرسل من قبل لم تكن تصور الحقيقة، بل كانت تهون من أمر المعارضة . وها هي الأحداث تثبت أنها كانت تكذب . وأن الضباط الشبان القلقين لتزايد المخاطر المحيطة بالدولة العثمانية داخليًا وخارجيًا، قد أصبحوا مستعدين للإطاحة بالنظام العاجز عن الدفاع عن الإمبراطورية، وأن

الوقت قد أصبح متأخراً بالنسبة للسلطان، ولم يعد في مقدوره مقاومة التيار.

وعندما انتقل تأثير الثورة من مقدونيا إلي الجيش الثاني في أدرنه، رأت جماعة الاتحاد والترقي أن الوقت قد حان للتحرك، فأعلنت مطالبتها الصريحة للسلطان بعودة الحياة الدستورية من جديد .

حاول السلطان عبد الحميد الثاني أن يساوم، ويراوغ، ولكن اتضح له أن الذين كانوا حوله قد انفضوا رويداً رويداً، وأن برقيات التهديد بدأت تفد إلي القصر من شتي الولايات منذرة بالسير إلي العاصمة، وإعلان ولي العهد سلطاناً، ما لم يخضع السلطان لمطالب الامة. ولم ير عبدالحميد سوي الرضوخ . فأعلن في ٢٣ يوليو ١٩٠٨م =١٣٢٦هـ عودة الحياة الدستورية إلي البلاد، فعم الفرح (١٨) وإتخذ العصيان سمة الثورة، وصدرت الأوامر بإجراء الانتخابات . وقد اصطلح علي تسمية هذه المرحلة بالمشروطية الثانية» أي الفترة الدستورية الثانية .

وهكذا استطاع المثقفون أن يهزموا السلطان، ويخضعوه لإرادتهم . ولم يعد الجيش محصوراً في المسائل التكتيكية، والعسكرية فقط، بل بدأ ينخرط في المسائل السياسية، ويلعب الدور الرئيسي فيها (١٩) .

وكانت طبقة المثقفين هذه التي أجبرت السلطان علي الخضوع لها، هي نتاج الطبقة المتوسطة التي بدأت تظهر في المجتمع العثماني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ؛ فطلعت باشا أشهر أعضاء الأتراك الجدد كان موظفاً بسيطاً، في البريد، وابن لعائلة متوسطة الحال. كما أن ضباط سلانيك الذين قاموا بثورة ١٩٠٨م كانوا جميعاً ينتمون إلي الطبقة الدنيا . وبعد أن وصلوا إلي السلطة ظلوا مرتبطين بالسلطان إلي حد ما، وإن تصادموا بالإداريين الملتفين حوله، وقد أطاعوهم في أول الأمر، ثم أطاحوا بهم، وشكلوا هم الإدارة الخاصة بهم، بل وأخضعوا السلطان نفسه لنفوذهم .

كانت جمعية الاتحاد والترقي حتي سنة ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ عبارة عن جمعية سياسية تسعي إلي إجبار السلطان علي احترام دستور ١٨٧٦م = ١٢٩٣هـ فقط . ولكنها بعد ذلك وجدت نفسها فجأة مسئولة عن إدارة البلاد . ولما كانت غير مهيئة لهذه المهمة في المرحلة الراهنة، فقد اكتفت بأن تبقي جمعية «وطنية» فقط، ولكنها في نفس الوقت سعت لأن يكون لها مرشحوها في انتخابات ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ بل ولم تتورع عن السيطرة علي مجلس المبعوثان نفسه [٢٠] ولم يستطع حزب الأحرار الذي تكون بعد يوليو ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ بهدف الحد من تحكم الإتحاد والترقي وسيطرتها - إلا إرسال مبعوث واحد فقط إلي مجس المبعوثان .

وبعد الانتخابات استطاعت جمعية الاتحاد والترقي أن تفرض سيطرتها أكثر من ذي قبل، وأن تقوم هيئتها المركزية السرية برصد كل الفعاليات السياسية [٢١]، ورويداً رويداً بدأت تتعامل مع السياسة عن قرب، وأن تأتي بأحد أعضائها وهو سعيد باشا علي رأس الحكومة، وأن تسعي بكل الطرق لزيادة سيطرتها من ناحية، ومن ناحية أخري تُصفي خصومها الذين شكلوا أحزابًا سياسية دأبت علي انتقاد تصرفات الجمعية . واتخذت من الأحداث التي أثارتها الرجعية في ١٣ إبريل ١٩٠٩م = ١٣٢٧هـ والتي عرفت في التاريخ بواقعة ٣١ مارس[٢٢] ذريعة، وأغلقت أحزاب الأحرار، والاتحاد المحمدي، وفدائيو الأمة، وحزب الهيئة المتفقة العثمانية . كما استطاعت أن تدبر خلع السطان عبد الحميد الثاني، وتولي مكانه محمد الخامس في السابع والعشرين من إبريل ١٩٠٩م = ١٣٢٧هـ[٢٣] حتي ١٩١٨م = ١٣٢٧هـ

استمرت الخلافات بين السلطة والمعارضة في الاتساع، إلي أن قام الوطنيون في حزبي الأهالي، والإصلاحات الأساسية العثمانية بالاتحاد مع ممثلي الأقليات في مجلس المبعوثان، وأسسوا في ٢١ نوفمبر ١٩١١م

= ١٣٣٠هـ حزب الحرية والائتلاف [٢٤] إلا أن جمعية الاتحاد والترقي التي خشيت أن تفقد السلطة استطاعت أن تُحكم سيطرتها علي المجلس، بعد أن غيَّرت، وبدلت كما تشاء في الدستور [٢٥] ومع ذلك فإنها فقدت السلطة لفترة قصيرة ١٩١٢م = ١٣٣١هـ تحت وطأة الأعمال الفدائية التي كانت تنفذها «جماعة ضباط الخلاص» والتي شكلها الضباط الثوريون، ولكن الجمعية استطاعت أن تعود إلي السلطة بعد انقلاب وزاري في يناير ١٩١٣م = ١٣٣٢هـ، وبعد قليل اجتمعت هيئتها العامة، وقررت تحويلها من جمعة سرية إلي حزب سياسي، استطاع أن يحتفظ بالسلطة إلي ١٩١٨م = ١٣٣٧هـ وفي نهاية الحرب العالمية الأولي التي خسرتها الإمبراطورية العثمانية إلي جانب ألمانيا، حلَّ الحزب نفسه بنفسه[٢٦]. بعد أن كان - لأسباب خاصة به - قد ترك الحرية المطلقة للصحافة لكي تعبر، وتكتب كما تشاء .

بعد إعلان الحريات ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ وترسيخ الحياة الدستورية، اتخذت الصراعات الفكرية شكلاً أكثر وضوحًا وتنظيماً، وكان العامل المشترك بين كل التيارات التي تشارك في هذه الصراعات هو البحث عن مخرج لتخلف الإمبراطورية، والحيلولة دون انهيارها، وتبوُّئها مكانها اللائق بها بين دول العالم .

وبالرغم من التقارب الفكري بين المحافظين الإسلاميين إلا أنهم من ناحية التجديد قد انقسموا إلي تيارين رئيسين، تيار التغريب، وتيار التتريك . يأتي في مقدمة الإسلاميين ؛ الأمير سعيد حليم، وم. شمس الدين، وموسي قاظم، والحاج فهيم . وبالنسبة لهم ؛ فإن سبب تخلف الدولة العثمانية هو بعدها عن الإسلام، ولكي تعود إلي سابق عهدها؛ فعليها أن تعود إلي الشريعة الإسلامية، التي لا تمانع أن «نأخذ عن الغرب تقنيته الحديثة، وأن تنفتح عليه دون أن نفقد هويتنا الإسلامية » وبهذا كانت تُعارض، وتخالف التيار الآخر، واستطاعت هذه المجموعة أن

تؤلف حزبًا سياسيًا ١٩٠٩م = ١٣٢٧هـ تحت اسم «الاتحاد المحمدي» ولكن لم تكتب له الحياة طويلاً، إذ أغلقته «تركيا الفتاة» بعد أن سيطرت علي الموقف عقب أحداث ٣١ مارس ١٩٠٩م (٢٧) .

ويأتي في مقدمة تيار التغريب كل من ؛ عبد الله جودت، وجلال نوري، وسليمان نظيف، وقليج زاده حقي، وأحمد مختار . وكانوا جميعاً متفقون علي ضرورة التجديد، والتحديث ولكنهم مختلفون فيما بينهم في مسألة الدين، ودرجة الأخذعن الغرب (٢٨) . بدرجات متفاوتة ؛ فالمستغربون يدعون إلي ضرورة الأخذ عن الغرب في كل مناحي الحياة، حتي يمكن الوصول إلي مستوي تطوره، واكتساب احترامه، وأن الإصلاحات التي تمت بالرغم من أنها لم تأتِ إلاَّ بنتائج محدودة ؛ إلاَّ أنهم كانوا مؤمنين بضرورة الاستمرار في التجديد . بل وفي الإسراع نحو هذا الاتجاه . ويجب علي الأتراك أن يُضفوا علي الإمبراطورية نمطًا جديداً من التنظيم يتفق مع تلك الأهداف التي تتعارض تمامًا مع فلسفة التتريك . وكان التعليم، وتثقيف الشعب هما الركيزتان الأساسيتان لهذا التيار . وإذا كان تيار التتريك يدعو إلي «الطورانية» فإن تيار التغريب يدعو إلي «العِرفان» والزوجة الواحدة، والمحاكم المدنية بدلاً من تعدد الزيجات، والمحاكم الشرعية، وضرورة الأخذ بالحروف اللاتينية بدلاً من العربية . وإغلاق التكايا، والزوايا، والقضاء علي الفكر الصوفي المتواكل . وفي المجال الاقتصادى ؛ كان التيار الغربي يدعو إلي اقتصاد قومي، وإلي التصنيع . ويناضل من أجل تحديث الطرق، ووسائل الانتاج، والمواصلات والاتصالات.

أما التيار الثالث، الذي نمي وتطور في عهد تركيا الفتاة فقد كان التيار «القومي» الذي كان ينظر إلي فكر التجديد والتحديث بنظرة جديدة؛ ويدعو إلي الوحدة الثقافية في الميدان السياسي، وعبر هذا التيار عن نفسه أولاً في الأدب، والتاريخ، وكان في بداية الأمر يحمل

مفهومًا ثقافيًا فقط [٢٩] .ورويداً رويداً بدأ يتسم بصفة سياسية، قومية، تتعارض مع الفكر الاستقلالي الذي انتشر آنذاك فيما بين الأقليات التي تعيش تحت لواء الإمبراطورية .

ويمكن تقسيم التيار القومي في عهد الاتحاد والترقي إلي عدة مراحل ؛ سنوات التحالف [١٨٨٩ ـ ١٩٠٨م = ١٣٠٧ ـ ١٣٢٦هـ] والتي لم تكن تظهر فيها القومية التركية بشكل سافر، لأن الأقليات كانت تؤيدهم علي أمل الحصول علي استقلالها، في الوقت الذي لم يكن القوميون يرون أي فائدة من جراء إبعاد الأقليات عنهم . أما المرحلة الثانية فتنحصر فيما بين (١٩٠٨ ـ ١٩١٣م = ١٣٢٦ ـ ١٣٣٢هـ) وقد اتسمت فيها سياسة «الجون تورك» بسمة قوية أوضح، وأعادوا صياغة مسيرتهم السياسة علي أساس سيطرة العنصر التركي علي الإدارة، ومركزية الحكم ؛ ولتنفيذ هذه السياسة استخدموا العنف، مما أثار الأقليات سواء؛ في شبه جزيرة البلقان، أو في الولايات العربية [٣٠] . مما أسفر عن نتائج وخيمة . وخطوة خطوة بدأ الاتحاديون يتشبثون بالفكر الطوراني، والعلماني، مما أفسح المجال علي مصراعيه لظهور الفكر القومي العربي الذي أخذ موقفًا مؤيدًا للإنجليز في الحرب العالمية الأولي، وأصبح العرب والترك بالرغم من أنهم نظريًا يشكلون تكتلاً إسلاميًا واحداً، ويعشيون تحت لواء الخلافة الإسلامية، إلا أنهم فعليًا، كانوا يحاربون بعضهم بعضاً [٣١] . وظهر للعيان أن القومية أقوي من الدين. وأن الفكر الإسلامي في تركيا قد فقد بريقه أمام الفكر القومي المتأجج ،وكان الفكر العثماني بدوره قد انتهي فعلاً، هو الآخر، منذ حرب البلقان ١٩١٣م = ١٣٣٢هـ

وخلال هذه الحقبة نظّر ضياء غوك آلب "Ziya gok Alp" (١٨٧٥ ـ ١٩٢٤م / ١٢٩٢ ـ ١٣٤٣هـ) الفكر القومي، واكتسب شهرة واسعة بين كافة المثقفين الأتراك [٣٢] ؛ فبالنسبة له، فالأمة لا تعتمد علي

عنصري العرق، والموقع الجغرافي وتوافر الوحدة السياسية فقط، بل لابد - إلي جانب ذلك - من وحدة الثقافة، المعتمدة علي اللغة المشتركة، والدين، والأخلاق، والفن المشترك . والهدف المنشود هو تأسيس المدينة الفاضلة المعتمدة علي وحدة الثقافة في «طوران»[٣٣] .

وارتكزت نظرية ضيا كوك آلب هذه في بادئ الأمر، علي الفكر، والأدب، واللغة، والتاريخ ثم في المجال السياسي وأصبح له مؤيدوه داخل وخارج الاتحاد والترقي، والتف حوله كبار مثقفي هذه الفترة ؛ أمثال أحمد آغا أوغلي (١٨٦٩ - ١٩٣٩م)، ويوسف آقچورا (١٨٧٦ - ١٩٣٣) ومحمد فؤاد كپريلي (١٩٨٠ - ١٩٦٦) والأديبة خالدة أديب آديوار (١٨٤٤ - ١٩٦٤) ومحمدأمين (١٨٦٩ - ١٩٤٤) وحسين جاهد يالچين (١٨٧٥ - ١٩٥٧) وغيرهم الكثير في شتي التيارات الفكرية، والمذاهب الأدبية .

وصل الصراع بين الأيديولوجيات المتباينة ؛ كالعثمانيين، واللامركزية، والطورانية، والجامعة الإسلامية، والعصرية، والمعاصرة، والقومية خلال هذه المدة إلي منتهاها، وكانت جميعًا رغم تباينها تتفق حول النقاط الآتية :

(أ) ضرورة إنقاذ الدولة العثمانية، وإعادة عظمتها القديمة .

(ب) الاقتناع بتقدم الغرب، وضرورة الارتفاع إلي مستواه، مهما اختلفت طرق الوصول إلي ذلك .

(جـ) ألاَّ تنتقل هذه الصراعات الفكرية إلي الأحزاب السياسية، والحكومة، بل تظل فكرًا اجتماعيًا، وأدبيًا بحتاً بقدر الإمكان .

(د) ضرورة التخلص من التقليد الأعمي للغرب، والتحرر من «الثنائية» التي عمت البلاد منذ التنظيمات . ومحاولة خلق شخصية موحدة في شتي المجالات .

(هـ) الابتعاد جهد الطاقة عن الرومانسية في كل مناحي الحياة والالتزام بالواقعية [٣٤]

ولكن ما أن سيطر القوميون علي إدارة الدولة حتي اتضحت سمات التجديد أكثر من ذي قبل، وأصبح الفكر اَلعْلمَاني هو السياسة الرئيسية في الدولة، وخلال ١٩١٦ ـ ١٩١٨م / ١٣٢٥ ـ ١٣٢٧هـ فرض الاتحاديون أنفسهم علي التيارين الآخرين، وكما سبقت الإشارة ـ قضت الحرب العالمية الأولي علي الفكر الإسلامي، كقوة سياسية، كما أن التيار الغربي فقد هو الآخر، ركيزتيه اللتين كانت تعتمد عليهما الإمبراطورية ؛ ألا وهما، «العثمانية» و«الدينية» وما أن انتهت الحرب، حتي كان الفكر القومي هو الوحيد السائد في ربوع البلاد كلها، وما الأحداث التي وقعت فيما بعد ١٩١٨م = ١٣٢٧هـ إلا محاولات من القوميين للتخلص من الطورانيين وتوسيع رقعتهم .

لقد كان هدف الاتحاد والترقي بعد انقلاب ١٩٠٨م / ١٣٢٦هـ هو تأسيس نظام ديمقراطي علي غرار النمط الأوروبي [٣٥]، ويمكن القول أن المجلس العثماني استمر علي هذا المنوال حتي ١٩١٠م / ١٣٢٨هـ وبعدها حالت الدعوات الاستقلالية للأقليات دون الاستمرار في التجربة بسبب شدة الصدام مع محاولات التتريك التي حاول الاتحاديون فرضه بالقوة .

وبالرغم من كل ما حدث لا يستطيع الباحث أن ينكر الدور الذي بدأت تلعبه جمعية الاتحاد والترقي في إرساء أسس التجديد بعد ١٩١٣م/١٣٣٢هـ وتهيئة المناخ لممارسة ديمقراطية، مما مهد الأرضية لإنطلاق هذه السياسة بعد استقرار النظام الجمهوري، وبلورة المناخ المناسب لتقبل الحياة البرلمانية، وممارسة التجربة الديمقراطية، وزاد من رصيد الأمة التركية في هذا المضمار .

﴿الهوامش والمصادر والمراجع﴾

(•) خط كلخانه:=كلخانه خط همايون:

[مصطلح للدلالة علي الفرمان السلطاني الذي تلاه الصدر الأعظم مصطفي رشيد باشا في حديقة القصر السلطاني]. فلقد أصاب الضعف، والوهن بالدولة العثمانية التي كانت تُرعد العالم في وقت من الأوقات. وعندما استقل محمد علي باشا بحكم مصر وجعل منها دوله عصرية، أراد الصدر الأعظم مصطفي رشيد باشا أن يحذو حذوه، ونجح في أن يستصدر من السلطان عبد الحميد بمناسبة جلوسه علي العرش فرمانًا سنة [١٢٥٥هـ = ١٨٣٩مـ] يحدد فيه مسئولية السلطان، والمواطن، ويحفظ له حقوقه المالية، والشرعية، ويساوي بين الرعية، في الحقوق والواجبات، ودفع الضرائب. وقد قرأه أمام سفراء الدول الأوروبية. وعرفت هذه الفترة في التاريخ العثماني بفترة «التنظيمات». ويعتبر هذا الفرمان هو نقطة البدأ في الاتصال بالحضارة الغربية، والأخذ عنها في الإدارة، والفنون، والعلوم، والقانون، ومستجدات العصر. انظر:

محمد ذكي پاك آلين، عثمانلي ديملري وتريملري سوزلكي . إستابتول ١٩٨٣.

1) Prof. Dr. Enver Ziya Karal, Osmanli Tarihi, v cilt, 3 bask, Nizam-l cedit ve Tanzimat Devirleri (1789 - 1856) . Ankara, 1970, S. 170

٢) المرجع السابق ص ١٧٢

3) B. Lewis, Modern Turkiyenin Dogusu, Ceviren Ank. 1970, S.116

٤) أهم الصحف والمجلات :

مخبر، حوريت - ميزان .. تصوير أمكار..

٥) مصطفي فاضل باشا :

الأمير مصطفى فاضل باشا؛ أمير مصرى عاصر السلطان عبدالحميد فى أواخر أيامه، وقد كتب خطاباً مُوجهاً إلى السلطان وولي عهده يوصيه فيه بتحسين العلاقات الفرنسية العثمانية، بعد وفاة عبدالمجيد فى فبراير ١٨٦٦م. حاول مراد أن يسير على نفس الخطى، ولكن فى عصر السلطان عبدالعزيز أعلن مصطفى فاضل باشا أنه ممثلاً للعثمانيين الجدد "Jeune Turq,ie" وذلك فى الخطاب الذى بعث به إلى السلطان. وقد نشر نص هذا الخطاب فى جريدة «نورد "Nord" فى ٢٦ يونيه سنه ١٨٦٧م. وقد زيَّل المقال بتوقيع «سكرتير دى لاريداكيسون» وكان حرمان فاضل باشا من وراثة العرش فى مصر هى التى دفعته إلى التعاون، بل واحتضان كافة الأحرار فى مصر والدولة العثمانية، وأسس فى باريس شركة مصرفية كان يصرف من ريعها على هؤلاء الأحرار، أمثال شتاس، ونامق كمال، وعلى سيعاوى. وزادت الأزمة بينه وبين الجهات الرسمية فى لندن عند زيارة السلطان عبدالعزيز إلى أوروبا .. ولكن فى نهاية المطاف تم الصلح بينه وبين الإدارة فى الآستانه وعيَّن وكيلاً ثم وزيراً للمالية.

انظر Yakin Cag Turk Kultur ve Edebiyati uzerinde Arastirmalar, I, Yeni Osmanlilar Prof. Dr. M. Kaya Bilgegil, Ankara 1976.

٦) انظر الصفصافي أحمد المرسي (دكتور): أثر الثقافة العربية في أعمال كل من ضيا باشا ونامق كمال وعلي سيعاوي، رسالة دكتوراة . جامعة عين شمس ١٩٧٦م

٧) الدكتور / علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، دمشق ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م ص ١٧١

٨) المرجع السابق، ص ١٩٤

٩) الأستاذ / محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق الدكتور / إحسان حقي، دار النفائس، ط/١٤٠١هـ = ١٩٨١م ص ٤٠٧ ـ ٥٠٧

١٠) المرجع السابق . نفس الصفحة .

١١) تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، مرجع سبق ذكره ص ١٩٥

12) B. Lewis, Modern Turkiye. S 195 - 196

13) Ramsaur, E.E. :The Bektashi Dervishes and the young Turks" Moslem World, 1942. P 37 - 39

14) Tunaya, Tarik ziya, Turkiye, de siyasi partllar, 1859 - 1952, Istanbul, 1952 . 142

١٥) المرجع السابق . ص ١٠٧

16) Kuran, Ahmed Bedevi' Osmanli Imparatorlugunda Inkilap Hareket-leri ve Millet Mucadele, Istanbul, 1956, S. 408

17) Tunaya, partllar, S.108

18) Charles R. Buxton, Turkey in Revolution, fon. 1909, p.108

19) Nacati Tacan "Tanzimat ve Ordu" Tanzimat S. 129 - 137

٢٠) لما كان حزب الاتحاد والترقي قد استطاع أن يفرض سيطرته، ونفوذه فيما بين ١٩٠٨ ـ ١٩١٨م ولذلك يمكن إطلاق تسمية «عهد الاتحاد والترقي على هذه الفترة . ولكن لما كانت جمعية الـ Jon Turkler أي تركيا الفتاة هي التي استطاعت أن تبز شتي الجمعيات الثورية التي تكونت خلال هذه الفترة «وتستوعبها» فإنه يمكن تسمية هذه الفترة بفترة تركيا الفتاة» وهذا هو الأقرب إلي الصواب .

21) Tunaya, siyasi partllar, S. 241, Toynbee 8 Kirkwood, Turkey, p 58 - 54

٢٢) تاريخ الدولة العلية العثمانية، مرجع سابق ذكره . ص ٧٠٨

23) Naki cevad Akkerman, Demokrasi ve Turkiye'de siyasi partllar hakkinda kisa Notlar, Ank 1950, S 26.

24) Riza Nur, Hurriyet ve Itilaf Nasll Dogdu, Nasll Oldu, Istanbul (133 H) = 1919. Tunaya, Siyasi partllar, S.. 315.

25) Mastafa Ragip, Mesrutiyat Devrinde Intihap Mucade Le leri Aksam, 18 Mart 1943.

26) Tunaya, Siyasi partllar, S. 197 Geoffrey Lewis, Turkey , fondon, 1955, p 45

٢٧) هناك مراجع كثيرة تتحدث عن التيار الإسلامي نذكر هنا أهمها فقط :

A - Dwight. E. Lee "The Origins of pan Islamism" American Historical Review, 1942. p. 278

B - G. Wyman Burr, Pan Islam, fondon 1919

C - P. Risal "le paniolamisme et le Panturquione" Revue du Monde Musulmam, Mar 1913

D - Halide Edip, Conflict of East and west. p 53 p 54

E - Tunaya, Siyasi partllar, 161-270

28) Tarik Ziya Tunaya, Siyasi partllar. S. 167-171

وكذلك انظر مجلة الاجتهاد التركية ١٩١٣، ص ٥٢، ٦٣، ٦٩، ٧٥، ٧٨، ٨٩

29) Ziya Gokalp, Turkculugun Esaslarl, Ist. 1955, S. 5-68 uriel Heyd, Foundations of Turkish Nationalism, London, 1950. p. 28

30) Talat pasanln Hateralari, Istanbul, 1946

31) George Aktonius, The Arab Awakening, London, 1939, p. 106

32) Uriel Heyd, Foundations.. p 1940 + Ziya Gokalp, Turkculugun esaslari, S. 5

٣٣) الصفصافي أحمد المرسي «دكتور» دراسات في الشعر التركي ، القاهرة ١٩٧٨م ص ٢٦٠ ـ ٢٠٩.

٣٤) المرجع السابق . ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣

35) Prof. Dr. Kemal H. Karpat, Turk Demokrasi; Tarihi, sosyal, ekonomik, Kulturel temeller, Istanbul 1967. S. 9 -32

المبحث الثاني
الديمقراطيـة
خلال حرب الاستقلال
١٣٣٣ - ١٣٤٢هـ=١٩١٤ - ١٩٢٣م

الفكر الديمقراطى خلال حرب الاستقلال

أولاً: فترة الإعداد:

رأينا كيف كانت الحياة الديمقراطية فى أواخر عهد الامبراطورية، وكيف كان السلطان مقيداً في عهدي المشروطية الأولى، والثانية، بقيود دستورية، إلى جانب الحدود الدينية، والأخلاقية، والأعرافية التى كانت تحد من إطلاق يده في السلطة، وانفراده بها .

ويصف الأستاذ الدكتور طارق طونايه ؛ الدولة العثمانية بأنها كانت « دولة الأرض العسكرية» وكانت العناصر التى تمثل المجتمع العثماني هي ثلاث : القصر، والعلماء، والعكسر[1] ولذلك كانت الديمقراطية خلال هذه الفترة الأخيرة من حياة الدولة العثمانية معتمدة على هذه العناصر الثلاثة . وهكذا تحولت الإمبراطورية العثمانية من إمبراطورية مطلقة في بادئ الأمر إلى إمبراطورية مقيَّدة .

ولم يكن للقوى المنتجة ؛ سواء فى الميدان الزراعي ، أو الصناعي المحدود دور يذكر في الحياة السياسية ، حتى في المراحل التي كانت سلطة الحاكم فيها مقيدة؛ فالأرض الزراعية كانت ملك للأعيان، والإقطاعيين، يستثمرونها فى مقابل إمداد الدولة بالجند، وبعد ذلك بالضرائب المجمعة عنوة ، أي بنظامي «التيمار» و«الإلتزام» ولم تكن الرعية تحتل حيزًا في الفكر السياسي النيابي، إلا في فترة «الاتحاد والترقي» ، التى لفتت الأنظار إلى الرعيَّة، وضرورة وضعهم على الخريطة السياسية، وقد أُجريت انتخابات عامة، أوصلتهم إلى الحكم ، وتحولت بها إلى حزب سياسي .

انحرف الحزب بالحكم ، وأدخل الإمبراطورية إلي ميادين الحرب العالمية الأولى على شتى الجهات ، بعد أن أنهكتها الحروب المحلية ، فحرب طرابلس الغرب سنة ١٣٣٠هـ = ١٩١١م ، وحرب البلقان الأولى ١٣٣١هـ = ١٩١٢م والثانية ١٣٣٢هـ = ١٩١٣م ، وقد أظهرت هذه

الحروب الثلاث. المتتالية، والتى أصابت الدولة بهزائم ليست بسيطة بالخلل الداخلي ، وقوّت من قوى المعارضة ، فما كان من حزب الاتحاد والترقي - بعد أن اندلعت الحرب العالمية فى أغسطس ١٩١٤م = ١٣٣٣هـ إلا أن عطّل أعمال مجلس المبعوثان ؛ أي المجلس النيابي ، يوم ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩١٥م = ١٣٣٤هـ . ويتحمل حزب الاتحاد والترقي المسئولية الكاملة عن دخول البلاد هذه الحرب ، وإدارتها ، وما ترتب على الهزيمة من نتائج وخيمة العاقبة.(٢) .

وما يُعنينا من هذه النتائج هو أن الدولة العثمانية خرجت منها مهزومة ، منهوكة القوى على شتى الجبهات ؛ فقدت مائة ألف جندي على جبهة القفقاس ، ومائتين وخمسين ألفًا بين شهيدٍ وجريحٍ على جبهة چناق قلعة (٣) . وأدت الهزيمة فى الجبهة العراقية إلى احتلال بغداد من قبل الإنجليز ؛ وإذا كان الجيش العثماني قد حقق بعض النصر على جبهة فلسطين ؛ فإن هذا النصر قد تبدد خلال السنوات، والتحركات التالية للحرب . وانسحب حزب الاتحاد والترقي من الحكم في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٨م = ١٣٣٧هـ. ولما فشل توفيق باشا الذي عيِّن صدر أعظم فى تشكيل الوزارة، قام عزت باشا فى ١٤ أكتوبر ١٩١٨م = ١٣٣٧هـ بتشكيلها، وكان فاتحة أعمال هذه الوزارة هو عرض الهدنة؛ التى قُبِلَتْ ، وتم التوقيع عليها فى قرية موندروس يوم ٣٠ أكتوبر ١٩١٨م = ١٣٣٧هـ، وفى الجلسة السرية المشتركة لمجلسي المبعوثان والأعيان، والتى انعقدت فى نفس يوم توقيع معاهدة الهدنة، قرأ أحمد عزت باشا الشروط القاسية، والمجحفة، وعرض الوضع العام للدولة، فما كان من الأعضاء إلا أن منحوا السلطة للحكومة للتوقيع على شروط الهدنة (٤) وتم توقيعها .

هذه الهدنة؛ إن كانت أوقفت إطلاق النار بين دول الائتلاف، والدولة العثمانية، إلا أنها فتحت الطريق أمام هذه الدول لاحتلال الأراضي العثمانية، وحققت الاتفاق الذى عُقِد بين هذه الدول لتقسيم ممتلكات

الرجل المريض، وتربص الغربان، والتهموا الفريسة .. ولا أود أن أنبش الجراح؛ فتكفى الإشارة إلى أن توقيع هدنة مندروس فى الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩١٨م = ١٣٣٧هـ كان هو النهاية الفعلية للإمبراطورية العثمانية، وإن تأخر الإعلان الرسمى لبضع سنوات أخرى .

احتلت الدول المنتصرة اعتباراً من الأول من نوفمبر ١٩١٨م = ١٣٣٧هـ كل من الموصل، والإسكندرونة، ومضايق إستنابول، وچناق قلعة؛ أي البسفور، وكان احتلال هذه المناطق - ناهيك عن المناطق والولايات الأخرى - هو احتلال يهدف إلى ربطه الأبدي، بالوطن الأم بالنسبة لهم، وحسب تعبير برنارد لويس؛ فقد احتل اليونانيون غرب الأناضول، وأعلنوا منذ اليوم الأول أنهم ألحقوها باليونان الكبرى(٥). وبدأت اليونان تنفذ ذلك بالفعل ، وأخرجت قطعها العسكرية إلى إزمير فى مايو ١٩١٩م =١٣٣٨هـ تحت حماية السفن الإنجليزية، والفرنسية، وحتى الأمريكية، وكان احتلال إزمير من قبل اليونانيين مخالفاً لشروط الهدنة الموقعة بين الدولة العثمانية أي تركيا ودول الائتلاف (٦).

وكنتيجة حتمية ؛ انهارت الدولة فعلاً؛ استقلت الولايات الأوروبية، واكتمل احتلال الولايات العربية، وتقسمت أوصال الجسد الأصلي، وأصبح الوجود القانونى منوطاً بالدول المنتصرة، والتى قررت ربط الحل بمؤتمر السلام (٧) وهكذا. بينما الأحداث تدور على هذا النمط، كانت هناك محاولات تجرى على الجانب الأسيوي لإعادة إحياء الدولة العثمانية، أو على الأقل الحفاظ على الجزء الخاص بالأتراك أنفسهم. وكان محور هذه المحاولات والأحداث مصطفى كمال أتاتورك (*).

عايش مصطفى كمال (١٨٨١ - ١٩٣٨م/١٢٩٩/١٣٥٧هـ) الأحداث التى طغت على السطح السياسي منذ نعومة أظفاره، ثم شارك فى صنع بعضها خلال دراسته في الأكاديمية العسكرية، وعقب تخرجه فيها سنة ١٩٠٥م=١٣٢٣هـ وخلال أحداث ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ وفترة

سيطرة جمعية الاتحاد والترقي كان يسعى لجعل الجيش بعيداً عن الأحداث السياسة[٨] .

تفتحت آفاقه العسكرية بمشاركته فى حرب طربلس الغرب، ويُرقى إلى رتبه مقدم فى ٢٧ ديسمبر ١٩١١م =١٣٢٠هـ، ويعود إلى إستانبول عقب إندلاع حرب البلقان الأولى، ويشارك فى استرداد مدينة أدرنه من البلغاريين سنة ١٩١٣م = ١٣٣٢هـ، وفى ٢٩ سبتمبر/ أيلول ١٩١٣م يُعيَّن ملحقًا عسكريًا فى صوفيا، وبهذه الوظيفة أبعده الاتحاديون عن أي نشاط مؤثر فى الجيش، ويرقى وهو فى صوفيا إلى رتبة عقيد، وما أن تندلع الحرب العالمية الأولى، حتى يراجع وزير الحربية أنور باشا (١٨٨١ ـ ١٩٢٢م= ١٢٩٩/١٣٤١هـ) ويطلب تكليفه بمهمة على خط القتال، ويرفض العودة إلى صوفيا، فيُبْعَد به إلى قيادة الجيش العثمانى فى جبهة قلعة چناق[٩].

ويحقق نصراً على ساحة غاليبولي، وفى ١٩ مارس ١٩١٦م = ١٣٣٥هـ يرقى إلى رتبة عميد، ويحقق نصرًا آخرًا فى الجبهة الشرقية ضد الروس، ويتولى قيادة الجيش السابع الميدانى، ثم يترك مهامه، ويعود إلى إستانبول لكي يكون في صحبة ولي العهد وحيد الدين في رحلته إلى ألمانيا، وبعد عودته من هذه الرحلة يعود إلى شغل وظيفته فى الجيش السابع[١٠] وكان توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار فى مندروس فى الثلاثين من أكتوبر ١٩١٨م = ١٣٣٧هـ نقطة تحول فى حياة مصطفى كمال ، كما كانت بداية النهاية فى حياة الدولة العثمانية. حيث جعلت القصر فى إستانبول، وحكومته عاجزة تمامًا، وأتاحت الفرصة أمام الأعداء لتحقيق آمالهم، وأكبت الأقليات ما يمكنها من الاستهانة بكل القيم، والإخلال بكل البنود، التى وقعت عليها هذه الدول المنتصرة ذاتها. ولم تحترم أي منهم مبادئ ولسون التى أقروها، ولم يعد الشعب التركي بقادر على حماية حقه المشروع في الحياة، فلا أمن، أو أمان على الحياة، أو المال، أو العرض.

ولما كان الخوض في هذه التفاصيل يخرج عن النطاق الذي رسمته منهجًا لهذا الكتاب، فإنني لن أشير في معرض الحديث عن حرب الاستقلال إلاَّ إلى الجمعيات المتضادة الفكر على اعتبار أن هذا يُعد ساحة من ساحات الممارسة والاجتهاد الديمقراطي آنذاك .

حرب الاستقلال التركية:

أدى التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار، في مندروس، وتمزيق الدولة العثمانية، واحتلال الوطن الأم، وإبعاده، عن شتى أطرافه، وسواحله، إلى تأسيس العديد من الجمعيات السياسية، والفكرية، وظهورها على السطح؛ سواء أكانت مع أو ضد هذه القوى المحتلة. ويمكن أن نجمعها في مجموعتين رئيسيتين :

المجموعة الأولى:

(أ) مجموعة عثمانية مع الخلافة والسلطنة، وكانت تلتف كلها حول فرقة «حزب» الحرية والائتلاف، وتتركز هذه الجمعيات في إستانبول، وتعارض جمعيات الأناضول، وفعالياتها.

(ب) مجموعة من الجمعيات، والمؤسسات تشكلت تحت حماية الدول المحتلة، وتعمل كمركز متقدم لها، أو طابوراً خامسًا، يعمل على تحقيق الأهداف المعلنة لها كأقليات، والأهداف الخفية، للدول المستعمرة ألا وهي تفتيت - حتى - الكيان الأصلي للأتراك، والحيلولة دون تشكيل دولة قومية لهم، وتنفيذ آمالهم في العودة إلي الروميلي والأناضول (١١) .

المجموعة الثانية:

أمام صدمة الهزيمة، والتمزق، والاحتلال، تشكلت مجموعة أخرى من الجمعيات ؛ كان بينها مَنْ يبحث بشكل جدي عن الخلاص، والاستقلال والجلاء، ووسائلها الممكنة، وغير الممكنة، كانت هذه الجمعيات، والتشكيلات السياسية، والفكرية مهما كان اختلاف توجهها

السياسي، أو الفكري، أو العقائدي، تتفق، وتلتف حول هدف واحد، وأساسي، هو الخلاص، هو الاستقلال، محور أفكارها ؛ هو نشر نضال الحرية والاستقلال فى تراقيا، والآناضول، والانصهار، والتفاعل الكامل فى هذا النضال .

ويمكن أن نجمع هذه الجمعيات التى تأسست بهدف خدمة الأغراض القومية تحت اسم «جمعيات الدفاع عن الحقوق» الدفاع عن حق الأمة التركية المسلمة، في أن تعيش كدولة مستقلة، وبحق العناصر الأخرى المشاركة فى الدولة والإمبراطورية العثمانية فى الوصول إلى أهدافها التى لم تعترف بها الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى [١٢].

بدأت هذه الجمعيات الدفاع ضد الاحتلال، الذي أعقب الهدنة، وصاغت لنفسها مجموعة من الأهداف التفت حولها، وإن اختلفت وسائلها، أو مشاربها. أهم هذه الأهداف .

(أ) الدفاع عن حقوق الأمة التركية؛ عمل قومي، وليس فردي ، حركة وتحرك جماعي لحماية، وصيانة الحقوق القومية .

(ب) يستمد هذا التيار فكره من المنابع القومية .

(جـ) الدفاع عن الحقوق تيار قومي؛ يسعى لتحقيق صيغة الدولة القومية.

(د) إن تحقيق صيغة الدفاع عن الحقوق، لا تتحقق بالفرد. بل بالجماعة[١٣] .

كانت أهم جمعيات المجموعة الأولى التى تمثل الخلافة العثمانية محورها الأساسى هى؛ فرقة الصلح والسلامة العثمانية (*) وجمعية تعالى كردستان (*) وجمعية تعالى الإسلام (*) وجمعية محبى الإنجليز(*) وجمعية مبادئ ويلسون (*) وفرقة الحرية والائتلاف .

كان محور وفكر ونشاط هذه الجمعيات هو ' الانطلاق إلى العمل، اعتماداً على أسس المشروطية، والديمقراطية مستندين على مبادئ ويلسون، معتمدين على صداقة الإنجليز، وتعاطف الأمريكان. لا تفرقة عندهم بين الدين والدولة، ولا مهادنة مع الأناضول، ولا تصالح مع الاتحاديين.

أما فكر، ونشاط الجمعيات المشكّلة من الأقليات، فقد تمحور حول إعادة إحياء الإمبراطورية البيزنطية، والعمل بالتعاون مع بطريرك الروم فى إستانبول بالوكالة - ماورى ميرا- وتلقى العون المادي، والمعنوي من اليونان، ودول الاحتلال، لتعضيد العصابات، والمنظمات التى تعمل لصالح اليونان؛ كالصليب الأحمر اليونانى، ومنظمة الهجرة اليونانية، ومنظمات الكشافة فى المدارس الرومية، والتعاون المشترك والعمل مع جمعية الروم البونتس فى مناطق شمال الأناضول كطرابزون، وصامسون، وغيرها من المناطق [١٤] .

كما لم يتأخر البطريق الأرميني ظاون Zaven أفندي عن تأسيس منظمات، وهيئات أرمنية علي غرار تلك التى أسها ماوري ميرا[١٥] .

أما جمعيات الدفاع عن الحقوق القومية التى إلتفت حول المبادئ السابق الإشارة إليها، فقد كان أهمها ؛ وأكثرها تأثيراً هى الجمعيات التالية :

١) الهيئة العثمانية للدفاع عن تراقيا، وپاشا ايلي، وقد تأسست فى أدرنه ١٩١٨م = ١٣٣٧هـ، وعقدت لها مؤتمرين فى لولا بورجاز، وأدرنه خلال ١٩٢٠م = ١٣٣٧هـ، وأقرت فيهما؛ الكفاح المسلح بكل مفرداته، وأشكاله.

٢) الجمعية العثمانية للدفاع عن حقوق إزمير، كان هدفها هو الحفاظ على حقوق الوطن المادية، والمعنوية، والدفاع عنها، وإسماع صوت

الوطن الجريح فى كل المحافل الدولية، واتخذت هذه الجمعية أيضًا قرارها باللجوء إلى السلاح فى مؤتمرها الذى انعقد من ٢ ـ ١٩ مارس١٩١٩م=١٣٣٨ ثم نقلت نشاطها إلى مدينة إستانبول. وعملت على تأمين السلاح، وتهريبه إلى الأناضول، وبدأت تشن هجومًا فى الصحافة المتاحة آنذاك ضد التجاوزات التى تحدث ضد الأتراك، وحقوقهم فى منطقة إيجه، وإندمجت معها «جمعية استخلاص الوطن» التى تشكلت فى مانيسه .

٣) جمعية الدفاع عن حقوق شرق الآناضول. وتأسست فى أرضروم فى أغسطس سنة ١٩١٩م = ١٣٣٨هـ، وكان قد سبق افتتاحها كجمعية مشتركة، مع الجمعية القومية للدفاع عن حقوق الولايات الشرقية فى إستانبول بعد ذلك غادرت إدارتها إستانبول، منتقلة إلى الآناضول، متولية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية، وبدعم من مصطفى كمال باشا بدأت تفتح شُعبًا لها فى كل أنحاء البلاد، وتعد برنامجًا للكفاح والاستقلال [١٦] .

٤) الحركة القومية وتشكيلات رد الإلحاق ؛ تولت الرد على الاحتلال اليونانى لإزمير، وكونت ميليشيات عسكرية منظمة، أدارت بها المناطق العسكرية، والمدنية العثمانية، عممت نشاطها على مستوى الوطن كله بعد مؤتمرها الذي عقد في سيواس، ولم تصغ لأوامر منع نشاطها التي أصدرها ناظر الداخلية آنذاك على كمال في حريران / يونية ١٩١٩م = ١٣٣٨هـ

٥) جمعية الحفاظ على حقوق طرابزون القومية : وتصدرت هذه الجمعية لأطماع الأجانب فى سواحل البحر الأسود، وناضلت ضد جمعية عدم اللامركزية فى طرابزون وضواحيها، والتي كانت تؤيد السلطان الخليفة، ثم اندمجت في جمعية الدفاع عن شرق الآناضول. وأصبحت فرعًا منها بعد مؤتمر أرضروم [١٧] .

إن هذه الجمعيات التي تشكلت في الآناضول المستعمرَ لم تكن كل منها سوى نبتة صغيرة فى دوحة الحرية، والرغبة فى الحياة المستقلة، ورويداً ، رويداً تحولت إلى أفرع قوية، فى صرح المقاومة ضد الأطماع الخارجية، والداخلية في الأناضول، وتراقية، وتوحدت فيما بعد تحت اسم «جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلى» .

على الجانب الآخر؛ لم تكن قوى الدول الأجنبية تكف عن الزحف ، والاستيلاء على مواقع جديدة، والأقليات الأرمينية، والرومية، واليونانية لا تكف أيديها عن مقدسات الوطن، بل تحرق القرى، وتهدم المآذن، وتستحل الأعراض .

كان توقيع الهدنة فى الثلاثين من أكتوبر ١٩١٨م =١٣٣٧هـ، فى الثالث من نوفمبر من نفس العام، تم احتلال الموصل من قبل الإنجليز، وفى الرابع من نفس الشهر ونفس السنة، دخلت القوات الفرنسية تراقية الشرقية، واحتلت خط السكة الحديد المؤدي إلى مدينة إستانبول، وفى السادس من نفس الشهر دخلت سفينة حربية إنجيلزية ميناء إزمير، وساعدت اليونانيين على رفع العلم اليوناني على كنيسة «آيا فوطينى » وسط تهاليل، وآهازيج الروم، ودموع، وأحزان، وأشلاء الترك.

شهد شهر نوفبمر هذا احتلال الإنجليز لچناق قلعة، ودخول أسطول مكوَّن من إحدى وستين قطعة بحرية إلى ميناء إستانبول؛ وكانت من القطع الإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية واليونانية، وقد رست أمام قصر «ضوله باغچه ـ الذى كان يدير منه السلطان عبد الحميد الثاني، دفة الصراع سابقًا ـ وأخرجت من جوفها النتن، خمسة وثلاثين ألف شامت حاقد، ولم تترك هذه القوات مكانًا في المدينة لم تستحله، فحوَّلت المدارس، والفنادق، والمستشفيات والبنايات الكبيرة إلى سكنات لهم، وأحلت لنفسها النيل من كل مَنْ، أو ما يصادفها، أصبحت إستانبول - درسعادت؛ در الخلافة؛ الآستانه، دار السلام - مهانة. تئن تحت وطأة

الاحتلال الفعلي لقوات دول الائتلاف [١٨] والسلطان الخليفة ؛ وصدره الأعظم تحت الحصار الأجنبي، لا يستطيع ولايملك أن يرفض طلبًا، لقوات قوى الاحتلال حتى ولو كانت قصور السلاطين، وصدورها العظام لكي يحولوها إلى سكنات للجند، ومرتع للهوهم، وملاذهم وحتى ولو كان ذلك ضوله باغچه سراي ذاته [١٩] .

يستقبل السلطان وحيد الدين، مصطفى كمال باشا عقب عودته من أضنه ويبحث معه أوضاع الجيش، والضباط، ولكن لم تفصح لنا المذكرات، أو الوثائق المتداولة حتى اليوم، إلاَّ عن وجهة نظر مصطفى كمال باشا فقط عما دار في هذا اللقاء، وما هى الأوامر، أو التكليفات التى كلَّف السلطان وحيد الدين بها مصطفى كمال باشا. وإن كانت هناك إشارة بسيطة أو لنقل ذلة لسان فقط، وردت فى مذكرات القائد فوزى چاقمق باشا فى معرض الحديث عن تكوين إدارة قومية فى الأناضول، حيث يحكى أنه «فى صباح الخامس عشر من مايو ١٩١٩م، كان يتدحث مع جواد باشا فى رئاسة الأركان الحربية، وعند الحديث عن ضرورة تكوين «إدارة قومية» فى الأناضول فقد قال مصطفى كمال باشا الذى كان قد انضم إلي اللقاء «إننى شخصيًا متوجه إلى الأناضول لهذا» وهنا يثار التساؤل ... هل مصطفى كمال باشا قد توجه إلى الأناضول بناء على توجيهات، أو بتكليف من السلطان المحاصر فى قصره ؟ أم أنه قد اتجه إلى الأناضول بمحض إرادته ...؟ وأيًا كانت الحقيقة فقد كان السلطان على علم بضرورة توجُّه مصطفى كمال باشا إلى الأناضول، وواتتهما الفرصة عندما اشتدت القلاقل، وحركات العصيان فى مناطق ساحل البحر الأسود، فقد كانت عصابات الروم تأتى على الأخضر واليابس، ولم تستقبل دول الاحتلال تنظيم الأتراك للرد عليها استقبالاً مرضيًا، بل أرسلت إنجلترا مفرزة للقضاء على التنظيمات الدفاعية التركية ، لكنها لم تفلح ، فباشرت ضغوطاً علي السلطة العثمانية للقضاء

على هذه القلاقل، ولابد من إرسال شخصية مزودة بكل الصلاحيات للتعامل مع هذه الأحداث، ولم يجد السلطان وحيد الدين، ولا حكومته مَنْ يفْضُل مصطفى كمال باشا، فهو رجل عسكري، منضبط ، صاحب نفوذ، وسلطة على الجيش، كان بعيداً عن السياسة أثناء الحرب ، لم يُعرف عنه أنه تورط مع الاتحاديين، ولا يعتبر مذنبًا فى هذه الحرب [٢٠] تربطه بالسلطان محمد السادس «وحيد الدين» مودة منذ رحلة ألمانيا، جعلت السلطان يُعينه ياوراً شرفيًّا له، فتم تكليفه بمهمة التوجه إلي منطقة البحر الأسود، بصلاحيات واسعة النطاق، كمفتش للجيش التاسع الميداني، وله الصلاحية الكاملة فى إصدار الأوامر لأصحاب السلطة المدنية أيضًا، وما أن حلَّ التاسع عشر من مايو ١٩١٩م = ١٣٣٨هـ حتى كان مصطفى كمال باشا فى صامسون . وعلى الفور أمَّن اتصالاته بقادة الجيش الذين يثق بهم أمثال قاظم قره بكير، وعلى فؤاد، وفوزى چاقماق .

وبدلاً من أن يقمع الفتن، ويقضى على التشكيلات السرية التركية، بدأ فى إشعال حماس الجند، والقادة ، والأهالي، ويدعو إلى الكفاح المسلح، والتكتل فى جبهة واحدة فى خطابه الأول الذى ألقاه فى «حوضه» فى الخامس والعشرين من مايو من نفس السنة، وأصدر أمراً إلى القادة، ومديرى الإدارات المدنية بضرورة عقد المظاهرات، والاجتماعات الاحتجاجية ضد قوات الإحتلال؛ تجاوب الجميع . وشملت المظاهرات الصاخبة كل المناطق التركية حتي مدينة إستانبول التى تئن تحت وطأة الاحتلال، فما كان من الإنجليز - كرد على ذلك - إلا أن نفوا ٦٧ شخصية عامة، ومن رجالات الدولة، إلى مالطه، وطالبت بعودة مصطفى كمال فوراً، فما كان منه إلاَّ أن رفض العودة، بل، وطالب الشعب، والجيش بتكوين ميلشيات عسكرية ، وفرقًا فدائية جنبًا إلي جنب مع الأعمال السياسية التنظيمية» [٢١] .

انتقل من صامسون إلى أماسيا وأصدر منها يوم ٢٢/٢٣ يونيه / حزيران تعميمه المشهور الذى دعى فيه كل الولايات إلى انتخاب ثلاث أعضاء، عن كل ولاية، يمثلونها فى المؤتمر العام الذى سيعقد فى سيواس، وهو فى طريقه إلى أرضروم ماراً من سيواس، تلقى أمرًا من وزير الداخلية بضرورة الانقياد للأوامر التى تصدر إليه بالكف عن هذه التحركات ـ بل وصل الأمر بوالى إقليم العزيز على غالب أن يحول دون سفره، وفى نفس الوقت يتلقى برقية من السلطان يُعبر له عن عدم رضائه عما صدر من وزير الداخلية، ومن وزير الحربية فى حقه، وأنه غير راضٍ عن إبعادة من قيادة الجيش التاسع، ويعرض عليه الاستراحة لمدة شهرين فى أي مكان يختاره، إلى أن يتم توقيع السلام [٢٢] .

يرد مصطفى كمال على هذه البرقيات، بأنه لن يستقيل من الجيش، وواصل سفره إلى أرضروم وسط حماس الشعب، ويدخلها وسط مظاهرة صاخبة فى الثالث من يوليو ١٩١٩م = ١٣٣٨هـ. وفى السابع من نفس الشهر يبعث بتعميم آخر، إلى كل قواد الجيش، يطالبهم بالتعاون مع جمعيات «الدفاع عن الحقوق ورد الإلحاق» وإمدادها بكل ما يتاح لهم من سلاح.

يتلقى مصطفى كمال باشا برقية بإنهاء خدمته فى الجيش، فما كان منه إلاَّ أن رد فى الثامن من يوليو ببرقيتين إلى السلطان، وإلى وزير الحربية، معلناً استقالته من وظيفته المدنية ومن حياته العسكرية، وأعقب ذلك بالإعلان عن إستقالته للشعب، والجيش معًا، إلا أن قادة الأسلحة أعلنوا ؛ أنهم وأسلحتهم تحت قيادته. وكانت هذه لحظة حاسمة فى تاريخ مصطفى كمال من ناحية، ومن ناحية أخرى لحظة تحديد مصير فى تاريخ النضال القومى، على حد تعبير شوكت سريا آيدمير [٢٣] .

مؤتمر أرضروم:

تم افتتاح المؤتمر فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩١٩م = ١٣٣٨هـ من قبل شعبة أرضروم للجمعية القومية للدفاع عن حقوق الولايات الشرقية .

وتم انتخاب مصطفى كمال رئيسًا للمؤتمر بإجماع الآراء [٢٤] ، واستمرت أعماله مستمرة لمدة أربعة عشر يومًا، أعلنت فى ختامها قرارات المؤتمر، التى كانت تنص على استقلال الوطن، بدون قيد أو شرط، وعلى وحدته، والدفاع عنه مهما كانت الظروف وتشكلت عنه هيئة تمثيلية مكونة من تسعة أعضاء برئاسة مصطفى كمال (*).

لم تستقبل دول الاحتلال، أو حكومة إستانبول هذه القرارات بأي ارتياح، بل أصدر داماد فريد باشا ؛ أمرًا لكل جهات الاختصاص بضرورة القبض على مصطفى كمال باشا، ورءوف بك، وإرسالهم إلي إستانبول فورًا. ولكن لم تصغ أي قيادة لمثل هذه الأوامر، خلال هذه الفترات المشحونة بكل أنواع الانفعالات الوطنية ، بل تابع مصطفى كمال باشا، ورفاقه من أعضاء الهيئة التمثيلية العمل على نشر قرارات المؤتمر، وإعداد الرأى العام للخطوة القادمة، وتهيئة أذهان رفاقه لقبول فكرة تشكيل حكومة جديدة، بعيدة عن التدخل، والنفوذ الأجنبى. [٢٥] وتعاهدوا على الموت، أو التوفيق فى مسعاهم، والانتصار فى نضالهم، ولتحقيق ذلك لابد من مواصلة الكفاح، ونشر فروع لجمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية، فى شتى بقاع الوطن، والتوجه نحو مؤتمر سيواس .

مؤتمر سيواس:

غادر مصطفى كمال باشا أرضروم يوم ٢٩ أغسطس ١٩١٩م = ١٣٣٨هـ متوجهًا إلي سيواس للإعداد إلي مؤتمرها المرتقب، حيث وصلها فى الثانى من سبتمبر، وسط عواطف جيّاشة من المواطنين، ومنذ لحظة وصوله والجميع يعمل من أجل المؤتمر المرتقب ؛ فعاود الاتصال بالولايات لإرسال مرخصيها، وفق القرارات المتخذة منذ ٢٢/١ حزيران فى أماسية .

توالى وصول الممثلين عن الولايات، وبلغ العدد ٣٨ عضوًا [٢٦] ، ولم يحضر أي ممثل لولايات الجنوب، وشرق البحر الأسود، وتم افتتاح المؤتمر فى الرابع من سبتمبر ١٩١٩م = ١٣٣٨هـ، وانتخاب مصطفى كمال بإجماع الآراء رئيسًا للمؤتمر، الذى استمرت أعماله حتى الحادى عشر من نفس الشهر ، وكانت السمة التى برزت فى هذا المؤتمر ، هى كثرة اشتراك عدد المثقفين البعيدين عن الصفة الرسمية [٢٧] .

فقد كان عددهم واحد وعشرين عضوًا، من بين ثمانية وثلاثين هم جملة المشاركين فى المؤتمر. والذين يُعتبرون ممثلين حقيقيين عن الشعب، حيث تم انتخابهم من قبل البلديات والأهالى معًا [٢٨] .

أصدر المؤتمر قراراته المؤيدة للقرارات السابقة، والمركزة على وحدة الأمة، والحفاظ على الخلافة، والسلطنة، والوقوف بصلابة ضد الاحتلال، ودعوات التمزيق، والتفرقة التى يتزعمها الأرمن، والروم تحت حماية الدول المحتلة.

ولكي تُنفذ هذه القرارات، لابد من تشكيل هيئة تمثيلية، تم انتخابها تحت رئاسة مصطفى كمال باشا، وهكذا توحدت كل الاتجاهات القومية فى الوطن ، وتجمعت كل الجمعيات، والنقابات، والاتحادات تحت شعار واحد؛ (الحرب والثورة)، وحماية «السلطنة والخلافة» [٢٩] .

أوقعت هذه القرارات حكومة إستانبول فى مأزق حرج، لم يخرج منه الصدر الأعظم داماد فريد باشا إلا بالاستقالة، فحل محله على رضا باشا المتصف بالوطنية، والثورية، وأظهر ذلك للجميع، أن قوة الثوار فى تعاظم، وحتى الإنجليز الذين حاولوا منع انعقاد هذا المؤتمر، بدأوا فى القبول بوجود مصطفى كمال باشا على رأس هذه الهيئات، والجمعيات، واعترفت حكومة القصر بالثوار، وبمطالبهم؛ والتى كان من بينها «اجتماع مجلس المبعوثان» والتقى مصطفى كمال باشا بمبعوث حكومة إستانبول ناظر البحرية صالح باشا فى آماسية فى العشرين من إكتوبر ١٩١٩م = ١٣٣٨هـ [٣٠] .

هكذا، انتزع ثوار الأناضول الاعتراف بنضالهم ، وبثوريتهم، وأن ثورة الأناضول أصبح لها صبغة قانونية، ومنطلق سياسي، ولكن مازال يعوزها التمثيل الرسمي عن كل الأمة، ومن هنا لابد من تشكيل حكومة من ممثلي الأمة، وتمثل الشعب حقيقة (٣١).

بدأت الصحافة تُبرز التعاون بين حكومة علي رضا باشا ، ورئيس الهيئة التمثيلية مصطفى كمال باشا، وفعاليات مؤتمر سيواس، وصور مصطفى كمال باشا، ورءوف بك تحتل الصفحات الأولى(٣٢) ، واستمر ذلك طوال فترة استمرار على رضا باشا فى السلطة حتى ٣ مارس سنة ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ وخلال هذه الفترة تمت الانتخابات، وأصبح مصطفى كمال باشا؛ عضواً عن أرضروم، وأصدقاء الكفاح ؛ أعضاء وممثلين عن مناطق مختلفة، وتظل الهيئة التمثيلية فى سيواس حتى ٢٢ نوفمبر ١٩١٩م .

مجلس المبعوثان:

عقب لقاء آماسية، دخل مصطفى كمال باشا مرحلة عمل مكثف؛ كرئيس للهيئة التمثيلية المنبثقة عن مؤتمرى أرضروم ، وسيواس، فمن ناحية كان عليه أن يؤمن انتشار، وتثبيت جذور «جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلى فى كل بقاع الوطن، ومن ناحية ثانية ، كان عليه أن يجعل المقاومة المسلحة [التى بدأت فى منطقة إيجه] خاضعة للسيطرة والتوجيه، كما كان عليه أن يجد التأييد الكافي - من الناحية المعنوية على الأقل - لهؤلاء الذين يناضلون فى الجنوب ضد الاحتلال الفرنسى ، ولكن كان أهم ما يشغله حاليًا هو اجتماع مجلس المبعوثان، وها هى الانتخابات قد تمت. ولم يعد هناك سوى تقرير المكان الذى سيعقد فيه المجلس جلساته ، فتابع رئيس الهيئة التمثيلية خططه . وتقرر الانتقال إلى أنقرة التى وصلها يوم ٢٧ ديسمبر ١٩١٩م = ١٣٣٨هـ لكي يستطيعوا متابعة الأوضاع ، وقرروا أن يكون مصطفى كمال هو رئيس الهيئة التمثيلية لممثلي المجموعة البرلمانية لجمعية الدفاع عن حقوق

الأناضول والروميلى ، وسيسعى الجميع لجعل مصطفى كمال رئيسًا للمجلس [٣٣] وإذا ما تم ذلك، تكون الثورة قد فرضت وجودها ، وأمسكت بمفاتيح القضايا فى أيديها ، وتكون الأناضول هى صاحبة الكلمة، وصدرت التعليمات اللازمة لكل الأعضاء المتجهين إلى إستانبول وفى ذهن، وعقل كل منهم تصور كامل للسيناريو الذي سينفذ و«الميثاق القومى[*]» الذى سيقسم عليه الجميع فى المجلس.

اجتمع مجلس المبعوثان فى إستانبول، فى الثانى عشر من يناير سنة ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ . ولم تنجح المجموعة البرلمانية الأناضولية فى مسعاها لجعل مصطفى كمال رئيسًا للمجلس، بل كسبت هذه الجولة المجموعة البرلمانية الأخرى المسماه «فَلاحِ وَطَنْ» وكانت مشكلة من المجموعات، وأعضاء «المدافعين الحقوقيين»، وإذ كانت هذه المجموعة قد انتزعت الرئاسة من جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلى ، إلاَّ أنها قبلت بكل شروط وبنود «الميثاق القومي» الذى أعدته الأخيرة، والذي كان بمثابة برنامج عمل لخلاص الأمة، وتحقق مقاصدها وآمالها وقد قبله مجلس المبعوثان فى جلسته السرية المنعقدة في ٢٨ يناير، ووقع على نصه كل الأعضاء وتقرر فى جلسة ١٧ فبراير ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ المعلنة أن يُقدم إلى الصحافة لنشره، وأن يبلغ إلى كل البرلمانات الأجنبية [٣٤] .

كانت مبادئ الميثاق القومي؛ تركز كلها على وحدة الوطن الأم ، فيما عدا الولايات العربية التى ترك لأهلها حرية تقرير مصيرهم، وأن الكفاح المسلح هو الطريق، وأن الشعب هو المرجع قبل اتخاذ أي قرار نحو انفصال أو استقلال اي جزء من الوطن، وأن حق الأقليات مرتبط بحقوق المسلمين فى الدول المجاورة .

لقد كان قبول الميثاق القومى، جريمة، يجب أن يُعاقب عليها مجلس المبعوثان، من قبل الدول الائتلافية، ويجب أن تضع قوى الآناضول فى حجمها الطبيعي، فأيدت هجمات اليونان الشرسة فى كل من تراقيا، وجبهة إزمير، وترتب على ذلك استقالة وزارة على رضا، وتكليف صالح باشا بتشكيل الوزارة الجديدة [٣٥].

وجاء رد الدول على المجلس باحتلال مدينة إستانبول بشكل علني،، فقد كانت قواتها متمركزة فى الأساطيل، أو السكنات الخاصة بهم، ولم يكن مسموحًا لهم بالتجول فى الشوارع، فأُطلق لهم العنان. وتم القبض على عدد من أعضاء المجلس، واصطدم جنود الاحتلال بالجنود، والضباط الأتراك، بل وضعوا أيديهم على كثير من الأماكن، ومنها مقر وزير الحربية فوزي چاقماق باشا، وقد دخلوا عليه، وأخرجوه تحت تهديد السناكي[٣٦] وفى الخامس عشر من مارس، تم القبض على مائة وخمسين من المثقفين الأتراك، وفى الثامن عشر من نفس الشهر اجتمع مجلس المبعوثان لمناقشة الأوضاع، فأحاط جنود الاحتلال المدججين بالسلاح بمقر المجلس، فَعُلِّق الاجتماع، واقتيد بعض الأعضاء تحت تهديد السلاح، خارج المبنى، وهكذا، تم إغلاق آخر مجلس مبعوثان عثماني، تحت تهديد سلاح، وقوى الدول التي تدَّعي الديمقراطية.

ما إن علم مصطفى كمال باشا بهذه الأحداث، من موظف التلغراف الوطني، حمدي أفندى المناسترلى، حتى أعلنها للعالم أجمع، وطالب برلمانات العالم بالاحتجاج، ، كما أعلن أن المجلس المغلق، سيعاود جلساته فى أنقرة. وأن جميع الأعضاء سينضمون إلى هذا الاجتماع [٣٧].

شهد يوم التاسع عشر من مارس سنة ١٩٢٠م – ١٣٣٩هـ، بيانًا من مصطفى كمال، دعى فيه الأمة لإعادة إنتخاب ممثلين بدلاً من الذين ستحول قوى الاحتلال دون عبورهم إلى الأناضول ، لكي يكون مجلس أنقرة ممثلاً لاستقلال الأمة، ويتناقش فى التدابير التى تؤمن تخليص الدولة .

ما كان من قائد قوات الاحتلال إلاَّ أن راجع صالح باشا، وطلب منه رفض ما يحدث في الأناضول، والرد عليه فوراً، فلم يطاوعه حسّه الوطنى، وفضل الانسحاب من الوزارة، فقام داماد فريد باشا تحت

حماية قوى الاحتلال، بتشكيل الوزارة، فى الخامس من إبريل سنة ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ ، وأصدر فتاوى تخوِّن رجال أنقرة، بل وكوَّن فى إستانبول «قوى انضباطية» ليحارب بها ، بل ويقضى بها على القوى القومية [٣٨] . وفي الحادى عشر من نفس الشهر ؛ أصدر السلطان قراراً بفسخ مجلس المبعوثان [٣٩].

فى هذا الجو المشحون بالقلاقل؛ كان مصطفى كمال، من ناحية؛ يحاول القضاء على التيارات المعارضة له، والمؤيدة من حكومة إستانبول، ومن ناحية أخرى؛ يحاول وقف تقدم العدو، بخلق جبهة موحدة ضده، وكان عليه ؛ أن يرد على الفتاوى التى تخوِّنه، هو ورفاقه، فجمع توقيعات ١٥٣ عالمًا دينيًا، أفتوا بأن الخائن الحقيقى؛ هو كل من يحول دون قتال العدو المحتل، وأعقب ذلك بدعوة مجلس الأمة للاجتماع فى أنقرة يوم ٢٣ إبريل سنة ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ.

إجتماع مجلس الأمة الكبير فى أنقرة:

أجريت الانتخابات فى شتى الولايات، والمدن، استنادًا على بيان مصطفى كمال باشا، الذى تم نشره على طول البلاد، وعرضها، فى ١٩ مارس، وانتخب مصطفى كمال باشا عضواً، وممثلاً عن أنقرة.

واجتمع المجلس فى أنقرة، وتمت مراسم الافتتاح الساعة الرابعة عشر من يوم الجمعة الموافق للثالث والعشرين من إبريل ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ [٤٠]، وتم انتخاب مصطفى كمال رئيسًا لمجلس الأمة الكبير (*) وإقرار التسمية، وكان القرار الأول الذى اتخذه المجلس هو الموافقة على انضمام أعضاء مجلس المبعوثان عن إستانبول، والذين انضموا إلى نضال شعبهم فى الأناضول، وتم اختيارهم، وانتخابهم بإرادة شعبية، وتمكنوا من الهرب، من إستانبول، وانضموا إلى القوى القومية فى الأناضول .

كما أقر المجلس بعد الإفتتاح، وفى الأيام التى أعقبت ذلك؛ مجموعة من الأسس التى عرضها رئيس المجلس: ومن أهمها

- «إن المجلس قد قبل تحمل مسئولية الإرادة القومية، التى اتضحت فى المجس، وليس هناك قوة فوق قوة مجلس الأمة التركى الكبير .

- إن مجلس الأمة التركى الكبير ، ليس سلطة تشريعية فقط، بل، وسلطة تنفيذية أيضًا. إن الهيئة الحكومية التى ستنتخب من المجلس، وتكلف بالوكالة، تنظر أعمال الدولة، ورئيس المجلس هو رئيس هذه الهيئة الحكومية أيضًا [٤١] . وعلى هذا الأساس فقد جمع مصطفى كمال باشا ، بين رئاسة المجلس، ورئاسة الهيئة الحكومية، التى اختارها المجلس، لإدارة شئون الدولة، والحكومة، ولم يطلق على أعضاء الحكومة اسم «ناظر» كما هو الحال فى النظام العثمانى، بل أُطلق عليهم ؛ اسم الوكلاء؛ لأنهم يُختارون من بين أعضاء المجلس، الذين هم وكلاء عن الشعوب[٤٢].

وهكذا ؛ أصبحت فى الأناضول حكومة تركية، اعتبارًا من ٢٣ إبريل ١٩٢٠م=١٣٣٩هـ. وأن رئيسها، ورئيس المجلس هو مصطفى كمال باشا ، وبدأت سفارات الدول الأجنبية تنظر إليه على أنه رئيس الدولة [٤٣]. وقد بدأ هو بمهارة فائقة أيضًا، يستقبل السفراء القادمين إلى أنقرة بهذه الصفة.

المناخ الدينى للافتتاح:

أرى أنه من المناسب لموضوعنا ، إلقاء بعض الضوء علي المناخ الذى تم فيه إفتتاح المجلس؛ فيجب استحضار وضع مدينة أنقرة، وما جاورها من أقاليم، خلال هذه الفترة، التى تتسم بالفوران القومى، والشعور بأن هناك مخاض على وشك أن يتولد منه كيان جديد. كل هذا وسط عالم من العنعنات، والسمات الدينية التي لا يمكن تجاهلها. كان المناخ الديني والعَبَقْ الصوفي، هو الذى يُسيطر على الافتتاح. فقد تم تغيير موعد الافتتاح من ٢٢ إلى ٢٣ إبريل حتى يُصادف يوم الجمعة. وتحددت ساعة الافتتاح، بالساعة الثانية بعد صلاة الجمعة، كما أن

البيان السابق إرساله من قبل مصطفى كمال باشا في ٢١ إبريل كممثل للهيئة التمثيلية، إلى كل الولايات، والسناجق، والأقضية، ومراكز جمعية الدفاع عن الحقوق، ورؤساء البلديات، وقادة أفرع الجيش؛ كان يتضمن برنامجًا، للاحتفال؛ وقد كانت بنوده تحتوى على :

١) بيُمنهَ الكريم، وبلطف الله، سيُفتتح مجلس الأمة الكبير، فى أنقرة، يوم الجمعة الموافق ٢٣ إبريل، بعد صلاة الجمعة.

٢) وإن تصادف افتتاح المجلس، الذى سيضطلع بمهام حياتية، مهمة، كاستقلال الوطن، والذى يماثل تأسيس السلطة، والخلافة. ليوم الجمعة ليستفاد من هذا اليوم المبارك. وأن حضرات المبعوثين الكرام، سيؤدون صلاة الجمعة، المباركة جميعًا فى الجامع الشريف لحضرة حاجي بايرام ولي.. وسيستفاد أيضًا من نور القرآن، والصلاة.. وبعد الصلاة سيتم حمل لحية السعادة (*) والسنجق الشريف (*) ويتم التوجه بهما إلى الدائرة المخصوصة، وقبل الدخول إلى الدائرة المخصوصة، ستُنحر الأضاحي، وتُتلى الدعوات..

٣) للتأكيد على قدسية هذا اليوم.. فاعتباراً من هذا اليوم، يتم قراءة القرآن، والبخارى الشريف فى مركز الولاية يوميًا .. ويتم قراءة دعاء ختم القرآن أمام الدائرة المخصوصة .

٤) اعتباراً من اليوم، وبهذا الشكل سيتم قراءة القرآن، والبخارى فى كل ركن من أركان وطننا المقدس.. وطننا الجريح ... وتُتلى الصلوات قبل الآذان من فوق المآذن كل يوم جمعة.. وعقب الخطبة يتم الدعاء لصاحب الخلافة حضرة سلطاننا، وأن يضاف إلى هذا .. الدعاء بخلاص الرعيِّة فى أسرع وقت» (٤٤) .

وحسب البرنامج ؛ تُقام صلاة الجمعة فى جامع حاجي بايرام فى أنقرة، وعقب الصلاة، والدعاء، يصطف آلاى الاحتفال، خارج الجامع.. يُحمل السنجق المزين، والمزدان بالآيات القرآنية أمام الآلاى، وخلف

الآلاى يسير الشيخ عبد الرحمن، مبعوث سينوب، بطلعته الدينة، الوقورة، وقد حمل على رأسه رَحْلَة بغطاء أخضر... وفوق الرَحْلَة رى المصحف الشريف والشعرة المباركة من لحية الرسول ﷺ وعلى جانبيه صفين من الجند.

.... ثم يأتى من خلفهم أعضاء المجلس؛ من العلماء، والمشايخ، والمعممين، ولابسى القلپاق والطرابيش، وعلية القوم؛ من الإداريين، والقادة العسكريين، الجمع الغفير، متجه من الجامع إلى المبنى المعد لافتتاح المجلس .. على جانبي الطريق المؤدي إلى المبنى ، تتصاعد التكبيرات، والتهليلات ... عند الوصول أمام المبنى تُنحر ثلاث أُضحيات أخرى بين الدعوات بالقبول، والتصديق بـ «أمين» .

يصعد مصطفى كمال باشا، وسط التهليل، والتكبير، ودماء الأضاحى ثلاث درجات، ويمسك بالمقص، ويقطع، الشريط الكبير الذى أُخْتِير له اللونان الأحمر والأبيض .. ويدخل إلى المبنى، ومن خلفه الجمع، وهم يتمتمون بالدعوات، والآيات المباركات... وما إن استقر كل فى موقعه، حتى عُلِّق بيرق حاجي بايرام خلف المنصَّة .. ووضع المصحف الشريف، والشعرة المباركة فوق المنصة .. ثم تُلِيت آيات ختم القرآن، وبعض من البخارى الشريف .. ثم أعقب ذلك دعاء آخر، ثم تهليلات وتكبيرات .. ثم حانت لحظة الافتتاح .. وقد تمكن من الحضور ١١٥ عضواً من مجموع الأعضاء البالغ ٣٩٠ عضواً .. صعد الشيخ شريف بك عضو سينوب إلى المنصة كأكبر الأعضاء سنًا ... وأُخْتِير كاتبان .. وبدأ حديثه ببيان ؛ أن إستنابول قد احتلت، وأن مقام الخلافة، والسلطنة تئن تحت وطأة الأسر...،، (٤٥)

وسط هذا المناخ؛ بدأ المجلس جلساته، وكان أيضًا من بين القرارات التي اتخذت؛ أن السلطان الخليفة، ما أن يتخلص من الضغوط، والصعاب المحيطة به حتي يأخذ وضعه، المناسب وفقًا للأسس القانونية.

التى سينظمها المجلس ... ويصل وزير الحربية فوزى چاقماق باشا إلى أنقرة، وينضم إلى المجلس فى ٢٧ إبريل، وعيِّن وكيلاً للحربية فى الثالث من مايو ١٩٢٠م [٤٦] .

وعلى الجانب الآخر ، ومن إستانبول، أصدر ديوان حرب الإدارة العرفية الأولى ؛ قرارًا بإعدام مصطفى كمال، ورفاقه، فى الحادي عشر من مايو ١٩٢٠م =١٣٣٩هـ.

ويُنْشَر القرارُ فى جريدة «بيامى صباح» فى الثالث عشر، ويصدِّق عليه السلطان الخليفة، وحيد الدين فى الرابع والعشرين من نفس الشهر ، على هذا، يبعث فريد باشا بهذا القرار إلى شتى التشكيلات الإدارية للتنفيذ [٤٧] ولم يمض وقت طويل حتى تتابعت أحكام أخرى؛ ففى الخامس والعشرين من مايو ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ، صادق السلطان على قرار الإعدام، الخاص بناظر حربيته السابق، ووكيل الحربية الحالى ، فوزي چاقماق، وفى السادس من حزيران/ يولية من نفس العام، يصدق على قرارات إعدام كل من ؛ عصمت «اينونو» وبكير سامى، وجلال الدين عارف، والدكتور رضا نور، ويوسف كمال، ومحمد رفعت «رئيس الشئون الدينية» . وفخر الدين آلتاى، مصحوبة بالإرادة السنية (*) .

ولم يمض وقت طويل، على تشكيل مجلس الأمة التركي الكبير، حتى بدأ الجميع يشعر بأن هناك حكومة جديدة قد تأسست فى الأناضول، وأن هناك مجلس يمارس صلاحياته الدستورية؛ فبعد افتتاح المجلس بستة أيام فقط، أصدر قانون «الخيانة الوطنية» والذى بمقضتاه يُعد خائنًا للوطن كل من يأتي بأي فعل، أو حتى كلمة معارضة لما يقوم به ت . ب . م. م = مجلس الأمة التركى الكبير، من تطبيقات ، أو إصدار قوانين، ويعاقب على ذلك بالإعدام[٤٨]، ثم أعقب ذلك، وفى السادس من مايو، من نفس العام، أصدر المجلس قرارًا بقطع كل الاتصالات الرسمية مع إستانبول، وإعادة أى أوراق رسمية تأتى منها فورًا، ويعتبر أى

موظف يتسلم أى أوراق، أو لا يردها فوراً ، خائناً لوطنه (٤٩) . وفي ٢٤ مايو صدر قرار آخر ؛ بإعتبار أى ترقيات، أو ترفيعات تصدر عن حكومة إستانبول غير القانونية، كأن لم تكن (٥٠) .

وهذه كلها، محاولات لإثبات الذات، والرد على الطرف الآخر، وجعل كل موظفى الدولة تحت سيطرة، وسلطة الحكومة الجديدة .

البناء الاجتماعى لمجلس الأمة التركي الكبير:

بالنظرة المتأنية للهوية الاجتماعية للأعضاء، الذين تشكَّل منهم مجلس الأمة الأول ؛ ماهيتهم، تكوينهم، حالاتهم الروحية المنبثقة من وضعهم داخل مجتمعاتهم، وبوجهة نظر تضع فى الاعتبار التكوين ، والبناء الداخلى، لتركيا آنذاك . تجعلنا أكثر حياداً، وموضوعية فى تناول الأحداث، والحكم عليها .

كان يجب أن يكون هناك ٤١٤ مبعوثًا، فى المجلس ، ولكن لأسباب عديدة لم يحضر جلسة الافتتاح سوى ١١٥ عضواً، ثم ارتفع هذا العدد بمن تمكنوا من الوصول إلى أنقرة إلى ٣٨٠ عضواً (*) يتوزعون حسب أوضاعهم الاجتماعية فى المجتمع على النحو التالى :

١١٥	موظفًا ، ومتقاعداً ...	١٥	طبيبًا ....
٦١	شيخًا معممًا	١٠	رؤساء عشائر، وأغوات ...
٥١	قادةً ، وضباطاً	٨	مشايخ طرق صوفية ....
٤٦	فلاحًا	٦	صحافيين ...
٣٧	تاجراً ...	٢	مهندسين ....
٢٩	محاميًا	٣٨٠	المجموع

وبالنظر إلى هذه القائمة، يتضح أن ٤٣.٧٪ من منسوبي الحكومة، مثل الضباط والقادة، والمتقاعدين والموظفين، و١٨٪ مشايخ، ورجال دين، ومشايخ طرق صوفية، وهؤلاء جميعًا نبعوا من بين الشعب ، و١٢.١٪ فلاحون، والمقصود هنا بالفلاحين ؛ هم أصحاب الأراضى الزراعية، ذات المساحات الكبيرة ، ويمكن أن يضاف إليهم استناداً إلى ذلك ٢.٦٪ من

الآغوات أي الإقطاعيين، وأمراء العشائر، ٩.٧ ٪ من التجار ، ٧.٦ ٪ من المحاميين ، ٤٪ من الأطباء ، وليس هناك ما يمنع من أن نجعل الأطباء ، والمهندسين من منسوبي الدولة حسب البناء الاجتماعى لتركية آنذاك، فلم يكن المجتمع قد عرف أصحاب المهن الحرة من الأطباء والمهندسين بعد .

وإذا ما تناولنا المجلس بشكل آخر ، يتضح أن ٥٦.٣٪ من أعضاء المجلس، البالغ عدده ٣٨٠عضواً؛ ينحدرون من طبقات شعبية، وأن ٤٣.٦٪ من منسوبى الحكومة ، وموظفيها . ولقد كان المحامون، والمشايخ، والعلماء المعممون، والذين جاءوا من الأقاليم إلى المجلس، هم أنشط العناصر الفاعلة فى المجلس ، كما أنهم هم الذين شكلوا طلائع المعارضة، خاصة وأن العلماء المعممون كانوا يلعبون دورًا مهماً فى قيادة الشعب العثمانى - يظهرون بينه بملابسهم المميزة - ولهم عليه تأثير لا يستهان به .. وفى المجلس الجديد ؛ كانت الأغلبية - كما يتضح - من المحافظين المدافعين عن قوانين الشريعة ، وقواعد الدين ، إن هؤلاء الذين ينتسبون إلى الدين ، والطرق الصوفية ، فى شكل زمرة مؤثرة ، تمثل سلطة اجتماعية ، ولكنها على أي حال ، لم تصل إلي سلطة رجال الدين ، في المجتمعات الغربية ، ولكنهم أيضًا، كانوا هم المرجع الذي يرجع إليه الشعب فى كل معاملاتهم الدينية، والشريعة، من المهد إلى اللحد، وهذا ما كان يؤمن للمشايخ موقعًا، مؤثرًا، ورفيعًا بين أفراد الشعب(٥١).

ويجب ألا يتبادر إلى الذهن ؛ من الوهلة الأولى ؛ أن هذا المجلس المكوَّن من أكثر ٢٣٣ مثقفًا ، مقابل ٥٤ عكسرياً، و٦٩ من رجال الدين؛ أن الأغلبية المثقفة دائماً، كانت خلف مصطفى كمال باشا ، وأن رجال الدين ، دائمًا فى مواجهته ، فلقد كان من بين رجال الدين مَنْ هم منْ أصحاب الفكر المتفتح - أمثال رفعت أفندي (١٨٦١ - ١٩٤١م) (*) والذين أيدوا مصطفى كمال على طول الخط ، ومن بين المثقفين ، والعسكريين مَنْ كانوا يعارضونه ، ويجعلونه وجهاً لوجه ، دائمًا مع

العديد من المشاكل [٥٢] .

كان رئيس المجلس، ورئيس الحكومة ؛ ومن ورائه المجلس، والحكومة يقود النضال ، ويوحد صفوف مختلف الفصائل ، والعصابات ، والجمعيات ضد قوى المحتل من ناحية ، وعصابات الأقليات من ناحية أخرى . ودسائس حكومة إستانبول من طرف ، وقوى المعارضة من طرف آخر .

لما كانت المعارك الحربية ، وتوحيد الصفوف ، وحرب العصابات، وما شابه ذلك من الأعمال العسكرية، تخرج عن النطاق الذي رسمناه لأنفسنا هنا ، فتكفينا الإشارات العابرة عنها خلال الحديث عن المعارضة، التي واجهت أعمال المجلس، من خارجه، والمعارضة من داخله، أي التكتلات الداخلية .

حركات العصيان الداخلي :

شكلت القلاقل ، وحركات العصيان الداخلية ، كابوسًا ، كبيرًا لمصطفى كمال باشا منذ منتصف ١٩١٩م وحتي نهاية ١٩٢٠م ، وكانت أخطر عليه، وعلى النضال القومي، من الاحتلال الأجنبي ... فالاحتلال الأجنبي يأتي من الخارج، ويهدد الوجود القومي صراحة، ويمكن التصدي له ، دون نقاش، أو انقسام ، أما العصيان الداخلي فينبع من داخل الكيان نفسه ، منبثقًا من عوامل اجتماعية، ونفسية عديدة ، وأحيانًا ما يأخذ النضال، والكفاح ضده شكلاً مسلحًا ، ضد الشعب ذاته ، مما ينتج عنه أثاراًمدمرة ، وقد عانت الحركة القومية ، التركية من ذلك الأمرين، إذ اندفعت ضدها ستون حركة عصيان [٥٣] ؛ بعضها كان بسيطًا ، والبعض الآخر كان خطيرًا ومدمرًا ، وكادت أن تأتى على الأخضر ، واليابس . والجدول التالي يبين أهم هذه الحركات العصيانية ؛ اسمها، ومنطقتها، وتاريخ اندلاعها، والقضاء عليها (*) :

أولا: ١٩١٩م=١٣٣٨هـ

م	اسم العصيان	منطقة الأحداث	بداية ونهاية العصيان
١	على باطي	مدياط ، نوصايبين، عمرقان ، دريل عمر	١١ مايو ـــ ١٩ أغسطس
٢	بوزقير الأولى	قضاء بوزقير، ولاية قومية	٢٧ أيلول/ سبتمر ـــ ٤ أكتوبر
٣	أنظاوور الأولى	مانياس - صوصورلق -	١ أكتوبر ـــ ٣٠ نوفمبر
٤	بوزقير الثانية	أولوباط	٢٦ أكتوبر ـــ ٢٤ ديسمبر
٥	الشيخ أشرف	باي بورط	٢٦ اكتوبر ـــ ٢٤ ديسمبر
	ثانيا: ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ		
٦	انظاوور الثانية	بيغا - غونان - صوصورلق كيرمساتى - قره جه بك	١٦ فبراير ـــ ١٦ إبريل
٧	قوچ كيري	قوچ حيصار - ظارا - صوشهرى أرزنجان - أوواجيك - كماح - رفاهية	٦ مارس ـــ ١٦ حزيران
٨	دوزجه الأولى	دوزجه - خندق - أضه بازارى - بولى	١٢ إبريل ـــ ٣١ مايو
٩	قواى انضباطية	أزميت، وضواحيها.	١٨ إبريل ـــ ٢٥ حزيران
١٠	يوزغات الأولى	يوزغات - بوغازليان - شارقيشله - يليزايلى - طوقات زيله - چوروم.	١٥ إبريل ـــ ٢٧ أغسطس
١١	جميل چتو	غارزان، وضواحيها.	٢٠ أبريل ـــ ١٢ حزيران
١٢	زيله	زيله وضواحيها.	٢١ إبريل ـــ ١٢ حزيران
١٣	عشيرة ميلّي	ويران شهير، ونواحيها.	٨ حزيران ـــ ٢٥ منه
١٤	دوزجه الثانية	أضه بازارى - دوزجه مودورنو - بولي	٨ أغسطس ـــ ٢٣ سبتمبر
١٥	يوزغات الثانية	يوزغات - اورطه كوي - اق دوغمادنى - صورغون	٥ سبتمبر - ٣٠ ديسمبر
١٦	قونيه	قونيه - جومره - قرامان - بوزقير أقسكى - يدى شهير، شرقى قرة أغاچ - أقشهر	٢ أكتوبر ـــ ٢٢ نوفمبر
١٧	دميرجى محمد افه	دينزلى - بوردور - دينار جال	١ ـــ ٣٠ ديسمبر
١٨	بونتوس	صامسون - بافره - أماسيا - مرزيفون - طوفان	٦ نوفمبر ١٩٢٠ / ٦ فبراير ١٩٢٣
١٩	أدهم الچركسى	كوتايه - گديز - دميرجي كورداس - سيماو - أمت - طاوشانلي	٢٧ نوفمبر ١٩٢٠/ ٢١ ١٩٢١م

هذه هي أهم الحركات العصيانية ، ويتضح أنها ؛ تكاد تكون قد شملت معظم مناطق الأناضول، وكلها ضد الدولة القومية، وكانت كل من أنظاوور الأولى، والثانية، والقوى الانضباطية تحت اشراف القوات العكسرية لحكومة إستانبول مباشرة . ووصل الأمر ببعضها أن اتفق مع اليونان ، ضد القوات التركية ، خلال موقعة إينونو الأولى(٥٤). مما كان سببًا، فى إقلاق الحكومة الفتية فى أنقرة، والتي وضعت نصب أعينها؛ أن تقضي على هذه القلاقل الداخلية أولاً، فما لم تؤمن الجبهة الداخلية أولاً ، وما لم تُفرض سلطة الحكومة القومية ثانياً، فلن تستطيع أن تُشيِّد جيشًا منظمًا ، ولن تستطيع أن تواجه القوات المحتلة .

ولا يستطيع أى باحث أن يتجاهل التحريض ، والتأييد المشترك الذي كانت تلقاه تلك الحركات العصيانية ، من كل من حكومة إستانبول، ودول الائتلاف المحتلة، وتعاون أصحاب الميول النفعية، والتعصبية معهم(٥٥).

التكتلات داخل المجلس:

إن التكتلات الحقيقة هي التي ستظهر فيما بعد ، ولكن داخل نطاق جمعية الدفاع عن الحقوق ، لابد من إلقاء الضوء على تكتلين ، أو لنقل ؛ مجموعتين ، برلمانيتين ، داخل المجلس المشكل حديثاً؛ المجموعة الأولى ؛ وتضم الراديكاليين فى المجلس، أما المجموعة الثانية ؛ فتشمل المحافظين.

أولاً: يجب التذكير ؛ أن الوقت الذى تولى فيه المجلس إدارة دفة الأمور ، كان العالم أجمع يعانى أزمات نهاية الحرب العالمية الأولى . وأن الأزمات الاجتماعية ؛ كانت تطوِّق الدنيا بأسرها ؛ أوروبا الممزقة ، روسيا تُدار بالحزب الشيوعي بعد ثورة ١٩١٧م = ١٣٣٧هـ . وكانت الثورة الاشتراكية قد بدأت تنشر أفكارها في الداخل والخارج ، حتى وصلت إلى أمريكا اللاتينية . ولم تكن ساحة الأناضول ببعيدة عن النثار

المتطاير شرقًا ، وغربًا .. وإن لم تشهد حزبًا شيوعيًا منظماً، أو فكرًا، اشتراكيًا مُنَظَّرًا، بل يمكن ببساطة اعتبارها حركات موائمة أو مجاراة لما كان يحدث خارج الحدود، أو محاولة من بعض المثقفين الأتراك التشبث؛ بآخر قشة يمكن أن يمسكوا بها، إذا ما تكاثرت الغربان . وأصرت علي أن تأتي علي كل الضحية . هذا الأمل في النجاة ، أو الرغبة في التشبث ؛ هي التي جعلت بعض القادة العسكريين، بل وحتي مصطفى كمال ذاته يغمض عينيه عن بعض الأعمال التحتية ، أو حتى العلنية ، التي كان يقوم بها «الرفاق» خلال مرحلة النضال القومي، ومن داخل صفوف مجلس الأمة التركي الكبير نفسه.

أهم ما يلفت النظر من تكتلات داخل مجلس الأمة التركي الكبير الأول؛ أو فى محيطه؛ هم أربع تكتلات ،أو لنقل تجاوزًا ، أربعة أحزاب شيوعية .

هذه الأحزاب الأربعة ؛ كان أحدها سري، والآخر نصف سري، والآخران ؛ يعملان في العلن، وشبه رسميين . وأسماءهم كما يلي :

١) حركة الجيش الأخضر .... «سرى - وعلني » .
٢) الحزب الشيوعي التركي ... «سري» .
٣) حزب الاشتراكيين الشعبي ... «علني» .
٤) حزب تركيا الشيوعي .... « رسمي ومعلن» (٥٦) .

حركة «حزب» الجيش الأخضر:

تكوَّن خلال السنة البرلمانية الأولى لمجلس الأمة التركي الكبير «حزيران ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ وقد لفت الأنظار فى بادئ الأمر ، على أنه من مدخلات المرحلة الحالية، أو كأسطورة. فقد ولد تنظيم يحمل اسم «الجيش الأخضر» وقام مؤسسوه ، وإداريوه، ومنظروه، وهيئته المركزية بتأسيس أفرع أخرى فى مناطق أخرى، وأصبح له جهازه الإعلامى، ممثلاً فى جريدة "Yeni Dunya" «ينى دنيا» = العالم الجديد ، والتي

كانت تصدر فى أسكيشهير ، "ESKISEHIR" وخلال حرب الاستقلال التركية، انطلق هذا الاسم «الجيش الأخضر ليس من منطلق المفهوم الإسلامي لهذا اللون الأخضر، بل انطلاقًا من سهول روسيا والبلدان البولشفية . وكان لاقتراب الجيش الأخضر فى روسيا من حدود القافقاس وقع السحر في نفوس قادة حرب الاستقلال التركية من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فتح الطريق أمام أمل التأييد ، ضد الدول الإمبريالية، على أرض الآناضول.

فى هذه الفترة المشحونة بالفوران القومي، فى أنقرة ظهر هذا الحزب، وقد كان بعض المقربين من مصطفى كمال، أعضاء فى هذا الحزب الذي ظهر إلى سطح الحياة السياسية، دون أن يكون هدفه، أو برنامجه معروفًا لأحد. بل وصل من مؤسسيه الدكتور عدنان آديوار إلي وكالة الصحة، فى أول وزارة لمجلس الأمة الكبير، وحقى بهيج، أول وكيل للمالية فى نفس الوزارة، وجلال بيار عضواً بالمجلس، ويونس نادى؛ صحفي وعضواً بالمجلس، وخسرو سامي؛ كرجل سياسة، وعسكرية، وعضوا بالمجلس. وقد عمل في بادئ الأمر كتشكيل سري، لا يتلقي أي دعم من الحكومة ، بل يعتمد إعتمادًا كليًا على أعضائه الذين انتشروا فى كل أقاليم البلاد، وكان منهم حتى رجال الدين مثل الشيخ ثروت أفندى (*) (٥٧) .

بدأ التنظيم يوزع منشورات ، ويروج لعقد صداقات مع الأحزاب الشيوعية الآخرى ، ويخلطون بين عصر السعادة «أى فترة حكم رسول الإسلام ﷺ . وما تروج له الشيوعية العالمية، والمحلية . فأزعج هذا كله مصطفى كمال باشا، فنقل الأمر برمته إلي محكمة الاستقلال، التي تشكلت بقرار من مجلس الأمة، ولما كان الحزب غير مسجل، فقد قضت المحكمة بإغلاقه، مكتفية بذلك دون المساس بكل أعضائه.

وقد اتضح من أوراق المحاكمة؛ أن الحزب كان يقبل الأعضاء الجدد، بعد أداء القسم للجيش الأخضر، وأنهم كانوا يستخدمون شفرة خاصة بهم، في مخابراتهم، ومراسلاتهم وأن الحكومة كانت على علم، ودراية به، وإن لم يكن ذلك بشكل رسمي. ويتضح ذلك من التعميم الرسمى الذي بعثت به وكالة الداخلية إلى سائر الولايات، وقد ذكر فيه ؛ أن الفرقة أي الحزب الشيوعي قد تكوَّن بشكل رسمي، وانقلب الجيش الأخضر إلي الفرقة الشيوعية يعني تحول إلى الحزب الشيوعي. وقد صدر هذا التعميم من وكالة الداخلية التي كان يرأسها آنذاك عدنان [آديوار] بك ، الذي كان من المؤسسين الرسميين للجيش الأخضر ، والحزب الشيوعي ، ومن المقربين جداً من مصطفى كمال باشا.

كما كانت ألفاظ الشيوعية، والبلشفية من مفردات النشاط السياسي آنذاك، علي حد تعبير شوكت سريا آيدمير ، ولم تكن من الكلمات المخيفة ، بل كانت تُعْقَد عليها المؤتمرات، والمحاضرات في الأماكن العامة.

ولكن بعد قرار المحكمة، وبأمر من مصطفى كمال باشا ، يضطر الجيش الأخضر إلى وقف فعالياته . وإن كان معظم الأعضاء ، قد اتحدوا مع «الفرقة الشيوعية» وتابعوا نشاطهم بشكل علني تحت اسم «الإشتراكيون الشعبيون» وقد أصدر هذا التنظيم الجديد بروتوكولاً ممهوراً ؛ بختم الجيش الأخضر ، وتوقيع البكباشي صالح حاجي اوغلي(٥٨).

ومن اللافت للنظر ؛ أن مؤسسي الجيش الأخضر؛ لم يكونوا ليسمحوا بانضمام النساء إلى اجتماعاتهم ، ويتضايقون من وجودهن، حتى وإن كن كاسيات رؤوسهن(٥٩).

حزب الاشتراكيين الشعبي:

حزب مُشكَّل بشكل رسمي، يعمل بالسياسة بشكل علني، وإن كان مرتبطًا، بالأحزاب الشيوعية العالمية فى الخفاء، وقد اتحد مع الجيش

الأخضر، حسب الإشارة السابقة، كان ينشر مجلة فى أنقرة تُعبِّر عن فلسفته تحت اسم «ينى حيات» = الحياة الجديدة .

تم القبض على زعيمه البكباشى بيطار صالح حاجي أوغلى بقرار من المحكمة فى ١٩٢٠/٥/٩م = ١٣٣٩هـ ، ولكن بعد فترة وجيزة أُخلى سبيله ، تابع الحزب فعالياته فيما بعد. وكان يسعى لتثبيت الفكر الاشتراكي بين التيارات الفكرية الأخرى، والاشتراك فى المؤتمر الشيوعي العالمي الرابع بأعضاء مرخص لهم بتمثيل الحزب. وكان هذا الحزب خلال فترة مجلس الأمة التركي الكبير ، يتابع نشاطه العلني، والسري، وسط التيارات الشيوعية الأخرى، مما جعله يفرض وجوده على الساحة.

الحزب الشيوعى التركي:

حزب شيوعي تركي رسمي، له نظامه المعترف به، والذي تتحدد فيه اتجاهاته وأهدافه الفكرية ، يبين هذا النظام أهم المبادئ التي يعمل من أجلها هذا الحزب. وأهمها :

- أن الحزب الشيوعي التركي سيناضل بكل قواه من أجل تخليص الطبقات، والأمم المظلومة من سيطرة الرأسمالية ، والإمبرايالية.
- أن البلاشفة الأتراك ؛ يقبلون بنظم الإدارة الروسية ، فيما يتعلق بنظام الشورى.
- أن البلاشفة الأتراك سيحمون ديكتاتورية الشورى ، بواسطة مجالس الشورى ، التى ستتكون في القرى ، والنواحي ، والمراكز ، والولايات ، والعاصمة ، حتى يتم إقرار، وتطبيق الاشتراكية، التي ستُوجد حكومة الجمهورية الشعبية.
- أن البلاشفة الأتراك ؛ سيسعون إلى حرمان الطبقة البرجوازية ، المسيطرة من حق الانتخاب، فى انتخابات حكومات الشورى.
- أن البلاشفة لأتراك ، مرتبطون بالاشتراكية العالمية الثالثة.

- أن البلاشفة الأتراك، يرفضون كل أشكال الظلم، وعدم المساواة، وكل ما ينتج عن الحروب العسكرية وهم ضد الملكية الخاصة .

ومن المذكرات التى نُشرت عن هذه المرحلة يتضح أن اللون الأحمر ، أصبح هو «الموضة» آنذاك ؛ حيث كان الجميع يعلقون على القلپاق الذي يرتدونه، فوق رؤوسهم هذه الشارة، ويستخدمون رباط العنق الأحمر؛ سواء أكان ذلك قصداً ، أو بغير علم[٦٠]. ولم تكن الدعاية الشيوعية، آنذاك، من الأشياء التى يخاف، أو يخجل منها أحد حتى أعضاء المجلس. وقد كان مصطفى كمال باشا، وقادة الجيش أمثال عصمت بك، وفوزي باشا على علم بالحزب الشيوعي التركي، وقد تأسس هذا الحزب فى الثامن عشر من أكتوبر ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ ، وأن لائحته التنظيمية قد طُبعت فى أنقرة، فى العشرين من حزيران ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ . وكان من أشهر مؤسسيه حقي بهيج «وكيل المالية السابق» وإحسان (وكيل البحرية) ورفيق قورآلتان ، (مبعوث)، وسُريا بخيت (مبعوث)، وكان حقي بهيج هو كاتبه العمومي ، وهيئته الإدارية، من ثلاثة أشخاص هم : محمود جلال (بيار)، وعدنان (آديوار) ويونس نادى. أما رشدى آراس وغيره ، فقد كانوا من الأعضاء النشطين . وقد بدأ الحزب نشاطه في غرفة صغيرة في مطبعة (حاكميت مِليه) [٦١].

وقد بدا مصطفى كمال فى بعض المراحل وكأنه عضوٌ فى هذا الحزب، فسفير تركيا في روسيا، المعيَّن من قِبَل حكومة مجلس الأمة الكبير ، هو على فؤاد باشا ، كان عضواً في الحزب ، وتلقى [تعليماته] من الحزب قبل سفره إلي موسكو [٦٢]. ولكنه انفض عنهم، عندما اكتشف أن غاياتهم تختلف، وطرقهم تفترق .. ولكن لابد من المجاراة حتى تتضح الصورة، ولا يخلق جبهة في الشرق، من الممكن أن يأتيه منها خطر جسيم، خاصة وأن أنور باشا - عقدته المستحكمة - مازال هو «البوكر» في

أيدي موسكو .. ومازالوا هم يماطلون في اعتماد على فؤاد باشا مندوبًا عنه لديهم ، ومازالت موسكو تطالب ، بإصرار ، بأراض في شرق الأناضول لصالح أرمينيا ... لماذا ؟....

أشرتُ سابقاً إلى أن المجلس كان يحتوى على تكتلين رئيسيين ؛ الراديكاليين والمحافظين، الزمرة الأولى؛ وتشمل أصحاب الميول الثورية، والإصلاحية، والقومية. ولم تكن فى بادئ الأمر، الحدود فاصلة، أو واضحة فيما بين الزمرتين ، بل كانت الحدود، والأفكار وحتى الأشخاص متداخلة، ولم تكن الممارسة البرلمانية قد تطورت بالشكل الكافي ، بل كانت تصل الأمور عند مناقشة بعض القوانين إلى حد التشابك بالأيدي فيما بين الأعضاء.

كان مصطفى كمال باشا كرئيس للمجلس، وكرئيس للحكومة ، يحاول أن يكون بعيدًا عن هذه الصراعات، محافظًا على وحدة المجلس، في هذه الظروف العصيبة، ولكنه كان يعاني الأمرين، من كلتا المجموعتين، مضافًا إليهم أصحاب المصالح، والأطماع السياسية. وهذا ما كان يجعل من مصطفى كمال شخصيةً غيرَ محبوبةٍ من الجميع، لم يكن إنسانًا شعبيًا "Populaire" على حد تعبير الكاتب يعقوب قدري قره عثمان اوغلي (١٨٨٩ - ١٩٧٤م)(*) «بل كان صاحب شخصية معادية، الذين يعارضونه، سواء داخل المجلس أو من خارج المجلس تحس بهم منذ الوهلة الأولى لوصولك إلى أنقره. كانت الألسنة تلوكه؛ من حياته الخاصة ، إلى حياته العسكرية، إلى ضرورة تركه السياسة، وأعمال الحكومة للمدنيين، وضرورة العودة إلي الحياة العسكرية، التي هي أساس اختصاصه، وكان هناك من يعارض وصوله إلى رئاسة المجلس منذ اللحظة الأولى في الجلسة الأولى لمجلس الأمة التركي الكبير ... كما كانت مجموعة الاتحاديين القدامى في المجلس، تقلقه غاية القلق، لا خوفًا على وضعه، وموقعه فقط، بل كان يخشى أن توصم الحركة النضالية بوصمة الاتحاديين ...» [٦٣].

كان الصدام . والصراع . داخل المجلس منذ البداية تقريبًا ... ولكن اتضح هذا الصراع، والصدام أكثر من ذي قبل عند مناقشة، قانون التشكيلات الأساسية؛ أي دستور ٢٠ يناير ١٩٢١م = ١٣٤٠هـ . فلم يكن هناك أدنى تقارب بين المجموعات، أو الأعضاء، سواء من الناحية الفكرية، أو التوجه السياسي.

كان مصطفى كمال باشا يسعى لتوحيد الأحزاب الموجودة، أو تقوية أحدهم؛ لكي يصل إلى أن يكوِّن هو الأغلبية، فلم ينجح في هذا (٦٤). وهكذا، في هذا المناخ المضطرب، والأجواء المتلاطمة كوَّن (مجموعة الدفاع عن حقوق الآناضول والروميلي) وكان يهدف بذلك إلي غايتين:

- الاتجاه نحو الأهداف التي تحقق وحدة البلاد، داخل نطاق مبادئ الميثاق الوطني.
- الاعداد من الآن لتنظيم الأمة ، والدولة ، وفقًا للأفكار الرئيسية التي استحدثتها قوانين التشكيلات الأساسية الجديدة .

الغاية الأولى، من الممكن أن تحقق الاتحاد العام؛ أمَّا الغاية الثانية؛ فمن الصعب توحيد كل المجلس حيالها، حتى على الرغم من قبول هذه القوانين الأساسية «الدستور»، في المجلس، لأن الرؤى، والاتجاهات، حيال تطبيق هذا الدستور، كانت متباينة، وخاصة فيما يتعلق بالسلطنة، والخلافة.

تكونت المجموعة في ١٠ مايو١٩٢١م = ١٣٤٠هـ، أي بعد أربعة عشر شهرًا من تكوين «جمعية الدفاع عن حقوق الآناضول والروميلى» وأثارت جدلاً، كبيرًا، ومقاومة شديدة داخل المجلس لاتجاهها نحو الجمهورية، وعدم حرصها البيِّن على الخلافة، والسلطنة، لدرجة أن أعضاء أرضروم في المجلس قاموا بتغيير اسم «جمعية أرضروم للدفاع عن الحقوق» إلى «جمعية محافظة مقدسات» أي جمعية الحفاظ على المقدسات وحتى القائد قاظم قرة بكير، الذي كان على جبهة أرضروم،

أنذاك كان معارضًا، للتوجه الجمهوري لدى المجموعة. وحذَّر عضو أرضروم رائف خوجه، صراحة من اتجاه «مجموعة الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلي» والتي تكونت داخل مجلس الأمة التركي الكبير، نحو «الانتقال من شكل السلطنة، والخلافة إلى الشكل الجمهوري» (٦٥).

وهكذا .. عندما اتضحت النوايا، سارعت المجموعة البرلمانية، عن أرضروم بزعامة كل من حسين عوني «أولاچ» وجلال الدين عارف، بتكوين مجموعة برلمانية أخرى، معارضة للأولى، داخل المجلس، وأصبحت تعرف بالمجموعة الثانية.

أيد مصطفى كمال المجموعة الأولى، فأصدرت لنفسها لائحة داخلية، مكوَّنة من ست عشرة مادة، أعادت فيها التأكيد على أهداف، وغايات مجلس الأمة الكبير من ناحية، ومن ناحية أخرى، بيَّنت أنها انطلاقًا من هذه الأهداف، ورغبة في تحقيق تلك الغايات، ستسعى إلى تنظيم الأمة، والدولة، داخل إطار قانون التشكيلات الأساسية الذى أقره مجلس الأمة.

وبدأت هذه المجموعة تتصرف كمجموعة برلمانية منظمة، تتجه نحو المستقبل، محاولة التغلب على العراقيل التي تُثيرها مجموعة المحافظين عند مناقشة أي أمر من الأمور الحياتية، في المجلس، مثل لبس العمامة في المدارس، وتدريس الموسيقى بها.

ومن ناحية أخرى، مارست المجموعة عملها كمجموعة حزبية، لها فروعها، وهيئتها الإدارية، وميزانيتها المستقلة، تخضع الأقلية، في قراراتها لرأي الأغلبية، وتفحص أوراق، وسجلات الراغبين في الانضمام إليها، وستطرد منه من يعمل خلافًا لقرارتها ... وهكذا «سيتكون فى المجلس كادر من السياسيين البرلمانيين، قد ربط بينهم وحدة الفكر، وسيتولد عنها وحدة في الحركة، وكان مصطفى كمال يستدعى أعضاء هذه المجموعة، ويجتمع بهم فوجًا، فوجًا، في دائرة رئاسة الدولة ،

ويوضح، ويشرح لهم أهداف، وخطة عمل المجموعة، وكيفية تنظيمها .. ولكن، كان هناك عدد آخر من الأعضاء ، خارج نطاق هذا الاهتمام .: تتقاذفهم التيارات، والمصالح، والأهواء .

خلاصة القول؛ إن مجلس الأمة الأول ؛ بدأ يتمزق من داخله ...هذا التمزق، والتفتت هو في صالح الحركات، والأمور الثورية، التي بدأ الإعداد لها، وفي الوقت الذي كانت المجموعة البرلمانية الأولى ، تعد نفسها ... كانت أيضًا، المجموعة الثانية، قد استطاعت أن تستقطب مائة وعشرين عضوًا، من بينهم الحقوقيين، والضباط، وغالبية من المشايخ ، يجمع فيما بينهم الاتجاه المحافظ ، والمقاومة ضد محاولات مصطفى كمال باشا.

ظلت هاتان المجموعتان تعملان، هكذا وجهًا لوجه، متضادتين، ومتصادمتين حتى انفضاض مجلس الأمة التركي الكبير الأول .. وقد برز لكل مجموعة قياداتها، وسياسيُّوها، وخطباؤها .. وأحياناً، ما كان هذا الصدام ينتقل إلى خارج المجلس، ويصل إلي حد ارتكاب جرائم القتل، باسم المجلس.

عند انفضاض المجلس كانت المجموعة البرلمانية الأولى؛ قد وصلت بالفعل إلى مستوى حزب الشعب ... وتمت الإنتخابات الجديدة، ولم يَفُزْ أي من أعضاء المجموعة الثانية.

في الحقيقة .. إن مرحلة مجلس الأمة التركي الكبير، تُعتبر حدثًا مهمًا، في تاريخ الحركة الديمقراطية في تركيا. فإن هذا المجلس الذي تكوَّن في أنقرة، لم يكن مجلسًا تشريعيًا فقط، بل كان يجمع في داخله السلطتين التشريعية، والتنفيذية معًا [نظام حكومة المجلس]. وقد أحلَّ نظام الإدارة الثورية، المعتمدة على «تفوق المجلس»، محلَّ النظام المشروطي، أي النظام السلطاني البرلماني. وجاءت قوانين «التشكيلات الأساسية». والتي صدرت ٢٠ يناير ١٩٢١م ١٣٤٠هـ، لكي تنظم هذه الإدارة الثورية (٦٦).

وقد نصت المادة الأولى من هذا الدستور على أن :

- السلطة ؛ بلا قيد ، أو شرط ، للأمة ، وأصول الإدارة تعتمد على أسس الإدارة الفعلية، لمقدرات الشعب .

أما المادة الثانية، فقد وضعت صلاحية التشريع، وقوة التنفيذ، ومركزها، في مجلس الأمة الكبير، الذي هو الممثل الفعلي، والوحيد للأمة.

مجلس الأمة وميادين الحرب والسياسة:

تتابعت الأحداث ، وتسارعت خلال فترة وجيزة، من انعقاد المجلس في الثالث والعشرين من إبريل سنة ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ، واختيار مصطفى كمال رئيسًا للمجلس في جلسة اليوم التالي ، واجتماع أول مجلس للوزراء، ينتخبه مجلس الأمة برئاسة مصطفى كمال، في الخامس من مايو ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ وتوالت الأحداث:

- الثامن من تموز ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ ، يشهد احتلال اليونانيون لبورصة.
- فى العاشر من أغسطس ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ، يتم توقيع معاهدة السلام في سيفر بين الدولة العثمانية ، ودول الإئتلاف .
- مجلس الأمة الكبير، في أنقرة، يصدر قراره باعتبار كل من وقع هذه المعاهدة، أو مَنْ استخدم صوته النيابي ، فى مجلس شورى السلطنة لصالحها خائنًا للوطن، وصادق المجلس على هذا القرار ، في التاسع عشر من أغسطس ١٩٢٠م =١٣٣٩هـ .
- التاسع والعشرين من سبتمبر / ايلول ١٩٢٠م = ١٣٣هـ، يشهد إجلاء قوات العدو من صاري قاميش في الجنوب، أمام زحف القوات التي كونها مجلس الأمة التركي الكبير.
- ومن الخامس عشر من أكتوبر سنة ١٩٢٠م وحتى الثلاثين منه تنجح قوات المجلس في استخلاص «صائم ايلى» وقارص» علي الجبهتين الجنوبية. والشرقية، وفي السابع من نوفمبر تطرد قوات الأرمن من

غومرو "Gumru" وتُوقع معاهدة السلام، يتم تحديد الحدود، بين تركيا وأرمنيا[٦٧].

- خلال شهر يناير ١٩٢١م = ١٣٤٠هـ يتم الانتصار علي اليونانيين، في معركة اينونو الأولى، والقضاء المبرم على عصيان أدهم الجركسي.

وخلال شهر مارس ١٩٢١= ١٣٤٠هـ تُوقع معاهدة صداقة مع الأفغان، في موسكو، ومعاهدة موسكو، بين حكومة مجلس الأمة الكبير، وحكومة روسيا.

- نهاية مارس، وأول إبريل انتصار الجيش التركي على اليونانيين في معركة إينونو الثانية، وانسحاب اليونانيين، واندحارهم، وسطوع نجم قائد الجبهة الغربية عصمت باشا.

ولكن في العاشر من تموز/ يوليو ١٩٢١م = ١٣٤٠هـ أراد اليونانيون القضاء علي الجيش لتركي، واضطراره إلي الإنسحاب إلي غرب سقاريا.

- فتح هذا الانسحاب الجبهة على مصطفى كمال داخل المجلس، وحمَّلوه مسئولية هذا الانسحاب، وأَصبح الأمل معقوداً عليه لإنقاذ الجيش من الوضع المعنوي الذي يعانيه .. فطلب من المجلس استخدام صلاحياته لمدة ثلاث شهور فقط، ويتولى قيادة الجيش ، فيوافق المجلس في الخامس من أغسطس ١٩٢١م =١٣٤٠هـ ، ويتجه إلي ميدان المعركة ، التي استمرت حتى ١٣ سبتمبر، وأنزل الجيش التركي هزيمةً ساحقةً باليونانيين .

- يجتمع مجلس الأمة الكبير في التاسع عشر من نفس الشهر، ويقرر منح مصطفى كمال ، لقب «الغازي» ويرقيه إلي رتبة «مشير».

- خلال شهر أغسطس سنة ١٩٢٢م = ١٣٤١هـ يتم الهجوم العظيم، وينجح الجيش التركي فى إخراج اليونانيين من أفيون، ويرفع العلم لتركي على بلدية كوتاهيه.

- ويشهد شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٢٢م = ١٣٤١هـ، التقدم نحو البحر الأبيض، والدخول إلي إزمير، ورفع العلم التركي فوق «قلعة قطيفة» [٦٨]. واستعادة مدينة بورصة من أيدى الأعداء.

- كما شهد شهر أكتوبر، وانطلاقًا مما تحقق من انتصارات، انعقاد مؤتمر مودانيا، ودعوة حكومة أنقرة للمشاركة في المفاوضات، ومثل حكومة أنقرة في هذه المفاوضات قائد الجبهة الغربية، عصمت باشا.

وسلِّمت تراقيا إلي تركيا، بعد توقيع معاهدة وقف إطلاق النار بثلاثة أيام. وبدأ منذ هذا الحين يظهر عصمت باشا على أنه الرجل الثاني على الساحة العسكرية، والسياسية معًا[٦٩].

كانت الدعوة التي وجهت إلي كل من الحكومة العثمانية، في إستانبول، وحكومة مجلس الأمة الكبير، فى أنقرة للاجتماع في مؤتمر لوزان، هي الإسفين الذى وضعته دول الائتلاف، للتعجيل بالقضاء على مؤسسة الخلافة، وقد أغضبت هذه الدعوة حكومة المجلس، أيما إغضاب. ووجد الغازي مصطفى كمال أن المخرج الوحيد من هذه الثنائية هو: إزالة السلطنة العثمانية تمامًا. فنقل الموضوع إلي المجلس. وفي الثلاثين من أكتوبر، كان أول المتحدثين في المجلس هو عصمت اينونو، الذي أصبح وكيلاً للخارجية، فأعلن من فوق منصة المجلس، أن حكومة أنقرة ترفض دعوة حكومة إستانبول إلى هذا المؤتمر.

شهدت هذه الجلسة تقديم تقرير إلى رئيس المجلس، موقع عليه أكثر من ثمانين عضواً، بما فيهم الغازي نفسه، بإلغاء السلطنة، وهدد الغازي بأن رؤوسًا، كثيرة ستقطع ما لم يتم تنفيذ ذلك. فأُعدت على الفور لائحة بالقانون، وقدمت إلى رئيس المجلس، فأعلن على الفور قبوله بإجماع الآراء ..! فأُلغيت السلطنة، وأُبقى على مؤسسة الخلافة، مع ضرورة إنتخاب خليفة جديد [٧٠]. وهكذا، تم الفصل بين السلطنة، والخلافة ..

وهكذا تم إعلان ممثلى دول الائتلاف، بأنه لم تعد هناك حكومة في إستانبول وفي السادس عشر من ديسمبر، قدم السلطان وحيد الدين طلبًا، إلي الجنرال الإنجليزي Harrington قائد قوات الاحتلال، طالبًا اللجوء، والحماية، مشيراً إلى أن حياته فى خطر (*) فأجيب إلى طلبه. وغادر إستنابول في مصفحة إنجليزية [٧١].

كـان هذا مما أثار الجـدل داخل المجلس، ولكن انتـهت المناقشة، بإصدار فتوة، بخلع وحيد الدين، من الخلافة لهربه، وترشيح الأمير عبدالمجيد، الذي صادق، وأيد القرارات التي صدرت عن حكومة أنقرة(*). وبعد جدال، ونقاش، تم إنتخاب عبدالمجيد بأغلبية ١٤٨صوتًا، من مجموع الأعضاء الحاضرين، والذين بلغ عددهم ١٦٢ عضوًا. واعترض تسعة أعضاء، أما الخمسة أصوات الأخرى، فقد أُعطيت لأميرين آخرين(٧٢).

صدرت التعليمات إلى رفعت باشا - مفوض حكومة أنقرة في إستانبول - بما يلزم، وأبرق الغازي مصطفى كمال إلي الخليفة الجديد مهنئًا، وعارضًا عليه موجز الأحداث، وإن كانت جميع الأوساط السياسية، المؤيدة، والمعارضة، والشعبية بكل اتجاهاتها، أدركت أن هذه مرحلة مؤقتة، وأن مصير الخلافة سيكون كمصير السلطنة.

وصلت المعارضة ضد الغازي داخل المجلس إلي حد طلب حرمانه من حق المواطنة؛ ففي الثاني من ديسمبر ١٩٢٢م = ١٣٤١هـ قُدِّم إلىٰ عدنان بك [آديوار] الذي كان يدير الجلسة، مسودة قرار لمناقشته، فحوَّله إلى رئيس المجلس. الذي كشف النقاب عن أن الطلب المقدم هو لتغيير قانون حق الانتخاب، وأن الذين ولدوا خارج حدود تركيا آنذاك ليس لهم حق الانتخاب. وأن المقصود بذلك هو شخص مصطفى كمال ..

بدت الأمور وقد استقرت بعض الشئ؛ فقرر الغازي مصطفى كمال القيام بجولة داخل البلاد، فخرج من أنقرة، في الرابع عشر من يناير ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ . وكان هدفه هو جَسُّ نبض الجماهير، حيال القرارات التي اتخذها المجلس بشأن السلطنة، والخلافة من ناحية، ومن ناحية أخرى إعداد الأرضية اللازمة، وتهيئة النفوس لتقبل حزب الشعب الذي كان يخطط لتشكيله. فقد كان يود أن يكون هناك حزب، له برنامج يتفق ومتطلبات المرحلة الجديدة ، كما كان يرى أن المجلس الحالي قد أدى دوره، وحقق الأهداف المرجوة منه ... لذلك كان يود أيضًا أن

يتحسس الأجواء فيما يتعلق بالاتجاه، نحو فض المجلس الحالي، وإجراء انتخابات جديدة.

شهد اليوم التالي لمغادرة أنقرة، توزيع منشور، موقع عليه، ومعد من قبل الشيخ شكري أفندي عضو المجلس عن أفيون، تدور أفكار المنشور حول :

- أن الرأى العام الإسلامي قد صدمته الدهشة .
- أن الخلافة هي الحكومة .
- أن إبطال حقوق ووظائف الخلافة ... ليست في يد إنسان، ولا أي مجلس.
- أن الخليفة ليس للمجلس، بل المجلس للخليفة.

قَلَبَ هذا المنشور، الذي ثبت أنه قد أُعد قبل خروج الغازي من أنقرة، كل الحسابات والموازين، واعتبر أن القوانين التي صدرت بشأن السلطنة، والخلافة باطلة، وغير مشروعة، وأن سرعة توزيعه تعكس الجو العام في أنقرة، وهذا ما أزعج الغازي عندما علم به، وأضاف حزنًا، على الحزن الذي ألم به لوفاة والدته، في نفس يوم خروجه من أنقرة (٧٣).

استمرت الرحلة إلي أزميت، وبورصة، وآلاشهير، ومانيسه ثم إزمير، ثم تحرك من إزمير إلي باليكسير، وفي هذه المدينة خطب من فوق منبر جامعها في السابع من فبراير ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ، فكان هذا الخطاب أشد، وألهب كل الخطب التي قدمها طوال الرحلة، وشرح فيه رؤيته للدين والدنيا، وفي المؤتمر الإقتصادى الذي عقد في إزمير، وحضره الغازي أيضاً شرح فيه رؤيته للوضع الاقتصادي الراهن، والمستقبلي.

كانت محادثات لوزان قد توقفت في الرابع من فبراير ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ. معنى ذلك أن عصمت باشا سيعود إلى أنقرة دون إتمام الصلح، ووجد في هذا - أعضاء الكتلة البرلمانية الثانية «المعارضة» فرصة مواتية لفتح النيران على عصمت باشا، حتى قبل أن تطأ قدماه أرض

أنقرة. وأصدر المجلس بيانًا عن أسباب قطع المفاوضات في لوزان، والمراحل التي قطعتها المباحثات، وقدم عصمت باشا بعد وصوله بيانه للمجلس، وأيده الغازي فيما ذهب إليه، إلاّ أن المجموعة البرلمانية الثانية لمْ تهدأ. ولم تخفف من هجومها على عصمت باشا، بل حَمَّله مبعوث طرابزون شكري بك المسئولية، واتهمه بأنه أضاع النصر العسكري على مائدة المفاوضات، واتهمه سري بك مبعوث إزميت بأنه تصرف بما يخالف الميثاق الوطني.

اشتد النقاش، وشارك الغازي في تحمل المسئولية، إلا أن الأمر وصل إلى حد التشابك بالأيدي، بين أعضاء المجموعتين. ولم يتمكن رئيس الجلسة علي فؤاد باشا من استدعاء قوات أمن المجلس لسرية الجلسة[٧٤]. ورغم كل محاولاته لتهدئة الجميع، إلا أن الشغب والصخب، لم يتوقف إلا بعد أن ألقى رئيس الجلسة بالجرس بين أرجل الجميع [٧٥].

ساد الصمت، والوجوم، وأدركت الأغلبية أن مناقشة لوزان، في هذا المناخ، وفي هذا المجلس، لن تُجدى، وخرج جميع الأعضاء، وهم مدركون بأن «مجلس الغازي» على وشك أن يكون تاريخًا .

لم تشأ الأقدار أن ينتهي شهر فبراير ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ، دون أن تنزل كارثة أخرى، تهز الغازي، وتهز المجلس، بل وتهز البلد كلها، من القاع حتى القمة، تلك هي حادثة اختفاء مبعوث طرابزون علي شكرى بك من منزله، يوم ٢٧ فبراير ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ، والتي عجلت في اتخاذ القرار؛ بفض مجلس الأمة التركي الكبير الأول [٧٦].

في نهاية مارس من نفس السنة، اجتمع مجلس الوكلاء، وانضم الغازي إلى القرار الذي يُطالب بفض دورة المجلس، وكان رئيس مجلس الوكلاء في هذه الجلسة هو رؤوف بك (*) فشرح الظروف التي تحتم فض المجلس، والاتجاه إلى انتخابات جديدة. وفي الأول من إبريل ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ، قُدِّم إلي المنصة تقرير موقع عليه ١٢١ عضواً، يطالبون بفض المجلس، والاتجاه إلي إجراء انتخابات جديدة. وقد

استمر المجلس في اجتماعات مستمرة حتى الخامس عشر من نفس الشهر، لينجز ما لديه من أعمال، وقوانين، كان من بينها تعديل قانون الخيانة الوطنية (٧٧). وهكذا. اختتم مجلس الأمة التركي الكبير. الذي تم افتتاحه في ٢٣ من إبريل ١٩٢٠م = ١٣٣٩هـ ـ أعماله يوم ١٥ إبريل ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ.

الانتخابات: والإعداد الشعبي:

عقب إنفضاض المجلس، بدأت صراعات الانتخابات، ولإدارة هذه الصراعات لابد أن يكون هناك تنظيم سياسي، يملك برنامجًا يمكن أن يقدمه، أو يتقدم به إلي الناخبين ـ إن المجلس الأول تكوَّن من أعضاء مجلس المبعوثان، الذين تمكنوا من الخروج من إستانبول والوصول إلى أنقرة، ومِنْ الذين تم إنتخابهم بإسم جمعية الدفاع عن الأناضول والروميلي، إن الجمعية لم تكن حزبًا سياسيًا، بالمعنى المتعارف عليه، بل كانت مجموعة من التشكيلات المناطقية التي تكوَّنت من منسوبى الجيش، وبعض الزعامات الشعبية ، ، ربطت بينهم جميعًا المخاطر المتولدة عن تمزق الإمبراطورية، والاحتلال الأجنبى، أما في المرحلة الراهنة، فإن حرب الاستقلال فتكاد تكون شبه منتهية، ولا يمكن الاعتماد في انتخابات هذه المرحلة على دعوى الدفاع المشترك. كما أن المجلس الأول قد انفض وهو شبه، بل، مشتت بالكامل، والمرحلة الجديدة، مرحلة بناء الدولة الجديدة، تتطلب وحدة في الهدف، ووحدة في التكتيك؛ وحزب الشعب، الذي يفكر فيه الغازي(*). لم يتكون بعد، وحتى لو تشكل فوراً. فإن دخول هذا الحزب الذي لم يُعرف ـ ولم يقدم نفسه للجماهير بعد ـ إلي معركة الانتخابات التي بدأت بالفعل، لن تكون نتائجه مضمونة بالنسبة للغازي. خاصة ؛ وأنه لا توجد فروع لجمعية الدفاع عن الحقوق سواء فى إستانبول، أو في المناطق المحررة حديثًا، كما لا يمكن تكوين تنظيمات، أو هياكل حزبية، في الحال. خاصة، وأن الدعاية، والحملة الانتخابية على قدم وساق.

هداه تفكيره إلي حل عملي، يتوائم مع الظروف الراهنة، فلسوف يدخل إلى هذه الانتخابات باسم «جمعية الدفاع عن حقوق الآناضول والروميلي» ولسوف يستفيد من اسمها الذي انتشر في كل ربوع البلاد، خلال فترة الكفاح القومي، ومن تنظيماتها، وحيثياتها التي اكتسبتها، واستقرت بين الناس، وسيسعى إلى أن يجعل لها برنامج حزبي، ولكن هناك المجموعة المعارضة، أي أن الجمعية ليست موحدة، ولكن ما يدعو إلى الاطمئنان أن المجموعة الأخرى ليست منظمة؛ أشخاصها قائمون في مناطقهم ، ولن يعملوا بشكل تنظيمي، وليس هناك مَنْ يلتفون حوله . أما مجموعته .. المجموعة الأولى \ فهم ملتفون حوله، ويمكن توجيههم تحت علم الجمعية ، وإدارتهم من المركز؛ بحيث يدخلون هذه الانتخابات بشكل تنظيمي .. وفي المجلس القادم يمكن التحرك مع الأعضاء المؤيدين، كتنظيم حزبي، لحزب الشعب، وهكذا ... من الممكن أن يمتلك الحزب كل مقومات الجمعية .. وفعلاً .. بدأت الحركة . وبينما المجلس لم ينفض بعد، اجتمعت المجموعة البرلمانية الأولى على شاكلة «هيئة عمومية، لجمعية الدفاع عن الحقوق، في الثامن من إبريل ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ، في صالون مدرسة المعلمين ، وحضر الغازي هذا الاجتماع، ووجهه حسبما يتفق مع قراراته (٧٨).

لم يضيِّع الغازي وقتًا، بل عرض في هذا الاجتماع، المبادئ التسع، التي أقرها، لكي يدخل بها الانتخابات، من ناحية، ولكي تكون برنامج حزب الشعب المستقلبي، من ناحية أخرى، فقبلتها الهيئة العمومية ، كما اقترح تشكيل لجنة أخرى لإدارة الانتخابات الجديدة، واختيار المرشحين لهذه الدورة المصيرية.

كانت هذه المبادئ التسع، عدا المادة الأولى والثانية منها، لم تكن سوى أماني عامة، وتمنيات طيبة، وإعلان عن النية، في تشكيل الفرقة ـ أي الحزب ـ القومية (*). وأن مجموعة الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلي ستنتقل إلي حزب الشعب .

في العاشر من إبريل، أُجريت بعض التعديلات، في اجتماع خاص مع الغازي، أما أعضاء المجموعة البرلمانية الثانية، فقد كانوا في شتات، وليس هناك شخصية قيادية يتمحورون حولها. المجموعة الأولى في يدها الحكومة، وملتفون حول شخصية القائد، والزعيم، والمنقذ ... كل هذه العوامل ستجعل كفتهم هي الأرجح .. بالإضافة إلى أنه بعد توجه كل مرشح إلى دائرته الإنتخابية، فوراً، أُرسلت لجان لمساندة أعضاء المجموعة، في الدوائر المهمة، والحساسة، وما أن يتم الفوز في هذه الانتخابات، فسيتم نقل السلطة فوراً إلى حزب الشعب الذي سيكون قد أعدَّ برنامجه.

أُجريَت الانتخابات، ومجموعة المحافظين بلا برنامج، أو تنظيمات، أو مساند، ولذا لم تشهد السَاحة أي أحداث، وجاءت النتائج لتوضح أن كل البلاد أصبحت في أيدي المجموعة الأولى، ولم يتم انتخاب أي مرشح من المجموعة الأخرى (*). وتم انتخاب الغازي عضواً عن أنقرة، وعن إزمير - فرجح فيما بعد أنقرة - عندما استقرت النتائج، افتتح مجلس الأمة الثاني في اليوم الثاني من أغسطس سنة ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ ، وقد تم انتخاب ٢٧٠عضواً من ٢٧ دائرة إنتخابية. وفي ١٣ أغسطس تم إنتخاب الغازي لرئاسة المجلس، وفي اليوم التالي أي ١٤ أغسطس تم تشكيل الوزارة (*) وفي ١٧ أغسطس عقد أعضاء المجلس الجديد اجتماعهم الأول لحزب الشعب، وقد حضره ١٣٣ عضواً، وتشكلت فيه لجنة لوضع اللائحة التنظيمية، وفى مساء نفس اليوم عُقِد اجتماع خاص فى «چانقايه» صرح فيه الغازي بما يلى :

(... أيها الأصدقاء ... حسبما فكرت ... فقد أصبحنا على رأس العمل في خلق الأحداث، والثورات ... في وقت السلم أيضًا .. لا تتركوا رؤوس الكبارى التي تحتلونها .... يجب ألا نسلم رئاسة المجلس .... ورئاسة هيئة الوكلاء ... ورئاسة الأركان الحربية العمومية للآخرين ...)[٧٩].

شهد إجتماع حزب الشعب الذي عقد في التاسع من أغسطس ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ إقرار أسماء المرشحين لديوان رئاسة الحزب، وهيئة الوكلاء، وتم تزكية اسم الغازي باتفاق كل الآراء، وترشيح علي فؤاد باشا لنائب الرئيس ، وترشيح كل من فتحي بك ، وقاظم قره بكير باشا ليتولى أحدهم هيئة الوكلاء ، فلما رجح الباشا خدمة الجيش ، تولي فتحى بك رئاسة هيئة الوكلاء، وأُقرت المبادئ الأساسية للنظام الأساسي للحزب .

وما إن استقرت اللائحة الخاصة بالحزب ، حتي تقدم المؤسسون بطلب إلي وكالة الداخلية في التاسع من سبتمبر ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ ـ أي في الذكرى الأولى لتحرير إزمير ـ معلنين تشكيل حزب الشعب .. وبيَّن الطلب أن الرئيس العام للحزب هو الغازي مصطفى كمال . كما حمل الطلب توقيع رجب بَكر [Recb Peker] ككاتب عمومي لحزب الشعب. كان حزب الشعب يعتبر نفسه دائمًا امتدادًا لجمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلي . ومنظم حرب الاستقلال، والنضال القومي.

بدأ مجلس الأمة الثاني أعماله وفي الساحة حزب سياسي ، وعلى رأس هذا الحزب الغازي مصطفى كمال باشا، وقد أفرز المجلس، والحزب الجديد مجموعة نشطة من محاربي حرب الإستقلال القدامى، ومنسوبي الجيش، وشباب السياسيين، مما جعل الحزب الجديد هو المسيطر ـ بدون أدنى مناقشة ـ في المجلس الجديد ، وبهذا الشكل أصبح حول الغازي حزب سياسي، له لائحته ، وكوادره المرتبطة بنظام ملزم ، هذا التنظيم ، مما لا شك فيه ، سيسهل عليه تحقيق أعماله المستقبلية ، وسيكون عضدًا، ومساندًا له في كل خطواته الثورية.

خلاصة القول .... أصبح في الساحة ، دولة مستقلة ، مجلس ؛ تجدد شبابه ، حزب ، في ماهية الدولة وكيانها ، وكوادر سياسية ، فعَّالة، تملك في أياديها مقدرات الدولة ، وزعيم يملك في يده رئاسة الحزب ، ورئاسة المجلس، وصاحب الكلمة العليا، في اختيار المرشح لرئاسة هيئة الوكلاء ، وهيئة الأركان العامة للجيش .

«الهوامش والمصادر والمراجع»

(1) Server Tanilli, Devlet ve Demokrasi, 3 bsk. Istanbul, 1982. S.79 + Prof. Dr. Hamza Eroglu, Turk inkilap Tarihi,. Istanbul, 1982. S.67.

(٢) المرجع السابق صـ٨٠.

(٣) المرجع السابق صـ٨٣ ولنص الاتفاقية انظر :

Ali Turkgeldi, Mondros ve Mudanya Mutarekelerinin Tarihi, Ankara 1948.

(4) Bernad Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London, 1965, p 235 - 237

(5) Arnold Toynbe, Turkey, p. 91.

(6) Turk Inkilap Tarihi= S. 97.

(٧) المرجع السابق صـ١٠٧.

(٨) نفس المرجع صـ١٠٩.

(9) Turk Ink, Tarihi. S. 153 - 155.

(10) Tarik Zafer Tunaya, Siyasi patllar . S. 472.

(١١) المرجع السابق صـ٤٧٣ ـ ٤٧٤

(12) Turk Inkilap Tarihi. S. 155.

(١٣) نفس المرجع السابق .

(14) Tarik Zafer Tunaya, Siyasi patllar . S. 491.

(١٥) المرجمع السابق صـ٥٠٦ ـ ٥٠٩.

(16) Genel Kurmay Harp Tarihi Dairesi, Turk Istiklal Harbl, Mondros Mutarekesi ve Tatbikati, Ankara, 1962. S. 122 - 126.

(١٧) المرجع السابق ؛ صـ١٦١ ـ ١٦٣

(18) Prof. Dr: Ahmed Mumcu, Tarih aclslndan Turk Devriminin temelleri ve gelisimi, V bask, Istanbul, 1979. S. 32 - 33.

(١٩) المرجع السابق صـ٣٥

(٢٠) المرجع السابق صـ٣٩.

(٢١) شوكت سريا أيدمير، تك أدم . جـ٢ ط١٠ صـ١٠٦.

(٢٢) تورك انقلاب تاريخى صـ١٨٨.

(*) أعضاء الهيئة التمثيلية :

- مصطفى كمال - عسكرى قديم. - رؤوف بك ناظر البحرية السابق .

- رائف « رجل دين» ومبعوث أرضروم القديم. - عزت ، مبعوث طرابزون القديم .
- ثروت، مبعوث طرابزون القديم - الشيخ فوزى ؛ شيخ النقشبندية فى أرزنجان
- سعد الله ؛ مبعوث بتليس . - بكير سامى ؛ والى بيروت السابق
الحاج موصه ، رئيس عشيرة موطكي .
(٢٣) تك أدم جـ٢ ص١١٥
(24) Turk Devrimin temelleri ve gelisimi . S 42 - 43.
(٢٥) نفس المرجع، ونفس الصفحة .
(26) Ulug. Igdemir, Sivas Kongresi Tutanaklari, Ankara 1969. S.16
(27) T. Devriminin : S. 45
(٢٨) نفس المرجع صـ٤٦.
(٢٩) نفس المرجع والصفحة .
(30) Turk Inkilap taihi . S. 194.
(31) T. Devriminin temelleri ve Gelisimi. S. 48.
(٣٢) الميثاق القومى : «ميثاق مللى» Misak - Milli.
(33) T. Ink. Trihi . S. 199.
(٣٤) المرجع السابق صـ٢٠١.
(35) Turk Devrim . S. 50.
(٣٦) – المرجع السابق.
(37) T. Ink. Tarihi. s.207.
(٣٨) المرجع السابق صـ٢٠٢
(39) Turk Devriminin - S.50.
(40)T. Inkilap Tarihi, S.207.
(*) تولى رئاسة جلسة الافتتاح أكبر الأعضاء سنًا، وكان شريف بك عضو المجلس عن سينوب. وهو الذى اقترح اسم المجلس فى كلمة الافتتاح حيث قال : إننى أفتتح جلسات مجلس الأمة الكبير، وأعلنه للعالم أجمع. وقد أقرت هذه التسمية على الفور . انظر حاشية رقم ١٩ فى :
T. Devriminn Temelleri ve Gelisimi. S 52.
وأن يختصر الاسم إلى حروف T.B.M.M ت . ب . م . م .: ت : تركيا ب - بيوك
م - ملت م - مجلسى «تركيا بيوك ملت مجلسى»
(٤١) المرجع السابق صـ٢٠٣.
(42) Prof. Dr. Tahsin Bekir Balta, Turkiye'de yasama yurutme Munasebeti Incelemeler Ankara, 1960. S. 2.

(43) T. Devriminin. S. 50.

(44) S. S. Aydemir, Tek Adam 2 cilt S 252- 254.

(45) S. S. Aydemir, T. Adam C.II s. 252 - 262.

(٤٦) المرجع السابق صـ٢٤٧ ـ ٢٥٢.

(٤٧) المرجع السابق صـ٢٨٩.

(٤٨) قانون رقم ٢ فى ١٩٢٠/٤/٢٩م.

(٤٩) القرار رقم ٢ الصادر فى ٦ مايو ١٩٢٠م.

(50) T. Devriminin .. S. 54.

(51) S.S . Aydemir , Tek Adam , cilt II. S. 339 - 341.

(*) هو رفعت بوركچي (١٨٦١ ـ ١٩٤١م) أصبح أول رئيس للشئون الدينية فى العصر الجمهوري في تركيا، وقد أيد مصطفى كمال منذ أيامه الأولى فى كل ما كان يتخذه من قرارات ، ولم يفارقه منذ وصوله إلي أنقرة، أُنتخب عضواً فى مجلس الأمة لفترة قصيرة، ثم عُيِّن مفتيًا لأنقرة. انظر:

Prof . Dr . Ahmet Mumcu, Tarih aclslndan Turk Devriminin Temelleri ve Gelisimi , V. Baskl S. 55. Note . 52.

(52) S. S. Aydemir, Tek adam C.2 S. 293.

(*) للمزيد من المعلومات عن حركة العصيان والقلاقل التى اندلعت ضد الحركة القومية، ومجلس الأمة التركي، ومصطفى كمال يمكن الرجوع إلى:

Apak Rahmi, Turk Istiklal Harbi -ic AyakLanmalar (1919 - 1921) Ankara 1964

(53) T. Devriminin Temelleri ve gelisimi . S. 62 - 65.

(54) Turk Istiklal Harbi, C. vi. Istiklal Harbinde Ayklanmalar (1919-1921) Ankara 1974 , S 295.

(55) S. S. Aydemir, Tek Adam C.II. S. 413 - 342

(٥٦) المرجع السابق صـ٣٤٩

(٥٧) الشيخ ثروت أفندى :

مبعوث طرابزون فى العصر العثمانى، وكان من القيادات الشعبية النشطة خلال حرب الاستقلال. وعيِّن ضمن الهيئة التمثيلية لحزب الشعب الجمهورى عند تأسيسه فى ١٩٢٣/٩/٩م،

(٥٨) ش . س . أيدمير ، تك أدم ، جلد ٣ صـ٣٥٢

(٥٩) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(*) البكباشى البيطار صالح بك ، من طرابزون ، كان يعمل قبل ١٩٣٠م موظفًا صغيرًا في إحدى محطات القطار، ثم هاجر من بلدته، وانضم إلي العمل السياسى لفترة ما، دون أن يكون له فكر عقائدى، أو مطمع سياسى، بل كان نشاطه هذا مشاركة لبعض معارفه، مات خارج الوطن . انظر : شوكت سريا آيدمير، تك أدم جـ٢ صـ٣٥٢ الحاشية.

(60) Damar Arlkoglu, Hatlralarlm .. S. 151 - 152.

(61) Kilic Ali Hatlralarlnl Anlatlyor, Sel yaylnlarl S. 74-75.

(٦٢) المصدر السابق.

(*) يعقوب قدري قره عثمان اوغلي :

(63) Yakup Kadrl Kara Osmanoglu, Vatan yolunda . S. 116-118.

(٦٤) تك أدم ، جـ٢ ، صـ٣٧٢.

(٦٥) المرجع السابق صـ ٣٧٣.

(66) Server Tanilli, Devlet ve Demokrsi Anayasa Hukukuna giris , 3 baskl Istanbul 1982. S. 121.

(67) Turk inkilap Taihi. S. 228.

(٦٨) المرجع السابق : صـ ٢٥٢ ـ ٢٥٧.

(69) Tek Adam, 3 cilt, S.46.

(٧٠) كان نص القانون الذي صدر في الأول من نوفمبر ١٩٢٢م=١٣٤١هـ علي النحو التالي:

١) إن مجلس الأمة التركي الكبير بشخصيته المعنوية؛ هو الممثل الحقيقي لإرادة وسيطرة الشعب التركي وحقوقه، واستنادًا إلي قانون التشكيلات الأساسية، فإن تمثيله الحقيقي والفعلي للأمة غير قابل للتجزئة، أو التنازل، وإنه قد قرر عدم الاعتراف بأي قوة، أو هيئة غير مستندة علي إرادة الأمة، ولا يعترف بأي حكومة أخرى، غير حكومة مجلس الأمة التركي الكبير، المشكلة داخل حدود الميثاق الوطني .. وبناء عليه؛ فإنه يعتبر أن شكل الحكومة الموجودة في إستانبول قد انتقلت إلي ذمة التاريخ اعتبارًا من ١٦ مارس ١٩٢٢م.

٢) إن الخلافة تعود إلى عائلة آل عثمان ... وإن مجلس الأمة التركي الكبير ينتخب للخلافة الأصلح، والأرشد والأكثر علمًا ، وأخلاقًا ، من هذه العائلة .. وإن دولة تركيا هي مقر مقام الخلافة ...) انظر :

تك أدم ، جـ١ حاشية صـ٥٩

(*) كان السلطان وحيد الدين قبل فراره بعدة أيام قد بحث عن وسيلة للاجتماع بمصطفى كمال عن طريق ياوره ، ورئيس ديوان القصر، ولكن أنقرة ردت بضرورة أن يكتب وحيد الدين نفسه عن رغبته هذه ، ولكن خطابه لم يصل، بعد ذلك لجأ وحيد الدين إلى القائد الإنجليزى بعد أن أرسل إليه الخطاب التالى :

(إلى جناب الجنرال هارنجتون قائد عام جيوش احتلال درسعادت، لما كنت أرى حياتى في استانبول في خطر، فإني أطلب اللجوء إلى دولة إنجلترا الفخيمة، ونقلي من إستانبول إلى مكان آخر في أ... وقت).

١٦ تشرين ثاني ١٩٢٢م = (١٦ نوفمبر ١٩٢٢م).

خليفة المسلمين، محمد وحيد الدين: انظر؛ شوكت سريا أيدمير. تك آدم جلد٣ ص٦١حاشيه ١.

(71) S.S.Aydemir, Tek Adem CIII . S. 61.

(*)[نص الخطاب المسلم إلي ممثل حكومة أنقرة في استانبول . رفعت باشا :

إلي حضرة مقام رفعت باشا مأمور فوق العادة لحكومة مجلس الأمة التركي الكبير في استانبول :

إنني أُصوِّب، وأُصادق تماماً، على القرار الذى اتخذه مجلس الأمة الكبير بصدد الخلافة والسلطنة. ٢٧ ربيع الأول ١٣٤١هـ الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٢٢م.

عبد المجيد: انظر: تك آدم . جلد ٣ صـ٦٢حاشية ١].

(٧٢) المصدر السابق ، ص ٦٢ ـ ٦٣

(٧٣) المصدر السابق.

(74) Ali Fuad pasanln siyasi Hatiralarl. S. 260 - 290.

(٧٥) تك آدم ، جلد ٣ ص٧٧ ـ ٨٠.

(٧٦)المرجع السابق صـ٨٠ ـ ٨٤.

(*) كان مجلس الوكلاء «الوزاء» عند إنفضاض المجلس على النحو التالي :

(٧٧) المرجع السابق صـ٨٤.

ـ رئيس الوكلاء	رؤوف بك	
ـ وكيل الخارجية	عصمت باشا	مبعوث أدرنه
ـ وكيل المالية	حسن فهمي بك	مبعوث غومشخانه
ـ وكيل المعارف	إسماعيل صفا بك	مبعوث أضنه
ـ وكيل النافعة	محمود أسد بك	مبعوث إزمير
ـ وكيل الصحية	رضا نور بك	مبعوث سينوب
ـ وكيل الشرعية	وهبي بك	مبعوث قونيه
ـ وكيل الدفا ع القومي	قاظم باشا	مبعوث باليقسير
ـ وكيل العدلية	رفعت بك	مبعوث قيصرى
ـ وكيل الداخلية	علي فتحي بك	مبعوث استانبول

(*) [كان الغازي مصطفى كمال ، قد صرح لمجموعة من الصحفيين فى أنقرة منذ السادس من ديسمبر ١٩٢٢م = ١٣٤١هـ أنه قد قرر تشكيل حزب شعبي، وأنه قد بدأ في تحري وجس

النبض لتأثيره في البلاد، وأن هذا التنظيم في وجهة نظره لابد وأن يكون مستنداً على برنامج منبثق عن الفعاليات القومية المستقبلية ، ولكن الشخصيات القيادية ممن حوله لم يقتنعوا بذلك بعد ، فهم على قناعة بضرورة بقائه فوق كل الأحزاب ، ولكنه مضى فيما عقد العزم عليه . إنظر :

ـ تك أدم جلد ٣ ص٨٦ ـ حاشية ١].

(78) S. S. Aydemir, Tek Adem, C III. S. 87.

(*) المبادئ التسعة هي :

١) السلطة : للأمة ، بلا قيد ، أو شرط ، وهذا دستورنا الذي لن يتغير .

٢) إن السلطنة ملغاة بقوانين نوفمبر ١٩٢٢م، وسلطة القانون، وسيطرته غير قابلة للترك أو التجزئة، وغير مندمجة في الشخصية المعنوية، لمجلس الأمة التركي الكبير .

٣) أهم واجباتنا هي الحفاظ على أمن وسلامة الوطن.

٤) إن محاكمنا ستأمن توزيع العدالة.

٥) ستؤمِّن النهضة الاقتصادية.

٦) ستقلل فترة الخدمة العسكرية للشعب.

٧) وستأمن مستقبل ضباط الإحتياط.

٨) إن تثبيت، وحل مشكلة الموظفين ، معناها سرعة إنهاء أمور الشعب.

٩) سرعة إعمار مناطقنا الخربة.

(*) كان هناك من بين الشعب من عبر عن نفرته من المعارك الحزبية، وأنه لو جرت بين حزبين لكان أفضل، ولتولد عن ذلك صراع أنفع .

(*) كان تشكيل الوزارة على النحو التالي :

ـ فتحي بك «أوقيار»	باشوكيل «رئيس الوزراء»	
ـ وكيل الشرعية	مصطفى فوزي أفندي	مبعوث صاروخان
ـ وكيل الدفاع القومي	قاظم باشا	مبعوث قرة سي
ـ وكيل المعارف	محمود أسد بك	مبعوث أضنه
ـ وكيل المالية	حسن فهمي بك	مبعوث عوموشخانه
ـ وكيل العدلية	سيد بك	مبعوث إزمير
وكيل النافعة «المنافع»	فيضي بك	مبعوث ديار بكر
ـ وكيل الأركان الحربية العمومية	فوزي باشا «چاقماق»	مبعوث استنابول

(79) Ali Fuad [Cebesoy] , Siyasi Hatiralar.. S. 10.

(*) رجب بكر Receb Peker :

المبحث الثالث
تدعيم الاتجاه
نحو
نظام الحزب الواحد خلال العصر الجمهوري
١٩٢٣،١٩٣١م
١٣٤٢ - ١٣٥٠هـ

مجلس الحزب، أم حزب المجلس ؛ ؟

إفتُتِحَ المجلس في الثاني من أغسطس ١٩٢٣م =١٣٤٢هـ، وفي نفس اليوم، وصلت لجنة مفاوضات السلام ، في لوزان ، إلى إستانبول، وفي الثالث من أغسطس، انتخب الغازي مصطفى كمال رئيسًا للمجلس، وفي نفس اليوم ، وصلت اللجنة إلي أنقرة ، واستقبلت استقبالاً حافلاً ، إذن ، مناقشة اتفاقية السلام، والتصديق عليها سيكون في المجلس الثاني، أي أن السلام، وإقراره سيكون من أوائل أعماله . وفي ١٤ أغسطس تشكلت الوزارة برئاسة فتحي بك أوقيار - كما سبقت الإشارة - قُدِّمت اتفاقية السلام للمداولة ، ودارت حولها مناقشات طويلة، وحادة، انتقد بعض الأعضاء الاتفاقية ، والهيئة المرخصة بشدة ؛ فقد أوضح فائق بك [أوزتراق] مبعوث تكيرداغ؛ أن الاتفاقية مخالفة لمصالح الوطن ، بينما ادعي مبعوث إزمير، نجاتي بك ؛ أنه يشتم من المعاهدة رائحة الامتيازات الأجنبية، وصاح يوسف بك ، عضو إزمير قائلاً : «إن اللجنة... لجنتنا... مع الأسف قد قبلت بالسياسة اليونانية...» وطال النقاش، وشمل مسألة الإعمار ، والتعويضات ، وشن الأعضاء هجومًا ضاريًا على اللجنة ، فيما يتعلق بمسألة غرب تراقيا، وموضوع الحدود الجنوبية ، وأخيرًا ، قُنِّنت المعاهدة بأربع مشاريع قوانين، وقُبِلتْ بمائتين وثلاثة عشر صوتًا لصالحها ، وثلاثةعشر صوتاً معارضًا. بالقوانين رقم ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، في اليوم الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٢٣م[٨٠]. وهكذا أُغلِقت ملفات حرب الاستقلال، بنجاحاتها وآلامها، ومراراتها ، وفُتح عهد جديد سيتمخض عن أشياء كثيرة، وانقلابات مدوية ، سترتفع فوق الأرضية التي أُعدَّت فيما بين ١٩١٩ ـ ١٩٢٣م = ١٣٣٨ ـ ١٣٤٢هـ . وأن هذا العهد الجديد سيبدأ بعد الثالث والعشرين من أغسطس، أي بعد تقنين الصلح وإقراره .

تتابعت الأحداث ؛ ففي الثاني من سبتمبر ، انتخب الغازي ، مصطفى كمال رئيسًا لفرقة الشعب ، في التاسع من نفس الشهر ، تم تسجيل الفرقة أي الحزب رسميًا في وزارة الداخلية، في ١٥ من نفس الشهر أُعيد تسليم منطقة قرة آغاچ في أدرنه ، في ٢١، ٢٢ تم انسحاب قوات الاحتلال من إستانبول ، وسط مراسم تسليم ، وتسلم ، استمرت حتى يوم ٢ أكتوبر ١٩٢٣م =١٣٤٢هـ. في السادس من أكتوبر أرسل مجلس الأمة التركي الكبير؛ هيئة مكونة من أربعة عشر شخصًا ، للمشاركة في الاحتفال باستقلال إستانبول ، فلم يستقبلهم الوالي ، أو رئيس البلدية ، مما أشعل النقاش داخل المجلس ، ولم يهدأ سريعًا (٨١) .

التاسع من اكتوبر ، يشهد مع المجلس تقديم مذكرة مكتوبة بخط يد عضو المجلس عن مالاطيه عصمت إينونو، ووقع عليها معه أربعة عشر عضوًا ، من أعضاء المجلس ، يطالبون فيه رئيس المجلس بمناقشة جعل أنقرة عاصمة لتركيا (٨٢) . وتسرد المذكرة التعهد بالدفاع ، والحفاظ على استانبول ، والعوامل الجغرافية، والطبيعية ، والإدارية ، والاستراتيجية التي تحتم هذا التحول إلى أنقرة . تحوَّل التقرير إلى الهيئة العمومية في الثالث عشر ، لم يعارضه سوى عضو واحد ، ثم طُرح للتصويت فقُبل القرار ، وتقررإضافة مادة بذلك إلى الدستور، بأن تكون «أنقرة هي مركزة الحكومة، وستظل مركز الحكومة الأبدي» (٨٣) .

إعلان الجمهورية :

رغم النقاش وحدَّته ، فإن البناء الاجتماعي للمجلس الثاني، جاء مختلفاً، تمامًا عن المجلس السابق ، فالمجلس الجديد، لا يشمل مجموعة برلمانية ثانية ، أي أنه مجلس الحزب الواحد، والاتجاه الواحد، فلم يشهد هذا المجلس – كما سبقت الإشارة – انتخاب أى عضو من المحافظين .. والأن، الرئيس هو الغازى، والذى يحمل شرف النصر والسلام .. وهو الآن أقوى مما سبق ولكن ما يجرى تحت السطح، يبَّين أن هذا المجلس

غير متحد في الحركة، أو الفكر ، كما تبدو البلاد ، وكأنها تخلو من الطبقة ، أو الزمرة المثقفة ... فمنذ الأيام الأولى، و المؤشرات كلها ، تُشير إلى قوة معارضة تحاول أن تُعبر عن نفسها . و قد عبر الغازي عن ذلك بنفسه حين قال: (لقد وضَحَ أن بالمجلس حزبًا ، يعمل سرًا ، أو مستقلاً ، دون أن يرى أية حاجة للعمل المشترك معنا ، سواء في الفعاليات أو في الرؤي) . ويبدو أن الغازي لم يكن يريد ذلك ؛ فما هو مقدم عليه ؛ لا يحتاج إلى معارضة ، وهو مصر على أن يتحرك بحرية أكثر .

بدا على السطح ؛ أن هناك خلاف حاد ، بين المجلس ، وبين رئيسْ الوكلاء ، فتحي أوقيار، كما أن المجلس مازال غير منسجم، مع وزير خارجيته عصمت باشا،، وأدى إلى زيادة الخلاف؛ تنازل فتحي بك عن وزارة الداخلية ، وترشيح المجلس لثابت بك الذي كان يُعتبر شبه معارض .. فلم يَسْعد الغازي بهذا التصرف . فاجتمع بمجلس الوكلاء ؛ وتقرر أن تستقيل الوزارة علي أن يستثنى من ذلك فوزي باشا ، وزير رئاسة أركان الحرب العمومية ، كما تقرر عدم قبول أي وكيل من المستقلين لأي منصب وزاري ، إذا ما أُعيَد ترشيحه من قبل المجلس ..!

أُعلنت الهيئة العمومية للمجلس في الاجتماع الذي عقد برئاسة الغازي يوم السبت الموافق ٢٧ أكتوبر ١٩٢٣م=١٣٤٢هـ ، استقالة الوزارة ، فبدأت المحادثات الجانبية .. وترتيب قوائم مختلفة من الكتل، والشلل البرلمانية ... وكان لغياب المعارضة، المنظمة ... أو الشخصية القيادية على الجانب المواجه ، أثره الملموس ، ولم يترك الغازي هذه الفرصة دون استثمار .. فترك الفرصة لزيادة القوائم .. وكلما زادت القوائم زاد تمزق المجموعات، وتفتتها . ولم يُعلن عن تشكيل الوزارة الجديدة ... فأثارت صحافة إستانبول التي لم تكن علي وفاق مع الغازي هذا التأخير على صفحات الجرائد .. وحتى أصدقاء الكفاح القدامي مثل على فؤاد باشا، ورفعت باشا، ونائب رئيس المجلس السابق عدنان آديوار

بك، وزوجته الكاتبه خالدة آديب، ورؤوف بك كانوا قد ابتعدوا عنه ، وكانت صورهم ، وأخبارهم في إستانبول ، تملأ الصفحات الأولى من صحافة إستانبول .. مما جعل المسافة بين «چانقايه» = قصر الرئاسة ؛ وإستانبول تبعد، بل ، وتفترق، إلي اللاعودة . وحتى ، قاظم قره بكير ، صديق الكفاح ، والذي انتخب مبعوثًا ، عن أرضروم ، في المجلس الجديد، فضل الخدمة العسكرية ، مستقيلاً من المجلس ، فنُقِل إلى قيادة الجيش الأول. في إستانبول. كانت الصورة العامة لصالح الغازي ،وما يدبره ويخطط له سرًا ، فالوزارة قد استقالت .. ولم تشكل الجديدة .. وليس هناك رئيس للوكلاء .. المجموعة البرلمانية لحزب الشعب تغلي .. نشاط الكواليس ، مستمر ، حتى وقت متأخر من يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٢٣م =١٣٤٢هـ. مجموعات برلمانية ؛ تُستدعى ، وأخرى تتلقى تعليمات. ولا أحد يعلم ما يجرى فى الخفاء . المجموعة البرلمانية الخاصة بالفرقة الشعبية ، كادت أن تنقسم على نفسها ، وإلى مجموعات مصالح ، ومنافع.. والغازي ، يلتقى بمجموعات برلمانية ، فيصدر لهم البيانات، ويتركهم هم يتحركون ... أتم ترتيباته .. وفي المساء دعى بعض المقربين منه إلى «چانقايه» وكان بينهم عصمت باشا ، وقاظم، وكيل الدفاع القومي ،وكمال الدين، مبعوث سينوب، وأحد القواد القدامى ،وكذا قواد مجموعة قوجه إيلي خلال حرب الاستقلال، كما كان موجوداً على مائدة الطعام ؛ كل من أكرم بك مبعوث ريزه، وروشن أشرف بك مبعوث أفيون. وفي هذه الليلة، أي ليلة ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣م=١٣٤٢هـ، وعلي مائدة الطعام، قال الغازي لضيوفه :

« .... أيها الأصدقاء ... غدًا سنعلن الجمهورية .....» .

على الفور اتخذت بعض الترتيبات ، إنصرف المدعوون ماعدا عصمت باشا الذي كان يُقيم ضيفًا في چانقايه، وعلى الفور جلسا إلي

المكتب، وبدأت الجلسة بمراجعة قوانين ٢٠ يناير ١٩٢٠م =١٣٣٩هـ، والفوارق التي بينها وبين التعديلات التي أجراها الغازي .

في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٢٣م=١٣٤٢هـ، اجتمعت المجموعة البرلمانية ، في تمام الساعة العاشرة. ومرة أخرى عاد الحديث إلى مسألة تشكيل الوزارة؛ فتناول رجب بَكَرْ ضرورة تغيير نظام اختيار ، وانتخاب الوكلاء ، فاختلفت الآراء ،وتصادمت مرة أخرى . فقدم كمال الدين سامي باشا تقريره ، وتقرر دعوة الغازي إلى المجلس ، فحضر الغازي ، كان جاهزًا ، ومصممًا ، فالظروف مواتية ، واللحظة المرتقبة قدْ حانت . كان بيانه مقتضبًا؛ حيث طلب مهلة، «ساعة واحدة، ليجد حلاً، ومخرجًا ، من هذه المناقشات اللانهائية . فَقُبِل الطلب، واختلى في غرفته، في المجلس ببعض الشخصيات ، وأفضى إليهم بالسر. اجتمعت اللجنة بعد الظهر ، فتحي بك أوقيار في منصة الرئاسة ، فأعطى الكلام للغازي فورًا .. فتعرض الغازي مصطفى كمال ، للمشكلات التي يتعرض لها المجلس ، من جراء انتخاب كل وكيل «وزير» على حدة، وأن المجلس قد كلفه بإيجاد حل، وأنه قد قبل المهمة ، وأن خلاصة رأيه ، قد وضعها في تقرير ، لتوضيح بعض الأمور ، في الدستور السياسي ، وإذا ما قبل المجلس الموقكر فإنه يعرضها على الفور، فقبل المجلس ، فسلم التقرير لواحد من كَتَبة المجلس لقراءته ، وكان عرض الغازي هو إعلان الجمهورية .

بدأت مناقشة العرض على الفور ، ولم يكن هناك من يملك القدرة على الاعتراض، العرض واضح ، قاطع ، وصريح ، ورئيس لجنة الدستور هو الجمهوري يونس نادي «مؤسس جريدة الجمهورية» فعلق على الموضوع ، بشكل دفاعي ، ومؤيد ، وأخيرًا ، قام أحد أعضاء المجلس المعممين ، هو الشيخ راسخ خوجه [قابلان] وطلب الكلمة . وكان الشيخ

راسخ صاحب صوت واضح ، ومؤثر ، ووقور، فقال بشكل قاطع لا لبس، ولا غموض فيه :

- «إن أكثر أشكال الحكومات توفيقًا من الناحية الدينية هو الشكل الجمهوري» ثم صاح هاتفًا :

- « فلتحيا الجمهورية ... » .

فاهتز المجلس ، وهدرت أصوات الأعضاء :

- فلتحيا الجمهورية ... «ياشاسين جمهوريت» .... «ياشاسين جمهوريت....

تم التصويت ، فقُبِل التقرير بإجماع الآراء ، وجلجلت الأصوات في القاعة ، مرة أخرى بالهتافات، وهكذا ، أصبحت تركية دولة جمهورية في ليلة ٢٩/٣٠/١٩٢٣م=١٣٤٢هـ، الساعة الثامنة والنصف مساءا[٨٤] .

أثار وزير الخارجية ، عصمت إينونو ، أن المشكلة التي كانت تواجهه في مباحثات السلام؛ هي أن الدبلوماسيين الغربيين كانوا يتهمونهم ؛ بأنهم دولة بدون رئيس. واليوم ؛ الرئيس هو رئيس المجلس . وزكّى اسم الغازي مصطفى كمال باشا ، لكي يكون رئيسًا للجمهورية . وفي ظرف خمس عشرة دقيقة أعلنت نتيجة التصويت .

فقد انضم ١٥٩ عضوًا ؛ اختار ١٥٨ صوتًا ، الغازي رئيسًا للجمهورية، والصوت الوحيد السلبي في هذه العملية ، كان صوت الغازي نفسه ...! فأُطلقت المدافع مائة طلقة، وطلقة، في كل أنحاء البلاد ، إعلانًا للجمهورية، والرئيس [٨٥] .

هدرت القاعة للمرة الثالثة بالهتاف بحياة الغازي ، وتقدم هو نحو المنصة ، بوقار ، وهدوء جم .. وشكر الأعضاء . وفي خطبة افتتاح المجلس ؛ أوضح هدفين اثنين فقط لهذه الدورة :

- إن دولتنا ، أصبحت دولة ، شعبية ، حقيقية .. لابد من التكامل لكي تكون ديمقراطية..!

- ونحن نتقدم بشجاعة نحو بناء المؤسسات العصرية ، فيجب ألاَّ ننجرف نحو المؤسسات الخاصة ...!

وعلى الفور ، أوضح شكل الدولة ، المقصود من الهدف الأول ، وأمّا تكوين الديمقراطية لابد وأن يكون على النمط الأوروبي .. أي لابد من الاتجاه في تركيا إلى نظام تعدد الأحزاب[٨٦]. ولابد من تغيير بعض نصوص الأحكام الأساسية أي الدستور (*) . لتتواءم مع المستجدات.

وهكذا أصبح الغازي الذي يبلغ من العمر ثنتا وأربعين عامًا ، رئيسًا للجمهورية، على رأس الدولة ، وكل الإمكانات في يده لتحقيق أهدافه .

وطبقًا ، للوضع الجديد ، فرئيس الجمهورية ؛ هو الذي يختار ؛ رئيس الوكلاء ، ورئيس الوكلاء ، هو الذي يختار زملاءه الوكلاء ، ويعرضهم على رئيس الجمهورية .

وبعد العرض على رئيس الجمهورية ، تُعرض على المجلس ، وهكذا ، تمت الأمور ؛ في اليوم التالي ، اختار رئيس الجمهورية ، عصمت إينونو ، كرئيس للوكلاء ، وكان فى القائمة (*) رجب بكر ـ الذي انتخب مبعوثًا عن كوتاهيه ، وحتى ذلك الوقت كان يعمل مشرفًا على المؤسسات في مكتب الغازي ـ كوكيل للداخلية . ومن الآن فصاعدًا سيتردد اسمه كثيرًا ، كما أن عصمت إينونو ، سيصبح إلي النهاية الرجل الثاني، في تاريخ تركية الحديث والمعاصر .

كان المجلس ومعه الغالبية العظمي ، تنتظر الكثير من حكومة عصمت إينونو؛ فعقب تشكيل الحكومة ، تقدمت في اليوم التالي ، بمشروع لإلغاء التعبئة العامة ، التي كانت قد أعلنت في ٢١ تموز/يوليو ١٩١٤م =١٣٣٣هـ. وتمت الموافقة على القانون رقم ٣٦٥ بالغاء التعبئة العامة ، اعتبارًا من ٣١ أكتوبر ١٩٢٣م=١٣٤٢هـ .

كما شهد يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ نَقل رئاسة حزب الشعب إلى عصمت باشا ، بدلاً من الغازي الذي حتم عليه منصب رئيس الجمهورية التخلي عن رئاسة الحزب. وفي ٢٦ ديسمبر تمت الموافقة على مشروع القانون رقم ٣٧٢ بالعفو العام عن كل المسجونين السياسيين، وذلك بمناسبة إعلان الجمهورية .

لا نستطيع أن نترك هذه النقطة دون الإشارة إلى أن صحافة إستانبول قد اتخذت جبهة مضادة لإعلان الجمهورية ، وإنتقدت بشدة السرعة الخارقة ، التي تمت بها ، وانتقدت الغازي شخصيًا ، بالتسرع ، ووصل الأمر إلى أن خرجت رسوم كاريكاتورية تنتقده كما، تنتقد المجلس، كما قاد رؤوف بك - ما يمكن أن نسميه تجاوزًا - حركة المعارضة داخل المجلس ، وصرح ببيانات معارضة للصحفيين ، مما جعل عصمت إينونو، نفسه يتهمه بالازدواجية ، وعدم الثبات على المبدأ ، فترك رؤوف بك المجلس ، وسط هتافات تطالبه بالاستقالة (٨٧) .

كانت هذه المصادمة التي حدثت في المجلس سببًا ، مباشرًا لظهور مجموعة برلمانية ثانية داخله ألا وهي «ترقي برورجمهوريت فرقه سي» أي الفرقة الجمهورية لمحبي الترقي ، أى «الحزب الجمهوري التقدمي» .

نهاية الخلافة:

استغل الغازي ؛ أي الرجل الأول ، وعصمت باشا ؛ أي الرجل الثاني بعض التصرفات التي كانت تصدر عن الخليفة عبد الحميد في إستانبول ، وقيام صحافة إستانبول بشن حملة مضادة لأنقرة، ومؤيدة للخلافة ، وزيارة بعض قادة المعارضة للخليفة ، فشن عصمت باشا هجومًا عنيفًا ، على رؤوف بك لزياراته ، وعلاقاته المميزة مع الخليفة ؛ وأن ذلك الخليفة (هو رجل الدولة الذي حوَّل البلاد إلى خرابه ... وإذا كان الخليفة ، مازال في رأسه الرغبة في التدخل في مقدرات الأمة ..

فإننا نقطع هـذه الرأس فـي الحال) [٨٨] . وفي هذا ما يكفي لإظهار ما تبيته النوايا ، وبالنسبة للغازي ، فإن الخلافة من «الزوائد» وأنها لم تكن مؤسسة مؤثرة في التاريخ العثماني ، في أي وقت . وأنه كان يدرك ضرورة إزالتها ، ويخطط لذلك .

اجتمع الغازي ؛ برئيس الوكلاء ، عصمت باشا ، في ١٥ فبراير ١٩٢٤م= ١٣٤٣هـ وناقش معه خطة إلغاء الخلافة ، وعرض الموضوع ، على المجموعة البرلمانية ، لحزب الشعب ، في اليوم الثاني من مارس ، وكان الرئيس ، ذاته قد أشار في اليوم السابق ، وفي خطاب إفتتاح المجلس إلى ضرورة الفصل بين الدين، والسياسة ، ولابد من التوحيد بين التربية ، والتدريس أي التعليم . وخلال الاحتفال العسكري الذي عقد في إزمير ، شن عصمت باشا هجومًا ، آخر على الخلافة ، واعتبر أن أي تصرف فيه تقدير للخليفة ، يعتبر خيانة وطنية ، والخلاصة ؛ فما أن عُرِضت المسألة على المجموعة البرلمانية ، حتي كان مشروع قانون إلغاء الخلافة قد أعد، وعلى رأس الموقعين ، عليه رجلي دين هما الشيخ ثروت ، مبعوث بورصة ، والشيخ صفّت = صفوت، مبعوث أورفه . وفي الثالث من مارس ، تم تقديم ثلاث مشروعات قوانين ، إلى المجلس ، موقّع على كل منها خمسون عضوًا ، من أعضاء المجلس ، وعلى الفور تمت الموافقة على المشروعات الثلاثة، وهي :

١) إلغاء الخلافة، وإخراج أفراد الأسرة إلى خارج البلاد، في ظرف عشرة أيام ، وتؤول قصورهم، وممتلكاتهم إلي الشعب .

٢) إلغاء وكالة الأوقاف، والشرعية .

٣) إلغاء وكالة الأركان الحربية العمومية .

وأصدر مجلس الأمة التركي الكبير ، بها القوانين الثلاثة، والتي تحمل أرقام ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، وصادق المجلس عليها [٨٩] .

وهكذا ، ابتعدت تركيا ، بهذه القوانين ، عن المزج بين الدين والسياسة . وأنها تقترب من العَلْمانية ،التي تجعل مبادئ الدين بعيدة عن إدارة الدولة ، كما أن إلغاء وزارة الحربية العمومية، وإخراج رئيس الأركان من المجلس فيه إبعاد للجيش عن السياسة .

وكان معنى إلغاء وزارتين ، هو أن تستقيل حكومة عصمت باشا، ويتم تشكيل حكومة جديدة ، وتم ذلك (*) . وجمع عصمت باشا بين رئاسة الوكلاء، ووكالة الخارجية ، وتابعت الوزارة الجديدة نفس مسيرة التغيير .

التعديلات الدستورية:

الدولة العصرية ؛ هي دولة دستورية ، بالضرورة، وما بين الحياة الديمقراطية ، والحياة الدستورية ، روابط وثيقة ، بحيث أن التطورات الدستورية في أغلب الأحيان ، تبدو متداخلة جداً، مع النضال الديمقراطي، فالدستور ؛ هو الذي يوضح البناء الأساسي للدولة ، وتنظيمها وقواعد تفعيل هذه التنظيمات . وفي تاريخ تركيا الحديث والمعاصر ؛ كان الدستور دائما ، يرادفه مصطلح «القانون الأساسى» أو «قانون التشكيلات الأساسية» وهما مشتقان ، أو مبنيان من كلمتي «قانون» و«أساسي» وهما يوضحان البناء الأساسي للدولة ، ويحتويان على الوثائق ، أو القواعد التي تُظهر مواضع القوة داخل هذا الأساس . ليس هذا فقط ؛ بل إن الدساتير تحتوي أيضًا على المبادئ العامة التي تبين حقوق الإنسان ، وحرياته ، والتي اكتسبهما خلال نضاله الطويل من أجلهما ، ومن هنا ، فإن الدستور يهتم أيضًا ، ودائمًا بالحقوق الأساسية للمواطن ، وحرياته العامة [٩٠] .

وبعد الحرب العالمية الأولى ، لم تقف الدساتير عند هذا الحد، فقط، بل بدأت تحتوي على خطط ، وعروض لحلول متعلقة بالمشكلات

الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وتحدد الأهداف الواجب الوصول إليها. ومن هنا، أصبح الوضع هو ؛ أن الإنسان عندما يسمع كلمة الدستور ؛ يأتي إلى ذهنه على الفور «البرنامج» أو البروجرام الذي يحتوي على القواعد، وأسلوب المسيرة إلى الأمام ، وطرز تناول حياة الجمتمع ، بكل أبعاده .

بالنسبة لتركيا الحديثة والمعاصرة؛فإن الحركات الدستورية ، ولدت مع نهايات القرن التاسع عشر، وكانت عبارة عن نثار من الدساتير الغربية ، إذا جاز لنا استخدام هذا القول. ولكنها فى الحقيقة ؛ كانت نثارات تخلو من الأسس الطبقية .

وقد سبقت الإشارة ؛ أن الدولة العثمانية ، عرفت الحياة الدستورية في أخريات أيامها، ودخلت الإمبراطورية ، بدستور ١٨٧٦م = ١٢٩٣هـ . الحياة البرلمانية ؛ بمجلسين : **مجلس الأعيان «هيئة أعيان»** ويختار أعضاءه من قبل السلطان، ويباشرون مهامهم ، طالما هم على قيد الحياة» و«**مجلس المبعوثان» «هيئت مبعوثان»** وينتخب أعضاءه من قبل الشعب ، على أساس النظام الانتخابي المعتمد علي مرحلتين إنتخابيتين .

ويعتبر دستور ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ . وهو ما أُطق عليه «المشروطية الثانية» . المدخل الحقيقي للنظام البرلماني ، الذي يتيح تغييرات دستورية؛ ممكنة ، في الإمبراطورية العثمانية، وجعل الحكومة ، مسئولة أمام مجلس المبعوثان ، ويلغي كافة الصلاحيات غير الدستورية للحاكم.

انتهت التجربة الديمقراطية في الدولة العثمانية، باندلاع الحرب العالمية الأولى . وتعتبر فترة حرب الاستقلال القومي ، التي تلتها مباشرة هى انطلاقة جديدة تماماً من وجهةالنظر الدستورية .

الواقع ؛ أن إجتماع مجلس الأمة التركي الكبير ، يُعتبر خطوة مهمة في طريق استقلال الدولة ، فإن مجلس الأمة التركي الكبير ، الذي

إجتمع في أنقرة في العشرين من إبريل ١٩٢٠م=١٣٣٩هـ، لم يكن برلمانًا، بسيطًا ، استخدم سلطة التشريع فقط؛ بل ، كان مجلسًا جمع كل السلطات ؛ نظام حكومة المجلس» وحل هذا النظام أي نظام «تفوقُ المجلس» محل «النظام المشروط» . وقد اعتمد في ذلك علي «الإدارة الثورية» وهكذا ، جاءت قوانين (قانون التشكيلات الأساسية) التي صدرت في العشرين من يناير ١٩٢٠م=١٣٣٩هـ لتنظم شكل الإدارة الثورية هذه .

الآن ، وقد تم السلام ، وأُعلنت الجمهورية، وبدأت مرحلة جديدة ، مشحونة بالتطورات ، فيلزمها دستور جديد ، وإن مضبطة لجنة القانون الأساسي ، في جلسة إعلان الجمهورية تحتوي على إشارات ؛ توضح ضرورة الاتجاه نحو تغيير الدستور [٩١] وهكذا ، تم تقديم مشروع التعديل المقترح إلى المجلس ، في التاسع من مارس ١٩٢٤م= ١٣٤٣هـ، واستمرت المداولات، والمناقشات، وفي النهاية قُبِل «قانون التشكيلات الأساسية رقم ٤٩١ في العشرين من إبريل ١٩٢٤م=١٣٤٣هـ . وظل هذ الدستور، هو دستور الدولة - مع بعض التغييرات - حتى ثورة ٢٧ مايو ١٩٦٠م=١٣٨٠هـ.

يتكون دستور ١٩٢٤م=١٣٤٣هـ من ١٠٥ مادة دائمة ، بالإضافة إلى مادة واحدة مؤقتة . والمواد الثمان الأُول ، يحملون ، أو لِنَقُل ، يحددون ماهية الدولة ، وأري من الفائدة ، إيرادهم هنا بنصهم :

المادة ١) تركيا دولة جمهورية .

المادة ٢) دين دولة تركيا ؛هو الدين الإسلامي ، ولغتها الرسمية ؛ هي اللغة التركية، ومقرها ؛ مدينة أنقرة.

المادة ٣) السلطة = «الحاكمية» للأمة ؛ بلا قيد أو شـرط .

المادة ٤) مجلس الأمة التركي الكبير ، هو الممثل الحقيقي ، والوحيد للأمة، والمخوَّل باستخدام السلطة الحقيقية ، باسم الأمة.

المادة ٥) صلاحية التشريع ، وقوة التنفيذ ، تتجلى ، وتتمركز فى مجلس الأمة الكبير

المادة ٦) للمجلس نفسه ، سلطة التشريع .

المادة ٧) إن المجلس يستخدم سلطة التنفيذ ، عن طريق رئيس الجمهورية ؛ الذي ينتخبه ، وهيئة الوكلاء ، التي يتم تعيينها، من قبل الرئيس .

المادة ٨) إن حق القضاء يُستخدم من قبَل المحاكم المستقلة، في دائرة القانون وأصوله(٩٢) .

ومن الملاحظ منذ الوهلة الأولى ، أن الدولة رغم إتجاهها نحو نظام ديمقراطي ، بالمفهوم الغربي ، إلا أنها كانت دولة دينية ، أيضاً، لها دينها الرسمي ؛ وهو الدين الإسلامي . وإن كان لم ينص على أن تكون القوانين، والتنظيمات الاجتماعية ، منبثقة من هذا الدين صراحة، أي أن الدين لم يكن هو الدولة ، بل ترك الدين للشعب فقط (٩٣) . ولكن تطور الأحداث فيما بعد، وفي القريب العاجل ، ستؤدي إلى تغيير في بنية هذا الدستور .

إن دستور ١٩٢٤م = ١٣٤٣هـ ، وقد استفاد من المناخ العام ، الذي نشرته الثورة الفرنسية ١٧٨٩م = ١٢٠٤هـ (٩٤) ، هو محاولة للتوفيق، أو الجمع بين النظام البرلماني، ونظام حكومة المجلس . كما أنه يمكن التوفيق به ، بين نظام الحزب الواحد ، ونظام تعدد الأحزاب السياسية ، إن التغيرات التي تَعرض لها ، هذ الدستور في الحقب

التاريخية المختلفة ، لتبدو طفيفة، وضئيلة جدًا ، بجانب التغيرات التي تعرض لها النظام ذاته .

ومما يلفت النظر ، في هذا الدستور ، أيضًا ، أن الجزء الثاني ؛ منه ، والمكوَّن من المادة التاسعة حتى المادة الثلاثين ينظم العملية التشريعية ، وأن المادة العاشرة : والحادية عشر تجعلان «الانتخاب ، أي الترشيح ، والتصويت ، وقفًا على الرجال وحدهم (٩٥) .

أما الجزء الثالث ؛ والمكون من المواد ٣١ ـ ٥٢ فإنه ينظم الإجراءات التنفيذية ، ويوضح أن رئيس الدولة ، هو في نفس الوقت، رئيس الهيئة التنفيذية ، كما أنه ينظِّم أعمال الحكومة، ومسئولياتها (٩٦) .

أما الجزء الرابع ؛ والمكون من المواد ٥٣ ـــ ٦٧ فيتناول كيفية تنظيم الأعمال القضائية ، ويبين أن الأحكام التي تصدر عن المحاكم ، لا تُغيَّر من طرف مجلس الأمة ؛ ولا يملك المجلس حق تأجيل تنفيذها . وهكذا أعطى الدستور في هذه النقطة ثقة ، وأمانًا، للمواطن. كما بين هذا الجزء، أن الوزراء، وأعضاء السلك القضائى ، والاستشاري يحاكمون على ما يقترفونه من مخالفات وظيفية ، أمام «يُوجَهَ ديواني» أى الديوان الأعلى (٩٧) .

يأتي الجزء الخامس، محصورًا في المواد ما بين ٦٨ ـ ٨٨ ، وينظم الحريات العامة ، للأتراك. وأن كل مواطن يولد حرًا ، في الدولة الجديدة، ويعيش فيها حرًا ، ويستطيع أن يفعل ما يشاء ، بحرية ، بشرط عدم الإضرار بالآخرين . وما ينظم ذلك ؛ هو القانون وحده. وأن كل أشكال التفرقة الطائفية ، أو الطبقية ، أو العائلية ، أو الفردية ، ملغاة في تركيا . فالجميع ؛ أمام القانون سواء . وكل شخص مُجْبَرٌ على الخضوع للقانون. ولا مساس على الإطلاق بالروح، أو المال ، أو العرض ، أو المسكن. التعذيب والأذية ، والسخرة ومصادرة الأموال ، ممنوعة . ولكل مواطن

الحق في اعتناق الدين الذي يحبه [٩٨] الاجتماعات الدينية ، المختلفة ، مباحة، وحرة بشرط عدم التعارض مع القانون ، والتربية ، والسكون ، وسرية الاتصالات مكفولة، الدولة وحدها ؛ هي المنوط بها جمع الضرائب. حرية التجمع ، وتكوين النقابات، والاتحادات موجودة ، إعلان الطوارئ، والإدارة العرفية ، تُعلن وفق أحكام القانون، ومراقبة المجلس . التعليم ، والتعلم ، حر ، ومباح للجميع ، وكل تركي مجبور على تلقي التعليم الابتدائي؛ وهذا ؛ بالمجان ، في مدارس الدولة . لا تُطبِّق الفوارق العرقية، أو الدينية بين المواطنين الأتراك» [٩٩] .

في الحقيقة، لقد كفل هذا الدستور، كل الحريات، وكان هذا، انقلابًا سياسيًا، ولكنها، كانت حريات «مقيدة بالقانون» ؛ ولم يعترف دستور ١٩٢٤م = ١٣٤٣هـ ، بمفاهيم محددة للحريات .

وقد غطى الجزء السادس ، والمحصور بين مواد ٨٩ ـــ ١٠٥؛ كيفية إدارة الأقاليم، وتعيين الموظفين، والأمور المالية . وحدد أن الإدارة ؛ إدارة مركزية، والإدارة المحلية، والبلدية، محددة جدًا ؛ ومرتبطة بالمركز.

وهكذا، يتضح أن الدستور كان وسيلة قوية ، في يد الزعيم ، وأنه سيكون دستوريًا ، في تأسيس الدولة وتشغيلها ، وأنه حقق دولة القانون . وكان الزعيم، إذا ما أراد استحداث شئ جديد؛ لتغطية مطلب جديد ، تغطية دستورية ، فقد كان يستحدث تعديلاً ، جديدًا ، في الدستور؛ وقد حدث ذلك في سنوات ١٩٢٨م = ١٣٤٧هـ ، وسنة ١٩٣١م = ١٣٥٠هـ ، وسنة ١٩٣٤م = ١٣٥٣هـ، وسنة ١٩٣٧م = ١٣٥٦هـ، فالتعديل الأول ، شمل إلغاء الأحكام المتعارضة، مع مبدأ «العلْمانية» الذي أخذت به الدولة. والثاني كان برفع سن الناخبين ، من الثامنة عشر إلي الثانية والعشرين ، وإعطاء المرأة : حق الانتخاب والترشيح. أما التعديل الثالث : **فقد كان جعل المبادئ الست ، التي أخذ بها حزب الشعب الجمهوري**

مبادئ دستورية، وكان التعديل الرابع ، هو تمليك الفلاحين للأرض الزراعية ، في ظل الإصلاح الزراعي ، وتدويل الغابات، وتجريم الاعتداء عليها. وقد كان تعديل ١٥ ديسمبر ١٩٤٥م = ١٣٦٥هـ ؛ هو تتريك فقط. لدستور ١٩٣٤م= ١٣٤٢هـ ، بدون إحداث أي تغيير في المعنى، أو المفهوم(١٠٠) . ولكن هذ الدستور المتَّرك ، والمصفى من الكلمات ذات الأصل العربي، والفارسي؛ قد عاد للاستخدام والتطبيق ، بقانون آخر ، صدر في ٢٤ يناير ١٩٥٢م = ١٣٧٢هـ. وقد ظل هذا الدستور هو المطبق حتى قيام ثورة ٢٧ مايو ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ .

المعارضة الجديدة:

أدت الانقلابات السابقة ، والسرعة التي أقر بها الدستور ، إلي خلق تيار معارض، ومضاد؛ قادته أولاً ؛ صحافة إستانبول، مما أدى إلى القبض على بعض الصحفيين ، أمثال حسين جاهد (١٨٧٤ - ١٩٥٧) ولطفي فكري. وتشكلت في إستانبول ، محكمة الاستقلال، ولكن هذه المحكمة بدلاً من أن تُهدئ الأمور، فقد زادت من المعارضة ضد أنقرة، وجعلت من الموقوفين أبطالاً ، في نظر الرأي العام ، مما جعل المحكمة تحاول إنهاء القضية ، وإغلاقها ، بأي شكل كان ؛ حتى وصل الأمر إلي أن تكون المحاكمة نوعًا ، من عروض المصالحة ، وتمت دعوة حسين جاهد، وغيره من صحافي إستانبول، إلى إزمير حيث التقوا هنالك بالزعيم (١٠١) .

أما الصحافة المؤيدة لأنقرة، فقد شنت هجومًا عنيفًا ، ضد بعض زعماء حرب الاستقلال، أمثال رؤوف بك ، ورفعت باشا ، وعدنان بك .

ووصلت الأمور إلى استقالة رفعت باشا ، من عضوية المجلس ؛ وإصدار بيانات، يتهم فيها صراحة الملتفين حول الزعيم ، ومحاولتهم الانقضاض على مكاسب حرب الاستقلال، والوقيعة بين رفقاء السلاح

القدامى ، وكان الاتهام موجهًا ضد عصمت باشا ، بالذات لفشله في إدارة مباحثات الصلح ، وتزعمه للجبهة المضادة للقادة القدامى ، وريادته لموقف أنقرة المعادي لهم (١٠٢) .

أدت هذه الحملة، أيضًا، بطريق مباشر ، أو غير مباشر ، إلي أن يتقدم قائد الجيش الأول الميداني قاظم قره بكير ، والمتمركز في إستانبول، باستقالته . في ٢٦ من أكتوبر ١٩٢٤م = ١٣٤٣هـ ، متهمًا أنقرة بالتقصير في طلب الاستقالة (١٠٣) .

وبعد ذلك بأربعة أيام قط، تقدم علي فواد باشا ـ أحد أقرب المقربين إلى الزعيم ـ باستقالته من قيادة الجيش الثاني الميداني، والمتمركز في قونية، لكي يتفرغ لأعمال المجلس، وجاءت الاستقالة في وقت غير مناسب، تمامًا ، بالنسبة للعلاقة بين الأصدقاء القدامي. وجاءت هذه الإستقالات المتقاربة ، مع بعض تصرفات أخرى ، من زملاء آخرين لهم ، كما لو كانت مرتبة؛ وأن وراء ذلك تخطيط معين ، وأنهم ، من وجهة نظر أنقرة، يسعون إلى كسب الجيش إلى جوارهم (١٠٤)، وأنهم يعدون العدة لمؤامرة . وكان وزير الداخلية آنذاك هو رجب بَكْر، الذي أعدَّ عدته، وأوضح أن هناك محاولة لاغتيال الزعيم (١٠٥) . وزاد من كهربة الأجواء ،القبض علي بعض المتسللين من الحدود اليونانية إلي ولاية أدرنه ، والشكوى المتكررة من رؤوف بك بأن رسائله تفتح، وعدم تلبيته دعوة الزعيم عندما دعاه إلي جانقايه (١٠٦) .

كان على الزعيم أن يتحرك بسرعة ؛ فطلب من القادة الخمسة ، المستقيلين تلغرافيًا الاستقالة أيضًا من عضوية المجلس ، لكي يتفرغوا لمهام أخرى . كما تم منعهم من دخول مبنى المجلس ، عند افتتاحه ، في الدورة البرلمانية الجديدة. التي تبدأ في الأول من ديسمبر ١٩٢٤م =

١٣٤٣هـ . كذلك عطَّل المجلس اعتماد نتيجة انتخاب نور الدين باشا ـ الذي كان قائداً للجيش الأول خلال حرب الاستقلال في مراحلها الأولى ـ عن بورصة . وبعد مباحثات طويلة ، تقرر الغاء إنتخابه ، فرشح نفسه ، عن نفس الدائرة ، في الانتخابات التكميلية التي أُجْرِيَت في الخامس من فبراير ١٩٢٥م = ١٣٤٤هـ ، فكسب الانتخابات، مما زاد من التوتر داخل المجلس[١٠٧] . كما تقدم مبعوث مرسين ، فكري بك ، للمجلس بطلب إحاطة بسبب فشل الحكومة، في معالجة بعض الإجراءات . يتصدى رجب بَكْر للرد، ويتقدم محمود أسد، مبعوث إزمير من المنصة، وينقل المناقشة إلي موضوعات شتى ، ويسود المجلس جو من التوتر، وينقسم إلي مجموعات متشابكة ، ومتصارعة، وتنتهي المناقشة ؛ ولكن تضطر الحكومة إلي الاستقالة ، في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥م = ١٣٤٤هـ . [١٠٨] .

كان المناخ العام في إستانبول مازال مشحوناً ، والرياح تهب عنيفة ضد أنقرة ، مما دفع بعصمت باشا إلى التفكير فى إعلان الأحكام العرفية ، قبيل استقالته، إلا أن الزعيم لم يقره على ذلك [١٠٩] .

تسارعت الخطى ، في جميع الساحات والميادين ، وفشل عصمت باشا في تشكيل الوزارة الجديدة، فترك المجال للشخصية المعتدلة، فتحي بك ، فنجح في تشكيل الوزارة [١١٠] (*) في نفس الوقت، كان هناك مسعى من نوع آخر؛ فقد أدت أحداث التاسع من ديسمبر ١٩٢٤م = ١٣٤٤هـ والتي استمرت حتي ١٧ من نفس الشهر، إلى النجاح في تكوين (الفرقة الجمهورية لمحبي الترقي) أي الحزب الجمهوري التقدمي، وكان على رأس الحزب قاظم قره بكير باشا، وانتخب علي فؤاد باشا سكرتيراً عاماً ، وهكذا، أصبح قادة حرب الاستقلال وجهاً لوجه، بدلاً من أن يكونوا جنباً إلى جنب، يتصارعون ، بدلاً من أن يتعاونون ، كل يستند إلى قنواته، منهم من يريد أن يستبد ، ومنهم من يريد لجذور الديمقراطية أن تمتد ..!

الحزب الجمهوري التقدمي:

إن المتتبع للحركة الديمقراطية في تركيا، يجد أن الحزب الجمهوري التقدمي، قد ظهر في ظروف طبيعية، حيث أن دستور ١٩٢٤م = ١٣٤٣هـ، هو دستور فترة تاريخية عادية، وفيه الانتقال من مرحلة الحزب الواحد إلى عددٍ من الأحزاب أمر عادي أيضًا، وقد كان المجلس بكل تياراته تواق إلى الممارسة الديمقراطية، الحقة، جنبًا إلي جنب مع الانقلابات، والتغيرات الثورية المتتالية، والتي كانت تود أن تنقل البلاد إلى الساحة الغربية .... إلي المعاصرة، وكيف تكون المعاصرة، بدون ممارسة ديمقراطية على النمط الغربي ...! وهذه المعاصرة من الممكن أن تكون أكثر نجاحًا، وتوفيقًا، داخل نظام ديمقراطي طبيعي ... وهكذا .. كانت أسس حزب الشعب ... وكذا؛ برنامج الحزب الجمهوري التقدمي، فكلاهما يُغطيان مثل هذه الرغبة في التطور الديمقراطي المنشود، وها هو النظام الجمهوري الذي يحمل مفهومًا، قد نجح في حملته لإزالة السلطنة ومن بعدها الخلافة ... ولا يمكن أن تكون هناك عودة إلى الخلف .. لأن أسر السلطنة، ومؤسسة الخلافة كانتا منفصلتين عن الشعب، وبعيدة عنه.

ولكن هناك الوجه الآخر للمشكلة ... هناك حياة المجتمع، فالمجتمع يعيش حياة التشتت والفقر، والتخلف .. الشعب جاهل، عاطل، والبلاد تتقلب في المحن، والبطالة ، وحركات العصيان، حروب أنهكتها ... والتهمت كل قدراتها الشبابية .. وكلها حروب لم يكن يتأت من ورائها سوى الخراب، والدمار، والفساد؛ الزراعة ؛ متخلفة ... الصناعة شبه منعدمة .. البلاد، ضَيَاع، وإقطاعات، وإمارات، وعشائر. الطرق الصوفية المتخلفة ، والزوايا المتهالكة، والمشايخ الجهلة ، ومروجو الخرافات، هم الذين يطفون على سطح الحياة ... الريف هكذا... المناطق الجبلية، في آيدي العصابات ، والخارجين على القانون. هذا هو الوضع الإجتماعي

في تركيا آنذاك.. التخلف بعينه من الناحية الاقتصادية .. ولابد من نفض بل، رفض كل ذلك ... ليس هذا فحسب .. بل، ونقل ا جتمع، وتغييره، بل وتطويره ..مهمة ليست من البساطة، أو السهولة ، وإذا ما وضعت في إطارها العام .. بدت أكثر مشقة ... وأكثر صعوبة ...

من هنا ... وبكل الوضوح .... جاءت أُسس ومبادئ حزب الشعب، وكذا، برنامج الحزب الجمهوري التقدمي .. عبارة عن وعود برّاقة ... مطاطة ... ولم تعد بشئ محدد. وحتى الدستور - وكما سبقت الإشارة - مبادئ عامة، ونوايا طيبة ... وفي نفس الوقت .... داخل المجلس ... نفوس تواقة للتغيير .. وأغلبية تريد الاستقرار ... صحافة إستانبول ؛ لا تملك سوي النقد، والتهوين من شأن كل ما يتم ... ولم يكن يشغلها سوى إرهاق أنقرة .. دار الفنون ؛ «الجامعة» مخلخلة ، ومهلهلة، بطلابها، وأساتذتها .. لم تكن سوى مدرسة قديمة ... الباب العالي؛ بكل مؤسساته، وعفنه الإداري، يلملم أوراقه، ودوسيهاته، لكي يرحل إلى أنقرة .. والمعلقون .. والمحلِّلون .. والمفسرون .. يروجون .. بل، ويهولون من أمر الديكتاتورية، والديكتاتور القادم. وبالنسبة للجميع ..الديكتاتور القادم هو الغازي مصطفى كمال باشا .. والديكتاتورية القادمة ... هي ؛ مما لا شك فيه متدثرة بنظام أنقرة. وقد وصل الأمر، أن طالبت جريدة الوطن ؛ بالوقوف ضد هذا القهر، الجهنمي، المتدثر بدعوى التقدم، ولابد من الوقوف في وجه هذا التيار المشئوم .. وفتح جبهة جديدة .. وبيَّن رؤوف بك أن «مقام رئاسة الجمهورية علي استعداد كامل للتشبه بمقام الخلافة والسلطنة القديمة» [١١١]. أما جريدة «صون تلغراف» البرقية الأخيرة، فقد أشارت إلي مولد الحزب الجمهوري على أنه «الطفل الذي أنجبه الظلم والاستبداد».

هكذا ...في هذا المناخ .. وتحت وطأة هذه الظروف .. وفي هذا الجو العصبي المشحون «وُلِد الحزب الجمهوري التقدمي = [ترقي برور

جمهوريت فرقه سي] برنامجه، ودعاماته طبيعية .. هي دعامات وبرنامج النظام الديمقراطي، الليبرالي المستقر .. المادة الثانية من البرنامج المنشور تقول: (المادة ٢ـ إن الليبرالية ... وحاكمية أي سيطرة الشعب .. هي المسلك الأساسي للحزب) (١١٢).

إن الفرقة = «الحزب» الجمهورية التحررية التي ظهرت في السنة البرلمانية الثانية، من حياة مجلس الأمة التركي الكبير، الثاني والتي (كانت الطفل الذي أنجبه الظلم والاستبداد) من الأصح أن نقول عنها أنها (الطفل الذي ولد في غير موعده، ولم يكن يملك قابلية الحياة): فهذا الوليد، لم يعمر، بل، ولم يعش طويلاً، فقد تأسس الحزب في السابع عشر من ديسمبر سنة ١٩٢٤م = ١٣٤٣هـ. وأُغلق بقرار من هيئة الوكلاء أي مجلس الوزراء، وهو لم يكمل ستة شهور، من حياته بعد، حيث صدر القرار في الثالث من حزيران / يونيه ١٩٢٥م = ١٣٤٤هـ. فما بين المولد، والإعدام المبكر، ماذا كان .... ؟ وما هي حيثيات الحكم بالإعدام ...؟

عرفنا سابقًا مؤسسي الحزب، وكانت هيئته الإدارية على النحو التالي :

الرئيس قاظم قره بكير باشا. نائب الرئيس: كل من د. عدنان بك، ورؤوف بك. الكاتب العمومي = السكرتير العام : علي فؤاد باشا. والأعضاء هم :

ـ رشدي باشا	من أرضروم.
ـ إسماعيل جانبولاط	من إستانبول.
ـ ثابت باشا	من أرزنجان.
ـ مختار باشا	من طرابزون.
ـ شكري بك	من إزمير.
ـ نجاتي بك	من بورصه.
ـ فائق بك	من أُوردو.

وحتى الثاني والعشرين من ديسمبر، كان قد انضم إلي الحزب الجديد، ثمانيةُ وعشرون عضواً، من أعضاء المجلس، ولم تُتح له الفرصة لتكوين أفرع، أو تشكيلات، أو فتح مقرات، له في طول البلاد، وعرضها، ولم يتمكن من عقد مؤتمرات، إلا في إستنابول فقط، والتي كوَّن له بها فرعًا، وحيدًا، كان على رأسه قره واصف بك، كما تشبث بتكوين تنظيمات له في إزمير، وجوقوروفا.. وقد شملت الهيئة الإدارية المركزية، بعض الاتحاديين القدامي ؛ مثل جانبولاط بك، وشكري بك، وهذا ما زاد من حوله الشكوك. وكانت إشارة الغازي في هذا الصدد واضحة، وقاطعة، فقد صرح لجريدة «حاكميت ملليَّه» الحاكمية القومية، في الخامس عشر من إبريل سنة ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ، بأن وظيفة الاتحاديين قد انتهت، وأن عناصرهم الجيدة، قد انخرطوا في الحركة القومية، وأصبحوا ملكًا لها، وأن حركتهم لم تعد سوى تيار قديم، في ذمة التاريخ.

ومن هنا، كان بروز بعض الاتحادين إلي الصفوف الأولى، مما أيقظ الشكوك القديمة[١١٣] حولهم. وجعلت كل الأجهزة تتربص بهم الدوائر.

كان لاندلاع ثورة الأكراد، في الجنوب ، خلال شهر فبراير ١٩٢٥م = ١٣٤٤هـ، وفشل وزارة فتحي بك في معالجتها، أثر كبير في شن الهجوم، تلو الهجوم، على الحزب الجمهوري الليبرالي، بينما لم يكن للحزب أي تنظيمات في مناطق الثورة، والعصيان، ولم يثبت على أي عنصر من عناصر الحزب، أي تعاون مع ثورة الجنوب، هذه، مما يتوجب الوقوف ضده. كل ما كان، أن الحزب أعلن في برنامجه هذه المادة :

- «إن الحزب الجمهوري التقدمي يحترم الأفكار، والمعتقدات الدينية، وقد اعتبرها البعض، تعضيض لموقف الشيخ سعيد النورسي

صاحب الدعوة «الرجعية» ! في حين أن دستور الدولة، مازال ينص علي أن الدولة دولة إسلامية، وأن دينها الرسمي، هو الإسلام، ومن هذا المنطلق ... فإن وضع الحزب في برنامجه، مادة، تحدد اتجاهه الديني، كان يجب ألاّ تثير أي نوع من القلاقل، أو حتي الشكوك، أو المخاوف، ولكن ما حدث ؛ أن فتحي بك رئيس الوكلاء، بعد اندلاع ثورة الأكراد بعشرة أيام فقط، أي في ٢٥ فبراير ١٩٢٥م = ١٣٤٤هـ، استدعي رئيس الحزب قاظم قره بكير، وكاتبه العمومي، علي فؤاد باشا، ورؤوف بك، وأبلغهم بالتحذير التالي :

(ـ لقد كلفوني بأن أُبلغكم ... بأن تحلوا حزبكم بأنفسكم .. وما لم تتفرقوا ... فإنى أري المستقبل مظلم جداً ... وستُسال الدماء ...).

ثم أضاف :

(.... أنا متأثر جداً ، لتحدثي معكم بهذا الشكل .. ولتعلموا أنني ضد كل أنواع المعاملات العرفية ...).

كان فتحي أوقيار ، وهو يخبرهم بذلك ، يفكر في وضعه هو أيضًا ، وأن موقفه ليس صلبًا، وهذا ما جعله يردف قائلاً :

(أخاف من أنني سأكون في الأقلية) (١١٤).

هكذا، تراءت نهاية الحزب الجمهوري التقدمي، وكان الوليد، لم يتجاوز الثلاثة شهور بعد، وعلى الرغم من البناء الطبيعي، أو حتى الحر، للدستور إلاّ أن الظروف لم تكن مواتية بعد لظهور تعدد الأحزاب، في تركيا.

أجاب رئيس الحزب قاظم قره بكير باشا، بما يستدعيه المنطق، وأوضح ؛ أنه لكي يتم غلق الحزب، لابد أن يأتي ذلك بقرار من المؤتمر العام (١١٥). ولم تجد شروحه، وجاءت الأحداث بالجديد. ففي الثاني من مارس، إجتمعت مجموعة حزب الشعب الجمهوري في المجلس، وكان

عصمت باشا، في مرحلة نقاهة في إستانبول ، فما أن علم بالخبر، حتى سارع بالعودة إلي أنقرة، احتد النقاش حول ثورة الجنوب. ولكن رجب بكر، ومن معه شنوا هجومًا عنيفًا، ضد فتحي بك رئيس الوكلاء، مما جعله يقول لوزير داخليته :

(للأسف إن مشكلة كردستان قد أنجبت إنسانًا، لا دراية له ... قد أقدم على نقدى هنا ...فالإجراءات التي اتخذناها كافية ... وأنا لن أُلطخ يدي بالدماء، أو بعنف لا لزوم له)(١١٦).

وتحدث في الاجتماع عصمت باشا، أيضًا، وكان ميالاً للمعالجة العسكرية، وعندما اتضح أن الغازي يؤيده في ذلك، قدَّم فتحي بك، استقالة حكومته علي الفور، فكلَّف الغازي عصمت باشا بتشكيل الوزارة الجديدة، تولي عصمت باشا رئاسة الوكلاء، للمرة الثانية، وسيظل فيها إلى سنة ١٩٣٧م = ١٣٥٦هـ. وبينما كان يستعد للقضاء علي ثورة الجنوب، كان يعد من ناحية أخرى، مشروع (قانون إقرار السكون) لكي يقدمه للمجلس، وقبِل المشروع، بعد يومين اثنين من تشكيل الوزارة، أي في ٤ مارس ١٩٢٥م = ١٣٤٤هـ، وكان يتكون من مادتين اثنتين فقط؛ الأولى، تعطي الحكومة، بعد تصديق رئيس الجمهورية الحق في القضاء على كل التحركات، التي من شأنها تهديد أمن البلاد، وأن الحكومة مكلَّفة بذلك، وتقديم القائمين عليها، والمشاركين فيها؛ إلي محكمة الاستقلال.

أما المادة الثانية ؛ فتنص علي أن هيئة الوكلاء مكلفة بإجراء هذا القانون (١١٧). تم سحق الثورة عسكريًا، والقبض على رؤسائها، وهم الشيخ سعيد ومعه ٢٥ شخصًا، وضبط معهم أوراق، وكميات كبيرة من الذهب، وأُدينوا جميعاً.

على الجانب الآخر، تم تنفيذ القانون في حق الصحافة، والصحفيين الذين كانوا ينتقدون تصرفات الحكومة، فأغلقت «توحيد أفكار» و«سبيل الرشاد» الإسلاميتين و«استقلال» و«أيدينلق» الثقافة

و«صون تلغراف» الماركسية الإتجاه. من قبل محكمة الاستقلال، في إستانبول (١١٨) وفي أنقرة، أيضاً، تم إغلاق كافة الصحف، والمجلات التي انتقدت هذا القانون، ونشرت الصحافة المؤيدة للحكومة بيانًا، مفادة ؛ أن الحزب الجمهوري التقدمي إذا ما وصل إلى الحكم فلسوف يقوض كل ما بني من الأساس، وحاولت هذه الصحف أن تَستَعْدي الحكومة، والرأى العام، وأجهزة الرئاسة.

لما لم يستجب الحزب لرغبة الحكومة في حلِّ نفسه بنفسه، صدر قرارها في الثالث من حزيران / يوليه ١٩٢٥م = ١٣٤٤هـ. بإغلاق الحزب. وتم إغلاق جريدة «طنين» وتفتيش مبانيها. وتقديم رئيس تحريرها حسين جاهد يالچين، وزملائه إلى المحاكمة، أمام محكمة الاستقلال، في أنقرة، وحُكم على حسين جاهد بالنفي المؤبد، كما تم إعادة التحقيق مع كتَّاب مجلة «آيدينلق» ذات الاتجاه الماركسي، ومع صاحبها، كما أثارت التحقيقات مع الشاعر محمد عاكف. محرر مجلة سبيل الرشاد، ذات الاتجاه الديني، الغيوم من جديد. وكان البعض؛ يستشف من وراء هذه الأحداث بعض التدابير الخفية، ضد الحزب الجمهوري التقدمي؛ فمن ناحية كانت المحكمة تجمع الأدلة ضد الحزب، ومن ناحية أخرى، كان رجب بكر، وكيل الدفاع القومي يشن هجومًا على رئيس الحزب من فوق منصة المجلس قائلاً :

(ـ إن التحقيقات لم تنته بعد ،ضد ما يقوم به هذا الحزب من تحريض على العصيان، والدفع إليه. فيا ترى؛ هل حضرة الباشا «قاظم قره بكير» قد فكر في الاحتمالات، والشكوك السيئة ضد أعضاء حزبه، واستعد للاحتياط أمام الرأي العام) ..

نُشِرت أدلة ملفقة ضد زعماء الحزب ، كما حدث مع رؤوف بك، الذي كانت التهم تُدبَّر له، على أنه يُدبر لاغتيال الزعيم ـ ظهر كذب هذه المحاولات فيما بعد ـ وللبحث عن أدلة، تم تفتيش مقرات الحزب،

المحدودة، والتي أُغلِقت، وبدت الأجواء معبأة، باتهامات كالرجعية، والتهريب، وما شابه ذلك. وتم تقديم أدلة واهية، من محكمة الاستقلال ضد بعض مثقفي الحزب، وأعضاءه الجامعيين، واتهم بتأييد عصيان الشيخ سعيد (١١٩)، وأدين معهم بعض الاتحاديين القدامى، أمثال لطفي فكري (حقوقي، وسياسي)، وعبد القادر كمالي (مبعوث قديم، وسياسي) وأيوب صبري بك أحد قيادي ثورة ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ، وكانت تُهمهم التحريض على الرجعية، والأفكار المتخلفة، من خلال جمعية «طريقت صلاحية» أي طريقة الإصلاح (١٢٠).

تتالت الأحكام من شتى محاكم الاستقلال، التي انتشرت، في كل الولايات. على من تم القبض عليهم من عصاة الجنوب، وديار بكر، إلى صحافة إستانبول، وكتّابها، ومن قدامى الاتحاديين. إلى قادة الحزب التقدمي، وكان الهدف هو تصفية كل الاتجاهات المعارضة ؛ سواء أكانت من اليمين، أو من اليسار ... من العسكريين، أو من قدامى السياسيين، والاتحاديين. وشهدت سنتي ١٩٢٥م = ١٩٢٦م = ١٣٤٥/٤٤هـ أعنف هذه التصفيات، ومما لا شك فيه ؛ أن هذه الأحكام ، مضافًا إليها أحكام الإعدام، التي صدرت ضد الذين اتهموا بمحاولة اغتيال الغازي، في إزمير، سنة ١٩٢٦م = ١٣٤٥هـ (١٢١). إذا كانت قد خلقت نوعًا من الخوف، والاستبداد، بين الشعب، إلا أنها خلقت أيضًا، نوعًا من الحزن، واليأس بين المثقفين.

***

هوامش ومراجع المبحث الثالث:

(80) S. S. Aydemir, Tek Adam, C. III, S. 134-135.

(٨١) المرجع السابق صـ١٣٩ ـ ١٤٠.

(82) Nasit Ulug. Siyasi Yonleriyle ..

(٨٣) المرجع السابق ، صـ١٤٠ ـ ١٤١.

(84) S. Sureyya aydemir, Ikinci Adam, I cilt, 1884-1938. S. 282.

(85) Prof A. Mumcu, T. Acisindan, T.D. Temelleri ve Gelisimi. S. 116.

(86) S. S. Aydemir, Tek adam, C III . S. 156.

تغيرت المواد التالية في الدستور لتصبح على النحو التالي :

المادة الأولى : الحكم بلا قيد ؛ أو شرط للأمة ، وأصول الإدارة تعتمد على الإدارة الفعلية لمقدرات الشعب .

المادة الثانية : دين الدولة التركية هو الإسلام ، ولغتها الرسمية هي اللغة التركية .

المادة الرابعة : تُدار الدولة التركية من قِبل مجلس الأمة التركي الكبير، وذلك عن طريق وكلاء تنفيذيين لشعب الحكومة .

المادة العاشرة : رئيس الجمهورية التركية ، تنتخبه الهيئة البرلمانية العامة، لمجلس الأمة التركي الكبير، من بين أعضاءه، ولدورة انتخابية واحدة. ويستمر فى أداء مهام الرئاسة إلي أن يتم انتخاب الرئيس الجديد، ويجوز إعادة انتخابه.

المادة الثانية عشر : يختار رئيس الجمهورية، رئيس الوكلاء من بين أعضاء المجلس ، ويختار رئيس الوكلاءُ، الوكلاءَ من بين أعضاء المجلس، ثم يعرضهم على رئيس الجمهورية، الذي يعرض موافقته عليهم، على الهيئة العامة للمجلس ، وإذا لم تتحقق الأغلبية، فتترك الثقة لاجتما ع المجلس. انظر: تك ادم ، ايكنجي جلد ص ١٥٧ «حاشية».

(*) كان التشكيل الجديد للوزارة على النحو التالى :

ـ رئيس الوكلاء – عصمت باشا – مبعوث مالاطيا.

ـ وكيل الشرعية ـ مصطفى فوزي أفندي – مبعوث صاروخان.

- وكيل الأركان الحربية العمومية - المشير فوزي باشا - مبعوث إستانبول.
- وكيل الداخلية - رجب بكر - مبعوث كوتاهيه.
- وكيل المالية - حسن فهمي أفندى - مبعوث غوموشخانه.
- وكيل الدفاع القومي - قاظم باشا - مبعوث قره سي.
- وكيل الاقتصاد - حسن بك - مبعوث طرابزون.
- وكيل العدلية - سيد بك - مبعوث إزمير.
- وكيل المعارف - متار بك - مبعوث أضنه.
- وكيل المنافع - بهيج بك - مبعوث إستانبول.
- وكيل الصحية - دكتور رفيق صايدم - مبعوث إزمير.
- وكيل الإعمار والإسكان - مصطفى نجاتى بك - مبعوث إزمير.
- انظر، تك أدم، ايكنجى جلد، صـ٢٨٣.

(87) S. S. Aydemir, T. Adam C. III. S 164.

(88) S. S. Aydemir, Ikinci Adam, C.I S. 284.

(89) Tek Adam C. III . S. 168-169.

(*) كان التشكيل الجديد على النحو التالي :

- رئيس الوكلاء ووكيل الخارجية	عصمت باشا	مالطيه
- وكيل الدفاع القومي	قاظم باشا	باليقسير
- وكيل الداخلية	فريد بك	استانبول
- وكيل المالية	عبد الخالق بك	چانقيري
- وكيل التجارة	حسن بك	طرابزون
- وكيل الزراعة	زكائى بك	
- وكيل العدلية	مصطفى نجاتي بك	إزمير
- وكيل الصحية	د/ رفيق بك	
- وكيل المعارف	واصف بك	
- وكيل المنافع	سليمان سري بك	
- وكيل الإعمار والإسكان	جلال بك «بايار»	

(90) Server Tanilli, Devlet ve demokrasi, Anayasa hukukuna giris. S. 777.

(91) S. S. Aydemir. T. Adam, C. III. S. 178.

(٩٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(93) Server Tanilli . S. 119-122.

(94) Prof. Dr. Hamza Eroglu. T. Ink . Tarihi. S. 277-278.

(95) T. Devriminin Temelleri ve gelisimi S. 123.

(٩٦) المرجع السابق . (٩٧) نفس المرجع .

(٩٨) نفس المرجع . (٩٩) المرجع السابق ، صـ١٢٤

(100) T. Inkilap Tarihi, S. 279.

(101) Tek Adam C. III. S. 189.

(١٠٢) المرجع السابق صـ١٩٨. (١٠٣) المرجع السابق صـ١٩٨.

(١٠٤) المرجع السابق ، صـ٢٠٠. (١٠٥) نفس المرجع صـ٢٠١.

(١٠٦) المرجع السابق صـ٢٠٣. (١٠٧) المرجع السابق صـ٢٠٤.

(١٠٨) المرجع السابق صـ٢٠٦. (١٠٩) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(١١٠) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(*) رئيس الوكلاء	فتحي بك (اوقيار)	وكيل المعارف	شكري سراج اوغلي بك
وكيل الدفاع القومي	فتحي بك (اوقيار)	وكيل الزراعة	حسن فهمي بك
وكيل العدلية	محمود أسد بك	وكيل التجارة	علي جناني بك
وكيل الداخلية	رجب بكر	وكيل المنافع	فوزي بك
وكيل الخارجية	شكري قايه بك	وكيل الصحية	د. مظهر بك
وكيل المالية	مصطفى عبد الحق بك		

(111) Tarik Zafer Tunaya, Turkiye, de Siyasi partllar. S. 616.

(١١٢) المرجع السابق صـ٦٠٧.

(113) T. Z. Tunaya' nin Turkiye' de Siyasi partiler, S. 606 - 631.

(114) Tek adam C. III S. 217.

(١١٥) المرجع السابق .

(١١٦) المرجع السابق صـ ٢١٨.

(١١٧) المرجع السابق صـ٢٢٣ «حاشية ١».

(118) Tek adam C. III S. 224.

(119) Pof . Dr. Neset Cagatay, Turkiye'de gerici aklmlar, 1923 - Bu yana, Ank. 1972. S. 27.

(120) Tek Adam, C. III S. 224- 225.

(١٢١) للتفاصيل انظر:

A - Hasan Riza Soyak, Ataturk'ten Hatiralarl, S. 351- 372.

B - Ali Kilic, Istiklal Mahkemesi Hatiralari Istanbul, 1955. S. 26- 73.

***

المبحث الرابع

تجربة ديمقراطية مستأنسة
الحزب الجمهورى الحر
«سربست جمهور پارتسى»

تجربة ديمقراطية مستأنسة

أولاً: الفرقة الجمهورية الحرة = الحزب الحر الجمهوري

(أ) الأسباب والملابسات:

جاءت هذه المحاولة، على عكس محاولة حزب الترقي الجمهوري، التي انتهت قبل خمس سنوات ؛ فالأولى ظهرت استجابةً لرغبة من المؤسسين، وكمطلب تردد في الأوساط السياسية المحلية، أما هذه المحاولة ؛ فقد جاءت كمشيئة، ورغبة من الزعيم، الغازي مصطفى كمال باشا، رئيس الجمهورية، ومما لا شك فيه، أن الذي أدى إلى ذلك، ليس عاملاً واحداً، بل عدة عوامل، تجمعت حول أهمية هذا الاتجاه؛ أهم هذه العوامل الملحَّة، هو المأزق الصعب الذي وجدت الفرقة الشعبية الجمهورية = «حزب الشعب الجمهوري» نفسها فيه ؛ سواء في الداخل أو في الخارج.

كانت الضغوط الخارجية ملحة، ومكثفة، وزعيم هذا الحزب الجديد، مواطن تركي له تاريخ سياسي، طويل، وقادم من خارج الوطن بعد غياب، اضطر إليه، أو فرض عليه ، فقد كان سفيراً لبلاده في باريس، وعاد إلى أرض الوطن، في إجازة لمدة شهرين، استقر به المقام في قصر واحد من أصدقاء الكفاح، في إستانبول، والزعَيم ؛ قلق للهجمات الغربية على السياسة التركية، وهو ورفاقه في شغف لتحسين الصورة في المرايا الغربية، فالرغبة في تحسين أنفسنا في أعين الغرب ملحة، والعالم آنذاك كان يشهد تجارب ديمقراطية متعددة، منها المعتمد على الحزب الواحد أيضاً، فلم يكن تعدد الأحزاب هو «الموديل» الوحيد السائد، بل كانت هناك إيطاليا الفاشية، وروسيا السوفيتية، كلاهما معتمد على نظام الحزب الواحد، ولكن الغازي ورفاقه ما يعنيهم من العالم الخارجي، هو العالم الغربي (*)، عالم الديون العمومية، والضغوط الملحة للخلاص

منها، وانعكاس ذلك، بشكل ملموس علي الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩م = ١٣٤٨هـ، وعلى الوطن التركى.

أما الضغوط الداخلية، وإن كانت كثيرة، ومتداخلة، إلا أننا نستطيع أن نلمس الضائقة المالية، وتفشي الفقر، وعدم تحقق التطور الموعود، مما ترتب عليه سخط عام، زاد منه تفشي المحسوبية، والفساد بين رجال الحزب، وتولي بعضهم أكثر من منصب، في وقت واحد، ليحقق لنفسه المنفعة الذاتية، وكان خلف ذلك كله، العصيان الكردي، في الشرق، يزكي نار النقد للحكومة ويؤججه (١٢٢).

لماكان رئيس الجمهورية، رأس السلطة في نظام الحزب الواحد، بعيداً عن النقد، وعن المسئولية، فقد رأى أنه من المناسب أن يكون هناك حزب معارض، ولكن منذ اليوم الأول الذى فكر فيه في ذلك، لم يضع في الحسبان أن تكون معارضة فاعلة، يمكن أن تؤثر على النظام، بل أرادها معارضة مستأنسه، فرئيس الجمهورية كان يرى أن مصالح البلاد، متداخلة فى مصالح الفرقة الشعبية الجمهورية، ولا تعارض بينهما، ومن هنا كان يرى فى إيجاد حزب معارض كالحزب الجمهوري الحر، مصلحة للحزب القديم، أكثر من مصلحة النظام نفسه، فالحزب القائم سينفض الشوائب العالقة به ؛ سيصفى الأخطاء، أوالسلبيات، ومن هنا سيقوي ويشتد عوده. ولكن ... جماعات المصالح، والمنافع، داخل التنظيم أصابها الزعر والقلق، من هذا التفكير. وكان لهم دورهم المؤثر، فى وئد التجربة(*).

كان مصطفى كمال باشا يبحث عن وسيلة محدودة الفعالية، وتؤدى غرضه السياسي، ومنبثقة أو مرتبطة بدرجة الإعداد السياسي للمجتمع: كان هو نفسه كثيراً ما يردد مبدأ «إن الإنحياز فى الحياة السياسية هو الأساس الذي بحثت، وسأبحث عنه دائمًا». وكان هذا الأساس الذي يبحث عنه وينحاز إليه دائمًا هو «الأساس الجمهوري العَلْماني» وعدا هذا ، فهو ضد إرادته الحرة» (١٢٣).

ومن هنا. ليس هناك من يحدد أو يستطيع أن يحدد على وجه اليقين، ما إذا كان مصطفى كمال كان راغبًا من أعماقه، وفي تفسيراته، وتعليقاته المتعلقة بالحزب الجمهوري الحر .. هل كان راغبًا حقًا فى تأسيسه ...؟ .. وهل حقاً، سيتمكن من أن يظل محايداً بين الأحزاب، كما كان يردد دائمًا .. ؟ وكما وعد بذلك أكثر من مرة ؟ أثبتت التجارب أنه لم يكن كذلك ....

الثابت أن عصمت باشا، كان شغوفًا بلعبة الشطرنج، وعلي العكس منه تمامًا، كان آتاتورك ... ولكن بالنسبة لتجربة الحزب الجمهوري الحر، فقد كان يبدو كما لو كان يلعب شطرنجًا مع نفسه ؛ أمام الجبهات المضادة يضع اسمه (*) ويختار قطعةً بعناية ؛ قطعة، قطعة .. ويوضح لكل قطعة الدور الذي ستلعبه بالضبط .. ويجرب البرنامج ... يملي مكاتباته .. بل ويكتب بعضها بنفسه ، ويضع نفسه مكان الطرف لآخر .. ليس هناك أي مؤرخ يستطيع أن يدعي أن آتاتورك كان يفعل ذلك مصادفة ... أو لمجرد لعبة ذهنية .. بل كانت هذه كلها عبارة عن تجارب، وتصورات ، واحتمالات ، يضعها في الاعتبار .. ويتوقع صدورها من الاتجاهات المضادة ، والمناوئة له سراً، وللحكومة، ولحزبه جهراً، إنه كان يريد القطع منضبطة، والأدوار مدروسة، والأقنعة، والألبسة محبوكة ...

(ب) التشكيل، وأمنيات التنظيم:

صدرت الإشارة الأولى، للصحافة، خلال احتفال كان يقيمه الغازي في منتجع يالاوه "Yalava" القريب من إستانبول، ومن الغازي شخصيًا، وقد اختص الغازي الصحفي حقي طارق بك رئيس جمعية مطبوعات إستانبول، ومبعوث منطقة (غيره سون) بهذا الخبر، الذي صدر في الطبعة الثانية من جريدة «وقت» التي صدرت في التاسع من أغسطس سنة ١٩٣٠م = ١٣٤٩هـ، بشكل مقتضب (فتحي بك يكوّن حزبًا جديدًا) والتقطت الصحف الأخرى هذا الخبر ولم تتناوله بالتفصيل إلاَّ في الأيام

التالية، وجاءت على هيئة رسالة موجهة من سفير تركيا في باريس، فتحي بك، والموجود حاليًا في البلاد، إلى الغازي، في التاسع من أغسطس ١٩٣٠م = ١٣٤٩هـ، يشكو فيها؛ من فشل الحكومة في السياسة الاقتصادية، والمالية، وعجز المجلس عن محاسبة الحكومة، ورقابتها، وعدم مقدرته على انتقاد تصرفاتها. مما تولد عنه عدم مسئولية الوزارة، وأن الأمر يتطلب وجود حزب معارض، يستطيع أن يقوم بهذه المهام (١٢٤)، وأن ذلك يُصْلح، بل، ويقلل من النقد الأجنبي، للسياسة المتبعة في البلاد، ويتوجه بالرجاء إلى الغازي للسماح بتشكيل حزب سياسي معارض، فيرد الغازي على فتحى بك معبرًا عن رغبته الملحة في تدعيم الحرية ، والنقد ، والتعددية ، وأنه معجب برأيه ، ويدعوه إلى تأسيس هذا الحزب ، طالما أنه ملتزم بمبادئ الجمهورية، والعلمانية . جاء خطاب الرد ، في الحادي عشر من نفس الشهر ، وذكرت الصحف أن اسم الحزب الجديد هو «الفرقة الجمهورية الحرة» وأنه يكّون على نفس مبادئ حزب الشعب الجمهوري، ولكن برنامجه الذي سينشر قريبًا مختلف.

تقدم فتحي بك اوقيار [١٨٨٠ - ١٩٤٣م = ١٢٩٨ - ١٣٦٣هـ] في الثاني عشر من أغسطس، بطلب تسجيل الحزب، مرفقً به لائحة الحزب إلى مساعد والي مدينة إستانبول، كان برنامج الحزب يَعِدُ بكثير من الحريات، وقليل من الضرائب، وبالرفَه الاقتصادي، والتقليل من سَّيطرة الحكومة (١٢٥).

هكذا، في الثاني عشر من أغسطس، تأسس الحزب ؛ قبلها بأربعة أيام تصدرت أخباره الوجيزة صفحات (الجرائد ، ٩ ، ١١ تنشر الرسائل المتبادلة بين المؤسس، والزعيم، ويتضح أن أمر الحزب المعارض يُناقش منذ شهرين (*) وأن هناك الضمانات المتبادلة بين الطرفين. وأن هذه الضمانات تم تبادل الوثائق بشأنها.

وتبدأ الحكاية بأن سفير تركيا في باريس فتحي بك اوقيار يأتي إلى البلاد في ٢٢ يوليو ١٩٣٠م = ١٣٤٩هـ لقضاء عطلته السنوية لمدة شهرين، في إستانبول. فينزل ضيفًا، في قصر صديقه (، نجم الدين مولا، على شاطئ البوفسور، ليلة ٢٣ يتوجه إلى منتجع يالاوه، لمقابلة الغازي مصطفى كمال. وهو ـ وصديقهما المشترك مبعوث ريزه، فؤاد بولجه ـ متجه، إلى هذا اللقاء، يحذره فؤاد قائلاً : سيُعرض عليك تكوين حزب معارض، فحذارٍ من التعجل .. وقبول هذا العرض ... وما هي إلى بضع ليالٍ حتي يتوجه الغازي بهذه الكلمات إلى فتحي بك :

(.... إن منظرنا هذه الأيام، مهما اختلفت الأوصاف، هو منظر الديكتاتور، بينما أنا، لم أقم النظام الجمهوري من أجل منفعة شخصية .. فكلنا فاني. والمؤسسة التي ستبقى من بعدي، وبعد مماتي ... مؤسسة مستبدة .. وأنا لا أود أن أترك للأمة ميراثاً استبدادياً .. ولا أريد أن أدخل التاريخ بهذه الصورة .....).

كان بين شهود هذا الحديث عصمت باشا، وقاظم باشا، والي مدينة صامسون، وكان الوالي في الليلة السابقة، مباشرة يشكو للغازي من قلة السلطة التي في أيدي الولاة، وأن الوالي لا يستطيع أن يعزل أصغر موظف في ولايته، وأن الولاة، الذين يُحد من نفوذهم بهذا القدر لا يستطيعون إدارة دفة الأمور(١٢٦).

كان فتحي بك، قد تحدث مع الغازي عن النظم البرلمانية، في فرنسا، وانجلترا، ونظام تعدد الأحزاب، وما تقوم به من دور فعَّال في حياة هذه الأمم، كما انتقد في الكثير من المرات السياسة الاقتصادية، والمالية للحكومة، التي يرأسها عصمت باشا، وأخيرًا .. ذات مساء من أيام أغسطس عرض الغازي على سفيره في باريس هذا العرض:

(فتحي بك ... لكي تستطيع أن تقوم بما تحدثت عنه ... عليك أن تؤسس حزبًا .. وسأكون عونًا لك في هذا الأمر) ...

كان هذا العرض.. الذي عرضه الغازي، آتاتورك على صديقه منذ أيام مقدونيا، والذي كان منذ ذلك الحين مهتماً بالأمور السياسية، وتولى اللجنة المركزية للاتحاد والترقي لفترة ما، وتولي رئاسة الوكلاء مرتين بعد الجمهورية، كان من الممكن أن يُسعد فتحي بك .. ولكنه كان يود العودة إلى باريس ومتابعة عمله هناك .. ولكن هل من الممكن أن يرفض ...!

فرقعة الشطرنج معدة ؛ الخطة مدروسة، بعض السياسيين، والكثير من الكومبارس، وقلة من الكادر الإداري، وشقيقة الغازي، مقبولة هانم ضمن الهيئة الإدارية للحزب (١٢٧) ووعد من الغازي بأن يكون محايداً، فيما بين الأحزاب، وبالدعم المالي المطلوب، لإقامة الحزب، وفي المقابل، تعهدات من فتحي بك، ورفاقه، بأن تسير الفرقة الجديدة ضمن الإطار المرسوم، وداخل أسس الجمهورية العلمانية، وقد أكّد فتحي أوقيار على هذه النقطة، في مذكراته، وجعل العمل، أو مجرد التفكير في العمل ضد الحكومة، وضد سياسة الغازي ؛ معنى ذلك، وقوف الدولة بكل مؤسساتها، وجيشها ضد الحزب الجديد .. وهذا معناه ليس إضعاف الحزب، وإسقاطه فقط، بل وموته أيضاً (١٢٨). ولم يكن خوف مؤسس الحزب، علي الحزب فقط، بل كان خوفه علي نفسه أيضاً. فالعمل ضد الحكومة، معناه العمل ضد الدولة، وضد الجيش، وضد الزعيم، وهذا يؤدي إلى إتهامه بالخيانة الوطنية.

وأخيراً .. تشكل الحزب، وأمَّن الغازي المبالغ اللازمة، وتشكلت الهيئة الإدارية، فتحي بك رئيساً، وصديق طفولة الغازي، نوري بك جونكر، كاتباً عمومياً للحزب، وكان منظر الحزب، وألمع نجومه السياسيين، الأستاذ الدكتور آغا اوغلو أحمد بك، والذي كان يُعد المدافع الوحيد - آنذاك - عن الديمقراطية، بالمفهوم الغربي. وتم تبادل الضمانات، وخاصة من قبل الغازي، وأن هذه الضمانات ستعلن على الرأى العام، ويقرها عصمت باشا، كرئيس للحكومة، أي أنها نوع من الاتفاق .. ولكنه اتفاق قصير الأجل (١٢٩).

ومن اللافت للنظر، في هذه الخطابات المتبادلة؛ أن الغازي كان يصر على مخاطبته برئيس الجمهورية، والرئيس العام لحزب الشعب الجمهوري، و أنه كان يود أن يبدو للجميع على أنه مصمم على مصلحة حزبه الأساسي «حزب الشعب الجمهوري» وأنه حامٍ للحزب الجديد «الحزب الجمهوري الحر» أوأنه بذلك يُعتبر مؤسس الحزبين معًا، وأن الحزبين جناحان لطائر واحد، في حين أنه عندما بدأ الحزب الجمهوري الحر يتطور. ويشعر الزعيم أنه بدأ يسئ إلى حزب الشعب الجمهوري، وأنه سيحل محله ؛ تخلى الزعيم عن حياده الذي وعد به، ورأي في هذا التطور، تهديدًا موجهًا ضده شخصيًا .. فاتخذ موقفًا(١٣٠).

ومن المحتمل والمؤكد، أن مصطفى كمال قد سمح بنقد إجراءات حزب الشعب الجمهوري، وأنه كان يريد زعزعة موقف عصمت باشا، بعض الشئ، وأنه بإعطاء الأذن بذلك، كان يود أن يقول للإداريين: «أنهم لا شئ بدونه» من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان يود أن يزيد من نفوذه هو، داخل حزبه نفسه، ولكن لما سارع الحزب الحر الجمهوري الخطى، وتخطى الحدود، التي سبق وأن رسمت له، وأن إداريوه راودهم الأمل في محاذاة الحزب الجمهوري، بدأ يشعر بالمخاوف، ويحكي فتحي بك في مذكراته حادث مهم حيث يقول:

(«.... كنا على مائدة الغازي في منتجع يلاوه ذات مساء، في أواسط أغسطس، وكان من بين الحضور ؛ نجم الدين صادق، وفاضل أحمد أيْقَاج، وصالح بوزوق، فقال الغازي لنوري بك الذي كان موجودًا على المائدة أيضًا : «إن عصمت باشا سيمسح بكم الأرض في الخطاب الذي سيلقيه في سيواس .. فقد هزم لورد كيروزون .. وأنه سيبهدلكم ....») ثم قال بعد ذلك لفتحي بك أنه كان يمازح نوري بك» (١٣١). وبعد مرور فترة زمنية تجاوز العشر سنين، فإن فتحي بك كان مضطرًا للحكم على وجهة نظر الغازي، وأفكاره عن الحزب الجمهوري على ضوء ما قاله

لنوري بك أمام الصحفيين والمدعووين في يلاوه، ما أفاد أنه ؛ وجد فرقًا كبيرًا، بين التأييد، والدعم الكلامي، الذي كان يقدمه الغازي له عند البدأ، والتفكير في تأسيس الحزب، وكيف أنه كان يُقسم له بشرفه السياسي، والعسكري بأنه سيظل على الحياد بين الأحزاب وبين ما هو قائم فعلاً، ومهما حاول فتحي بك أن يكون مهذبًا في كلامه .... إلا أن هذا الكلام يتضمن اتهامًا صريحًا، بعدم حياد الغازي بين الأحزاب، خاصة بعد الالتفاف الجماهيري حول الحزب الحر.

(جـ) الحزب الحر من زاوية البرنامج:

كان الحزب من ناحية البرنامج لبراليًا في بداية الأمر، ثم اتجه نحو التدويل، وسيطرة الدولة، حتى يمكن اعتباره ديكتاتوريًا، وشموليًا، من هذه الناحية، وكان من وجهة نظر الحزب ؛ أن النهوض بالبلاد يجب ألاَّ تعتمد على عنصر واحد، وهو الضرائب المرتفعة، وأن هذا من وجهة نظرهم ليس سليمًا، وضربوا لذلك مثلاً ؛ بسياسة إنشاء السكك الحديدية... كان مما لا شك فيه هو أن الدكتور آغا اوغلو أحمد بك هو سياسي الحزب ... وكان متيمًا، بالتطبيق الغربي للديمقراطية ... ولكن الديمقراطية الغربية، قامت على أساس نَهب ثروات العالم على مدى قرن، بل قرون من الزمان، ولذلك فإن المجتمعات الغربية مكتظة، بل ومتخمة... أما تركيا ؛ فالوضع مازال مختلفًا، فحتى الأمس القريب، كانت شبه محتلة، بلد نامي، بل متخلف ، ثار ضد الإستعمار، وشبه الاحتلال ... بلد فقير .. بلا رأسمال .. بلد منتصر. ولكنه وحيد ... يسعى إلى التطور معتمدًا على إمكاناته الذاتية ... وإذا لم يجند كل إمكانات الدولة ..، فكيف يحقق تلك النهضة ... والحزب الحر بمفكريه أمثال الدكتور آغا اوغلو لم يأت بجديد ، لتحقيق ذلك التطور المنشود ، وإن المفهوم المجرد للديمقراطية ، والليبرالية ، إذا ما فصلناه عن المشكلة التركية ، وتناولناه بشكله المجرد ، فلابد أنه يدافع عن المشكلة الأناضولية بكل تراكماتها ..

ولكن هذا الدفاع لن يخرج عن كونه تصويراً جميلاً، لمدينة جميلة، في عالم السياحة، ولكن عندما يتم التعامل مع الواقع، والحقائق التركية .. فيتحطم الخيال .. هذا بالإضافة إلى أن الديمقراطية التقليدية أي الكيلاسيكية قد اهتزت آنذاك حتى فى بلدانها العريقة (١٣٢).

كان الحلم الذي راود الجميع آنذاك ، هو أن بقاء فتحي بك سفيراً، لبلاده في باريس، وارتباط رفاقه الثقافي بأوروبا ؛ ربما يساعد ذلك على تدفق الرأسمال الغربي، إلى تركيا، ليساهم في نهضتها الاقتصادية، وتطورها الصناعي، والزراعي ... ولكن هذا الحلم ذاته، قد تبدد سريعاً .. حيث صادف تأسيس الحزب الحر الجمهوري، تفشي الأزمة، و عدم تدفق رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، وازدياد معدل البطالة في أوربا، مما قلل من الإنتاج الصناعى، والمصانع، التي يمكن أن تُقدَّم إلى البلدان النامية ... عدا هذه الأمور .. تركزت انتقادات فتحي بك، وطموحاته، في برنامجه على مسائل إجرائية ؛ كاحتكار الدولة لإنشاء خطوط السكك الحديدية، أو احتكار إدارة الميناء مقابل ٣٦٠ ألف ليرة تركية فقط (١٣٣) وهذه كلها كانت مسائل فرعية، أفقدت البرنامج الكثير من وهجه بين المواطنين.

كانت مسألة الحريات، أيضاً، من الموضوعات التي تركَّز عليها الحديث، في برنامج الحزب الحر الجمهوري ... وحتى فى الأحاديث المتفرقة، التي كان يدلي بها فتحي أوقيار، أو الدكتور آغا اوغلو، كانت تركز على هذا الجانب، مع الجانب الاقتصادي. أما الجوانب الأخرى من البرنامج فلم تختلف كثيراً، عما ورد في برنامج حزب الشعب الجمهوري(١٣٤).

وطوال الفترة القصيرة التي عمَّرها الحزب الجمهموري الحر، سعي إلى خلق نوع من الثقة، بينه وبين الغازي كرئيس للجمهرية، ولكي يتفادى بذلك أي نوع من الصدام بالدولة بكل أجهزتها، وقد بدأ هذا المسعى منذ الأيام الأولى للمساومة على تأسيسه، كما أن الغازي من ناحيته ظل فترة

يلعب دوره بمهارة، ويحول دون إمكانية أن يصل الحزب الجمهوري إلى رأس السلطة، حتى لا يكون مدينًا، لهم بالبقاء فى رياسة الجمهورية، وكان فتحى بك موافقًا على هذا طول الخط، ففتحى بك نفسه كان يجد في بقاء الغازي في الرئاسة ضمانًا لهم في الوجود، حتى أنه خلال المكاتبات التي تم تبادلها فيما بينهما .. كتب الغازي عبارة (وحتى لو لم أكن رئيسًا للجمهورية فسوف أكون على رأس الحزب الشعبى).

فرد عليه فتحي بك قائلاً : (.... أنتم يجب أن تظلون دائمًا ،، رئيس جمهورنا وإذا كان هناك أي احتمال لغير ذلك، فما هو الداعي لمجرد كتابة خطاب مثل هذا ...)[١٣٥] وفي حديث آخر لمصطفى كمال مع مجموعة الحزب الحر، قال لهم: (سأقول لكم كلمة يجب أن تحفظوها جيدًا.... إن حزب فتحي بك سيدخل الانتخابات ... وسيحقق الأغلبية ... وسينتخبنى رئيسًا للجمهورية .. كل هذا ممكن ... ولكني لن أقبل بذلك ... فلو حدث ذلك فإن نظام رئاسة الجمهورية سيتغير عندنا .. ويتم انتخاب رئيس الجمهورية كما هو الحال في أمريكا، من قبل الشعب مباشرة)[١٣٦]. وهو لا يقبل بهذا النظام، فعواقبه غير مضمونة. لدرجة أنه هدد ذات مرة، إذا ما تشبث البعض بأي تغيير في رئاسة الحكومة، فإنه سيقبل بالتخلي عن رئاسة الجمهورية، ويقبل برئاسة الوزراء، ويأخذ موقف التحدى ضد الحزب الحر (*). وأخيراً، ولكي لا يرعب أقطاب الحزب الحر، عرض تأليف تكتل قومي، ومهما حدث بعد ذلك من محاولات لتهدئة المخاوف من قبل قادة حزب الشعب الجمهوري، إلا أنها لم تكن لتُطمئن خاطر فتحي بك [١٣٧].

وما أن بدأ الحزب الحر في خوض غمارالتجربة، حتى أخذ الغازي على عاتقه كل الأمور التنفيذية مباشرة، وبعد إغلاق هذا الحزب، وخلال رحلة الغازي لتقصى الحقائق، كان يواجه بمثل هذه الأقوال، إلاّ أنه كان

يكذبها [١٣٨] ولكن جميع الوثائق، التي نشرت حتى الآن، تثبت أن الغازي كان خلف هذا الحزب أيضاً، في بادئ الأمر، لدرجة أن فتحي اوقيار طلب من الغازي ميزانية للحزب الجمهوري الحر، تُعادل ميزانية حزب الشعب الجمهوري [١٣٩]. ويقول اوقيار في مذكراته: «أن الغازي وعد بتأمين كل الأموال اللازمة، وأنه أراد بكل إخلاص إعطاء شيك على بياض مسحوب على «ايش بنكه سي» أي بنك العمل، فلم أقبل، وطلبت من نوري بك أن يتابع هو هذا الأمر [١٤٠]. وقد قدَم الغازي إلي فتحى بك سيارة من أجل الحزب، وبعد إغلاق الحزب، لم يود استردادها[١٤١] وطبقًا لما قاله منظِّر الحزب الدكتور آغا اوغلو. «لقد تم تقديم مبالغ كبيرة من أجل تجربة الحزب الحر، ولكن الهيئة الإدارية للحزب، المكونة من البكوات فتحي، ونورى، وتحسين قامت بصرفها على شئون الحزب، ولكنهم لم يقدموا حساباً قط لأركان الحزب ...» [١٤٢]. فهذا الكلام يؤكد أن الغازي قدم مبالغ كبيرة، وإن لم تقدم الهيئة الإدارية عنها كشف حساب ..!(*).

ولما كان الحزب لم يعمر طويلاً، فالمعلومات نادرة جداً عن تشكيلاته، وكوادرة خارج نطاق هيئتة الإدارية، وكل ما تيسر معرفته حتى الآن هو أن الدكتور إسماعيل حقى بلطه جي اوغلو، كان رئيس الحزب في منطقة إستانبول، وأن الدكتور أكرم خيري اوستون داغ، كان رئيس الحزب في منطقة إزمير، أما عدنان أرتكين = مندريس، فكان سكرتيراً للحزب عن منطقة آيدين» [١٤٣].

وإذا كنا - حتى الآن - لم نعثر على أي وثيقة تبين المؤسسة الصحفية، أو الهيئة الإعلامية للحزب بالكامل (*) إلا أن ما نُشِر حتى الآن يوضح أن «يارين» أي الغد و«صون بوسطه» أي البوسطة الأخيرة، كانتا تؤيدانه في إستانبول، «وصوت الشعب» كانت تدعمه، وتؤيده فى إزمير، ويعترف آغا اوغلو بأن فتحى بك، قد دفع مبلغًا وقدره خمس آلاف ليرة إلى عارف اوروچ صاحب مجلة «يارين» لكي يقوم بهذا الدور المؤيد للحزب [١٤٤].

وفي المقابل، فقد شنت بعض المؤسسات الصحفية، التي تدور في فلك الحكومة، وحزب الشعب الجمهوري، هجوماً شرساً ضد فكرة تأسيس الحزب، ولم يكن الدافع وراء ذلك ـ كما سبقت الإشارة ـ سوى جماعات الضغط من أجل المصالح، والدفاع عن المنافع الشخصية، وسنرى بعد قليل من الصفحات أن المؤيد الحقيقي لهذا الحزب الجديد، هو الشعب التواق إلى الخروج من دائرة سيطرة الفرقة الواحدة، والانطلاق إلى التعددية.

(د) أعضاء المجلس ينضمون إلى الحزب الجمهوري الحر:

لم تكد الأنباء تتردد عن تأسيس الحزب، داخل كواليس المجلس حتى بدأت المساومات حول عدد الأعضاء، الذين سينضمون إلى حزب المعارضة الجديد. من ناحية عصمت باشا رئيس مجلس الوكلاء، ونائب الرئيس العام لحزب الشعب الجمهوري ؛ يكفي حاليًا ما بين أربعين، أوخمسين، عضواً، وقد صرح بذلك فتحي بك في حضور الغازي مصطفى كمال باشا، وعندما توجه بالسؤال إلي فتحي بك، عن عدد الأعضاء الذين يريدهم، في الانتخابات القادمة (١٩٣١م = ١٣٥٠هـ) أخبره فتحي بك بأن المطلوب على الأقل، ثلث أعضاء المجلس، أي مائة وعشرين عضواً، حى يباشر الحزب دوراً فعالاً في المعارضة، فلم يوافق عصمت باشا إلاَّ على خمسين عضواً، وبوساطة، وتدخل من الغازي، تم الاتفاق على أن يكون العدد سبعين عضواً. وعقَّب فتحي أوقيار على أن يكون هذا العدد مؤكداً، ويُترك الباقي لصناديق الإنتخابات في الدوائر الإنتخابية. بمعنى أن هؤلاء السبعين، لن تظهر عضويتهم في حزب الشعب الجمهوري، حتي وإن كانوا هم أعضاء نشطون فيه، وتترك الفرصة للمستقلين، أو مَنْ هم خارج نطاق الصراع السياسي.

قبل موعد الانتخابات العامة، تصدرت أسماء الأعضاء الأربعين الذين سينضمون إلى الحزب الجمهوري الحر، صفحات صحافة إستانبول[١٤٥].

وكان مفكر الحزب ؛ أحمد آغا اوغلو، يرى أن يبدأوا العمل في البداية، كمجموعة معارضة، داخل المجلس، إلا أن فتحي بك كان لديه أمل كبير في سرعة التطور، وكان ينتظر انضمام أعضاء كثيرون، حتى قبل إجراء الانتخابات، مما يحقق له أغلبية معقولة في المجلس(١٤٦). إلا أن الذين أعلنوا انضمامهم إلى الحزب الجمهوري، لم يتجاوزوا في بادئ الأمر خمسة عشر عضواً، وبلغ الأمر بأحدهم أن تسول، وترحم، واستعطف حتى عاد مرة أخرى إلى عضوية حزب الشعب الجمهوري(١٤٧).

كان المكتب الرئيسى للحزب حسب منطوق المادة السادسة عشر من نظامه العام، يتكون من تسعة أعضاء، إلى جانب الرئيس العام، والكاتب = السكرتير العام، والمحاسب. أي من اثني عشر عضواً. الرئيس العام هو فتحى اوقيار، أمَّا الكاتب، أي السكرتير العام فكان نوري بك (١٨٨١ ـ ١٩٣٧م = ١٢٩٩/١٣٥٦هـ) وهو من أصدقاء طفولة كمال أتاتورك، ومن المقربين إليه جداً، ولم ينقطع عن مائدة الغازي حتى وفاته، وقد تولى العديد من المناصب العسكرية، والإدارية، وأُنتخب عضواً، في مجلس الأمة التركي الكبير، منذ دوراته الأولى، عن كل من كوتاهية، وغازي عنتاب(١٤٨).

بدراسة الحياة السياسية لهؤلاء الأعضاء الذين انضموا إلى الحزب الجمهوري الحر، يتضح أن تسعة منهم نشؤوا، وترعرعوا سياسياً، تحت مظلة حزب الشعب الجمهوري، وتشبعوا بمبادئه. وأنهم تمرسوا بالعمل البرلماني في مجلس الشعب، منذ بداية تكوينه، وأن الخمسة الآخرين لم يدخلوا المجلس، إلاَّ مع هذه التجربة القصيرة، ولم يدخلوه بعد ذلك قط(١٤٩) وأثبتت كل الدراسات التي ظهرت حتى الآن؛ أن الأعضاء الذين انضموا إلى الحزب الجمهوري الحر، لم يكن انضمامهم مجرد مصادفة، أو نتيجة اختيار عشوائي، بل كان انضماماً مدروساً من قبل الغازي، فقد

كان البعض منهم على خلاف مع عصمت باشا، والبعض ينتقد سياساته العامة، وكان الغازي نفسه يريد أن يهز مكانة عصمت باشا من حين لآخر، ومن هنا كان اختياره لهذه العناصر المناوئة، للانضمام إلى الحزب المعارض. فيذكر فتحي أوقيار في مذكراته ؛ أنه التقى برئيس الجمهورية مصطفى كمال باشا، بعد إغلاق الحزب الجمهوري الحر، فدار بينهما الحوار التالي: { أنا مسئول عن أمين، وباقي، وراسم، أما الآخرين فلا دخل لي بهم» فاعترض فتحي بك قائلاً : «إن مسئوليتهم جميعًا تقع عليكم...» فرد الباشا قائلاً : إنك لا تدري ... إنهم جميعًا من معارضي عصمت باشا، وسياسته، فأنا لم أتقدم بعرضي بانضمامهم إليك من فراغ، وأن آغا أُوغلو كان قد قدَّم إليَّ تقريرًا منذ سنوات ؛ فحتى نوري لم تكن تعجبه أفعاله، وكم مرة اشتكى منه إلي تحسين، ومن أن الضواحي لم تعدْ تسعُ الاتحاد والترقي ... وأن محاولتك كانت بالنسبة لهم نعمة).

كما أن الموافقة على استمرارية نشاطهم الحزبي، والسياسي، داخل إطار حزب الشعب الجمهوري، بعد إغلاق الحزب الجمهوري الحر، قد صدرت بسرعة، وبدون أدنى معارضة من كوادر الحزب الأم. بل إن المذكرة التي قدمها السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري تحت رقم ٦٦٦ وفي أنقرة بتاريخ ٢١//٦/١٩٣١م، وتحمل توقيع رجب بكر، لم تمانع في عودة أعضاء حزب الشعب الجمهوري الذين انضموا إلى الحزب الجمهوري الحر، وحتى هؤلاء الذين شكلوا الهيئة الإدارية للحزب الحر، بعد دخولهم انتخابات البلدية، وفوزهم فيها، لا يمانع حزب الشعب من عودتهم، طالما أنهم لا يعارضون بشكل شخصي أُسس، ونظم حزب الشعب الجمهوري ..

(هـ) صدى تأسيس الحزب:

كان اعتماد برنامج الحزب على الحريات، والفشل الاقتصادي للحكومة التى قد اتجهت نحو التدويل، أي سيطرة الدولة على الاقتصاد،

والتركيز على مشروعات السكك الحديدية في المقام الأول، ووعود الحزب بتخفيف الضرائب، ومحاربة الفساد، وفتح المجال لدخول المرأة إلى الحياة السياسية، بالترشيح، والانتخاب، وتقليل سنوات الجندية .. كانت كلها من المبادئ التي داعبت مشاعر، وأحاسيس الشعب، يُضاف إلى ذلك أن الصحافة ـ وكما سبقت الإشارة ـ قد أبرزت أن الحزب الجديد ينال رضى الغازي، بل وتأييده المادي، والمعنوي.

من هنا، كان ظهور الحزب في هذا الوقت بالذات، له صدى كبير لدى الشعب، فالضجر يعم البلاد، والسخط يشمل الطبقات الشعبية، والطبقة المتوسطة في المدن، والطبقة المثقفة القلقة ؛ توقعت أن يعبر عن آلامها، وطموحاتها. البطالة، والتخلف تشمل الريف التركي، الأنين من طول سنوات الخدمة العسكرية يَصُمُّ الآذان في كل الأرجاء ..

الغازي .... الزعيم ... يريد تشكيل فروع وتنظيمات للحزب في كل الولايات خاصة، ونحن على أعتاب انتخابات البلدية، وفخامته يود، دخول الحزب هذه الانتخابات، الصحافة تدعم الحزب الجديد .. تُشجعه على المضي قدمًا، على طريق التعددية الحزبية. تحركت المشاعر؛ والجماهير في منطقة إيجه، والبحر الأسود، منذ الأيام الأولى، ونشطت بعض العناصر السياسية، لتأسيس فروع للحزب الجديد في مناطقهم الانتخابية. نضف إلى ذلك أن خيوط الود بين مجلس الأمة الكبير، ورئيس مجلس الوكلاء عصمت باشا ليست مشدودة؛ حقًا ... المجلس يصوت بالثقة للوزارة، ولكنه يحمِّل رئيسها، المسئولية الكاملة، للفشل، والضجر الذي يلم البلاد .. الأغلبية في المجلس ؛ ظاهريًا .. وخوفًا .. تؤيد عصمت باشا، ولكن في الكواليس، والمجالس الجانبية تنهشه .. الجميع على اقتناع كامل ؛ بأن أغلبية المجلس ستلتف حول فتحي بك، لو أن الغازي أيد علنًا الحزب الجديد، وأضاء الضوء الأخضر، وأبعد زوار الفجر .... لابد من خوض التجربة ..!

حانت الفرصة، وأصبح قائد الحزب الجديد، فتحي بك وجهًا لوجه مع الجماهير .. في أول رحلة له إلى إزمير، من أجل الدعاية لتنظيم تشكيلات الحزب، والاستعداد لانتخابات البلدية، ما أن طار الخبر .. حتى كانت الإستعدادات، والإستقبالات تفوق كل توقع، أو خيال .. فرئيس الحزب الجديد يستقبله الشعب في كل مكان استقبال الفاتحين ... استقبال المنقذ أو المخلِّص .. اهتزت الأرض بوصوله إلى إزمير .. مما اضطر الوالي أن يبرق إلى أنقرة أنه لن يستطيع السيطرة على الأمن . وطلب سحب الموافقة التي منحت بإقامة لقاء فى إزمير، خطوط البرق والهاتف مشغولة، بين أنقرة، وإزمير، ولابد وأن أنقرة وجدت نفسها أمام موقف لم تتوقعه، وأمور لم تحسب حسابها... واتضح للزعيم أن الذين حوله، والتقارير التي تصله تضلله، وأن ما يحدث هناك علي العكس تمامًا، من التقارير التي وصلته ؛ فقد أبرق إليه محمد أسد بك من قبل يقول ؛ إن شعب إزمير لا يرحب بزيارة فتحي بك ... فيبرق الغازي إلى فتحي بك قائلاً له : « أعرف أنهم لا يريدون ذهابك إلى هنالك، وسيعرقلون الرحلة.. ولكني أود أن تذهب وأوصيك بالحيطة ...».

ما أن تقترب السفينة التي يتواجد فيها فتحي بك ورفاقه من إزمير، حى تنطلق مئات الزوارق والسفن الشراعية، والفلوكات متجهة نحو السفينة، تتملك الدهشة النفوس، وتنعقد الألسنة، ولكن فجأة، تُبدد السكون صيحة مدوية :

« ....فليحيا فتحي بك ... وليحيا الحزب الجمهوري الحر ...».

فيتضح الموقف، مع تبدد الصمت، والسكوت، ويعبر فتحي بك نفسه عن هذه اللحظة قائلاً :

(أستطيع القطع بأن المنازل في هذا اليوم لم يبق فيها إنسان ؛ سواء أكانت سيدة، أو طفل، أو عجوز .. الكل متجمع في الميناء. كان الرصيف مكتظ بالجموع ..والأعلام تزين كل مكان ...).

أما قبطان السفينة، فلربما تجاوباً مع الأوامر التي تلقاها .. فقد أخرَّ دخول السفينة إلى رصيف الميناء، ثلاث ساعات، وقد زاد هذا من الزحام، وغضب الجماهير الغفيرة، كما أن الساحة قد خلت تماماً من أي مسئول، أو إداري من حزب الشعب الجمهوري الذي كان يحلو للغازي أن يطلق عليه الحزب الشقيق .. وها هي أخوة الأحزاب تتعرض لمحنة في الأيام الأولى ...

تتابعت الأحداث، والأحداث المضادة، بدأت عراقيل الدوائر الرسمية، أقطاب حزب الشعب الجمهوري، نشطوا في ترتيب المقالب، والدسائس، في الوقت الذي لم يكن للحزب الحر، حتى مركز إقليمي بعد في إزمير. وخلال الاستقبال الجماهيري، تحدث بعض الوقائع المؤسفة ؛ الشعب يلقي برجل بوليس في البحر، فتحي بك يغمى عليه من كثرة الأحضان، والقبلات التي يتعرض لها من الشعب، لا تستطيع أي قوة أن تسيطر على هذه الجموع، مما جعل الوفد يقطع المسافة التي تبلغ ما بين ٢٠ أو ثلاثين متراً، في أكثر من نصف ساعة، السيارة لا تتحرك عن مكانها، تكاد الجماهير ترفعها في الهواء، مما جعل أحد المعلقين يصفها بأنها كعملاق بمائة ألف رأسٍ.

استمر سوء التصرف من الموظفين، والإداريين الحكوميين ؛ فالأصول البروتوكولية، والمراسم تتطلب أن يزور فتحي بك الإداريين في دوائرهم ؛ فلم يجد الوالي ، أو رئيس البلدية في مواقعهم ؛ بل وصلت إلى فتحي بك مذكرة تتهمه بأنه تسبب فى إحداث شغب، وقلق في المدينة، ولكي لا تزداد الأمور تدهوراً، تطلب منه المذكرة عدم التحدث، أو الخطابة في الناس. أراد فتحي بك أن يبرق للغازي فوراً، ولكن مكتب البرق والبريد لم يقبل إرسال البرقية ، وبعد عدة محاولات استمرت لساعات طويلة، وافق الوالي على تمرير البرقية. وجاء رد الغازي بعد منتصف

الليل قائلاً : «أَعْلَم أنهم لا يريدونك أن تتكلم، ولكنك على أي حال ستُلْقِي خطابك. أَبْلِغني فورًا بأي عقبة تصادفك». الغازي مصطفى كمال.

جاء التلغراف إلى الوالي، وكان عليه أن يسلم صورة منه في حينه إلى فتحي بك، وحاول الوالي، أن يثنيه عن عزمه، بوساطة من قائد المنطقة، ولكن فتحي بك، أصبح أكثر إصرارًا على إلقاء خطابه ... وتحدد له موعدًا بعد يوم واحد، وأُعلن ذلك للشعب، وبدوره قام حزب الشعب الجمهوري ببعض التصرفات المضادة، مما زاد من غضب الشعب، الذي التف حول مكان طباعة المجلة المؤيدة لحزب الشعب، لمهاجمتها، فأطلق البوليس النيران على الحشود، فقُتل صبي في الرابعة عشر من عمره، وزاد من الغليان أن حمله والده العجوز، أمام طوفان الشعب الغاضب، وسار به حتى وصل إلى حيث كان فتحي بك، فترك جسد الصبي تحت أقدامه، صائحًا بصوت كله حزن، وأسى قائلاً :

ـ هذا فداء لك، ومستعدون لتقديم المزيد .. المهم أن تنقذنا ... الخلاص على يديك ..

كان المنظر حزين ... ولكن مَنْ يُنْقِذُ مَنْ .. والخلاص ممن ... فلم يمض على إنقاذ إزمير من العدو اليوناني، وخلاصها من براثن الاحتلال سوى ثماني سنوات فقط .. ومنقذها هو الذى على رأس الأمة ..! وما حالة الغليان هذه؟ وهذه الضحية ....؟ النتيجة ظاهرة للعيان، فالحكومة أهملت الشعب .. بل تسلطت عليه ...

اليوم التالي، ألقى فتحى بك خطابه، وسط حشود، لم تر مثيل لها مدينة إزمير من قبل، رغم جهود الحزب الحاكم لمنعها .. بل وخرج من بين الحشود من تناول عصمت باشا بالاتهام والتجريح، ومزقت بعض الصور، ولكن فتحي بك إعترض على كل ذلك فورًا، وذكَّر بكل ما قدَّمه عصمت باشا للوطن .. وإنتهى اللقاء قبل أن تتفاقم الأمور .. وخلال كل هذه

الأحداث، لم يظهر الوالي قاظم ديديك، ولو لمرة واحدة، بل، وظهر بعد ذلك أن التقارير التي كان يبعث بها إلى أنقرة لم تكن صادقة. وهل كان من الممكن أن تصور هذه التقارير الوضع الحقيقي .. !!

وكان مما زاد من غضب فتحي بك، ورفاق رحلته – الذين يحاولون فيها تشكيل الحزب، وفتح فروع له، في كل من : إزمير، ومانيسه، وآيدين، وأماكن أخرى – أن الصحافة المؤيدة لحزب الشعب الجمهوري كانت تشن هجومًا شرسًا ضد الحزب الجديد، بمناسبة، وبدون مناسبة، بل وصل الأمر، برئيس تحرير جريدة الجمهورية «جمهوريت» يونس نادي، أن كتب خطابًا مفتوحًا إلى الغازي مطالبًا، باتخاذ موقف من الحزب الجمهوري، وإلاَّ، ما لم تتخذ موقفاً واضحاً من الحزب الحر، فإن حزب الشعب الجمهوري سيجد وسائله بنفسه .. هذه الكتابات، وأمثالها بدأت تثيرالشكوك في نفوس إداريّ الحزب الحر ... أين هذه الكتابات من الضمانات، والتأمينات، التي تلقوها من الغازي نفسه، عبر الخطابات المتبادلة ؟ هل من الممكن أن يتركهم الغازي في مثل هذا الظرف ؟ خاصة، وأن الغازي في رده على هذا الخطاب المفتوح رد قائلاً :

(.... أنا الرئيس العام لحزب الشعب الجمهوري .. وحزب الشعب الجمهوري وُلِد معي منذ أن وطئت قدماي أرض الأناضول .. تكوَّن في كياني مع جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلي .. وأنا مرتبط بهذا التشكيل، منذ ذلك التاريخ وليست هناك أي أسباب أو موجبات تجعلني أفك هذا الرباط .. لم ولن يكون ذلك، وما أن تنهى وظيفتي الرسمية، حتى سأعمل بشكل فعلي ومباشر على رأس الحزب»[١٥٠].

إن وظيفة الغازي الرسمية ستنتهي بعد عام من هذا التاريخ، وتوليه رئاسة الحزب، ألن تخل بالحياد بين الأحزاب الذي وعد به؟

ماأن عادت هيئة الحزب الحر، إلى أنقرة، حتى قامت بزيارة الغازي مصطفى كمال، فكان كلامه إلى فتحي بك، والسكرتير العام للحزب، فيه الكثير من المعاني، وقابلة للكثير من التفسيرات. فقد قال لهما:

(.. حقًا لقد قلت أنني سأساعد الحزبين، وكما ترون فأنتم لستم في حاجة إلى مساعدتي، فالشعب كله متجه إليكم، فالحزب الآخر هو الذي في حاجة إلى التأييد)[١٥١].

وقد قام منظِّر الحزب الحر، الدكتور أحمد آغا أوغلو بتقييم هذه التطورات من وجهة نظره، هو، حيث قال :

(...... لو كنا نحن محللين نفسيين، ولو كنا رجالاً قادرين على قراءة ما بداخل الغازي فمما هو واضح على وجهه ساعة هذا الحديث ... لاستطعنا بسهولة الفهم، والاستشفاف، بأن الغازي متأثر بنجاحات الحزب الجديد. ولكن من ناحية أخرى. لو كان الغازي حقيقة يريد تشكيل هذا الحزب الجديد. فلابد من القبول، والاعتراف بأنه قد أخطأ في حساباته .. وهو .. بالقطع ... لم يفكر على الإطلاق في إمكانية التفاف الشعب حول الحزب الجديد ..)[١٥٢].

إنه من الصعب تحديد المدى الذي يمكن أن تصوره هذه الكلمات ... فمن الصعب أيضاً، التخمين بما كان يكمن داخل الصدور، ولكن من الواضح أيضًا، من كلا النصيِّن أن الغازي لم يكن طبيعيًا ... فالحزب الحر لم يكن وليد رغبة شعبية، ولم يأتِ من القاعدة ... هذه حقيقة .. كما أن هناك حقيقة أخرى، هي أن الحزب الجديد، لا يملك من المبادئ أو الأفكار .. أو حتى البرنامج الذي يعبر أو يلبي طلبات، أو طموحات الشعب آنذاك .. بل على العكس فالحزب جاء من القمة ... ولكن حالة الغضب التي تعم الشارع السياسي، وتشمل الكتل الشعبية، وحالة عدم الرضى عن الفساد، والكساد هي التي جعلت الجموع، تلتف حول الحزب

الجديد، دون أن تفكر إلى أين يتجه بهم ... المهم ... هو الخلاص ... والشعب على استعداد، أن يلتف حول المنقذ.

على الجانب الآخر، لم يكن حزب الشعب الجمهوري، أو رئيس الوكلاء، أو المؤسسات الصحفية، المؤيدة للنظام، أو جبهة المنتفعين .. لم يكن أي منهم راض عما ورد في برنامج الحزب الحر، أو سعيد بالانتقادات التي وجهت من رئيس الحزب الجديد، لممارسات الحكومة في المجال الاقتصادي، وانتقاداته للاتجاه نحو فرض سيطرة الدولة، على كل ميادين الاقتصاد، بالرغم من علمهم التام، بأن الغازي هو الذي أملى برنامج الحزب، وأن رئيس الوزراء عصمت باشا قد راجع النص بنفسه عدّة مرات .. إذن المفاجأة كانت في إزمير، وما بعده .. وقد زاد من حدة الموقف، بين الحزب الجديد، وعصمت باشا .. تبادل النقد، والاتهامات حول جدوى مشروعات السكك الحديدية، والتي كانت مثارة من قبل ؛ ففي الثالث من مايو ١٩٣٠م = ١٣٤٩هـ نشرت جريدة «وقت» نقداً لاذعاً، لأحد الاقتصاديين الأمريكان، والذي أفرغ مشروعات السكة الحديد في تركيا من أي جدوى اقتصادية، وأنها لا تستند على أي منطق، أو تفكير اقتصادي، وكان يجب على مَنْ يخططون لمثل هذه المشروعات وضع التطور التجاري الخارجي في الاعتبار» (١٥٣).

استغل عصمت باشا ـ رئيس الوزراء ـ افتتاحه، لخط السكة الحديد، الذي يربط بين أنقرة، وسيواس في الثلاثين من أغسطس ١٩٣٠م = ١٣٤٩هـ، وقام بالردعلى هذه المزاعم، وفندها، واعتمد في رده على ثلاث نقاط ؛ أن مدَّ السكك الحديدية يؤمن وحدة البلاد، وربطها ببعضها البعض، وخاصة في أوقات الدفاع عن الوطن، في الوقت الذي كان يتوقع الجميع تدفق رأس المال الأجنبي للإستثمار في البلاد، فقد إتضح أن رأس المال الأجنبي، لا يقدم إلاَّ على المشاريع سريعة المردود، ولما وجدت

الأوساط الإقتصادية العالمية، أن مشروعات السكك الحديدية، لا توفر لها الربحية الكافية، فلم تقدم عليها، كما أشار إلى أن آفاق المستقبل تحتم دخول الدولة في مثل هذه المشروعات، والتكفل به، ولما كان الوطن ينتظر كل شئ من العاصمة، فهو أي رئيس الوزراء مع السياسة التي تجعل الدولة في مركز القوة (١٥٤) وكانت المرة الأولى التي صرح فيها بتوجهه نحو سيطرة الدولة علي مراكز الإنتاج» (١٥٥).

لم يتأخر فتحي أوقيار، عن نقد هذه السياسة، أمام تجمع زاد عدده عن خمسين ألف مستمع في إزمير، في الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٣٠م = ١٣٤٩هـ مبيناً أن منطقة إزمير، هي أكثر المناطق تضرراً من الأزمة الاقتصادية، كما أن الظروف والشروط التي أحالت بها الدولة السكك الحديدية إلى المتعهد الأجنبي كانت مجحفة، كما انتقد بشدة السياسة التي تجعل الشعب، ينتظر كل شئ من الحكومة، والحد من مشاركة القطاع الخاص، وبيِّن أن سبب تراجع رأس المال الأجنبي، هو عدم الإستقرار الإقتصادي، والتخبط الذي تعيشه الحكومة، كما كرر هجومه على خطئ السياسة المالية، ومحاولة سيطرة الدولة، واحتكارها لكل مصادر الإنتاج (١٥٦).

وبوضوح كامل، كان النقد كله، موجهًا إلى عصمت باشا، وسياساته المالية والاقتصادية، وجاءت أحداث إزمير - السابق الإشارة. إليها - لتزيد من هوة الشقاق، وتعجل من قرب نهاية الحزب الحر، وتجعل بعض القادة الإداريين - أمثال قاظم ديريك باشا، والى إزمير - لا يغيرون موقفهم من الحزب الجديد، إلا بأمر مباشر من الغازي شخصياً(١٥٧).

أقلقت أحداث العنف التي ظهرت في إزمير، رئيس الجمهورية، فكلف رئيس المجلس قاظم باشا، بتقصي الحقائق، والتقريب بين الأطراف، واستكتب بعض الصحفيين حول تلك الأحداث، وشكلت لجنة

للتحقيق، في موقف الإداريين من الحزب الجديد، ومن فتحي بك شخصيًا، وأي الجهات تقف خلفهم، تململت المناقشات، داخل المجلس حول الأعضاء الذي سينضمون إلى الحزب الجديد، وتشكلت لجنة من عشرة أعضاء من حزب الشعب الجمهوري لإدارة الصراع مع الحزب الجمهوري الحر[١٥٨].

في الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٣٠م = ١٣٤٩هـ دُعي المجلس إلى جلسة طارئة لمناقشة قيمة العملة التركية، وفي هذه الجلسة استقال كل من وكيل: «وزير»، المعارف، والعدل، والاقتصاد، وكان فتحي بك قد إنضم إلى المجلس بانتخابات تكميلية كعضو عن غموشخانه، وقبل أن تنفض الجلسة، تم تجديد تشكيل وزارة عصمت باشا، وعرضت على المجلس في ٢٧ سبتمبر بتشكيلها الجديد، وبمجموعة اقتصادية جديدة، فصوتت مجموعة الحزب الجمهوري الحر ضد الوزارة الجديدة بعدم الثقة ..... !

(و) انتخابات البلدية:

كان موعد الانتخابات المحلية، يحين بعد أحداث إزمير بشهر واحد فقط، أي أنها ستجرى على مستوى البلاد كلها خلال شهر أكتوبر، وكان الجميع يتوقع نجاحًا كبيرًا للحزب الجديد (*) ولكن مما يلفت النظر هو قلة إقبال الناخبين على الإدلاء، بأصواتهم، رغم أنها مازالت بنظام المرحلة الواحدة.

وبالرغم من مدح المتفائلين، ونقد المتشائمين، فإن الشعب لم يكن يُصدق بعد، صدق التجربة، وإخلاص النوايا من الأطراف الأخرى، فآثر السلامة، وابتعد الكثيرين عن صناديق الانتخابات (*).

كانت مؤشرات النجاح، هذه تعني أن الحزب الجمهوري الحر يقترب من السلطة، وكون هذه الفكرة بدأت تداعب البعض من إداري الحزب، فمعنى ذلك أيضًا الاقتراب من خطوة أخرى من النهاية.

أُعلنت النتائج رسميًا، وناقش المجلس في ١٥ نوفمبر ١٩٣٠م = ١٣٤٩هـ أسباب تدني نسبة المشاركين في الانتخابات على مستوى كل الدوائر الانتخابية، وقُدم استجواب إلى المجلس عن الانتهاكات التي وقعت أثناء انتخابات البلدية، تم تبادل الاتهامات، واعتبر فتحي بك أن الذين لم يعطوا أصواتهم لحزب الشعب هم مع الحزب الحر، لأن العراقيل التي وضعت هي التي حالت دون الإدلاء بهذه الأصوات لصالح الحزب الجديد. وأرجع بعض المحللين، أسباب هذا التدني إلى سيادة الحزب الواحد، ومقابلة الشعب لذلك بعدم اللامبالاة [١٥٩]. ورأى آخرون أن هذه الظروف لو استمرت حتى الانتخابات العامة، فمن الواضح أن حزب الشعب سيفقد أغلبيته البرلمانية، ويتنحى عن السلطة، ومهما كانت الآراء، فمن المسلم به، أن هذه النتائج قد تركت أثرًا كبيرًا على الغازي من ناحية، ومن ناحية أخرى أوضحت للعيان أن الشعب لم يصدق هذه التجربة؛ ولذلك قابل انتخابات البلدية باللامبالاة، وعدم الاكتراس بالأمر، وزاد من هذه القناعة بعض التصرفات المتعجلة، من بعض أجهزة الحكم ؛ كإبطال مجلس شورى الدولة لانتخابات بعض الأعضاء الذين دخلوها مع الحزب الحر ، وأدخلوهم في قائمة حزب الشعب الجمهوري[١٦٠] رغم هذا لم نعدم بعض المواقف الشجاعة التي رفضت هذه الأحكام، واستمرت في ممارسة عملها، كرئيس بلدية صمسون، بوشناق زاده أحمد بك، الذي كسب الانتخابات في الحزب الحر، ولما أُغلق الحزب لم يُقدِّم استقالته، ولم يستجب لرغبة الغازي نفسه، بل ظل في عمله حتى صدر قرار الاقالة من مجلس شورى الدولة [١٦١] ولم يتواجد في الاستقبالات التي أعدتها مدينة صامسون.

هوامش ومراجع المبحث الرابع

(*) ـ كانت الهجمات الموجهة ضد تركيا في الغرب هي؛ أنها دولة غير ديمقراطية، وأن الإنتقادات ضدها تزداد من هذه الزاوية، وتحول الأمر إلى وضع لم يعد في الإمكان احتماله، وقد أوضح السفير الأمريكي Grew أن هذا أصبح مأزقًا بالنسبة للقادة الأتراك، وأصبح الغازي يرى أن ذلك فيه تقليل من وضع تركيا بالنسبة للغرب، خاصة وأن الكثير من الكتاب الأمريكيين، والأوروبيين قد أفردوا الحديث عن الديكتاتورية الشرقية، في تركيا، ولم يكن الغازي يسعد بهذه الانتقادات، بل كان يعتبرها جارحة، إنظر:

J.C. Grew, Turbulent Era "Cambridae : Goughton, Mifftin 1952) P. 869

ويحكى فتحي أوقيار، أنه قد قال للغازي في حضور قاظم أوزآلب باشا رئيس مجلس الأمة الكبير ما يلى :"وأنا في أثينا طلبت مني جريدة "Name Freie Prese" لقاء حوار، وسألتني: كم عدد الأحزاب الموجودة في تركيا؟ فأجبت أن في تركيا فرقة واحدة، فاندهش الصحفي، قائلاً: وكيف تراقب أعمال الحكومة بفرقة واحدة ... ؟ معنى ذلك أنه ليست لديكم رقابة برلمانية .. ولكي أطمئنه شرحت له الأوضاع عندنا، وقلت له : أن عندنا رقابة على الحكومة من الفرقة، ومن الهيئات، وأن نظامنا هذا أنسب لنا، حيث أبعدنا عن الخوض في متاعب، ومتاهات تعدد الفرق أي الأحزاب، فكتب الصحفي ما قلته بالكامل، في اليوم التالي، .. ولكنه اختتم حديثه كاتبًا: «انظروا إلى هذا العبيط، الذي جاء ليعلمنا الديمقراطية في وسط أوروبا»: انظر: «اوج دورده تك أدم صـ٣٩٦ ـ ٣٩٧) ويوضح أوقيار أيضاً: أن الغازي عبر عن سعادته عندما علم بتناول وكالات الأنباء العالمية خبر الإعلان عن تأسيس الحزب الجمهوري الحر. وقال كمن يتحدث إلى نفسه: لقد أنجزنا عملاً عظيمًا، انظر: نفس المرجع صـ٤٩٢.

(122) Mete Tuncay, Turkiye Cumhuriyetinde Tek-parti yonetimi'nin kurulmasl (1923 - 1931) yurt yaylnlarl, Ankara 1981. S. 245- 247.

(*) يحكي فتحي اوقيار في مذكراته من ٤٩٠/٤٩١ أن :

(إن حزب الشعب الجمهوري بدأ بالغازي ، ولن ينتهي معه ، ولم يكن بين منسوبي الحزب صغيراً أو كبيراً عدا الغازي مَنْ يريد تعدداً في الأحزاب ، ولا يشاركونه الرغبة في نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب ، وهذا ما يتضح اليوم .. ! إن ظهور الحزب الجمهوري الحر جاء نتيجة رغبة ملحة وحب كبير منه ... فالجميع، وبدون أي استثناء، كانوا في قلق، وحيرة .. لأن ظهور حزب معارض معناه أن يفقد حزب الشعب الجمهوري السلطة ؛ وأن الزمرة الإدارية التي تعيش به، وحوله، ستفقد مقومات بل نظام حياتها).

وحتى بعض المؤسسات الصحفية التي ارتبط مصيرها بحزب الشعب الجمهوري، وجدت نفسها، وبشكل تلقائي تشن هجومًا شرسًا على الحزب الجديد، بمجرد الإعلان عن خبر تشكيله، وكان محمود سويدان يُطل برأسه، وبقلمه، ويطوع رئاسة تحريره لـ «حاكميت مليه» لشن هجمات أشد ضراوة من إداري الحزب، على أي محاولة جديدة. إنظر: حاشية رقم ٤ صـ٢٤٧ من كتاب:

T.C. nde Tek - parti yonetimi'ni kurulmasI , (1923 - 1931) .

(١٢٣) المرجع السابق ، ص ٢٤٨.

(*) يذكر فتحي أوقيار في مذكراته: أن الذي وضع برنامج الحزب هو الغازي نفسه، وأنه هو الذي أطلق عليه «الفرقة الجمهورية المتحدة» (صـ٤٥٨) بينما يذكر آغا اوغلو أن الذي اختار الاسم هو رجب بكر، وعرضه على الغازي، فأعجب به. انظر: اغا اوغلو، سربست فرقه خاطره لري صـ١٦.

وبينما يرى أن الاسم الرسمي للحزب هو «سربست جمهوريت فرقة سي» أي الفرقة الجمهورية الحرة، نجد أن في نظامه الأساسي المنشور تحت عنوان «دستور» أن الاسم هو «سربست، لايق، جمهوريت فرقه سي» أي الفرقة الجمهورية العَلْمانية الحرة..» وإذا كانت هناك مصادر تبين أن فتحي اوقيار هو الذي كتب البرنامج، فإن مصادر أخرى تبيِّن أن كاتبه هو أحمد آغا اوغلو، وأن استخدام مفردات أمثال: ياسا = الدستور، ووجاق = معسكر بدلاً من التنظيم أو التشكيل هي من بصمات الأستاذ الدكتور آغا اوغلو أحمد بك ..» انظر:

آغا اوغلو، سربست فرقة خاطره لري + فتحي اوقيار، خاطره لري صـ٤٥٨.

(124) Modern Turkiye'nin Dogusu, Bernard Lewis Ingilizce'den Ceviren : Doc . Dr. Metin klratll, Ank. 1970, S. 278 - 279.

(*) في ١٧حزيران ١٩٣٠م = ١٣٤٩هـ صرح عصمت اينونو باشا بما يلي:

(... في الانتخابات التالية سيدخل حزب معارض أيضاً، وهذا لازم من أجل إدارة البلاد بالشكل العادي، وإذا لم نفعل ذلك نحن، فلن يفعله غيرنا، لدينا تجاربنا، ولدينا ماضينا .. يرانا الآخرون أننا لا نتحمل المناقشة .. بينما نحن على العكس من ذلك تماماً .. ففي هذه البلاد حساسية مفرطة بعض الشئ نحو الكلمة المكتوبة، أو المنطوقة، وهذا من علامات التخلف .. فكيفما تعود الغربيون على الحديث، والمناقشة .. فإننا سنعتاد ذلك أيضاً .. ولكنني غير موافق على بحث إنشاء فرقة = حزب، في الوقت الراهن، فما زال أمامنا سنة ونصف ... وبعد سنة ونصف يمكننا مناقشة ذلك .. فبيننا، وبين فتحي بك، فروق في التلقى السياسي .. ولقد فكرنا

في جعله على رأس حزب مغاير، ولكن لا ندري ... هل يقبل ذلك ...؟ لأن في الأمر على أي حال بعضٍ من المغامرة.

ومما يلفت النظر أن عصمت باشا في هذا الحديث يشير إلى أن تفكيرهم في إنشاء حزب معارض كان سيكون بعد سنة، أو سنة ونصف، ولكن أتاتورك بدأ في التحرك بعد أقل من شهر واحد) .. انظر : حاشية رقم ٧ في كتاب :

- Mete Tuncay, T.C Tek - Parti yonetiminin kurulmasi (1923-1931). S. 252.

(125) M. Turkiye'nin Dogusu, S. 279.

(126) F. Okyar, Uc devir'de bir adam, S. 385.

(127) S. S. Aydemir, Tek Adam , Mustafa Kemal 3 Cilt , S. 382 - 383.

(128) F. Okyar.. S. 409.

(129) S. S. Aydemir, Tek Adam, M. Kemal, Cilt Uc, S. 385.

(130) Mete Tuncay .. T.C. Tek -Parti yonetiminin kurulmasi, ,S. 253 - 254.

(١٣١) مذكرات فتحي أوقيار صـ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

(132) Korkut Boratav, Turkiye'de Devletcilik, 1923 - 1950. Siyasal Bilgiler Fakultesi.

(133) S. S. Aydemir, Tek Adam.., III Cilt . S. 387 - 388.

(134) T. Z. Tunaya'nin Turkiye' de siyasi partllar. S. ?.

(١٣٥) مذكرات فتحي اوقيار صـ٤٣٢ ـ ٤٣٣.

(136) Aslmtus, Gorduklerim.. S. 145.

(*) كانت بعض الصحف المعارضة للحكومة، وحزب الشعب الجمهوري، قد كتبت تُطالب بالتغيير، ووصل الأمر بالغازي بأن هدد قائلاً : «إنه من أجل رئاسة الوكلاء ؛ فإما أن يكون عصمت باشا ؛ أو أنا، وأنني مهَّيؤٌ لقبول منصب رئيس الوكلاء». وخرجت هذه التصريحات في الصحف في الأول من كانون الثاني ١٩٣١م علي النحو التالي :

- «إذا لم يكن عصمت باشا رئيسًا للوكلاء، فإنني مهَّيؤٌ للقيام بهذا الواجب، بكامل التواضع والامتنان» ولابد أنني لن أستمر في رئاسة الجمهورية». «لم أفكر قط في تطبيق النظام الأمريكي في بلدنا ...» انظر:

- Cumhuriyet, 1 kanunusani 1931 : "1930' da neler oldu?.

- Son posta , 4 Tesrinievvel 1930."

(١٣٧) مذكرات فتحي اوقيار صـ٥١٧ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣.

(138) Cumhuriyet, 13 Kanunusani 1931.

(١٣٩) مذكرات اوقيار صـ ٤١٦.

(١٤٠) المرجع السابق صـ ٤٩٥.

(١٤١) المرجع السابق صـ٥٣٢.

(142) Agaoglu, serbest firka HatiralarI, S. 5.

(*) بعد حل الحزب بشهر واحد ، دارت معركة كلامية حادة بين فتحي بك رئيس الحزب وبين نجم الدين صاداق رئيس تحرير جريدة المساء، وقام رئيس التحرير بالتذكير بأن رئيس حزب المعارضة السابق قد اشترى عمارة بمبلغ ١٣٠.٠٠٠ ليرة. وعندما قال فتحي بك لقد بيعت لي ، فرد رئيس التحرير وبكم إشتروك ...؟ انظر: وقت ، ١٩ كانون أول ١٩٣١م.

(143) Mete Tuncay, T.C. nde Tek - Parti yonetimi'nin kurulmasI, (1923 - 1931) . S. 256.

(*) كانت هناك محاولة فريدة من قبل شخص يُدعى نسيم مازلياح [؟] لتأسيس جريدة للحزب الجمهوري الحر تسمى «كرسي» = المنصة، ولكن لأسباب غير معروفة لم تتحقق هذه المحاولة. بل إن نسيم مازليباح نفسه وُجد مقتولاً في بيروت بعد إغلاق الحزب بعدة شهور. [البوسطة الأخيرة - يوم ٢٠ مارس ١٩٣١م) ! وقد نشر أن نسيم كان يعمل محامياً لهؤلاء الذين يعملون على إدارة عملية حصار البارون وتم القبض عليه بسبب عملية الرشوة هذه، وظل في السجن رهن التحقيق لمدة شهرين، ثم أُطلق سراحه» وعبرت الجريدة عن أسفها لمقتل نسيم مازليباح هذه أثناء نظر القضية !!

(144) A. Agaoglu, S. 20 - 21.

(145) Mete Tuncay , S. 257.

(146) Weiker, p 77, + Mete Tuncay, T. C. T. P yonetimi'nin kurulmasI, S. 258.

(١٤٧) المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(١٤٨) المرجع السابق ، صـ ٢٦١.

(١٤٩) المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(١٥٠) مذكرات فتحي اوقيار صـ ٥٣٦ ، ٥٣٧.

(151) Cumhuriyet, 9,9. 1930.

(152) S. S. Aydemir, Tek Adam, 3 Cilt. S. 393.

(١٥٣) د. أحمد أغا اوغلو، مرجع سبق ذكره.

(154) Leland James Gordon, American Relations with Turkey 1830 - 1930, An Economic Interpretation. (univ, of pennsyvania press 1932. p. 349.

(١٥٥) خطاب عصمت باشا في افتتاح خط سكة حديد أنقره سيواس.

(156) Mete Tuncay S. 266.

(١٥٧) المرجع السابق ص٢٦٦ ، ٢٦٧.

(158) Fethi Okyar, hatiralarlm, S. 498.

(*) أعلن وزير الداخلية في ١٥ كانون الأول = أكتوبر ١٩٣٠م = ١٣٤٩هـ أن الحزب الجمهوري الحر قد حصل على ٢٢ بلدية من مجموع البلديات التي تبلغ ٢٠٥ بلدية، وقد أوصل ويكر هذا العدد إلى ٣٠ بلدية، بينما فتحي بك يكتب في مذكراته ما يلي :

(- في الأصل إن الحزب الحر كان يكسب في كل مكان ندخل فيه الانتخابات، وقد انهزم حزب الشعب بشكل غير متوقع، كان الجميع بدون استثناء يعرف ذلك، وكان من الواضح للعيان، أنه لو استمرت هذه الظروف على ما هي عليه، فإن حزب الشعب الجمهوري سيفقد أغلبيته، وسيسقط من السلطة في انتخابات مجلس الأمة التركي الكبير التي تقترب، وأظن أن هذه النتائج قد أثرت جدًا في الغازي نفسه.) صـ٥١٤.

(*) نشرت جريدة «وقت» في ٢٠ تشرين أول ١٩٣٠م أن ٣٥.٩٣٤ ناخبًا في مدينة إستانبول أدلوا بأصواتهم لحزب الشعب الجمهوري وأن ١٢.٨١٣ أعطوا أصواتهم للحزب الحر، وأن ٢٥٠.٧٤٦ ناخبًا لم يدلوا بأصواتهم، ومعنى ذلك أن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم ما بين ١٦، ١٧٪ فقط، وتضيف نفس المجلة أن ثلث سكان مدينة إستانبول من اليهود، والأرمن، واليونانيين - ويبين ويكر أن كلا الحزبين كانا يعارضان انضمام اليهود والأرمن، واليونانيين إلى انتخابات البلدية، بينما نفس الكاتب يذكر أن الانتخابات العامة التي جرت ١٩٣٥م قد شهدت أربعة أعضاء مستقلين يمثلون الأقليات. انظر:

- Weiker, p 113.

(159) Mete Tuncay, S. 268.

(160) T. Z. Tunaya, Siyasi partllar, S. 547.

(161) Tekeli - Ilkin, S. 198.

(162) Gologlu VII. S. 5 - 6

* ... * ... *

المبحث الخامس
الحرية السياسية
وهزيمة حزب الشعب الجمهوري
١٩٤٥.١٩٥٠م
١٣٦٥ - ١٣٧٠هـ

الحرية السياسية
وهزيمة حزب الشعب الجمهورى
١٩٤٥-١٩٥٠م=١٣٦٥ - هـ

[إذا كان للديمقراطية مبادئ معروفة لكل شعب، فإن هناك أيضًا شخصيات تعبر عن سمة، وثقافة ذلك الشعب، والشعب التركي قد اضطر لأن يجد لنفسه تلك الشخصيات الديمقراطية التي تتناسب مع تكوينه وشخصيته].

من كلمة عصمت إينونو، في افتتاح الدورة الجديدة للجمعية الوطنية الكبرى، فى الأول من نوفمبر ١٩٤٥م.

ظلت تركيا مجتمعًا مغلقًا حتي نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م – ١٣٦٥هـ وكان حزب الشعب الجمهوري منفردًا بالحكم حسب نظام الحزب الواحد، وفي هذا النظام، لم يكن المهم فقط هو وجود الحزب الواحد، بل كان الأكثر أهمية هو غياب الفصل بين الحزب والحكومة، وفى الواقع كان الحزب هو الحكومة، ولذا كان أمناء الحزب، هم مديرو الإدارات الحكومية فى معظم الأحيان. كما كان أغلب موظفى الإدارة، والحكومة أعضاء فى حزب الشعب الجمهوري الحاكم.

لقد كان النظام السياسي التركي - في الأربعينات - ممتد الجذور إلى العشرينات ؛ إلى فترة الكفاح القومي؛ ذلك الكفاح الذي اعتمد على تحالف مقدّر بين الطبقة الوسطى من الشعب، والطبقة المثقفة فى الجيش، وموظفو الدولة، وملاك الأراضي، ووجهاء الأناضول، ومما لا شك فيه، أن هذا التحالف هو الذي حال دون تقسيم الأناضول بين القوى الغربية المنتصرة.

ومن ثم؛ فقد تم وضع اللبنات الأولى للنظام التركي الحديث، خلال فترة الكفاح هذه، حيث تلاحمت القوى الشعبية، في الجمعية الوطنية الكبرى، التي أدارت الانبثاق الجديد للدولة التركية الحديثة.

إن النظام السياسي التركي، قد تطور عبر السنين، تطوراً، يمكنّه من مجابهة المتغيرات الاجتماعية التي تتابعت في تركيا، ولم يعد نظام الانتخاب الذي نصت عليه المادتين ٩/١٠ التاسعة والعاشرة من قانون الانتخابات - ديمقراطياً، أو يفي بالاحتياجات الجديدة، وإن ظل قائماً حتى ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ، لكي يُمكن النخبة المحلية من إظهار نفوذها، وقوتها في الجمعيات؛ خلال سيطرة الحزب الواحد، كما كان أحد العوائق التي حدَّت من نفوذ الراديكاليين في حزب الشعب الجمهوري، ومن سلطة الأجهزة السياسية، المنوط بها تغيير البناء الاجتماعي للمناطق الريفية.

لقد أصبحت القوانين الاجتماعية، أهم العمد الأساسية للتحالف، غير الرسمي، الذي ظهر خلال الكفاح الوطني، وأيد ممثلو هذه الطبقات المتحالفة الإصلاحات المستجدة فى نظم الدولة طالما أنها لا تهدد البقاء الاجتماعي، والبنيان الاقتصادى فى مثل هذا المناخ السائد ؛ كان فى مقدور الحكومة أن تتقدم بنظام، وقانون انتخابي جديد، ولكن ليس لها أن تصدر، أوحتى، تعد قانوناً موضوعياً، للإصلاح الزراعي.

ولربما - أنها فى البداية - لم تضع قصد الكماليين فى إنشاء دولة الحزب الواحد في الاعتبار، كما كان الخوف من ظهور المعارضة في مثل هذه الظروف له ما يبرره ؛ حيث أن تمرد الأكراد عام ١٩٢٥م = ١٣٤٤هـ أدى إلى عدم قانونية الحزب الجمهوري التقدمي، وعدم تكوُّن الحزب الجمهوري الحر في أغسطس ١٩٣٠م = ١٣٤٩هـ حيث حلَّ نفسه في ٧نوفمبر من نفس العام، فظهور حزب معارض، قد زاد من شدة المقاومة ضد نظام الحكم، وأسلوب الإدارة، وأوضح المخاطر المترتبة عى هذه التجارب. وحتى ١٩٤٥م = ١٣٦٥هـ ظل حزب الشعب الجمهوري هو الحزب السياسي الوحيد في تركيا.

إن الأزمة الاقتصادية التي أطلت برأسها خلال الثلاثينات فى الغرب، وأدت إلى الإفلاس التام ١٩٢٩م = ١٣٤٨هـ أعطت دفعة قوية

لتدخل الدولة في تركيا، وهذا بدوره، أدى إلى تدعيم، وتقوية نظام الحزب الواحد، ولكن أثار الكساد الاقتصادى، كانت خطيرة بما فيه الكفاية، لحث الحكومة على اتخاذ إجراءات مضادة، وبدت الأزمة؛ وكأنها فشل للتجارة الحرة التي تحققت مع الرأسمالية الغربية. واعتقد البعض أن الاتحاد السوفيتي بسيطرته على الدولة قد أفلت من الأزمة. وقد رأى الكماليون أنه نموذج اقتصادى يمكن الاستفادة منه في بعض المجالات الاقتصادية (١).

المبادئ الكمالية الست:

فى ١٩٣٠م بدأت الحكومة التركية، تحس بالحاجة الملحة لنشاط اقتصادى فعّال من قبل الدولة. وفي السنة التالية، شكل التأميم أحد المبادئ الستة التي لا تقبل التغيير، والتي ارتضاها الحزب الجمهوري، واتخذها دستوراً له، فمنذ الخامس من فبراير ١٩٣٧م = ١٣٥٦هـ والدولة التركية ؛ جمهورية Cumhuriyetci قومية "Milliyet ci" شعبية "Halkci"دولية "Devletci" علمانية "Laik" وثورية "Jnkilabci" . ولم تكن معاني هذه المبادئ الستة واضحة في بادئ الأمر، مما حدا بالمؤتمر الرابع لحزب الشعب الجمهوري الذي انعقد سنة ١٩٣٥م = ١٣٥٤هـ أن يقدم تفسيراً لهذه المبادئ على النحو التالي:

(أ) يقتنع الحزب اقتناعًا كبيرًا؛ بأن الجمهورية هي شكل حكومي، يُمثل، ويُحقق بطريقة آمنة، ومأمونة السيادة القومية، ويدافع الحزب بكل إمكاناته عن النظام الجمهوري ضد كل الأخطار.

(ب) يعتبر الحزب أنه من الضروري المحافظة علي الشخصية المميزة، والمستقلة للمجتمع الاشتراكي التركي كما وضح فى المادة الثانية.

(جـ) إن مصدر السيادة، والإدارة هو الدولة، والحزب يعتبر ذلك مبدأً هامًا من مبادئه، وأن الإدارة، والسيادة تستخدمان التنظيم الإدارى السليم، لواجبات المواطن، تجاه الدولة، وواجبات الدولة تجاه المواطن،

كما أن الحزب يعتبر المواطن - الذي يؤيد المساواة أمام القانون، ولا يقر وجود أي امتياز لفرد، أو عائلة، أو فئة، أو طبقة أخرى بل الكل من الشعب، وإلى الشعب - إنسانًا شعبيًا(٢).

إن أحد المبادئ الأساسية للحزب هو اعتبار شعب جمهورية تركيا غير مكوَّن من طبقات مختلفة، ولكنه مقسم إلي مهن مختلفة، طبقًا لمتطلبات تقسيم العمل؛ سواء للفرد، أو للحياة الاجتماعية للشعب التركي كله (٣).

إن الفلاحين، وأصحاب الحرف، والعمال، والصناع، وذوى المهن الحرة، وأصحاب المصانع، والتجار، والقائمين على الخدمة العامة ؛ هم جميعًا يمثلون المجموعات الأساسية، للعمل الذي يتكون منه المجتمع التركي، ووظيفة كل فئة من هذه الفئات، ضروري للحياة، ولسعادة الآخرين في المجتمع، وأهداف حزبنا - حسب هذا المفهوم - هو ضمان النظام، وثبات المجتمع؛ بدلاً من الصراعات الطبقية، وخلق تناسق بين المصالح، وأن تكون المكاسب رهنًا بالعمل(٤).

إذا كان الحزب يأخذ في الاعتبار، أن العمل والجهد الفردي فكرة أساسية، فإن من مبادئه الأساسية أيضاً، حماية المصالح الحيوية، والعامة للدولة، وبخاصة في الميدان الاقتصادي، وذلك لقيادة الأمة، والمجتمع نحو الرخاء فى أقصر وقت ممكن. إن اهتمامات الدولة ومصالحها الاقتصادية هو بنيان حيوي في تشجيع المشروعات الخاصة، وتنظيم ورقابة العمل المثمر بنفس الدرجة.

إن إختيار المشروعات الاقتصادية التي تحتاجها الدولة تعتمد فى المقام الأول على أهم المتطلبات التى تشغل بال القطاع الأعظم من الأمة، ولو كان المشروع الذى تستطيع الدولة القيام به - نتيجة ضرورية لهذه المتطلبات الملحة - فى أيدى القطاع الخاص، فإن أخذه، وتأميمه في جميع الحالات، سيعتمد على القانون الذي يحدد الطريقة التي تعوض بها

الدولة، الخسارة التي لحقت بالقطاع الخاص، نتيجة لهذا التأميم، وعند تقدير الخسارة فلن يؤخذ في الاعتبار الأرباح المتوقعة مستقبلاً (٥).

إن الحزب يضع في الاعتبار أن القوانين، ووضع اللوائح، وأنظمة الإدارة؛ يجب أن يكون فى إطار المتطلبات العالمية، ووفق القواعد الأساسية، للمدنية الحديثة، المرتكزة على العلم والتكنولوجيا المتطورة. لما كان مبدأ العقيدة أمر ذاتي، فإن الحزب يعتبره من أهم عوامل نجاح أمتنا، ودفعها نحو التطور المعاصر، وذلك بالفصل بين العقيدة، والسياسة، وأحوال العالم وإدارة الدولة.

إن الحزب لا يعتبر نفسه مرتبط بنشر المبادئ التقدمية، والثورية في وضع مقاييس إدارة الدولة فحسب، بل إنه يتمسك بضروريتها ليبقى الولاء لتلك المبادئ الثورية، التي أوجدتها أمتنا بتضحيات جليلة، ومن أجل الدفاع عن تلك المبادئ التي استقرت بين أفراد ذلك الشعب(٦).

إن الجمهورية، والأممية كانتا من أكثر المبادئ إثارة للجدل، وقبولاً في نفس الوقت، من كل الجماعات التي التفت حول بعضها، واتحدت فيما بينها، لصياغة النظام الجديد. كما كان مبدأ الشعبية مقبولاً لدى لجميع، لأن فيه أمنًا للشعب، وحداً من الصراع الطبقي، والنزاع الطائفى. كما أن العَلْمَانية أصبحت مقبولة من حيث المبدأ؛ حيث أن العقيدة ـ كما سبقت الإشارة ـ أصبحت أمراً يخضع لضمير الفرد ، وتحررت نظريًا ـ على الأقل ـ من تسلط المحافظين.

وكان العلمانيون قد أنشؤوا الكادر الإحتياطي اللازم، في حزب الشعب الجمهوري، وأضحت النظرة إلى المسلمين على أنهم ثوريين.

إن التأميم، أو اشتراكية الدولة ؛ قد أوجدت جدلاً سواء في داخل حزب الشعب الجمهوري أو في داخل الحكومة، فقد ظهرا وكأنهما عاجزان عن إقناع القطاع الخاص، والمؤيدين له. ولكن الحزب أوصى بأن الزراعة يجب ألا تتأثر إطلاقًا بالتأميم. وبنهاية الحرب العالمية الثانية ظهر قطاع عام أي قطاع حكومي بديل، وزادت رغبة الموظفين الرسميين في

الرقابة عليه، ورأوا القطاع الخاص كمساعد فقط لقطاع الدولة، وأن مستقبل التنمية الاقتصادية، وتطورها في توسع القطاع الأخير، ونموه. ولم يتقبل أعضاء القطاع الخاص، هذا الفكر. بل استاؤوا من هذا الموقف[٧]. وكما سنرى فإن التأميم أصبح واحدًا من الموضوعات الرئيسة فى الصراع السياسي في فترة تعدد الأحزاب.

تشكيل دولة الحزب الواحد:

لقد ظهر اتجاه قوي نحو الحزب الواحد، منذ إنشاء الجمهورية، وخلال انعقاد مؤتمر حزب الشعب الجمهوري ١٩٣٥م ظهر للعيان التزاوج، والعلاقة الحميمة بين الحزب والدولة، وتشكلت العلاقة فيما بينهما، فقد أعلن رجب بكير سكرتير عام الحزب، أثناء انعقاد المؤتمر أن «المبادئ الأساسية للحزب بعد إقرارها هي مبادئ الدولة التركية الحديثة، فقد أمد الحزبُ الدولة بالفلسفة والمبادئ . وأخذ سكرتيره العام على عاتقه مهام وزير الداخلية فى الوزارة، بينما رؤساء التنظيمات المحلية للحزب فى المحافظات، أصبحوا هم المحافظين في محافظاتهم[٨] وخلال تلك السنوات، فإن أوجه نشاط حزب الشعب الجمهوري، أصبح محصورًا في النواحي الشكلية، أكثر من الموضوعية، وأضحى نموذجًا لنشاط الحزب الواحد، ولربما أكثر وضوحاً من الدول ذات الحزب الواحد في أوروبا ذاتها، في نفس الفترة؛ مثل الحزب الفاشستي في إيطاليا، والحزب الشيوعي في روسيا، والحزب النازي في ألمانيا[٩].

توفى أتاتورك فى العاشر من نوفمبر ١٩٣٨م = ١٣٥٧هـ وفى اليوم التالي مباشرة انتخبت الجمعية رفيقه فى الجيش، ومؤيده السياسي، القوي عصمت إينونو رئيسًا للجمهورية (*)، وفي الاجتماع الطارئ للحزب الذي عقد في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٨م = ١٣٥٧هـ تم تعديل لوائح الحزب

(*) – فى التاريخ الذى توفى فيه آتاتورك، دخل خمسة وزراء جدد إلى الوزارة الجديدة التى كانت تتكون من أحد عشر وزيراً. وكما سُمِح لبعض خصوم آتاتورك لكى يكونوا أعضاءا فى البرلمان، فقد عاد بعض المنفيين إلى البلاد. كما أُعيدت الحقوق المدنية لبعض الشخصيات الأخرى التى كانت تعارض النظام الجمهورى انظر: Rustow, "Politica" P. 89.

حتى يمكن انتخاب عصمت باشا رئيسًا للحزب، مدى الحياة، وأن يكون آتاتورك هو مؤسسه، ورئيسه الأبدى(١٠). وفي نفس المؤتمر اختير إينونو على أنه القائد القومي"Milli sef". وقد تم التعبير عن الشكل الوحدوى للحزب بالشعار التالي :

«حزب واحد، أمة واحدة، قائد واحد» (١١).

إن النظام الكمالي قد صُنِّف من قبل القوى الأوروبية، على أنه منحاز ضد تقسيم الأناضول، طوال فترة نضال الاستقلال. وأن هذه القوى لم تعد على موقفها هذا تجاه النظام الجديد. فلقد ظهر الائتلاف والاتحاد بين ضباط الجيش، وموظفى الدولة، وأعضاء المهن الجديدة - كالمحامين، والصحفيين، والمعلمين - الذين كوَّنوا طبقة المثقفين، والتجار، ورجال الأعمال والملاك وذوي النفوذ فى الأرياف، وتمتع العمال بامتياز؛ كجماعة شرعية ذات نفوذ، ومكانة مرموقة في هذا الاتحاد. ولكن بعد ١٩٢٣م أصبح النظام الكمالي أقل تسامحًا بالنسبة لهم. وذلك التكتل الاتحادي الجديد هو الذي أوجد الدولة الجديدة، وحزب الشعب الجمهوري، وأن صلابة النظام الجديد معتمدة على استمراريته (١٢).

ولقد كان ضباط الجيش عنصرًا هامًا فى هذا التكوين، ولعبوا دورًا بارزًا فى إرساء قواعد الجمهورية، وظلوا يلعبوه إلي أن قام مصطفى كمال، وكثير من القواد السابقين، من زملائه بترك الزي العسكري، وارتداء الزي المدني، حتى يرمزوا إلى سلطة الحياة المدنية على العسكرية في النظام الجديد. ولم يوجد أي نزاع أو تضاد بين الاثنين، وتمتع العسكريون بوضع مميز فى الحزب، والحكومة، والجمعية معًا. وطوال تولى المرشال فوزي چاقماق Fevzi cakmak القيادة العامة، كان هناك مقاومة شديدة لوضع الجيش تحت الرقابة المدنية. وكانت ميزانية الدفاع تعد في القيادة العامة للجيش، وأن وزارة الدفاع الوطني، ووزيرها قد لعبا دورًا ثانويًا ومعاونًا فقط. وبموت أتاتورك، كان المرشال فوزي

چاقماق وراء القرار الذي اتخذ بضرورة نجاح إينونو. وعندما أعلن عصمت إينونو إحالة المرشال إلى التقاعد في ١٢ يناير ١٩٤٤م فسرّ ذلك على أنه ضروري لوضع الرقابة المدنية على الجيش(١٣).

ورويداً رويداً بدت بعض التوترات على هذا الاتحاد؛ فالضباط، والموظفون الرسميون والمثقفون حاولوا أن يكونوا راديكاليين في مطالبتهم بالتغيير، وطالبوا الدولة، بأن تكون نشطة في تطبيقها لبرنامج راديكالي؛ هذا بينما التجار، ورجال الأعمال، وملاك الأراضي الزراعية، وأصحاب االنفوذ، كانوا على الجانب الآخر، حيث بذلوا مساعيهم في أن يحولوا بين الدولة ومحاولتها القيام بالإصلاح الزراعي، وسيطرة الدولة على التجارة، واحتكارها. لأن في ذلك تهديد لمصالحهم. إن هذا الاتحاد كان قد تكون على أساس اتفاقية غير مكتوبة؛ هي التي مكنت الراديكاليين من تحديث هيكل الدولة وتطويره، ولكن بدون تغير جذري في الهيكل الاقتصادي، والاجتماعي. إن النظام الكمالي قد استحدث دستوراً، وجمعية عمومية، وقوانين، وأنظمة حديثة وضمانات للدولة، ولكن بدون محاولات جادة لإحداث تغيير ملموس، أو تبديل واضح في بناء الريف التركي، حيث يعمل ويعش ٨٠٪ من السكان.

وامتد التوتر فى هذا الائتلاف، إلي النواحي السياسية، خلال تلك الفترة، وبالطبع قد وجه مجاله في المناقشات التي دارت لمناقشة فكرة تطبيق الإصلاح الزراعي. ولكن تهديدات الحرب فى أوروبا، أجبرت التأميميين بالعمل على ثبات المصلحة الوطنية. وفي المؤتمر العام الخامس (الذي عقد من ٢٩ مايو إلى ٣ حزيران ١٩٣٩) كانت الروابط، والوشائج التي تربط بين الحزب والدولة قد بدت مفككة للمرة الثانية (١٤).

ولم يكن فى الإمكان، وصف ما يربط بين هذه المجموعات، على أنه تكتل سياسي، بل كان ما هو إلا منافع اقتصادية مشتركة بين كل مجموعة، من هاتين المجموعتين، حيث أن تشكيل الأحزاب السياسية في

الغالب لا ينتج إلا عن التضارب الاقتصادي بين طوائف المجتمع، فإذا ما شكلت مجموعة ما حزبًا سياسيًا للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، إلا وتبادر المجموعة الأخرى بدورها بتشكيل حزب آخر، للدفاع عن مصالحها هي الأخرى.

ولقد كان هدف حزب الشعب الجمهوري هو الحيلولة دون ظهور الصراع بين الطبقات، وقد اتضح ذلك في برنامجه الذي نشره ١٩٣١، بل هدف الحزب «هو تأمين وحدة المجتمع التركي كما عبرت جريدة «الجمهورية» في نشرياتها التي ظهرت خلال هذه السنة، عن رفضها سياسة الصراع بين الطبقات. وللحيلولة دون انتشار هذ الصراع ؛ فإما أن يتم القضاء على الظروف التي ينتج عنها هذا الصراع، أو التسليم بأن التطور الاقتصادي في المجتمع ؛ لابد وأن ينتج عنه مثل هذا الصراع[١٥].

ولقد حاول حزب الشعب الجمهوري؛ أن يفرض سياسته التي اقتنع بها، في مجابهة هذا الصراع. وإذا كان مصطفى كمال أتاتورك يرى أن ذلك يجب أن يتم خطوة خطوة، فإن رجب بكير الذي تولى السكرتارية العامة للحزب، كان يرى ضرورة أن يتم ذلك بسرعة، حتى لو استدعى الأمر استخدام القوة، وكان يلقن فكره لطلابه في الجامعة، وكما سبقت الإشارة فقد أصبح هو سكرتيراً عامًا للحزب ووزيراً للداخلية، والمحافظون على قمة تشكيلات الحزب في محافظاتهم، وتم تكليف مفتشي المناطق، بالتفتيش على الحزب، والحكومة معًا، وفي النهاية أصبحوا هم جميعًا أعضاء في حزب الشعب الجمهورى وسادت بذلك أفكار رجب بكير، وظلت هي السائدة حتي ١٩٤٥م = ١٣٦٥هـ لقد تم الربط بين الحزب والحكومة، وتدعمت هذه السياسة بقانون العمل، إذ أقر ١٩٣٦م = ١٣٥٥هـ مبنيًا على قانون العمل الإيطالي، والذي كانت خلاصة فلسفته أن «ما يحمي حرية الفرد، وفكره ليست الفردية إنما الجماعية أي

الحزب». ولم يسمح بظهور المنظمات العمالية، كما لم يعترف هذا القانون بحق الاضراب. وحتى قانون الجمعيات الذي صدر ١٩٣٨م، قد منع منعًا باتًا تشكيل أي جمعيات تكون مبنية على أساس منفعة مشتركة، ولم يسمح بتشكيل أحزاب سياسية، بل وأمر بإلغاء الجمعيات الماسونية، التي كانت مشكلة، وتباشر نشاطها آنذاك، وأعطى البوليس الصلاحية الكاملة في القبض على أي شخص يكون خطراً على الأمن، بدون أمر نيابي، وحبسه إلى ما شاء.

كما لم يسمح نفس هذا القانون بمسائلة أي موظف، أو استدعائه، ومثوله بين يدي المحكمة عن أي خطأ يرتكبه أثناء خدمته، ما لم يقر ذلك مديره الأعلى - أما في مجال المطبوعات ؛ فقد فرضت رقابة شديدة، ومحكمة، سواء على الصحافة اليومية، أو المطبوعات الجديدة (*).

وحتى بعد موت آتاتورك لم يخفف عصمت إينونو من وطأة هذه الرقابة، بل زاد من تشددها، واستمر على العَلْمانية رغم تذمر الشعب، والتشدد في الانقلاب اللغوي، وغيَّر الوزراء(١٦) ووضع الجناح اليميني من أعضاء الحزب تحت رقابة الحكومة، وأصبحت الحكومة بالفعل حكومة الحزب الحاكم. وعُظِّم الرئيس، الذي هو الرئيس الدائم للحزب، ورئيس الجمهورية لكونه رمزًا للدولة والأمة معًا. وبدأ الموقف في النهاية، يتخذ وجهة جديدة، ففي الجمعية العمومية للحزب التي إنعقدت في ١٩٣٩م = ١٣٥٨هـ ثم تناول مناقشة حزب الدولة، ودولة الحزب من جديد، وتقرر

(*) - ان التقرير الذى قدمته المديرية العامة للمطبوعات إلى المجموعة البرلمانية لحزب الشعب الجمهورى "C.H.P" وأوصت فيه بضرورة فرض قيود جديدة أكثر صرامة على المطبوعات لخير مايمثل هذا الاتجاه .. فقد ذكر التقرير أن تركيا تملك نظاماً مناسباً لتاريخها وبنيتها وشخصيتها، وأن مبادئ هذا النظام لتجيب على تطلعات الإنسان المستقبلية فى توازن ودون مبالغات، وطبقاً لنفس التقرير ؛ فإن المبادئ التى يستند عليها الحزب فى تركيا نظاماً مثالياً، ولما كان هذا النظام قد تخطى أحسن الجوانب الإيجابية فى الأنظمة السياسية الأخرى فإنه بذلك لم يترك المجال التقليد أى نظام آخر.

لمزيد من المعلومات عن هذا التقرير انظر: «جريدتى اولوص، ووطن فى ٦، ٧ ابريل سنة ١٩٤٤م. آين تاريخى، نيسان ١٩٤٤م ص٤ - ١٣».

إبعاد كبار موظفي الدولة عن نقاط التحكم في سياسة الحزب. وظهرت «مجموعة المستقلين» بهدف التوائم مع الانتقادات الموجهة للحزب. وفي نفس السنة قرر مجلس منطقة خطاى - برضى من فرنسا التي كانت تحتل هذه المنطقة - الانضمام إلى تركيا[١٧] وفي ١٩ أكتوبر من نفس العام، تم توقيع اتفاقية بين إنجلترا، وفرنسا للوقوف مع تركيا، إذا ما هاجمتها إحدى الدول الأوروبية، أو اندلعت الحرب في البحر المتوسط. وخلال سنوات الحرب، اتخذت تدابير اقتصادية أكثر تعسفًا[١٨] ولهذا السبب حُددت الحريات الفردية بشكل أكثر وضوحًا، وأضحى حزب الشعب الجمهوري هو الحاكم المطلق للبلاد: وتسلط النظام، وبدت الحكومة وكأنها مسرورة من سياستها، وواثقة تمام الثقة من صحة هذه السياسة [١٩] وإذا ما نظرنا إلى النظام من الخارج فقد ظهر وكأنه لن يتغير أبداً.

وبينما هذا النظام الذي زاد تسلطًا، وأمسك بمقاليد الأمور بيدٍ من حديد، وفرض رقابته على كل مناحي الحياة، وتملك كل المقدرات، مازال مستمراً في سياسته هذه، كانت هناك، في نفس المجتمع، تطورات إجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية تحدث، وتقلب هي الأخرى المجتمع رأسًا على عقب، وكان هذا النظام الجمهوري؛ من أجل البقاء على قيد الحياة، ولكي يثبت أنه يستحق هذه الحياة كنظام جديد، أوجد بدوره مجموعة من القوى الاجتماعية، والاقتصادية، وأطلق لها العنان في العمل.

إن المجتمع التركي خلال ثلاثة أرباع القرن، أي منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وقبيل نهاية الربع الثاني من القرن العشرين، قد انتقل من الحكم المطلق إلى الإدارة المشروطية أي الدستورية، ومنها واصل المسيرة إلى الجمهورية، ومن إمبراطورية تيوقراطية "Teokratik" متعددة القوميات، إلى دولة علْمَانية ذات قومية واحدة -

ومن مرئيات بسيطة إلى أيديلوجيات متكاملة، ومن تنظيمات صغيرة سرية مخربة، إلى أحزاب سياسة، ومن اقتصاد ريفي إلي اقتصاد صناعي، ومن موقف المحتاج إلى الأسواق الخارجية، لتغطية كل احتياجاته الصناعية، إلي ما يشبه الإكتفاء الذاتي. كما انتقل ذلك المجتمع من فلسفة جماعية، إلى فكر وإبداع فردي، هذا التكامل، لم يخط لنفسه طريقًا نظيفًا تمامًا، أو خاليًا من المعوقات على طول الخط، بل إن المصادمات، والتطلعات الشخصية، والطمع في السلطة، وأصول الإدارة السيئة كلها قد تركت آثارها على هذا الطريق، ولكن النتائج المتحصلة حتى اليوم - حتى وإن أظهرته الوسائل المتبعة للوصول إلى تلك النتائج؛ أنه لم يكن على صواب دائمًا - تجعل من الإمكان احتماله، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان أمام حزب الشعب الجمهوري طريقين ؛ التطور المستمر، مع اجراء التغييرات التي تستوجبها الظروف الخارجية، والداخلية المتغيرة، أو التمسك، والمحافظة على الوضع الراهن كما هو، وهذا، معناه اختيار صعب؛ اختيار بين التقدم والتخلف، بين مخاطر الجهل، وأمان الخطوات المدروسة، بل ربما يكون الأمر أبعد من ذلك بكثير؛ فهو اختيار بين الحياة والموت. وإذا كان النظام الجمهوري قد نجح في شئ ؛ فهو أنه قد أظهر مقدرة فائقة - بل معجزة الصمود - على البقاء، والدخول في مرحلة جديدة من التطور، والتكامل.

* ... * ... *

إرهاصات التعددية الحزبية:

ظهور الحزب الديمقراطي D.P يناير ١٩٤٦م=١٣٦٦هـ

أشار عصمت إينونو في خطابه الرئاسي؛ في الأول من نوفمبر ١٩٤٥م = ١٣٦٥هـ أنه قد حان الوقت لإجراء عدالة سياسية رئيسية في نظام الحزب الواحد، لكي نجعله يتلاءم مع متطلبات العصر. ولقد كان حديثه هذا يحمل اعتذارًا للجيل الحاكم، وحزب الشعب الجمهوري الذي يرأسه، ووافق على أن النقص الرئيسي في النظام؛ هو فقدان حزب معارض، وأعلن في نفس الخطاب : «.... أنه للبقاء مع متطلبات البلاد، والتعايش مع جو الحرية، والديمقراطية فإنه سيكون بالإمكان تكوين حزب سياسي آخر» [٢٠] وكانت هذه هي الجملة التي فتحت «صندوق البندورا» أمام سياسة تعدد الأحزاب في تركيا.

وقد أتى التنازل الحكومي كنتيجة حتمية للنقد المستمر، من داخل وخارج الحزب الجمهوري. وأوضحت قيادة الحزب؛ أن النقد الذاتي الداخلي، قد كان مشجعًا دائمًا. وأن «المجموعة المستقلة» المزعومة قد أقيمت لهذا الغرض، ولكن الجماعة المستقلة قد أمدتنا فقط بالمعارضة، والنقد الظاهرين، وما وجدته قيادة الحزب من نقد ذاتي داخلي كان أكثر ضغطًا على أفراد الحزب الجمهوري، كما حدث مع «حكمت بايور» "Hikmet Bayur" الذي فرض على الحكومة أن تركز على بعض الفرص خلال الحرب[٢١].

ومما لا شك فيه أن التطور الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، وجو الحرية الذي عم البلاد، وظهور عصبة الأمم المتحدة، كنتيجة لانتصار الجبهة الديمقراطية في الحرب العالمية الثانية. والفكر الديمقراطي الذي أصبح هو المسيطر على العالم، ومحاولة تركيا التوائم مع الظروف

الطارئة. كل هذه العوامل ساعدت على ظهور المناخ المطالب بالانتقال من «دولة الحزب الواحد» إلى مرحلة تعدد الأحزاب، خاصة، وأن تركيا كانت قد قطعت علاقاتها تمامًا بدول المحور ١٩٤٤م، ولكي تنضم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة كان عليها أن تعلن الحرب ضد ألمانيا في ٢٣ فبراير ١٩٤٥م وفي ٢٤ فبراير من نفس لعام وقعت على بيان الأمم المتحدة (٢٢).

وعقب انتهاء الحرب، بدا للعيان أن المصالح السياسية، والاقتصادية لتركيا باتت فى جانب الغرب، وأنه لتطوير هذه المصالح، لابد من الاتجاه إلى الغرب أكثر مما هو قائم، وكان القضاء على نظام الحزب الواحد في كل من إيطاليا، وألمانيا، وانضمام تركيا إلى الأمم المتحدة واتجاهها إلى الغرب مما زلزل كيان نظام الحزب الواحد في تركيا أيضاً.(٢٣) وعدا ذلك، فإن المناخ العام فى الدول الأجنبية ـ وبخاصة فى أمريكا ـ كان يرى أنه ما لم يحدث تغير كبير لصالح الديمقراطية في النظام السياسي، فإن المكاسب، والمصالح التي ترومها تركيا، وكذا الوضع المعنوي الذي تطمح إليه لن يتحققا بالدرجة المطلوبة، ومن ناحية أخرى فإن التدابير السياسية والاقتصادية التي اتخذت خلال سنوات الحرب، قد خلَقت حالة من عدم الارتياح والضيق داخل البلاد، لدرجة قد تؤدى إلى فوضي عامة، ما لم يتخذ حيالها صمام الأمان.

وكان معنى انضمام تركيا إلى هيئة الأمم ؛ أنها تتعهد بالدخول إلى نظام أكثر حرية، وأكثر ملاءمة مع المبادئ الديمقراطية، ولقد أوضح مندوب تركيا في مؤتمر سان فرانسيسكو ١٩٤٥م في مقابلة مع مخابر وكالة رويترز "Reuters" أن تركيا الجمهورية، تتقدم بخطى حسيسة، وواثقة نحو النظام الديمقراطي الحديث ، وأن الدستور التركي يمكن مقارنته بدساتير أكثر الدول تقدمية، بل إنه يفوق دساتير بعضها، وأضاف أن تركيا ستسمح بتطور كل التيارات الديمقراطية التي ظهرت

بعد الحرب[٢٤]. وبعد هذه التصرحيات بعدة أيام - أي في ١٩ إبريل ١٩٤٥ - كرر رئيس الجمهورية عصمت إينونو هذه المعاني، وأشار إلى أن شكل الحكومة الشعبية في النظام السياسي الجمهوري، سيتطور من جميع جوانبه، وأوجهه، وكلما زالت الظروف الصعبة التي فرضتها الحرب، فإن المبادئ والأفكار الديمقراطية ستأخذ مجراها، وستزداد يوما بعد يوم في حياة البلاد السياسية، والثقافية. وأن مجلس الأمة الكبير تلك المؤسسة الديمقراطية الكبيرة، والتي سيطرت على الإدارة منذ البداية – قد طورت البلاد دائماً في طريق الديمقراطية (٢٥).

ولقد مارس حزب الشعب الجمهوري تغييرات ثورية، من القمة خلال العقدين السابقين، أي منذ ١٩٢٣م، وقد اعتبرت هذه التغيرات أساسية، لتحويل الإمبراطورية الميتة، إلى دولة قومية تنبض بالحياة، ولكن هذا لم يُحْدث تغيراً جذرياً فى حياة الشعب العادي، وتتالت المصاعب المادية، والطبيعية خلال هذه الفترة، مما ساعد على نمو التيار المستاء، والمعارض.

وما أن انتهت الحرب، حتى كانت السياسة الاقتصادية للحكومة هي الشغل الشاغل للحياة اليومية في تركيا؛ فتلك السياسة قد أدت إلي مصاعب، ومشاكل في كل المجالات، وفي كل المناطق، والمقاطعات تقريباً ؛ وقد اتضحت هذه السياسة في التضخم، ونقص المواد في المناطق المدنية، واحتكار الإنتاج، والسيطرة على الأسعار في الريف، وزاد الطين بلة ؛ سيطرة البيروقراطية على الإدارة، وقانون الطوارئ الذي أطلق عليه الدفاع القومي، الذي أعطى قوة طارئة، وعريضة للحكومة. والنتيجة السياسية الحتمية، لهذه السياسة هو تدمير الوحدة السياسية التى أدت إلى عدم الاستقرار من ناحية، وإلى الكساد من ناحية أخرى، خلال العقدين الأولين للنظام الجمهوري.

وكانت هناك عوامل أخرى أدت إلى التحرر السياسي، والاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية ؛ تلك هي هزيمة دول الاحتكار مثل ألمانيا، وإيطاليا، واليابان. وانتصار النظم الديمقراطية الغربية. وكان لذلك أثره المباشر على تركيا التي تفاعلت دائماً بالمناخ السياسي للغرب. علاوة على ذلك، فعزلة تركيا فيما بعد الحرب العالمية الثانية الناتج عن عداء ستالين(٢٦) كل ذلك أجبر الحكومة على الميل، والاتجاه نحو الغرب، والقوى الغربية. وفي موقف كهذا سيكون من الصعب وأد المعارضة، أو التصويت المعارض للنقد الذاتي بالداخل.

وهكذا، أصبح المناخ جاهزاً في تركيا للتغيير أمام كل السياسيين، حتى المعارضين في الحزب الحاكم اعترفوا بذلك، وأصبحوا أكثر اقتناعًا به، عن ذي قبل، واستمر النضال، والثورة ضد شكل، وأسلوب الحكم الذي يجب أن ينفذ التغييرات الضرورية. للإسراع بإدخال تركيا إلى مجال العالم الغربي، السريع التغير.

وحتى أنصار الكمالية الذين يمثلون الحماية القديمة، أصبحوا كذلك أكثر اقتناعًا بالتغيير وإجراء الإصلاحات التي تكفل البقاء على نظام الحزب الواحد، لبناء الدولة الحديثة على أن تكون هذ الإصلاحات صادرة عن القمة، كما أن الإصلاحات الأساسية كانت قد أيدتها كل القوى، وتم مبايعتها من قبل.

ومن ناحية أخرى ؛ فقد شب جدال عنيف حول مقولة مفادها؛ أن هذه الإصلاحات ستكون مستحيلة، ما لم تكن محاولاتها معتمدة على الطريقة الديمقراطية، وتحت تأثير نظام تعدد الأحزاب المتنافسة، على البرلمان الديمقراطي. بينما كان هناك تيار آخر بين جماعات ضاغطة؛ يطالب بالبقاء على الحكم التقليدى، وادعت جماعات «الحماية القديمة» أن نفس النظام الحاكم أحق بالوضع الجديد، وأن المعايير اللازمة لاستئصال

المظالم الاجتماعية، والاقتصادية الكبيرة التي بدت بوضوح في المجتمع التركي، لا زالت تحتاج إلى اتفاق فى الرأى داخل الحزب، وذلك لإجراء تلك الإصلاحات من القمة. وأن سياسة الأحزاب، أو الجماعات المتنافسة يجب أن تكون وقفًا على برنامج الإصلاح.

وقد إتضحت مخاوف «جماعات الحماية» القديمة سريعًا، وذلك عندما تم وضع لائحة الإصلاح الزراعي من قبل الحكومة في يناير ١٩٤٥م إذ تعرضت للنقد قبل أن تصل إلى الجمعية العمومية للحزب(٢٧) وحسب كلمات برناردلويس فإن أهداف هذه اللائحة هي:

«تزويد المزارعين المعدمين، وأصحاب القلة القليلة، بالأراضى، والآلات، وذلك لضمان استخدام الأراضى الزراعية المتاحة في البلاد، الاستخدام الكامل، والفعال؛ والطريقة هي إعطاء الأرض لأمثال هؤلاء الفلاحين، مع قروض ميسرة، وفترة سماح تصل إلى عشرين سنة، وذلك من أجل التنمية، والمساعدات المادية الأخرى. وكانت هذه الأراضي المعطاه هي من أراضي الدولة البور أي المهملة، وأراضى الأوقاف، وأراضى المجالس البلدية، والأراضى المستصلحة، وكذا المجهولة الملكية، والمنزوعة الملكية، من الأفراد، وسيتم تأميم كل ما يزد عن [٥٠٠] خمسمائة دونم = (١٢٣,٥ فدان) من العائلات الكبيرة، وسيقدم لهم تعويض فى نطاق تدريجي، وكلما كانت المساحة المملوكة أكبر، كان المعدل للتعويض أقل. وسيدفع هذا التعوض على أقساط لمدة عشرين سنة بنسبة ٤٪ لروابط الملكية. وأرسى القانون أيضًا أن الممتلكات الجديدة التي توزع ستكون تحت شروطه، وألا تكون موزعة بين الورثة. وكان مقدرًا أن حوالي ثلث سكان الريف أي حوالي خمسة ملايين، سيستفيدون من هذا القانون، الذي إذا ما طُبِّق تمامًا كان سيحدث ثورة كبيرة، محولاً تركيا إلى دولة ذات مزارعين مستقلين، يملكون مساحات صغيرة من الأراضى الزراعية(٢٨).

وأُنجزت اللائحة فى ١١ يونيو، بعد محاولات طويلة، ومريرة. وكان يبدو الأمر واضحًا؛ أن الجمعية العمومية لن تمررها، ما لم يكن هناك حزب، أو أحزاب معارضة، وكذلك سياسيون معارضون متواجدون في الساحة السياسية. وكانت هناك قوى فعَّالة فى الريف قد ثارت ضد اللائحة. وأن النظام داخل الحزب وحده كان قادرًا على التغلب عليهم، للموافقة على اللائحة بالإجماع.

وعلى أي حال، فإن اللائحة ؛ لما كانت غير مجهزة، ومعدة إعدادًا كاملاً، فقد تم تعديلها من قبل حزب الشعب الجمهوري في بداية ١٩٥٠م قبل الانتخابات العامة، وتحت ضغط سياسة تعدد الأحزاب من ناحية، ومن ناحية أخرى، كتنازل من الحكومة لكبار ملاك الأراضي الذين يتحكمون في أصوات الفلاحين.

وربما كان النتيجة السريعة لإدخال لائحة الإصلاح الزراعي، هي بلورة المعارضة داخل حزب الشعب الجمهوري. وكما سبقت الإشارة، فإن دولة الحزب الواحد كانت قائمة على نوع من الاتحاد بين العسكريين، والبيروقراطية المدنية، والمثقفين، والطبقة المتوسطة من الحرفيين، وملاك الأراضي فى الأناضول، وكان هذا الاتحاد قد أصابه الضعف، والوهن بالفعل، من جراء الضغوط المتتالية من الدولة خلال سنوات الحرب. ولقد كان قانون الإصلاح الزراعي، أو لائحته هذه مقياس لإظهار مدى الضعف السياسى، والاقتصادي، ومدى قوة القوى المحلية التي تعتمد على ملكية الأرض فى إضعاف الدولة (٢٩).

وإذا كان قانون الإصلاح الزراعي؛ قد فتح المجال أمام المعارضة الداخلية في الحزب، وبين ملاك الأراضي الزراعية، فقد واتت المعارضة فرصة أخرى، شدت من عضدها وشجعتها على المضي قدما، نحو

هدفها؛ تلك هي توقيع تركيا على اتفاقية الأمم المتحدة، فقد عُرضت الاتفاقية على المجلس لإقرارها بعد مناقشتها. وكانت هذ أول فرصة حقيقية للمواجهة مع المعارضة. وأوضح عدنان مندريس(*) الذي لم يكن يتورع أبداً عن نقد نظام، وإدارة الحزب الواحد - ضرورة أن تحقق هذه الاتفاقية استقلال الشعب وحريته، وأنها توضح الاحترام المتبادل بين الفرد، والدولة في النواحي السياسية والاجتماعية، وأوضح أن ذلك لن يتم، أويتأتى إلا بانتخابات حرة. وقال إن إزالة كل العقبات التي تحد من الإدارة الشعبية، تقوى من عضد حرية الأمم واستقلاليتها، كما أوضح عدنان مندريس أن هناك اتفاق، وتوائم تام بين قانون الأمم المتحدة والدستور التركي، ولكن التدابير المضادة للحريات، والتي اتخذها حزب الشعب هي التي تفسد هذا التناغم، والتوافق في التطبيق. وأن قبول قوانين الأمم المتحدة، والوفاء بالتعهدات التي قطعتها الحكومة التركية على نفسها بتطبيقها، كل ذلك يتطلب إلغاء كل التدابير التى تحد من الحريات (٣٠).

(*) - عدنان مندريس : [١٨٩٩ - ١٩٦٠م].

ولد على عدنان فى سراج ايچى سنة ١٨٩٩م لعائلة ذات حسب ونسب، وإن كانت هناك مصادر تجعل مولده فى ازمير .. وهناك أقوال ترجع نسبه إلى «حلبلى زاده» فى سوريا وهناك من ينسبها إلى كاتب زاده لر فى العراق. ومن ناحية الأم من الموره .. كان موظفاً وصاحب مزرعة فى نفس الوقت حيث آلت إليه بعد وفاة والده .. وقد أقام مندرس فى المزرعة قصراً منيفاً فيما بين ١٩٥٢ - ١٩٥٣م. انضم فى شبابه إلى الاتحاد والترقى، واستدعى للجهاد فى اكتوبر سنة ١٩١٦م.

اشترك فى حرب الاستقلال ضد اليونان فى ازمير. وسرح من الجيش فى ١٩٢٢م. نضجت شخصيته فيما بين ١٩٢٢ - ١٩٣٠م. انطلق إلى الحياة السياسية، كان من انصار تشكيل الحزب الجمهورى الحر .. ولما أُلغى شكل مع جلال بيار وفؤاد كوبريلى جبهة معارضة فى حزب الشعب الجمهورى، ثم شكلوا سوياً الحزب الديمقراطى الذى ستتابع قصته فى هذا الكتاب. انظر:

- S . S . Aydemir, Menderesin DramI, 3 . baskI, Remzi Kitabevi, Istanbul , 1984.

وإذا كان أعضاء حزب الشعب الجمهوري، قد أظهروا امتعاضهم الشديد للهجوم الذي شنَّه عدنان مندريس، على إدارة الحزب الواحد في المجلس، إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى تناقلت الصحافة رغبته في التوائم مع دستور الأمم المتحدة، وأن ذلك أصبح من موضوعاتها الرئيسية.

إن تأثير الأحداث العالمية، والضغط المعنوي العالمى على السياسة الداخلية التركية، وبخاصة الحساسية المفرطة تجاه أي نقد من الخارج، كل ذلك كان موضوعاً للنقاش، وفتح الطريق أمام النضال السياسى ويمكن أن يُعيد ذلك إلى الأذهان، الرأى القائل: فإذا كان الضغط الخارجي هو الذي أنتج تنظيمات ١٨٣٩م، وفتح الطريق أمام فرمان إصلاحات ١٨٥٦م فإن ذلك الضغط الخارجي أيضاً - المتأثر بقوانين الأمم المتحدة - هو الذي أجبر حزب الشعب الجمهوري على قبول الحرية السياسية [٣١] وإذا كان الرأى المعارض لهذا لا يقلل من أهمية ذلك لكنه يُرجع التغيير الذى حدث إلى تفاعل الأحداث السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية داخل تركيا ذاتها. ومع التسليم بوجهة النظر هذه، فلابد من الاعتراف بأن التوقيع على معاهدة الأمم المتحدة، وقبولها قد ساعد على إعداد، وتهيئة المناخ المعارض لنظام الحزب الواحد، وأمد المعارضة بالحجج القانونية، والمعنوية التي يمكن استخدامها ضد سيطرة ذلك النظام، ودفع الشعب أكثر من ذي قبل إلى تأبيد هؤلاء المعارضة.

وهكذا، فإن رؤية حزب الشعب الجمهوري، تحت ضغط هذه التطورات الداخلية، والخارجية، قد بدأت فى التغير رويدًا رويدًا، ولكن من الجذور؛ فرئيس الوزراء شكري سراج أوغلي الذي ادعي قبل ذلك بسنة واحدة [١٩٤٤م] أن النظام السياسي التركي فيما بعد الحرب، يمكن أن يكون فعالاً، يحتذى من قبل كل الدول جميعاً، هو نفسه، كان يقبل مراجعة أي تدابير قد إتخذت لحماية النظام من قبل[٣٢].

وكان متحدثو حزب الشعب الجمهوري كثيراً ما يرددون أن تركيا تتمتع بالاستقلال الشعبي، وبالنظام الديمقراطي، وأن الديمقراطية قد استقرت فى تركيا خلال الثلاث والعشرين سنة التي انقضت منذ إعلان الجمهورية وحتى الآن(٣٤).

ووجد حزب الشعب الجمهوري في إجراء الانتخابات الأولية لمدينة إستنابول، الفرصة السانحة للإعراب عن نواياه الديمقراطية الحقيقية؛ فقد ترك الحرية الكاملة أمام الجميع للتقدم لعضوية هذه الانتخابات، دون الرجوع إلى اللجنة المركزية للحزب، كما كان متبعًا في الماضي. ومع ذلك، فإن الذين دخلوا مجلس الأمة الكبير، نتيجة للانتخابات التى أُجريت فى إستانبول في السابع عشر من حزيران ١٩٤٥م كانوا جميعًا من حزب الشعب الجمهوري.

وخلال هذه الفترة، تم تمديد الإدارة العرفية، التي كانت مطبقة في إستانبول، طوال سنوات الحرب ستة شهر أخرى، وكانت هذه الإدارة تُعطِي الحكومة كافة الصلاحيات في اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ الأمن فى البلاد.

ولما كان القِسْم الأعظم من حركة النشر التركية، مركزة فى إستانبول، وبسبب أهمية الصحافة القصوى للسياسة؛ فقد كانت الحكومة تُمارس سلطانها عليها، وتستغلها للأغراض السياسية، فى كثير من الأحيان. وخلال نفس هذه المدة ؛ بدأت المعارضة فى المجلس تظهر للعيان رويداً رويداً، وكان من نتيجة النقد الشديد الذي حدث عند مناقشة ميزانية وزارة التجارة ١٩٤٥م، وتصويت سبعة من الأعضاء ضد الحكومة ؛ أن أُعد ذلك نقطة البداية في تشكيل معارضة ضد الحكومة. واتخذت المعارضة شكلاً أوضح، بالتقرير الرباعي الذي قدمته إلى المجموعة البرلمانية لحزب الشعب الجمهورى. وكان الذين وقعوا هذ التقرير هم: جلال بايار رئيس الوزراء السابق (*). وعدنان مندريس (*)

وفؤاد كبرولي Fuad Koprulu ورفيق قورالتان Raflk Koraltan. وقد أوضحوا في تقريرهم ؛ توصيف الدستور التركي للديمقراطية، والمحاولات التي بذلها آتاتورك لجعل الحكومة أكثر ديمقراطية، والمصاعب، والتهديدات التي تعرض لها الدستور بحجة الحد من الرجعية، وكيف أن سنوات الحرب فقط هي التي أدت إلى استمرارية هذه التهديدات، واقترحوا في نفس هذا التقرير؛ ضرورة مراقبة مجلس الأمة للحكومة مراقبة فعلية، واعتراف الدستور بالحقوق، والحريات المكفولة للأفراد، والسماح لتطور النشاطات السياسية المعتمدة على نظام تعدد الأحزاب، خاصة وأن الحرب قد انتهت، وأن المثقفين، والقرويين أصبحوا في حالة مهيئة تمامًا لقبول الديمقراطية، ورغبة في كسب التأييد الشعبي؛ طالب أصحاب هذا التقرير مناقشته علنيًا(٣٥).

هذا التقرير الذي أُعِدَّ بعناية ودقة فائقة - والذي بدا ظاهريًا - وكأنه رغبة في التغيير داخل حزب الشعب الجمهوري نفسه، إذا ما قدر له القبول، فلسوف يحدث تغييرًا جذريًا في الحياة السياسة للبلاد عامة.

وفي ١٢ حزيران ١٩٤٥م = ١٣٦٥هـ اجتمعت الهيئة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري سرًا، وبعد مناقشة استمرت سبع ساعات لهذا التقرير، رفضته، بحجة أن المكان الطبيعي لمناقشة التغييرات المطلوبة للقوانين، واللوائح الموجودة، ليست الهيئة البرلمانية للحزب، بل مجلس الأمة الكبير نفسه (٣٦).

والواقع أن محاولة فهم أسباب هذا الرفض، تصطدم بصعوبات جمة، خاصة وأن هذا الرفض يتنكر تمامًا لكل وعود الحرية، التي قطعها حزب الشعب الجمهوري على نفسه، في ربيع ١٩٤٥م ومهما قيل في تبرير ذلك، فإن من نتيجة هذا الموقف أن هؤلاء الأربعة وجدوا الفرصة مواتية للانفصال عن حزب الشعب الجمهوري، وأن الرأى العام كان

يستصوب النقد الموجه لحزب الشعب الجمهوري، ويؤيد هؤلاء الأربعة في تقريرهم، ولم يمضِ سوى ثلاثة شهور على مناقشة هذا التقرير، حتى نشر كل من فؤاد كوبريلي، وعدنان مندريس؛ مقالات لاذعة في جريدة «وطن» التي تتخذ موقفًا معارضًا للحكومة، وانتقدوا مواقف رئيس الوزراء، والحكومة، وبعض القوانين التي تُعدُّ معارضة للديمقراطية. أمام هذا الموقف طلب حزب الشعب منهما ايضاحًا لموقفهما المعارض هذا، ولما لم يتلق منهما ردًا مقنعًا أصدر قرارًا بإخراجهما من الحزب على اعتبار أن هذه المقالات مجافية لروح، ومبادئ، ومظهر حزب الشعب الجمهوري، كما قرر الحزب أيضًا إبعاد رفيق قورالتان الذي وقَّع التقرير مع زملائه، بسبب نقده للقرار الذي اتخذه الحزب تجاه رفيقيه.

أما جلال بايار صاحب التوقيع الرابع على التقرير، فقد أعد مسوَّدة مشروع يطالب المجلس بتغيير مادتي ١٧، ٥٠ من قانون الصحافة، واللتان تَحُّدان من حرية التخابر، ولكن المجموعة البرلمانية للحزب، رفضته، قبل عرضه على المجلس. فما كان من جلال بايار إلا أن استقال أولاً من عضوية المجلس، عن إزمير، ثم من الحزب في ٣ نوفمبر ١٩٤٥م. وطبقاً لما ورد في مقال عن حياة بايار فقد «فعل ذلك من أجل تأسيس حزب جديد، وإعطاء شكل حقيقي للمعارضة»(٢٧).

وهكذا، لم تمضِ سوى أربعة شهور على تقديم التقرير حتى كان الأربعة الذين وقعوه قد قطعوا علاقاتهم تمامًا بحزب الشعب الجمهوري.

وفى ١ نوفمبر ١٩٤٩م = ١٣٦٩هـ أعطى عصمت إينونو دَفْعَةً جديدة للمعارضة، في خطاب افتتاح دورة مجلس الأمة الكبير، حيث أوضح : «أن البلاد تسير بخطى حسيسة نحو الأمن والحرية في مناخ من الديمقراطية، وأن النقص الوحيد هو عدم وجود معارضة للحزب الموجود في السلطة». وأضاف أنه شديد الأمل في ظهور معارضة، تتفق مع مطالب البلاد، ومبادئ الديمقراطية، بشرط أن تتواءم تلك

الديمقراطية مع شخصية الشعب التركي، وثقافته، والبناء الاجتماعي للبلاد: ولم يكن عصمت إينونو بطبيعة الحال، يفكر في زلزلة سلطة حزب الشعب، في هذه المرحلة، بل كل تفكيره محصوراً في معارضة محدودة، ومع ذلك فقد وعد بتغيير القوانين المضادة للديمقراطية، وكانت دعوة صريحة منه للمعارضين للظهور، والعمل في وضح النهار.

وبينما هذه التطورات تتفاعل داخل حزب الشعب الجمهوري، كانت المعارضة بدورها تتخذ مواقفها المركزة على معارضة مسائل الطباعة، ولقد تجمعت جبهة المعارضة حول مجلتي «وطن» و«طان»، ومن خلفهما جاءت وسائل النشر، والصحافة الأخرى، التي لم تكن واثقة من النتائج التي ستصل إليها مساعي الديمقراطية - وفي الحال - وبعد تلقي هذه الإشارة - اجتمعوا من أجل اتخاذ القرارات اللازمة، حول تطبيق الحقوق، والحريات التي يعترف بها الدستور، والتي تتمشى مع الحريات العامة. ومن بين هذ القرارات التي ناقشوها؛ حرية الصحافة، وقانون النقابات، والجمعيات، وضرورة تغيير قانون العقوبات، وحتمية تغيير القوانين البوليسية، وخاصة المادة الثامنة عشر[٣٨] واستقلالية الجامعة، وانتخابات المرحلة الواحدة، وضرورة استقالة رئيس الجمهورية من رئاسة الحزب[٣٩].

ومأأن بدت بعض ملامح المعارضة، من داخل تنظيمات الحزب نفسه، واتضح للمعارضين أن عمليات الإسكات، والإخراج من الحزب لن تُطبق كالماضي حتى اشتدت هذه المناقشات – عن ذي قبل. ونشبت معركة حامية بين أحمد أمين يالمان (*) رئيس تحرير «وطن» المعارضة وفالح رفقي آتاي رئيس تحرير «اولوس» المتحدث الرسمي باسم حزب الشعب الجمهوري، وانتقلت الحملة من الانتقاد الشخصي، إلى الأوضاع السياسية، بل ونقد الحكومة، ورجالاتها، وكان من نتيجة هذه الحملة أن تخلت «أولوس» عن ادعاءاتها بأنها تُعبّر عن الرأى العام، وانحصرت

دفاعاتها عن وجهة نظر حزب الشعب الجمهوري فقط، كما بدأ ضغط الرأى العام يعبر عن نفسه بطريق الصحافة. وقد اتضح ذلك عندما أغلقت جريدة «ينى اقونومي» "Yeni Ekonomi" أي الاقتصاد الجديد، التي تصدر في إزمير على إثر نشرها خبرًا عن ارتكاب ابن الوالى لحادثة سيارة، ولكن تحت ضغط الرأى العام وإصرار الصحافة سمحت الحكومة بإصدارها من جديد(٤٠).

وانطلاقاً من هذا الانفراج في المناخ السياسي العام، قدم رجل الأعمال، والصناعة الكبير «نوري دميراغ» "Nuri Demirag" في السادس من حزيران ١٩٤٥م طلبًا لتأسيس حزب سياسي جديد. وفي الثامن عشر من نفس الشهر تمت الموافقة، وبذلك نال شرف تأسيس أول حزب معارض في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية (٤١) ذلك الحزب الذي تسمى بـ «حزب النهضة القومية» "Milli KalkInma partIsI".

لم يكن له برنامج منفصل عن المشكلات الراهنة، ولم تكن فعالياته تخرج عن نطاق أفكار مؤسسة الشخصية. ومن هنا كان دوره في الصراع السياسي محدوداً جداً. ولكن الحكومة بموافقتها علي تأسيسه؛ قد أثبتت فعلاً موافقتها علي تأسيس أحزاب معارضة.

ومن الخطأ الاعتقاد أن الحزب الحاكم، وهو حزب الشعب الجمهوري لم يكن يأبه بما يدور؛ فالحزبيون يتعرضون للنقد، والنقد الشديد، علي صفحات الجرائد؛ واعتبر بعض المغالين أن نقد الصحافة هذا يمثّل تهديداً حقيقيًا لسلامة، وأمن الأمة، ودعوا صراحة الشباب لـ«اسكات الصحافة المعارضة» الملتفة حول «وطن» و «طان» وكانت الأولي تعبر عن أفكار الحرية، والثانية عن الفكر الإشتراكي(٤٢) ورغم الاختلاف الواضح في نهج كل منهما؛ إلا أن رئيس الوزراء شكري سراج اوغلي قد أشتكي منهما، موحداً بينهما في المعارضة. مما أضطر جريدة «وطن» أن تدافع عن نفسها نافية كونها اشتراكية.

وأصدر أصحاب «طان» مجلة سياسية تحت أسم Gorusler = وجهات نظر وشنوا فيها هجوماً مركزًا علي حزب الشعب، وعلي رئيس الجمهورية. مما زاد الشعور بالغضب من جريدة «طان» التي تدافع، وتؤيد وجهة النظر السوفيتية في العلاقات الدولية وفي الشئون الداخلية.

وكان رد الفعل المنتظر ضد نقد «طان» قد اندلع في ٤ نوفمبر ١٩٤٥م حيث احتشدت جموع غفيرة أمام مطبعة «طان»، وهي تحمل لوحات، وشعارات معادية للمعارضة، وللشيوعية. وما هي إلا لحظات تُعد بالثواني، حتي هجم المتظاهرون، وخربوا ماكينات الطباعة في «طان» Tan وغروشلر Gorusler والعالم الجديد "Yeni Dunya" وتركيا "Le Turqeie" تخريبًا كاملاً، لما تتصف به هذه المجلات من ميول اشتراكية (٤٣). كما تم تخريب وتدمير بعض المكتبات التي تبيع الكتب اليسارية(*). وحتى جريدة المساء «آقشام» التي انتقدت عنف وتخريب المتظاهرين، قد أصدرت أبوابها التي انتقدت فيها هذه الأعمال، بصعوبة جمّه. حسب تصريحات وزير الداخلية ؛ فإن البوليس كان يتعقب المظاهرة خطوة خطوة، ولكنه لم يحل دون عمليات التخريب (*). بينما نجح في الحيلولة دون توجه المتظاهرين نحو بعض الممثليات الأجنبية - وبالرغم من أن مدينة إستانبول كانت تحت الإدارة العرفية، إلا أن المظاهرة استمرت لعدة ساعات، وتمت بشكل مبالغ فيه، وهي علي بعد ثلاث حواري فقط من مديرية أمن إستانبول، ومن الأراء التي طرحت في تفسير موقف حزب الشعب الجمهوري هذا، المتناقض مع وعوده بالحرية، هو غضب الحزب من موقف الاتحاد السوفيتي من العلاقات التركية السوفيتية عند إعادة النظر في اتفاقية (مونتريه) وتغاض السوفيت عن سوء العلاقات(٤٤). ومهما كانت التبريرات، فإن أحداث [طان]؛ كما أنها مثال مؤسف لاستخدام العنف، والقوة. ضد تيار الفكر اليساري. فإنها؛

قد غطت بدايات الديمقراطية في تركيا بسحاب كثيف من الخوف، والقلق، ومعنى ذلك؛ أن الحكومة تستطيع أن تستخدم القوة الخارجة عن القانون، ضد جماعات المعارضة التي لا تعجبها، لإسكاتها. وقد تناولت الصحافةُ، بالنقد الخفيف، أحداث تخريب المكتبات، ومطابع دور نشر الجناح اليساري، أما حزب الشعب فقد بدا وكأنه شعر بالارتياح بعد إسكات اليساريين أخيرًا(٤٥).

خلال هذه الأثناء، أصبح من الواضح أن أصحاب التقرير الرباعي قد أعدوا عدتهم لتكوين حزب معارض. وبالفعل تم تكوين الحزب الديمقراطي Demokrat partisi تحت زعامة جلال بايار في السابع من يناير ١٩٤٦م بشكل رسمي. وهكذا. وكما كان الوضع في الماضي فقد خرج الحزب الديمقراطي أيضاً من تحت رداء مجلس الأمة الكبير، ولم ينبع - في البداية - عن حركة متطورة من داخل الشعب .. فلم يزل ثلاثة من مؤسسيه أعضاء فى مجلس الأمة الكبير.

ولقد استقبلت الحكومة، وحزب الشعب الجمهري تشكيل الحزب الديمقراطى استقبالاً حسنًا، وعبروا عن أملهم في أن يخرج إلى الناس ببرنامج مختلف، عن برنامج حزبهم(٤٦). وكان إخراج حكمت بايور - الذي دأب على انتقاد الحكومة - من الحزب الجمهوري، يُعد قوة جديدة قد انضمت إلى المعارضة، وظل يعمل من أجل الحزب الديمقراطى، بالرغم من أنه لم ينضم إليه.

ولم يختلف برنامج الحزب الديمقراطى في بادئ الأمر، اختلافًا كبيرًا عن برنامج حزب الشعب الجمهوري، بل اعتمد على المبادئ الكمالية الست، في رسم الخطوط العريضة لبرنامجه، (٤٧) ولم يوفق الحزب بعد شهرين من تشكيله، إلا في افتتاح ستة عشر شعبة فقط، في مراكز الولايات البالغ عددها ثلاث وستين ولاية، آنذاك، وست وثلاثين فرعًا فى أقضية البلاد التي لا حصر لها. وهذا يُعد تطورًا بطيئًا إلى حد

ما، حيث أن الجميع كانوا على اقتناع كامل بأن الحزب الجديد لن يمثل معارضة حقيقية، ولن يختلف كثيراً عن الفرقة الحرة، التي شكلها فتحي بك ١٩٣٠م كمعارضة مستأنسة، خرجت من تحت جبة الحكومة. من أجل تصحيح وجهة النظر هذه، التي كانت متفشية بين طبقات الشعب المختلفة، فلقد دأب الديمقراطيون والجمهوريون جنبًا إلى جنب على تكرار أن المعارضة، ليست مستأنسة، بل هي معارضة حقيقية (٤٨).

وظلت العلاقة بين الجمهوريين والديمقراطيين في الشهور الأولى علاقة صداقة ؛ فطبقًا للديمقراطيين ؛ إن السبب الرئيسي في حسن تصرف الجمهوريين حيالهم هو اعتقادهم أن الديمقراطيين لن يفتحوا شعبًا لهم في المقاطعات الجنوبية، والولايات الحدودية أو فى القرى، بل إن نشاطهم سينحصر في عدة ولايات، من تلك التي تطورت سياسيًا، بحيث تقبل أفكارهم. وأن الذين ينضمون إلي الحزب الديمقراطى؛ ما هم إلا أفراداً وآحاداً، وأنه بذلك لن يسعى إلى السلطة قبل مرور أربعين أو خمسين سنة، وعلى ذلك فإنه لن يكون سوى حِلْيَة ديمقراطية (٤٩). وفي الواقع، فإن حزب الشعب الجمهوري؛ الذي انقضى عليه في الحكم ثلاثة وعشرون عامًا، ودعَّم جذوره في أنحاء البلاد، وأَلُفَ السلطة، لم يكن يبغى غير هذه الحلية، ولم يكن في مقدوره أن يقبل بسهولة حزبًا معارضًا، يمارس المعارضة ممارسة حقيقية.

وعليه فكان كلما كَبُر الحزب الديمقراطي، كلما تغيَّرت مصداقية تصرفات الجمهوريين حياله، ولقد اندفع الحزب الديمقراطي نحو الانتشار، والتوسع بعد فترة الجمود، التي استمرت ثلاثة شهور، خاصة، بعد أن أدرك الشعب، أن الحزب الجديد، حزب معارض بالفعل، واستطاع الحزب في ربيع ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ أن يجذب حوله كل التيارات المعارضة في البلاد. وكان المواطنون بأنفسهم يتجمعون، ويقومون بافتتاح شعب، وأفرع للحزب فى القرى، والمراكز(٥٠). ثم

يقومون بعد ذلك بالاتصال بالمركز، صارفين النظر عن أن الحزب الديمقراطي لم يكن صاحب برنامج مقبول بعد، ولم يصل بعد إلي المرحلة التى تجعله يعبر عن مرئياته صراحة. ولم يكن يدفعهم إلى ذلك سوى أنه الحزب المعارض للحكومة، وهكذا. رويداً رويداً، بدأ الحزب الديمقراطي يقلق الحزب الجمهوري، لدرجة أن الجمهوريين توقعوا فوزه، أو إمكانية فوزه فى الانتخابات التي يتم الاستعداد لها في بداية ١٩٤٧م(٥١).

وطفت على السطح بعض المسائل الديمقراطية التي عجلت بالمواجهة بين الحزبين؛ فقد قام حزب الشعب بدعوة الجمعية العامة للانعقاد، لبحث بعض الأمور المتعلقة بالديمقراطية، وتقديم انتخابات البلدية من سبتمبر ١٩٤٦م إلى مايو من نفس العام (٥٢)، وكان معنى تغيير تاريخ انتخابات البلدية إشارة إلى إمكانية إجراء الانتخابات العامة في صيف ١٩٤٦. وقدمت حكومة حزب الشعب إلى المجلس مشروع قانون، يتعلق بتقديم موعد انتخابات البلدية، وتمت الموافقة عليه، في نفس اليوم، وتسبب هذا القانون في حدوث أول مواجهة مباشرة بين الحزب الحاكم وحزب المعارضة، وكانت المعارضة تدعي أن تقديم موعد انتخابات البلدية لم يقصد بها سوى الحيلولة دون إتمام تشكيلات الحزب الديمقراطى، علاوة على ذلك، فإن الحزب المعارض كان يطالب بتغيير القوانين المضادة للديمقراطية ؛ مثل قوانين: «قوى الأمن العام، وتكوين الجمعيات، وحرية الصحافة، إلى جانب ضمان اتخاذ الإجراءات التي تكفل نزاهة الانتخابات. أما أنصار حزب الشعب، فكان بعضهم يُطالب بعبارات صريحة، بضرورة تحجيم المعارضة، قبل أن يفلت الزمام، وضرورة التوجه إلى الانتخابات المبكرة، حتى يثبتوا للجميع أنهم مازالوا هم أصحاب السيطرة الكاملة، على الرأى العام. وأن حزب الشعب

الجمهوري في مقدوره أن يستبدل المجلس الذي جاء نتيجة انتخابات المرحلتين بمجلس آخر جديد يُنتخب بطريقة أكثر ديمقراطية، وعن طريق انتخابات المرحلة الواحدة (٥٣).

وفي ١٠ مايو ١٩٤٦م افتتح عصمت إينونو المؤتمر العام لحزب الشعب الجمهوري، وأشار في خطاب الافتتاح إلي أن الظروف الداخلية، والخارجية تستدعى إجراء انتخابات جديدة، تجري في جو أكثر ديمقراطية. وأشار كذلك؛ إلي أنه كرئيس للحزب، سينتقل إلى المعارضة لو أن حزب الشعب الجمهوري سيفقد الانتخابات. ورغم النقد الشديد، الذي يتعرض له إينونو بسبب جَمْعه بين رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحزب، إلا أنه لم يكن ينوي ترك رئاسة الحزب وأوجز عصمت باشا تصورتاته للمرحلة الحالية في النقاط التالية:

* إلغاء منع تشكيل الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية.
* قبول نظام الانتخابات ذات المرحلة الواحدة، بدلاً من المرحلتين.
* قبول نظام الانتخاب في اختيار رئيس الحزب، وإلغاء نظام الزعيم الذي لا يتغير كما هو متبع معه هو شخصيًا. وتغيير عبارة Milli sef أي الزعيم القومي، في لائحة الحزب، وأن تحل محلها كلمة «رئيس الحزب» وأن يتم انتخاب الرئيس كل أربعة سنوات (٥٤).
* الغاء «المجموعة المستقلة» في مجلس الأمة. واتجاه الجميع إلى الانتخابات الجديدة (٥٥).

وقَبِل المؤتمر العام عَرْض عصمت باشا، وانفض بعد انتخابه رئيسًا عاماً للحزب، ويُعد هذا الاجتماع من أهم الاجتماعات في المرحلة الراهنة، لما اتخذ فيه من قرارات.

فقبول مبدأ تشكيل الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات المهنية، على أساس اقتصادى، واجتماعى جاء على النقيض تمامًا، لمبدأ «مجتمع بلا طبقات» المُدَافع عنه، منذ خمس وعشرين سنة. أما انتخابات الدرجة الواحدة، فيُعد إصلاحًا جاء نتيجة مباشرة، لمطالب الرأى العام.

وكان الهدف من وراء تقديم الانتخابات سنة كاملة ؛ هو أنها تدعم مركز حزب الشعب، في السلطة من ناحية، ومن ناحية أخرى، إن لم تقض تماماً على أحلام، وآمال المعارضة، في الوصول إلى الحكم سريعاً، فإنها يمكن أن تحد من ذلك إلي درجة ما. أما «المعارضة ؛ فكان منبع قوتها الحقيقي ؛ هو اقتراب الانتخابات العامة. وكانت الآراء المطروحة ضد المعارضة آنذاك، هي أنها لو كسبت السلطة، بعد تشكيل الحزب الديمقراطي بثلاث أو أربع شهور دون أن تتضح بعد أفكار، وآراء زعمائه، أو يتضح تماماً برنامجه، وسياسته، فإن ذلك سيحدث فقط، لأنه ضم بين صفوفه الأصوليين، والرجعيين، والقرويين الذين لم يتملكوا أراضٍ، ولم يجمعهم معاً سوي رغبة المعارضة فقط. وفي هذه الحالة فإن النتيجة في البداية، وفي النهاية تهديد للنظام ككل.

وعلى الطرف الآخر، فإن رد الفعل لدى الحزب الديمقراطي، على قرارات المؤتمر العام لحزب الشعب الجمهوري كان عنيفاً ؛ فقد أدان عصمت إينونو لعدم التزامه بالوعد الذي قطعه على نفسه، بأن تكون الانتخابات في موعدها الطبيعي ١٩٤٧م، وإذا كان لابد من تقديم موعدها فكان عليه أن يتشاور في ذلك مع زعماء أحزاب المعارضة. ومن الانتقادات التي وجهت إلي عصمت إينونو أيضاً: «أن القانون يحمي رئيس الجمهورية من النقد، ولكنه - أي رئيس الجمهورية - يستخدم حصانته، وامتيازاته لصالح الحزب الذي يرأسه، ويتدخل في السياسة اليومية (٥٦). وفي تصريحات أدلى بها فؤاد كوبريلى لمندوب الـ «نيويورك تايمز» أدان الحكومة قائلاً :

«إن الحكومة تسعى إلى عرقلة تشكيل الأحزاب السياسية، بطرق غير مشروعة، فإنها تراقب تليفونات المعارضين، وتضعهم تحت مراقبة البوليس أينما ذهبوا ...» ومن ناحية أخرى فإن أعضاء الحزب الجمهوري، كانوا يتهمون الديمقراطيين، بأنهم يمدون وسائل الإعلام الأجنبية، - وبخاصة راديو موسكو - بالمواد التي يشهرون بها، وشنوا

هجوماً شديداً، ومركزاً على فؤاد كوبريلى لزجه بالأجانب فى مناقشة المسائل. والمشكلات الداخلية (٥٧).

ووسط هذه المهاترات، تمت انتخابات المجالس البلدية يوم ٢٦ مايو ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ وقد امتنع الحزب الديمقراطي عن خوضها، معبراً عن استياءه لعدم إلغاء القوانين المضادة للديمقراطية، ومؤكداً أن السلطة تحول بكل الطرق دون تطور معارضة حقيقة (٥٨). وأما حزب النهضة القومية، الذي فقد الكثيرين من أنصاره، بعد تأسيس الحزب الديمقراطي. فقد انسحب هو الآخر من الانتخابات صبيحة يوم إجراءها، متهماً الحكومة بالانحياز ضده (٥٩). وطبقا للمعارضة فإن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم فى هذه الانتخابات كانت ضئيلة جداً (٦٠). بينما بيانات وزير الداخلية توضح أن النسبة تراوحت بين ٥٠ و٦٠٪(٦١) أما منسوبو الحزب الديمقراطي، الذي لم يدخل الانتخابات رسمياً ـ فقد أعطوا أصواتهم للمرشحين من غير أعضاء الحزب الجمهوري، [كما حدث في قسطموني] متكتلين خلف مرشحي حزب النهضة القومية، وأكسبوهم عدة دوائر، وهكذا، كسب هذا الحزب ستة مقاعد في مجلس بلدية «قيريق قلعه»(٦٢).

وكانت هذه أول مرة، يتم فيها ترشيح، واختيار، وانتخاب أعضاء مجالس البلديات من قبل الشعب مباشرة، بعد أن كان التقليد المتبع هو اختيارهم من قبل حزب الشعب الجمهور فقط.

وهكذا أصبح أفراد الشعب يشعرون بالمواطنة، وبأن فى إمكانهم ممارسة حقهم الانتخابي بحرية كاملة، كما أن انتخابات البلدية هذه، إلى جانب أنها فتحت الطريق أمام مصادمات شخصية، داخل حزب الشعب ذاته، فإنها استطاعت أن تُعطِي مؤشراً عن قوة الحزب الديمقراطي، كما أظهرت أن هناك بعض القصور، في طريقة التصويت، يجب معالجتها قبل الانتخابات العامة. ولقد مرت انتخابات مجالس البلديات ـ رغم

الأساليب الملتوية لموظفي الحكومة، وعدم تعودهم على مواجهة المعارضة، وعدم توفر سرية التصويت - في ظروف تتسم بالحرية إلى حد ما(٦٣).

خلال شهر مايو، وقبيل انتخابات البلدية، قام عصمت إينونو بجولات ؛ طاف فيها معظم الولايات داعيًا المواطنين إلى الانضمام إلى الانتخابات، وكانت أولى بشائر هذه الدعوة هو ميلاد تعدد الأحزاب، واتضح رويداً رويداً أن سلطة الحكومة، تعتمد على الشعب، قبل أي عامل آخر.

واتضح للعيان أثر الحرية في ميادين أخرى؛ فقد خرجت - إلى حد ما - عملية بيع المنتجات الصناعية، والزراعية، وتحديد الأسعار من تحت سيطرة الحكومة، وقد ضمن ذلك بيع، وتوزيع منتجات القطاع العام - وبخاصة منتجات بنك سومر - على المستهلكين، والموزعين بكميات كبيرة، وفي محاولة لإيجاد حل، لفقر، وفاقة العمال في بعض المقاطعات التعدينية، فقد أُلغى قانون التكليف بالعمل، أي إجبارية العمل الذي كان مطبقاً في قرى تلك المناطق.

وأما النقد اللاذع، والمستمر، والموجَّه من جميع الفئات، والطبقات، لم تلجأ الحكومة كما كان متبعًا فى الماضي إلى إسكات تلك الأصوات، بل اكتفت بالرد على الانتقادات الموجهة ضدها، مستمرة في حركاتها التحررية، مغيرة المادة الخامسة من قانون الصحافة، التي كانت تحد من حرية الصحافة، إلى درجة كبيرة، وسمحت بالمناقشات العامة، وأصدرت عفواً عامًا على قسم من الصحفيين المسجونين، وأسندت حق غلق، أو مصادرة أي جريدة إلى المحاكم بدلاً، من قوات الأمن، وعلى المحاكم قبل أن تصدر قرارها فى الإدانة الصحفية، أن تحقق فى الأمر، وتطلب إبراز الأدلة، حسب الأصول المتبعة قانوناً (٦٤) وأُلغى اتحاد الصحافة المشكل طبقاً للقانون رقم ٣٥١١، وتُركت الحرية مطلقة أمام الصحفيين في الانضمام إلى النقابات المهنية، التي تخصهم، كما أُلغيت كافة القيود،

التي كانت موضوعة بهدف الحيلولة، دون إصدار صحف، ومجلات جديدة (٦٥).

واعترفت الحكومة باستقلالية الجامعات، وبإدارتها الذاتية، مع استمرار تغطية مصاريفها من ميزانية الدولة (٦٦). وأصبح الأستاذ الدكتور صدِّيق سامي أونار، أستاذ الحقوق والإدارة المشهور مديرًا لجامعة إستانبول، بعد أن كسب الانتخابات ضد الأستاذ الدكتور توفيق صاغلام العضو المرشح من قبل الحكومة، ومدير الجامعة السابق.

كما غُيِّرت المادة التاسعة من قانون الجمعيات، والنقابات والتي كانت تمنع تأسيس الجمعيات على أساس طبقي. ولم يعد من حق الحكومة أن تلغي هذه الجمعيات، بل أصبح الإلغاء بقرار من المحاكم، بعد القيام بالتحقيقات اللازمة (٦٧). كما أوقف العمل ببعض القوانين المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات، وأُسند ذلك الحق إلى القوانين المدنية المطلقة.

وبالرغم من استمرارية منع الجمعيات المحلية، من الانضمام إلي جمعيات، أو اتحادات أو نقابات خارجية، وبالرغم من ادعاءات الديمقراطيين؛ بأن حق تأسيس الجمعيات، قد تخلف عما كان عليه الوضع، في زمن الاتحاد والترقي، إلا أنه لابد من الاعتراف بأن حق تأسيس الجمعيات قد نال حريات كبيرة (٦٨).

وقدمت الحكومة إلى المجلس مشروع قانون بتغيير قانون الانتخابات؛ وفقًا لقرار المؤتمر العام لحزب الشعب الجمهوري - ووجده الديمقراطيون غير كافٍ لسرية التصويت، وتأمين الأمن(٦٩). وبالرغم من أن المعارضة قد طلبت إشراف القضاء على الانتخابات فقد تُرك الإشراف للحكومة كما كان. ولم يُقبل نظام الانتخابات النسبية. وذلك لأن قسم من الجناح اليميني لحزب الشعب، كما كانوا يؤمنون تمام الإيمان، بعدم وجود فوارق طبقية، في تركيا، فإنهم يؤمنون كذلك بأن الانتخابات النسبية تتنافى تمامًا مع نظام الأغلبية التي استقر بين المواطنين،

وأصبح تقليداً متوارثاً [٧٠]. بينما كان الأعضاء المعارضون من نفس الحزب، يرغبون في إجراء الانتخابات بالقوائم النسبية.

وهكذا، فإن حزب الشعب الجمهوري، قد ألغى في بضع شهور، القرارات المحدة للحريات التي اتخذها طوال خمس وعشرين سنة. وبعد أن سمح بدرجة ما من التحرر، أصدر قراره بإجراء الانتخابات العامة في ٢١ تموز «يوليو» ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ.

ولقد كانت الكوادر العليا في الحزب الديمقراطي، تنوى مقاطعة الانتخابات، ولكن في الاجتماع الإستشاري الذي عُقد في مركز الحزب، نزلت تلك الكوادر على رغبة التنظيمات الإقليمية للحزب، وقررت خوض الانتخابات، بالرغم من كل ظروفها المضادة [٧١]. وكان من بين العوامل التي دفعت بالديمقراطيين للاشتراك في الانتخابات، تلك الضمانات التي أعطتها الحكومة لضمان حيادها في الانتخابات، وخوف الحزب من عدم التمثيل في المجلس مما يفقده خاصية اللقاء المباشر مع الحكومة، من ناحية، ومن ناحية أخرى، حرمانه من فرصة تعريف الشعب بالحزب، وتقديمه إلي المواطنين. وفي الواقع ؛ فإن الأحزاب التي ليس لها تمثيل في المجلس، مهما كانت أفكارها، ومهما كانت برامجها، قد عانت الأمَّرين، ولاقت مصاعب جمَّة في تقديم نفسها إلى الشعب، ولفت أنظار الصحافة إليها.

وقُبيل إجراء الانتخابات كانت تنظيمات الحزب الديمقراطي قد انتشرت في عواصم المقاطعات الثلاث والستين، والثلاثمائة مركزاً وبين أعداد غفيرة من قرى تركيا[٧٢]. وتلقى الديمقراطيون في تلك الأثناء تأييداً كبيراً من المرشال فوزي چاقمق نفسه، والذي كان من أقرب أصدقاء أتاتورك، كما كان رئيساً لهيئة الأركان في حرب الاستقلال، ولم يكن هناك من يحمل لقب مارشال سواه، في كل تركيا، وقد اشتهر بين الناس بالتدين، والشرف، والاستقامة كما كان محبوباً من الجميع؛ شباباً وشيباناً، وأن له مكانته بين الجماعات الدينية آنذاك. وما أن أُحيل إلى

التقاعد، وخلع الزي العسكري حتى أعلن عن رفضه لأسلوب الحزب الجمهوري، وذلك برفض الانضمام إليه، وأن يكون عضواً في البرلمان(٧٣). وأخيراً وافق على أن ينضم إلى قائمة الحزب الديمقراطي كعضوٍ مستقل.

وتطورت مسيرة الانتخابات بشكل سريع، وبدت وكأن جميع المعارضة في البلاد قد إلتفت حول الحزب الديمقراطي. وكأنها أي المعارضة في جهاد من أجل الحرية، واتخذت – على حد قول الديمقراطيين – جبهة متحركة ضد الاستبداد. وكان الإعلان الانتخابي أي «الأفيش» المشهور آنذاك [خلاص .. كفى] هو أوجز تعبير عن تلك الحالة، وكان زعماء الحزب الديمقراطي أينما ذهبوا، تستقبلهم الجماهير بحماس، منقطع النظير، ويحملونهم على الأعناق، وسط زحام لم ير مثله من قبل (٧٤).

وكان الديمقراطيون كثيراً ما يشتكون أمام الجماهير من افتراءات الجمهوريين، وحملات قوات الأمن، والجندرمة، وسوء معاملتهم (٧٥). وتسبيط الهمم من قبل موظفي الحكومة، بالرغم من الجهود الجبارة التي يبذلونها لكسب الأصوات حتى اليوم السابق عن الانتخابات مباشرة(٧٦).

واعتبر الديمقراطيون أن التعليمات التي صدرت إلى اللجان الانتخابية من الحكومة بضرورة التفتيش على البطاقات الحزبية، للذين يتوجهون إلى القرى، ما هي إلا رغبة في الحد من النشاط السياسي، في القرى، وحرمانها من هذا الحق (٧٧).

أما حزب الشعب فقد أرسل منشوراً إلى جميع شُعَبِه، وفروعه يطلب فيها من اللجان الانتخابية عدم استخدام العنف، والبعد عن الأساليب التعسفية، ويوصيهم بعدم اتهام المعارضة بتلقى معونات نقدية من الخارج، والابتعاد عن التهديد بإغلاق أحزاب المعارضة (٧٨). وبالرغم من كل هذه التدابير، فمازال الخوف من عدم الحياد في الانتخابات

مستمرًا، ومما زاد من هذه الهواجس، وصول خطاب رسمي إلى قائمقام أحد الأقضية يطلب منه مساعدة أحد مرشحي حزب الشعب الجمهوري في دعايته الانتخابية (٧٩).

والجمهوريون من جانبهم اتهموا الديمقراطيين، بأن هدفهم الرئيسي، هو هدم حزب الشعب، وإعادة الحروف العربية، وعودة الآذان باللغة العربية، واستثمار الدين فى السياسة (٨٠). وتشكيل المحاكم الشعبية لمحاكمة «المظلومين» (٨١). وبالرغم من كل هذا فإن كلا الحزبين لم يزجا بمسألة الشيوعية في دعاياتهم الانتخابية. حتى أن والى «يوزغات» الذي اتهم الحزب الديمقراطي، بأنه يغذى المطامع الشيوعية، مَثُلَ أمام المحكمة، وأُدين لذلك (٨٢).

وكان الجناح اليميني لحزب الشعب، يرى أن الهيئة الانتخابية للحزب الديمقراطي، قد استمالت إينونو شخصيًا. بينما إينونو يعترف أنه اختير رئيساً للجمهورية من قبل أغلبية المجلس، وليس من قبل الشعب، وكان دائما ما يردد أنه يُفَضِّل البقاء رئيسًا لحزب الشعب، ومن الضروري بقاؤه مرتبطًا بحزب ما. كما وعد باسم حزب الشعب الجمهوري بتخفيف التكليف الذي صدر فى شأن إنشاء مدارس في القرى، كما كان يدافع عن قانون الإصلاح الزراعي، الذي يهاجمه الحزب الديمقراطي، ويصرح أنه سيناضل ضد غلاء المعيشة. كما كان يَعِدُ دائماً أنه لن يحقد على أي طرف بسبب الدعاية الانتخابية التي تجري في فترة الانتخابات (٨٣).

وربما يكون أهم ما يلفت النظر، خلال تلك الحقبة الانتخابية، هو انضمام الشعب إلى المناقشات الدائرة. بشكل فعَّال، وتأييده المثير للدهشة للحزب المعارض، وظهور التغيرات الواضحة في العلاقة بين المرشحين والناخبين، فالمرشحون الذين كانوا نادرًا ما يُشاهدون فى دوائرهم خلال فترة الحزب الواحد، أصبحوا الآن يهرعون إلى هنالك، ويتحدثون إلي ناخبيهم، طالبين أصواتهم، مقابل ذلك كانوا يعدونهم

بتحقيق كافة مطالبهم. أما مرشحو المعارضة فكان الأمر بالنسبة لهم أكثر سهولة؛ فلم يكن أحد يسألهم عن برامجهم، وكان يكفى أنهم مرشحو المعارضة، كما أن معظم صحف إستانبول القديمة، وتلك التي صدرت حديثاً في هذه الفترة - وما أكثرها - كانت تؤيد المعارضة (٨٨).

وعند دراسة الوضع الاجتماعي لمرشحي الحزب الديمقراطي في انتخابات ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ اتضح ما يلى :

اثنان وخمسون منهم محامون، وواحد وأربعون من أصحاب الأراضى، وأربعون من الأطباء، وتسع وثلاثون من رجال الأعمال، وخمسة عشر جنرالاً متقاعداً، وأربعة عشر مهندساً وثلاثة عشر مدنياً، والباقي من المهن المختلفة، أما مرشحو الحزب الجمهوري؛ فكان أغلبهم من العكسريين المحالين إلى التقاعد، أو من الشخصيات السياسية المعروفة، أو من كبار الموظفين؛ كالولاة، والمحافظين ومن فى مستواهم. وقسماً منهم من منسوبي المهن الحرة (٨٥).

ومرت الانتخابات فى يوم ٢١ تموز ١٩٤٦م، في هدوء وانتظام، وأدلى ٧٥٪ من الناخبين بأصواتهم، وما أن ظهرت النتائج حتى تعالت الانفعالات؛ فقد أصيب الكثيرين بخيبة أمل كبيرة ؛ ففي المدن أتى الحزب الديمقراطي فى المقدمة، أما النتائج القادمة من القرى فقد كانت الأغلبية الساحقة لصالح حزب الشعب الجمهوري(٨٦). وبينما الجميع ينتظرون النتائج في مدينة إستانبول فى مساء يوم الانتخابات إلا أنه لم تعلن نتائجها إلا بعد مرور ثلاثة أيام. وطبقاً لرواية المعارضة فإن نتائج إستانبول قد غيّرت لصالح حزب الشعب الجمهوري، بعد مباحثات سرية، وأن النتائج لم تُعلن، إلا بعد أن زار المارشال فوزي چاقمق، والي مدينة إستانبول، وطلب منه كمواطن أولاً، ثم كمرشح ثانياً أن تُحترم أصوات الناخبين، وعندئذ أعلنت النتائج(٨٧). وعلى أي حال فإن مقاعد مجلس الشعب عن مدينة إستانبول، والبالغ عددها سبعة وعشرين مقعداً كسب منها الحزب الديمقراطي ثمانية عشر مقعداً. وطبقا للنتائج النهائية على

مستوى الجمهورية ؛ فقد حصل حزب الشعب الجمهوري على ٣٩٥ مقعداً من مجموع المقاعد التي تبلغ ٤٦٩ مقعداً بينما الحزب الديمقراطي؛ حصل على ٦٤ مقعداً، أما المستقلون فقد حصلوا على ست مقاعد. ولكن هذه الأرقام لم تتوقف عن التغيير في السنوات التالية.

لم يستطع خطاب عصمت إينونو اللين، الذي طالب فيه بنسيان ما حدث خلال الانتخابات، أن يُنسى ما فعلته الحكومة من ضغوط، أو الحيَل التي استخدمت في الانتخابات. بالعكس فإن الغضب الشعبي قد تزايد (٨٨). ولما لم تأت التدابير المتخذة، لتهدئة الوضع، بنتائجها المرجوة، فما كان من الإدارة العرفية فى مدينة إستانبول إلا أن نشرت منشوراً، شديد اللهجة، متهمة بعض الصحف بإثارة المشاعر، بما تنشره من إثارة الشبهات حول الانتخابات، وإحداث الضرر بالبلاد، والإخلال بالأمن، ومنعت منعًا باتًا نقد الانتخابات، ومع ذلك فقد قامت مجلتى "Yeni Sabah"(الصباح الجديد) و"Gercek" (الحقيقة) في نفس اليوم، بنشر أقوال جلال بايار التي يتهم، ويدين فيها الحكومة حيث قال:

[هأنذا أدعى .... بل أتهم .. إن الفساد قد عبث بأمور الانتخابات ...إن الانتخابات بعيدة كل البعد عن إظهار، وبيان إرادة البلاد الحقيقية.

فلو لم تُستخدم الوسائل غير المشروعة، ولو لم تُستخدم ضد المواطنين، أبشع أنواع الضغوط، والمضايقات لما كان في الإمكان الحيلولة دون اكتساح حزبنا للانتخابات في شتى بقاع الوطن.

ولما كانت هذه المضايقات، والانحرافات التي جرت، غير كافية، لم يكن أمام الحزب الحاكم إلا تنظيم المحاضر المزيَّفة، وإعداد الأوراق المحرَّفة، وكما أن فى أيدينا الأدلة القاطعة لإثبات هذا الادعاء الصريح، فإن ذلك معروف لدى الأمة كلها. إن حزب الشعب الجمهوري، استطاع أن يحتفظ بموقعه في السلطة بما اتبعه قبل، وأثناء الانتخابات من

مـضـايقـات، وبما قـام به من تحـريف، وتزوير في أصـول، وأوراق الانتخابات ومضابطها ..] (٨٩).

وأغلقت الإدارة العرفية، الجريدتين، لنشرهما هذا الكلام. ولكن لم تطبق مثل هذه المعاملة مع جريدة «طنين» المؤيدة للحكومة، والتي نشرت على صفحاتها نفس هذا الكلام (٩٠). وطريقة الإسكات هذه المتبعة في مناطق الإدارة العرفية، لم تُؤثر على الصحف، أو المواطنين في المناطق الأخرى من البلاد. بل إنهم كانوا يستقبلون الزعماء الديمقراطيين الذين يهاجمون الانتخابات بحماس شديد، وسط زحام كبير(٩١).

وطبقاً لما رواه رجب بكير، المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة، بعد الانتخابات، فإن مؤتمرات الاحتجاج، ورفض نتائج الانتخابات، استمرت عدة أيام، مما أوجب تدخل قوات الأمن، وبينما كان رجب بكير في مبنى مـجلس الأمـة الكبـيـر في مـسـاء يوم ٥ أغسطس ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ، وحسب أقواله شخصيًا، فقد كانت هناك جموع غفيرة من [البسطاء] على الرصـيف المقـابل، ومـا أن رأته حـتى هتـفت الجـمـوع «يحـيى الديمقراطيون» أو هتافات أخرى لم يفهمها هو. فسحب الخيَّالة سيوفهم، واضطروا إلى تفريق الجموع من أمام باب المجلس بالقوة. وكانت هذه الحركة، لا تُعد تعديًا على باب المجلس فقط، بل كانت تعدي على حيثيته، وحصانته أيضاً (٩٢). وإذا كانت مثل هذه الأعمال قد انتهت، بممارسة وزارة حـزب الشـعب الجـديدة، مـهـامـهـا. إلا أن مظاهر عدم الرضى، والاستياء ظلت مستمرة.

ولكي يقف الباحث على مـاهية التطور السيـاسـي في تركيـا حتي انتخابات ١٩٤٦م، فعليه أن يدرس بناء المعارضة الداخلي، والأفكار التي تدافع عنها. وعلى الرغم من عدم توافر برنامج تفصيلى أو وضوح رؤيا تجـاه المشكلات المثـارة، أو نمط تفكير الحـزب الديمقـراطى آنذاك، - إلا أنه نجح في جذب مجموعات المعـارضـة الرئيسـيـة في البـلاد حـوله، رغم تباين المنافع، والأفكار فيما بينها؛ فالقرويون، والعمال، والمثقفون، وملاك

الأراضي الزراعية، قد التفوا حول هذا الحزب مما أكسبه بعداً اجتماعياً. فهذا الحزب، وهو مازال في حبواته الأولى انطلق نحو المعترك السياسي هادفاً السلطة مباشرة ؛ ولم يكن هذا بناءً على قرار اتخذه الزعماء، بل بدفع وضغط من الكُتل الشعبية التى أيدته. وأصبح زعماء الحزب الديمقراطي أبطالاً بين عشية، وضحاها. ولم يعد أي أحد يهتم بمن هم، أو بما هي أفكارهم، أو علاقاتهم بحزب الشعب الجمهوري الذي انشقوا عنه، بل انصب الاهتمام كلية على تأييده، وتدعيمه (٩٣).

وعلى العموم؛ كانت الأفكار التي طرحها الحزب الديمقراطي؛ متعلقة بأمور ملموسة؛ كغلاء المعيشة، والاستبداد، والقوانين المضادة للديمقراطية، وانحراف الإدارة في كافة مستوياتها، وتفشي الفساد، والرشوة، ولم يكن لهم – حتى ذلك الحين – برنامج منظم للانتخابات، أو أفكار مدروسة، لمعالجة الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، وكل مافعله الحزب الديمقراطي، في هذه الحقبة، هو تحميل حزب الشعب الجمهوري المسئولية عن كل ما حدث من قصور، وانحرافات خلال الحقبة كلها بما فيها سنوات الحرب. وفي الواقع لم يهتم أحد بهذه الانتقادات وما إذا كانت لها قيمة أم لا.

أما الشعب؛ فقد كانت هذه أول فرصة يُعبر فيها عن امتعاضه من الحزب الحاكم، وحكومته. وكان التصويت لصالح المعارضة ليس إلا نكاية في الحزب الجمهوري فقط.

وقد عبرت إحدى الصحف عن ذلك قائلة: «إن الحزب الديمقراطي لم يكسب الانتخابات ويكفي أن خسر حزب الشعب هذه الانتخابات»(٩٤). وهكذا. فإن هذا التأييد المطلق للمعارضة لَمِنَ العوامل اللافتة للنظر في تطور الحياة السياسية التي أدت إلي تعدد الأحزاب في تركيا.

ولم يتوقف الحزب الديمقراطي عن انتقاد حزب الشعب الجمهوري، وإظهار عيوبه الإدارية وأخطائه التنفيذية، وإستمد من التأييد الشعبي، الجسارة في عرض ذلك، ومناقشته أمام الرأى العام الشعبي. وقد

حركت تلك المعارك الكلامية الأمل في الإصلاح، وطلب الحرية لدى الشعب.

وكانت الحياة السياسية في تركيا، تتطور بسرعة، لم تترك الفرصة أمام أحد للوقوف على النواحي الفكرية للأمور. ولكن الدارس الحريص على الغوص إلى أعماق الأحداث، يستطيع أن يجد عوامل مثيرة للدهشة في الخطب الانتخابية ؛ فأعضاء المعارضة في أغلبهم لم يتخطوا مرحلة انتقاد الحكومة بالمصطلحات، والأقوال العامة التي يصعب على المرء قياسها. أما المستمعون؛ فقد كانت تنحصر أسئلتهم فى موضوعات معينة ؛ مثل كيفية خفض أسعار المواد الأساسية، وعن كيفية رفع أسعار المحاصيل الزراعية، وكيفية إصلاح وسائل المواصلات، وتأمين فرص العمل، وكيفية التخفيف من ضغوط قوى الأمن، ومحصلي الضرائب. ولم تكن الأجوبة التي يتلقونها سوى:

«فلنحصل أولاً على الحرية والباقي سيجد حلوله بنفسه»(٩٥). وما شابه ذلك من العبارات العامة.

ورغم الخطب النارية، وبعض التجاوزات البسيطة، فإن الكتل الشعبية قد انقادت تماماً للتعليمات، وأظهرت احتراماً - يستحق التنويه للسلطة، والهدوء والنظام. وكان إذا ما عنَّ لأحدهم سؤالاً؛ فيسأل المرشح، أو موظف الحكومة، فيتلقى الرد مهما كان، ثم ينصرف في وقار وهدوء. وقد كذَّب المواطنون بتصرفاتهم هذه، ادعاءات البعض في أن الوضع السياسي لم يتطور بالدرجة الكافية بعد، وأن المواطنين غير مأهلين لاستعمال الحرية الاستعمال الأمثل. إن هؤلاء المواطنين فى القرى، والمراكز قد اكتشفوا بإحساسهم الصادق ما تعانيه البلاد من مشاكل، وكانوا أكثر صدقًا من السياسيين اللامعين. ولم تكن هذه مفاجأة بسيطة للسياسيين. فالسياسيون - فى رأى البعض - يلهثون خلف الثروة والشهرة، حريصون كل الحرص على تخطى الرقاب البشرية نحو التاريخ. وهؤلاء الذين كانوا يؤيدون نظام الحزب الواحد، بكل

كيانهم، كانوا هم أنفسهم على رأس المتنكرون لهذا النظام، والمؤيدون لنظام تعدد الأحزاب، بنفس دوافعهم الأنانية، وبنفس النغمة المتشددة، والمتسلطة التي كانوا يستخدمونها في الدفاع عن نظام الحزب الواحد، يستخدمونها الآن في الترويج للديمقراطية، وكأن المقصود من الصراع الدائر هو مجرد تغيير اللوحة «من نظام الحزب الواحد» إلى «نظام تعدد الأحزاب» وتغيير الإداريين في القمة، فقط أما البقية الباقية فتبقى كما هي.

ولم يكن للأحزاب الصغيرة دور فعّال في انتخابات ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ. ودارت رحاها حول محور الحزبين الرئيسين فقط، وظلت الأحزاب الأخرى تتابع من بعيد، ولم يكن من بينها ما يشغل بال الحزب الحاكم، كما هو الحال مع الحزب الديمقراطي(٩٦).

وإذا كان حزب الشعب الجمهوري، قد استطاع أن يحافظ على السلطة بعد هذه الانتخابات، إلا أنه أدرك تمامًا أنه لم يعد الحزب الوحيد في الساحة، وأنه لم يعد يلق تأييد كل الناخبين، واكتشف بها الحزب الديمقراطي مدى قوته، ومدى تأثير ذلك على العلاقة بين الأحزاب في السنوات المقبلة. وارتفع عدد مقاعد الديمقراطيين في المجلس من ثلاثة مقاعد إلى أربعة وستين مقعدًا، أي نسبتهم بين مجموع أعضاء مجلس الأمة الكبير تخطت الخامسة عشر في المائة مما دعم وضعهم أمام الأمة عند إجراء أي مناقشة.

ولا يمكن إغفال الدور الذي لعبته شخصية الزعماء خلال فترة إجراء الانتخابات، فقد طغت الشخصية على الأفكار. وطغت على سطح الحياة السياسية شخصيات جديدة، وعديدة كسبت احترام واعتبار المواطنين، بما تملكه من ملكات خطابية، وبلاغية، ومقدرة على الإثارة ونقد الحكومة.

* ... * ... *

«هوامش ومراجع المبحث الخامس»

(1) Prof.K. Karapat, Turkey's Politics, The Transition to a Malti - Party System, 1959. 32.

(2) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, 2nd edn, 1968, P 239.

(٣) نفس المرجع.

(٤) نفس المرجع ص ٢٤٠.

(5) Foraz Ahmed, The Turkish Experiment in Demokracy 1950 - 1975. London 1977.P 3 - 6.

(٦) المرجع السابق.

(٧) نفس المرجع.

(8) C.H.P Tuzugu, Ankara 1938, 3.

(9) Fahir Giritlioglu, Turk Siyasi Tarihinde Cumhurujet Halk Partisinin Mevkii 1965, S. 139.

(١٠) المرجع السابق، ص ١٤٠.

(11) Mahmut Gologlu, Milli Sef Donemi, Ankara 1974.

(12) B. Lewis, Emergence .. 474.

(13) Giritlioglu, Halk Partisi, alt I, 148 - 152.

(14) Yildiz Sertel, Turkiye'de Ilerici Akimlar, 1969, S.58.

(15) Cumhuriyet, 1931.

(16) K. Karapat, Politics, P 391.

(١٧) المرجع السابق، ص ١٢٥ حاشية ٩.

(18) F.A. The Turkish Ex . P 6 - 10.

(١٩) نفس المرجع.

(20) Kazim Ozturk, Cumhurbaskanlarinin Turkiye buyuk Millet Meclisini AcIlIs Nutuklari, 1969, S. 379.

(21) K. Karpat, Politics, P, 91.

(22) B. Lewis, The Emergence, P, 256 - 79.

(23) F. Ahmed, The Turkish Exp. 9 - 10.

(24) Necmettin Sadak, Aksam, 27 Mart 1945.

(٢٥) قاظم اورتورك، مرجع سابق ذكره.

(26) F. Ahmed. The Turkish Exp. P. 77 - 12.

(27) Cumhuriyet, 25 Ocak 1945.

(28) B. Lewis, The Emergence .. P 265.

(29) K. Karapat, Politics, P. 145.

(30) Samet agaoglu, iki Parti ArasInda Farklar, 1947.

(31) Ahmed Emin Yalman, Gorduklerim. Ve Gecirdiklerim, IV 1945 - 1971, 72 - 74.

(32) Karputa. S. 127

(33) AyIn Tarihi, Eylul 1945. S. 23

ويمكن استنتاج هذه الأفكار ولمسها بسهولة في النشريات المعارضة أنذاك . مثل :

Yeni sabah , 19 Subat 1948

وكذلك Hamit ve Muhsin, Turkiye Tarihi, Istanbul 1930. S. 654

(34) Ulus, 6 Eylul 1945

هذا، وكانت مجلة أولوص هذه نفسها، منذ سنة ونصف سنة خلت، قد قالت في مقالها الافتتاحي أنه يمكن تحديد الحريات، بل لابد من ذلك في سبيل تحقيق مبدأ «الشعبية» انظر: أولوص ٦ يناير ١٩٤٤م.

(*) جلال بيار Celal bayar : محمود جلال بيار، ولد في قصبة اموربك في ١٥/٥/١٨٨٣م وهو ابن عبدالله فهمي أفندى من مهاجرى بلغاريا. أدى عدة وظائف من بلدان مختلفة خلال فترة المشروطية، والاتحاد والترقى والعصر الجمهورى .. مارس الحياة السياسية وتمرس بها، وشكل جبهة معارضة داخل حزب الشعب الجمهورى، ثم الحزب الديمقراطى مع أخرين .. واختير رئيساً للجمهورية بعد أن كسب الحزب الديمقراطى الانتخابات .. هو ثالث رئيس جمهورية فى تركيا. حكم عليه بالاعدام ثم خفف الحكم إلى السجن المؤبد بعد انقلاب ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠م.

(*) فؤاد كوبريلي Fuad Koprulu : تمرس بالعمل السياسى خلال حرب الاستقلال والعصر الجمهورى كان يُحسب دائماً على المعارضة، عندما سمح بالتعددية الحزبية شكل الحزب الديمقراطى مع جلال بايار وعدنان مندرس وتولى وزارة الخارجية .. وغيرها من الوزارات لعدة مرات.

(*) رفيق قورالتان Rafik Koraltan : شكل جبهة معارضة مع أخرين خلال سيطرة حزب الشعب الجمهورى .. ثم انضم إلى مندريس وجلال بايار وفؤاد كوبريلى فى تكوين الحزب الديموقراطى ثم اختلف مع ادارة مندريس .. وانشق عليه،

(35) A- Menderesin beyanati' Cumhuriyet, 18 Temmuz 1945 + Ulus , 28 KasIm 1950.

(36) AyIn Tarihi, Haziran 1945.

(37) Tasvir, 9 Temmuz 1946.

(٣٨) كانت المادة الثامنة عشر من قانون البوليس التركي تتيح لقوى الأمن القبض على أي شخص، أو أشخاص يمثلون «تهديداً» للأمن لأي مدة، كما تمنحهم سلطة تفتيش منازل هؤلاء الأشخاص دون أخذ إذن النيابة مسبقًا».

(39) Tan, 22, 26 Haziran 1950.

(*) أحمد أمين يالمان: من كتاب وصحفي تركيا فى القرن العشرين، ولد ١٨٨٨/١٢/١٩م فى سلانيك وتوفى فى استانبول ١٩٧٢م. درس فى المدرسة الألمانية فى استانبول سنة ١٩٠٧. أنهى دراسة الجامعية فى أمريكا .. عاد إلى البلاد حاملاً دكتوراه الفلسفة سنة ١٩١٤م. حصل على دبلوم فى الصحافة، وانطلق إلى العمل بالصحافة، حصل على العديد من الجوائز .. توفى إثر أزمة قلبية فى السابع من يوليو سنة ١٩٦٧م. عمل رئيساً لتحرير مجلة «وطن» له كتابات فى الرحلات والمتابعات السياسية والتاريخية، انظر: بهجت نجاتيغيل، الطبعة ١٦، استانبول ١٩٩٥م.

(*) فالح رفقي آتاي : من كتاب العصر الجمهوري، ولد فى ٢٠ مارس سنة ١٨٩٤م فى استانبول وتوفى بها سنة ١٩٧١م. تخرج فى كلية الآداب، اشتهر بعمله الصحفى فى مجلة [طنين] .. أيد النضال القومى فى جريدة «أقشام» المساء التى أسسها، انتخب نائبا فى مجلس الأمة الكبير عن بولو وأنقرة، وتولى رئاسة تحرير «- حاكميت ماليّة .. ومليت، واولوص .. توفى عند رئاسته لجريدة «دنيا». انظر: بهجت نجاتي غيل، استانبول ١٩٩٥م.

(40) Yeni Ekonomi, Vatan, 17, 18 KasIm 1945.

(41) Tarik Z. Tunya. Turkiye, de Siyasi partiler, Ist. 1952, S. 638.

(*) إن رؤساء تحرير «طان» خاصة زكريا وصبيحة سارتال يُعدا من أشد من هاجم فى مقالاتهم حزب الشعب الجمهوري، وأعضاءه، و«طان» تأتي في مقدمة الصحافة التي دافعت عن تملك الفلاحين للأرض والتي استمرت في نشر مقالات تتناول المسائل الاجتماعية والاقتصادية من زاوية اشتراكية في تركيا. وتعتبر ذات ميل شيوعي.

أما «وطن» فقد اتهمت بأنها تُدافع عن مصالح الرأسمالية الأجنبية في البلاد، وتعتبرهما ردا قابلان Rada Kaplan من أذناب اليهودية العالمية، وأن اليهود هم الذين يديرونهما؛ وسبب ذلك أن رئيس تحرير «وطن» من طائفة الدونما اليهودية، أما صاحب [طان] فهو من المهاجرين الوافدين على تركيا. انظر : طان ١٠، ١٧ اكتوبر ١٩٤٥م.

(42) AyIn Tarihi , AralIk 1945, S 3.

(*) وقد كُتب على إحدى هذه اللوحات أن الحرية الموجودة في تركيا لا يوجد مثيل لها في أعتى الدول ديمقراطياً] .

(*) أهم المكتبات التي أصابها تدمير كامل كانت براك Berrak ومكتبة ابجد A.B.C.D.

(*) مما لا شك فيه؛ أن «طان» و "La Turquie" مهما كانت أيديولوجيتهما، أو أهدافهما، فإنهما من أوائل المجلات التي طالبت بالاتجاه إلي النظام الليبرالي، وانتقدتا بشدة نظام الحزب الواحد. وأن د. محمد علي أيبار أحد أساتذة جامعة إستانبول المساعدين، من أوائل الذين كتبوا فى «وطن» نقداً لاذعًا للحكومة في عدة مقالات أشهرها مقالة المعنون «أو ديمقراطية فوق الورق». ولذلك أخرج من الجامعة. وأصدر بعد ذلك مجلة «الحرية المقيدة.

انظر: المقال الرئيسى في كل من :

«اولوص» ٨ يناير ١٩٤٦م، وأقشام ٩ يناير ١٩٤٦م.

(44) K. Karpat bolum . 14.

(45) Vatan, Aksam 5, 6, 7 AralIk 1945.

(46) Ulus , 24 ocak 1946.

(٤٧) لدراسة أعمق لبرنامج الحزب الديمقراطي؛ انظر نص البرنامج في :

- Siyasi Dernekler. S. 169-182 + T. 2. Tunaya, siyasi partiler, S. 662- 673.

(٤٨) انظر بيانات جلال بايار التي نشرتها جريدة الجمهورية، وتصوير:

- Cumhuriyet, 14 Mart 1946. + Tasvir 23 Nisan 1946.

(٤٩) لمزيد من المعلومات عن التطور السياسي فيما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧م انظر :

- Ahmed emin yalman "The struggle for Multy - party Government in Turkey" The Middle east Journal. I, 1947. p 40.

(50) Son saat 30 Mart 1947.

(51) Kamal, H. Karpat. S. 136.

(52) AyIn Tarihi, Nisan 1946, S.6.

(٥٣) المرجع السابق ص ٢٢.

(54) Ulus, 27 Nisan ve 11 Mayis. 1946 the Turkish ex... p 15.

(55) Ismet Inonunun soylev ve Demecleri, Istanbul. 1946.

(56) Vatan, 14 Mayis 1946 وكذلك.

(57) N. sevgen. Celal Bayar Diyorki... Istanbul 1951. S, 107-110.

ويحتوى هذا الكتاب على الخطب، والتصريحات التي أدلى بها جلال بايار للصحافة فيما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠م وقد جمعت جميعها من الصحف والمجلات التي كانت تصدر آنذاك.

(58) Cumhuriyet 15 -22 Mayis 1946. وكذلك Ulus, 15-24 Mayis 1946.

(59) Celal Bayar diyor Ki. S,106-107.

(60) Tasver, 27 Mayis 1946

(61) Vatan, 27 Mayis 1946

(٦٢) وكانت هذه النسبة في إستانبول ٤٩٪ وفي إزمير ٢٢٪ ، وفى أطنه ٤٥٪ وفي مانيصه ٣٠٪ وفى باليكسير ٢٥٪] .

انظر: B.M.M. T.D. Donem 7 Cilt 23, S. 240

وكان سبب تفاوت نسبة المشتركين، وانخفاضها في بعض المناطق، هو أن المواطنين قد إمتنعوا عن الإدلاء بأصواتهم في المناطق التي للحزب الديمقراطي فروع بها ، أو في المناطق التي نجح الديمقراطيون فيها في إقناع الناخبين بعدم الإدلاء بأصواتهم.

(63) Cumhuriyet, 29 Mayis 1946.

(64) BMMTD, Donem 7, cilt 23. S 239.

(٦٥) تنص المادة التاسعة من القانون رقم ٣٧٨٠ :

«يتحتم تأمين الفنيين، والعمال لكي لا تتوقف نشاطات، وفعاليات المؤسسات الصناعية، أو التعدينية، أو نقل إمكاناتها، ولتحقيق ذلك يمكن تكليف المواطنين نظير أجر بالعمل. وتنص المادة العاشرة على عدم مغادرة العمال، والفنيين، أماكن عملهم ما لم يكن هناك سبب معقول لذلك.

أما القانون رقم ٤٦٤٨ الصادر في ٣ أغسطس ١٩٤٤م المعدل لقانون الحماية القومية فيعطي الوالي، والقائمقام الحق في استخدام قواته ضد الهاربين من أماكن العمل، أو ضد الذين لا ينفذون قرار تكليفهم بالعمل. وسيطبق هذا القانون خاصة في قرى المقاطعات التي تقع فيه مناطق تعدينية. كما أن قانون الحماية القومية يحدد بشكل واسع تدخل القطاع الخاص في حرية التجارة].

(٦٦) القانون رقم ٤٩٣٥ الصادر في ١٣ حزيران ١٩٤٦م انظر :

مضبطة جلسات مجلس الأمة الكبير . الدورة السابعة ، مجلد ٢٤ صـ٢٦٢.

(٦٧) انظر : قانون رقم ٤٩٥٥ الصادر في ٣٠ ايلول (سبتمبر ١٩٤٦م).

(68) Siyasel Bilgiler MecmuasI, KasIm, 1948. S. 328.

(٦٩) انظر : القانون رقم ٤٩٣٦ الصادر في ١٣ حزيران ١٩٤٦م، وكذلك :

- AyIn Taihi, Haziran 1946, 55- 12.

(٧٠) انظر القانون رقم ٤٩١٩ وكذلك :

مضبطة جلسات مجلس الأمة الكبير، الدورة السابعة، مجلد ٢٤ صـ٤٨ وما بعدها.

(٧١) مضطبة جلسات مجلس الأمة الكبير، الدورة السابعة مجلد ٢٤ صـ٤٩.

(٧٢) نفس المرجع صـ ٢٣. ص٢٤٦ وما بعدها. مجلد ٢٤ صـ٤٩ وما بعدها.

(73) Cumhuriyet, 16 - 17 - 19 Haziran 1946 . ve : وكذلك.

Sevgen, Celal Bayar Diyorki S. 111-113.

(74) Cumhuriyet , 27 Haziran 1946.

(75) Ulus 29, 30 HazIran 1946.

(76) Cumhuriyet 30 Haziran 1946.

(77) Tasvir , 8 - 14 Temmuz 1946.

(78) yeni sabah, 16 Temmuz 1946 + Celal Bayar Diyorki s, 115-130.

وقد قام فؤاد أرنا بنشر هذا الخطاب، وشكل جبهة مضادة، وانضم إلى حزب الأمة.

انظر: تصوير أفكار ١٦ تموز سنة ١٩٤٦م

(79) Ulus 11-12 Temmuz 1946 + Vatan 10 Temmuz 1946.

(80) Tasvir, 20 - 22 Haziran 1046 + Cumhuriyet 25 Haziran 1946.

(81) Ulus, 2 Temmuz 1046 + AyIn Tarihi, Temmuz 1946. S. 7.

(82) B.M.M.T.D. Donem 8 Cilt I. s 92.

(82) Ulus ve TanIn 29 Temmuz 1946.

(84) Aksam, 4 Agustos 1946.

(85) AyIn Tarihi, Temmuz, 1946. S.9.

(86) K. Karpat. S. 143.

(87) Vatan, 19 Temmuz 1946.

(*) بينما بعض المصادر الأخرى تورد النتائج على النحو التالي:

٣٩٠ حزب الشعب، ٥٦ الحزب الديمقراطي، ٧ مقاعد للمستقلين. إنظر:

(*) AyIn Tarihi, Temmuz 1946.

(88) Yeni sabah, 23, 24 Temmuz 1946.

(89) Vatan, 25 Temmuz 1946.

(90) Cumhuriyet 25, 26 Temmuz 1946.

(91) Yeni sabah , 25 Temmuz 1946.

(92) Cumhuriyet, 29, 30 Temmuz 1946.

(93) AyIn Tarihi, Agustos 1947. S. 22.

(٩٤) مقال أحمد . هـ باشار «الحزب الديمقراطي والفكر المعارض، في جريدة الجمهورية»:

Ahmet H. Basar, D.P. ve Muhallfet fikirleri, cumhuriyet 10 Agustos 1946.

(95) Tasver, 24 Temmuz 1946.

(96) Cumhuriyet, 10 Agustos 1946.

المبحث السادس

عدنان مندريس

و

الحزب الديمقراطي

عدنان مندريس
والحزب الديمقراطي

(إن الحزب الديمقراطي هو الحزبُ الذي اكتشف كيف يتغلب على تخلف الدولة. وعلي الدمار الاقتصادي الذي قضى عليها .. وعرف كيف يحل مشكلة التقدم).

(خطاب عدنان مَنْدريس فى المؤتمر العام للحزب ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣).

عدنان مندريس رئيسًا للوزراء وزعيمًا للحزب:

(حقًا لقد كان الحزب الديمقراطي هو الحزب الشعبي الذي عارض ـ ودون أدنى تفكير ـ نظام الحزب الواحد، وبالرغم من أن البلاد في ذلك الوقت ـ كما هو الحال اليوم كانت تعاني من آلاف المشاكل المختلفة التي تبحث عن حل، إلا أن أولئك الذين اجتمعوا حول المائدة لم يكونوا في وضع يسمح لهم بأن يشغلوا أنفسهم بألف مشكلة ومشكلة). **«جهاد بابان».**

ومع تأسيس الحزب الديمقراطي في يناير ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ كانت المناداة بسقوط نظام الحزب الواحد هي الصيحة السائدة بين غالبية أتباع الحزب الديمقراطي. ولقد كان الواجب التاريخي للحزب؛ هو إقامة حكم ليبرالي، ديمقراطي. ولقد كان ذلك هو الهدف الأصلي للثورة التركية التي تدهورت رغم أنفها، خلال الثلاثينات، والأربعينات من هذا القرن [1] لقد كان منطقيًا الإطاحة بحزب الشعب الجمهوري، ونظام الحزب الواحد. وكانت الحماسة التي تابع بها الديمقراطيون هذا العمل هي الوقود للحركات القومية، في كفاحها من أجل الاستقلال ضد القوى الاستعمارية، تطلع الديمقراطيون الأوائل إلى هذه الفترة الوجيزة من الكفاح السياسى على أنها أيام مجيدة للحزب، عندما كانت أهدافهم

نبيلة، وواضحة حقًا. وكان من الصعب البعد عنها في كل محاوراتهم، أو ذكرياتهم خلال السنوات الحالية، نظرًا لسنوات الفوضى التى عمت البلاد، والتي انتهت بكارثة للحزب، وزعمائه.

ولعل هذه النتيجة تكون أكثر فهمًا إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الحزب الديمقراطي هو حركة تحمل في طياتها اهتمامات مختلفة، ومتضاربة. ولكنها تتحد حول هدف عام، ومما لا شك فيه؛ أن ذلك خير له من أن يكون حزب سياسى، ذو اهتمامات ضيقة، ورؤية سياسية ضحلة. إن اهتمامات الحزب كانت ضخمة، ومتسعة، كقوة معارضة. ووحدته مرهونة بهدف عام، يجب أن يتم. وبالنسبة للديمقراطية؛ فهم يرون أنه لكي ينجحوا في إطار تكوين الأحزاب المتنافسة. فإن أساس الحركة عندهم يجب أن يتحول إلى حزب ذو أساس أضيق.

ولقد كان السؤال المِلحُّ عقب الفوز في انتخابات ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ هو؛ من الذي يجب أن يشكل الحكومة الجديدة. فالحزب لم يكن حزبًا شخصيًا أو ذاتيًا مثل الحزب الجمهوري. ومع ذلك كان **جلال بايار** هو القائد المتفق عليه.

لقد كان الحزب الديمقراطى غنيًا، بعدد أعضائه الأقوياء، لدرجة تُمكنه من أن يكون حزبًا شخصيًا، دون أي اهتزاز لقاعدته. وكان هذا هو السبب فى أن الحزب سرعان ما وضع تصورًا للمستقبل بعد النصر الانتخابى.

ولقد كان **جلال بايار**، هو أقل مرشح يثار من حوله الجدل، ذلك أنه كان مؤسس الحزب، ومقبولاً من الجميع، كرئيس للجمهورية، أو كرئيس للوزراء، أو كرئيس للحزب. إذن، فقد كانت هناك وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بكونه رئيسًا لوزراء الحزب، أو رئيسًا للجمهورية، أو رئيسًا للحزب. فهؤلاء الذين يريدون «بايار» أن يقبل رئاسة الوزراء، وزعامة الحزب، كانوا يريدون للرئاسة شخصًا مستقلاً، وغير حزبى مثل **«علي**

فؤاد جَبَه صُوىْ» "Ali Fuad Cebesoy" ذلك الجنرال المتقاعد، سوف يكون رئيسًا للجمهورية. وأن ذلك سيكون التقليد المتبع لحزب الأغلبية. وفى الحقيقة كان **«جبه صوى»** أهلاً لهذا المنصب ؛ فقد أُجبر على التقاعد في منتصف العشرينات، والدخول إلى المعترك السياسي، نتيجة لاختلافه مع كمال أتاتورك. ولكن بعد وفاة الأخير ١٩٣٨م = ١٣٥٧هـ رُدَّ إليه اعتباره، من قبل عصمت إينونو، واشترك في الوزارة ١٩٣٩م = ١٣٥٨هـ ثم أُختِير «جبه صوى» كرئيس للمجلس في ١٩٤٧م = ١٣٦٧هـ. وبقي في الحزب حتى قُبيْل انتخابات ١٩٥٠م. وقبيل هذه الانتخابات، انفصل عن حزب الشعب الجمهوري، ثم أُنتخب خلال هذه الانتخابات عضواً مستقلاً عن **«أسكيشهير»** ولكن ضمن قائمة الحزب الديمقراطي. ولقد كان على إقتناع كامل بأن الديمقراطيين سيأتون به إلى الرئاسة لو وصلوا إلى قمة السلطة، ولو أرادوا ذلك. ووضع فى اعتباره فكرة الزواج الذى لم يكن قد اقترب منه. بعد، وذلك لكى يكون قادرًا على الوفاء بمتطلبات وظائفه بصورة أمثل. وعلى أي حال، فإن الأوساط الداخلية للحزب، قد قررت أن يكون جلال بايار رئيسًا. وأُسندت إلى **«أحمد أمين يلمان»** المهمة الصعبة وهي إبلاغ «جَبَه صُوىْ» بالأخبار، ومحاولة إقناعه بقبول وزارة الدفاع القومي. ولكن «جبه صوى» رفض[٢] هذا العرض.

وإذا كان «جبه صوى» قد أصبح رئيسًا للجمهورية، وبايار رئيسًا للوزراء؛ فإن هناك قليل من الشك في أن مستقبل الحزب لن يكون مختلفًا بدرجة كبيرة بالنسبة لمدى توفيقه وتطوره.

ولقد ثَبَتَتْ أقدام «بايار» في زعامة الحزب بصورة قوية، وكان وحده القادر على ضمان السُبل الضرورية اللازمة لاستقرار الحزب الديمقرطى، وتحقيق ذاتيته من جديد. ولقد دبت الثقة إلى حد ما، في نفوس بعض

المتطلعين لزعامة الحزب لتحدي زعامته. ولقد كانت لمكانته الشخصية دورها في استمرار القيم، والمثل بدرجة كبيرة، والتركيز عليها أكثر مما تمثل في فترة مندريس. ولكن الحزب الديمقراطي كان قد كوَّن قناعته، وإصراره على أن يضع حداً لاستمرار البيروقراطية، وأن يمد نفسه بديناميكية جديدة.

ولم يلق تعيين « **عَدْنان مَنْدَريس** » كرئيس للوزراء، نفس الرضا ذلك أنها لم تكن رغبة جماعية. خاصة وأن هناك رجالاً أمثال البروفسور، «**فؤاد كَوْبريلى**» الذى شعر بأن هناك من هم أحق منه، بما لهم من عمر، وخبرة بالعمل المكتبي، [ولم أضع نُصْب عيني منصب ما .. ولكنه من المناسب لي أن أكون رئيسًا للوزراء ولو لمدة، وبعدها يؤول المنصب إلي عدنان مندريس. ومع أن هذا لم يحدث، إلاَّ أنه من المفروض أن أُعطى زعامة الحزب بجانب وزارة الخارجية] [٣].

ولم يصبح عدنان مندريس رئيسًا للوزراء فقط؛ بل أُنتخب أيضًا زعيمًا للحزب .. وبذلك تجمعت كل القوى في يده. ولقد سُخِّرت هذه القوى لتجنب الصدام بين أعضاء الحزب في الحكومة، والتنظيمات الأخرى، ولقد كان صدام بايار بمثابة تجربة مريرة لمجلس الوحدة والتقدم فيما بين (١٩٠٨ ـ ١٩١٨م) الذي كان بَيار عضواً نشطًا فيه، كما كان الحال في حزب الشعب الجمهوري خلال سنواته الأخيرة في السلطة [٤]. وفي كلتا الحالتين، كانت الحكومة، ورئيس الوزراء، فيها تابعين لزعيم الحزب. ولتجنب وضع السلطة الحكومية في أيدي غير مسئولة، فقد مال الديمقراطيون إلى فرض نوع من الرقابة، وكان من شأن هذا أن يمهد الطريق لمزيد من السلاسة، والسهولة في صنع القرار. وذلك بتخطى بروقراطية حكومة الحزب الديمقراطي[٥]. ولكي يتم هذا الإختبار، فإن الديمقراطيين، كان عليهم أن يُزِيلُوا واحداً من مظاهر القوة اللامسئولة

تلك بواسطة رئيس الوزراء. وكان مندريس قد أصبح قادراً الآن على أن يُسْكِتَ النقد والتجريح داخل الحزب موجهًا إياه نحو الوزارة. وقد أصبحت هذه هي استراتيجية، التي اتْبعها بتقليد ديمقراطي متمثلاً في ذلك ببريطانيا العظمى (٦).

أوّل تشكيل وزاري:

لقد استقبلت الصحافة والإعلام وزارة مندريس استقبالاً حسنًا كوزارة معتدلة (٧) وكان من بين وزرائها الخمسة عشر؛ ستة فقط يمكن اعتبارهم بحق رجالاً للحزب، وهؤلاء هم :

مَنْدَريس، وكُويرُيلى، وبُلاَتْقَان، وإِيلَرِي، وأُوزْصَان، ووَلِي بَشَه.

أما الباقون فكانوا ؛ إما من الفنيين أو من البيروقراطيين السابقين، الذين انضموا إلى الحزب مؤخرًا. وتم ضمُّهم إلى مجلس الوزراء لتهذيب أسلوب الحكم. وذلك أن الحكومة الجديدة لا تنوى أن تعيد الماضي إلى الأذهان، ولقد كان الوعد الذى قطعه الحزب الديمقراطى على نفسه، قبل الانتخابات، يهدف إلى تطبيع أجهزة الدولة، وعلاوة على ذلك، فقد كانوا جميعًا رجالاً لا يملكون استقلالهم فى الحزب إذ كانت تنقصهم الشعبية، والتأييد المحلي، بحيث لا يمكن انتخابهم دون تأييد الحزب لهم، ولهذا فإنهم إذا أرادوا البقاء فى مجلس الوزراء، أو على الأقل، لكي يُعاد انتخابهم، فإن عليهم أن يُدينوا بالولاء لرئيس الوزراء. والبديل عن ذلك هو أن يندفعوا نحو الصراعات السياسية القاسية.

ولقد كوَّن مندريس وزارته الأولى دون أن يضع فى اعتباره قوة كيان الحزب، كان ذلك أمرًا تكتيكيًا يجب تصفيته أمام المعارضة داخل الحزب نفسه، وبخاصة أمام هؤلاء الديمقراطيين الدائمين الذين كانوا قد خرجوا من الحكم. وخلال الفترة الباقية من العام قام مندريس بعدة تغييرات هامة، بهدف إضعاف القوى المعارضة ؛ حيث قام بتعيين **«صَمَدْ أَغَا أُوغْلَي»** **"Samet Agaoglu"** وزيرًا للدولة

و«ديبوتي» "Deputy"نائباً لرئيس الوزراء في الخامس من يونيو. وتم استدعاء **فَوْزِي لُطْفِي قَرَه عُثْمَانَ أُوغْلُي** "Fevzi Lutfi Karaosma-noglu" إلى الوزارة فى الحادي عشر من يوليو كوزير للدولة خلفًا للمرشال **جبه**، وفي الحادي عشر من أغسطس تم استبدال **عَوْنِي باشْمَان** "Avni Basman" بـ «**تَوْفيق إيلَرِي**» "Tevfik Ileri" في وزارة التعليم، وكذلك تم تعيين **سَيْفِي قُورْتبَك** "Seyfi Kurtobek" وهو كولونيل متقاعد بدلاً من **إيلَرِي** فى وزارة المواصلات. وفي سبتمبر تم استبدال دكتور **بلْجَرْ** "Belger" ليحل محله الدكتور **أكْرم خَيْرِي أُوسْتُونْ دَاغ** "Ekrem Hayri ustundag" كوزير للصحة والشئون الاجتماعية. وفي ديسمبر أُبعد **حسن بُولاَطْقَان** Hasan Polatkan من وزارة العمل، وعيِّن في وزارة المالية، وتم نقل **خلوصى قُويْمَن** Hulusi Koymen إلى وزارة العمل. وفي وزارة الأشغال العمومية تم استبدال الجنرال المتقاعد المستقل «**فخري بلَنْ**» Fahri Belen، وحل محلة **كمال زيتون أوغلي** Kemal Zeytinoglu (٨).

ولقد جعلت هذه التغييرات مركز مندريس في الحزب أكثر أمنًا بواسطة الأعضاء المحايدين ذوي التأثير الشعبي، والاستقلال السياسي أمثال: **قُرَه عثمان أُوغلى» و«اوستون داغ»** و «**قُويْمَن**». ولقد سيطر هؤلاء الرجال على تشكيلات الحزب، وتنظيماته في مانيسا وإزمير وبورصه ولقد كان قره عثمان أوغلى قادرًا على تحدي مندريس، والاعتراض عليه. وكان بشخصيته الديناميكية يمثل خطرًا إذا ما بقى خارج الوزارة، ولديه القدرة على نقدها.

أما الآخرون الذين أُبْعِدوا عن الوزارة وهم : «**باشْمَان**» و «**وبلْجَر**» و «**بلَنْ**» فقد كانوا مستقلين تمامًا عن مندريس، إلا أنهم لم يكونوا يمثلون

له أي تهديد وهم خارج الحكومة. وفي نفس الوقت، كان في وسع مندريس أن يعتمد على رجال مثل **«إيلري»** و **«وبولاطقان»** الذين كانوا طوعًا لأمره.

وفي نهاية العام أصبح مركز مندريس في الحزب أكثر أمنًا واستقرارًا، وتأكد ذلك في تصويت ٢٨ فبراير ١٩٥١م = ١٣٧١هـ الذي نال فيه ٣٧٥ صوتًا، ضد ٥٨ عند طرح الثقة في حكومته خلال مناقشة الميزانية. وبناءً على ذلك، وفى الثامن من مارس قدم مندريس استقالته إلى الرئيس «بايار» موضحًا أنه في حاجة إلى تكوين وزارة جديدة وفقًا لمتطلبات الوقت الراهن[٩].

فأذهلت الاستقالة قلة من الناس، الذين اندهشوا لها، خاصة، وأن الوزارة الأولى قد انتُقدت لضعفها، أو على الأقل لكونها غير متجانسة.

وكانت الحاجة إلى وزارة قوية أضحت ملحة بصفة عامة وبشكل جماعي. وكان طبيعيًا أن يُقَوِّي مندريس وزارته، بعد أن عزز موقفه؛ بحيث تكون قادرة على تنفيذ ما يريده من إصلاح، كما كان عازمًا على إجراء تغيِّرات رئيسية على بعض الوزارات؛ مثل الزراعة، والإدارة والداخلية والتعليم، والعدل. معتمدًا فى ذلك على رجال أقوياء مثل **«صدقي يِرْجَالي» SItkI YircalI** و**«أدهم مندريس» Ethem Menderes** و**«أحمد حمدي باشار» A.H.Basar** ولكنه لم يُجْرِ التغييرات المتوقعة. إلا أنه استبدل ثلاثة وزراء بستة آخرين فقط[١٠] وأصبح التشكيل الوزاري كالتالي:

[مندريس رئيسًا للوزراء، صمد آغا اوغلى، ثم دبوتى نائبًا لرئيس الوزراء، ووزيرًا للدولة، رفيق شوكت ايجه وزيرًا للدولة، ركن الدين نصوح أوغلي العدل، خلوص قويمان الدفاع الوطني، خليل اوزيورك الداخلية، البروفسور فؤاد كوپريلي الشئون، حسن بولاتقان المالية، توفيق ايلري التعليم القومي كمال زيتون اوغلي الأشغال العامة، البروفسور مخلص أته

الاقتصاد والتجارة، أكرم خيري اوستون داغ الصحة والشئون الاجتماعية، البروفسور رفقي سالم بورجاق الجمارك والاحتكارات، نديم اوقمان الزراعة، سيفي قورتباك المواصلات، نوري اوزصان العمل، وحقي گديك تولى وزارة التخطيط].

ولقد اتسم رد فعل الحزب تجاه الفريق الجديد بخيبة أمل، ذلك أنها لم تكن وزارة الإصلاح أو وزارة الساعة ؛ وذلك لأن كل الذين توقعوا من الحكومة أن تُصلح من شأن القوانين المضادة للديمقراطية، أدركوا أن **خليل أوزيُورُوك Halil Ozyoruk** وزير الداخلية، والذي كان وزيراً للعدل، في الوزارة السابقة، لم يكن بالشخص الذي يؤمن بالقوانين الديمقراطية، أو قادراً على إحداثها. ولقد وافق مندريس نفسه؛ بأنه لن تكون هناك تغييرات واضحة، في السياسة، بالنسبة للوزارة الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بالإجراءات البوليسية، وأنه لن يتخلى عن قيادة الحزب كما هو معهود عنه. وأن أول اهتمام مباشر له سيكون على حد قوله «هو تحسين وتقوية العلاقة بين الأحزاب» (١١). ولقد رسم يلمان نتائج صادقة من خلال أحداث الأيام القليلة الماضية بقوله :

«إن شيئًا لم يتغير، اللهم إلاَّ أن مندريس رئيس الوزراء قد جمع كل القوى في يديه بفضل ثقته الزائدة فى ذكائه المتأصل، وقوته العقلية، وبلاغته، وفصاحته المُفْحِمَة إلى جانب صفاته الأخرى» ثم أردف يلمان محذراً: **«إلا أنه من المستحيل تحمل مسئولية القيادة الحالية، والقيام بإدارتها بهذا الأسلوب، وحَمْل هذا كله فى ذاكرته .. لقد أثبتت آلاف الشواهد التاريخية أن هذا مستحيل ..»** (١٢).

انقسام داخل الحزب:

كان وضع مندريس داخل الجمعية العمومية للحزب الديمقراطي لا يزال مذبذباً. ولقد ساد التوتر، الاجتماع الذي تم في السابع والعشرين

من مارس لمناقشة برنامجه الجديد، إذ أن النقد قد توجه إلى مندريس شخصيًا بسبب تغييراته السطحية وتهاونه تجاه الرجعيين الذين شَوَّهوا تماثيل آتاتورك، وصوره. كما أن أربعة من الرجال المقربين منه هم: **حسن بولاطقان وصدقي بِرْجَالي، وفطين رشدي زورلى، ومكرّم صارول** قد اتُّهِمُوا، وأُدِينوا بتأثيرهم السياسي السلبي، وعندما تم التصويت في ٢٩ مارس كان هناك واحد وستون صوّتًا سالبًا. قد صوتوا ضد مندريس من بين كل الهيئة.

وعرفت هذه المجموعة المعارضة بمجموعة «الواحد والستين».

وقد صرح واحد من مجموعة «الواحد والستين» هذه؛ بأن هناك – بصفة مبدئية – حوالي مائة وخمسون عضوًا معارضًا، ولكن هذا العدد قد تضاءل إلى واحد وستين بسبب تعدد الضغوط. وقال إنه بالرغم من أن هؤلاء المعارضين كانوا غير متجانسين إلاَّ أنهم في الغالب كانوا ديمقراطيين دخلوا مُعْتَرك السياسة لأول مرة بعد عام ١٩٤٦ = ١٣٦٦هـ، ونظرًا لأنهم لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئًا في فترة حزب الشعب الجمهوري، فقد كوَّنوا تنظيمات محليَّة للحزب الديمقراطي، وبهذا شعروا بالاستقلال عن الماضي، وأيضًا عن مؤسس الحزب، ذلك أنهم دائمًا، كانوا ينظرون إلي رئيس الحزب الديمقراطي على أنه امتداداً لحزب الشعب الجمهوري، وانتقدوه على أنه لم يقدم حلولاً بديلة وفعَّالة من خلال ممارسته السياسية وبرنامجه المعلن [١٣].

ويعتقد **رفقي سالم بُورْجاق** RIfkI Salim Burcak أن تفسيره للجنة الواحد والستين كان صادقًا وسليمًا إلى حد ما، ويرى أن من أسباب استمرار النزاع في الحزب إنما هي روح المعارضة التي تكُون بها الحزب ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ وقد انتقلت هذه الروح إلي مرحلة ١٩٥٠م، وتدَّعمت بالشكاوى التي قدمتها التنظيمات المحلية، والهيئات

التي كان لأعضائها حق التصويت في الجمعية التشريعية. وأضاف أن الطموح الشخصي كان أيضًا عاملاً مهمًا من عوامل النزاع [١٤]، وعلاوة على ذلك كانت تلك النزاعات قد تفشت في العديد من المؤتمرات المحلية التي عقدها الحزب الديمقراطي. وعلى سبيل المثال؛ ففي المؤتمر الذي عُقِد في **«باليكسير»** Balikesir في الحادي والعشرين من أبريل كان هناك شكاوى عديدة ضد الحكومة، لأنها لم تَفِ بوعودها، ولأنها أهملت الفلاحين، وقامت فقط بحركة تطهير للموظفين الذين كانوا أعضاءً في حزب الشعب الجمهوري، ليس هذا فقط، بل كانت هناك نيَّة لإجراء تعديل في قواعد الحزب ؛ بحيث تكون رئاسة الوزارة، وزعامة الحزب موزعة على أشخاص مختلفين [١٥] ولقد علق **«شمس الدين كون آلتاي»** "Semeettin Gunaltay" ذات يوم على مشاكل الحزب الديمقراطي بقوله:

« ... إن الحزب الديمقراطي يمر بمأزق .. وإنه لمن الواضح أن رئيس الوزراء، ووزراءه الذين ينتقلون كل يوم من مؤتمر إلى آخر، ليسوا بقادرين على تنفيذ واجباتهم اليومية ... ففي كل يوم .. وفي كل مكان كانت سلطاتَ الدولة تترنح، وازدادت عمليات اللصوصية، وقطع الطرق ...» [١٦].

لقد وجد مندريس أنه من الأسهل عليه أن يتعامل مع خصومه في الحزب، عن أن يواجه هذا الضغط الموجه إليه ممن التحقوا حديثًا بالحزب، ذلك لأنهم لم يمارسوا السياسة أو يتمرسوا بها، حتى لحظة انضمامهم للحزب الديمقراطي، وكان معظمهم قد عانى كثيرًا من الحكم الجمهوري، فانضموا إلى الحزب الديمقراطي بوجه خاص اعتقادًا منهم بأن هذا الحزب يحمل على عاتقه مهمة تدمير حزب الشعب الجمهوري، ولقد شهد هؤلاء السياسيون النصر الذي أحرزه الحزب الديمقراطي،

كبداية مشجعة، ولكنهم لم يشهدوا استمراره .. ولذا فقد عارضوا بشدة سياسة التغاضي عن أُسلوب الحكم القديم، الذي ابتدعته حكومة الحزب، ولم يعارضوا هذا فحسْب، بل أرادوا محو آثاره العالقة في الأذهان إلى الأبد.

وبلغة الأرقام. فإنه من الصعب تقدير مدى قوة هذه الجماعة، إلا أنهم كانوا أقوياء ببنيانهم الريفي، وفي الانتخابات الأولية للجمعية التشريعية كان تأثير هذه الجماعة ذا معنى كبير، ذلك لأن الهيئة المركزية كانت لا تزال عاجزة عن التحكم في كافة المستويات وبخاصة، أن أغلبية المرشحين كانوا على المستوى المحلي. لذلك لم يكن مندريس قادراً على أن يُنصِّب «حماراً» ويُنتخب. مثلما كان ذلك في مقدوره عندما كان في أوج قمته، وقوته في منتصف الخمسينات.

واستعداداً للانتخابات العامة في عام ١٩٥٠م، فقد سمح الحزب الديمقراطي لأعضائه المحليين بانتخاب ٨٠ ٪ من المرشحين تاركين البقية للإدارة المركزية للحزب. وكان ذلك بمثابة تخلُّصاً من الممارسة البدائية التي أُختير في ظلها المرشحين ضمن أُولئك الذين وقفوا عند المستوى المحلي. وظلوا أعضاءا في المجالس المحلية فقط. وكان نهجهم في السياسة بعيداً عن القومية، ولم يكونوا متفاهمين لنظام الحزب، وقواعده. وكان هذا ينطبق على الديمقراطيين أكثر مما هو موجود لدى الجمهوريين، ومن ثَمَّ، فإن المخططين المتشددين للحزب الديمقراطي، كانوا مطلوبين في الجمعية التشريعية، أو في التنظيمات المحلية، فضلاً عن التكوين المركزي للحزب وهيئته الرقابية.

وبالرغم من كل ما قيل عن أصالة الحزب الديمقراطي، وشعبيته، إلا أنه في الحقيقة قد تأسس بواسطة مجموعة صغيرة من المصلحين الجمهوريين في الجمعية العمومية، الذين نجحوا بسرعة شديدة، في خلق

تنظيم كبير، وقد نال برنامجهم القبول من قبل المعارضة، وإن كان هناك بعض التحيز لصالح قلة من ذوي النفوذ، والقوة.

ولم يكن لدى القادة الوقت الكافي لكي يشكلوا تنظيمات على المستوى المحلي؛ أي القاعدة في الريف الذي كان يدين لهم بالولاء، والإخلاص، ومتفهمًا لطموحاتهم. وفي بعض الحالات، وخاصة في إقليمي «مرمرة» و«إيجه» كان هناك رجالاً محليين يميلون إلى إنشاء تنظيمات محلية، ويُلحُّون عليها (١٧)، وفي حالات أخرى، عندما علم الناس أن هناك حزبًا معارضًا قد تكوّن في أنقره كتبوا إلى «بايار» عارضين عليه تأسيس فروع إقليمية في أقاليمهم(١٨). وكان هؤلاء الديمقراطيون يركزون أساسًا على تدمير أسلوب حكم حزب الجمهوريين، ولم يفرقوا بين الحزب والدولة. ولقد انخدع كثيرون أمثال هؤلاء الديمقراطيون بسياسة الوفاق التي انتهجتها الحكومة تجاه حزب الشعب الجمهوري بانضمام بعض المصلحين الجمهوريين أمثال **خليل أُوزْيُرُوك** إلى الوزارة. وقد توقعوا من الحكومة أن تبدأ في تنقية الخط البيروقراطي، وعندما لم يحدث ذلك، رفعوا مظالمهم إلى الحزب.

وبمجرد أن تم تشكيل الحكومة، سار **«بصري آقطاش»** Basri Aktas سكرتير مندريس الخاص، ومدير القلم الخاص برئاسة الوزراء، بعرض آلاف الرسائل والبرقيات التي أرسلها الديمقراطيون العاديون يطالبون فيها مندريس، ويحثونه على اتخاذ إجراءات فورية ضد بيروقراطية الجمهوريين (١٩).

وكان الحزب الديمقراطي مدركًا تمام الإدراك لإرادة الأمة التي عن طريقها وصل إلى السلطة، وكان لديه شعور أخلاقي بضرورة الالتزام التام تجاه تلك الإرادة ـ على الأقل ولو بصورة جدلية ـ ليواجه الحزب الجمهوري، والبيروقراطية، ولكنهم لم يتجاوزوا حد الكلمات .ولم يطرأ

أي تغيُّر ملموس علي البيروقراطية ولكن هذا الضغط الواقع من القاعدة قد وجد صداه أيضاً، في أجهزة الحزب، لدى المقاطعات، مما أنتج عواقب خطيرة.

وسرعان ما انتشر العداء للبيروقراطية، سواء داخل الجمعية التشريعية، أو في المؤتمرات الإقليمية. وفي الحادي والعشرين من شهر يونيه أثيرت هذه المشكلة أيضًا في المجلس. وناقشها الديمقراطيون بكثير من المرارة، وأصبح من الضرري مواجهة البيروقراطية بكل الوسائل، وشتى الطرق. وقد اتضح من كلمات **صَمَدْ أَغَا أُوغْلي** أن الحكومة قد وافقت وعقدت العزم على التطهير.

وكان لمعظم هذه المظالم المتفشية في البلاد، جذورها الممتدة، حيث كانت نتائج طبيعية للسنين الطويلة التي تفشت فيها المظالم، وسادت البيروقراطية أيام نظام الحزب الواحد، الذي لم يفعل شيئًا طوال الوقت. ولقد شهدت البلاد تغيرًا في النظام، والنظام المقابل، في نفس الوقت، ذلك النظام الذي ظهر خلال سيطرة الحزب الواحد، والذي كانت تنتقل فيه المسئولية من موظف إلى آخر دون مراجعة للنظام ذاته. بينما القوانين مشحونة بالشَكْلِيَّات التي إذا ما أُزيلت، فإن كل شيء سوف ينطلق، ويتحرك بسرعة مقبولة.

وكانت مؤتمرات المقاطعات، والأقاليم أيضاً مشحونة بروح الانتقام ضد أجهزة الدولة التي لم تكن محدودة في عهد الجمهوريين ؛ ففي مؤتمر **إزمير** الذى عقد في يوليو إتهم كل من **مندريس** و**آغا أوُغلى** بالبيروقراطية. كما اتهمت الحكومة أيضًا بالعجز عن اتخاذ إجراء حاسم كما توقع مؤيدوها ذلك، بل إنها صرفت النظر عن الإرادة القومية. كل هذا الضغط الذي كان موَّجهًا من القاعدة، أصبح عاملاً مهمًا في تنظيم العلاقة بين الحزب الحاكم والجمهوريين، وفي الوقت الذى لم تكن الحكومة

قادرة فيه على مواجهة مطالب الشعب في تطهير البيروقراطيه فإنها لم تستطع كذلك الحد من قسوة قوات «الجندرمه»، أي الأمن المركزي التي ظهرت آثارها واضحة على ظهر أحد المذيعيين الذى خلع قميصه، ليظهر مدى قسوة العقوبه . هده الحكومة التي لم تكن قادرة على شئ من ذلك ؛ كانت قادرة على التغلب على مؤيديها فقط، وذلك بتكوين سياسة عدائية لحزب الشعب الجمهري.

ولم يتمكن مندريس وحكومته من تلبية المطلب الشعبي؛ ألا وهو تطهير البيروقراطية، وذلك من خلال تهديداته القاسية، ومناوراته ضد الجمهوريين، ولم يستطع كذلك التغلب على كافة معارضيه من الديمقراطيين، وكل ما فعله؛ هو أنه قد استبدل قليلاً من ولاة المحافظات، والموظفين الرسميين الذين كانوا متحمسين بعمق لإصلاحات الحزب الحاكم. فقد كان شاغله أن ينحي جانب مما يعتبره تافهًا. ويبدأ في التعامل مع المهمة الحقيقية للحكومة، ألا وهي تنمية البلاد. وكنوع من الإعتراض على سياسة الحكومة، قدَّم **ناظم أُونر** (Nazim oner) ممثل «دياربكر» استقالته من الحزب في الخامس عشر من أكتوبر ١٩٥٠م. وقد سبق أن قدَّم خطاباً مفتوحًا إلى رئيس الوزراء في أغسطس متهما الحكومة بأنها فشلت في تنفيذ الإصلاح الإداري، والفني الذي طالما انتظرته الأمة [٢١]. وقد أسعدت هذه الاستقالة الكثير من أعدائه. وفي خطاب الاستقالة والخطاب السابق عليه كتب يقول لرئيس الوزراء مندريس :

(إنني استقلت من حزبك، منذ أن منعني ضميري من الاستمرار في العمل فترة أطول ضمن مؤسسي، وحكام، وإدارىٍ وحزبًا سياسيًا أخذ في التخلي، والابتعاد تدريجيًا عن برنامجه وقواعده، ذلك الحزب الذي يغض الطرف عن الحرية...)[٢٢].

ولقد كان مندريس حريصًا في معاملاته تجاه التجاوزات، أو المخالفات الفردية، وأيضًا تجاه الانشقاقات، التي حدثت في التنظيمات الإقليمية للحزب. وكان يتجنب المواجهة المباشرة ؛ كما كان دائم السعي لتدعيم مركزه لدى الأجهزة المحلية ؛ فمضي من مؤتمر إلى آخر ومن مقاطعة إلى أخري مستهدفًا ذلك التدعيم. ولكن في أغسطس ١٩٥١م كانت الهيئات، والمنظمات المحلية قوية بدرجة تكفي لاختيار مرشحيها لانتخابات سبتمبر من العام نفسه [٢٣]. وفي نفس الوقت كان القادة المحليين قادرين كذلك على شق طريقهم من خلال كل من البيروقراطية المركزية، والمحلية مهددين باستغلال تجمعاتهم المنتشرة. وكان هذا بمثابة إذابة للموقف الذي كان سائدًا قبل عام ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ. وقد وصف **نادر نادي** هؤلاء القادة المحليين وكأنهم آغوات الحزب، أو لورداته [٢٤] ولكن مندريس لم يسمح باستمرار هذا الموقف طويلاً.

ولقد عقد الديمقراطيون مؤتمرهم الثالث، خلال الفترة الممتدة من الخامس عشر إلى العشرين ١٥ ـ ٢٠ اكتوبر ١٩٥١م = ١٣٧١هـ. وقد صادف هذا نجاح المباحثات التي تمت بشأن دخول تركيا إلى حف الـ **«الناتو» "NATO"** أي حلف شمال الأطلسي مما دعم الحزب داخل البلاد، ودعم موقف مندريس داخل الحزب. وقد أدى ذلك إلى إعادة انتخابه كرئيس غير معترض عليه، بالرغم من الانتقادات الموجهة إليه، كزعيم للحزب. وفي المقابل ؛ ضحى مندريس بـ **«خليل أُوزيورك»** وزير الداخلية، غير الشعبي، وأحلّ محلَّه **«فوزى لطفى قَرَه عُثْمان أُوغْلى»** والأدهى من ذلك؛ أنه قبل اقتراح المؤتمر الخاص بإصدار قانون تطهير البيروقراطية من أولئك الذين يدعمهم الجمهوريون بعد عام ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ ولم تستطع المعارضة اتخاذ أي إجراء ضد مندريس، ذلك أن الكونجرس كان يدعمه، فاستطاع أن يتعامل معهم بطريقة أكثر حسماً [٢٥].

وكانت السلطة الوحيدة التي لها حق مراجعة مندريس هي الجمعية العمومية. ولكنها هي أيضًا لم تعد ذات تأثير واضح على سلطانه. وفي الثاني من نوفمبر، انتَخبَت الجمعية العمومية **«رفيق شوكت إينجه» Re-fik Sevket Ince** رئيسًا لها. وقد كان **إينجه** يلقى احترامًا في الحزب كرجل مستقيم، ذى خبرة سياسية كبيرة، وأراء معتدلة، ووجهات نظر حديثة، وكان قد استقال في بداية السنة من الوزارة دون إبداء أسباب استقالته. كما كان معروفًا بمواقفه المعارضة لسياسة مندريس في الوزارة، بل كانت هناك شائعات، مؤداها أنه سيشكل حزبًا جديدًا بالاشتراك مع **«قره عثمان اوغلي»**[٢٦] ولهذا فقد قبل **«إينجه»** لكي يقف في وجه مندريس.

وتحت قيادته استطاعت الجمعية أن تقف بالمرصاد للحكومة وتؤدي دورها الرقابي عليها، ومع ذلك، فحتى يونيه ١٩٥٢م = ١٣٧٢هـ لم يكن تأثير «إينجه» في الجمعية واضحًا، بينما نفوذ مندريس في اضطراد، ووضعه يزداد قوة ؛ فاستقال «إينجه» عقب تخاذل الجمعية عن تأييده، ضد مندريس وفي الثاني عشر من يونيه، أعلن أنه لن تكون هناك انتخابات خلال ١٩٥٢م، ولم يكن إينجه قد استُشير في ذلك، وفي خطاب الاستقالة انتقد مندريس لتصرفاته تجاه الجمعية من ناحية، وبسبب عجرفته بمنتهى الشدة تجاهه هو شخصيًا من ناحية أخرى. متهمًا رئيس الوزراء بإلغاء اجتماع الجمعية، ليس هذا فقط، بل متهمًا إياها بإهماله، وأنها كان يجب عليها أن تدعوه إليها لكي يعبر عن مظالمه وشكواه أمامها [٢٧].

وفي السابع عشر من يونيه اعتبرت الجمعية أن خطاب إينجه هذا لا يعبر عن رأيها، بل عن رأيه هو نفسه فقط [٢٨].

ولم تكن استقالة إينجه هي خاتمة المطاف ؛ بل كانت بداية لسلسلة من الأحداث التي تفجرت داخل الحزب، من قبل **«عبد الرحمن بوياجيگلر»** "Abdurahman BoyacIgiller" ممثل **زُونْجُـولْدَاقْ** في الحـزب، عندما انتهك النظام [٢٩]. وفي نفس الوقت كلف مندريس **«حسني يامان»** **Husnu Yaman** ليراقب التنظيمات المحلية، ويتحرى عنها، ويطهرها من معارضي مندريس.

ولم تكن استقالة اينجه مفاجأة بل أعادت إلى الأذهان ما كان قد تردد من رغبته هو **«وقره عثمان أوغلي»** في تكوين حزب جديد. وقد كان إفشائه لأسباب الاستقالة مرضيًا لدى الأوساط السياسية، والشعبية؛ حيث كانت لأول مرة ينتقد مندريس من أعلى موقع في الحزب وعلى مسمع، ومرئى من العموم. وفي البداية، اعتبر البعض أن ما حدث شئون داخلية، يمكن أن تصفى داخل الحزب، ولا داعي لنقلها أمام أنظار العامة.

مندريس يدعم مركزه:

إنه لمن الواضح أن الحزب الديمقراطي قد وصل إلى نقطة تحول في تطوره الداخلي، ذلك أن مندريس قد أقلع عن سياسة المهادنة، وبدأ في تدعيم مركزه بطريقة أكثر حزمًا، وقد انعكس ذلك علي قوة الوزارة، وعلى امتداد الرقابة، والسيطرة على تنظيمات الأقاليم.

ذلك أن التدهور الاقتصادي؛ قد أدى إلى الانتقادات المريرة داخل الحزب وخارجه، فبدأت الحكومة في سياسة القمع، وصادرت معظم ممتلكات الحزب الجمهوري ١٩٥٣م = ١٣٧٣هـ، وأغلقت مؤسساته الصحفية، ومؤسساته الأخري في كل من أنقره، واستانبول، وحلت **الحزب الوطني** أيضاً، لأنه عارض المبادئ الكمالية، ولكنه عاد لتوه، وتشكل تحت اسم آخر هو **[الحزب القومي الجمهوري]** بعد إتحاده مع **[حزب الفلاحين الجمهوري]** عام ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ. وفي ١٩٥٤م =

١٣٤٤هـ فُرضت غرامات فادحة على الصحفيين، والكتاب الذين يحطون من قدر الدولة، أو يقومون بانتهاك القانون، وفرضت قوانين جديدة في عام ١٩٥٦م = ١٣٧٦هـ ، وضيِّق في العام نفسه علي أساتذة الجامعات، والقضاة، والموظفين المدنيين بصفة عامة (٣٠).

أما داخل الحزب خلال تلك الفترة ـ فلم يبق مندريس خاملاً ، بل كان مشغولاً بتغيير مراكز القوى في المجموعات والتكتلات المحلية والإقليمية واستبدالها بمراكز أخرى من أنصاره وأتباعه هو.

ففي السابع عشر من فبراير ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ أصدر تعديلين لقانون الانتخابات؛ يقضي الأول بإنشاء هيئة عليا مهمتها التصديق على الترشيحات، أو الغاء تلك الترشيحات المتنازع عليها، وينص الثاني علي إخضاع قوائم مرشحي الحكومة إلى مراقبة الأحزاب قبل إجراء عمليات الإقتراع (٣١).

ومع مطلع عام ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ كان مندريس واثقًا تمامًا من قوته، ومن قدرته على أن يغير قائمة الانتخابات في المناطق، والتنظيمات الريفية، مشجعاً بعض عائلات مُلاَّك الأراضي ضد الأخرى، في مناطق بعينها. وفي مناطق أخرى، حطَّم التقاليد المرعيَّة في حصر المرشحين في عائلات بعينها كانت مناوئة له. ورشح مكانها جماعات مضادة من التجار، ورجال الأعمال والحرفيين، الذين أتى بهم من المدن ؛ ففي سِيحان **[أَضَنَه]** مثلاً، حلَّ المجلس التنفيذي الأعلى للحزب الديمقراطي، معتمداً على استشكال فني من الإدارة المركزية، وأحل مكانه تشكيل جديد بقيادة **«عُمَر باشْ أَيْمَز»** Omer Basegmez ذلك التاجر الذي يعمل باستيراد الماكينات، ويعتمد اعتماداً مباشراً في ذلك على تصريحات الحكومة، ومُوافقتها وقد تشكل المجلس الجديد من جرَّاح، ومحامٍ، ورئيس فرع آضنه لبنك **[تُرْكِيَا إِيشْ بَانْكَة سِي]** أي بنك العمل التركي، وإثنين من ملاك الأراضي.

وهكذا، لم يَحُلّ ربيع ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ حتى كان مندريس يملك كل زمام أمور الحزب في يده، ويصبح هو صاحب السلطة المطلقة، مما دفعه أن يضع كل رجاله، ومراكز قوته هو في قوائم الانتخابات العامة. وفي الرابع عشر من مارس قرر المجلس الوطني الكبير بالإجماع حل نفسه بنفسه، إثر انتهاء المدة التشريعية القانونية. وتقررت الانتخابات. وما أن طبعت القوائم، ونشرت في الصحف صبيحة يوم ١٢ أبريل، حتى كانت مفاجأة للجميع، مما جعل سيل من برقيات الاحتجاج تنهال على بايار ومندريس من شتى المقاطعات، وبخاصة من أولئك الذين خلت منهم القوائم، وكانوا يظنون، أو هم بالفعل، قد تم ترشيحهم من قبل تنظيماتهم المحلية [٣٣].

وتم إجراء انتخابات جديدة في ٢ مايو ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ، وصدرت النتائج في بلاغ رسمي صدر عن وزارة العدل جاء فيه:

حصل الحزب الديمقراطي على	٥.٣١٣.٦٥٩ صوتًا أي ٥٠٣ مقعدًا.
الحزب الجمهوري	٣.١٩٣.٤٧١ صوتًا أي ٣١ مقعدًا.
حزب الأمة	٤٨٠.٢٤١، صوتًا أي ٥ مقاعد.
حزب الفلاحين	٥٠.٩٣٥، ـ صوتًا.
حزب العمال	٩١٠، ـــ صوتًا .
حزب المستقلين	٥٦.٣٩٣ صوتًا أي مقعدان.

وهكذا كانت نتائج الجمعية العمومية وهيئة الحزب الديمقراطي عام ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ تختلف تمامًا عن تلك التي كانت في عام ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ فمندريس استطاع أن يُعيد العديد من الموظفين الأكثر شهرة ويستبعد الكثيرين من غيرهم لدرجة أن ٥٠٪ من هؤلاء الذين تم انتخابهم عام ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ فشلوا في أن يعاد انتخابهم مرة أخرى عام ١٩٥٤م. إلاَّ هؤلاء الذين كانوا يتمتعون بحماية ورعاية مندريس[٣٤].

وهكذا أصبح مركز مندريس قويًا على الصعيدين: المركزي والإقليمي. بالرغم من المعارضة، والانتقادات التي كانت توجه إليه، بعضها فردي؛ مثل معارضة **[قره عثمان أوغلي]**، وبعضها كان في شكل مجموعات ليبرالية، أخذت تهاجم سياسته المضادة للديمقراطية، وبخاصة في ميدان الصحافة، بعد أن صدر قانون الصحافة الجديد في ٧مارس ١٩٥٤م، والذي ينص الفصل الأول منه على عقوبات تتراوح ما بين ستة أشهر، وثلاث سنوات سجن، وغرامة مالية ما بين ١٠٠٠ و١٠,٠٠٠ آلاف ليرة لكل مَنْ يصدر، أو ينشر كتابات تمس بسمعة، أو شرف أي مواطن. وإذا كانت هذه المخالفات تتعلق بشخصيات تشغل وظائف رسمية، فإنه يمكن زيادة العقوبة بمقدار الثلث أو النصف مما نص عليه آنفًا.

كما يُعاقب على نشر الأنباء المزيفة التي من شأنها المساس بمصداقية الدولة ؛ سياسيًا أو اقتصاديًا بغرامة مالية أو بالسجن ما بين سنة وثلاث سنوات(٣٥).

وفي اليوم التالي لحصول وزارته على الثقة، قدم مندريس اقتراحًا لزيادة قوة الدفع المركزية داخل الحزب، وتشكلت اللجان من الرجال المؤيدين له، وكانت كل هذه الإجراءات تهدف إلى جعل السلطة علي الحزب سهلة، ميسورة. وفي نفس الوقت تجعل رقابة الحزب أجدى(٣٦). وعلى الفور بدأ في تطهير المعارضين، وطرد أربعة أعضاء من الجمعية التشريعية في التاسع من يوليو، وطوال بقية العام استمرت التقارير الصحفية تُشير إلي استمرار عملية الطرد من الحزب الديمقراطي(٣٧). رغم إعادة انتخاب جلال بيار رئيسًا للجمهورية بأغلبية أصوات مجلس الأمة الكبير، إذ حصل على ٤٨٦ صوتًا في الاقتراع الذي تم في ١٤ مارس ١٩٥٤م.

نقدُ مندريس وحقُّ الإثبات:

كانت هناك شائعات تنطلق من حين إلى آخر؛ حول احتمال تعديل وزاري، وقد زاد هذا الاحتمال، خاصة بعد استقالة وزير الإدارة **«فتْحي**

چَلِيك باشْ» المفاجئة، الذي استقال بسبب خلافاته مع مندريس، فيما يختص بسياسة الفحم [٣٨]. وكان لهذه الاستقالة مغزى خاص؛ لأن چاليك باش كان يُعتبر متحدثًا باسم الليبراليين والقطاع الخاص، وكان وثيق الصلة برجل الأعمال المصرفي **[قاظم طَاشْكَنْدَ]** الذي كان قد استقال من الهيئة التشريعية للحزب في ٢٦ فبراير ١٩٥٣م = ١٣٧٣هـ. ولكنه ظل مؤثرًا خلف الأحداث [٣٩]. كما كانت هذه الاستقالة ما المراد بها الخلاف القائم بين مندريس، ولوبي القطاع الخاص، فبالنسبة إلى مندريس فقد أصبح مقتنعًا بالرأي القائل بضرورة سيطرة الدولة، ورقابتها التامة، على الاقتصاد التركي، لكي تستطيع البلاد الخروج من التضخم، والعجز الاقتصادي. وكان وراء تصويت الجمعية الوطنية الكبرى في ٢٨ ديسمبر ١٩٥٤م، على مشروع قانون ينص على منح العمال العاملين في مؤسسات الدولة راتب مضاعف في الشهر الأخير، من كل سنة، حافزًا لهم [جريدة استنابول ٢٩ ديسمبر ١٩٥٤م]. وقد قوبلت هذه السياسة بالرفض في الحزب، والتفت المعارضة حول **«چاليك باش»** المعارض لمندريس، وبدأت أقلية **«بايار»** تأخذ موقفًا وشكلاً محدداً، محوره ليس الوضع الاقتصادي، بل قانون الصحافة الذي يُعطى الحق للصحفيين في إثبات مزاعمهم في المحكمة.

وأعطى «حق الإثبات» المعارضة منصة جديدة لتقود منها الحرب ضد مندريس، ولكن مناشداته داخل الحزب وخارجه كانت محدودة، ولم تُحدث أي رد فعل ضد المشروع. وعلي أي حال، فما أن حلَّ منتصف عام ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ حتى كانت المعارضة في وضع يمكّنها من تحدي مندريس. وقد اتضح هذا في مؤتمر إزمير في ٢١ مارس، وتنظيم استانبول في مايو، ومؤتمر مانيسا في ٢٩ مايو. وفي يوليو من نفس العام، وجدت المعارضة زعيمًا لدعواها. حين أعلن **[قره عثمان أُوغلي]** أنه يفضل تقديم حق الإثبات إلى الصحافة [٤٠]. ومن ناحية أخرى قال **فؤاد كوبريلي»** أنه قد فاز في نفس الوقت بدعم «الإثباتيين»[٤١].

ويعتبر عام ١٩٥٥م ١٣٧٥هـ هو عام المتاعب بالنسبة لعدنان مندريس؛ فعلي الرغم من انتصاره الساحق في انتخابات ١٩٥٤م إلاَّ أن الأصوات المعارضة له قد ارتفعت بشدة، ولم تعترف له بالسياده داخل الحزب، بل على العكس أصبحت معارضة الحزب له واضحة، واستمر الموقف الاقتصادي في التدهور في الوقت الذي واجهت فيه الحكومة النقد في المؤتمرات المحلية على سياستها المتردية. وهذا ما يفسر لنا لماذا كان مندريس يحاول أن يحول دون انعقاد هذه المؤتمرات، كلما أمكن ذلك، وأن يحد من انتقادات الليبراليين للوضع الاقتصادي المتدنىٰ وسياسة الحكومة الاقتصادية، واندلعت مشكلة **«قبرص»** التي أنقذت مندريس من الهاوية، وجعلت من نقد الحكومة عمل غير وطني بل تطلبت وحدة قومية.

وفي مؤتمر إستنابول الذي عقد يومي ٦، ٧ سبتمبر عام ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ عقب القاء القنابل على مكان ميلاد آتاتورك في سالونيك، أُعطيت الحكومة الحق في تطبيق القانون العسكري على مدن إستنابول وأنقره وإزمير بينما الغرض هو إسكات صوت المعارضة، في هذه المدن؛ فحوادث يومي السادس والسابع من سبتمبر لم يكن فيها أي تهديد خطير يستوجب تطبيق المادة ٨٦ التي تستدعي حالة الطوارئ، وفرض الأحكام العسكرية، ولم يكن هناك تهديد خارجي بإعلان الحرب أو أيٰ تهديد لكيان البلاد، أو النظام الجمهوري، ولكن الأحكام العسكرية قد اقترحتها الجمعية وأقرتها تحت التأثير الشخصي لمندريس، ورغبة في إسكات صوت الحرية الذي ينطلق من الصحافة.

وإذا كان القانون العسكري قد ساعد مندريس على التحكم في صوت المعارضة إلاَّ أنه ـ في نفس الوقت ـ أظهر ضعف الحكومة، إذ كانت هناك فوضى من الصعب السيطرة عليها بالوسائل الطبيعية. وكانت النتيجة الطبيعية والمباشرة لهذا؛ هي زيادة الإنقسامات داخل الحزب

الديمقراطي، مما أدى إلى استقالة وزير الداخلية «**نامق كُدِيك**» في العاشر من سبتمبر ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ (٤٢).

وقد انفجرت هذه الانقسامات بصورة واضحة أمام المؤتمر العام الذي افتتح في ١٥ أكتوبر حيث نجح المعارضون في إلغاء «حق الإثبات»، وقدموا إلى اللجنة الإدارية العامة اقتراحًا معدلاً. ولكن اللجنة رفضت التعديل، وطلبت سحب الاعتراض، بل كان هناك تهديد بإخراج هؤلاء الذين وقعوا عليه من الحزب(٤٣). ولكن لم يتم سحب الاعتراض، ولم تقدم الاعتراضات إلى لجنة النظام، ولم يطرد الذين وقَّعوا عليه، بل كانت هناك عشرة استقالات كنوع من الرفض، والتعاطف (٤٤).

وقد استطاعت أقلية **بايار ـ مندريس** أن تحتفظ بالسيطرة الكاملة علي لجنة النظام، مما وفر لها حصة أرجح أمام الخصوم. وبقبول استقالة زعيمهم وإبعاده، أصبحت المعارضة عارية، وعزلاء من كل أسلحتها أمام المؤتمر العام، الذي افتتح في الخامس عشر من أكتوبر ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ.

وقد ارتكب المنشقون خطئًا تكتيكيًا باتخاذهم موقفًا عدائيًا مبكرًا أعطى الفرصة لمندريس كي يُطيح بقادتهم، فلقد عقدوا النية على تحديه في المؤتمر، وذلك بترشيح «**أكْرَمْ اوسْتُون دَاغ**» منافسًا لمرشح مندريس «**رؤوفْ أُوِنُورْسَالْ**» على رئاسة المجلس، وكذلك ترشيح «**قره عثمان أُوغلي**» كمنافس لمندريس نفسه علي زعامة الحزب. إلا أن مندريس استطاع أن يسيطر على المؤتمر تمامًا، وأُعيد انتخابه كرئيس للحزب، واعتبر أعضاء الهيئة الإدارية العليا موالون له (٤٥).

وعلى الفور قدِّم مندريس اقتراحًا إلى الهيئة البرلمانية مفاده أن على العضو الذي يستقيل من الحزب أن يترك مقعده في الهيئة التشريعية كذلك. وقد وافقت مجموعة الهيئة البرلمانية على مسودة القانون (٤٦) وقد كتب «**نادرْ نادِي**» عن ذلك يقول :

(... إذا ما أُخذ أي اقتراح وقدِّم إلى الهيئة القومية العليا، وانبثق عنها في هيئة قانون، فإن الجمهورية التركية تكون قد خطت خطوة رهيبة في الاتجاه نحو الديكتاتورية، وفي طريق متباعد عن الديمقراطية الغربية)(٤٧). وبهذا النصر الذي أحرزه مندريس أصبح الحزب الديمقراطي مكتملاً ومستعداً لتنفيذ أسلوب حكمه الذي إختاره لنفسه، وهو نظام الحزب الواحد، ويتصرف كنصير لمثل هذا النظام.

وبمجرد أن إنتهى المؤتمر، بدأ مندريس يُعيد تنظيم الحزب في الأقاليم، والمقاطعات التي كان مركزه ضعيفًا فيها؛ بأن طرد الأعضاء المعارضين له، واستبدلهم برجال يدينون له بالولاء. وانتقد **فوزي لطفي قره عثمان أوغلي** هذا الوضع مبينًا أن موظفي الدولة يرفتون من وظائفهم لأنهم رفضوا أن يكونوا رجاله على طول الخط (٤٨).

الجمعية العامة وصياغة صارول:

ظلت علاقة مندريس بالجمعية العامة غير محتملة، واستمر هذا الوضع يُعد مظهراً من مظاهر الاستقلال؛ حتى أنه في انتخابات مسئولى الجمعية استطاع المنشقون أن يتحدُّواعند إعادة انتخاب **«رفيق قورآلتان»** كرئيس للجمعية، بأن رشحوا أمامه **«فَخْري بلَنْ»** وقد حصل الأخير على ١٤٧ صوتاً مقابل ١٩٨ صوتاً حصل عليها قورآلتان، واستطاع المنشقون أن يرشحوا **شَمى أركين** Semi Ergin وكيلاً للرئيس، ونجحوا فى أن يجعلوه أحد الوكلاء الثلاثة، وهُزِم مرشح مندريس السيد **«توفيق إيلَري»** وحلَّ محله **«برهان الدين أونات»** في انتخابات زعامة الجمعية العامة (٤٩). وقد استطاعت الجمعية أن تُظهر قدرتها، ومقدرتها على الوقوف في وجه للجنة الإدارية العليا. وأصبح السؤال المثار، إلى متى ستظل الجمعية متحدة محافظة على استقلالها ...؟

واستمر التوتر داخل الحزب، متميزاً بالاستقالات، والانقسامات، ففي ١٩ نوفمبر عام ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ عقدت **«لجنة التسعة عشر»**

مؤتمراً صحفياً، وأعلنت قرارها بتكوين حزباً جديداً. وفي الثاني والعشرين من نوفمبر، وضعت الجمعية الحكومة أمام أخطر أزماتها؛ ففي الوقت الذي كان مندريس خارج البلاد، وفي العراق بالذات، وربما شجع غيابه هذا الجمعية على أن تنتقد الحكومة بشدة، بشأن سياستها الاقتصادية وطالبتها بايضاح لهذا التردى، بل وطالبته بالاستقالة، أو على الأقل استقالة الوزراء الثلاثة الذين تسببوا في هذه الفوضى [٥٠]. وبعد أن إستمر الإجتماع أربع ساعات تأجل لحين حضور عدنان مندريس.

وعاد مندريس إلى تركيا في الرابع والعشرين من نوفمبر، متوجهاً إلى إستنابول مباشرة ولم يَمْثُل أمام الجمعية في أنقره - سوى في التاسع والعشرين من نفس الشهر، ولقد تعرضت الحكومة لنقد مرير، وسلم مندريس على إثر ذلك بضرورة التنحى، ذلك أنه أصبح يفتقد إلى تأييد جماعته، ولكن **«مكرم صارول»** أعلن أن الجمعية كانت ضد الوزارة، وليست ضد مندريس نفسه. وعليه أن يصوت بالثقة في الحكومة، أو أن تسحب منها الثقة. أما مندريس فهو شخصياً يلقى الثقة التامة. ولكن أعضاء الوزارة الآخرون؛ عارضوا صارول، ورفضوا صياغته هذه، وطالبوا بضرورة استقالته مع أعضاء الوزارة حتى لا يخل بمبادئ الوزارة، ومسئولياتها. إلا أن صارول أوضح مدى الخطورة التي يواجهها الحزب، وأن الحزب الديمقراطي مهدد بالتفسخ والضياع إذا ما استقال مندريس، وأنه لمن الصعب بمكان تخيل أي شخص آخر يمكن أن يحل محل مندريس في الوقت الراهن وأن يجمع شمل الحزب، ولقد إقتنع مندريس بوجهة نظر صارول. وانصرف قبل أن تقترع الجمعية بالثقة فيه هو شخصياً موجهاً التحية إلى الأعضاء قائلاً :

(... إنني لن أتنحى .. فإن عظمتكم وقوتكم قد تجلت في هذه اللحظة بحيث تغير الموقف .. ولكني أضع نفسي بالكامل تحت تصرف الجمعية ...) [٥١].

وقبلت الجمعية هذه الصياغة. ولم يعارض صارول سوى تسعة أصوات فقط؛ فمعنى التخلي عن مندريس في الظروف الراهنة هو ضرورة إيجاد رئيس جديد للوزراء، ولم تكن الجمعية في وضع يمكنها من ذلك، خاصة وأن رجالاً من أمثال قرة عثمان أوغلي لم يمضِ عليهم وقتًا طويلاً في الحزب. وأن الأمر لا يتعدى خلافًا عائليًا، ومما لا شك فيه أن الجمعية لا تود خلق المزيد من المشاكل والأزمات. واكتفت الجمعية بقبول استقالة قلة من الوزراء، كما اكتفت بتجربة نفوذها، وصلاحياتها على مندريس: كما كانت الجمعية لا يتوفر فيها الاتحاد في الرأى الذي يمكنه من الثبات على الرأى الذي تتخذه.

وعلى الفور، انطلق مندريس لكسب الثقة من جديد، واستمرت الجمعية في دفعه نحو التقدم في تحقيق مطالبها في التحرير، والمزيد من الحرية في النظام، وطالبت «بايار» بضرورة التخلص من كل القوانين المضادة للديمقراطية، والتي صدرت في عجلة من الزمن. وتم بالفعل الغاء كل القوانين المنافية للديمقراطية، والتي صدرت منذ ١٩٥٠م = ١٣٧٥هـ.

ولكن مندريس واجه مصاعب كثيرة ؛ مثل ارتفاع تكاليف الحياة اليومية، التي نشأت عن نقص في مواد معينة ؛ كنقص الكهرباء، ومواد الطاقة، وما شابه ذلك، وفي هذه الأثناء ؛ وأمام تراكم تلك المصاعب؛ والمشاكل، كان من الصعب على مندريس تطبيق إصلاحاته، وبالكاد تمكن من إعلان وزرائه الجدد في الثامن من ديسمبر، وقدم برنامجه إلى الجمعية العامة في الثالث عشر من نفس الشهر، واستطاع البرنامج أن يلبي معظم مطالب الجمعية، مما جعله ينال أغلبية ساحقة عند التصويت حيث حصل علي ٣٤٣ صوتاً مقابل ٣٧ صوتاً، وامتنع سبعة أعضاء عن التصويت (٥٢).

ولكن أعضاء الجمعية العمومية لم يأخذوا وعود مندريس مأخذ الصدق والجدية، بل انتقده البعض بحدة، ومرارًا. فمثلاً قدم **ضِيَاتَرْمَان**

ممثل قسطموني خطاباً ناقداً شديد اللهجة قال فيه: [إن وعود مندريس التي جاءت في برنامجه ؛ بمحاربة الفساد، ظلت دون تحقق لمدة خمسة أعوام ونصف العام، وبنفس الصورة فإن هناك وعوداً كثيرة من هذا القبيل قُطعت وكلها لم تحقق، وهذا هو السبب الذي يجعلنا لا نثق في وعوده اليوم][٥٣].

وقد تُلِي البرنامج أمام مجلس الأمة الكبير، في الرابع عشر من ديسمبر، ولم تبدأ مناقشته إلا بعد يومين. وشن **عصمت إينونو** وزملاؤه هجوماً شديداً على مندريس، ولكن المتحدثون الآخرون كانوا أكثر اعتدالاً مما أدى إلى التصويت بالثقة، بالرغم من هذه الاعتراضات، والتحفظات. ولكن في نفس الوقت كانت هناك استقالات من الحزب الديمقراطي، وأعلن المنشقون عن الحزب تأسيس حزب جديد عُرِف باسم **«حزب الحرية»** وكان ذلك في العشرين من ديسمبر ١٩٥٥م ١٣٧٥هـ[٥٤] وكان من بين مؤسسي هذا الحزب البالغ عددهم ثلاثة وثلاثون مؤسسا ثلاثون عضواً في البرلمان، وكان قسم كبير منهم قد شغل منصب الوزارة فيما بين ١٩٤٦م ـ ١٩٥٠م = ١٣٦٦ ـ ١٣٧٠هـ. وأظهر نشاطاً ملحوظاً في صفوف الحزب الديمقراطي[٥٥].

وكان هؤلاء المؤسسون من الجناح الليبرالي المثقف في الحزب الديمقرطي، والذين لم يكن لهم أية علاقة بحزب الشعب الجمهوري. وكانت العوامل التي دفعتهم إلى تأسيس حزب جديد يقف موقف المعارض من الحزب الديمقراطي هو البعد عن الحرية، والديمقراطية التي تنشدها البلاد منذ مائةسنة على حد قولهم (*).

وقامت المجموعة البرلمانية للحزب الديمقراطي بما هو أسوأ من ذلك، ولكن ظل مندريس صامداً، وإن أصبح ضحية لسياسته الذاتية منذ أن رفضت الجمعية أن تمنحه الثقة خلال التصويتين الذين جريا خلال اسبوعين فقط، ورفض عرض الجمعية بالاستقالة، رغم أن ما حدث يمكن

أن يُعيد إلى الأذهان أحداث يومي السادس، والسابع من ديسمبر. وتعالت المطالبة باستقالة كل من **زُورْلي** و **بُولاطْقَان**، و **بِرْجَالِي** وقُبلت الاستقالة من حيث المبدأ، ولكن مندريس لم يسمح بتطور أو تحرك هذه الإستقالة [٥٦].

هجوم مندريس المضاد:

مع نهاية عام ١٩٥٦م = ١٣٧٦هـ بدأ في إزالة أولئك الذين يقفون له بالمرصاد، ويوجهون له انتقادات لاذعة ولم يستقيلوا بعد، وفي نفس الوقت، بدأت تظهر تنظيمات الحزب الديمقراطي المحلية التي بدأت تتعاطف مع حزب الحرية، ولم يكن مندريس قد نفَّذ أي من وعوده سواء بتحرير النظام، أو في تنفيذ قانون الصحافة، الذي كان يطالب «بحق الإثبات» والذي كان رمزًا لنضال المنشقين ؛ فقد رفضته لجنة العدالة في العشرين من إبريل [٥٧]. ولقد اكتمل النصر الذي أحرزه مندريس على الجماعة التي كانت قد أذلته في العام الماضي، اكتمل هذا النصر عندما انتُخِب مرشحه **«الدكتور نامِك كُدِيك»** Dr. Namik Gedik كقائد للجمعية في الخامس من يونيه بأغلبية ١٥٢ صوتاً ضد تسعين صوتاً حصل عليها **«ركن الدين نصوحي أوغلي»** وثمانية عشر صوتاً حصل عليها **«عثمان قاباني»** [٥٨]، وتم تعيينه وزيرًا للداخلية في ديسمبر من نفس العام.

وإذا كان مندريس قد نجح في السيطرة على الحزب مع نهاية ١٩٥٦م = ١٣٧٦هـ فإن قوته هذه لم تكن لتأتي من فراغ حقًا، لقد استطاع مندريس أن يتخلص من أولئك الذين كانوا قادرين على تهديده في موقعه، ولكنه في نفس الوقت لم يكن قادرًا بنفس الدرجة على فرض سيطرته على التنظيمات المحلية، والإقليمية للحزب الديمقراطي. وقد انعكس هذا على وزاراته المختلفة ؛ فوزارته الأولى كانت ضعيفة [١٩٥٠ ـ ١٩٥١]، وكذلك الثالثة؛ التي شكلها فيما بين

[١٩٥٤ ـ ١٩٥٥م]، والتي شعر خلالها مندريس أنه لن يستطيع أن يشعر بحرية الحركة. وكانت الأولى في مرحلة قلة الخبرة أو انعدامها. ولكن الثانية والمشكلة [١٩٥١ ـ ١٩٥٤م] والرابعة [١٩٥٥ ـ ١٩٥٧م] قد سجلت كل منها محاولات مندريس لإخماد الضغط الموجه إليه، من قبل جماعات الضغط المختلفة ؛ إلا أن هذا الإخماد كان مجرد حل جزئى لمشكلة الإنقسام داخل الحزب.

ولم تُعقد مؤتمرات عامة بعد أكتوبر ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ، إلاّ في بعض الأحيان النادرة، وفي الأقاليم. ولم تعقد تنظيمات إستانبول أي مؤتمرات طوال سنتين ونصف سنة، إلاّ عندما أعلن الحزب في بلاغ رسمي؛ أنه سيعقد مؤتمرًا في الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ(٥٩). وكانت الصحف قد أعلنت في الثاني من أغسطس أنْ مندريس سيفتتح الحملة الانتخابية بخطاب في المؤتمر ؛ ولكن بعد أيام قلائل لم يفتتح المؤتمر بل تأجل دون إبداء أي أسباب(٦٠). واهتزت الهيئة الإدارية في إستنابول من الانقسامات. وفي يونيه اضطُّر **اورخان كوبريلي**، ابن فؤاد كوبريلي إلى الإستقالة من رئاسته بسبب خلافاته مع المجلس الإداري المحلي(٦١).

وترددت الأقوال عن احتمال انتخابات مبكرة في خريف عام ١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ. وقد أعلنت الهيئة الإدارية العليا للحزب الديمقراطي في بلاغ عام أن مؤتمراً عامًا للهيئة سوف يعقد في السابع والعشرين من أكتوبر للبت في الاستقالات المقدمة من الحزب. وكانت أهم الإستقالات المقدمة هي استقالة **فؤاد كوبريلي** الذي كان واحداً من مؤسسي الحزب الأربعة، وكان قد إستقال بالفعل من وزارة الخارجية في التاسع عشر من يوليه، وقد نُظِر إلى إستقالة إبنه من الحزب على أنها إحتجاج على استقالته، وعندما قدم استقالته في السابع من سبتمبر أدلى بتصريح للصحافة قال فيه:

[.... إنني أغادر اليوم الحزب الديمقراطي الذي فقد بريقه الماضي تمامًا، وتخلي بالكامل عن برنامجه ... إنه لواجب مقدس على كل مواطن تركي يؤمن بالديمقراطية أن يُلقي جانبًا بكل الخلافات ويتعاون مع الآخرين بغية تحقيق الهدف ...] ويقصد بذلك الإطاحة بمندريس(٦٢).

وركز عضوان آخران هما؛ **رشدي أوزال** ممثل قونيه، و**محرم أُوُيزْ** ممثل قونية أيضاً واللذان كانا قد استقالا في السادس من سبتمبر من نقدهما، وإن كان ذلك النقد لم يحمل مغذًا سياسيًا، مثل نقد كوبريلي. وقد ساعد الحزب الديمقراطي الشعب حاليًا علي أن ينسى خدماته الماضية، وذلك بسبب طموحات قادته، وعدم سيطرتهم على الحزب؛ وفي الوقت الذي تفشى فيه الخلل في الحزب كان قد حقق بعض المكاسب، ذلك أن **«مُعَمَّر الاقْنْد»** الذي انضم إلى حزب الحرية، قد استقال منه، وبالرغم من أنه لم ينضم إلي الديمقراطيين حتى فبراير ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ إلا أن استقالته كانت بمثابة إشارة ضمنية على تدهور وضع حزب الأمة. وأن القطاع الخاص لا يثق في هذا الحزب إلاَّ بدرجة محدودة وفي هذا مكسب للديمقراطيين.

كما أن انضمام **«قاسم كُفْرَوي»** الذي ينحدر إلى أسرة كبيرة، من شيوخ الأكراد، ويتمتع بنفوذ محلي واسع النطاق إلي الحزب الديمقراطي في العشرين من سبتمبر قد أعطى دفعة قوية لدعاية الحزب وبرنامجه في منطقة قارص (٦٣).

وكما أن مندريس لا يثق في التنظيمات الإقليمية لكي تعقد مؤتمرات، فإنه أيضاً لا يثق فيما تعده من قوائم للمرشحين، وعلى ذلك فقد قام الحزب الديمقراطي بحرمان خمسة عشر من التنظيمات المحلية من تقديم مرشحيها حسب ما توافر لجريدة **الجمهورية** من معلومات(٦٤).

وما أن إطلعت هيئات الحزب على القوائم الإنتخابية حتى وجدت أنها لا تتضمن ١٤٠ ممثلاً، مما أدى إلى المزيد من الإستقالات.

وحسب ملاحظات **«نادر نادي»** على قائمة الحزب الديمقراطي؛ فإنها عودة كبيرة إلي الفردية، وأنه لم تحدث تغييرات جذرية في الجوهر، فخارج القائمة التي كانت تحتوي على ستمائة مرشح، بقي هناك الكثير من الوزراء، والسفراء خارجها، والذي كان بهم يمكن الإبتعاد عن النظام الفردي، وإذا ما فاز الحزب الديمقراطي في هذه الانتخابات، فإن ذلك سيكون بمثابة خطوة مباشرة نحو استعادة نظام الحزب الواحد [٦٥].

وقد تركت انتخابات ١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ مندريس أكثر ضعفًا مما كان عليه في الهيئة البرلمانية حيث أن الحزب الرئيسي المعارض أصبح يمتلك ١٧٨ مقعدًا مقابل ٣٠ ممثلاً في السنوات السابقة منذ ١٩٥٤م وحتى عام ١٩٥٧م ولكن مركز مندريس داخل الحزب كان آخذًا في القوة لأنه قد تم إقصاء المعارضين له، قبل الانتخابات كما تم إقصاء هؤلاء الذين لا يثق فيهم .. وهذا ما جعل وضع مندريس بعد انتخابات ١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ أكثر أمانًا عما قبل الإنتخابات - حتى ولو كان على الورق - وبالرغم من هذا الموقف الذي يبدو فيه قويًا، إلا أنه كان واضحًا أنه فشل في أن ينال الرضا المطلوب لتأمين وحدة الحزب.

تحدٍ من المنصة:

بالرغم من الوضع القوي لمندريس إلا أنه استغرق أربعة أسابيع في المباحثات لكي يتمكن من تشكيل وزارته الجديدة، وهذا ما جعله يبدو للعيان، وكأنه لم يَحُز على الرضا الكافى الذي يمكنه من ترسيخ أقدامه، كما ظهر أيضاً مدى التردد، وعدم التوافق الذي كان يسود بين أعضاء وزارته، فمثلاً في ٢٤ نوفمبر نشرت جريدة الجمهورية «جمهوريت» قائمة الوزراء وقد احتل **«صِدْقِي بِرْجَالي»** وزارة الدولة، وبعد يومين ظهرت قائمة أخرى، وكان فيها وزيرًا للصحافة

والسياحة، و«**مظفر قربان أوغلي**» الذي لم يظهر في القائمة الأولى تولى وزارة الدولة في الثانية.

وقد ثَبت أن وزارة مندريس هذه لم تكن ثابتة مثل سابقتها، ففي خلال الثلاثين شهراً التي ظلت فيها في موقع السلطة، والحكم قد تغير الوزراء فيها ١٧ مرة، وكان هدف مندريس من تعييناته الوزارية تلك هو السيطرة، والتحكم في خصومه وفي صانعي القرار، وعلى الاضطرابات الصادرة عن المجموعات المناوئة، وليخمد ضغطها إلى أدنى حد ممكن. وكانت استقالة ثلاثة من وزرائه الرئيسيين وهم **صِدْقِي بِرْجَالِي** و **صَمَدْ آغا أُوغلِي** و **أمِين قَالَفاتْ** بمثابة دليل على أن كل شئ لم يكن على ما يرام، خاصة وأن تلك الاستقالات كانت شبه جماعية، وخلال شهر واحد هو سبتمبر ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ.

وفي الحقيقة كانت هناك مجموعة من المصلحين، والذين أُطلق عليهم «**يَايْلاَجِيلر**» أي المُصْطافون، والذين كانوا يشبهون سكان المصايف الجبلية، في الثورة الفرنسية، وقد اصطلح على تسميتهم بهذا الاسم؛ لأنهم كانوا يجلسون في المقصورات العلوية من البرلمان، والبعض منهم كان ينتمي إلى المجموعة البرلمانية للحزب ذاته. ولم يكونو على وفاق مع مندريس، كما لم يكن أي منهم يقبل طُرقه، وسلوكياته التسلطية، وقرروا تحدِّيه داخل البرلمان، وكذلك داخل المؤتمر العام للحزب الديمقراطي المزمع عقده ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ.

وكان أول تحد له عندما رشحوا «**شامي أركَين**» منافسًا «**لرفيق قورآلتان**» في انتخابات رئاسة المجلس، آملين في وضع حدٍ لسيطرته، التي أعادت إلى الأذهان أوضاع ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ، ولم يستطع هؤلاء الـ «**يايلاجيلر**» هزيمة قورآلتان، ولكنهم نجحوا في انتخاب «**عاطف بندرلي أُوغلي**» رئيسًا للمجموعة البرلمانية، وهُزِم مرشحهم أيضاً في الانتخابات الأخرى لمكتب الحزب. وفي السنة التالية قرر صدقي برجالي الوقوف ضد

رفيق قورآلتان، وأخذ مندريس هذا التحدي بجدية متناهية، وهُزِم يرجالي، ولكنه نجح في استقطاب ١٢١ صوتاً ضد ٢٢٨ نالهم قورآلتان.

ولقد كرس مندريس معظم وقته، وطاقته، خلال العشر سنوات الأخيرة، لتوليه رئاسة الوزراء وزعامة الحزب، لكي يحافظ على سيطرته على مقاليد الأمور في الحزب. وفي نفس الوقت كان هدف الحزب الديمقراطي الرئيسي، وقتها هو الإطاحة بحزب الشعب الجمهوري. فكان على النقيض منه تمامًا حيث تشكل الحزب الديمقراطي - على المستوى المحلي - على أسس من الديموقراطية، والحرية الفردية، وقد أدى هذا إلى نمو نجاحه السريع. ومن ربيع ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ، إعتبر هذا العام هو بمثابة عام الإصلاح في الحزب، من القمة إلى القاعدة، حيث احتل النظام الديمقراطي، محل النظام الذي كان قد تآكل بالفعل، وهو النظام الكهنوتي، وقد أراد مندريس أن تتم هذه الإصلاحات بعد المؤتمر العام وأن تُستكمل تمامًا قبل نهاية العام.

وتكاثر الحديث في أغسطس ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ عن إعادة تنظيم الحزب على مستوى القاعدة ؛ في القرية، والنجع. في المراكز والولايات، وكانت هذه مفاجأة حتى للكثير من الديمقراطيين أنفسهم. وقد ادعى مندريس أن العداء السياسي بين الأحزاب المعارضة قد وصل إلى المستويات الأدني، أي أنه قد وصل إلى المستويات الإدارية الأدنى، في كل الأحزاب وهذا بدوره أدي إلى تقسيم وتفتيت البلاد.

وكان هناك الكثير من التنازلات خلال الهيئات المحلية لكي يتمكن مندريس من إحكام قبضته على المؤتمرات المحلية، تاركًا المؤتمر العام لشأنه. وإنه لمن المشكوك فيه ما إذا كانت القوى المحلية التي تم تكوينها عن طريق السلطة العليا في نظام الحزب الواحد بقادرة على ممارسة قوتها، دون نضال سياسي أم لا ؟ ولم يشأ مندريس قط أن يجعلهم يحاولون ذلك، أو أن يضعهم تحت التجربة لمجرد التجربة.

وأنه لمن السهل أن يلقى باللوم على «مندريس» و«بيار» في كل هذه السلبيات، ولكن في الواقع ؛ الأسباب أكثر تعقيدًا من هذا بكثير ؛ إذ أن مندريس قد جاء إلى السلطة على رأس حفنة متعارضة من مختلف القوى التي تضم رجال الأعمال، وملاك الأراضي، وقاطني المدن الصغيرة، والتجار، والحرفيين، وحتى رجال الفكر، والبيروقراطيين، وكل هؤلاء قد انضووا تحت لواء واحدٍ، ووحدٌ بينهم هدف واحدٍ؛ ألا وهو معارضة حزب الشعب الجمهوري الحاكم، ومحاولة اسقاطه، وكان الأمل معلقًا بـ**[بيار و مندريس]** في تطوير تركيا وتنميتها، وفي تحقيق الرغبة الملحة في اللحاق بالغرب في أقصر وقت ممكن. وقد اكتشفا أنهما لا يستطيعان أن يُسعدا كل المجموعات الضاغطة، ولعل طبقة ملاك الأراضي، هي أكثر الطبقات استفادة من سياسات مندريس، ذلك أن سياسته نحوهم ظلت ثابتة، وأصواتهم - في المقابل - شكلت الأرضية الثابتة في نجاحه الانتخابي.

أما رجال الأعمال فقد كانوا على وفاق معه حتى منتصف الخمسينات، إلى حين اضطر أن يُعيد النظر في سياسته نحوهم، ويفرض الرقابة المشددة لاستقرار الاقتصاد في البلاد، فما كان منهم إلا أن حوّلوا ولاءهم إلى حزب الشعب الجمهوري.

وقد ظلت البيروقراطية على شك دائم في سياسته التي أدت إلى جعل الدولة تابعة للحزب. ومع ذلك، فإن مندريس نفسه كان مقتنعًا بأنه قد كسب ولاء الدولة له ؛ لأنه قد كافأ البيروقراطيين، وضباط الجيش، ومع أن وضع مندريس في الحزب كان دائمًا موضع شك، وضغط من الهيئات الأخرى، إلا أن شخصيته القيادية القوية المسيطرة، والتي اكتسبت مزيدًا من القوة، خلال العقد الذي تولى فيه الحكم، قد ضمنت له أصوات الناخبين، وبالتالي ضمنت له الحزب.

(هوامش ومراجع المبحث السادس)

1- Agaoglu, iki partl, s. 4 - 5.

2- A.E. Yalman, Gorduklerim, s. 220., C. Bayar. Basvekilim Mendres, 106 - 107.

3- Orhan Celal Ferso, Adnan Menderes, 1971, s. 103.

٤ ـ المرجع السابق.

5- Samet Agaoglu, ArkadasIm Menderes. 1967. 2. 90.

6- A . The Turkish Experiment in Democracy, p, 78.

٧ ـ المرجع السابق ، ص٧٩

8- Ozturk, Hukumetler, S. 345.

9- Zafer, 9 Mart, 1951.

10- The Turkish press, 10 Mar. 1951 ., Ozturk, Hukumetler, 369 - 370.

11- Cumhuriyet, 11 Mart 1951.

12- Vatan, 11 Mart 151, Yaman, Gorduklerim, s. 242.

13- A , The Turkish Experiment in Democracy. p. 81.

١٤- المرجع السابق . نفس الصفحة .

15- Cumhuriyet, 22 Nisan 1951.

16- Cumhuriyet, 18 Haz, 1951.

١٧- مثال ذلك ما حدث بين خلوص كويمان وابنه فريدون كويمان ورغبته في تكوين تشكيل محلي للحزب في بورصة.

18- Cemal Ozbey, Domokrat partIyI NaslI KaptIrdIm, 1961, s.18.

19- The Turkish Experiment in Democracy, p.83.

20- Anadalu, 15 Tem. 1950.

21- Cumhuriyet, 23 Agos. 1950.

22- Prof. Dr. K. H. Karpat, politics, p.182., Ibid : 17 Ekim 1950.

23-Zafer, 13 Agos. 1951.

24 - Cumhuriyet, 1 Eylul, 1951.

25- The Turkish press, 15 - 21 Oct. 1951, Fahri Belen, Demokrasidan Diktatorluge, 1960, s.62.

26- Cumhuriyet, 29 - 31 Mart, ve I Nisan 1952.

27- Jbid, 15 - 16 Hazıran 1952.

28- Zafer, 18 - 6 - 1952

29- Cumhuriyet, 8 Subat 1952.

٣٠- د. علي الحسون ، الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، دمشق ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م ص ٢٨٣ ـ ٣٠٤

31 - Ciers De L'orient Contemporaın. XXıX. er semesle, 1954.
32 - The Turkish Ex. P. 83.
33 - Yalman, Gorduklerım IV S.247.
34 - Baban, Politika, P. 74.
35 - Istanbul Gazetesi, 9 Mart 1954.
36 - Cumhuriyet 28 Mayis 1954.
37 - Cumhuriyet 19 Aralik 1954.
38 - Erogul, Demokrat Part, P 127.
39 - Beleh, Demokrasi, S, 42.
40 - Erogul, D. Parti, P. 128.
41 - Cumhuriyet, 21 Nisan, 1956.
42 - Zafer, 6 Haziran, 1956.
43 - Cumhuriyet 22 - 26 Haziran, 1957.
44 - Erogul, D. Parti, 141.
45 - Toker, Ismet Pasa I. S. 67.
46 - Cumhuriyet , Temmuz 1957.
47 - Cumhuriyet , 21 Agos. 1957.
48 - Cumhuriyet , 7 Eylul 1957.
49 - Cumhuriyet , 7 Eylul 1957.
50 - Erer, onyil, S. 260.
51 - Ahmed Hamdi Basar, Yasadlglm Devrin icyuzu, 1960, S.114.
52 - The Turkish Ex. in Democracy P.91.
53 - Cumhuriyet , 21 Aralik 1955.
54 - Prof . K .Karpat , S. 269.
55 - Cumhuriyet, 20 KasIm. 1955.
56 - The Turkish Ex .. 80 - 90.
57 - CumhurIyet 9 Ekim 1957. — ٥٧ – المرجع السابق.
58 - Ozturk Hukumetler. — ٥٨ ـ المرجع السابق.
59 - Ozturk Hukumetler 441 -
60 - Toker, Ismet Pasa, II . S . III.
61 - Cumhuriyet 1 KasIm 1959.
64 - Erogul, D. Parti, 172.
65 - HIfzI Oguz Bekata, Birinci Cumhuriyet Biterken 1960, S. 1960.

المبحث السابع

الاقتصاد تحت إدارة الحزب الديمقراطى

المبحث السابع

الاقتصاد تحت إدارة الحزب الديمقراطى★

التدويل والتطور الاقتصادى:

لقد كان التدويل "Etatism" أي اشتراكية الدولة واحداً من المبادئ الستة التى أقرها حزب الشعب الجمهورى، وانتهجها كسياسة اقتصادية له، طوال سنوات سيطرته على مقاليد الحكم، والتى امتدت من سنه ١٩٢٣- ١٩٤٦م = ١٣٥٢- ١٣٦٦هـ؛ فقد جمع فى يده كل مقومات القوة. ولما كانت الحكومة فى نظام الحزب الواحد هى مزج بين الدولة والأمة، فلذلك تحولت إلى تنظيم، وتشكيل قادر على كل شئ.

إن حزب الشعب الجمهورى الذى أُعتبر تمثال الأمة، وممثل الدولة الصادق، كان فوق كل الانتقالات والشبهات[1]، إن نظرية الحكومة، بالنسبة للشعب، هى مؤسسة قادرة على كل شئ وكان على الدولة التى لم تعد مرتبطة بإرادة السلطان، أن تختار من يُدير أُمورها وكيلاً عن الأمة، ومن هذا المنطلق، كان من الطبيعى أن تكون الدولة التى تملك كل مقومات القوة، المتمثلة فى الحكومة، قادرة على أن يمتد نشاطاتها، وفعالياتها إلى كل الميادين.

إلاَّ أن الحريات التى استقرت فى البلاد بعد سنة ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ، فتحت الطريق أمام المطالبة بضرورة تغيير مفهوم «أن الدولة قادرة على كل شئ»، إلى شئ آخر لصالح الفرد. وكان لابد أولاً من تغيير الفلسفة السياسية التى اعتمدت عليها الدولة، وثانياً – وهذا هو الأهم – كان لابد من إزالة كل العقبات، والقيود التى وضعتها الدولة فى الميدان الاقتصادى؛ فلقد أصبح التدويل مبدءا من مبادئ الدستور التركى منذ سنة ١٩٣٧م.

ولقد كان التيار الذى يدافع عن الحقوق الفردية، يرى أن مصدر الحرية الفردية ليس الدولة، بل كان الديمقراطيون يطرحون أن مصادر

الحرية الفردية، وحقوق الإنسان، فوق الدولة وتنبع من ينابيع خارج إطار السلطة [٢] ولما كان حزب الشعب الجمهورى قد وضع فى منهجه أن الدولة هى مصدر كل حقوق الإنسان، لذلك اعتبروه غير ديمقراطياً، وفى وجهة نظرهم، أن حزب الشعب الجمهورى نفسه. انطلاقاً من هذا المفهوم فى الماضى - قد أغلق كل الأحزاب السياسية الأخرى، معتمداً على هذه الفرضية.

لقد كان النشاط الاقتصادى هو الهدف الرئيسى للنقد الموجه إلى الدولة، خلال مرحلة الحزب الواحد؛ وكان كل ناقد يعتمد فى نقده على عوامل، وأسباب تخصه هو فى المقام الأول. فالقرويون ومحدودو الدخل الذين يشكلون الطبقة العظمى فى المجتمع، كانوا ينتقدون القطاع العام أي التدويل الذى اعتمد على التصنيع، على أنه تهديد لمستوى معيشتهم، ولذلك فهم يعارضونه[٣]. أماً المجموعة الثانية فهم أصحاب العمل، الذين ادخروا رأسمالاً معيناً، ويودون استثماره فى مناخ اقتصادى مطمئن، وسيطرة الدولة على الاقتصاد يعتبر سداً منيعاً أمام المنافع الاقتصادية لهذه المجموعة.

المجموعة الأولى؛ تمثل غالبية الشعب التركى، وإذا ماتقرر نظام تعدد الأحزاب، فإنها تملك الأصوات الانتخابيه التى تحدد مصير أي حكومة. أما المجموعة الثانية؛ فإنها تملك الإمكانات المادية التى تستطيع بها أن تؤيد وتدعم أي تيار يعارض التأميم، وسيطرة الدولة على الاقتصاد، كما أنها كانت تملك المقدرة الفكرية التى تجعلها تقود مثل هذا التيار.

وإذا كان الاقتصاد التركى الموجه، قد وجد رواجاً خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، فمع نهاية الحرب قل الطلب بشكل ملحوظ على البضائع التركية فى الأسواق العالمية، هذا إلى جانب أن المصنوعات التركية التى كانت أسعارها قد ارتفعت بشكل جنونى بسبب الطلب

المتزايد عليها، نفس هذه المصنوعات لم تعد قادرة على المنافسة أمام المصنوعات الرخيصة التى ملأت الأسواق العالمية. وبهذا .. زال بزوال الحرب ما كان يمنع أو يحد من نقد سيطرة الدولة على الاقتصاد.

وفيما بين ١٩٤٦ – ١٩٤٨م شهدت تركيا مرحلة تجمد اقتصادى؛ وتهادى النشاط كلية، وذلك بسبب خضوعه تماماً لرقابة الدولة[٤] وانعدام الظروف المواتية للادخار والاستثمار[٥] وللخروج من هذه الأزمة طالبت مجموعة رجال المال، وأصحاب الأعمال، الحكومة، والدولة معاً: أن تُزال العقبات الاقتصادية، وتحد الدولة من سيطرتها، وأن يسود الأمن، والاستقرار السياسى. وأن تهيئ الدولة المناخ المناسب لاستثمار رأس المال المتاح[٦] كما كانوا يطالبون بضرورة أن يعترف النظام بمبدأ الملكية الفردية، ويحترمها. ويقرأن الحافز الشخصى؛ هو محرك الاقتصاد، وأن المكسب هو الدافع وراء أى نشاط اقتصادى، ليس هذا فقط، بل طالبوا بضرورة نقل ملكية القطاع العام إلى الأفراد[٧] واشتد الطلب فى أن تحدد الدولة المجالات الاقتصادية التى يُمكن أن تتواجد فيها واحداً واحداً.

التأميم والمعارضة فيما بين ١٩٤٥ - ١٩٥٠م = ١٣٦٥ - ١٣٧٠هـ:

إنه لمما يلفت النظر فى تطور الحركة الديمقراطية فى تركيا، أن أول من شكل حزباً سياسياً يعارض به ديكتاتورية الحزب الواحد لم يكن سياسياً، بل كان رجلاً صناعياً؛ إنه **نورى دميرداغ**[×] الذى أسس **حزب النهضة القومية** فى أغسطس ١٩٤٥م = ١٣٦٥هـ ليتحدى به ديكتاتورية حزب الشعب الجمهورى، كان يعتقد جازماً فى حرية الأسعار، ويعترض بشدة على سياسة الحزب الجمهورى، فى ضرورة تدخل الدولة، واشتراكيتها. وطبقاً لرأى **دميرداغ** «إن حزبه قد قام ليضع حداً لآلاف المآسى، والمظالم، والشكاوى التى عانى منها الناس، وبخاصة بسبب الإدارة الإشتراكية»[٨] وظل يلفت الأنظار إلى أن ظهر **الحزب الديمقراطى** فحل محله.

لقد نجح دميرداغ في تقرير حقيقة مؤداها أن المعارضة للحزب الجمهوري ليست فقط سياسية بالمعنى الضيق، ولكنها أيضاً مرتبطة بالمشروعات الاقتصادية ذات العلاقة بتطور البلاد والتي تتطلب فهماً، أن في ذلك قوة سياسية». وفي الصراع الذي لعبه الديمقراطيون فقدت هذه النقطة بريقها، وتركز الصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين حول الموضوعات السياسية مثل قانون الانتخابات، واللوائح المضادة للديمقراطية. ولم تحتل بعد المسألة الاقتصادية اهتمام كلا الحزبين أو حزب الشعب الجموري، وأحزاب المعارضة بصفة عامة.

لقد كانت تركيا في حاجة إلى الرعاية، ولكن الاحتياجات الملحة كانت الزامية لتأييد مطالب الحرب العالمية الثانية، وإعطائها الأولوية في كل مكان. ولقد كانت الحرب حقاً مكلفة وغالية على كل المتقاتلين، وفي معنى واحد، كانت تركيا في وضع سيِّئ للغاية، وفي حاجة ملحة إلى مؤسسات اقتصادية تساعد على العودة السريعة إلى ما كانت عليه البلاد، وهذه المؤسسات يجب أن تُطرح فوراً. وقبل أن تبدأ البلاد في التحرك قُدماً، والاتجاه إلى ماهو أبعد من ذلك.[٩]

كل الأحزاب قد اعترفت بخطورة الموقف الاقتصادي، والحاجة الملحة لاتخاذ خطوات سريعة لإصلاحه، ولم يعد هناك اختلاف هام حول النظرية الاقتصادية، والعديد من الجمهوريين قد أدركوا أن التأميم، أو التدويل لم يعد هو النظام الاقتصادي الممكن اتباعه بحزم؛ فلقد طُبِّق للتغلب على سنوات التخلف الاقتصادي، الذي نتج عن الحكومات السيئة في الماضي. ولم يكن هدفه قط مقاومة المشاريع الخاصة؛ ففي الواقع، إن واحداً من أهم أهداف مشاركة الدولة هو مساعدة القطاع الخاص، وتشجيع نموه، ودفعه إلى التقدم حتى يستطيع ذات يوم في المستقبل القريب، أن يحل محل الدولة، ذلك الوكيل المتسلط على الاقتصاد[١٠] والمشكله كما يدعي **نجم الدين صدَاق** أن حدود التأميم لم

تكن أبداً معروفة، ولم تُعين أبداً معالم القطاع العام، وهذا هو ما كان يدفع به إلى النزاع، بل إلى التصادم مع آراء الاقتصاد الحر، وقد فشلت الدولة فى تحديد الوظائف المنفصلة للقطاعين؛ العام والخاص، والسبب الرئيسى والمبدئى فى الخوف من القطاع الخاص، وخطره. فلو حُددت وظائف ومسئوليات القطاعين، العام والخاص لأصبحت تركيا على الطريق السليم لإقامة وترسيخ نظام الاقتصاد المختلط.

وقد كان تفسير **صَدَاق** لـ "**Etatism**" أي اشتراكية الدولة صحيحاً من الناحية النظرية، ولكن التطبيق العملى بالبيروقراطية المتبعة فى الاقتصاد انتهى بتقويض الأهداف الرئيسية لاشتراكية الدولة. هذا ما وطَّد سيادة قطاع الدولة، وأعطى البيروقراطيين أهمية مكتسبة من التمسك بالوضع الراهن. وقد شخص **مندريس** الوضع تشخيصاً سليماً حين قال فى خطابه أمام المجلس النيابى:

«إن الحكومات السالفة التى تبنت النظريات والآراء السياسية، والتى وجدت التعبير عنها فى سيادة الحزب الواحد قد أَفَلت أيضاً فى سياستها الاقتصادية والمالية...

هكذا ففى الوقت الذى ظهرت فيه الدولة كوسيط، ورأسمالى، وبيروقراطى واحتكارى فى نفس الوقت، إنه لمن الطبيعى لدولة من هذا النوع؛ أن توقع البلاد فى الديون بواسطة زيادة التكلفة المستمرة، والحيولة دون نمو، وتطور مصادرنا الاقتصادية بسبب ركود الأعمال والإنتاج.[١١]

وحتى **«صداق»** قد لاحظ أن الجناح البيروقراطى فى حزب الشعب الجمهورى قد أراد تحويل التأميم من **«اشتراكية الدولة»** والتى هدفها الأساسى، ليس تحقيق الربح فى اقتصاد الدولة إلى **«رأسمالية الدولة»** وفى هذه الحالة سوف تتنافس الدولة مع القطاع الخاص، وذلك سيكون بالتأكيد أسوأ من النظام الذي يودُّون الإحلال محله.

فى سنة ١٩٤٧ أصبح «التدويل» أكثر عرضه لانتقادات الأحزاب المعارضة، طبقاً لمنوال التعديل الجدى فى تقديم أو تأخير مساعدات برنامج **«مارشال»** وأحتل هذا فى برامج المعارضه مكاناً أكبر من الموضوعات السياسية. ولقد تبع المعونة الأمريكية نقداً أمريكياً لسياسة تركيا الاقتصادية، ولم تتوان الحكومة عن عمل اللازم لتحسين العلاقات. وكلما تطورت العلاقات زاد اعتماد **أنقرة** على المساعدات، والاستشارات الأمريكية. وقد نتج عن ذلك أن:

«إن النظام الداخلى سيكون أكثر قبولاً للولايات المتحدة ليضمن فهما أحسن وتحقيقاً أكبر للمساعدات الاقتصادية»[١٢] ومما تجدر الإشارة إليه، أن أعضاء البعثة الاقتصادية الأمريكية الكبيرة العدد، والتى قدمت إلى تركيا لتقديم النصيحة للحكومة التركية، كان أغلبهم منتمين إلى القطاع الخاص، وكان من الطبيعى أن يدفعوا بالحكومة التركية بعيداً عن التأميم، واشتراكية الدولة. وكان لنشاط **ماكس ثورنبورج** **Max Thornburg** [×] الذى أشرف على دراسة عن الاقتصاد التركى سنة ١٩٤٨م، والذى كان مقتنعاً بضرورة القضاء على التدويل، وتفضيل المشروعات الحرة قبيل طلب المساعدات الأمريكية - تأثيراً واسعاً للغاية على المتلقين سواء من الأتراك أو الأمريكان[١٣]

وفى المؤتمر الاقتصادى الذى عُقد فيما بين ٢٢ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨م = ١٣٦٨هـ فى مدينة إستانبول، أوضحت الطبقة المتوسطة رأيها بصورة واضحة فى التأميم، وفى إشتراكية الدولة.[١٤] وقد تشكلت ثلاث لجان منفصلة لدراسة كل من التأميم، والتجارة الخارجية، والضرائب؛ كل على حدة. ووجد رجال الأعمال الفرصة مواتية لتوضيح وجهة نظرهم فى هذه الميادين. وحسب ما توصلت إليه لجنة التأميم فقد رأت: أن الدولة التى وضعت اللبنات الأولى للمشروعات، والفعاليات الإقتصادية، وعملت على نشرها، بهذا قد قامت بواجبها، وعليها أن

تتفرغ للتعليم، والمواصلات، والدفاع الوطنى، والبريد، والإشراف على الأبحاث، وتحصر اهتمامها فى خدمة العامة، وطالبت اللجنة - فى مجال الاقتصاد - ألا تكون الدولة بمثابة المنافس، والرقيب فى نفس الوقت بالنسبة للفرد، وأن تترك للأفراد كافة المحاولات الممكنة.[١٥]

وطالبت اللجنة بتكافؤ الفرص بين القطاع الخاص والدولة التى كانت لها كل الامتيازات حتى ذلك التاريخ، وأوصت بإزالة كافة المعوقات أمام القطاع الخاص، وفرض جمارك عالية على الوارد لحماية الصناعات المحلية، وأشارت اللجنة على الدولة بالدخول فى المشروعات التى لا يجرؤ القطاع الخاص على الدخول فيها، إما لعدم توافر ربحيتها، أو لتطلبها رؤوس أموال ضخمة.

أما لجنة التجارة الخارجية، فقد أوصت باتخاذ كافة التدابير التى تُساعد، وتَرغِّب فى التصدير، حتى وإن كان ذلك على حساب المستهلك المحلى. وطالبت بضرورة إزاله كافة المعوقات الموضوعة أمام المصدرين، وأن ترفع الدولة يدها تماماً، أو أن تقلل من مشاركتها للتجار فى عمليات الاستيراد. أما لجنة الإصلاح الضريبى فقد أوصت بضرورة إعادة النظر فى النظام الضريبى تماماً، وبضرورة إلغاء الضرائب المحصَّله على المحاصيل الزراعية مع وضع احتياجات الدولة فى الحسبان.[١٦]

ونشر **اتحاد صناعات إستانبول** تقريراً اتُّهم فيه القطاع العام، وبخاصة **بنك سومر** بأنه أضر بالبلاد ضرراً بالغاً، كما اتهم فى المجلس النيابى القطاع العام بأنه أدى إلى انخفاض مستوى دخل الشعب، ومعيشته، كما طالب التجار بعودة الاحترام فى تعاملهم مع موظفى الدولة، وأن ينظر إليهم بنظرة احترام، وتقدير لدورهم فى حركة التنمية الاقتصادية. وليس كالنظر إلى «لص ذو رباط عنق» وطالب رجال الأعمال؛ بالسماح لرأسمال القطاع الخاص للدخول إلى الولايات الشرقية التى لم تستغل اقتصادياً بعد، بالرغم من إمكاناتها الضخمة

فى هذا المجال، والتى لو أُحسن استخدامها لغطت كافة الاحتياجات من المواد الغذائية الرئيسية؛ كاللحوم، والخضروات. وأن القطاع الخاص يمكنه أن يحقق فى هذه المناطق الانقلاب الاجتماعى، والاقتصادى الذى فشلت فيه الدولة.(١٧)

وإذا كان رجال الأعمال يطالبون بالتوجه نحو الإقتصاد الحر، فعلى النقيض منهم، كانت هناك جماعات مقتنعة تماماً بأن عهد الاقتصاد الحر قد ولى، وانتهى، وأن سلطة الدولة وتدخلها لحماية الجموع الغفيرة من عامة الشعب، يجب أن تبقى، حتى وإن كانت بشكل محدود، لأن هذه الجموع التى تُؤيد النظام السياسى الانتقالى، وتلتف حول فكره، فى مسائل قومية، وحياتية محددة، فى حاجة إلى الدولة.

ولم تكن الانتقادات الخارجية لاشتراكية الدولة التركية بأخف وطأة عنها فى الداخل؛ فأمريكا كانت دائمة النقد لتركيا متهمة إياها بأنها لاتُعطى الحرية الكافية للنشاطات الاقتصادية، وكانت تمارس نوعاً من الضغط المعنوى على الحكومة التركية لتخفف من سيطرتها على الاقتصاد، والرقابة عليه، وكان تقرير **ثوربنورج** مثال واضح لتلك الانتقادات الموجهة للاقتصاد التركى من زاوية الاقتصاد الأمريكى البحت (١٨) ففى مقدمة هذا التقرير يذكر ثوربنورج:

«إذا كانت الحكومة التركية والشعب التركى يريدان تلقى المساعدة الأمريكة بشكل فعَّال، فعليهما خلق الظروف الداخلية التى تجعل تقديم هذه المساعدات ممكناً، ويستمر ثوربنورج فى توضيح وجهة نظره قائلاً:

« ... إذا كانت تركيا تريد تحقيق الحرية الفردية، والقومية بالشكل الذى يتفق مع أهداف سياستنا القومية، فعليها أن تتخذ من التدابير التى تتفق مع ظروفها، وليس من الضرورى أن تكون هى نفس الطرق المتبعة والمطبقة لدينا، وإذا لم تكن تركيا تريد الحرية.. فإن فوائد المساعدة الأمريكية لن تصل إلى الأتراك، أو تخدم أهداف السياسة

الأمريكية..»[١٩] وكانت الصحافة التركية دائمة الشكوى من اتهام انجلترا لتركيا بأنها تنتهج سياسة اقتصادية ستؤدى بها إلى التأميم الشامل والنظام الشمولى.[٢٠]

ومما لاشك فيه أنه بازدياد النفوذ السياسى الأمريكى فى تركيا فيما بعد سنة ١٩٤٧م = ١٣٦٧هـ زاد أيضاً وضوح تأثير النهج الأمريكى فى الاقتصاد، وبخاصة فيما بين ١٩٤٩- ١٩٥٣م = ١٣٦٩-١٣٧٣هـ وكانت الأحزاب بدورها قد تبنت وجهات نظر مشابهة لتلك التى كانت تتردد فى الداخل والخارج فيما بين ١٩٤٦- ١٩٥٠م = ١٣٦٦-١٣٧٠ هـ. وقد كان **جلال بيار** أحد مؤسسى الحزب الديمقراطى الذى شكل التدويل عنصراً رئيساً فى سياسته بعد سنه ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ هو أول من عبر عن ضرورة تنفيذ سياسة اشتراكية الدولة فى تركيا. وحسب رأى **بيار** فإن التأميم كان سيتبع طريقاً وسطاً، ولما كانت الحرية الاقتصادية قد أصبحت ملك التاريخ، فإنه كان لابد أن يحل محلها سياسة الحماية المعتدله فى الصناعة والزراعة. وفى اعتقاده أن الدول التى تملك القوة البشرية، والماليه الكافية هى التى يمكنها أن تُطبق سياسة الإقتصاد الحر، أما فى تركيا، فإن الإمكانات الرأسمالية بها محدودة، مما يجعلها فى وضع لايمكنها من قبول الاقتصاد الحر[٢١] ومع هذا، فلو وُضع فى الاعتبار رأس المال الذى تجمع فى تركيا خلال العشرين سنة الأخيرة، بعد حديث بيار هذا، لرأيناه هو نفسه يرى وجوب عدم تدخل الدولة المباشر فى الاقتصاد فى شكل منافسة الأفراد فى كل المجالات الاقتصادية، وتأسيس المشاريع الصناعية، إنما دور الدولة يجب أن ينحصر فى عملية التنظيم والتنسيق فقط بين فعاليات القوى الاقتصادية، وأن يتخذ منها القطاع الخاص القدوة، وأن تدخل الدولة فى المشاريع التى يتحفظ عليها القطاع الخاص، أو يتخوف من إمكانية تحقيق الأرباح المنشودة. وهكذا .. فإن جلال بيار الذى يـ فضـ

اتهامه بأنه كان قدوة المدافعين عن التأميم، يرد قائلاً: إنه حالياً ليس ضد التأميم، واشتراكية الدولة ككل، بل يقول إنه ضد ملكية الدولة أو المغالاة فى رأسماليتها، فحسب رأيه .. إن أسوأ أشكال اشتراكية الدولة هو محاولتها تجميع رؤوس أموال للدولة عن طريق التمادى فى فرض الضرائب؛ ففى مثل هذا الحال ينخفض المستوى الثقافى، والمعيشى، وتتوالد نتائج مغايرة تماماً للغاية الاجتماعية للتدويل[٢٢].

وخلال المؤتمر العام **للحزب الديمقراطى** الذى انعقد سنة ١٩٤٧م = ١٣٦٧هـ قبل المؤتمرون قراراً يعكس وجة نظر بيار السابقة حول التدويل بعد نقاش طويل. وادعى البعض حينذاك [أنه لو تم مناقشة ودراسة موضوع التدويل بشكل منفصلٍ ومستفيض فى المؤتمر لتعرض للرفض برمته] [٢٣].

أما **حزب الشعب الجمهورى** الذى كان يتابع باهتمام كل التيارات الفكرية العامة المتعلقة باشتراكية الدولة، والذى لم يكن يريد أن يفقد تعاطف، وتأييد الطبقات الاجتماعية؛ وبخاصة الطبقة المتوسطة فقد غيَّر من رؤياه القديمة نحو هذا الموضوع؛ فقد كان الجمهوريون يعتقدون أن التأميم هو أسرع وسيلة لرفع مستوى المعيشة فى البداية، وادعوا أن حكوماتهم لم تكن تنوى تحجيم دور القطاع الخاص منذ البداية، وإذا كانت ظروف الحرب قد تطلبت بعض التدابير لدرء بعض الأخطار، فإن هذه التدابير لم تعد هناك حاجة لها بسبب انتهاء الحرب، وعليه؛ فلابد أن ينطبق الوضع الجديد على التأميم واشتراكية الدولة. وحسب وجهة نظر الشعبيين، فإن التأميم فى تركيا لم ينبع عن نظرية اقتصادية، بل كان نتيجة حتمية للظروف التاريخية، والاحتياجات العاجلة للبلاد. ولما كانت الظروف قد تغيرت، ولم تعد هناك مصاعب من الناحية الأيدولوجية فعلى حزب الشعب الجمهورى أن يطور رؤياه بالنسبة للتأميم بما يتفق مع المتطلبات الجديدة. وكانت هناك شرائح من حزب الشعب ترى

ضرورة التركيز على الغايات الاجتماعية البحتة لمفهوم ومدلول التأميم بدلاً من التركيز على الأهداف الاقتصادية، وأن أي دولة تنهج هذا النهج، فإنها تكون قد حالت دون ظهور الصراع الطبقى المنتظر من انبثاق التصنيع، وتطور الطبقة العمالية والتصنيع.(٢٤)

وفى اجتماع هيئة حزب الشعب الجمهورى الذى انعقد سنة ١٩٤٧م تم مناقشة مبدأ التأميم الذى يُعد من أهم مبادئ الحزب الستة. واتخذت الهيئة قراراً بضرورة مواءمته مع القطاع الخاص والرأسمالية الخاصة(٢٥) وطبقاً لهذا القرار تم تفسير مبدأ التدويل أو التأميم بشكل أكثر ليبرالية، وتم تحديد المسئوليات الاقتصادية للدولة بشكل مفصَّل بحيث تستمر الدولة فى بناء المشروعات الضخمة كالصناعات الثقيلة، واستخراج المعادن، وإنشاء وتشغيل محطات الكهرباء، والدفاع عن الوطن، وتسهيل الاتصالات، وشبكة الطرق، وأن تترك للقطاع الخاص والأفراد ما عدا ذلك من مشروعات، وإذا كانت هناك مشروعات حيوية تهم شريحة عريضة من المجتمع، ولم يقدم عليها القطاع الخاص، أو الأفراد لعدم جدواها بالنسبة لهم، أو عدم التأكد من ربحيتها لهم؛ فعلى الدولة عندئذٍ أن تدعم رأس المال المطلوب لمثل هذه المشاريع، أو تضمن هامش ربح له. وطلب المجتمعون عدم دخول الدولة إلى المشاريع الزراعية، أو التدخل فى قطاع الزراعة لما يترتب على ذلك من مبالغة فى المصروفات الإدارية.(٢٦)

وتجدر الإشارة إلى أن التدويل لم يظهر فى تركيا نتيجة فلسفة اقتصادية أو نظرية سياسية معينة، بل حتمته الظروف الاجتماعية، والاقتصادية التى مرت بها البلاد. وتلك الظروف هى التى أدت إلى تطوره، وستحدد فى المستقبل القريب مسيرته. ولقد كانت أهم المشاكل والصعوبات التى ظهرت أمام الاقتصاد التركى وحالت دون تطوره السريع هى قلة رأس المال المتاح، وعدم توفر المناخ الذى يشجع على

الادخار، والاستثمار، وأهم من ذلك كله عدم تفهم القطاع الخاص، واقتناع عقليته بضرورة التوافق، والربط بين النهضة الاقتصادية ورفاهية المجتمع.

وفى حالة تركيا بالذات، كانت بها طبقة تود الحفاظ على دور الدولة الاقتصادى، وتطويره، وإن كانت هذه الطبقة لم تصبح فى وضع يؤهلها لهذا الدور. كما أن المحاولات الفردية، والحافز الشخصى، لم يثبت وجوده فى الميدان الاقتصادى هو الآخر، كما أن مساوئ النظام الفردى، وشبه الإقطاعى الذى ساد فى البلاد إبَّان القرن الثامن عشر، والتاسع عشر لم تكن قد انمحت من ذاكرة الناس وأذهانهم بعد.

وحسب رأى هذه الطبقة فإن القطاع الخاص لا ينظر إلاَّ إلى مكاسبه هو فقط، وإذا ماواتته الفرصة، فلن يضع مصالح العمال خاصة، أو مصالح المجتمع عامة، فى اعتباره قط، مستشهدين بالمكاسب الفردية التى حققتها الثورات الصناعية فى أوربا ... وما كان يغذى عدم الثقة هذه فى القطاع الخاص هو عدم شعور المستثمرين الجدد بأي مسئولية تجاه المجتمع الذى يعيشون فيه .. وهذا ما ولَّد رد فعل حاد لدى الشعب تجاه المطالبة بنقل ملكية مصانع القطاع العام إلى الأشخاص، أو القطاع الخاص، وبدت هذه المطالبة وكأنها محاولة لنهب مصانع الدولة. أو إهدائها، ومنحها لأفراد معينين.

أما القطاع الخاص فكان ينظر بريبة إلى بيروقراطية الحكومة؛ ويسوق بافتخار أن غالبية المصنوعات التركية هى من إنتاجه، وحصيلة جهده المتواصل، وأنه متفوق على القطاع العام فى النتائج، وطرق الإدارة والتشغيل؛ وإذا كان القطاع العام يتشدق بنشاطه الإجتماعى فإن القطاع الخاص يباهى بفوائده، ومكاسبه المتطورة.

ويلمس الدارس أن تطبيق التأميم فى تركيا خلال العشرين، أو الثلاثين سنة الأخيرة قد أحدث تأثيراً نفسياً غريباً، سواء على الشعب

الكادح أو على هؤلاء الذين يملكون الثروة؛ فالشعب ينظر بعين الشك فى كل الطرق التى يسلكها أصحاب الثروة لكسب ثرواتهم، وتنميتها، ويعارض بشده تلك الطرق. أما الأغنياء فهم بدورهم دائماً ما ينكرون ثراءهم، ولا يكفون عن الشكوى من صعوبة الحياة متباكين مع وعلى الطبقات الأخرى من شدة المعاناة. وأمام المناقشات التى كانت تدور حول عدم توفر العدالة الاجتماعية؛ فقد كانوا إما أن يتخذوا ضدها موقفاً متشدداً، وصارماً للغاية، أو يبالغون فى صرفهم، وإسرافهم فى صرف ثرواتهم، كرجل على يقين تام بأن كل شئ بالنسبة له سينتهى فى القريب العاجل، وعليه أن يستمتع بأكبر قدر من ثروته.

كان على تركيا أن تنمو وتتطور بسرعة فى المجال الاقتصادى؛ فهى مازالت بعيدة جداً عن المستوى الاقتصادى الذى يؤمن مستوى معيشة مرتفع لكل السكان. وكان لزاماً عليها لكى تحقق مطالبها فى التصنيع، أو التطور، والنمو الاقتصادى أن تتجه مباشرة إلى الشعب الباحث عن فرص عمل جديدة، ولديه الرغبة الملحة فى النهوض اقتصادياً. وقد استطاع بعض أعضاء مجلس الشعب أن يجمعوا أصوات الناخبين معتمدين على ذلك بوعودهم البراقة بفتح المصانع، وكثيرا ماكانت هذه الوعود تتبخر فى الهواء مع انتهاء الانتخابات وإذا ما تم فتح مصنع هنا أو هناك فكان الهدف منه ليس انتاجيته بقدر ما كان الهدف هو كسب موقع متميز من ورائه.

وكان القطاع الخاص يعتمد على الدولة فيما يتصل بتوفير النقد الأجنبى فهو فى حاجة ماسة إلى دعمها سياسياً، واجتماعياً، ومالياً، وفى تأمين المناخ اللازم الذى يمكنه من المنافسة خارجياً، وتوفير الأمن والسلامة داخلياً. فلم يكن المجتمع التركى قد تخلص بعد من عادة اعتماد المواطن الكامل على الدولة؛ تلك العادة التى ورثها عن العهود السابقة، فالشعب ممثلاً فى المواطنين يتملص من تحمل المسئولية أياً

كانت هذه المسئولية، وينتظر من الدولة أن تلبى له كل متطلباته، كما كان يحمل الدولة كل أسباب الفوضى، وعدم النظام الذى يضج منه المجتمع.

وهكذا كان على الدولة أن تلعب ثلاثة أدوار بوعي منها، أو بدون وعى، حتى وإن كان بعضها يتناقض مع البعض .

أولا: كان عليها أن تُحفز القطاع الخاص، وتنمى الحافز الشخصى، والفردى، وتدعو إلى الادخار.

ثانيا: كان عليها أن تطور فعالياتها وأنشطتها الإنتاجية.

وثالثا: عليها أن تتصرف كدولة رفاهية "Welfare State"[٢٧]

وفيما بين سنة ١٩٤٦م – إلى هزيمتهم سنة ١٩٥٠م اتخذ الجمهوريون خطوات عديدة ملحوظة نحو إقامة نظام اقتصادى حر فى تركيا. وكانت خطوة السابع من سبتمبر سنة ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ هى الأولى فى هذا الاتجاه.[٢٨] وفى أواخر نوفمبر صرح رئيس الوزراء **رجب بكَر Receb Peker** للصحافة أن مشاريع الحكومة الاقتصادية قد بُنيت كلها على مبدأ المنافسة الحرة، والنظام الليبرالى الحر.[٢٩] وبينما كان الديمقراطيون يبشرون بمميزات المشروعات الخاصة، كان الجمهوريون يجردونهم ببطء من وسائل الدفاع عن نياتهم نحو ملكية الدولة. والتقدم كان محاط بحذر شديد حيث كان الصراع على أشدَّه داخل الحزب بين الليبراليين وأنصار التدويل، وقد انتهى بانتصار الليبراليين. وفى نفس الوقت الذى وصل فيه الديمقراطيون إلى السلطة كانت بعض التعديلات الاقتصادية، والالتزامات المالية قد استقرت بالفعل وهذا ما شكل أساس السياسة الاقتصادية فى الحزب الديمقراطى. ولم تكن هناك اختلافات جوهرية فى النشرات الانتخابية لكلا الحزبين المتنافسين[٣٠] وعلى أى حال، فإن الحزب الديمقراطى هو الذى قُدِّم للغرب على أنه بطل الاقتصاد الحر فى تركيا آنذاك.

الحزب الديمقراطى يتقارب من التدويل:

ما أن تقلد الديمقراطيون السلطة حتى أصبح واضح للعيان أن هناك اختلاف جوهرى فى سمات الطريق الذى سلكه كل حزب فى تنفيذ سياسته؛ فالحزب الديمقراطى أصبح حزباً جديداً، ليس له روابط بالماضى، ولم تكن بداخله مشاغبات حزبية حول الاتجاهات المختلفة، وهذا ما جعله قادراً على اتباع الطريق الرأسمالى فى التطور دون أى قيد قوى التأثير، أو مانع رادع. وقد اعترف الديمقراطيون أنهم قد حاولوا بدقة انجاز نفس العمل كالجمهوريين، ولكنهم يعترفون أنهم كانوا قادرين على إنجازه بفاعلية أكثر.

ولعد شرح الأستاذ الدكتور **«مُخْلِصْ أتَةْ Muhlis Ete»** الذى أصبح وزيراً للتخطيط، ثم وزيراً للاقتصاد والتجارة فى وزارتى **عدنان مندريس** الأوليتين - السياسة الاقتصادية للحزب فى مايو سنة ١٩٥٠ وخلال برنامج إذاعى انتخابى عند نقده للسياسة الاقتصادية للحزب الجمهورى لخروجها عن الخطة الموضوعة على أسس اقتصادية، ووعد بأن يكون حزبه أكثر تماسكاً وتواؤماً مع الخطط الاقتصادية.

حيث أوضح أن:

«.. فى رأينا أن سياسة الحكومة الاقتصاديه ترتكز على الملكية الخاصة، وحماية الحرية الاقتصادية للأفراد، وتحترم المشروعات وتعتبرها أساسية فى المجال الاقتصادى..

على أن احترام المشروعات الخاصة يجب ألا يُفهم على أنه لن توجد مشروعات للدولة أو مشروعات مشتركة.

إن فهمنا للتدويل يأخذ شكل «تخطيط من قبل الدولة» أكثر من كونه «إدارة من قبل الدولة» فسياسة الدولة الاقتصادية، أو اهتماماتها فى المجال الاقتصادى سوف تتركز على تشجيع، وحماية، وتنسيق التعاون فى تطور، وتطوير شتى المجالات الاقتصادية.

إن نشاطات الدولة ومشاريعها يجب أن تكرس في الخدمة العامة، وتنمية الموارد والاحتكارات الطبيعية، وتلك التى لا يستطيع الأفراد، أو الرأسمالية الخاصة القيام بها.

نحن نثق فى النظام الاقتصادى المرتكز على المشاريع الخاصة، والحرية الفردية. إن المالك الحقيقى للاقتصاد هم الأفراد، أو المشروعات الخاصة التى تأخذ شكل الشركات. إن نظريتنا هى أن تكون واجبات الدولة والتزامها هو ألا تكون داخل الاقتصاد بل فوقه.

وبناءً عليه فإن الدولة لن تتورط فى المشروعات التى لا تحمل السمة العامة، وإنها سوف تبدأ، وتدريجيا، وحسب برنامج مدروس التغلب على المشروعات الأخرى، وتبديلها مالم تكن فى الخدمة العامة، أو الصناعات الأساسية للمشروعات الخاصة، أو المجاميع المتعاونة...

ولكى نمتلك نمطاً تجارياً، ونكون قادرين على إرساء قواعد سياسة اقتصادية مناسبة للبناء الاقتصادى للبلاد، وعلاقاتها، فنحن نقترح إنشاء «مركز بحث اقتصادى» يتكون من المنظمات الإقتصادية سواء لأكاديمَيتّها أو لنجاحها فى الإدارة ... »[٣١]

لقد أهدى **مُخْلِص أتّه** الخطوط العريضة لسياسة حزبه الإقتصادية إلى عدنان **مندريس** الذى قدم سياسة الحكومة، وعزم على إتباع الحكومة للسياسة المهداة إليها وبقيت المسئولية الأساسية كماهي. وكان بيان سياسة **مندريس** بالطبع أكثر تحديداً، وتأكيداً على الامتداد، والتوسع الاقتصادى؛ ولكى يتحقق ذلك فقد صممت الحكومة على ما يلى:

(أ) العمل على زيادة الجزء المخصص للاستثمار فى الميزانية، والسعى بقدر الإمكان بتوجيه الباقى إلى الانتاج.

(ب) اتخاذ كافة التدابير التى تُشعر القطاع الخاص بالأمان، قانونياً، وواقعياً ومساعدته على النمو.

(جـ) تسهيل تدفق رأس المال الذى يبقى فى البلاد، وتوجيهه إلى نشاط إنتاجى.

(د) تهيئة المناخ، وإتاحه فرص الربحية الممكنة، والاستفاده الكاملة من المشروعات الأجنبية والرأسمالية الأجنبية، والتكنولوجية الحديثة، والخبرات الفنية، وكل ما يسهل إنجاز ذلك.

(هـ) جدية التخطيط للاستفادة القصوى من ميزانية الدولة التى ستخصص للاستثمار فى القاعدة الاقتصادية، وستوضع الخطة وفقاً للظروف الطبيعية للبلاد.

(و) حماية تلك المشروعات من كل المعوقات التى تسببها الدولة مثل البيروقراطية بشتى أنواعها وأشكالها...[٣٢]

ركز **مندريس** معظم آراء الحزب حول المشروعات الخاصة التى سبق عرضها من قبل الأستاذ الدكتور **مخلص أته**. وحول سياسة الحكومة التجارية أعلن:

«فى ميدان التجارة .. فإن سياستنا هى ترك التجارة حرة فى تعاملها مع الأسواق مالم تجبرنا الظروف الداخلية، والخارجية على التدخل. ونحن نعتقد بشدة فى ضرورة استمرار الإمدادات المتمثلة فى استقرار العروض التجارية - تحت كل الظروف - لنمو، وتطور نظام تجارتنا الخاصة.[٣٣]

هكذا كانت الخطوط العريضه للسياسة الاقتصادية للحكومة؛ نظرياً وعملياً، مع التركيز على القطاع الحديث فى الاقتصاد؛ كالصناعة، والتجارة، ولقد كانت النية أن تترك الاقتصاد حراً بالقدر التى تسمع به الظروف مع التخلص الكامل من الماضى بكل إنجازاته.

ولكن اصطدمت هذه الفلسفة بالعقول البيروقراطية التى كانت قد وصلت إلى السلطة، والحكم معارضين للدولة، وإن كانوا ضمن الحزب الحاكم، وكانت مشاعرهم تدفعهم إلى محاولة الوفاء بوعودهم الانتخابية.. علاوة على ذلك .. كان أقطاب سياسة الحزب الواحد مازالوا يسيطرون على عدة أقاليم من البلاد. وكانوا؛ أي الديمقراطيون على ثقة أنهم إذا ما استطاعوا إصلاح هؤلاء، فإنهم سيندفعون إلى الأمام. ولقد كانت كراهيتهم تجاه دولة الحزب الواحد فطرية بالرغم من أن زعماء الحزب الحاكم كلهم قد نشأوا فى ظل سياسة الحزب الواحد. كما كان موظفو الدولة مازالوا من كبار موظفى الحزب الواحد، وكانوا جميعاً ضد روح القطاع الخاص، والمحاولات الفردية .. هذا .. عدا نقص التخطيط بل وانعدامه .. ومجرد تصور التخطيط يُعد لعنة بالنسبة للبيروقراطيين، والتقدم الإدارى فيه قضاء عليهم . وفى الحقيقة .. غالباً لم يستعمل أى أحد منهم مصطلح «خطة» ولم يفكروا قط فى عمل تخطيط، أو خطة طويلة المدى للعمل الاقتصادى .. ولم يتخذ ذلك مجرد تفكيرهم فى البرنامج ...

يذكر **الجنرال فخرى بلن "Fahri Belen"** الذى كان وزيراً للأشغال العامة فى وزارة مندريس الأولى؛ أن وزارته كانت قد قامت على أساس التخطيط للهيئات، والإدارات السابقة؛ كانت هناك دراسات ومشروعات لبناء السدود، وشق القنوات، ورصف الطرق، وبناء السكك الحديدية، وأراد **بلَنْ** أن يجعلها أساس لبرامجه. ولكن مقترحاته، وعروضه هذه قد رُفضت فى مجلس الوزراء. وبلَنْ كرجل عسكرى قد استعد جيداً للتخطيط، والعمل من خلال المؤسسات الإدارية، ولكن ليس وفقاً لزملائه المدنيين فى الوزارة. ولقد هوجم حتى من قبل رئيس الوزراء **مندريس** الذى قال أمامه إن خطة السنوات الخمس التى أعدَّها لوزارته كانت معتمدة على مبادئ الشيوعية (٣٤).

وأعلن **الجنرال بلن** بدوره أن مندريس قد سمح فقط بالاتصال، والتعاون، والمداولات بين الوزراء، والشركات الأجنبية؛ وكانت المداولات حول عقود الشركات، والمؤسسات الأجنبية تتم تحت إشراف ورعاية وزير الدولة الذى يضع فى اعتباره أن التقدم السياسى له الأولوية على العوامل الفنية، والتكنولوجية. وتلك قد فُرضت تدريجياً على نمو العلاقات الاقتصادية التركية مع الغرب؛ خاصة الولايات المتحدة. وانتقد الخبراء الأمريكيون سياسة وساطة الدولة فى الشئون الاقتصادية . وأكَّدوا أن..«المشروعات الحرة فى القطاع المتطور يجب أن يكون لها الأولوية فى المساعدات الأمريكية.»[٣٥].

وقد أحدثت هذه الواقعة صدمة عنيفة لدى المتابعين، ومَن هم فى السلطة، وقد شعر بهذه الصدمة كل من الديمقراطيين والجمهوريين والبيروقراطيين، وكان تأثيرها مباشر على السياسيين أكثر من موظفى الدولة... وأخيراً أدركوا أن على رجال الأعمال الأمريكان الاتصال مباشرة بشركائهم الأتراك.

لقد كان انتصار الحزب الديمقراطى علامة بارزة لإثبات تفوق الحزب على الدولة وسيطرة السياسة على الإدارة. وهذا ما كان يعنيه **فخرى بلَن** عندما كتب يقول:

«فى كل مشروع.. تجد رائحة الأصوات تفوح أكثر من التخطيط[٣٦].»

وقد بدأ الديمقراطيون فى إعطاء الأولوية للمشروعات الاقتصادية، والتى يكون لها مردود سياسى إلى جانب مردودها الاقتصادى، والتى تؤمن لهم أصوات الناخبين، فى الانتخابات القادمة، ولا عجب إذن، إذا ما وصفت أحزاب المعارضة مصانع الأسمنت، ومصانع السكر التى بنيت فى عهد الحزب الديمقراطى بأنها «مصانع الانتخابات»[٣٧]، ومعنى ذلك تعريتها من مضمونها الاقتصادى.

القطاع الخاص يُخيّب الآمال:

كان عدنان مندريس يتوهم أن خلق الرأسمالية الحرة معناها الابتعاد بقدر الإمكان عن رأسمالية الدولة التى خلقها حزب الشعب الجمهورى، وأن الأمر لا يتعدى سن القوانين، وأنه لو تخطى، أو اجتاز معايير التأميم أى التدويل فى المشروعات التى لا تمس الأشغال العامة أو الصناعات الأساسية فإن رجال الأعمال والصناعيين سوف يتكفلون بالباقى بدون أدنى شك، وسيثبت القطاع الخاص وجوده فى أقصر وقت. وفى السادس من يوليو سنه ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ أعلن **مُخْلص أتَةَ** أن الدولة سوف تبدأ بإلغاء التأميم المطبق على مشروعات **«بنك سومر» «Sumer bank»** التى تتألف من مصانع الأسمنت والطوب. وسوف يتبع ذلك مصانع النسيج. وقُدِّمت اختيارات عدة للمشاركة من قبل المستثمرين؛ فيمكنهم إقامة مشروعات منفصله، أو بالمشاركة مع الدولة، والحكومة نفسها حريصة، ولديها الرغبة الأكيدة، فى الدخول فى عمليات المشاركة فى المشروعات الخاصة، سواء مع الشركات الوطنية، أو الأجنبية، أو تستأجر بعض المشروعات المملوكة لرؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية(٣٨).

وفى أغسطس من نفس العام تأسس **«بنك التنمية الصناعية التركى»** لتقديم كافة التسهيلات لمشروعات الدولة، أو تنمية القطاع الخاص. وتم اعتماد ١٢٥ مليون ليره تركية كرأسمال للبنك قدمتها البنوك المحلية، والأجنبية الكبرى. وقدَّم البنك الدولى للتنمية اعتماداً قدره تسعة ملايين دولار. وقدَّم مشروع «مارشال» مساعدات قدرها ٣٧ مليون ليرة. وكان هدف البنك هو إيجاد صناعة خاصة، ويشجع على المشاركة بين رأس المال المحلى، والأجنبى فى المجال الصناعى، وبذل الجهد من أجل استقدام المساعدات، والسندات الائتمانية التى تعتمد عليها الصناعة التركية، والعمل على بقائها فى البلاد. وقدَّم البنك اعتمادات طويلة الأجل

إلى الشركات والمؤسسات للتجديد، أو التوسع فى خطوط انتاجيتها، أو استحداث صناعات جديدة. وأمد الشركات بالخبرات الإدارية، والفنية، والإرشادات اللازمة. وتولى إدارة المشاركة مع مشروع **مارشال** نيابة عن القطاع الخاص[٣٩].

ولكن بعد فترة اكتشف الديمقراطيون أن الطبقة الاجتماعية التى تدخل ضمن اهتمامات المشروعات الخاصة ما زالت ضئيلة جداً، ولم تكتمل أو تتطور بعد للحد الذى بقت فيه مختلف الطبقات الأخرى تعرقل نشاطه بواسطة أوضاع المجتمع السائدة، وهكذا، وبالرغم من كل النوايا الطيبة لقى الديمقراطيون صعوبات جمة فى إعداد برنامجهم، ولم يكونوا قادرين على إيجاد الصيغة المناسبة للحد من فعاليات قطاع الدولة، وكان رجال الأعمال فى حاجة إلى الجرأة للتقدم إلى الأمام، وكانوا قلقين بشأن سياسات الحكومة الجديدة، ولقد كانوا يزايدون باحتراس، وحذر. ولم تحقق المجموعات التجارية آمال **مندريس** فى شراء أو تنفيذ المشروعات المقدمة إليهم من الدولة، ولم يزيدوا من استثماراتهم المستغلة فى المغامرات الصناعية. وهكذا؛ كان نمو القطاع الصناعى الخاص، خلال العشر سنوات بطيئ للغاية، ولم يحقق الأمل المرجو منه.

وعلى العكس من ذلك تماماً؛ كان اتساع وامتداد القطاع العام مستمراً؛ فمشروعات الدولة كانت عصرية، وإنتاجهم اتسعت مقدرته على المنافسة، وضاعف البيروقراطيون قطاع الدولة خلال العشر سنوات تلك. وقد لاحظ ذلك **نادر نادى** الذى كتب فى الجمهورية فى السابع من مايو سنه ١٩٥٢م يقول إن علاقات السيطرة هى التى أخذت بأطراف الحزب الديمقراطى فى سياسته التحررية[٤٠]. وعلى أي حال لم تكن الحكومة قادرة على التحول إلى القطاع الخاص فى كثير من مشروعات الدولة، كما كانت مخططة لذلك.. ولقد حدث بعض التقدم حسبما أشار **صِدْقِي يِرْجَالِي** وزير التخطيط؛ فقد أشار إلى النتائج الإيجابية للفرص المعطاة

للقطاع الخاص؛ حيث سجل أن «بنك سومر» الذى تملكه الدولة لم يعد يغطى سوى ثلاثين فى المائه فقط من احتياجات الدولة، بينما كان فى الماضى يغطى أكثر من سبعين فى المائه، وأن القطاع الخاص هو الذى حلَّ محلَّه فى تغطية هذه النسبة، كما يُعد ذلك مؤشراً على نمو القطاع الخاص.

لم يكن التشديد على التدويل خلال هذه الفترة؛ كما كان عليها فى الثلاثينيات؛ فقد خالف الحظ هؤلاء الذين توقعوا استخدام القطاع العام من أجل تطوير، وتحسين المشروعات الخاصة. وتنازل الديمقراطيون عن الدور المحدد للدولة. ولقد عزموا على الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية، لكى يحدثوا نمواً سريعاً فى القطاع الخاص.. ومرة أخرى، كانت سياسة الحزب الديمقراطى قد سبقها الجمهوريون؛ ففى ٢٢ مايو سنه ١٩٤٧م = ١٣٦٧هـ قد اعتمدت وزارة **بكير** لوائح تسهيل استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى تركيا، ولما ثبت عجز هذه اللوائح فى جذب الاستثمارات الأجنبية؛ أصدر الجمهوريون أول قانون لتشجيع استثمار رأس المال الأجنبى فى الأول من مارس سنه ١٩٥٠م =١٣٧٠هـ (٤١).

وكانت قناعة الديمقراطيين فى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لا يحدها حد، خاصة إذا ما وضعوا التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص موضع التنفيذ، وحالما تنحاز الحكومة للمشروعات الخاصة، وكان الأمل يحدوهم أن يجدوا العوض فى رأس المال الأجنبى.. وكان عليهم أن يُغيِّروا المناخ النفسى فى البلاد لكى تجتذب جرعة أكبر من رؤوس الأموال الأجنبية التى اعتبروها جوهرية للاقتصاد التركى. وقد أشار إلى ذلك الرئيس **«جلال بايار»** فى حديثه مع رجال المال، والبنوك عندما اجتمع بهم فى نيويورك حيث قال:

«نحن نلاحظ أنه لا غبار على الجهد الذى نبذله.. فإن مصادرنا المالية والفنية غير كافية لإحداث انفجار فى استغلال مواردنا الطبيعية

لتحقيق الرفاهة فى السرعة المطلوبة. فالإنفتاح الأسرع على مصادرنا لازم للإنتاج. وهذا سيكون ممكناً من خلال تدفق وتأثير رأس المال الأجنبى»(٤٢).

وفى الثانى من أغسطس سنه ١٩٥١م = ١٣٧١هـ أخذ الديمقراطيون الخطوة الأولى نحو تحريك وتشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بتحريرها من شتى القيود التى تُعيق دخولها إلى تركيا. والسماح لها بالاشتراك فى كافة المشروعات الصناعية فى تركيا، والبحث عن البترول، والمعادن الأخرى، كما سمح لها بإعادة تحويل ١٠٪ من الأرباح السنوية إلى بلادها الأصلية(٤٣).

وحتى ذلك الوقت، كان واضحاً للكثيرين أن هذا القانون لن يكون كافياً لتدفق مدخرات الشركات الأجنبية إلى البلاد بكميات كبيرة تمكن من صنع فرق جوهرى فى الاقتصاد. وأدركت الحكومة ذلك. وقررت أن تذهب إلى ماهو أبعد من ذلك فى تحرير سياستها الاقتصادية. وكان الطعم المتدلى أمام المستثمرين آنذاك هو البترول التركى..؛ فأعلن **«صدقى يرْجَالِى»** أن الحكومة سوف تنهى اتفاقها مع الشركات الأجنبية التى تود أن تسحب أموالها، وفنييها من تركيا.. وقد كان ذلك امتياز حكومى هام تنازلت عنه الحكومة سابقاً. وكان ذلك بمثابة تنازل عن مسئولياتها تجاه استبقاء المصادر الطبيعية مثل البترول احتكاراً على الدولة.

وتدافعت الشركات للبحث عن البترول، وأعلنت جريدة الجمهورية فى ٢٢ يناير سنه ١٩٥٣م = ١٣٧٣هـ أن اتفاقاً قد تم لبناء معمل لتكرير البترول مع شركة من كاليفورنيا(٤٤). وفى أغسطس سنه ١٩٥٣م = ١٣٧٣هـ وصل رئيس لجنة التجارة الخارجية فى الولايات الأمريكية إلى أنقرة لرئاسة وفد المباحثات مع الحكومة التركية. وكان الهدف هو التباحث مع الحكومة فى كيفية اجتذاب المدخرات الأجنبية، وأعلن عقب

وصوله للصحافة أن قانون الاستثمارات الأجنبية يحتاج إلى إعادة نظر، ويجب أن تنتهى كل القيود الموضوعة أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وأن تُعامل معاملة رؤوس الأموال المحلية، وأن يُسمح لها بالعمل تحت ظروف مماثلة، وأن يكون لها حرية الانتقال والتداول، والعودة بأرباحها. وأن يكون المحك فى كل ذلك المنافسة الحرة. وعلقت جريدة أُولوس قائلة:

«إذا كان الرئيس ترومان **Truman** قد استغل سلطة الدولة لتقوية العلاقات الأمريكية بالدول الأجنبية فإن الرئيس «**أيزنهاور Eisenhower**» فضل استخدام رؤوس الأموال الخاصة للوصول إلى نفس النتيجة»[٤٥]. وأدى إعلان الحكومة الليبرالى السابق إلى نتائج فورية، إذ أعلن البنك الدولى فى العاشر من سبتمبر من نفس العام، موافقته على إقراض الحكومة تسعة ملايين دولار لتوضع فى «بنك التنمية الصناعية» فى تركيا لتمويل الصناعة الخاصة[٤٦].

فى الثامن عشر من يناير سنه ١٩٥٤م =١٣٧٤هـ تم تعديل قانون تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وفى ٧ مارس من نفس العام تمت الموافقة على قانون النفط، مما خلق أملاً كبيراً فى البلاد وشعوراً قوياً لدى الكثيرين بأن تركيا قد بلغت نقطة التحول فى طريق التنمية والتطور[٤٧]، وكان هناك أمل كبير فى أن رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء القطر سوف تفد من الخارج، وأن تركيا سوف تلحق حالاً بركب الدول المتقدمة: وأعلن «**مندريس**» أنه «ليس هناك اقتصاد وطنى قد تطور بدون رؤوس الأموال الأجنبية، وبناءً عليه فإنا نرى أن واجبنا الوطنى أن نمرر قانون تشجيع الاستثمارات الأجنبية»[٤٨]. وانخدع الديمقراطيون بالنهضة الاقتصادية فى أوروبا، والتى حدثت اعتماداً على المساعدات الأمريكية، واستثماراتها، واعتقدوا أن نفس الشئ سوف يقدم إلى تركيا، وأنهم سيستطيعون تجنب الأشكال المؤلمة فى التصنيع، والتطور الاقتصادى.

وكانوا على ثقة أن تطور الاقتصاد التركى لا يعتمد على الطريقة البطيئة فى خلق مؤسسات قوية، بل يعتمد على توسيع قطاعات عريضة فى الاقتصاد، وخاصة تلك التى تؤدى إلى نمو سريع ينعكس على الحياة الداخلية للبلاد.

ورغم كل التسهيلات، والامتيازات، والتشجيع الذى تم، ظلت الاستثمارات الأجنبية مخيبة للآمال، وغير كافية لإحداث أى أثر فى مشكلة تطور الاقتصاد التركى(٤٩). فلم تكن قد أمدت البلاد بالأموال اللازمة لتطوير، أو استغلال مواردها، كما أنها لم تخلق فرص عمالة جديدة للحد من البطالة المتزايدة.. ومع ذلك فإن نفوذ، وتأثير رأس المال الأجنبى على الصناعة التركية كان خارج تماماً عن نطاق التناسب مع مقدار الاستثمارات المقدمة؛ أي أن التأثير أكبر من حجم الاستثمارات. وقد كان ذلك مؤشراً على بداية عصر المشاركة غير المتكافئة بين رأس المال الأجنبى والمحلى؛ فالأول هو الأقوى، والأكثر تطوراً عن شريكه. وفى هذا المناخ لم يكن ممكناً تطور الصناعة التركية الوطنية ولم يتضح ذلك إلا خلال الستينيات.

القطاع الزراعى:

قد كانت الصناعة دائماً هى ربيبة الاقتصاد التركى؛ أما التشديد والاعتماد فقد كان دائماً على الزراعة والتجارة، وكان هذا الوضع متلائماً مع القوة السياسية للبرجوازية التجارية فى المدن، ولملاك الأراضى فى الأقاليم، والضواحى. وقد كانت القرابة ضعيفة مع القطاع الصناعى تلقائياً، منذ السنوات الأولى لتأسيس الجمهورية. وقد ارتكزت الكمالية على نظام يعتمد فى تكوينه على البيروقراطية العصرية، والبرجوازية التجارية، ومالكى الأرض الزراعية. ولم تكن مفاجأة عندما تقرر تطبيق التأميم فى الثلاثينات حيث أن اعتمد على الصناعة، ولم يؤثر قط على الزراعة أو التجارة. ولم تتخذ الحكومة أي خطوات لتنظيم التجارة، أو

تحديد أنشطتها، هى أو الزراعة، حتى ولو كانت الحكومات المختلفة، والمتعددة للجمهوريين مدركة تمام الإدراك للحاجة الملحة لإصلاح زراعى، لكى تُصلح بعض من التفاوت الاجتماعى، والاقتصادى الموجود[٥٠].

مع الزمن أزدادت قوة كل من أصحاب الأراضى، والتجار، ونمت ثرواتهم خاصة فى سنوات الحرب عندما اكتنزوا الثروات العظيمة؛ وزاد تأثيرهم السياسى تبعاً لقوتهم الاقتصادية، وكان لذلك صداه فى السياسة التى اتبعها كلا الحزبان الكبيران فى عصر ما بعد الحرب.

وقد جعل الديمقراطيون الزراعة حجر الزاوية فى سياستهم الاقتصادية؛ فالموارد الطبيعية الموجودة تكفى ٨٠٪ من السكان المعتمدين على الأرض التى يخرج منها ٥ر٥٠٪ من الإنتاج القومى[٥١]. ولكن قياساً بالصناعة فإن الديمقراطيين لم يتخذوا أى خطوات ملموسة لإحداث تجديد فى الزراعة سواء فى أعمال الرى، أو إنشاء مصانع الأسمدة الكافية، فإن هذا يتطلب برنامج طويل الأمد، بينما الأمر بالنسبة لهم يتطلب الإسراع فى مضاعفة الإنتاج. ففى فترة إدارتهم القصيرة حققت سياساتهم نجاحاً كبيراً، وخلال سنوات ما بين ١٩٥١ – ١٩٥٤م = ١٣٧١ – ١٣٧٤هـ تضاعف الإنتاج بحدة؛ بالرغم من أن عمليات الإصلاح لم تتعد ٧٪ فقط، بينما التوسع فى المساحة يمثل ٣٦٪ وعوامل المناخ ٣٢٪ والميكنه ١٠٪ والنقل والمواصلات ١٠٪ من الزيادة فى الإنتاج[٥٢]. وكانت الحكومة تعتقد أنه بزيادة القوة الشرائية فى القطاع الزراعى فإن ذلك سوف يحرك الإقبال ويزيد الطلب على الصناعة، والبضائع الاستهلاكية، وهذا بدوره سوف يُفيد الاقتصاد ككل.

أجمع الديمقراطيون على الحفاظ على كيان ملكية الأرض، ولذلك لم يقوموا بأى محاولة لإعداد وإخراج قانون **«إعداد التربة للفلاح»** إلى حيِّز الوجود، والذى كان قد ظهر فى سنه ١٩٤٥م = ١٣٦٥هـ وعدِّل فى مارس سنه ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ.

وحسب ادعاء **«نهاد إيرى بوز»** وزير زراعة الحزب الديمقراطى؛ فإن قانون «إعداد التربة للفلاح» أي قانون استصلاح الأرض لم يحقق أي فائدة. وأن قانون مقاسمة المحاصيل أي المزارعة هو الذى كان مطبقاً. وتحت طائلة هذا النظام قام ملاك الأرض الأثرياء بإمداد صغار الفلاحين بالاعتمادات المالية نقداً وتقسيطاً. إن قانون استصلاح الآراضى قد قضى على هذا، بل وخلق نوعاً من الصراع على الأرض بين ملاك الأراضى والمزارعين. والآن نحن سوف نعمل على تشجيع التأجير الزراعى من ناحية، ومن ناحية أخرى سوف نوزع الأرض على مَنْ لا يملكون أرضاً بقدر الإمكان؛، ووعد «بأن الحماية ستكون مكفولة لكبار الملاك، وأن قانون الآراضى سيرى النور، إننا سنقدم المساعدات الكبيرة لإقامة المنشآت الضخمة، ونشجع تطور وتنمية الثروة الحيوانية»(٥٣).

لقد كان من الصعب بمكان؛ التوفيق بين حماية كبار الملاك؛ وخلق منشآت زراعية ضخمة، بإخراج **«قانون الآراضى»** إلى حيز الوجود؛ فالحكومة قد وزعت بالكاد ١٫٨ مليون هكتار على ٣٦٠٫٠٠٠ أسرة فيما بين ١٩٤٧ - ١٩٦٢م ولم تنزع سوى ملكية ٨٫٦٠٠ هكتار فقط من الأراضى الخاصة، ومعظم الأراضى التى تم توزيعها كانت تخص الدولة وتُستعمل بالفعل كمراعى(٥٤).

وكان الخاسرون من ذلك المشروع هم فى الغالبية الفلاحين المعدمين، أي الذين لا يملكون أرضاً، وصغار الملاك الذين كانوا يستخدمون هذه الأراضى كمراعى. وفى الواقع فإن الأسر التى تسلمت الأرض لم تحقق أي فائدة، لأنهم كما أشار **يشار كمال**(×) «المزارع مرة أخرى تقاسم المحاصيل المنتجة من الأراضى التى وزعتها الدولة.. فهو يقدم الأرض، والآغا «الإقطاعى» يقدم الجرار(٥٥). وفى الماضى كان الآغا يقدم الأرض، والمزارع يقدم عمله...

وزادت العلاقة سوءا بين الملاك والعمال الزراعيين؛ فالملاك قدموا استثمارات ضخمة، ترتب عليها مصاريف باهظة، لم يكن يقدر عليها صغار الفلاحين، ولم يستطع المستأجر أن يظفر بأراضى أخرى.. كان من نصيبه أن يقوم بأدنى عمل، كسائق للجرار، أو مهنى مرتبط به.. كما كان اعتماد أصحاب الأراضى فى بقية الأعمال، على العمال الزراعيين الموسميين، أي عمال التراحيل الذين كان جل آمالهم هو الحصول على عمل مؤقت فى مواسم الحصاد، والاعتماد على الحكومة لإعادة استقرارهم فى أقاليم أخرى[٥٦].

على أي حال، لم يكن مطلب الإصلاح الزراعى مطلباً اجتماعياً؛ أو لحل التفاوت الطبقى، والعدل الاجتماعى، بل الحاجة المتزايدة إلى تضاعف الإنتاج الزراعى هى التى كانت تلح عليه، وتسعى إليه، وأن تزايد نظام التراحيل أدى إلى تعجرف أصحاب الآراضى، ومستأجرى المزارع، ويبدو أن ذلك قد قوبل باستحسان من وزير الزراعة الذى لم يدفع أي من ملاك الأرض، أو مستأجرى المزارع للعمل على زيادة إنتاجية الأراضى؛ فملاك الأراضى لديهم الدخل الكبير المؤمن من العقارات، وليس لديهم الباعث على زيادة الإنتاج، والمستأجرين الذين نووا أن يكونوا عمال فلاحة، وجدوا أن الميكنة قد أُدخلت، ولم يتوقعوا أي فائدة تعود عليهم من مضاعفة الإنتاج[٥٧].

إن التغير الجزرى، والمأساوى فى الزراعة التركية قد حدث نتيجة الميكنة، وخاصة بإستخدام التراكتورات أي الجرارات، حقا لقد كان استخدامها شاملاً. وقد ساعد على ذلك تدفق مساعدات مارشال التى سهلت أيضاً استيراد الماكينات الزراعية التى استمرت فى الزيادة عاماً بعد عام فى المدة الممتدة فيما بين ١٩٤٨ – ١٩٥٧م والجدول التالى يبين هذه الزيادة [٥٨] المضطردة:

السنة	عدد الجرارات	عدد الحصادات
١٩٤٠	١٫٠٦٦	٥٧
١٩٤٨	١٫٧٥٠	٩٩٤
١٩٥٢	٣١٫٤١٥	٣٫٢٢٢
١٩٥٧	٤٤٫١٤٤	٦٫٥٢٣
١٩٦٢	٤٣٫٧٤٧	٦٫٠٧٢

فالجرارات مكّنت من استزراع الأراضى الجديدة، وتضاعف المساحة إذ ارتفعت من ٠٠٠ر٩٠٠ر١٣ هكتار سنه ١٩٤٨م = إلى ٠٠٠ر٩٤٠ر ٢٢ هكتار سنه ١٩٥٩م =١٣٧٩هـ وزادت المعدلات خاصة فيما بين سنه ١٩٥٠ - ١٩٥٦م. حيث زادت المساحة المنزرعة من ٠٠٠ر٥٤٢ر١٤ هكتار إلى ٠٠٠ر٤٥٣ر٢٢ هكتاراً[٥٩].

وتلك هى «السنوات الذهبية فى عهد **مندريس** حيث أصبحت تركيا بلداً مصدراً للحبوب. ولكن «المعجزة الاقتصادية» التى ظهرت فى بعض المجالات الهامشية، مالبثت أن تدهورت، وبدأ الكساد فى الظهور مع بداية سنه ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ ولقد شهدت البلاد نمواً اقتصادياً سريعاً فيما بين ١٩٥٠ -١٩٥٣م كان متوسط النمو الاقتصادى ١٣٪ وكان هذا مدين فى معظمة للقطاع الزراعى. وفى سنه ١٩٥٤ تدهور المستوى إلى ٥ر٩٪ وعرّت العوامل الطبيعية النظام الاقتصادى، وتلت سنوات الرخاء تلك سنوات عجاف إذ تتابع التضخم من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٩م حيث ارتفعت الأسعار حوالى ١٨٪ سنوياً[٦٠] ومع نهاية العقد وازدياد معدل الأسعار تدنت نسبة النمو الاقتصادى إلى حوالى ٤٪ سنوياً. وبالرغم من تلك المعدلات المتغايرة فى النمو فإن الحزب الديمقراطى نجح فى إحداث تغيّر اجتماعى، وخلق علاقات اقتصادية فى الأقاليم. كانت هذه حقيقة ماثلة للعيان، خاصة فى المناطق التى طبقت فيها ميكنة كاملة؛ مثلما حدث فى إقليم چقور أووا «**CuKurova**» فى شمال الأناضول وفى إقليم مرمرة.

وقد صور **يشار كمال** فى روايته الشهيرة **«إينجه محمد»** أي محمد النحيل بزهو أعمال التغيِّر التى حدثت بواسطة الميكنة الزراعية فى منطقة «چقور أووا»، وكيف أن الجرارات الزراعية قد حلَّت محل الثيران فى مزارع المنطقة التى لم يبق منها بوصة واحدة بدون زراعة، ولكن زيادة النجاح، وازدياد الفقر كانا يسيران جنباً إلى جنب. فبالتخطيط البسيط يجعل استخدام الجرارات ممكن إجراءه باقتصاد، وبخلاف ذلك لن تستطيع أن تُعمر طويلاً فى المزارع. وقلة من المزارعين أصبحوا سائقين، أو ميكانيكيين فى الإقطاعات الكبيرة بينما الأغلبية الغالبة ظلت عُمالاً زراعيين أو نازحين إلى المدن. وبعد ذلك - كما لاحظ أحد القرويين- لم يعد فى استطاعة مَنْ لم يملك أرضاً كافية أن يعيش فى «چقور أُووا» الوادى الخفيض. ولكن كان من الواضح أيضاً أن الميكنة الزراعية للمزارع لم تكن كاملة، بل كانت ناقصة، وقد تنبأ **«يشار كمال»** بأن نقص قطع الغيار، والمعدات سوف يُحول «چقور أُووا» إلى مقبرة للجرارات(٦١).

وكنتيجة للهجرة؛ استطاع مالكو الأرض أن يزيدوا من تحكماتهم، ومقدراتهم. بينما كان إزدياد البطالة، وندرة فرص العمل هم المشكلة الدائمة فى تركيا، والآن قد وصلت إلى ذروتها. وهجرة الفلاحين إلى المدن بدأت تُبرز مشكلة جديدة بل مشاكل عديدة للحكومة. وفى أوائل يناير سنه ١٩٥١م = ١٣٧١هـ أحصت الحكومة ما يزيد عن المليون عاطل فى المدن كنتيجة للهجرة المستمرة(٦٢). وترتب على ذلك زيادة نسبة الجرائم المدنية، واقترحت «الجمهورية» إدخال نظام تحديد السفر، والإقامة فى المدن الكبيرة(٦٣).

أسند الديمقراطيون سياستهم فى الميكنة الزراعية إلى الاعتمادات السخية التى قُدمت إلى أصحاب الأراضى الكبار. وكانت الحكومة تقدم

هذه الاعتمادات من خلال البنك الزراعى، وقد إرتفعت من ١٢ مليون ليرة تركية سنه ١٩٤٥م = ١٣٦٩هـ إلى ٤١٢ مليوناً سنه ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ ثم إلى ٢٫٣٩٢ مليـــوناً فى سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠ هـ(٦٤). وفى الأصل كانت الاعتمادات المالية هذه تمثل جزءا من قانون الأراضى الذى صدر سنه ١٩٤٥م. والذى كان يهدف إلى تقديم الإعتماد المالى إلى الفلاحين والقرويين الذين كانوا سيستفيدون من تقسيم الآراضى، حتى يستطيعون زيادة إنتاجية أراضيهم التى تملكوها حديثاً. ولكن الائتمان المالى جاء ليستخدم على الأخص من قبل كبار الملاك المقتدرين مالياً؛ وقد استخدموها فى شراء الجرارات، وماكينات الزراعة، والرى دون أن يكون هناك تأهيل بشرى لكيفية استخدام هذه المعدات. وقد حذر البنك الدولى من مغبة التوسع فى تقديم الاعتمادات المالية قبل أن يتم تدريب الفلاحين على استخدام المعدات المستحدثه، وكانت نتيجة التوسع فى منح الاعتمادات المالية أن استخدمت فى تأمين الأغراض الإستهلاكية؛ كالراديوهات، والملابس، والأثاث ولم توظف بالشكل المعقول فى زيادة إنتاجية المزارع والقرى.

وقدمت بعثة البنك الدولى تقريرها إلى **«جلال بايار»** فى حزيران سنه ١٩٥١م وكانت توصياتها لتطوير الزراعة هى الاعتمادات طويلة المدى، وركزت على تدريب الأفراد، والخبراء، وانتقاء البذور، واستخدام الأسمدة، وذلك من أجل زيادة غلة الأراضى المنزرعة. ولكن الديمقراطيون لم يأخذوا بهذه التوصيات، وادعوا أن الوقت غير كافى، وفضلوا السياسة التى تُعطى نتائج سريعة(٦٥).

وشجع الديمقراطيون الإنتاج بطرق أخرى، وذلك باتباع سياسة سعرية فيها تدعيم للمنتجين الزراعيين، وإعفاء تلك المنتجات من الضرائب، مما مكن ملاك الاراضى من جمع ثروة طائلة(٦٦) وقد قام

مكتب تحسين إنتاجية التربة بشراء المحاصيل بأسعار مرتفعة. وطبقاً لما كتبته المجلة الإقتصادية «the Economist» فإن المبالغ المدفوعة للمزارعين، قد ارتفعت من ٢٢ر٨٠٠ر٠٠٠ ليرة سنه ١٩٤٩م/ ١٩٥٠ إلى ٥١٩ر١٦٥ر٠٠٠ مليوناً خلال السبعة شهور الأخيرة من سنه ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ [٦٧] وكانت النتيجة هى تضاعف الدخل فى القطاع الزراعى، وتزايد الإنفاق الإسهتلاكى. والتكالب على البضائع الإستهلاكية، تلك السياسة التى بلغت حد الإعانة المالية للمزارع، كانت استنزافاً لخزنية الدولة، وإزداد إرتفاع التضخم تماماً فى منتصف الخمسينات. ولم تقدم الحكومة على تغيير سياستها، أو التنازل عنها دون المخاطرة بالأصوات الإنتخابية.

القطاع التجارى:

إن سياسة العائد السريع، والمجزى التى اتبعتها حكومة الحزب الديمقراطى، فى قطاعي الزراعة والتجارة الخارجية قد اتبعت أيضاً فى ميدان التجارة الداخلية؛ تلك السياسة التى غلبت روح المنفعة السريعة، على روح الاستثمار الإنتاجي، أو الإنتاج الاستثمارى هى التى سادت فى تركيا خلال عهد مندريس.

إن سياسة قد اعتمدت على كل أشكال القيود؛ سواء فى الاستيراد، أو التصدير، أو التوكيلات قد أفرزت أناساً غير مؤهلين، زيادة على ذلك؛ فقد كان هم رجال الأعمال ومحك تفكيرهم هو تحقيق أكبر ربح ممكن فى أقصر وقت متاح...إن مثل تلك السياسة هى التى إتبعت فى تركيا خلال الخمس عشرة سنة (١٩٤٦ -١٩٦٠م) قد شجعت على انتشار الفكر القائل «إذا كانت الأرباح والمكاسب تجنى كنتيجة للعمل الطويل والشاق.. إنها فى الوضع، والوقت الراهن تتم من خلال الاتصال الشخصى ونفوذه.. إن ذلك هو ما يصنع الأرباح، ويحقق المكاسب فى أسرع وقت

... وهذا أيضاً هو ما يجعل إنفاقها سهلاً، وجزاباً فى أسرع وقت [٦٨].

ومن الثابت أنه منذ أن تأسست الجمهورية؛ وقد تكون من أعضاء حزب الشعب الجمهورى **«لوبى»** أى جماعة ضغط سياسى، كانت ترى أن الحكومة يجب أن تكون فى المقدمة، وأن تأخذ الدولة على عاتقها المبادرات الاقتصادية الهامة، وقد شكل كبار السياسيين، والبيروقراطيين، وكبار ضباط القوات المسلحة، هذه الجماعة، وبذلوا فى ميدان الاقتصاد جهداً، وأنشأوا صناعات قومية قوية، وكان اعتمادهم فى ذلك على الدولة تطبيقاً لمبدأ التدويل، مؤثرين ذلك على الأعمال البنكية، والفعاليات ذات العائد الربحى السريع. وفى نهاية الحرب العالمية الثانية كان ذلك اللوبى أقوى مما مضى. وقد قاده قاظم طاشقندى «**KazIm Taskenti**» وهو الذى أنشأ بنك الإعمار والاعتماد التركى «**YapI ve kredi BankasI**» فى ٩ سبتمبر سنه ١٩٤٤م = ١٣٦٤هـ، ذلك البنك الذى ظل يلعب دوراً أساسياً، ومهماً فى الحياة السياسية، والاقتصادية فى البلاد إلى الوقت الحاضر [٦٩].

لقد كان ملاك الأراضى الأثرياء؛ هم المجموعة التى حققت ربحاً كبيراً، ومنافع كثيرة من سياسة الحزب الديمقراطى الاقتصادية، وكذلك رجال البنوك والتجار.. إن تحرير التجارة الخارجية التى بدأها الحزب الجمهورى سنه ١٩٤٤ قد استمرت، وتابعها الديمقراطيون الذين كانوا يعتقدون أن برنامجهم فى التطور والنمو الاقتصادى قد خطط له، للعمل على مضاعفة الاستيراد، الذى حرمت منه البلاد طويلاً؛ فبدأوا فى معالجة العجز فى تمويل الاستيراد باستخدام احتياطى الذهب، وسعوا للحصول على قروض جديدة، ومضاعفتها، والتغلب على شتى العوائق التى تحول دون الحصول على الجديد منها.

إن قيمة الدولار المرتفعة أمام الليرة التركية جعل تجارة العملة، وفروق الاستيراد عملية مربحة جداً، وبينما كانت هذه القيمة الرسمية ٢٫٨ ليرة فقد وصلت فى السوق الحرة إلى ما بين ١٠ - ١٢ ليرة. وهذا ما جعل تجارة العملة تحقق أرباحاً خيالية[٧٠]. وعلى الرغم من ذلك فإن مندريس حاول فى ديسمبر سنه ١٩٥٥م أن يقلل من خطورة هذه الظاهرة، ويعتبر هذه الزيادة مصطنعة، ورفض رفضاً جازماً مجرد التفكير فى تخفيض قيمة العملة التركية، لما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، واعتبر ذلك من قبيل الدعاية المغرضة[٧١].

ولقد كانت هناك مجموعة من الانتهازيين، وأصحاب النفوذ، هى التى استفادت من التحويلات الرسمية الرخيصة، وحققت من وراء ذلك ثروات طائلة إلى جانب المتاجرة بالتوكيلات الاستيرادية وشهاداتها. ومن جانب آخر؛ فقد أضرت هذه السياسة بالصناعة، والتجارة المحلية؛ وبخاصة التصديرية منها، بالرغم من العون الذى كانا يلقيانه من الحكومة. وقد أعاقت هذه السياسة رجال الأعمال المخلصين الذين يعوزهم التأثير، والنفوذ السياسى، وفى نفس الوقت كانت تدعم الاستغلاليين، وذوى النفوذ، والمضاربين الطفيليين.

ولقد أصبحت قضية التجارة الخارجية سواء الاستيرادية أو التصديرية هى ما يقلق **مندريس** منذ سنه ١٩٥٢م = ١٣٧٢هـ وفى سبتمبر من نفس العام بدأت الحكومة تُعيد تقييم سياستها فى الانفتاح[٧٢] وفى سنه ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ قررت الحد من الاستيراد، واشترطت على المستوردين الذين يقومون باستيراد المواد الضرورية، وقطع الغيار مراجعة البنك المركزى قبل الارتباط بخمسة شهور، على الأقل، وأنشأت مكتباً لمراقبة الأسعار، وحدّت من السفر إلى الخارج، وتحويل العملات الصعبة، وظهرت تلميحات إلى أن الحكومة تفكر فى

فرض ضرائب على المزارع، والحد من السلف الزراعية، ولكن ذلك ظل مجرد تفكير[٧٣]. وفى منتصف عام سنه ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ بدأت الحكومة تعيد النظر، وتحكم الرقابة، حتى وصل بها الأمر إلى استخدام قانون الدفاع الوطنى فى ١٨ مايو سنه ١٩٥٦م = ١٣٧٦هـ بعد صراعات داخل الحزب الديمقراطى نفسه. وقد أعطى قانون الطوارئ هذا، الحكومة الفرصة لإعادة النظر، وتنظيم الاقتصاد من جديد، بل وأعطتها القوة لإعادة تنظيم توزيع البضائع، وتسعيرها، والنظر من جديد فى الخدمات الاجتماعية المقدمة لشتى الطبقات[٧٤].

وأصبح الاقتصاد فى أزمة حقيقية؛ نقص فى العملات الحرة، أدى إلى ما يشبه توقف الاستيراد. ونقص فى المواد، وقطع الغيار، أجبر المصانع على العمل بنصف طاقتها... وظهرت أزمات فى الطعام، وإرتفعت نسبة التضخم، التى زلزلت التجارة الداخلية، وأصابت شتى قطاعات السكان، وخاصة أصحاب المرتبات، والدخول المحدودة.

رغم هذا... لم يقدم مندريس على تغيير سياسته تجاه الزراعة؛ وملاك الأراضى، وظل يشترى الإنتاج الزراعى، وكان يدفع ضعف الثمن العالمى للمزارعين. وكان نجاحه فى الحصول على أصوات الناخبين الزراعيين سنه ١٩٥٤ قد أعطاه الثقة فى هذه السياسة، وظهرت القوة الانتخابية للقرى إلى العيان، ولم تكن مفاجأة عندما أعلن مندريس فى ١٩ مايو سنه ١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ عن عزمه على رفع أسعار القمح، إذ أن عُدَّ ذلك إشارة منه إلى تقديم موعد الانتخابات العامة[٧٥].

ولكن الحزب الديمقراطى؛ فشل فى السيطرة على الأزمة الاقتصادية، بمعاييره التى اتبعها. وكانت نتائج الانتخابات العامة سنه ١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ مؤشراً على فشل سياسة الحزب الاقتصادية. وكان **مندريس** يظن أن الأمر لا يتعدى كونه مؤقتاً، وأن مزيداً من الوقت فيه

الكفاية لحل كل الأزمات.. وكان بطبيعة الحال، يود أن يكسب مزيداً من الوقت حتى يقنع أصدقاءه فى أمريكا وأوروبا للتحرك للمساعدة، ومد يد العون له. وفى مايو سنه ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ وافقت واشنطن على إمداد أنقرة بتسهيلات قيمتها ٣٥٩ مليوناً، وقرضاً قيمته ٤٠٠ مليوناً، وبمساعدات قدرها ٢٣٤ مليوناً، وقدم الاتحاد الاقتصادى الأوروبى ١٠٠ مليون، وهيئة المعونه العالمية ٢٥ مليوناً.

وكانت هذه القروض التى سهلت توافر العملات الصعبة إلى حين، بمثابة عملية جراحية مؤقتة، هدفها إعطاء الاقتصاد التركى المنهار فرصة للوقوف على قدميه، قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة... ووصلت الأمور إلى الانهيار الاقتصادى، والسياسى التام خلال عامى ١٩٥٩/١٩٦٠ = ١٣٧٩/١٣٨٠هـ.

ووصل التضخم إلى مداه، وأعلنت الحكومة رسمياً عن خفض قيمة الليرة التركية من ٢ر٨٠ فى مقابل الدولار إلى ٩ر٠٢٥ ولم يعد أمام الحزب الديمقراطى مفر من الاعتراف بالمرض العضال الذى أصاب الاقتصاد التركى وأنه لا مفر من البحث عن سبل العلاج.

مراجع وهوامش المبحث الثامن

(1) Kuvvet, 2 ocak 1946.

(٢) انظر أقوال مندريس المنشورة فى جريدة: Vatan, 14 Ekim 1947.

(3) Fethi Celikbas"Devlet ve Husus Tesebbus iktisadi" Turk Ekonomisi, Subat 1949 S 27 - 29.

(4) Cumhuriyet, 27,29 HazIran 1946.

(5) Tasavur, 21 nisan 1946.

(6) Turk Ekonomisi sayI 68 subat 1946, S. 29.

(7) Prof. K, karpat, Turk Demokrasi Tarihi. S 252.

(×) نورى دميراداغ (١٨٨٦- ١٩٥٧م) بدأ حياته كرجل مصرفى، وفى سنة ١٩٣٦ أسس مصنعاً للطائرات مما جعله من السمات والشخصيات الصناعية البارزة. دخل إلى معترك العمل السياسى سنة ١٩٤٥م ثم انتخب ممثلاً عن سيواسى سنة ١٩٥٤م.

(8) Tunaya, PartIlar P 641.

(9) The Turkish Ex. in Democracy . P. 123.

(10) Necmettin Sadak, Aksam, 16 KasIm 1945.

(١١) انظر خطاب مندريس الذى قدم فيه برنامج حكومة فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٠ والمنشور فى "Ozturk, Hukumetler. S. 348 - 349.

(12) Robert Karwin, Private Enterprise in Turkish Industrial Development, MEI v/i 1954.

(×) كان ماكس ثوربنورج رئيساً لمهندسى شركة استاندرد للبترول فى كاليفورنيا. ونائباً للرئيس فى شركات الشرق الأوسط والأقصى، مستشار بترولى للدولة فى الولايات المتحدة سنة ١٩٥٦ استخدمه عدنان مندريس كمستشار خاص له فى الشئون الاقتصادية.

(13) Max weston Tharnburg & Others, Turkey: an Economic Appraisal New york 1949.

(14) Siyasal ilimler Mecmuasi, Ocak 1949.

(15) Turkiye iktisat MecmusI, Aralik 1948.

(16) Siyasal ilimler Mecmuasi, Ocak 1949. s,463.

(17) Vatan, 23 KasIm 1949.

(18) Osman Okyar, "Mr Thornburg ve Turk Ekonomisi iktisat fakultesi Mecmuasi, temmuz 1948, s 288 - 303.

(19) M.W. Tharnburg, Turkey, An Econmic apraisal P.v111.

(٢٠) انظر المقال الرئيسى فى مجلة «طنين» ١٩ ايلول سنة ١٩٤٧. وكان كاتب المقال هو المفكر والأديب المشهور المرحوم حسين جاهد يالچين الذى استخدم فى تصوره لوضع تركيا هذه العبارة اللطيفة «بصراحة نحن فى وضع كمن وقف بين جامعين بدون صلاة ..»

(21) Vatan, 7-8 Nisan 1947. : خلاصة حديث بيار فى إزمير والذى نشر فى

(٢٢) المرجع السابق و Nazmi sevgen, Celal Bayar Diyorki, Istanbul.1951, s 162 - 164.

(٢٣) انظر تحليل مصطفى كنتلى فى جريدة يكى صباح نيسان سنة ١٩٤٨م. وقد تم تصفية مصطفى كنتلى بسبب معارضته لسلطة ونفوذ الزعماء سنة ١٩٤٨م ويقول كنتلى أن من بين أعضاء المؤتمر البالغين ٩٠٦ عضواً لم يبق سوى ١٠٠ عضو فقط فى قاعة المؤتمر عند مناقشة موضوع التدويل هذا.

(24) Ulus, 17 Ocak 1948, 29 KasIm 1948

(٢٥) انظر محاضر جلسات هيئة حزب الشعب الجمهورى جـ٧ صـ٣٥٠ وما بعدها وجريدة «اولوس» الصادرة يوم ١٩٤٧/١١/٢م وتوضح الجريدة أن الأعضاء الذين ظلوا فى قاعة المؤتمر عند مناقشة مبدأ التدويل بلغوا ١٢٥ عضواً فقط من مجموع الأعضاء البالغ ٧٠٠ عضواً.

(26) Vatan, Aralik 1947.

(27) Pof . Dr - K.Karpat, 260.

(28) Erhan Bener, Foreign Trade and Economic Devlopment, 1970, P. 174 - 4.

(29) The Turkish prss, I Dec. 1946.

(٣٠) لنشرات حزب الشعب الجمهورى انظر:

Bilsay kuruc, Iktisat PolitikasInIn Resmi Belgeleri (1963) S, 114 - 115

ولنشرات الحزب الديمقراطى انظر:

AyIn Tarihi, May 1950, S 53 - 61.

(31) Ayin Taihi, May 1950, S 70 - 71.

(32) Oztunk, Hukumetle, S. 35 - 354.

(٣٣) المرجع السابق.

(34) Belen, Demokrasi,S, 20.

(35) Kerwin, "Private Enterprise" MEJ. VI 1951,P, 4.

(36) Belen, Demokrasi, S.17.

(37) Menderis, Konusmalar, cilt I.S. 243.

(38) Cumhuvriyet, 7 Temmuz 1950.

(39) OSman Okyar, "jndustrialization in Turkey" MEA, 6-7 (1953) P214,215.

(40) Cumhuriyet, 7 Mayis 1952

(41) kenan Bulutoglu, Turkiye'de Yabanci sermaye 1970 S. 154 - 155.

(42) Recep Bilginer and Mehmet Ali Yalcin, Turkiye Reisicumhur Celal bayar'in Amerika Seyahatlase 1954, S . 150 - 152.

(43) Bulutoglu, Yabanci Sermaye S. 155 - 156.

(44) Cumhuryet, 22 Ocak 1953.

(45) Ulus, 29 Agos. 1953.

(46) Cumhuriyet 11 Eylul 1953.

(47) Nader Nadi, Cumhuriyet 13,14 Ocak 1954.

(48) Cumhuriyet, 4 Ekim 1956.

(49) Bulutoglu, Yabanci Sermaye, 157 - 162.

(50) Kuruc, Iktisat, Sayi 3.

(51) Ozturk, Hukumetler, S. 356.

(52) Eren, Turkey Today and Tomorrow. P 103.

(53) Suad Aksoy, Turkiye'de Toprak Meselesi, 1970, S. 65.

(٥٤) نفس المرجع ص٦٧.

(55) Cumhuriyet, 23 Haz. 1955.

(×) يشار كمال (١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ) كاتب؛ وأديب، وصحفى بارز، ترجمت أعماله إلى معظم لغات العالم. وكان من أقطاب الإشتراكيين الأتراك بـ انظر: يشار كمال والقصة التركية، د. الصفصافى احمد المرسى. الدار اللبنانية المصرية - القاهرة سنة ١٩٩٩م.

(56) Wolfarm Eberhard, Change in leading Families in Southern Turkey, New york 1970. P 246.

(٥٧) نفس المرجع ص ٢٤٧.

(58) Aksoy, Toprak, S. 71.

(59) Sencer, Turkiye'de Koyluluk, S. 110.

(60) Korkut Boratav, Gelir Dagilimı, 1969 - S 186.

(61) Cumhuriyet 11 aralik 1952.

(62) Cumhuriyet 16 ocak 1951

(63) Rusen Keles, Turkiye'de Sehirlesme 1972.

(64) Aksoy. Toprak, 67.

(65) Omer Celal Sarc "International Bank Reporton Turkey, M.E.J. VI / X 1952. P 336.

(66) okyar, Agricultural Policy, The Turkish Exp .. P281.

(67) Daniel lerner, The Passing of Traditinal Society 1964, P 281.

(68) Sabri Vlgener, "Value Patternes of Traditinal Societies, The Turkish Exp ... p. 132.

(69) Cumhuriyet, 10 Eylul 1970.

(70) - Kemal Kardas, Copital Formation and Investment in Industry. 1963. p,22.

(71) - quated in Hesshlag, Turkey, 145.

(72) - Memduh Yesa, The development of the Turkish Economy and foreign trade in ESSCB, Foreign Trade and Economic Development, P.49.

(73) - Swiss Review of World Affairs, iv, Oct, 1954, P.16-18.

(74) - the Turkish press, 8 - 18 May 1956.

(75) - Cumhuriyet 18,20 Ve 21 Mayis 1957.

المبحث الثامن

حزب الشعب الجمهوري في مقاعد المعارضة

المبحث الثامن
حزب الشعب الجمهورى فى مقاعد المعارضة

{.. إن نظام الشلل يسود حزب الشعب الجمهورى . ويجب أن يحل مَحلَّ هذا النظام، نظام ديمقراطى فوراً، وإلا سيفقد الحزب كثيراً من مواقعه}

تصريح خليل منتشه وزير الدولة إلى جريدة الجمهورية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٦م.

{إن زعيم حزب الشعب الجمهورى لم يعد وفياً لأى فكرة أومبدأ، وغالباً مادمَّر، بنفسه ما بناه في فترة حياته}

تصريح طُورْخَان فَوْزِى أُوغْلُى إلى جريدة «طنين الجديدة» فى الثالث من مايو سنة ١٩٦٨م.

البحث عن ماهية جديدة:

فى الرابع عشر من مايو سنة ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ أصبح حزب الشعب الجمهورى هو الحزب المعارض الرئيسى، بعد أن قضى سبعة وعشرين عاماً فى الحكم. وبما أنهم كانوا غير مستعدين لهذا الدور، فقد واجهتهم مشكلة تغيير ذاتيتهم، حتى يواجهوا مسئولياتهم الجديدة، كان ذلك بمثابة عملية مؤلمة. وكان رد الفعل الأول لهذه الهزيمة غير المتوقعة نوعاً من الشلل الناتج عن الصدمة. تقبل الجمهوريون هذه الهزيمة، ووعدوا بمد يد العون، والصداقة للحكومة الجديدة. ولقد توقعوا التمتع بحرية الرأى، وبالتالى بحرية النقد؛ ولكنهم لم يقوموا بتسليط نيرانهم على الأشخاص، بل عاهدوا أنفسهم على التسامح، وطالبوا الآخرين به بدورهم، وعرضوا على الحزب الديمقراطى الانضمام إليه فى معارضة الشيوعية والرجعية. [1]

ولقد أخبر **عصمت إينونو** رئيس حزب الشعب الجمهورى؛ الكاتب **أحمد أمين يلمان** أن حزبه لن يستغل قلة خبرة الديمقراطيين، بل على العكس، سوف يمنحونهم كل المساعدة والتأييد المطلوبين (وخلال العامين الأولين لن يكون هناك أى نقد لاذع منا .. وسنبدأ المعارضة بعد ذلك)[2] ولقد تفهم الجمهوريون دورهم الجديد فيما بين عام ١٩٤٥ - ١٩٥٠م = ١٣٦٥ - ١٣٧٠هـ حيث شدُّوا النفير الثورى للقوى عن طريق صندوق

الإقتراع، وأضحى من واجبهم أن يقوموا بإنشاء حكومة على أساس مستقر وديمقراطى[٣]

(وخلف هذه الواجهة من الثقة والاعتدال تعفن الحزب وتفسخ. ولقد كانت الانتخابات مفجعة؛ وحملت فى طيَّاتها الهزيمة لعدد كبير من الشخصيات القيادية الجمهورية. وبالرغم من حصول الحزب على حوالى ٤٠٪ من الأصوات، إلاَّ أنه لم يحصل إلاَّ على ١٤٪ من المقاعد فقط. ولقد كانت المجموعة البرلمانية ضعيفة بالنسبة للمجلس الإدارى الأعلى للحزب، والذى يضم أكثر الناس نفوذاً، كالوزراء السابقين **كجاويد أورالْ**، و **نهاد أريم**، و **كمال ساتير**، و **جميل بأرلاس**، و **نجم الدين صَدَاَق** وغيرهم. ولقد كان للكثيرين منهم اهتمام راسخ باتخاذ خط متشدد تجاه الحزب الذى فى مقعد السلطة، وبقاء الضغط كما، هو؛ حيث أن الاعتدال سوف يؤدى إلى أفول نجمهم. ولقد تنبأ المحللون السياسيون بالدور الذى سيلعبه هؤلاء الجمهوريون خارج المجلس فى توجيه السياسة، ولكن قلة فقط استطاعت استنتاج مدى نفوذهم. وهم فى البداية الذين دفعوا حزب الشعب إلى اتخاذ موقف انتقادى، عدوانى، تجاه الديمقراطيين مما عكر صفو العلاقات بين الحزبين.

وإلى حد ما، استخدم الزعماء هذه السياسة العدوانية، ليوازنوا الأمور حتى ينصلح الحزب، ويتخذ سياسة نشطة فى النقد، لكى تعطى انطباعاً بفاعلية الحزب، وحيويته. ولقد كان الخطر يكمن فى أن يحسب الزعماء هذا الوهم، وكأنه حقيقة، ويغفلوا الإصلاح. ولقد كان السؤال الذى يشغل الحزب الجمهورى.. هل سيكون قادراً على الاصلاح وتحويل نفسه إلى جبهة معارضة جادة؟

لم يكن حزب الشعب الجمهورى حزباً سياسياً بمعنى الكلمة؛ فلقد نشأ من تحالف مجموعات متصارعة اتحدت فى نضال قومى، ضد العدوان الأجنبى. ولقد استمر التحالف سبعة وعشرين عاماً فى الحكم. هذا التحالف للقوى الاجتماعية عمل بهدوء أثناء فترة الحزب الواحد، ولكنه افتقده كليةً، عندما أُدخلت سياسة تعدد الآحزاب.

إن الحياة الديمقراطية على حد قول **«نجم الدين صداق»** تعنى صراع الأفكار، واختلاف المبادئ، ووجهات النظر، ولطالما لم نر شيئاً من هذا .. ولفترة أربع سنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٤م = ١٣٥٩ - ١٣٦٤هـ لم يكن هناك إلا

الصراع بين الحكومة والمعارضة. أما اليوم؛ فالظروف الخاصة بفترة الحزب الواحد لم تعد قائمة، وبذلك استهلكت مصادر قوة الحزب. ولم يعد من الممكن أن تستمر العقلية القديمة، والمبادئ البالية؛ فالظروف الجديدة تتطلب بنية متجددة الشباب، متجددة الخصائص والمفاهيم.(٤)

إن اتخاذ أفكار ومبادئ مختلفة عن التى ينتهجها الديمقراطيون أصبح أساسياً لحيوية الحياة الديمقراطية فى تركيا، ولمستقبل الحزب، والفشل فى القيام بهذا يعنى أن الحياة السياسية سوف تعود إلى تكرار ما حدث فى فترة ١٩٤٦ - ١٩٥٠م، وللحصول على أفكار ومبادئ جديدة كان على الجمهوريين أن يتخذوا أساساً اجتماعياً جديداً لحزبهم الذى كان مختلفاً فى تركيبته عن الحزب الديمقراطى. ولقد دعا ذلك إلى قيادة جديدة، وإدخال دماء وعناصر جديدة إلى الحزب.

لقد كان هناك أمل فى أن الحزب القديم بقيادة **اينونو** - الذى كان يُعد مسئولاً عن الفشل الانتخابى - سيُبْعَدُ فى المؤتمر العام فى يونيو. كما كان هناك حديث سياسى عن أنه إذا لم يُستبعد إينونو فى المؤتمر العام، فإن مجموعة تقدمية ليبرالية بقيادة **نجم الدين صداق**، و **وداد دجْلَهلِى**، و **جميل سعيد بارلاس** ستنشق عن الخزب، مكونة حزباًجديداً.(٥)

كما كانت هناك أقاويل؛ عن تحول الحزب إلى حزب الفلاحين، ويتم التركيز على مشاكل رفع مستوى الحياة فى القرى، والصحة العامة، والطرق، والتعليم(٦) وهذا يعكس رأى الجمهوريين الذين اعتقدوا، ومازالوا، يعتقدون أن تركيا دولة زراعية، ويجب أن تبقى كذلك. وأن قطاعاً عريضاً من الفلاحين يجب أن يملك أرضاً يفلحها، لتكون طبقة منتجة، ومنتعشة، وبهذا تكون البلاد مكتفية ذاتياً، ومستقلة إرادتها. ومهما كانت الصناعة قليلة، فإنها يجب أن تقتصر على الحرفيين، والقطاع الحكومى العام، ولقد كانت هذه المجموعة هى التى أيدت مبدأ الإصلاح الزراعى المعتدل سابقاً خلال سنة ١٩٤٥م = ١٣٦٥هـ.(٧)

اصلاحات المؤتمر الثامن سنه ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ:

لقد كان مستقبل الحزب رهيناً بقرارات المؤتمر الثامن الذى افتتح فى التاسع والعشرين من يونيو سنة ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ، والذى استمر خمسة أيام. وبالرغم من الآمال التى عُبِّر عنها قبل المؤتمر، فإن قليلاً منها قد

تحقق على طريق الإصلاح للحزب، وإعطائه صورة، ومضمون جديدين، بالرغم من أن مجموعة قد ذهبت بعيداً، مطالبةً اينونو بالتنازل عن قيادته العقلية حتى يتجدد الحزب. ولكن الغالبية من الجمهوريين كانوا غير مطمئنين، ومترددين لدرجة أنهم لم يستطيعوا التنازع مع شخصية اينونو التاريخية على دفة الحكم؛ فقد اعتقدوا أنه هو وحده القادر على حماية الحزب من الانقسام، والتفسخ، ووصفه مؤيدوه بأنه الشمس التي يدور في فلكها الجمهوريون[٨]، ولقد استطاع اينونو فعلاً الإبقاء على الحزب الجمهوري مترابطاً، ولكن عل أساس الإبقاء عليه كما هو دون أي تغيير.

ولقد أُعيد انتخاب **اينونو** رئيساً لحزب الشعب الجمهوري، دون منازع، بالرغم من تصويت خمسين مندوباً ضده. على أية حال لم تُترك له كل قوته السابقة؛ فلقد فقد حقه في تعيين السكرتير العام الذي أصبح يُنتخب من قبل المؤتمر العام. كما تضاءل حجم مجلس قيادة الحزب إلى ثلاثين عضواً، يمثلون «ديوان الحزب». ويتم انتخابهم أيضاً من قبل المؤتمر. وأصبح مجلس الحزب أي ديوانه مسئولاً عن مسيرة الحزب يوماً بعد يوم، وعن نشاطه فيما بين المؤتمرات العامة، بينما كان اينونو في الماضي هو المسئول عن ذلك بمفرده. وأصبح تشكيل سياسة الحزب منوطة بلجنة تتكون من الديوان، وقادة آخرين، ورئيس الحزب، والسكرتير العام ورئيس المجموعة البرلمانية.[٩]

وكانت نتيجة هذه التعديلات خلق قوة مزدوجة من الرئيس، والسكرتير العام؛ الذي أصبح مسئولاً أمام المؤتمر، وليس أمام اللجنة المركزية. ولقد كان من الممكن أن يصبح ذلك إصلاح ورقي لو أن المؤتمر انتخب **نهاد أريم** – تابع عصمت اينونو – سكرتيراً عاماً، ولكنه انتخب **قاسم كَوْلَك** الذي دخل في سنة ١٩٤٠م = ١٣٥٩هـ فقط، والذي كان يُعتبر في أواخر الأربعينات نجماً صاعداً ذا طموح. وبانتخابات قاسم كَولك تخطى المؤتمر رجالاً كباراً كانوا بمثابة حرس الحزب القدامى أمثال **شمْس الدين كَون آلتاي وفائق أحمد بارُورچي**[١٠]. وبالرغم من محاولات اينونو الارتداد للنظام القديم، فلقد رفضت المؤتمرات التالية الاستسلام، والتنازل عن حقوقهم. وظل **كَولك** سكرتيراً عاماً للحزب حتى عام ١٩٥٩م = ١٣٧٩هـ وكان دائماً على خلاف مع زعيمه. ولقد كانت مساهمة كَولك عظيمة في

حفظ الحالة المعنوية للحزب، ومستواه. ونتج عن ذلك أن حزب الشعب الجموري استعاد بعد أربع سنوات من المعارضة حجمه الطبيعي إذ حصل على نسبة تتراوح ما بين ٣٥ - ٤٠٪ من نسبة الأصوات. وبدون نشاطه وحماسه وقيادته و «أسلوبه الأمريكي» كان من المؤكد تضاءل الأصوات المؤيدة للجمهوريين.

وبخلاف هذه التغيرات الطفيفة والهامشية، ظل الحزب كما هو بعد المؤتمر الثامن ويأسف لذلك **«نادر نادى»** حيث يقول **[يبدو أن حزب الشعب الجمهورى سيظل حزب اينونو كما كان وسيظل كذلك طويلاً]**.(١١) ومثله كثيرون آخرون كانوا يرون فى ذلك ردة للديمقراطية فى تركيا. فطالما استمر اينونو فى الحكم؛ يصبح من المستحيل التخلى عن الأساس الاقتصادى، والاجتماعى المتأصل فى ملاك الأراضى، فى شرق ووسط الأناضول. ولهذا فشل الحزب فى إبدال عقليته القديمة، والتكيُّف مع البيئة السياسية الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة انتخاب عصمت اينونو - كما لاحظ **نادر نادى** - جعل تغيير الشعار المرفوع منذ المؤتمر العام لسنة ١٩٤٦م **«الرئيس الدائم للحزب»** نوعاً من السخرية. وأن كل ذلك كان تغييراً على الورق.(١٢)

ونتيجة لاستقرار حكم اينونو - كما سبق القول فى المبحث السابق، كانت النتيجة مفجعة فى مجال العلاقات الداخلية للحزب، وللحزب الجمهورى بصفة عامة، ولقد عبر اينونو نفسه فى سنة ١٩٦٥م = ١٣٨٥هـ عن عدم الجدوى فى الاستمرار فى السياسة بعد الهزيمة حيث قال فى حديث أدلى به إلى **أجوَد كُوراَسين**»

لو أنى فى سنة ١٩٥٠م لم أكن قلقاً بشأن المحاولات الجديدة، التى كان على الأمة أن تتحملها، فى سبيل انشاء نظام ديمقراطى، لكان أنسب القرارات هو وضع نهاية لحياتى السياسية ..(١٣)

الحزب يتخبط فيما بين ١٩٥١ - ١٩٥٥م = ١٣٧١ - ١٣٧٥هـ:

خلال الأربع سنوات التالية ابتلى الحزب الجمهورى بإرتدادات واستقالات عديدة، كما ساد الإحساس بخيبة الأمل، واليأس كل الأوساط الحزبية، لأن كافة التنظيمات المحلية قد انتقلت إلى حوزة الديمقراطيين، وانتشرت شائعات مفادها؛ أن جمهوريين راسخين أمثال **شمس الدين كَون**

آلتاى رئيس الوزراء الأسبق يفكرون فى الاستقالة، ولقد أنكر **كَوناَلتاي** ذلك ولكن **فـريدون فكرى دوشُنْاَل** ترك الحزب بعدها مباشرة شاكياً من أن الحزب لم يتغير فيه أى شئ وأن القادة **«لايزالون يفكرون فى إدارته بالطريقة التى كانت سائدة أثناء السلطة»**(١٤) ولقد كانت استقالة دُوشُنْسَالْ ذات دلالة قاسية؛ لأنه كان عضواً فى الحزب الجمهورى منذ تأسيسه. علاوة على ذلك، كان صاحب نفوذ كبير فى الأقاليم الشرقية، وبخاصة بين السكان الأكراد، واستقالته تعنى إضعاف نفوذ الحزب فى هذه المناطق. وكذلك كانت هناك استقالات آخرى من نواب شرق الأناضول، ولقد أظهرت الانتخابات الفرعية فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥١م = ١٣٧١هـ التقهقر المستمر بالرغم من ادعاء **قاسم كَولك** بأن الحزب يسترد قوته، بعد التطهر من الانتهازيين. ومن بين السبعة عشر إقليماً التى شملتها الانتخابات لم يفز الجمهوريون إلاَّ فى **«سيواس»** و **«سينُوبْ»**، ولقد كانت هزيمتهم فى إستانبول شيئاً مهيناً حيث قدَّموا فيها أقوى مرشحيهم أمثال؛ **نجم الدين صَدَاق، و الدكتور لُطفى قيرْدَار** الذى كان والياً سابقاً لإستانبول ذاتها(١٥)، وللمرة الثانية، كانت قيادة اينونو مسئولة عن التقهقر الانتخابى، وترددت فى الأفاق شائعات، وتكهنات عن استقالته، وتلميحات صحفية عن صراعات جادة بين دعاة الإصلاح، والحرس القديم قد لاحت فى الأفق، وأن إنكار **كَـولك** الرسمى لاستقاله اينونو المتوقعة أوحت بأن الحّراس القدامى قد انتصروا ثانية(١٦).

ومنذ تأسيس الحزب الديمقراطى أخذ أنصار حزب الشعب الجمهورى يترددون فى التماس مع الديمقراطيين، وكانت نتيجة هذا التردد أن مؤيديه قد احتاروا فى تحديد موقف حزبهم تجاه أى مشكلة، أو مشروع. وخلال سنواته الأربع الأخيرة فى السلطة، اتفق الجمهوريون معهم على المبادئ الأساسية مثل عَلْمَانية الحكم، والتأميم لدرجة لم يظهر فيها أى اختلاف مع الديمقراطيين.

ولقد قررت القيادة تصحيح هذا الموقف فى المؤتمر التاسع الذى انعقد فيما بين ٢٦ - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١م = ١٣٧١ هـ وذلك بالتأكيد على أن حزب الشعب الجمهورى قائم من أجل حماية الإصلاحات الكمالية. ولقد أعلن المؤتمر أن الحزب قد خان مبادئه، وفقد كل اتصال له بالشعب.

وفى محاولة لاستعادة هذه الصلة، وذلك الاتصال قام بتقديم تنازلات، منتهجاً الشعار الكمالي **[للناس رغم أنفهم]**، وعاود التأكيد على الاصلاحات الكمالية، هادفاً من وراء ذلك استعادة مكانة الحزب، والالتزام بتقاليده ، وإنهاء الارتباك العقائدى. وكان على الحزب أن يعرف مكانه خلال الخط الأيدولوجى الضيق فى السياسة التركية عن طريق تقديم بدائل للحزب الديمقراطى، وأما العودة إلى الوضع القديم فإن ذلك لن يثبت فاعليتهم.(١٧)

وكان الموقف الأيدولوجى الذى تبناه المؤتمر التاسع غير كفيل بإعادة الوحدة والتناسق المتوقع. واستمرت الاستقالات من إبريل سنة ١٩٥٢م = ١٣٧٢هـ وعاد الحديث عن **«حزب الفلاحين»** وأشار كَون آلتاى من جديد باعتباره مسئولاً عن هذا، ولكنه هذه المرة كان مؤيداً من قبل **جاويد أورال** وهو من ملاك الأراضى الكبار، ومن أصحاب الهيمنة. وأُخذَ الموضوع هذه المرة بجدية أكثر من ذى قبل.(١٨)

ولقد أنكر أُرال وكَونآلتاى أي تورط فى هذه الخطة؛ واقترحا أن يعقد مؤتمر غير عادى لتعديل سياسة الحزب، حتى يتمكن من إيجاد بديل أيدلوجى، يحل محل الديمقراطيين. ولقد قابل كَون آلتاى عصمت اينونو فى السابع والعشرين من مايو وبعد المقابلة صرح للصحافة أنه لن يترك الحزب، بالرغم من أنه غير سعيد، أو راضٍ عن خط سيره، لأنه مازال مبقياً على روح النظام القديم، وأن مهمات الرئيس يجب أن تُجدد، وهذا يتطلب انعقاد مؤتمر عاجل(١٩) ولقد أُفتتح المؤتمر العاشر بعدها بعام أى فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٣م = ١٣٧٣هـ وأعد جناح كَون آلتاى برنامجاً جديداً يُعيد تعريف الحزب، وموقفه تجاه العديد من القضايا مثل قضية **العلمانية** و **اشتراكية الدولة**. واستمر المؤتمر العاشر فى نفس الطريق الذى اتخذ سنة ١٩٥١م = ١٣٧١هـ وعاد إلى حظيرة الكمالية، وتغَّير اصطلاح **«الكمالية»** ليحل محله تعبير **«طريق آتاتورك»** كما أدخلت مصطلحات **«اجتماعى** و **اقتصادى»** على برنامج الحزب لتؤكد تزايد اهتمام الحزب بهذه المسائل. أما المبادئ الكمالية الستة التى كانت قد فترت الهمم، والحماس حيالها فى السنة الأخيرة من حكم الحزب، فقد عُرفت من جديد وأعيد عرضها وأُعطيت مزيداً من التأكيد.

وعلى أى حال فالبرنامج الذى أُقر أمام المؤتمر العاشر؛ لم ينظر إلى الوراء بل احتوى على اقتراحات جديدة، فالمادة الثامنة اعترفت بالحاجة

لإقامة نظام تشريعى مزدوج، لتضمن عدم خرق الدستور، وذلك لإحداث توازن بين القوى فى مؤسسات الدولة، ولضمان الحرية السياسية. أما المادة التاسعة فتدافع عن ضمان حرية الانتخابات، واستقلال القضاء، وحرية تكوين الاتحادات، ونقابات العمل والعمال، واعدين العمال بحق الإضراب. والمادة العاشرة؛ اقترحت أن يعمل النظام تحت ضمانات محكمة دستورية.(٢٠)

ولقد زادت محاولات الحزب غير الواضحة من أجل تحديد مواقفه من سخرية مؤيديه، وكان ينقص هذه الإصلاحات، الإخلاص والمعقولية من جانب القيادة التى كان لها فرص كثيرة لتطبيق هذا عندما كانت فى الحكم. ولكى لاتزيد الأمور سوءا؛ فقد طالب اينونو المؤتمر بالتنازل عن حقه فى انتخاب السكرتير العام، ومنح هذه الصلاحية للرئيس، أي رئيس الحزب، وكما ادعى **عصمت اينونو** أن هذه المسألة من شأنها إعادة الوحدة، فإن الأعضاء رفضوا هذا الاقتراح باعتباره عودة إلى عقلية الحزب الواحد.(٢١)

ونجح المؤتمر العاشر قبل أن يفض جلساته فى إنزال هزيمة بتلك المجموعة التى كانت تنادى بتحويل الحزب للفلاحين واستقال **جاويد أُورال**(×) أحد زعماء هذه المجموعة فى سبتمبر من نفس العام متذرعاً **[بالاتجاه الذى اتخذه الحزب، والمجموعة المسيطرة عليه]**(٢٢) وبرحيل هذه المجموعة، أصبح الحزب عرضة لتأثيرات جديدة، تلك التى بدأت تظهر بعد انتخابات ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ.

ولقد كانت عملية التحول بطيئة، وبوجود اينونو فى القيادة لم يكن هناك مجال لإزاحة أولئك الذين ملَّت أفكارهم، والذين أرادوا السير بالحزب فى اتجاه لايتناسب مع العصر. ولقد ادعى عصمت اينونو أنه يلعب دور الوسيط بين المصلحين والمحافظين، دون تبنى موقف واضح لنفسه. وبهذه الطريقة ضمن لنفسه القيادة لأنه سينحاز إلى الجانب الفائز فى آخر لحظة.

ولقد انعقد مؤتمر غير عادى فى أنقرة فى الخامس والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ للتحضير للانتخابات العامة القادمة. وكان هدف اللجنة المركزية استعادة الصلاحيات الممنوحة للتنظيمات المحلية أثناء فترة الضعف، والشعور بالذنب التى تلت انتخابات ١٩٥٠م ١٣٧٠هـ ولقد أرادت اللجنة استعادة حق إختيار ٢٠٪ من المرشحين فى جداول الانتخابات. وكانت قد تنازلت عن هذا الحق فى المؤتمر العاشر.

ولقد كانت مناقشات اللجنة المركزية شيقة لأنها صورت عقلية الصفوة التى تسلم بعدم وقوعها فى الخطأ فيما تقرره للدولة والحزب . ولقد نادت اللجنة المركزية بأنها أفضل من يختار المرشحين للمجلس، حيث أنها ليست عرضة لضيق الأفق؛ كالتنظيمات المحلية. ولقد رفض ممثلو الأقاليم التنازل عن الحق المكتسب حديثاً، وقالت تلك التنظيمات بأن هذا الإصلاح التقدمى يجب أن يختبر أولاً عن طريق الانتخابات. ولقد أثبتت الخبرة السابقة أن اللجنة المركزية فشلت فى اختيار مرشحين فائزين، ولو فتحت فرصة أخرى، فقد تختار وزراء قدامى، غير موثوق بهم، أو مسئولين قدامى، أو مرشحين آخرين ممن لا يتمتعون لا بالثقة، أو لديهم الخبرة. ورفضت اللجنة المركزية بدورها أى محاولات تقلل من سيطرتها على الحزب.[٢٣]

وفى سنة ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ كان حزب الشعب الجمهورى؛ مازال منقسماً على نفسه، يبحث عن التوازن الأساسى، والقاعدة الاجتماعية، وبخلاف ضعفه الداخلى ازداد ضعفاً، لمصادرة الحكومة لكثير من ثرواته؛ ففى الثانى عشر من ديسمبر سنة ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ وعلى إثر مداولات إستمرت أكثر من ثمان ساعات، وافق المجلس الوطنى الكبير على مشروع قانون يقضى بمصادرة أملاك حزب الشعب الجمهورى. ولم يمنع انسحاب أعضاء الحزب الجمهورى من الجلسة، المجلس من التصويت إذ فاز المشروع بـ ٣٤١ صوتاً، مقابل خمسة أصوات رفضت هذا الإجراء.[٢٤] وبذلك لم يعد الحزب الجمهورى بقادر على مواجهة الديمقراطيين فى سياق انتخابى، ومن هنا كانت كارثة الانتخابات فى ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ[٢٥]

ولقد أظهر إعلان نتيجة الانتخابات بداية أزمة داخلية جديدة، فلقد ضاعت أربع سنوات فى المعارضة دون جدوى، ولم يفشل الحزب فى إحراز مكاسب فحسب، بل إنه خسر مقاعد أخرى. ولقد أنْتُقِدَت قيادة **اينونو**، وتجددت الأصوات المطالبة بتنحيته. وأوضح **شمس الدين كَون آلتاى** أن الأمة أيَّدت الديمقراطيين، لأنها خشيت أن يكون انتصار الجمهوريين معناه عودة اينونو والنظام القديم. ولقد طلب من اينونو أن يعلن أنه لن يتولى أى منصب رسمى لو قدر للجمهوريين العودة إلى السلطة.

وعلى أية حال، لم يشأ «كون آلتاى» أن يترك اينونو الحزب، لإن معنى ذلك تفسخ الحزب الجمهورى، وهيمنة الديمقراطيين على الحياة السياسية[٢٦] وكانت هذه معضلة الحزب؛ فلم يكن من الممكن إصلاح الحزب

فى وجوده ولم يكن استبعاده مأمون العواقب. وللثمانية عشر عاماً المقبلة تغلبت غريزة حب البقاء، وتجمع الحزب ثانية خلف اينونو، وفى السادس من مايو أصدر وثيقة يدعى فيها أنه لا أساس من الصحة للشائعات والأقاويل التى تتردد.(٢٧)

وفى فترة البحث عن هوية؛ إنعقد مجلس الحزب، الذى يشمل أكثر الأعضاء نفوذاً فى العاشر من يونيو سنة ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ، وكانت هناك دعوة للإصلاح التام. وأقر المجلس عقد اجتماع عام فى يوليو، لتحديد الإصلاحات الضرورية، لبعث الحياة فى الحزب. وقد أقترح أن يختار المؤتمر مستقبلاً مجلس الحزب، وسينتخب المجلس بدوره مجلساً تنفيذياً عاماً، ليضع حداً، ونهايةً لتفتيت القوى. وادعت مجموعة اينونو أن تفتيت القوى قوّض النظام، وأضعف الحزب. أما **«قاسم كُولك»** الذى اهتزت مكانته، فقد ادعى أن هذا التجديد سيُدخل الديمقراطية، ويتيحها، وأنه الطريق الوحيد لتغيّر الحزب، وأن يشارك الناس على مستوى القاعدة.(٢٨)

وتأسست لجنة خماسية للإصلاح(×) وطلب منها تقديم اقتراحاتها للمؤتمر، ولقد وضعت اقتراحات جذرية رفضها المؤتمر. وأعلن **بارلاس** مثالاً أن الحزب قد أنجز مهامه التاريخية، ولكن ليس عليه فقط أن ينظر إلى الماضى، واقترح أن يُنشأ الحزب على أساس اقتصادى، وأن يكف عن أن ينسب لنفسه المكاسب، أو أن يعد نفسه مسئولاً عن كل المساوئ التى وقعت خلال فترة السبعة والعشرين عاماً السابقة على عام ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ. وإلا جاز لنا أن نتنبأ بألا يصل الحزب إلى الحكم خلال عشرين سنة أخرى مقبلة(٢٩). ولو حكم المرء من خلال كتابات «برلاس» الأخرى؛ نجد أنه اقترح أن يتحول الحزب إلى **«حزب اشتراكى»** ديمقراطى على النسق الأوروبى؛ كحزب العمال البريطانى، ومعارضته للمحافظين(٣٠)، ولكن أفكار «برلاس» كانت أكثر راديكالية من عصره، وأسبق من العقلية السائدة. فلقد إنتفض أهل عصره من الإشتراكية التى كانت مرادفة فى رأيهم للشيوعية وبالتالى للإلحاد.

أما الأعضاء الآخرين فى اللجنة فقد اقترحوا تغييرات من شأنها إضعاف سلطة المؤتمر، ولقد احتفظ المؤتمر بحقه فى اختيار السكرتير العام، رافضاً لمقررات اللجنة، وأُعيد انتخاب **«قاسم كُولك»**، وتغلب على مرشح اينونو السيد/ **فريد مَلَنْ «Ferid Melen»** بأغلبية ٢٩٥ صوتاً

ضد ١٦٩[٣١] وتقلص حجم المجلس من ٦٠ نائباً (نائب عن كل إقليم) إلى ٣٠ مما جعل إدارته أسهل. وقد اقترح أكثر الأجنحة تطرفاً، الانسحاب من البرلمان، ومقاطعة الانتخابات العامة حتى يقرر الديمقراطيون الالتزام بقواعد الديمقراطية، ووضع هذا الاقتراح تحت المراقبة وقرر الجمهوريون مسايرة الظروف. إذ أن اعتزال البرلمان، ومقاطعة الانتخابات يعنى ادعاء استحالة النضال السياسى الشرعى، وكانت المرحلة لا تزال مبكرة بالنسبة لمثل هذا القرار العنيف[٣٢].

لقد كان حزب الشعب الجمهورى ضعيفاً، ومتعفناً لدرجة أنه لم يكن قادراً على انتهاج سياسة فعالة، وجريئة فى داخل أو خارج البرلمان. فأربع سنوات من الإبعاد عن السلطة تركت بصماتها الواضحة، وتسرب القريبون من اينونو إلى **الحزب الديمقراطى**؛ فالدكتور **بهجت أوز** الذى كان وزيراً سابقاً فى وزارة حزب الشعب الجمهورى، استقال فى ١٤ فبراير سنه ١٩٥٣م = ١٣٧٣هـ وجعله **مَنْدَريس** وزيراً للصحة فى وزارته سنه ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ [٣٣].

ولقد كان لاستقالة **سَرْوَرْ صُومُونِجى أوغْلى** تأثير كانفجار القنبلة، وكما كان نائباً لرئيس المجموعة البرلمانية فقد كان مقرباً من عصمت باشا، وأثارت استقالته مناقشات حادة تكشفت عن خلافات خطيرة. ولقد رفض **صومونْجى أوغلى** مناقشة السياسة الداخلية لحزب الشعب الجمهورى، ولكنه صرح للصحافة أنه **«تحت هذه الظروف، يستحيل أن يواصل الجمهوريون أداء مهامهم كمعارضة»**[٣٤].

ولقد ازداد الحزب الجمهورى ضعفاً، وانقسم إلى مَنْ يريد الإستمرار فى المعارضة، ومن يريد التعاون مع الديمقراطيين؛ **كَـولك** مع استمرار المقاومة والنضال. **نهاد أريم** يعارض ذلك. ووقف **عصمت اينونو** بجوار الحلبة، ينتظر دورة الأحداث قبل أن يتخذ موقفاً. وفى الثانى من أغسطس شن أريم حملة فى عموده بجريدة **خلقچىHalkcI** مطالباً بالتعاون بين حزب الشعب الجمهورى والحزب اليمقراطى. وبنهاية العام أحرز اتصالاً باسم اينونو مع الديمقراطيين، وكان ذلك بداية لفترة تعاون قصيرة بين الحزبين[٣٥].

وكانت سياسة التصالح لدى الجمهوريين يدفعها انتهازية بعض الأفراد، من ناحية، والرغبة فى تعويق نمو اتجاه معاد لمندريس من ناحية

آخرى؛ ذلك الاتجاه الذى تشكل ببطء داخل الحزب الديمقراطى، ولقد كانت هذه الفترة، فترة عصيبة فى مجال السياسة الخارجية لتركيا التى انضمت إلى حلف بغداد، ووقعت على اتفاقيته فى ٢٥/٢/سنه ١٩٥٥م = ١٣٧٧هـ وكذلك المناورات السياسية من أجل توسيعه بضم مصر إليه(٣٦)، كما صارت قبرص أيضاً مسألة متفجرة، ولقد رحب مندريس بالتعاون مع الجمهوريين. ولقد دعى المجلس التنفيذى للحزب مندريس إلى الغذاء فى ٢٦ مارس كرئيس للوزراء. ووعد الجانبان بالتعاون والعمل معاً من أجل المصلحة القومية(٣٧). وكانت هناك لقاءات بين مندريس واينونو فى شهر إبريل، ولكنها لم تسفر عن شيئ ؛ حيث أن مندريس لم يرغب فى تغيير قوانينه التعسفية، ولم يرض اينونو أن يلعب دور حزب معارض من نوع عرائس المارينيت(٣٨).

بداية البعث:

لقد كانت سنه ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ نقطة تحول للديمقراطيين والجمهوريين معاً. فلقد بدأ نجم الديمقراطيين فى الأُفُول من الذروة التى وصلوا إليها فى سنه ١٩٥٤م، فى حين بدأ حزب الشعب الجمهورى يبزغ فى الأفق؛ وكان وراء هذه الظاهرة نفس الأسباب؛ وهى الصعوبات الاقتصادية المتزايدة. ولقد أعطى فشل الحكومة فى وقف التضخم، وتوفير السلع الأساسية الفرصة للأحزاب المعارضة للوصول إلى الشعب. وفى نفس الوقت كان دفاعهم عن الحرية؛ وليبرالية الصحافة، والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد، والنشاط السياسى؛ كانت هذه كلها هى العوامل التى أعادت بعث حزب الشعب الجمهورى بين طبقات المثقفين. علاوة على ذلك، أصبح الحزب فى منتصف عام ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ قادراً على الوقوف على قدميه، وتعويض معظم العناصر التى فقدها. وعاد اينونو إلى مسرح الحياة السياسية كزعيم لايبارى، ولم تعد هناك مطالبات بابتعاده.

لم يفعل الجمهوريون شيئاً لاستعادة مركزهم، ولكنهم استفادوا من أخطاء الديمقراطيين فقط. وظلوا بلا عقيدة، أو ايديلوجية سياسية، وظلوا حزباً شخصياً، أي حزب اينونو. ولم يكن هذا غريباً، فتركيا فى سنه ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ لم تكن من البلاد التى تُحَدَّد العقائد والأيديلوجيات والبرامج فيها لاتجاهات السياسية للأحزاب، فلقد اعتمدت مصائر الأحزاب

السياسية على قادتها، وعلى نفوذ الصفوة المحلية بين الناخبين. ولم يحاول اينونو تغيير هذا، وظل حزبه يعمل بتوجيه من القمة.

وبانقسام الديمقراطيين انتزعت المعارضة زمام المبادرة، وحتى تصير هذه المبادرة أكثر فاعلية بدأ **عثمان بلوكباش** زعيم الحزب القومى الجمهورى فى التشاور مع عصمت اينونو حول توحيد العمل ضد الحزب الديمقراطى[٣٩] وفى أغسطس وافق الحزبان على مقاطعة الانتخابات الفرعية، وتركيز هجومهم على مندريس شخصياً، وليس على الديمقراطيين ككل. وكما وجه الديمقراطيون نيرانهم نحو اينونو، فقد ركزت أحزاب المعارضة هجومها على مندريس ذاتياً[٤٠].

أما قرار مقاطعة الانتخابات؛ فقد كان انحرافاً عن سياسة اينونو فى خوض نضال سياسى، طبقاً للقانون. ولكن فى اغسطس سنه ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ صرح اينونو أن نجم مندريس بدأ يأفل، وأن النصر فى الانتخابات العامة سوف يعزز هذا. والمقاطعة، على أى حال سوف تركز الانتباه فقط على أحزاب المعارضة، وتزلزل الحزب الحاكم [٤١]. وهذا هو نفس الطريق الذى سلكه الديمقراطيون عندما كانوا فى المعارضة.

ولقد أدى تأسيس حزب الحرية إلى هبوط حزب الشعب الجمهورى من مكانه كزعيم للمعارضة؛ ولكن لم تكن هذه إلاَّ ظاهرة عرضية، سببها تسرب الديمقراطيين. وكان حزب الحرية بلا تنظيم، وغير قادر على إحراز نجاح فى الانتخابات. وإن كان فيما بين ١٩٥٦م و١٩٥٧م أى ١٣٧٦ - ١٣٧٧هـ هو المعارض الرئيسى للحكومة.

وتزايدت الأقاويل حول تعاون بين أحزاب المعارضة فى سنه ١٩٥٦م، وفى ٢٩ يونيه بدأوا فى مقاطعة البرلمان، كنوع من الإضراب، أو الاحتجاج الموجه ضد الحكومة. وظهرت بوادر التضامن، والاتحاد بين أحزاب المعارضة، فى حين أن **بلوكباش**، و **قره عثمان أوغلى** أعربا عن عدم ثقتهما فى وعود اينونو، وذهب حزب الحرية أُبعد من ذلك، حين طلب اينونو أن يعلن على الأمة أنه لن يكون رئيس المعارضة إذا ما كسبوا الانتخابات، ولكن اينونو رفض أن يعد بشئ من هذا القبيل، فمن الصعب أن تبنى وحدة على شئ من عدم الثقة[٤٢].

ولقد استمر بعث الحياة فى حزب الشعب الجمهورى وأدرك اينونو أن عامل الوقت فى صفه، وعادت كل المجموعات التى أيدت الحزب الديمقراطى

منذ سنه ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ إلى الجمهوريين رويداً رويداً. وكان انضمام الأستاذ الدكتور **طورخان فوزى أوغلى** إلى حزب الشعب الجمهورى فى ٧ يونيه سنه ١٩٥٧م نموذجاً للتغير الملحوظ فى اتجاه المثقفين نحو الجمهوريين، ولم تكن مفاجأة أن يستقبله اينونو بزراعين مفتوحين. ولربما يكون أهم ما فى الأمر خلال تلك الفترة هو دعم رجال الأعمال للحزب الجمهورى مادياً، وهذا ما جعل حزب الشعب الجمهورى يبدو وكأن الحياة قد عادت إليه، ليس سياسياً فقط، بل ومالياً، ومادياً كذلك، واستمر هذا المناخ حتى انتخابات عام ١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ تلك الانتخابات التى تضاعف فيها ممثلو الحزب فى البرلمان ست مرات(٤٣).

وبذلك استطاع اينونو أن يرسم سياسة حزبه مستقلاً، وبعيداً عن سائر أحزاب المعارضة. وقد عزز مبادرته بتكوين علاقة عمل مع **مندريس** أثناء مناقشة الميزانية فى فبراير سنه ١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ. وقد أدى هذا إلى زيادة عزلة الأحزاب الآخرى، وبخاصة حزب الحرية الذى زادت شكواه. وأثناء الشهور التى تلت هذا، حظى الأحرار بغضب الحكومة، فى حين حظى الجمهوريون بمكانتهم، كحزب معارض مسئول. وعادت إلى اينونو مكانته كوصى على الحزب بالرغم من بعض مظاهر الرفض لذلك.

عصمت اينونو يجدد الحزب عام ١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ:

لقد تجدد حزب الشعب الجمهورى بإدخال دماء شابة إليه؛ فلقد التحق بالحزب عناصر جديدة من المثقفن المعروفين لدى الشعب بحماسهم، وعقلانيتهم أمثال (**طورْخَان فَوْزى أُوغلُى**، و **بُلَنْد أجاويد**، و **على إحْسَان كُوغُوشْ**، و **عثمان اوقيار**، و**دوغان أَوْجِى أُوغْلى** وكذلك **جُوشْكُونْ قيْرجَه** ولقد انضموا جميعاً إلى الحزب فى هذه الفترة، فأعطوه دفعة جديدة، وكانوا هم الذين أنشؤوا مركزاً لأبحاث حزب الشعب الجمهورى بعد الانتخابات، وأدخلوا اتجاهاً علمياً حديثاً نحو السياسة.

وبالرغم من أن البناء الفوقى للحزب ظل كما هو، فلقد استطاع الجمهوريون كسر سيطرة الديمقراطيين على أكثر أنحاء تركيا، ما عدا «تراقيا» و«مرمره» و «ايجه» أكثر مقاطعات تركيا تقدماً وتطوراً. وأحرزوا تقدماً، ونجاحاً كبيراً فى المناطق التى كانوا قد خسروها للديمقراطيين، خاصة أواسط وشرق الأناضول فى أعوام(١٩٥٠م

=١٣٧٠هـ و ١٩٥٤م =١٣٧٤هـ). حيث ما زالت التقاليد الاجتماعية هى السائدة، وظل حزب الشعب الجمهورى يُعيد إحراز تأييد جديد خاصة من قبل ملاك الأراضى التقليديين، فى حين فشل فى كسب أصوات الطبقات التى ظهرت حديثاً كالرأسمالية القروية فى الغرب. وكذلك العمال.
وأخيراً تبنى الحزب الجمهورى الاتجاه الليبرالى، ووعد فى بيانه الانتخابى منح العمال حق الاضراب، ولكل الموظفين الحق فى تكوين اتحادات، ومن الناحية الاقتصادية؛ وعد بالغاء قانون الدفاع الوطنى من أجل إحكام السيطرة على التضخم. وكان هذا تلميحاً لاتخاذهم خطاً ليبرالياً فى الاقتصاد[٤٤]. وكان هدفهم بالطبع هو كسب ود القطاع الخاص.

وبعد انتخابات ١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ بدا حزب الشعب الجمهورى هو الحزب المعارض الرئيسى، وشكل مجموعة برلمانية خاصة به داخل البرلمان؛ استمرت فى معارضتها؛ كلما اشتدت الأزمة الاقتصادية. وفى ربيع سنه ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ كان اينونو يثق كل الثقة أن حزبه سيكسب الانتخابات القادمة؛ سواء عُدِّل قانون الانتخابات أو لم يعدَّل. واقتنع الجمهوريون أن ميزان القوى أصبح لصالحهم حتى أنه فى نهاية سنه ١٩٥٩م وبداية سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ بدأ الشعب يطالب **عصمت باشا** بأن ينقذه، ويخلصه من **عدنان مندريس**. ولكنا لا نعلم إن كان الجمهوريون قد يتمكنون من ذلك خلال الانتخابات، ويستطيعوا هزيمة مندريس فى فترة الانتخابات.!

ولقد تحسن موقف حزب الشعب الجمهورى خلال أعوام (١٩٥٨، ١٩٥٩م) بعكس حال الديمقراطيين، ولقد تعززت القوى الليبرالية داخل الحزب بعد أن قرر حزب الحرية حل نفسه فى ٢٤ نوفمبر سنه ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ، والالتحاق بحزب الشعب الجمهورى، وفى المؤتمر الرابع عشر العام والذى انعقد فيما بين ١٢-١٥ يناير سنه ١٩٥٩م أنضم عدد كبير من أعضاء حزب الحرية إلى الحزب الجمهورى، وانتخب ثمانية منهم فى مجلس ديوان الحزب[٤٥].

ونمت روح الليبرالية عن ذى قبل، وعبرت عن نفسها فى **«بيــــان الأهداف الأوليـــة»** الذى وعد فيه بإصلاح النظام بمجرد أن يصل إلى السلطة. وأن يكون الإصلاح معتمداً على فهم حديث للديمقراطية، والتكافل

الاجتماعي. وأن نظام الدولة سيعتمد على مبادئ القانون، والعدالة الاجتماعية، والتأمينات، كل ذلك لابد وأن يكون متطابق مع روح العصر.

ولقد أسكت النجاح في الانتخابات الأصوات التي كانت تطالب عصمت باشا بالانسحاب من الحياة السياسية، وكانت النظرة إلى اينونو على أنه الحامي أكثر من كونه زعيم الحزب. وحسب الاعتقاد السائد آنذاك، فإن اينونو هو الحائل بين مندريس وبين حزب الشعب الجمهوري. وبالرغم من هذا الاعتماد عليه، لم يستطع اينونو التحكم المطلق في كوادر الحزب، ولم يُسمح له بتعديل الظروف التي انتخب المؤتمر من خلالها السكرتير العام.

وبعد المؤتمر الرابع عشر أعدَّ ديوان الحزب من جديد أن للمؤتمر العام حق اختيار أي انتخاب السكرتير العام، وفي ١٥ يناير تم انتخاب **«قاسم كَولك»** مرة آخرى. وأُجبر عصمت اينونو على العمل معه حتى سبتمبر، حين استقال بسبب خطاب طائش كتبه إلى **الكولونيل فينز Fens** رئيس المجموعة البرلمانية لحلف **«الناتو»**. ويقال أن كَولك قد طلب لنفسه – باعتباره مهيمناً على الحزب – دعوة إلى المؤتمر البرلماني لحلف الناتو في لندن، وقد تسبب الخطاب في فضيحة عندما عاد مرة أخرى إلى تركيا. ولقد خلف كَولك **«اسماعيل رشدي آقسال»** الذي أنشأ معه اينونو علاقة عمل وطيدة.

وبهذا، وصل آخيراً حزب الشعب الجمهوري، إلى موقف يمكنه من أن يكون قادراً على أن يلعب دوراً معارضاً، وأن يقدم بديلاً للديمقراطيين. ولكن الحزبين فشلا في الاتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية. وأخيراً **تدخل الجيش**، ودحر الديمقراطية، وخرَّبها، لكي ينقذها. وكما خلقت انتخابات سنه ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ مناخاً سياسياً جديداً كذلك فعل **الانقلاب العسكري** في مايو سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ في تركيا. والنظام الذي اتبعه، مرة آخرى، أصبح حزب الشعب الجمهوري ردَّة تاريخية. وأُجبر الجمهوريون هذه المرة على البحث عن هوية جديدة تلائم سياسات الجمهورية الثانية.

* ... * ... *

مراجع وهوامش المبحث التاسع

(1) Ulus, 18 Nisan 1950.

(2) A.E.Yalman, Gorduklerim , s.219.

(3) Faik Ahmet Barutcu, Cumhuriyet, 29,Nisan 1950

(4) "C.Halk PartlslnIn Ikinci Vazifesi" Aksam, 28 / 6 / 1950.

(5) Cumhuriyet, 17-6-1950.+ Aydemir, ikinci adam, s. 85-105.

(6) Cumhuriyet, 25-6-1950.

(7) Behice Boran, Turkiye ve sosyalizm sorumlar, Ist. 1968, s.32 -33.

(8) Aydemir, ikinci Adam, s. 95-96.+, Ulus, 29/30 -6 -1950.

(9) Cumhuriyet, 30 -6- 1950.

(10) Giritoglu, Halk partIsI, s.273.

(11) Cumhuriyet , 4-7-1950.

(12) Cumhuriyet , 4-7-1950.

(13) Inonu AnlatIyor, 22 -25 Mart, 1965.

(14) Ulus, 24 Mart 1951.

(15) Zafer, 17 Eylul 1951.+ Eroyul, Demokrat partisi, s. 75.

(16) Cumhuriyet, 30 Eylul 1951.

(17) Ulus, 26. KasIm, 1951.

(18) Cumhuriyet, 12-30 Nisan 1952.

(19) Cumhuriyet, 21 -22Mays 1952.

(20) Nadir Nadi, PartIlar ve Genclik, Cumhuriyet 2, nin 1953.

(21) Ulus, 26, Temmuz 1953.

(×) ولد جاويد اورال سنة ١٩٠٤م والتحق بالحزب الديمقراطي، وانتخب عضواً في البرلمان سنة ١٩٥٤م، وفقد مقعده في انتخابات ١٩٥٧، وأصبح مديراً لمكتب رئيس «بنك سومر»، وفي سنة ١٩٦١م انضم إلى حزب العدالة، وانتخب نائباً عن أضنه ولكنه استقال سنة ١٩٦٣، وأصبح عضواً مستقلاً. انظر:

(*) Cahiers De L'Orient Cantemporain.
No: xxix P. 29.

(22) Ibid, 8 Eulul, 1953.

(23) Ulus, 25 - 28 Subat 1954.

(24) Chiers De L'orient Contemporain, no x x, x P.29.

(٢٥) المرجع السابق.

(26) M.Toker, Ismet Pasa,s.29.

(27) Inonu, Muhalefet, s.291.

(28) Ulus, 10 -14 haziran 1954.

(×) تكونت هذه اللجنه من :

نهاد أريم «طورغوت كَوله» وشوكت رشيد خطيب اوغلى وجميل سعيد بارلاس

وجمال رشيد ايوب أوغلى.

(29) Celal Bozkart, Siyaset Tarihimizde Cumhuriyet Halk PartIsI. 2nci baskI, 1968,s.81- 82.

(30) Cemil sait Barlas, Sosyalistlik yollarve Turkiye Gercekleri,Ist. 1962.

(31) Ulus, 31 Temmuz 1954.

(32) the turkish press, 26-31 July 1954.

(33) Cumhuriyet, Temmuz 1954.

(34) Ulus, Agustos, 1954.

(35) Halkci, 2, agustos, 1954.

(36) Cahiers De & Orient Contemporain, xxx?.

(37) A.Faroz, the turkish Experiment in Democracy P.112.

(٣٨) المرجع السابق.

(39) Prof.K.Karpat, Turk DemokrasI Tarihi, s. 1857.

(40) Zafer, Ekim 1957.

(41) Ulus, Agustos 1955.

(42) the Tuskish Experiment in Democrasy. P.113-115.

(43) Ulus, 11 Ekim 1957.

(44) prof. K. Karpat, T. Demokrasi Tarihi, s.342.

(٤٥) نفس المرجع ص٣٦٦.

القسم الثاني

ثورة ٢٧ مايو والجمهورية الثانية

١٩٦٠ - ١٩٨٠م

١٣٨٠ - ١٤٠١هـ

المبحث الأول: إرهاصات الثورة.

المبحث الثاني: الجيش والأحزاب السياسية.

المبحث الثالث: التدخل العسكري وقيام الثورة.

المبحث الرابع: عودة الحياة النيابية وحكومات الائتلاف.

المبحث الخامس: الدين والسياسة.. في الحديثة والمعاصرة.

المبحث الأول:
إرهاصات الثورة

إرهاصات الثورة:

تُعتبر الفترة التي أعقبت انتخابات سنة ١٩٥٧م = ١٣٧م أي مابين ١٩٥٧ -١٩٦٠م فترة الاستعداد للهجوم الحاسم بالنسبة لحزب الشعب الجمهوري، ممثلاً في عصمت باشا، وكان من الواضح أن فواتير الحساب ستُقدَّم إلي صناديق الانتخابات في سنة ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ، وكانت هناك مطالبات بإجراء انتخابات مبكرة؛ فكلا الحزبين يُريدان هذه الانتخابات التي ستحسم كل شيء بالنسبة لكليهما، فإذا نظرنا إلي عصمت اينونو فإن هذه الجولة الإنتخابية هي نهاية سيطرة الحزب الديمقراطي، وحكمه، أما بالنسبة للحزب الديمقراطي؛ فإنه بالرغم من كل الانقسامات الداخلية والتعب، والإرهاق، والملل الذي بدا علي بعض أعضائه، إلاَّ أن مندريس كان يتطلع إلي السلطة المطلقة، وكان يزيد من تطلعه هذا حرارة الاستقبالات التي كانت الجماهير تستقبله بها أينما توجه.

وبالنسبة إلي مندريس نفسه؛ فقد كان هو أيضاً متعباً، وحيداً كما أنهك كل المقربين إليه، وأصبح الجزء الأعظم من هؤلاء مشغولاً، كل واحد بنفسه، ولم يعد يهتم بالحزب، أو النظام عامة، ولم يكن هناك ما يُعطي الثقة لـ«عدنان مندريس» سوي حرارة اللقاء بالجماهير.

وإذا كان مندريس، قد استطاع أن يكون صاحب الكلمة الأولي، والمتحدث المطلق في حزبه، إلاَّ أنه لم يستطيع أن يكون «الرجل الأوحد» أي السياسي الوحيد في البلاد، خاصة وأن النظام الديمقراطي ليس بنظام الرجل الأوحد، بل هو نظام «رجل الشعب». والشعب في هذا النمط من الحكم، لا ينتظر رجلاً، أو بطلاً، وحيداً له قدرات فوق قدرات

البشر، بل ينتظر المتحدثين بإسمه.. ورويداً، رويداً، يُصبح أحد هؤلاء المتحدثين «رجل الشعب» الذي يحوز بدوره علي صفات «رجل الدولة».

وفي المقابل كان عصمت باشا مازال هو رجل الدولة، وإن لم يكن رجل الشعب، وكانت هذه هي عقدة الديمقراطيين؛ حيث كانوا مقتنعين أنه هو شخصياً الذي يحد من انطلاقهم، وهو الذي يُقيد من حركتهم، هو مصدر كل المتاعب لهم؛ هو سند المعارضة، بل هو بالنسبة لهم، هو المعارضة ذاتها..هو المحرض ضدهم.

ولم تكن هذه عقدة مندريس وحده، بل لم يكن «جلال بايار» بكل تاريخه الحافل بالسياسة، وتجربته الحزبية الطويلة، بمنأى عن هذه العقدة أيضاً، بل كانت تهز أعماقه، وتجعله جامداً، أمام المواقف الكبيرة(١).

كانت سنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٠م = ١٣٧٨ - ١٣٧٠هـ هي آخر سنوات الاستعداد المكثف بالنسبة إلي عصمت اينونو، فقد أصبح واضحاً للعيان أن سنة ١٩٦٠م هي سنة الانتخابات العامة، ولاريب في ذلك قط؛ فالمعارك علي أشدّها بين الحزبين الكبيرين؛ بلاغات الاتهام المتبادلة، خِطب وجولات انتخابية متتالية، معارك كلامية، بحث عن المشاكل، وتصعيد للاتهامات.

فمثلاً نري في ١٢ أغسطس بياناً قد صدر عن الحزب الديمقراطي وفيه مايلي:

«..إن إداريّ الحزب الجمهوري، من الممكن أن يقوموا بتخريب المجلس، والحكومة معاً عن طريق العنف الذي يستخدمونه..إنهم بذلك قد دخلوا مرحلة خطرة..».

فمعني ذلك في نظرهم، أن حزب الشعب الجمهوري يتجه إلي الثورة.. وأخطر ما في الأمر - حتي إذا كان حزب الشعب لا يعد للثورة - فإن الحزب الحاكم قد بدأ يأخذ أهبته، ويستعد بإجراءات

مضادة.. وكان رد الحزب الديمقراطي عنيفاً علي ماتصوره. فإننا نري جلال بايار في خطاب له في ٢٩ ديسمبر ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ في مدينة چورلي « Corlu» يقول: . .

« إن هؤلاء الحاقدين الذين لا يوافقون علي المساعدات الخارجية. فإنهم بذلك لايريدون النهضة القومية، والذين يمنعون، أو لايريدون نهضة الأمة، فهم ضد إرادتها.. وهؤلاء لابد أن يُسحقوا كالديدان. »(٢) .

فمن هم هؤلاء الذين يعارضون نهضة الأمة، والذين سيسحقون تحت الأقدام كالحشرات...؟ وكثيراً ما كان مندريس أيضاً يردد خلال هذه الحقبة في خطبه عبارة « ..إن هذه ليست ديمقراطية إنها مسألة إنتقام وأخذ بالثأر».

خلال الشهور الأولي لسنة ١٩٥٩م = ١٣٧٩هـ، انطلقت أول حادثة مهمة علي المسرح السياسي؛ فقد انعقد ديوان عام حزب الشعب الجمهوري وفي أعقاب ذلك، انضم إليه حزب الحرية(٣). الذي كان قد تشكل من هؤلاء الذين استقالوا من حزب الشعب الجمهوري، والحزب الديمقراطي – وانعقد مؤتمراً عاماً للحزب الجمهوري في يناير ١٩٥٩م وكان عدد الذين قد انضموا إليه خلال ذلك المؤتمر ١٤٧٤ عضواً بارزاً. واتخذ هذا المؤتمر شعاراً له مؤداه:

«العمل علي إعادة المشاكل التي خرجت عن نطاقها، إلي وضعها الطبيعي». ولكن كانت الانقسامات مازالت علي أشدها، والصحافة تشحن النفوس في كل يوم بالجديد من المشاكل والمتاعب، وفي نهاية المؤتمر أعلن علي الجماهير مايلي:

«إن اللجان المختصة قد حددت مشاكل المرحلة الراهنة التي تمر بها البلاد، وأن أهم ما يشغل بال أعضاء الحزب والمواطنين هو تحقيق الأهداف التالية.

١- المساواة في التعامل.
٢ – المجلس الثاني.
٣ – المحكمة الدستورية.
٤ – اتباع اسلوب التمثيل النسبي
٥ – تشكيل مجلس شوري القضاء الأعلي.
٦ – تعديل قانون الموظفين:
٧ – تكوين صحافة عصرية بعيدة عن كل الضغوط.
٨ – استقلال الجامعة وسيادتها.
٩ – وضع أسس التأمينات، والتعويضات الاجتماعية في الدستور.
١٠- استقلال رئيس الجمهورية.
١١- تأسيس مجلس شوري أعلي للاقتصاد(٤).

ووعد المؤتمر، المواطنين أنه لو وصل حزب الشعب الجمهوري إلي السلطة، فستكون هذه الأهداف هي أولي مسئولياته . وماهي إلاَّ أيام قلائل بعد المؤتمر حتي استقال قاسم كَولك « KasIm Gulek» من السكرتارية العامة للحزب، وأعلن عصمت اينونو أنه لم يعد في إمكانه العمل مع قاسم كَولك.(٥) فانتخب اسماعيل رشدي آقصال مكانه في ١٩٥٩/٩/٢٩م.

وهكذا انعقد المؤتمر الرابع عشر لحزب الشعب الجمهوري، وانفض في جوٍ مشحون بالقلاقل، والجميع يتوقع قريباً «مصادمة سياسية حادة علي سطح الوطن».

في ١٧ فبراير سنة١٩٥٩م = ١٣٧٩هـ تعرض عدنان مندريس إلي حادث سقوط طائرة في لندن عندما كان متوجهاً لمباحثات قبرص ولكن لم يلق حتْفَه، بل ظل علي قيد الحياة، وبعد فترة من العلاج، عاد إلي أرض الوطن، وقد استقبله الشعب استقبالاً حاشداً، وكان عصمت باشا علي رأس المستقبلين(٦).

الحرب تبدأ:

كان لثورة العراق التي اندلعت في ١٤ تموز«يوليو» سنة ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ آثارها العنيفة في حياة تركيا الداخلية والخارجية. ولقد أصبحت البلاد فيما بعد ١٩٥٩م مسرحاً للنضال السياسي داخلياً، وبدأت كلمة الثورة تكتسب مفهوماً جديداً بالنسبة لكل الطبقات، كما بدأت - بعد الثورة المشار إليها - تُبدي عن نفسها بشتي الوسائل. وأعلن «عدنان مندريس» الحرب علي خصومه في خطابيه اللذين ألقاهما في مدينتي «باليكثير» و«إزميت». وكان رد عصمت اينونو عليه في مدينة«أوشاق» لايقل عنفاً.

ووصل الأمر في نهاية سنة ١٩٥٩م وبداية سنة ١٩٦٠م إلي ذروته، وبدا أن الثورة واقعة لامحالة، وأن الوسيلة الوحيدة لتفاديها، أو تأخير وقوعها هي تغير الوزارة، وإجراء انتخابات جديدة، أو علي الأقل تغيير الحكومة. وبدأ رئيس الحزب الديمقراطي يُشْعِر مَنْ حوله بأن الانتخابات ستجرى في ربيع سنة ١٩٦٠م لامحالة؛ حتي أن «كمال آيغون» «Kemal Aygun» والي إستانبول، ورئيس الحزب الديمقراطي فيها، قد نقل ذلك إلي الصحفيين؛ وإن كان جلال بايار لم يستصوب هذا القرار، وعارضه، وأكد قراره بأن تكون الانتخابات في موعدها الطبيعي في أواخر سنة ١٩٦٠م(٧).

وإذا كان عدنان مندريس قد طالب في خطابه الذى ألقاه في «إزمير» بتكوين «جبهة وطنية» ضد الذين يريدون السوء بالوطن، فإن أحزاب المعارضة قد ردت عليه، وطالبت بـ «اتحاد القوي» ضد الحزب الحاكم. وعندما انضم حزب الحرية إلي الحزب الجمهورى كما سبقت الإشارة، وصفهم مندريس وكأنهم «أهل الصليب يتحدون ضدنا» وكرر ذلك في خطاب له في «لوله بورجاز» حيث قال:

«... إن مقصدهم، من النشاط الذي يقومون به، تحت اسم «اتحاد القوي» هو الوقوف ضدنا ، ومجابهتنا بجبهة «أهل الصليب»... ومعني ذلك أنهم سيلتفون حول رقابنا، وكأن الانتخابات قد حانت الآن... وهذه التحركات تعنى تصعيب مهامنا، وتعريض متطلبات أمتنا إلي التهلكة... وتأخير تحقيق الرفاهية والسعادة لوطننا...»(٨).

وهكذا ، ما أن دخلنا في عام ١٩٦٠م حتى ظهر وكأنه فعلاً عام تصفية الحسابات بين الحزبين الرئيسيين؛ وإذا كان عدنان مندريس، له تأثير لامثيل له علي الطبقات الشعبية التي كانت تستقبله أينما توجه، استقبالاً حاشداً فإن هذه الشعبية لم يظهر لها أي صدي في الصحافة، أو الجامعات، أو الفئات المثقفة، أو كبار الموظفين، ومنسوبى القوات المسلحة الذين كانوا يبدون وكأنهم غير معنيين بما يجرى علي الساحة، ويستشهد الباحثون في هذه المرحلة بالانخفاض الملحوظ في توزيع الصحف المؤيدة للحزب الديمقراطي حيث بلغ توزيعها ٧٠,٠٠٠ نسخة فقط، في حين أن توزع كل من «ظفر» و «SonhavadIs» أى آخر الحوادث المؤيدتين للحزب الجمهوري المعارض قد وصل إلي ١,٥٠٠,٠٠٠ نسخة يومياً (٩) وكانت الإذاعة الخاضعة لنفوذ، وسيطرة الحزب الديمقراطي الحاكم بما تذيعة من بيانات، وإعلانات عن «الجبهة الوطنية» تخلق تأثيراً عكسياً خاصة لدى سكان المدن.

ولم ينأ زعيما الحزبين بنفسيهما عن هذه المعركة، بل وصل الأمر أنهما تعرضا لشخصيهما فيما بين ٨ يناير سنة ١٩٦٠م وحتي ٢١ من نفس الشهر ست مرات، واستخداما ضد بعضهما البعض أقدح الألفاظ.

وفي هذه الأيام كان كل منهما لايكف عن الحركة، والتجوال؛ فعندما كان عصمت باشا في «بورصة» كان مندريس يتجول فى الجنوب ، وكلما انتقل من مركز إلي آخر كان يتلقي خطابات التأييد من

الداعية الإسلامي الكبير سعيد نورسي وأتباعه. وكان هذا مايُثير غضب انيونو، خاصة وأن سعيد نورسي هذا كان له دور كبير في أحداث وقلاقل ٣١مارس، وكان عصمت باشا يطلق عليه «بديع الزمان الكردي» الذي يتجول وسط ميدان الأحداث «وعلى رأسه العمامة، وفي وسطه سهامه».

وقد اعتبر عصمت انيونو هذا التأييد، وكأنه ردة ضد مبادئ الثورة الكمالية، وأكد علي ضرورة مقاومة ذلك حيث قال للصحفيين وهو في طريقه إلي بوصة:

«إن بيانات رئيس الوزراء أثناء تجواله في آضنة، يُستشف منها رياح الانتخابات.. وبديع الزمان الكردي في قمة نشاطه في هذه الأيام.. كما أنه يُهاجم حزب الشعب في بياناته القصيرة، ونُشر أن اثنين من أقرب، وأخلص أتباعه يؤيدون، ويدعمون رئيس الوزراء في جولاته..»(١٠).

وفي بورصة ذاتها، وفي خطابه الذي ألقاه في العاشر من يناير سنة ١٩٦٠م قال عصمت باشا أيضاً:

«.. وليكن مواطني علي ثقة تامة؛ من أنه إذا كان الذين سيخسرون الانتخابات يودون البقاء في السلطة... فإن الدنيا ستهدم علي رؤوسهم... ولكي تُهدم الدنيا علي رؤوسهم، فإنني وكل المثاليين في العالم سنلقنهم درساً لم يتصوروه، ولن يستطيعوا تصوره.. وسأعرف كيف أعلمهم ذلك...»(١١).

وكان عدنان مندريس يرد علي ذلك وهو في الجنوب بقوله:

«لن أنسحب مادمت في السلطة....»

وهكذا... كان الرجلان في الشمال والجنوب، أي اينونو، ومندريس يتحدثان لغة مختلفة، وإن كان طابعهما المشترك هو العنف، والتهديد، وكل منهما يدبر ما يمكّنه من البقاء في السلطة، وكل منهما أيضاً

لايدرك مايدبر للنظام ككل في ظلمات الليل. فقد اتضح أن كل الأحداث والإجراءات التي اتخذت بعد ٢٧مايو قد تم التخطيط لها خلال هذه الأيام.

ومما لاشك فيه؛ أن المعارك الكلامية، التي تبادلها كلا الزعيمان في تلك الفترة، كانت تتناول الدين، والعَلْمَانية، واستغلال الدين، والرجعية، وما شابه ذلك من الاتهامات... وكان كل طرف يُصر علي وجهة نظره. حتي أن عصمت باشا قد جعل من التغيُّرات الاجتماعية التي حدثت في بداية الثورة – وسبقت الإشارة إليها – موضوعاً مطروحاً علي المسرح السياسي في هذه الأيام؛ ففي حديث له مع طلاب الجامعة في العاشر من يناير سنة ١٩٦٠م قال:

«..إن كل تغيير قد حدث ليس شعراً... فكل منها انقلاباً، وعنصراً مهماً، وأساسياً، في جعل البلاد تحيا كأمة كبيرة.. فهذه التغييرات، أو الانقلابات كلها كلٌ واحدٌ، ولا يمكن تنحية أي جزء منها...»(١٢).

لقد وصلت الأوضاع بين الحزبين إلي درجة لاتُطاق، وأخرجت العمل السياسي كله خارج نطاق العقل والمنطق. لدرجة أن الآوامر قد صدرت إلي الولاة بمنع دخول رئيس حزب الشعب الجمهوري إلي ولاياتهم؛ كما حدث في «قيصري» و «اينجه صو»؛ حيث أراد عصمت باشا أن يطوف بهذه المناطق، وليحضر مؤتمراتها السياسية، فحاول الوالي منعه بالقوة العكسرية، إلاّ أن إصرار عصمت اينونو علي مواصلة رحلاته، جعلتهم يتراجعون، وإن كانت تزيد من حدة الموقف، وأججت هذه الممارسة، غير الديمقراطية من الحزب الديمقراطي، نار المعارضة، وطوائف الشباب؛ فأرسلت برقيات الاحتجاج إلي الحكومة، وبرقيات التأييد إلي عصمت باشا واضعين أنفسهم رهن إشارته(١٣).

لجنة التحقيقات:

وأمـام هذه الأحـداث المؤسـفـة، التي أوصلت النظام إلي حـد استخدام القوة العسكرية، لمنع رئيس حزب من القيام بواجبه الحزبي، كان علي جلال بايار أن يمسك بمقاليد الأمور في يده، ويُطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة، فتجتمع اللجنة البرلمانية للحزب الديمقراطي، ويتحدث رئيس الوزراء،والوزراء، والوكلاء وبعد اجتماع دام ست ساعات تقرر بعده تشكيل لجنة تحقيق وتقصي، وكان الهدف منها هو إسكات حزب الشعب الجمهوري، والصحافة معاً بشكل دستوري(١٤) وتـرددت الإشاعات، والأقاويل عن تأجيل موعد الانتخابات العامة، وأنها لن تتم في موعدها المحدد في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦١م. وبالفعل بدأ إداريو الحزب الديمقراطي يفتشون عن الصيغة التي تمكنهم من ذلك، بل، ومن تأجيلها إلي عدة سنوات أُخري، أو إلي أجل غير مسمي، ولكن رئيس المعارضة أراد أن يضع حداً لهذه الشائعات، فأعلن أنه مالم تتم الانتخابات في موعدها، فسوف يعلن علي الأمة عدم مشروعية النظام حيث قال:

«وإذا لم يسمحوا بإتمام الانتخابات قبل مغيب شمس السابع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٦١م فسيكونون بذلك غير شرعيين، وسأعلن ذلك بنفسي للأمة...» (١٥).

كل ذلك كان يحدث، ولم يكن قد تبقي سوي أربعين يوماً فقط عن ثورة ٢٧مايو، فهل ياتُرى كان عصمت باشا يرى أن الأمور يمكن أن تسير علي ما كانت عليه حتي ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦١م. وهل خانته، تجربته الطويلة في توقع مايمكن أن يحدث وسط هذا الغليان، والفوران الذي يشمل الوطن كله...؟

ولم يكن هناك ما يشغل السلطة حينذاك سوي تشكيل لجنة التحقيق، والتقصي، والسلطات، والصلاحيات التي ستخول لها. وفي

هذه المرحلة القلقة كانت الحكومة تضع ثقلها كله في كفة وزير الخارجية «فطين رشدي زورلي» Rustu Zorlu الذي وجَّه نظره إلي الخارج.

أمريكا والتدخل العسكري:

خلال هذه الأيام، بدأ البعض من إداريِّ الحزب الديمقراطي يشعرون بإرهاصات حرب داخلية، وكان رئيس الوزراء يغذي هذا الشعور من حين لآخر، بتكراره عبارات مثل: «حزب الشعب الجمهوري يستعد للثورة» أو «إنه يُعِدُّ لشجار الأخوة» في الخطب التي ألقاها خلال هذه الفترة. ولابد من الإشارة إلي أن بعض أعضاء المجموعة البرلمانية للحزب الديمقراطي، كانوا يقاومون هذا الاتجاه. ولكن مازاد الهوة بين الحزبين في هذه المرحلة هو إعداد الاتفاقية الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، من قبل وزير الخارجية فطين رشدي زورلي، والذي يُعطي الحق فيها للحكومة بطلب التدخل العسكري، والمساعدة من أمريكا.. «إذا ما تعرضت البلاد لهجوم غير مسلح». وتفجرت الأزمة حول تفسير ما هو المقصود بالهجوم غير المسلح.. ولم تكن المسألة في نظر المعارضة سوي ذريعة لدعوة أمريكا للتدخل عسكرياً. وكانت هذه المشكلة هيَ التي جعلت «بولند أجاويد» يواجه وزير الخارجية في المجلس وجهاً لوجه في آخر إبريل سنة ١٩٦٠م. وكان موقف الأخير في المجلس حرج للغاية بعد أن وجه إليه بولند أجاويد طلباً لتفسير معني «سلاحسز تجاوز» أي «هجوم غير مسلح».. ولم يكن في مقدور وزير الخارجية أن يُقدم تفسيراً معقولاً أو منطقياً لهذا الشرط الذى بموجبه يحق لتركيا طلب المساعدة، والتدخل من أمريكا...(١٦).

وأضاف بولند أجاويد مايلي في المجلس وتناقلته الصحافة:

{.. إذا ما تعرضت تركيا لهجوم من الخارج، تهب أمريكا لمساعدتنا، وهذا من صميم واجب حلف شمال الأطلنطي «الناتو». ولكن

ما معني هجوم غير مسلح..؟ وكيف يكون تدخل أمريكا المسلح، ضد هجوم غير مسلح... معني هذا، أن الحكومة أمام أي مشكلة، أو أي موقف ستتجه إلي أمريكا، وأمريكا بدورها - كما حدث في لبنان التي ليست عضواً لا في الناتو، ولا في السينتو - ستنزل قواتها في شوارع أنقرة، واستانبول، ويمكنها أن تضع المتاريس، والبطاريات في هذه الشوارع.. ولمن.. وضد من ؟ وهذا هو السؤال الذي لا جواب عليه}(١٧).

وأمام هذا الموقف الحرج، داخل المجلس، لم يجد فطين رشدي مفراً من أن يجمع أوراقه، ويغلق حقيبته، ويغادر المجلس علي الفور. إلاّ أن مغادرته لم تحل المشكلة، أو تنهي الموقف.. بل زادت الوضع السياسي التهاباً واشتعالاً... وجعلت هذه الاتفاقيات الثنائية الثوار الذين يعملون في الخفاء، يشدون على أيدي بعضهم البعض، ويسرعون الخطي، إلي ماهم مقدمون عليه... وتشير وثائق هذه المرحلة إلي أنهم قد أعدّوا العدة، وقرروا القيام بالانقلاب في وقت يكون رئيس الوزراء خارج أنقرة (١٨).

قرر الديمقراطيون الإسراع في أن تباشر لجنة التحقيق مهامها، وعليهم أن يصدروا «قانون الصلاحيات» فوراً، وبالفعل، تم إقرار هذا القانون في ١٨ إبريل سنة ١٩٦٠م، وكان تناول الصحافة لهذه اللجنة في حقيقة الأمر علي أنها ماهي إلاّ مجلس فوق المجلس، ودولة فوق الدولة...

وكان هدف اللجنة الظاهر، هو الحد من تجاوزات حزب الشعب الجمهوري، والصحافة، التي ينظر إليها الحزب الديمقراطي بعين الشك، والريبة، وعدم الاستحسان. وتشكلت اللجنة من خمسة عشر عضواً، تحت رئاسة حمدي صانجار «Hamdi Sancar». وكان لها صلاحيات

وكلاء النيابة، والقضاة، والقضاة العسكريين ، والمحاكم العسكرية، لها حق وقف الجرائد، والمجلات، وإغلاق المطابع، ومصادرة المطبوعات. والأوراق، والمنشورات، ويعاقب من يخالف قرارتها بالحبس ما بين سنة إلي ثلاث سنوات. وعلي كل الموظفين ضرورة تنفيذ قراراتها ، ويُعاقب الموظف الذي يهمل في ذلك بالحبس من ستة أشهر، إلي خمس سنوات، كما يُعاقب بالحبس كل من يفشي أي موضوع يتعلق بالتحقيقات، حتي أن اللجنة قررت جواز حبس الشاهد، إذا ماأفشي شيئاً من شهادته، أو أدلي بأي معلومات عن الموضوع الذي يشهد فيه... وأهم مافي الأمر.. أنه لا يجوز نقض أحكام هذه اللجنة، أمام أي هيئة قضائية أخرى. وباختصار شديد، فإن هذه اللجنة – بإطلاق يدها إلي هذا الحد -- كانت تُعطِّل الجهاز القضائي، والإدارات القانونية في البلاد(١٩).

ورغم معارضة حزب الشعب الجمهوري، وخطب عصمت اينونو النارية، والعراك الذي نشب في المجلس، فقد تمت الموافقة علي «قانون الصلاحيات» وانسحب أعضاء المعارضة من المجلس أثناء التصويت احتجاجاً، ولكن بدون جدوي.

وإيذاء هذا الموقف، اجتمعت الهيئة البرلمانية، لحزب الشعب الجمهوري، برئاسة عصمت باشا، واستمر الاجتماع يومي ٢٧، ٢٨ إبريل سنة ١٩٦٠م، وأعلنت الهيئة في ختام اجتماعها مايلي:

{.. إن السلطة قد خرجت عن الدستور، وسحقت حقوق الدولة، واستهانت بحقوق الإنسان، وحرياته، وداستها، بشكل غير مشروع. وثبت تماماً أن السلطة قاصدة، ومعرَّة علي تخريب النظام كله، مستندة علي الدستور، والنظام الديمقراطي في تركيا..}(٢٠). وأضحي الآمر ظاهراً للعيان.. وخرج السهم من قوسه، ولن يصلح هذا الوضع، ويطهره سوي الثورة.. ولكن من الذي سيثور... بالقطع لن كون عصمت باشا، أو حزب الشعب الجمهوري طبعاً.

وفي اليوم التالي أي ٢٨ إبريل «نيسان» اندلعت المظاهرات في جامعتي إستابنول وأنقرة» وهي تهتف بحياة عصمت باشا، والحرية، وضد القهر الحزبي، والديكتاتورية، وضد عدنان مندريس. واستمرت المظاهرات في أنقرة إلي اليوم الثاني علي التوالي. واتخذت من كلية الحقوق، وكلية العلوم السياسة مقراً لها، وما أن أُطلقت النيران علي الطلبة حتى اندلعت المظاهرات، والمسيرات الشعبية إلي الشوارع، تؤيد الطلبة، وتستنكر إطلاق النار عليهم(٢١).

وأذاعت وزارة الداخلية ، بيانين عن أحداث إستابنول، وأنقرة حمّلت المسئولية فيهما علي جناح الشباب في حزب الشعب الجمهوري، وأعلنت «الأحكام العرفية» في المدينتين، ونشرت قائمة بالممنوعات، وتتابعت أحاديث مندريس الإذاعية يومي ٢٩، ٣٠ إبريل «نيسان» بهدف تهدئة الجو، وتحميل المعارضة، وخاصة حزب الشعب الجمهوري مسئولية ما حدث في إستانبول وأنقرة.

ولم تحد الإدارة العرفية، ولاصلاحيات لجنة التحقيق من تدفق الطلبة ، والمواطنين إلي الشوارع للإشتراك في المظاهرات، والمسيرات المعادية للسلطة، وكانت جميعها تُطالب باستقالة مندريس(٢٢).

ولكن اشتراك طلبة «المدرسة الحربية» في المظاهرات أعطي الحركة مؤشراً آخر، وبات من المؤكد لدى الجميع اندلاع الثورة في أية لحظة، ففي الحادي والعشرين من مايو خرج طلاب، وضباط المدرسة الحربية في سكون، وصمت، ولكن بحزم، وعزم أكيد نحو ميدان «قيزيل آي» إي الهلال الأحمر.

وماهي إلا سويعات قليلة حتي إنضم إليهم عدد كبير من ضباط، وجنود، ووحدات الجيش المرابطة بالقرب من المنطقة. وترأس المسيرة نور الدين اولوچ Nurettin Uluc وهو في سيارة جيب عسكرية. وبعد أن طافت المسيرة بالميدان، أرادت الاتجاه نحو قصر الرئاسة، ولكن قادتهم

أقنعوهم بضرورة العودة إلي مدارسهم، ووحداتهم. وأظهرت هذه المظهرات لأول مرة منذ مطالبات الحرية سنة ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ مدي الالتحام بين المدنيين، والعسكريين. وكانت كلمة السر، أو النداء لهذه المظاهرات هو الرقم: «555k» ومفهومه الذي اتضح فيما بعد «لنجتمع في ميدان الهلال الأحمر الساعة الخامسةمن اليوم الخامس في السهر الخامس»(٢٣).

ومن المفارقات الغريبة ؛ أن عدنان مندريس ألقي بنفسه وسط هذه المظاهرات، التي تطالبه بالاستقاله؛ ويأمر بالقبض علي بعض المتظاهرين، ولكن ماهي إلا لحظات حتي غاب وسط الكتل البشرية، وكان رئيس الجمهورية جلال بايار، وبعض أصدقائه، يتابعون هذه المغامرة الخطيرة من إحدي زوايا الميدان، كان مندريس يظن أن بإمكانه إقناع هذه الحشود بالحقيقة، أو ظن نفسه في إحدي جولات الجنوب الانتخابية. ولولا تصادف وجود سيارة أحد الصحفيين(٢٤) الذين أمكن زجه فيها لمات مندريس، وسط هذه الحشود الغاضبة، ولكنه خرج مهلهلاً منهكاً، وقد رأي بعينيه، وسمع بأذنيه الجماهير وهي تطالبه بالاستقالة (٢٥). حدث هذا علي مسمع، ومرأي من رئيس الجمهورية، فهل يستقيل أو يقبل رئيسه الاستقالة...؟

أو جدت هذه الحركة ردود فعل عنيفة في الداخل والخارج، وتحركت وزراة الداخلية في محاولة منها للتقليل من أهمية ماحدث، ووزعت بلاغات علي السفارات الأجنبية، والصحفيين المقيميين، لتوضيح الموقف، وتبسيطه، ولكن الوضع كان واضحاً للغاية، أمام كل من كان يتابعه، من المراقبيين، والصحفيين المحليين، والأجانب، وكان الحزب الحاكم هو الوحيد الذي لايريد أن يفهم الوضع علي حقيقته، ولم يقدم علي أي خطوة. ولو بسيطة – لتهدئة الأوضاع، كتغيير الوزراة مثلاً.

وإذا كان وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلنطي NATO، قد اجتمعوا في قصر البلدية، أثناء الأحكام العرفية في مدينة إستانبول، تحت حراسة الدبابات، ووسط صمت كئيب، لم يقطعه سوي مظاهرات الإجتماع التي اندلعت من جامعة إستانبول القريبة من مكان الاجتماع، فإن صحفيّ دول الحلف، قد توافدوا إلي تركيا في محاولة منهم لفهم أوضاع شريكهم علي الطبيعة. واجتمعوا في أنقرة مع وزير الداخلية، تحت حراسة مشددة، واحتمال قيام مظاهرات الاحتجاج في أي لحظة، حتي وإن بدت مدينة أنقرة، وكأنها تعيش صمت الأموات. والتقي الصحفيون الأجانب مع عصمت باشا في مقر حزب الشعب الجمهوري، برغم الأحكام العرفية، ومنع النشاط السياسي - في تمام الساعة الرابعة بعد ظهر يوم السادس من مايو سنة ١٩٦٠م. وأجاب عصمت اينونو علي أسئلة الصحفيين كاملة، بعد أن ألقي عليهم بياناً أوضح فيه موقف الحزب من الأحداث الأخيرة، وكيف أن الصحف الحكومية أظهرت المظاهرات الأخيرة، وكأنها مظاهرات تأييد لها، وأن القوانين العرفية، ومصادرة الصحف في البلاد هي التي تحول دون الشعب، ومعرفة الحقيقة. وكان من رأي عصمت باشا أن الانتخابات الحرة، وتغيير النظام هما وحدهما الكفيلان بتحسين الأوضاع المتردية (٢٦).

وفي اليوم التالي للأحداث السابقة صرح عدنان مندريس في مجلس الوزراء أن الحزب الديمقراطى قد وصل إلي السلطة بإرادة الأمة، ولنْ يترك السلطة إلاَّ بإرادة الأمة أيضاً، وأنه يجب أن نضع الحقيقة أمام الأمة، ونترك لها الاختيار، فإذا كان الشعب ضدنا حقاً، فلنتوجه إلي صناديق الانتخابات فوراً، ونترك السلطة لإرادة الأمة (٢٧).

تحذيرات الجنرال جمال كورسل:

عُرِف الجنرال جمال كورسل، قائد القوات البرية، بعسكريته المعتدلة، وطبيعته اللينة ، في حزم، وانضباط. ولكنه آثار حول نفسه

الشبهات، بسبب موقفه المتهادن، مع عصمت باشا، في أحداث «قَيْصَرِي»، واعتبر مخلاً بواجبه. وكان الجنرال علي وشك التقاعد، لبلوغه السن القانوني، فطلب إجازة، ولكن لم توافق السلطات العليا عليها، ولكن فجأة، وبدون أي توقعات، وافقت تلك السلطات له علي الإجازة في الثالث من مايو سنة ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ بينما كان هو علي اتصال، وتفاعل مع ضباط الثورة، وكانوا يعدُّونه لكي يكون قائدهم، وخروجه الآن يتركهم بلا قيادة... ولكنه وعدهم؛ بأن يلبي طلبهم، عند أول إشارة. وكتب قائد القوات البرية، خطابين قبل مغادرته مقر قيادته؛ الأول؛ خطاب وداع لضباط، وأفراد القوات البرية، ولكنه تخطي مرحلة الوداع، وشرح لهم، وانتقد الأوضاع؛ مما دفع بالسلطات أن تجمع هذا الخطاب بأسرع ما يمكن، ولكن الضباط، والجنود كانوا يتبادلونه، وكأنه منشور سرى. أما الخطاب الثاني؛ فموجه إلي وزير الدفاع القومي «أدهم مندريس» يشرح فيه الظروف التي تمر بها البلاد. وبمنتهي حسن النيَّة، يُطالب باستقالة رئيس الجمهورية، ويقدم بعض التحذيرات، التي لو تم الأخذ بها، لتم تفادي الكثير من الأحداث. ولما كان لهذا الخطاب دلالته، ويلقي الضوء علي ما كان يعتمل في نفوس الضباط قبيل حركة ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠م رأيت أن أقدمه كما هو:

سيدي الوزير.

علي ضوء المناقشات التي دارت بيننا، ليلة البارحة؛ رأيت أن من واجبي القومي، والوطني، أن أعلمكم بوجهة نظري، ومرئياتي، تجاه الأوضاع الراهنة، والقرارات الواجب اتخاذها فوراً.

لقد استمعت إلي تصريحات السيد رئيس الوزراء، وقرأتها... وإذا كان من الواضح لي أنه ليس لدي الأرضية الذهنية، التي تسمح بقبول هذه التصريحات، إلاَّ أنني وجدت من الضروري إبلاغكم بوجهة نظري.

سيدي الوزير... إنه لابد من قبول الحقائق التالية؛ فإنه منذ أحداث قيصري، والقرارات التي أعقبتها، والأحداث التي تلتها، والوقائع التي تمت بعدها، كل ذلك ترك أثراً بليغاً، وعميقاً، في نفوس المواطنين.كما خلقت عدم ارتياح لايمكن تجاهلة تجاه الحكومة.الوزير المحترم... إن هذه ليست من الأمور التي يمكن تجاهلها، أو التقليل من أهميتها، ولكي يمكن إنقاذ البلاد، والحكومة، وحزبكم، من هذه الأوضاع التي تردي فيها، فلابد من اتخاذ التدابير الجذرية، والجدية، ولكن في هدوء تام، وهذه التدابير كما يلي:

١ – يجب أن يستقبل رئيس الجمهورية؛ حيث توجد قناعة عامة مفادها؛ أن كل المصائب تنبع من هذه الشخصية.

٢ – يجب أن يخرج من الوزارة؛ هؤلاء الذين ملأت مساوئهم أسماع البلاد، ويجب أن تشكل الوزارة الجديدة؛ من شخصيات تحمل مشاعر العدل، والرحمة، والاستقامة، والمعقولية، وليس الجبروت...

٣ – لابد من تغيير ولاة إستانبول، وأنقرة، ومدراء الأمن فيها.

٤ – يجب أن يُغيَّر فوراً؛ قائد الإدارة العرفية في أنقرة.

٥ – يجب أن تُلغي فوراً، لجنة التحقيق، والقوانين التي صدرت أخيراً...

٦ – يجب أن يصدر قانون عفو، عن الصحفيين الذين تم القبض عليهم

٧ – يجب أن يُطلق سراح الطلبه، الذين تم القبض عليهم، في الأحداث الأخيرة، وأن تبدأ المؤسسات العلمية أعمالها.

٨ – يجب أن تُلغي تدريجياً؛ القوانين التي صدرت أخيراً ضد الديمقراطية.

٩ – يجب أن تُراعي – بشكل مطلق – الحرية، والمساواة في التعامل بين المواطنين.

١٠- يجب أن تُحل بسرعة، كافة مشاكل الجيش.

١١- يجب عدم استثمار الدين، واستغلاله.

١٢- هل يُساء استغلاله؟ لست أدري، ولكن هناك قناعة عامة بذلك؛ وهذا ماسبب عدم ثقة الأمة، في الحكومة، وعليه يجب الإقلاع فوراً عن مثل هذه المساوئ.

١٣- يجب الإقلاع عن الاستقبالات المصطنعة، لكبار المسئولين في جولاتهم الانتخابية، والتي خارج نطاق الأيام العادية.

سيدي الوزير... إن ماكتبته هذا؛ لم يُكتب تحت تأثير دعاية، أو سياسة حزبية معينة، بل لقد عرضت ذلك لإيماني القاطع، بضرورة الأخذ بهذه التدابير، لإنقاذ البلاد، والوطن من محنته. إنني أخاطب فيكم، وجدانكم، ووطنيتكم.. فكروا جيداً.. وتحركوا بشكل جيد .. فإن ما أنجزتموه في البلاد كثير... ولكن، هذا بالقطع ليس كافٍ فإن ماتم؛ يمكن أن يتم أيضاً، في البلاد المستعمرة، والإدارة الاستعمارية قد عملته، وتعمله، وستعمله... والشئ المهم... هو تطوير، وتنمية رغبة الحياة لدي المواطنين، وتأصيل حب الحرية، والحق لديهم، والتحلي بالمشاعر، النجيبة السامية. إن الأحداث؛ تُظْهر أنكم لستم في هذا الدرب... إن تعقب الطلاب، والأساتذة في معاقلهم العلمية، وتأديبهم بالعصَي، لم يُرَ مثله في العالم... إنه لشئ فَظِيعٌ... إن صرخات الطالبات كانت تمزق القلوب... إني علي اقتناع، وثقة أنها قد فتحت شروخاً لن تندمل في قلوب آبائهم، وأرواح المواطنين عامة... ألا يجب أن نسعد بتكامل، وتطور مشاعر الحرية، والعدالة، والحق لدي شبابنا؟ أم أنكم تريدون أن تخلفوا وراءكم أناساً لاحظ ولا مستقبل، ولا مشاعر لديهم ، سوي التطلعات المادية فقط...

سيدي الوزير... إن ما عرضته لاشك مهم، ومهم جداً، بل أقول إنه في منتهي الجرأة... ولكن، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، والاهتمام، وذلك

من أجل البلاد، ومن أجل الوطن، ومن أجل سلامة الأمة، وحتي من أجل انقاذ حكومتكم، وحزبكم.. إن ذلك لمن ألزم الأمور... مع خالص إحتراماتي...

٥/٥/١٩٦٠ قائد القوات البرية

الأورجنرال. جمال گورسيل(٢٩).

إن هذا الخطاب، بدد كل الشكوك التي كانت تدور، حول إمكانية قيام الثورة قريباً.

ولكن، مندريس الذي أخفي الخطاب عن رئيس الجمهورية، لم يكن ليصدق أنه هو المقصود، والمطلوب إبعاده، ورغم كل صور الاحتجاج، ضده، هو وحزبه في العاصمة، وفي استانبول، فقد كان مندريس يردد أحسب ما أورده صمدآغا أوغلي في كتابه المسمي «صديقي مندريس» أ «هل سننهزم ونتحطم نحن أمام شارعين في أنقرة وإستانبول؟ كلا فهناك البلد كله، ضد هذين الشارعين» وكان يعني بذلك، إذا كانت أنقرة، وإستانبول تعارضة، فإن بقية الوطن كله تؤيده. وإذا كان مندريس لم يلق بالاً، بما ورد في خطاب جمال كورسل هذا، فإن أحداث «555k» التي اندلعت بعده بيومين، فقط، حقاً قد أرعبت الحكومة بعض الشئ(٣٠) ورغم ذلك فقد صمم رئيس الوزراء علي الذهاب إلي إزمير في جولة انتخابية. وتحرك إليها من إستانبول في ١٤ مايو، وقوبل بحفاوة بالغة، في «چناق قلعة» لدرجة أن المواطنين ركبوا مراكبهم، وقواربهم وهم يهتفون بحياته، وأشعلوا المشاعل، والتف الآلاف منهم، بسفينة عدنان مندريس، إلي منتصف الليل، حتي غادرت البوغاز، وتابع مسيرته هو، حتي وصل إلي إزمير، وخرجت كل جماهير منطقة إيجه، لاستقبال إبنها، وتقول بعض التقديرات؛ أن عدد مستقبلية لم يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ ألف مستقبل بأي حال من الأحوال(٣١).

وفي إزمير شن رئيس الوزراء، وقائد الحزب الديمقراطي، حملة شعواء، علي كل معارضية، وعلي كل الفئات التي شاركت في مظاهرات أنقرة، وإستانبول، ووصف أساتذة الجامعات، تهكما ب «لابسي الجبب السوداء»(٣٢). مما زاد من سخط الجامعات، وكل الطبقات المثقفة، التي تتلمذت علي أيدي هؤلاء الذين يلبسون الجبب السوداء.

وإذا كانت الصحف لم تنشر إلا فقرات بسيطة من خطاب إزمير، إلاّ أن عصمت باشا تابع باهتمام مادار حول هذا الخطاب، ورد عليه، في اليوم التالي مباشرة، وعلي العكس؛ امتدح كل التحركات الشعبية التي اندلعت، والتي تعج بها البلاد، منذ ثمانية عشر يوماً، واتهم الحزب الحاكم؛ بمصادرة الحريات، والقضاء علي حقوق الإنسان... وكرر عصمت باشا؛ أن الطريق الوحيد للخلاص هو الاتجاه نحو صناديق الانتخابات، وأنها هي الكفيلة بإعادة الهدوء إلى ربوع البلاد(٣٣).

كان إداريو الحزب الديمقراطي في أنقرة، يلمسون مدي الغليان الذي يشمل المدينة، وعقب عودة مندريس اجتمعوا به فوراً... ولكن لم يكن ليقبل بهذه التفسيرات التي يسوقها الأعضاء، ويري فيها مبالغة، لامبرر لها، مما اضطر كل من «صدقي يرجالي» و«مصطفي زَرَنَ» وكامل گوندش Gundes» و«رفقي سالم بورجوق Burcuk» إلي تقديم مذكرة إحتجاج، وطالبوا باجتماع الهيئة الإدارية العليا للحزب، وتم الاجتماع، واستمر صباحاً ومساءا، ولم يتوصلوا إلي أي نتيجة، وطلب مندريس من المجتمعين الانتظار، حتي يعود من رحلته في كل من «اسكيشهير، وقونية». وأصر علي ذلك. وأمام هذا الإصرار نقلوا الأمر إلي جلال بايار رئيس الجمهورية، وتم عقد الاجتماع في حضوره، وطالب البعض بضرورة استقالة مندريس، وتعيين أحد العلميين مكانه، ولكنه رفض الاستقالة، وأيده رئيس الجمهورية في ذلك(٣٤).

ولم يكن أي من المجتمعين يعلم أن هناك اجتماع آخر، يجري الإعداد له، بإحكام، وفي سرية تامة ألا وهو اجتماع ضباط الثورة، في المدرسة الحربية، وذلك في ليلة ٢٥/٢٦ مايو، وتقرر فيه؛ أن يكون الموعد هو اليوم التالي، أي يوم ٢٧مايو سنة١٩٦٠م .

أصر عدنان مندريس علي أن يقوم بجولته في أسكيشهير، وقونية؛ ففي الأخيرة تنتظره أشياء كثيرة، وقد ألح رمزي براندRemzi Birand عضوها، في المجلس علي هذه الزيارة، ورتب لها منذ أمد بعيد، وقد تلقي مندريس من أهالي قونية ضمانات أكيدة بتأييده في شتي المواقف.

وفي أسكيشهير؛ مقر قيادة كلية الطيران الحربي، والتي تأسست ١٩٥١/١٩٥٢م – وكان «حسن بولاطقان» موجوداً في افتتاحها، ولم يكن مندريس يعلم أنها تستبعد للقيام بدورها فيما تم الاتفاق عليه.

كان مندريس، وبرفقته حسن بولاطقان، وعشرون آخرون من رفاقه، وشلة من الصحفيين، يقلعون بالطائرة، إلي أسكيشهير، بالرغم من معارضة الكثيرين في الحزب، القيام بهذه الرحلة في الوقت الراهن. وأعَّد مندريس، وهو في الطائرة، نقاط الخطاب الذي سيلقيه في المدينة، ووضع بينها، نتائج تحقيقات لجنة التحقيق، والتقصي، وأن موعد الانتخابات سيكون شهر سبتمبر.

هبطت الطائرة، وكان في استقبال رئيس الوزراء، نُخبة من الطيارين الحربيين، ولكن، مندريس لاحظ أن الاستقبال تنقصه الحرارة، المعتادة في مثل هذه الزيارات.وماهي إلا برهة من هذه الملاحظة حتي سمع الأمر الصادر إلي الضباط.. "" للخلف دور"" فإلتف الضباط، في لحظة واحدة إلي الخلف، والتفوا حول رئيس الوزراء. وكانت هذه بوادر غير طيبة، لاستقبال مندريس الذي لم يُمَكَّن فيما بعد من الحديث إلي أهالي مدينة أسكيشهير، وتلقي وهو فيها؛ أخبار المسيرة الصامتة التي قام بها أساتذة جامعة إستانبول. وخبر منع نشر أحاديثه، وخطبه التي

سيلقيها اليوم وغداً.. فأدرك أنه ليس في سياحة، أو ضيافة، بل إنه شبه معتقل، أو مقبوض عليه[٣٥]. وماهي إلا سويعات، حتي صدر الأمر بالقبض عليه فعلاً، من الجنرال سليمان طولكان قائد المنطقة، ونفذ الأمر العقيد سليمان دَمَت Demet ، قائد قوات تعليم الأفراد، في قاعدة كوتاهية[٣٦].

وعلي الجانب الآخر، كانت أعصاب الثوار مشدودة، وكلما اتصل من هم في إستانبول للسؤال عن الموعد، قيل لهم، أننا مازلنا غير مستعدين في العاصمة، وفي النهاية، وفي مساء يوم ٢٧ مايو، وفي تمام الساعة ٢٥ ,٥ أعلن الآلباى آلب آرسلان توركش[٣٧] بصوته الجمهوري، بأن القوات المسلحة التركية قد استولت علي السلطة، وتطلب من المواطنين الهدوء، والسكينة، ومن الوزراء ضرورة اللجوء إليها، حفاظاً علي أمنهم، وحياتهم، وأن القوات المسلحة تُعد بعودة الحياة الديمقراطية، والحزبية في أقرب فرصة ممكنة. وأن الثورة متمسكة، وملتزمة، بكل الارتباطات، والاتفاقيات الخارجية، وتحترم كل تعهداتها، وحقوق الإنسان، وترعاها، وأنها ستظل مرتبطة بحلفي االناتو،والسنتو[٣٨].

وكان هذا البيان إيذاناً بتحرك كل الوحدات، لتقوم بالمهام المناطة بها، ونقطة ألتحرك من الكلية الحربية، في أنقرة. وما أن وصلت الساعة السادسة عشر من نفس اليوم، حتى كانت القوات المسلحة قد استولت عل مقاليد الأمور، في تركيا. وجاء الجنرال جمال كورسل من إزمير، وتولي هو تصريف الأمور، وأعلن ذلك عن طريق حديث أدلي به من الإذاعة الساعة السادسة عشر، وطلب من المواطنين. بعد بيان مقتضب[٣٩] أن يثقوا فيه، ويصدقوا كل ما يدلي به إليهم.

هوامش ومصادر المبحث الأول
بالقسم الثانى

(1) Sevket Sureyya Aydamir, Ikinci Adam, III cilt 1950 - 1964. Istanbul 1983. baski 3. S . 347 - 348.

(٢) المرجع السابق. ص٣٦٥.

(3) Cuneyt Arca yurek Acikliyor 3, Bir iktidar birihtilal 1955 - 1960, 2 Baski, Ank. 1985.S.264.

(٤) المرجع السابق، ص٢٦٤.

(٥) كانت الهيئة الإدارية الجديدة للحزب على النحو التالى:

- قاسم كولك — السكرتير العام.
- اورخان اوزطراق — السكرتير العام المساعد.
- كمال ساتر — السكرتير العام المساعد.
- كمال بايزيد — طورخان فوزى اوغلى.
- سرى آتالاى — عثمان عليشير اوغلى.
- طوران عونش — تورغوت گوله.

كان هؤلاء هم أعضاء اللجنة المركزية للحزب.

(6) S.S. Aydemir, ikinci Adam, 3, s, 397.

(٧) نفس المرجع ص ٣٧٩.

(٨) نفس المرجع ص ٣٨٠.

(٩) نفس المرجع ص ٣٨١.

(١٠) نفس المرجع ص ٣٨١.

(١١) نفس المرجع ض ٣٨٢.

(12) Ulus, 11 Ocak 1960.

(13) Ikinci Adam, 3.S. 386 - 390.

(14) S.S.Aydemir, Menderesin Drami, 1899 - 1960, 3baski, Ist. 1984, S. 353.

(15) Ikinci Adam, S. 390 - 392.

(١٦) المرجع السابق، ص٣٩٢.

(17) Ulus, 1 Mayis 1960.

(18) Ikinci Adam. Cilt 3.S. 394 -

(١٩) المرجع السابق، ص٤٠٤.

(20) Cumhuriyyet , 29 Nisan 1960 -

(21) Ikinci Adam , 3,S. 408.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٤١٤.

(23) Menderes'in drami, S. 368. [Besinci ayin, Besinci gunu, ve saat beste Kizilay meydaninda toplanalim.]

(٢٤) ثبت أن هذه السيارة كانت تخص الصحفي أمين قره قوش، أنظر: شوكت تريا أيدمير، الرجل الثاني، حـ٣، ص٤١٥.

(25) Menderes'in Drami, S.368 - 370.

(26) Ikinci Adam, 3. cilt, S. 417 - 418.

(27) Tekin Erer, 10 yilin parte Kavgalari, Ank S. 421.

(٢٨) جمال غورسيل: "Gemal gursel".

(29) Meneres'in Drami, S.391 - 393.

(30) Tekin erer, 10 yilin parte Kavgalare, S. 421.

(31) Ikinci Adam, S. 429.

(٣٢) يقول صمد آغا اوغلي، أن مندريس نفسه قد شعر بخطئه حتى قبل أن ينزل من فوق منصة الخطابة. وقال لمن حوله، وهو ينزل:

– لم أكن أريد ذلك ... حدث لا ارادياً .. ولكن سأصلحه .. انظر:

صمد آغا اوغلي، أرقاداشم مندريس، ص١٦٥.

(33) Ulus , 17 Mayis 1960 -

(34) Ikinci Adam, S. 433 - 435.

(٣٥) نفس المصدر، ص ٤٣٥ – ٤٣٩.

(36) Menderes'in Drami, S. 414.

(٣٧) آلب أرسلان توركش:

(38) Ikinci Adam , S. 447.

(٣٩) المرجع السابق، ص٤٤٩.

المبحث الثاني

الجيش والآحزاب السياسية

المبحث الثاني
الجيش والأحزاب السياسية

العلاقة بين الجيش والأحزاب السياسية:

منذ بداية الفترة التي تعددت فيها الأحزاب، أصبح دور القوات المسلحة ؛ هو أهم مايشغل الديمقراطيين، الذين توقعوا من الجيش أن يتعاطف مع حزب الشعب الجمهوري، خاصة وأن «عصمت اينونو» أصبح زعيماً لهذا الحزب، وهو الذي كان من قبل، جنرالاً يحظي باحترام كبير، في الدوائر العسكرية. بالإضافة إلي ذلك؛ كان حزب الشعب الجمهوري، في ذلك الوقت، يلتصق التصاقاً وثيقاً بالحكومة، التي كان الجيش يدين لها بالولاء، وكانت كلمة الولاء للحكومة كما وردت في الثقافة السياسة التركية تعني العداء لفكرة المعارضة، وإن كان هذا العداء علي الأقل خفياً كامناً.

وفطن الديمقراطيون إلي انعزالهم عن الجيش، ولهذا حاولوا مواجهة سلطة اينونو، بتجنيد المارشال Fevzi Cakmak فوزي چقماق، وغيره من الجنرالات. وكان چقماق – الذي كان من قبل رئيساً للإدارة العامة حتي يناير سنة ١٩٤٤م = ١٣٦٤هـ – يتمتع بمكانة وسمعة «مَنْ يبثُ الرعبَ في القوات المسلحة». وقبل الانتخابات العامة في يناير سنة ١٩٤٤م = ١٣٦٤هـ، تنافس الحزبان؛ علي الاحتفاظ بالمرشال چقماق كمرشح لهما. وقد رفض خمسة عروض. جماهيرية[٤٠] وفي النهاية وافق علي أن يظل كممثل مستقل عن إستانبول في قائمة الحزب الديمقراطي[٤١]، وكان هذا، يُعد نصراً سياسياً، للحزب الجديد، الذي كان قادته يرون في المارشال، والجنرالات الأربعة عشرة المتقاعدين، والذين انضموا إليهم، تأميناً لهم ضد أي نشاط حكومي، خاصة أن المارشال، والجنرالات أصبحوا أعضاء الحزب الديمقراطي المنتخبين.

هذا، وقد أدخلت انتخابات سنة ١٩٤٦م - ١٣٦٦هـ عنصراً جديداً في السياسة التركية، ذلك أن الضباط ذوى الرتب الصغيرة، أصبحوا علي استعداد للقيام بنشاط ما، نيابة عن الديمقراطيين. ولم يكن ذلك مفاجأة ؛ إذا ما نظرنا إلى ما كان يحدث في الجيش، من تمرد في أواخر الثلاثينيات وفي الغالب، بعد وفاة آتاتورك المؤسس التاريخي للجمهورية التركية، وكان التغيرّ الذي حدث في الجيش، يُعد تغيراً طفيفاً، إذا ماقورن بما حدث في المؤسسات الأخري، خلال العهد الجمهوري، فقد احتفظ بتسليحه، واستراتيجيته، كما احتفظ بعقلية الحرب العالمية الأولي. وحرب الاستقلال التركية. وكان الجيش - ممثلاً للدولة بأسرها - لم يستعد للأعوام التي انقضت في حياد مسلح، خلال الحرب العالمية الثانية، فلو استثنينا الضباط ذو ي الرتب الكبيرة، فنجد أن عناصر الجيش، قد عانت من الحرمان الشديد، خلال الحرب، يشاركهم في ذلك المجتمع الحضري، أيضاً باستثناء كبار موظفي الدولة، ورجال الأعمال. فألب أرسلان توركش الذي كان ضابطاً صغيراً خلال تلك المرحلة، صور لنا حالة الضباط علي النحو التالي:

«كان ارتفاع أسعار المعيشة، والكفاح من أجل البقاء، عملية مهينة، وخانقة، بالنسبة لصغار الضباط، فقد كان الضباط، في كل مكان ، يعاملون علي أنهم مخلوقات من الدرجة الثانية؛ ففي أنقرة؛ كان الناس يطلقون علي المنازل ذات الطابق الواحد، «منازل ضابط أركان الحرب». وفي الأماكن المخصصة للترفيه؛ كان الضباط يلقبون، تهكماً، بلبٍ «شاربو الليمون» لأنه لم يكن في مقدورهم شراء الأنواع الغالية، من الشراب، حتي يمكنهم منافسة تجار السوق السوداء، والمضاربين فيها... فكان يوصف بهذا الاسم أبناء هذه الأمة الضحية..»(٤٢).

وقد كان توركش، وأمثاله، يأملون في أن سقوط نظام اينونو وتولي الديمقراطيين الحكم سوف يجلب علي البلاد أياماً أفضل، ولكن بعد أن

شهدوا بأنفسهم تزييف انتخابات سنة ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ، اقتنعوا بأن الجمهوريين لن يكفوا عن استخدام القوة، مالم يجبروا علي ذلك. وكان الكثيرون من أعضاء الحزب الديمقراطي متفائلين، بمستقبل سياسة تعدد الأحزاب، خاصة، بعد أن تراجع الجمهوريون عن إقتراحهم، باتباع التمثيل النسبي. وقد توصل بعض الأعضاء الصغار، ومن بينهم صمدآغااوغلي، ومكرم صارول، وتوفيق إيلري، إلي أنه ليس في الإمكان تنظيم نضال سياسي شرعي، في الوقت الذي مازالت تسيطر فيه عقلية الحزب الواحد، علي حزب الشعب الجمهوري، وقد راودتهم فكرة التدخل العسكري، ضد الحكومة، ومضوا يتصلون ببعض ضباط الجيش، الذين كانوا علي استعداد للعمل معهم(٤٣).

ولكن «بايار» عارض الفكرة، علي اعتبار أن آتاتورك لم يكن يُعارض النقد، بإعتباره وظيفة من وظائف المجلس، كما رفض أيضاً، النظر في أي شكل من أشكال النضال السياسي، الذي يتعدي حدود القانون، كما دعا هؤلاء الذين يودون تنظيم هذا النضال إلي الانسحاب من الحزب. وقد أوضح صارول أن الأسلوب الذي يخلو من الغموض، قد جذب هؤلاء الضباط، والذين بادروا بمغامرة الابتعاد عن الحزب الديمقراطي.

ولقد لعبت القوات المسلحة دوراً سياسياً، فعَّالاً، منذ إعلان القانون العسكري في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠م = ١٣٥٩هـ. وأدرك الديمقراطيون أن ذلك ليس في صالحهم؛ حيث أنه يعوق حملتهم الدعائية، وأخيراً تم إلغاء القانون العسكرى في ديسمبر سنة ١٩٤٧م = ١٣٦٧هـ، إلاَّ أنهم دأبوا علي مراقبة فعاليات القائد الآعلي للجيش. وكان نشر تهنئة العام الجديد؛ من قبل رئيس القيادة العامة، الجنرال صالح امورطاق Omurtak للرئيس اينونوسبباً لاعتراض حاد من قِبَل كُبْرُيلي حيث كانت تنتهي بالعبارة التالية: «...وفق الله قائدنا العظيم، حتي يظل مشرقاً

بالمجد، إلي الأبد. والشرف لقوتنا المسلحة، وأمتنا التركية المؤمنة»(٤٤).
وقد اعتبر كُبْرِيلي عصمت باشا مسئولاً عن نشر الرسالة التي قال عنها إنها تعكس روح النظام القديم؛ نظام القائد الواحد، والحزب الواحد، والأمة الواحدة، والتي تتعارض مع روح الديمقراطية(٤٥).

وكان الديمقراطيون يعتقدون أن رئيس الجمهورية، عصمت اينونو، يشجع الجيش علي إبداء معارضته للحزب الجديد، بطريقة أو بأخري، وذلك منذ انتخابات سنة ١٩٤٦م. وقد ادعي بايار أن؛ اينونو قد زار كل قواد الجيش فيما بين ١٩٤٦ - ١٩٥٠م ماضياً في الدعاية ضد الديمقراطيين، ولكن الجيش لم يستجبْ لهذه الدعاية(٤٦) ويروى سيفي قورتبك Kurtbek، الذي أحيل إلي التقاعد، برتبة كولونيل، والذي عمل وزيراً للاتصالات، ثم وزيراً للدفاع، قصة تُبِّين مدي العلاقة بين الجيش وحزب الشعب الجمهوري: ومصدر القصة حسب قول قَوُرتبَك هو نائب رئيس الوزراء آنذاك نهادأريم Nihad Erim؛

«فقبل انتخابات سنة ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ» بعدة أشهر، قابل أريم الجنرال تينازتپه،Tinaztepe قائد الجيش الأول الميداني في إستانبول، فأعرب القائد عن تخوفه من سياسة تعدد الأحزاب، والضرر الذى جلبته هذه الآحزاب علي الأمة، وكيف كان الديمقراطيون يستغلون الموقف، وأكدأن الوقت قد حان لتحرك الجيش. فلما عاد أريم إلي أنقرة قدم تقريراً إلي عصمت باشا، الذي نظر إلي الأمر نظرة جادة جعلته يتوجه مع أريم إلي إستانبول، وعقدا اجتماعاً مع تينازتپه وجنرالات آخرين.

وقد أبلغ اينونو الجنرالات، بألاّ يقلقوا، أو يشغلوا بألهم بالنظام السياسي، وأن تغيُّر الوضع العالمي، يستدعي تقديم سياسة تعدد الأحزاب، وأنه لاينبغي للجيش أن ينظر إلي هذا علي أنه تهديد للنظام القائم، بل عليهم أن يثقوا، بأنه إذا أصبح الجيش في يوم من الأيام مهدداً، فإنه، هو «الذي سَيدق الناقوس» مُؤَذِنًا بقيام الجيش.

وفي ١٩ يوليو سنة١٩٤٩م = ١٣٦٩هـ سافر أريم إلي إزمير، واتهمه الديمقراطيون بعقد اجتماع مع قوّاد الجيش (٤٧) وماهي إلاّ أيام حتي وصل بايار هو الآخر، إلي إزمير، وأعلن في خطاب عام، أن لديه معلومات، عن اجتماع قد تم للإعداد للعبة خَطِرة، علي وشك الوقوع(٤٨) واتهم مندريس بدوره جولة أريم في إزمير بأنها لإعدادالجيش للتدخل لصالح حزب الشعب الجمهوري(٤٩).

حركة تطهير الجيش سنة ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ:

بعد أن كسب الديمقراطيون الانتخابات التي أجريت سنة ١٩٥٠م =١٣٧٠هـ تطلعوا لمعرفة رد الفعل لدي الجيش مباشرة، خاصة وقد تجمع القادة في أنقرة خلال مايو سنة ١٩٥٠م فأحس الديمقراطيون بالتهديد. حيث جرت العادة أن يجتمع قادة الأسلحة في فبراير ويوليو من كل عام في العاصمة، فلماذا إذن هم مجتمعون قبل موعدهم، وليس هناك سبب معروف لوجودهم في العاصمة خلال مايو؟ وقد سعي بايار إلي الحصول علي معلومات، من السلطات، عن سبب الاجتماع، فابلغ بأن الجنرالات قد حضروا في مهمة عسكرية، وقد أمروا بالعودة إلي مقر قياداتهم. وأخيراً، علم رئيس الحزب الديمقراطي، وزعماؤه أن الجنرالات قد زاروا عصمت باشا، وعرضوا عليه أن يتدخلوا؛ لتغيير نتائج الانتخابات، ولكنه رفض هذا العرض(٥٠).

ولكن المسألة لم تنته عند هذا الحد؛ ففي السادس من يونيو، أقدمت حكومة مندريس علي تطهير القوات المسلحة، وبخاصة القيادات العليا، فأزاحت رئيس القيادة العامة، وقادة الأسلحة البرية والأسطول، والقوات الجوية، والجنرالات الآخرين، الذين تشك في ولائهم للحزب الديمقراطي، والحكومة الجديدة؛ وكانت هذه التصفية كما يلي:

عين الفريق نوري ياموط، في القيادة العامة، بدلاً من عبد الرحمن نافذ باشا، والفريق شهاب كَورلر مكان نائب رئيس القيادة عزت

آقصالور. وأُحيل إلي المعاش كل من الجنرال صالح أومورطاق، وقاظم اورباي، وحقي آق اوغوز، أما قائد الجيش الأول؛ عاصم تينازتيه، وقائد الجيش الثاني، مظفر طوغصاوول، وقائد الجيش الثالث الميداني، محمد برك أوز، فقد نُقلوا إلي أعمال بسيطة... في هيئة الشوري العسكرية. واستدعي قائد القوات البحرية الأميرال محمد علي أولجان، وقائد القوات البرية، ذكي دوغان إلي العاصمة وبلغ عدد الجنرالات الآخرين، الذين أُحِيلَوا إلي التقاعد، خمس عشر جنرالاً، وخلال بضعة أشهر أُحيل إلي المعاش مائة وخمسين عقيداً [٥١]. وكثّف رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء الجديدان من زياراتهما لوزارة الدفاع القومي، والقيادة العامة، وسط إعلام لافت للنظر[٥٢]. وكانت هذه الزيارات تحمل في طياتها أكثر من معني ؛ فمن ناحية؛ إظهار سيطرتهم علي القوات المسلحة، ومن ناحية أخري، تهدئه، وتسكين خواطر هذه القوات ، ومن ناحية ثالثة، بداية الإهتمام بتقوية الجيش. وكان هذا الحدث هو أول مواجهة بين الجيش، ومؤسس الحزب الديمقراطي.

وقد استغلت الصحافة الموالية للحزب الجمهوري، هذه الأحداث سياسياً، ومضت في شن حملة، الهدف منها هو إشعال مشاعر القوات المسلحة، ضد الحزب الحاكم. فنشرت جريدة «حوريت»، في التاسع من يونيو، قصة لقاء الضباط الكبار، بعصمت باشا عقب الانتخابات، وعرضهم عليه خدماتهم أثناء الزيارة، وقالت الصحيفة؛ أن هذا هو السبب في التطهير[٥٣]. وبطبيعة الحال أنكرت الحكومة هذه القصة، واعتبرتها غير مقبولة، منطقياً، كما أبلغت حزب الشعب الجمهوري؛ بأنه ما كان يجب عليه أن يستغل إجراء من الطبيعي أن تتخذه أي حكومة جديدة[٥٤].

وقد تجنب الديمقراطيون، بذلك، أي تهديد قد يأتيهم من القيادة العامة، إلاَّ أنهم استمروا في شعورهم بعدم الارتياح تجاه القوات

المسلحة، كما أحسوا بنفس الشعور، تجاه بقية أجهزة الحكومة. لكن قلقهم بالنسبة إلي الجيش كان أكبر، حيث كان الجيش. يلتصق التصاقاً شديداً في أذهان العامة، بـ «اينونو» وحزب الشعب الجمهوري، وكانت الوسيلة الوحيدة، لحل المشكلة هو إصلاح الجهاز العسكري، وتكوين جهاز جديد مناسب للسياسة الديمقراطية، وقادر علي التوائم مع النظام الديمقراطي، الجديد المبني علي تعدد الأحزاب. وهذا ماقرره الديمقراطيون فعلاً. وفي ضباح العشرين من يوليو سنة ١٩٥٠م، أعلن الرئيس الجديد للقيادة العامة نوري ياموط تطبيق الديمقراطية في الجيش، بأسرع مايمكن، وذلك بهدف القضاء علي رتابة التدرج، بين الرتب العسكرية المختلفة، وخلق جو تسود فيه روح التحرر(٥٥).

برنامج قورتبك لإصلاح الجيش:

كان تعيين سيفي قورتبَكْ وزيراً للدفاع القومي، في الأول من ديسمبر سنة ١٩٥٢م = ١٣٧٢هـ، بعد أن كان وزيراً للاتصالات، في وزارة مندريس الأولي، التي تشكلت في الثامن من مارس سنة ١٩٥١م، قد خلق نوعاً من الضجر، والضيق بين قدامي العسكريين، ودفعهم إلي شن حملة خفية ضده.

كان قورتبك قد أثار مخاوف الجميع، حتي قبل أن يصل، هو، أو حزبه إلي السلطة، في حديثه الذي ألقاه من راديو أنقرة ممثلاً عن الحزب الديمقراطي، قبيل انتخابات سنة ١٩٥٠م، والذي جاء فيه:

«...إن الحزب الديمقراطي؛ ينظر إلي موضوع الدفاع، ليس علي أنه موضوع عسكري فقط، بل علي أنه دعوة قومية، تتعلق بكل نشاطات الأمة، وميكانيزم والدولة...».

الدفاع القومي؛ معناه حماية شرف، وحيثية واستقلال، ووجود الأمة، ولما كان كذلك، فإن الدفاع القومي، وحماية الأمة، يأتي في مقدمة اهتمامات الدولة... إن المنفعة الشخصية، والحزبية. تقتضي النظر إلي

دعوي الأمن القومي، علي أنها دعوي كل زمان، وليست دعوي وقت الخطر فقط...

إن الحزب الديمقراطي يعتبر نظرية «الأمة المسلحة» تعبير عن عسكرة الديمقراطية؛ ويجب – من أجل حماية وجود الأمة، وحياتها – أن تُزال شتي الفوارق بين الحياة المدنية، والحياة العسكرية، بل عسكرة الأمة كلها...

يجب أن تُشكل كل مصادر الأمة الاقتصادية، وتنظم من أجل الدفاع القومي؛ ويأخذ التعليم، والعدالة، والصحة، والمالية، والإدارة، والاتصالات مكانها المناسب في الدفاع القومي الكامل....»(٥٦).

فسواء كانت وجة النظر هذه، خاصة بالحزب الديمقراطي، ككل، أو خاصة بقائلها سيفي قورتبك، فقط، فقد خلقت في حينها شيئاً من الدهشة، نحو ما تحمله من أفكار، حول إيجاد نظام دولة ديمقراطية ليبرالية. فمفهوم «اوردي ملت» أي الأمة العسكرية، الذي أدلي به قورتبك معناه...دفاع كامل... جهاد مستمر، جهادية دائمة... والاقتصاد، اقتصاد حرب كاملة.. ولقد حاول قورتبك؛ أن يجعل من أفكاره هذه برنامجاً للحزب الديمقراطي... ولكن الحزب لم يتحمس لذلك، بينما كان هو يحاول أن يجعل مسألة الدفاع القومي هذه، تستوعب في تشكيلاتها كل مؤسسات الحكومة. فقد قال في نفس الخطاب:

{...إن الدفاع القومي، يجب أن يُنظَّم كعمل سياسي، قبل كل شيئ... فهذا الدفاع القومي، مالم ينظم، ويشكل، بشكل دقيق، ومتلائم مع عصره، داخل البنية السياسية للدولة... فلن يكون في الإمكان إيجاد دفاع كلي متكامل، أو تشكيلات عسكرية متكاملة. إن الجيش مرآة لبناء الدولة، والحكومة معاً. وكل رجال الدولة، يلزم أن يكونوا من الذين تمرسوا بهذه الدعوة، واحتكوا بها جيداً...

إن حركة نمو الأمة، وتنميتها، وبخاصة في الميدان الاقتصادي يجب أن تتوحد تماماً مع الدفاع القومي...

إن الدفاع القومي في حاجة إلي انقلاب فكري قوي... وفي وظائف الدفاع القومي، وواجباته، لسنافي حاجة إلي السِّن والقِدم، بل نحن في أمس الحاجة، إلي كوادر بشرية علمية ، مدربة، وإلي السياسة التي تتيح لنا ذلك، يجب ألاَّ تُخفي الأخطاء، والنقص، وعدم الدراية: تحت ستار السرية... ففي الوقت الذي يكشف فيه العدو الأخطاء، وعدم الكفاية... يكون الوقت قد أصبح متأخراً جداً...}(٥٧).

هذه الأفكار التي حاول قورتبك أن يصور لمستمعيه، أنها ستكون سياسة الحزب الديمقراطي - إذا ما وصل إلي السلطة - تجاه الجيش، والدفاع القومي، والتي إن كانت قد ساهمت بالفعل في ايصال الحزب إلي السلطة، لم تكن هذه بالضرورة فلسفة زعماء الحزب، ومؤسسية مثل جلال بايار، وعدنان مندريس، وفؤاد كوپريلي و رفيق قورآلتان، وغيرهم من المؤسسين، لأنهم كانوا من المدافعين، والمطالبين بتأسيس نظام ليبرالي، ديمقراطي... ولم يكن أي منهم يريد مثل هذا النظام العسكري، الذى يجمع في يديه كل القوي.

ولكن ما أن وصل الحزب إلي الحكم، ودخل قورتبك في أول تشكيل وزارى حتى قدَّم في ٣١ يوليو ١٩٥١م مذكرة عن «موقف دفاعنا القومي، ومتطلبات إصلاحه» إلي رئيس الوزراء، عدنان مندريس. وكانت هذه المذكرة، عبارة عن الشكل التطبيقي، للخطوط العريضة، التي أوردها في حديثه الإذاعي. وقد دفعه إلي تقديم هذه المذكرة، مالمسه من نقص وعجز. في الجيش، عندما تولي أمور القيادة العليا، في وزارة الدفاع، باسم رئيس الوزراء. كشئ طبيعي لهذه التطورات نُقل قورتبك إلي وزارة الدفاع. في الأول من ديسمبر سنة ١٩٥٢م = ١٣٧٢هـ كما سبقت الإشارة؛ وخلق توليه وزارة الدفاع، رد فعل مضاد، لدي قدامي العسكريين، وبدؤوا يرددون أن «أنور باشا» جديداً قد تولي الجيش، وأنه سيقوم بما قام به أنور باشا القديم ، من تصفيات في الجيش. وساعد

علي انتشار مثل هذه الأقاويل أن قورتبك وزير الدفاع القومي الجديد، أمر بوضع المكتب الذي كان يستخدمه أنور باشا في وزارة الحربية في إستابنول في صدر غرفته، وبدأ يصدر أوامره، ويوقعها من فوق نفس المكتب(٥٨).

وعرض قورتبك خطة إصلاح الجيش علي مجلس الوزراء. ووافق الوزراء بالإجماع علي الخطة، وأشاد بها جلال بايار حيث قال:

« - إنها خطة عملية جراحية جذرية... وعلي المعارضين أن يوافقواهم أيضاً علي هذه الخطة»(٥٩).

وقال عنها مندريس:

«إنها خطة نظام جديد ثان» وتحقيقها سيكون شرف لحكم الحزب الديمقراطي(٦٠).

وكانت الخطة تهدف، أول ماتهدف، إلي تجديد شباب الكادر العسكري تماماً، وسيكون من الضروري إخراج رفقاء السلاح، لكل من آتاتورك، و عصمت باشا من الجيش. فشباب حرب الاستقلال، لابد وأن السنين قد أتت علي شبابهم، وحتي تكنيك الحرب العالمية الثانية، قد عفي عليه الزمن، وتغيَّر تغيراً كاملاً. ولكن الأمر في تركيا، كان مازال علي ماهو عليه، «وهيئة القيادة التركية العليا متعبة، لاتستطيع مواكبة العصر بمتطلباته. ومازال هؤلاء الأبطال، الذين قادوا حرب الاستقلال فيما بين سنة ١٩١٩- ١٩٢٢م = ١٣٣٨ - ١٣٤٤هـ أمثال فوزي چقماق، وفخري الدين آلتاي، هم الذين يمسكون بغصا القيادة في الجيش، وأن چقماق ظل يشغل منصب رئيس هيئة الأركان لمدة ٢١ عاماً، وأصابه الضيق، والضجر عندما أحيل إلي التقاعد من ذلك المنصب، وأن فخري الدين باشا، ظل قائداً للجيش الأول الميداني في إستابنول تسعة عشرة سنة متواصلة (٦١)، هذه، ومثلها من الحالات المشابهة، جعلت ديناميكية الجيش، وتجديد شبابه الذاتي شبه متوقف.

أدرك جنرالات الجيش، من هذه الإصلاحات الراديكالية، أنهم سيحالون إلي التقاعد، أو علي الأقل يجبروا علي التخلي عن مواقعهم، فبدأ كل معارض للإصلاح، في شن حملة خفية ضد قورتبك. وأساس هذه الحملة، في نظرهم، أنه يعد العدة من أجل استيلاء عسكري علي السلطة، تحت ستار البرنامج الإصلاحي، وليعطي رجاله مكانة استراتيجية، كما فعل أنور باشا في حكومة الاتحاد والترقى، والذي قام بتطهير الجيش، بغرض الحصول علي السلطة(٦٢).

ولكن الطغوط من أجل الإصلاح، كانت هي الآخري قوية؛ ففي سنة ١٩٥٢م = ١٣٧٢هـ أصبحت تركيا عضواً في منظمة حلف شمال الأطلنطي NATO، وكان قادة الحلف، الذين تولوا قضية القوات المسلحة التركية، يبغون تغيير، وضبط النظام. ولم تكن هناك حدود واضحة، لتقسيم القوة، بين وزارة الدفاع، والإدارة العامة. وطوال الفترة التي تولي فيها المرشال چقماق رئاسة القيادة العامة للجيش، جعل للجيش والقيادة السيادة علي الوزارة. وظل هذا التقليد متبعاً، حتي بعد أن أعتزل چقماق. وأراد قورتبك أن يُغيرِّ هذا النظام، وأن يجعل الجيش تحت سلطة الحكم المدني، بما يتفق واحتياجات دولة ديمقراطية.

وكان كل من بايار، ومندريس،يتطلعان لإصلاح الجهاز العسكري، ولذا عينا قورتبك في الوزارة، لهذا الغرض الملح، وفي الثالث من مايو سنة١٩٥٣م = ١٣٧٣هـ، وافق مجلس الوزراء بالإجماع كما سبق. وشجعاه علي المضي في الإصلاح، ووعده بايار، كرئيس للجمهورية بأن يؤيده تأييداً كاملاً(٦٣) ولكن قورتبك لم يستطع أن يمضي قدماً في إصلاحاته؛ فقد صرف مندريس النظر عن عملية الإصلاح هذه في حد ذاتها(٦٤)، وكان ما يعنيه، هو ضمان ولاء جنرالات الجيش أكثر من الاهتمام بالإصلاح في حد ذاته(٦٥) فقد أرسل خطاباً إلى وزير حربيته ينصحه فيه بتأجيل العمل فى البرنامج إلي حين، فأدرك قورتبك، أن

برنامجه قد نُحي جانباً، بطريقة مهذبة، فما كان منه، إلاَّ أن قدم استقالته في السابع والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٣م = ١٣٧٣هـ وهكذا، استطاع مندريس، أن يهدئ من روع الجنرالات، ولكنه في نفس الوقت أضاع فرصة السيطرة، والتحكم في الجهاز العسكري. ولا محيص في أن مندريس قد قلل من شأن، وسلطة كل وزراء الدفاع الذين خلفوا قورتبك، فأصبح التحكم الحقيقي في الشئون العسكرية في يد جنرالات الجيش، وقادته. علي أن علاقة مندريس، بالجيش كانت تبدو قائمة علي أسس ثابتة، والجدير بالذكر، أن عدداً كبيراً، من جنرالات الجيش، بما فيهم قائد الإدارة العامة، الجنرال نوري ياموط، وتحسين يازيجي بطل كوريا قد استقالوا من الجيش، وإعتزلوا الحياة العسكرية، وانضموا إلي الحزب الديمقراطي قبل انتخابات سنة ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ(٦٦).

الديمقراطيون وصغار الضباط:

شعر الديمقراطيون بالثقة في جنرالاتهم، بعد أن انضم عدد كبير منهم إلي صفوف الحزب، ولذلك لم يهتموا بصغار الضباط، وأهملوا كل ذوي الرتب الصغيرة، ولكن، بعد انضمام تركيا إلي حلف شمال الأطلنطي سنة١٩٥٢م = ١٣٧٢هـ تغيَّرت شخصية القوات المسلحة، وأصبح لهؤلاء الذين يحملون تلك الرتب، أهمية لم يتمتعوا بها من قبل، وبخاصة بالنسبة لضباط أركان الحرب، الذين كانوا يملكون مرونة العقلية، التي مكنتهم من استيعاب العلوم العسكرية الحديثة، والذرة، والحرب النووية، ولقد كان لدخول الحلف، أثره في تقسيم الجيش التركي إلي خطوط أو صفوف تكنولوجية، ودعَّم ذلك، مهادنة مندريس للجنرالات، ومحاولة كسب ولاء القادة، حسب رتبهم، ووضعهم الاجتماعي، والاقتصادي. وكسب مندريس ولاء القادة، ونجاحه في ذلك، أصبح حدثاً مهماً؛ فبعد بضع سنوات، وجد العصاة العسكريون صعوبة، في الحصول علي جنرال محبوب، لديهم ليقود انطلاقتهم.

وبدأ القلق يسود صغار الرتب، منذ منتصف الخمسينات، وتصادف ذلك، مع زيادة التضخم الاقتصادي التركي، الذي شمل الديمقراطيين جميعاً، في مراكز الحضر الكبيرة، ولكن مندريس لم يوفَّق في تحقيق آمال هؤلاء الضباط. وإذا كان نظام«االقائد القومي» قد تغير، إلاَّ أن هذا لم يُغيِّر وضعهم كثيراً؛ فالنظام الجديد، هو نفسه القديم، بالنسبة لكبار الرتب، والجنرالات، والذين كان يُطلق عليهم«الباشوات» فهم أنفسهم الذين يتمتعون بالدعوات الرسمية، والولائم، بينما الباقون، يعانون من الإهمال. وقد زاد شعورهم بفداحة هذا الإهمال، عندما كانوا يقارنون بين الجيش التركي، وبين جيش دول منظمة حلف شمال الأطلنطي. وكان إهمال الحكومة المادي للجيش خطأً سياسياً كبيراً؛ ففي داخل الناتو، أصبح الجندي التركي، علي وعي كامل بتأخره، وتخلفه المادي، وعلي النقيض قد بدأت قطاعات أخري في المجتمع، وبخاصة في مجال الأعمال، تُحقق نجاحاً كبيراً. فأفقد هذا الوضعُ، النظامَ، كثيراً من شأنه وهيبته(٦٧).

لم يتمتع الجيش في ظل نظام تعدد الأحزاب، بنفس المكانة السياسية، والاجتماعية، التي كانت له من قبل، ولم يكن مرد ذلك إلي أي إهمال، أو تفرقة من قبل الديمقراطيين؛ فقد كان الجيش أبعد مايكون عن الإهمال، من وجهة النظر البرامجية لمندريس، أو الخطابية للرئيس بايار، فلم يطرأ أي تخفيض علي الميزانية العسكرية.. ولكن مما لاشك فيه؛ أن الجهاز العسكري انحدر عن مكانته في قائمة الأولويات التي وضعتها الحكومة والتي تهدف إلي تنمية البلاد، أكثر مما تهدف إلي الحفاظ على الأمن، والاستقرار. ولم يكن زعماء الحزب الديمقراطي، ينظرون إلي الجيش، علي أنه جهاز ينهض بالنمو الإقتصادي للبلاد، بل كانوا ينظرون إليه، علي أنه أداة للسياسة الخارجية، ويتطلعون إلي أن يقوم حلف الناتو فى الدعم الأمريكي بتغطية تكاليف الجيش الذي يقوم بحراسةالجناح الشرقي للحلف(٦٨).

وفي سياق السياسة الديمقراطية، كان الجيش يعتبر مجرد مجموعة أخري، ضاغطة، تمارس ضغطها، وتنافس المجموعات الأخري، من أجل موارد قليلة، ونادرة، ولكن العسكريون، لم ينظروا إلي أنفسهم بهذه النظرة، وكان الديمقراطيون، يأملون أن يعبر الجيش، وينتظر حتي ينمو اقتصاد البلاد، ويزدهر، فإذا ازدهر، وكبرت الكعكة؛ فسوف يكون هناك نصيب لكل واحد وبخاصة الجيش، الذي قيل أن مندريس يكن له تعاطفاً خاصاً(٦٩) وكانت الأولوية لديهم لبعض القطاعات الأخري؛ فالبلاد في حاجة إلي طرق، وكهرباء، ومياه، وصناعة، وزيادة علي ذلك، الرفاهية لغالبية الشعب.

ولو أن الديمقراطيين، قد نفذوا هذا البرنامج، بدلاً من كثرة الحديث عنه، فليس هناك أدني شك، في أن صغار الضباط كانوا سينتظرون دورهم، في الاستفادة من هذا البرنامج، ولم ير الضباط، سوي تلك الفجوة، التي تتسع يوماً بعد يوم، بين الأغنياء، والفقراء، والتي أخذت تتسع، لتشمل الطبقة المتوسطة، التي ينتمون إليها، والتي كانت حالتها تتدهور. فقد أتاح الديمقراطيون الفرصة لحدوث تغيير جذري في القيم، فمن قيم معنوية، وروحية، يتحلي بها المجتمع التركي، إلي قيم مادية، دخيلة، تعتمد علي الانفتاح الاستهلاكي، وقد شجعها الديمقراطيون، ورحبوا بها... وعندئذ، وجد العسكريون أن مكانتهم قد أخذت في التدني، والتدهور، قياساً ببقية الهيكل الإجتماعي للدولة، وقد كانوا في وقت ما، أصحاب السلطة الفعلية فيها. ولم تمنح الحكومة أي زيادة في مرتبات الضباط، لكي تتمشي مع الارتفاع المستمر في مستوي المعيشة، ونتج عن ذلك أيضاً أنه أصبح من الصعب فيما بعد سنة ١٩٥٤م = ١٣٧٤هـ أن يتزوج أي من الضباط الصغار، وأن يتمتع بمستوى متواضع من المعيشة، معتمداً في ذلك علي راتبه الزهيد(٧٠).

علي أي حال بدأ السخط في القوات المسلحة يكتسب اتجاهاً سياسياً، ولكن في سياق العراك الدائر بين الأحزاب فقط. وكان من

الطبيعي،أن يتأثر ضباط القوات المسلحة، بالجدل السياسي الذي إشتد بين السياسين، وأن يبدأوا في التعبير عن آلامهم، في أسلوب مشابه لذلك الذى يجري بين الآحزاب المعارضة. ومن هنا، تكونت علاقة وطيدة بين القلق الذي ساد الجيش، وأنشطة حزب الشعب الجمهوري.

الثوار التسع سنة ١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ

أول تشكيل ثوري هو ذلك الذي عُرف علي إثر بيان من داخله، سنة ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ. وقد أطلقت عليه الصحافة آنذاك «حدث الضباط التسع» وكان البيكباشي فاروق گوانتورك Guventurk، واليوزباشي دوندارسيحان، واليوزباشي اورخانقابيباي، Orhan Kabibay، قد شكلوا لجنة، فيما بينهم للتفكير في وسيلة لإنقاذ مستقبل البلاد. وخلال أمد قصير، انضم إلي هذه اللجنة كل من اورخان أركانلي «Orhan ErkanlI» وصبحي كورصوي طراق «Suphi Gursoytrak» ونوري هازار «Nuri Hazer» وشكري إيلكن «Sukru Ilkin» وأحمد يلديز «Ahmet YIldIz» وكذلك، بعض الزملاء الذين مازالو في الجيش. وكانت تتم فيما بينهم اجتماعات سرية، ودورية في «أسكودار»، فى منزل نجاتي اونصالان Necati unsalan، تعقد رئاستها، دائما، للبكباشي فاروق كوانتورك.

كما تشكلت في تلك الفترة، جماعة أخري برئاسة طلعت أيدمير«Talat Aydemir» ،في الأكاديمية، ثم انضمت الجماعتان، وتوحدتا في جمعية واحدة، تحت رئاسة فاروق كوانتورك. ولكن بعد القبض عليه، توقف النشاط، وفي أعقاب ذلك، تم القبض علي تسعة ضباط آخرين، لم يكن بينهم أي من جماعة فاروق كوانتورك. وبالرغم من التعذيب، والتحقيق الدقيق الذي إستمر مائة وخمس عشر يوماً، إلاَّ أنه لم تثبت ضدهم أي تهم، فأطلق سراحهم، وأُعلنت برائتهم جميعاً، وتقرر القبض علي المخبر عن هذه الواقعة، وتمت محاكمته، وزج به في السجن. وهكذا إنتهت هذه الحادثة التي عرفت بإسم حادثة الضباط التسع(٧١).

وفي سنة ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ، تشكلت خليَّة أخري في أنقرة، برئاسة سعدي كوچاش Sadi Kocas الذي كان يشغل رتبة بكباشي في هيئة الأركان، وانضم إليه قائد شعبة الحركة، في القوات البرية، البكباشي صبحي قرامان . "Subhi Karaman"

كما تشكلت جماعة أخري، أكثر أهمية، وفعالياتها أدت إلي نتائج ملموسة من رجل الشارع، وكانت بقيادة عثمان كوكصال Osman Koksal، الذي تولي – فيما بعد – قيادة المجموعة التي حاصرت قصر الرئاسة، في ثورة ٢٧ مايو سنة١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ. وكان هو، ورفاقه في بحث مستمر عن الكيفية التي يتم بها إنقاذ البلاد(٧٢). واستطاع أن يمد نشاطه، إلي الأكاديمية الحربية في استانبول، ولكن عملية القبض علي فاروق كوانتورك التي تمت في نوفمبر سنة١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ، جاءت لتوقف نشاط كل الجماعات، وتخلق نوعاً من القلق بين الثوار.

ولكن، ما كان يشغل سعدي قوچاش، أو عثمان كوكصال هو البحث عن قائد؛ عن رأس للحركة من كبار قواد الجيش؛ وأخيراً تم الاتفاق مع الجنرال جمال كورسل « Cemal Gursel» خلال رحلة إلي ألمانيا جمعت بين كورسل وقوچاش في يناير سنة١٩٥٩م = ١٣٧٩هـ(٧٣).

ومنذ سبتمبر سنة ١٩٥٧م = ١٣٧٧هـ، قد بدأ واضحاً، تورط بعض الضباط، في المعارك الدائرة بين الأحزاب، وأن بعض الضباط، بدؤوا يتقاعدون، بإرادتهم من الجيش، وينضمون إلي حزب الشعب الجمهوري.

وكان شيئاً طبيعياً، بالنسبة لضباط المتقاعدين، أن يلتحقوا بالحزب الحاكم، أما وأن ينضموا إلي الحزب المعارض، فقد أفصح ذلك عن شيء خطير، بالنسبة للحزب الديمقراطي. خاصة، وأن ذلك قد لقي مساندة كبيرة من قبل الصحافة.

ولما أخذت عملية اعتقالات الضباط شكلاً علنياً – بعد القبض علي الضباط التسع – وبخاصة اعتباراً من يناير سنة ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ، أصدرت وزارة الدفاع بياناً رسمياً، تنكر فيه وجود تآمر أو اعتقالات واسعة النطاق.

ولعل مغزي هذه الحوادث، يكمن في الأسلوب الذي اتخذته الحكومة، كرد فعل؛ فمن وجهة نظر جلال ياردیمجي Celal Yardimci الذي كان وزيراً للتعليم آنذاك؛ أن الرئيس بايار، يرغب في أن تتقدم الحكومة بدراسة مفصلة، ودقيقة، للكشف عن أي تآمر، أو أي نوع من التمرد، أو الخيانة، في القوات المسلحة، حتي يمكن وقف أي مؤامرة جديدة. ولكن مندريس لم يكن متحمساً لهذه الفكرة (٧٤)، ولم يكن يريد أن يولي المسألة اهتماماً كبيراً، أكثر مما تستحق فردد قائلاً:

– إنني سأهدم سلطنة الباشوات، وسأدير الجيش بضباط الاحتياط(٧٥)، وفي نفس الوقت ، يريد أن يدفن المسألة بهدوء، بقدر المستطاع، خاصة، وأنه لم يثبت تورط أحد من كبار الجنرالات، في أي من هذه التحركات، واعتقد أنه طالما هؤلاء في جانبه، فإن الحكومة تتمتع بالأمان. ورفض مندريس تنظيم أية دراسة، في القوات المسلحة، وعرض تقديم استقالته، أفضل من قيادة مثل هذه العملية. وما كان من بايار إلاً أن لان أخيراً، وتوقف عن ممارسة الضغط من أجل القيام بهذه الدراسة(٧٦).

وقد علم شمي أركين «Semi Ergin»، وزير الدفاع حتي ١٩ يناير سنة ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ، بوجود مؤامرة لأن الثوار قد تقربوا منه، وعرضوا عليه أن يكون زعيمهم المدني، ولكن، ماذا كان يستطيع أن يفعل أركين؟

وثبت أن الديمقراطيين لم يكونوا مسيطرين سيطرة كاملةً علي الجيش، وقد يبدو ذلك واضحاً، إذا ماتمت دراسة جادة في هذا الصدد.

ويقول فاروق كوانتورك في مذكراته، ما يمكن أن يلقي الضوء علي هذه النقطة:

«... لقد تعرض قضاة المحكمة الثلاث لكافة أنواع الضغط، والتهديد، وهم تورغوت لولاجي، وعارف اوناط، وجمال طورال، ولكنهم لم يساوموا علي كرامتهم وشرفهم حتي أن طورال قال.. «إنهم يستطيعون إحالتي إلي المعاش، ولكنهم لن يستطيعوا أن يدنسوا ضميري....»[٧٧]. وطورال الذي كان {ماجور جنرال} ورئيساً للمحكمة، ويعكس بدقة تامة موقف الجنرالات الذين كان مندريس يعتمد عليهم، وكانت القضية أقرب ماتكون إلي إما «نحن» أو «هم».

بدأ الثوار يحتلوت مراكز ممتازة بمساعدة جمال كورسل، مثل رئيس مكتب شئون الموظفين في الجيش، وقيادة الحرس الجمهوري، ولكن المخابرات العسكرية، استشعرت شيئاً ما في بداية مايو سنة ١٩٦٠م =١٣٨٠هـ، فانهت خدمات الجنرال جمال كورسل، ورُحِّل إلي إزمير في ٤ مايو، فأُصيبَ صغارُ الضباط بحالة من الذعر، خاصة، وقد اقترب موعد تنفيذ الثورة، وأحسوا أن محاولة الانقلاب قد تؤدى بهم إلي الهلاك، إذا ماكانت دون مساندة جنرال، ففكروا في الجنرالات صدقي اولاي SItkI Ulay، أو فخري أوزديلك Fehri Ozdilek أو جودت صوناي Cevdet Sunay أو جمال معدن أوغلي Cemal Madanoglu ، كبدائل للجنرال كورسل. ولكن فخري، وصوناي رفضا، ولم يكشفا سر الحركة، وكان صوناي نائب رئيس الإدارة العامة للجيش، وفخري قائداً للإدارة العسكرية في إستانبول، وهكذا كان كل منهما صالح للمهمة. واعتذر الآخرون أيضاً، ولكن بشرط عدم تبليغ السلطات، بالرغم من أن فخري أوزديلك، وصدقي اولاي من المقربين إلي مندريس ورجاله[٧٨]، ولكن تصرفهم هذا يبين أنهم كانوا يكنون ولاءً أعظيماً للجيش، أكثر من الحكومة، ويؤيدون – لوضمناً – مايزمع الجيش القيام به.

* ... * ... *

هوامش ومصادر المبحث الثانى من الجزء الثانى

(40) Ikinci Adam II cilt. S. 449.

(41) Vatan, 27 Temmuz 1946.

(42) AlpArslan Turkes. 1944 Milliyetcilik olayI, Ank. 1968, S. 20 - 21.

(43) George Harries , The role of the Military in the Turkish politics, MEJ XIX I 1966 P. 63 - 66.

(44) Cumhuriyet 2/1/1946.

(45) Fuad Koprulu, Gafletten Gavflefe, Kudret, 4 ocak 1949.

(46) A.F. The Turkish ex .. p.150.

(47) cumhuriyet, 15 Temmuz 1949.

(٤٨) المرجع السابق ١٩ - ٧ - ١٩٤٩

(49) Erogul, Demokrat partisi, S. 49 - 50.

(50) Ahmed Taner Kislali, Forces dans la Turquie Moderne, 1970, P.15.

(51) The Turkish press, 8 June 1950.

(52) S.S. Aydemir, Ikinci adam, cilt 2, 46 - 48.

(53) Hurriyet, 9 Temmuz 1950.

(54) Zafer, 11 Temmuz 1950.

(55) Mumtaz Faik Fenik, Askerlikte biycik inkilap, Zafer, 21 Temmuz 1950.

(٥٦) لقد تم نشر النص الكامل للخطاب فى مجلة [ظفر] ، العدد الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٠.

(57) Zafer, 19,5,1950.

(58) S.S. Aydemir, Ikinci adam, cilt 3, S. 52.

(٥٩) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(٦٠) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(٦١) المرجع السابق ص٦١.

(62) A.F. The T. experiment .p. 152.

(٦٣) المرجع السابق ص١٥٣.

(64) S.S. Aydemir, Ikinci adam, cilt 3, S. 54.

(65) A.F. The T. ex. in Democracy. P 153.

(٦٦) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٦٧) المرجع السابق ص. ١٥٤.

(٦٨) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٦٩) المرجع السابق، ص١٥٥.

(٧٠) المرجع السابق، ص١٥٥.

(71) Aydemir, Menderesin DramI,S. 318., 319.

(٧٢) المرجع السابق ص ٣١٩ - ٣٢٠.

(٧٣) المرجع السابق نفس الصفحة.

(74) The Turkish ex. in Democracy, P. 156.

(75) Aydemir, Menderes Draml. S. 319.

(76) The Turkish -- P 156.

(٧٧) نفس المرجع ص ١٥٦.

(٧٨) نفس المرجع ص ١٥٨.

المبحث الثالث

التدخل العسكرى (فى ٢٧ مايو سنه ١٩٦٠م= ١٣٨٠هـ) وإعلان الثورة:

المبحث الثالث

التدخل العسكري (في ٢٧ مايو سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ) وإعلان الثورة:

كان الموقف بالنسبة لحكومة الحزب الديمقراطي، متسماً بنوع من الإبهام، واتسمت القيادة العامة كذلك بالولاء للحكومة، ولم يكن بين جنرالاتها من يلتصق بالطموح أوعلى استعداد للاستيلاء على السلطة .. وبالرغم من ذلك، فلم تكن الحكومة تشعر بالارتياح .. وعندما هبت العاصفة، في يومي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من إبريل سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ، في شكل مظاهرات الطلبة، في إستانبول، وأنقرة، كانت مساندة الجيش للحكومة مشجعة للغاية، كان الضغط قد بدأ يتزايد خلال عامي ١٩٥٩م – ١٩٦٠م، وهكذا أعطت المظاهرات الفرصة المناسبة للتدخل العسكري، وأُعلنت الأحكام العرفية، في إستانبول، وأنقرة في التاسع والعشرين من إبريل، وقد تم السيطرة عل هذه المظاهرات باتخاذ إجراءات رادعة، حتى بلغ الأمر، أن قام الجيش، والبوليس بإطلاق النيران على المتظاهرين.

وفي البلاغ رقم ١٥، أعلن فخري اوزديلك، أنه طالما أن هؤلاء المتظاهرين، في سن صغيرة، بحيث يمكن اعتبارهم من الأحداث، فسيكون هناك نوع من التسامح في اليومين الأولين، ولن نسمح لهذا الوضع أن يستمر، خصوصاً وأن مؤتمر وزراء دول حلف شمال الأطلنطي، سينعقد في اليوم التالي. وتم تفريق المتظاهرين بالقوة، وكانت هناك اعتقالات كثيرة .. وبعد الثاني من مايو هدأ التوتر، وبدأت فرصة التدخل العسكري تتلاشى.

وفي الثالث من مايو تم تخفيض ساعات حظرالتجول، وأُنهيت خدمة الجنرال جمال گورسيل، حتى موعد إحالته على المعاش، في يونيو اللاحق، وبدأت آمال الثوار في التلاشي، وأضعف مما كانت عليه من قبل.

واصلت الحكومة شغفها بمعرفة ماتعتزمه القوات المسلحة، وفى السادس من مايو، أعلن وزير الخارجية **زورلى Zorlu** أمام الصحفيين، أن الظابط التركى، على وعي تام، بأن الجيش ليس له أن يتدخل فى السياسة. وفى نفس اليوم، أنكر **انيونو** أي اتصال من جانب حزبه بالجيش، ولكنه أنذر قائلاً:

«- إن أي نظام للحكم، يقوم على الظلم، لا يمكن أن يشعر بالأمان تجاه الجيش ..»(٨١).

ولم يكن أمام الحكومة ماتفعله، أكثر من إعطاء الجنود الامتيازات المتأخرة، وقبل الانقلاب بخمسة عشر يوماً، وُعِدَ الضباط بمرتبات جديدة، ومرتفعة (٨٢) ووعدت الحكومة بتحسين أحوالهم، والنظر فى موضوع مدهم بأحياء، ومساكن مقبولة الأسعار(٨٣)، وعندما قامت مظاهرات طلبة الكلية الحربية، فى أنقرة فى الحادى والعشرين من مايو، استجابت الحكومة لطلباتهم، وأفرجت عن الضباط المقبوض عليهم، بما فيهم الكولونيل إسماعيل آتاك(٨٤). ولم يكن الثوار على وعي بالخور، والخوف والتردد الذى شاب الحزب الديمقراطي، وغضبوا من منظمى المظاهرات الذين سببوا لهم الذعر، واليأس، وكانوا على يقين من أن الحكومة سوف تتخذ إجراءات مضادة، فى محاولة لسحق أي فتنة فى الجيش(٨٥).

وخلال هذه الأيام الحرجة كان **مندريس** مشغولاً؛ بالتحدث فى اجتماعات جماهيرية، فى غرب الأناضول - كما سبقت الإشارة - محاولاً تدعيم موقفه بالجماهير، التى دقت الطبول إعلاناً لمساندته، وقيل أنه لم يكن يتوقع أن ينقلب الجيش ضده.

ولم يكن هناك أحد فى الحكومة، على استعداد لاتخاذ أية قرارات، مما يُعد علامة، على عجز الحزب الديمقراطي تماماً عن الحكم. ورفض وزير الدفاع **أدهم مندريس** اقتراح الجنرال **نامق آركوج Namik Arguc** بتحريك اللواء المسلح من قونية، إلى العاصمة، وزعم

أدهم مندريس **أنه** ليست هناك حاجة إلى **ذلك، فى** حين أن هذا التحرك لوحدث لأضعف معنويات الثوار[٨٦]. وكان السياسيون هم الذين فقدوا الإرادة، والقدرة على الدفاع عن الحكومة .. وهكذا، عندما حدث التدخل العسكرى، فى الساعات الأولى من يوم **السابع والعشرين من مايو سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ**، كانت المقاومة ضعيفة، للغاية، من جانب القوات الموالية للحكومة. وتم الانقلاب بأقل مايمكن من سفك الدماء.

وقبل وصول **جمال گورسل** من إزمير، كان آلب آرسلان توركش هو الذى يصدر الأوامر من **مركز القيادة**. وإن كان القائد الفعلي للحركة هو الجنرال **مَـعْـدن اوغلى**. وقد اتخذا من الكلية الحربية مركزاً للقيادة[٨٧].

وفى تمام الساعة ٢٥ر٥٠ر أذاع **آلب أرسلان توركش** البيان الأول التالى **من إذاعة أنقرة**: - أيها المواطنون الكرام ... إنه بسبب الأزمة التى تُعانى منها الديمقراطية، فى بلادنا، والحوادث الأخيرة المؤسفة .. ولكي نحول دون عراك الأخوة .. فقد استولت القوات المسلحة التركية على السلطة ...

إن قواتكم المسلحة، قد أقدمت على هذه الخطوة، لكي تُنقذ الأحزاب من الهوة السحيقة، التى سقطت فيها .. وأنها ستُجرى انتخابات، حرة، عادلة فى أقرب وقت ممكن، دون تدخل منها، لصالح أي حزب من الأحزاب .. وأنها ستنقل السلطة، وتسلمها فوراً إلى هؤلاء الذين سيكسبون تلك الانتخابات ... إن هذه الحركة ليست ضد أي طبقة، أو طائفة، أو شخص ما ... وأن إدارتنا .. كما أنها لن تتجاوز حدودها، فى أي تحرك، ضد أي شخص ما، فإنها فى نفس الوقت، لن تسمح بذلك ... وكل مواطن مهما كانت شخصيته، أو هويته، أو الحزب الذى ينتمى إليه، سيعامل وفق القانون، ومبادئ الدستور ...

وعلى المواطنين جميعاً؛ أن يتذكروا؛ أنهم قبل انتمائهم لأي حزب من الأحزاب، فإنهم أبناء أمة واحدة .. وليتركوا التنافر، والتباغض ..

ويتصرفوا تجاه بعضهم البعض باحترام، ومودة .. وعلى الجميع أن يحرصوا على سلامة الوطن وممتلكاته ...

إننا لنهيب بجميع الوزراء - حماية لأنفسهم - أن يتوجهوا إلى سكنات الجيش، ويضعوا أنفسهم تحت حماية مظلة القانون ..

إننا نخاطب جيراننا .. وحلفاءنا .. وجميع دول العالم .. بأن غايتنا، وهدفنا هو رعاية دستور الأمم المتحدة، ومبادئ حقوق الإنسان .. ونحن ملتزمون بكل المواثيق، والمعاهدات الدولية .. ونثق فى الناتو، ومتمسكون به ... ونثق فى السنتو، ومتمسكون به ... إننا نكرر، ونأكد على أن فكرنا ... هو السلام فى الوطن .. والسلام فى العالم ..»[٨٨].

وهكذا، حدد الثوار أهدافهم منذ اللحظة الأولى؛ وهى إنقاذ الأحزاب مما هى متورطة فيه، وإجراء انتخابات حرة، يتسلم على إثرها السلطة من يكسب هذه الانتخابات. وظن الديمقراطيون منذ اللحظة الأولي؛ أنه انقلاب اينونوي أي أن اينونو وراء العملية، ولكن صوت **توركش**، وإصراره، خلق انطباعاً لدى رجل الشارع، منذ البداية، باستقلالية الانقلاب، وصدق الثوار.

وفى اليوم التالى مباشرة، أي فى الثامن والعشرين من مايو، أكد **جمال كورسل** على نفس المعنى، فى المؤتمر الصحفي الذى عقده، بعد تشكيل الوزارة، وتولى رئاستها إلى جانب رئاسة الدولة، ورئاسة هيئة الاتحاد القومى، ووزارة الدفاع[٨٩]؛ حيث أعلن أمام الصحفيين، أن الحركة لم تتصل بأي حزب سياسي، ولا بأي شخصية سياسية، وأنها لن تكون أداة، أو وسيلة، لأي تيار سياسي[٩٠]، وحدد أربعة أهداف للحركة، وأكد أنها لن تحيد عنها، تحت أي ظرف من الظروف، وهى:

(أ) عدم التقيد، أو الارتباط، أو تأييد، أي حزب سياسي،

(ب) عدم إراقة الدماء،

(جـ) تسليم السلطة للإرادة القومية، - التى ستتجلى فى انتخابات حرة.

(د) التعهد بالالتزام بكل المعاهدات، والمواثيق الدولية [٩١].

وتأكد المواطنون من صدق توجهات الثورة، وصفاء فكرها ... ولكن لم يكن المواطن يعلم أن هناك تباين، واختلاف بين مشارب، واتجاهات قواد الثورة. وأن هناك تيارات ثلاثة تتجاذب الثوار؛ تيار يري تعطيل الديمقراطية، وتسليم السلطة إلى عصمت اينونو، واتجه تيار آخر إلى استبعاد كافة السياسيين، وحجب الانتخابات، والرأى الثالث ؛ **يــرى** استرداد القوة لكى تستطيع تنفيذ الإصلاح البنائى قبل إعادة البرلمان الديمقراطي(٩٢) وكانت المجموعة الثانية، التى تضم الضباط الكبار، أكثر تأثيراً، وقد تمثل بيان الإذاعة آراءهم. وفى الواقع كان الوضع مازال مائعاً، واستعد الضباط الآخرون للتأثير فى الأحداث.

وصدر عن هيئة الاتحاد القومى* أول بيان لها بتشكيل لجنة من أساتذة كلية الحقوق، يرأسها الأستاذ الدكتور **صدّيق سامى اونار**، مدير جامعة إستانبول، وأستاذ القانون الإدارى غير المتفرغ بالكلية، لوضع تقرير مفصل، عن التكييف القانوني للأحداث، ومنع كافة الأحزاب من ممارسة نشاطاتها السياسية.

وصـــــدر البيان بإمضاء الجنرال جمال گورسل، رئيس لجنة **الإتحادالقومى**، وقائد عام القوات المسلحة التركية (٩٣). وعلى الفور أعدّت اللجنة المشكلة تقريراً، مفصلاً، عن الظروف التى أدت إلى قيام الثورة، وطالبت هيئة الاتحاد القومى بضرورة تشكيل وزارة فوراً، لتسيير أمور الرعية، على أن تكون حكومة **انتقالية**، وبضرورة وضع قانون جديد للانتخابات؛ بحيث يضمن حقوق المواطن، ويحميها، ويحد من ظلم،

---

* - كان الاتجاه السائد بين رؤساء المجموعات أن يتم اختيار مابين ٦ - ٨ ضباط كبار لكى يقومون هم باختيار باقى أعضاء اللجنة بحيث يكون العدد الكلى عشرين عضواً، ولكن وصل العدد إلى ٣٨ عضواً، بعد جدال، ونقاش دام سبع ساعات ولرزانة ورصانة شخصية جمال غورسيل، فقد جمع بين رئاسة اللجنة، ورئاسة الدولة. ورئاسة الوزراء، ووزارة الدفاع. وأخذ صلاحيات على الورق أكثر من تلك التى كان قد أخذها أتاتورك. انظر:

The Turkish Experment .. P 162.

واستغلال المناخ الديمقراطي في البلاد. والتوجه بعد ذلك، إلى الانتخابات الحرة، المبنية على مؤسسات ديمقراطية، فعلية. وأن اللجنة تدعو فوراً أساتذة القانون في الجامعات التركية، لوضع الصيغة الجديدة، للدستور الجديد، مستعينة في ذلك بشتى الخبرات، والإمكانات المتاحة. ووقع التقرير ستة من أساتذة كلية الحقوق جامعة إستانبول مع الأستاذ الدكتور صدِّيق سامي اونار(٩٤) *.

وفي الحادي والثلاثين من مايو سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ أعلن گورسل أنه قد تم تشكيل لجنة تحقيق، وأصدر مجلس الوزراء، الذي اجتمع في نفس اليوم، برئاسته تكليفاً بذلك إلى وزارة العدل. وتم تشكيل اللجنة قبل **الثلاثين من** حزيران.

وتم ترحيل السياسيين الموقوفين، والذي بلغ عددهم ١٩١ شخصاً إلى جزيرة ياسّي **"YassIada"**، وتقرر أن يُنقل كل من **بايار، ومندريس** إلى نفس الجزيرة، في العاشر من حُزيران، وأن الجهات المختصة ستبادر فوراً في إعداد أوراق الدعوى.

وشكل مجلس الاتحاد القومي، في الثاني عشر من جزيران سنه ١٩٦٠م، لجنة لإعداد «الدستور الانتقالي». وقد أُعدَّ هذا الدستور من سبع وعشرين مادة. وأخذ مجلس الاتحاد القومي كافة الصلاحيات، لتنفيذ هذا الدستور، وتم التأكيد على الغاء الدستور القديم. وبذلك أصبح هذا المجلس هو المتحكم، والمسيطر على كل مقدرات البلاد.

---

* – وكان الاساتذة الست هم :

١ – الاستاذ الدكتور: ناجي شانصوي، استاذ قانون العقوبات وعميد كلية الحقوق جامعة استانبول.

٢ – أ.د/ حفظي ولدت ولي ده ده اوغلي؛ استاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة استانبول.

٣ – أ.د/ حسين قوبالي؛ استاذ القانون الدستوري، بكلية الحقوق جامعة استانبول.

٤ – أ.د/ راغب صاريجه؛ استاذ القانون الإداري بكلية الحقوق جامعة استانبول.

٥ – أ.د/ طارق ظفر طونايه، استاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق جامعة استانبول.

٦ – أ.د/ أسماعيل جريتلي، أستاذ القانون الإداري المساعد بكلية الحقوق جامعة استانبول.

ورغم هذه السيطرة، فقد أضحى واضحاً للمراقبين؛ أن مجلس القيادة يعانى من:

(أ) عدم توفر الزعامة،

(ب) الافتقار إلى لجنة مركزية، قوية، بتشكيلاتها منذ ماقبل الثورة ..

(جـ) بقاء هيئة الاتحاد القومى، وحيدة فيما بعد الثورة ..

(د) عدم وضع برامج واضحة لما بعد الثورة [٩٥].

فجمال گورسل الذى تولى الرياسة، لم يكن زعيماً، بل هو رئيس فقط، ولو كان زعيماً، لكان قائداً، ومنظماً، ومشكلاً للثورة. ومن هنا كانت أول تصفية فى الجيش؛ ففى الثالث من أغسطس سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ تم إحالة ٢٥٥ جنرالاً و ٥٠٠٠ ضابطاً إلى التقاعد، بناء على أحكام القانون الذى «أُطلق عليه» قانون رقم ٤٢ «[٩٦]، وفى الثامن والعشرين من أكتوبر من نفس العام، صدرت الجريدة الرسمية وبها تصفيات الجامعة، حيث تم إحالة ١١٤ عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة إلى التقاعد، وكان بينهم ٢٨ أستاذاً غير متفرغ، و٥٧ أستاذاً متفرغاً، وأما البقية؛ فقد كانوا من أعضاء الهيئة الأخرين، وتم نقل أربعة أساتذة، واستاذاً مساعداً من كلياتهم، إلى كليات آخرى، وكان لهذه الأحداث وقع القنابل فى الجيش، والوسط الجامعي، والصحفي، خاصة، وأن القانون صدر مشفوعاً بحرمانهم من العودة – فى أي وقت، ولأى سبب كان – إلى العمل فى الجامعة، كأعضاء هيئة تدريس، أو حتى مساعدين لهم[٩٧]. وكان من بينهم الأستاذ الدكتور **طارق طونايه** الذى استدعته هيئة الاتحاد القومى، من قبل واستفادت من خبرته، فى الاشتراك فى إعداد التقرير السابق الإشارة إليه مع بداية قيام الثورة.

ومرت الأيام العصيبة من حياة الثورة، وهدأت الأمور بعض الشئ ؛ فهيئة الاتحاد القومى قائمة، وتم إعلان الدستور الانتقالى، الذى يمنحها سلطات، واسعة، فيما عدا القضاء، والدستور الأساسى فى طور

الإعداد، وزعامات الحزب الديمقراطي، وبرلمانيوه، والمدانين من العهد السابق تحت التحفظ والاعتقال، وهيئة القضاء الأعلى، تستعد لمباشرة مهامها، والنشاط السياسى لكافة الأحزاب ممنوع، وتم تصفية المناوئين فى الجيش، والجامعة.

وأُغلقت فروع، وشعب الأحزاب فى القرى، والنجوع، إلى جانب المدن، والمراكز. ومصير الموقوفين، والمعتقلين فى أيدى العدالة .. كل ذلك جعل التفكير كله ينصب، ويتركز فوق نقطة واحدة ؛ متى ستكون **الانتخابات؟** فالعسكريون قد أعلنوا من قبل؛ أنها ستكون فى غضون ثلاثة أشهر، وأن الحزب الذى سيفوز بالأغلبية ستنتقل إليه السلطة، ويتسلم الحكم (٩٨) ولكن ضاعت هذه الوعود فى زحمة الأحداث السابقة، وبدأت تتردد الأقاويل؛ بأنها ربما تتم خلال عام ١٩٦١م = ١٣٨١هـ. وتزايدت المطالبات بأن تكون الانتخابات العامة فى أسرع وقت ممكن، وظهر عصمت اينونو على رأس قائمة المطالبين بها، وكان كثيراً مايكرر:

«أن في إجراء الانتخابات بأسرع وقت ممكن، منافع قومية لا تحصى ولا تُعد ..»(٩٩).

وتصادف أن نشرت نفس الجريدة «جمهوريت»، بل، وفى نفس اليوم الذى نشرت فيه تصريح عصمت باشا هذا أن نشرت بجوارة بيانات لـ **جمال كورسل وقد** ألقى بها فى نادى الضباط وجاء فيها:

«– مازالت هناك حاجة ماسة، لوقت طويل، لإجراء انتخابات عامة ...»(١٠٠).

وهكذا، وللمرة الأولى، يصبح قائد الثورة، وزعيم الحزب الجمهوري، وجهاً لوجه فى موضوع الساعة.

وتفجرت الخلافات التى كانت تدور همساً، بين أعضاء **لجنة الاتحاد القومي**، وأصبحت معروفة للجميع؛ فقد كان **آلب آرسلان توركش** يود أن تستمر اللجنة العسكرية، وأن الوضع الراهن مازال فى حاجة إلى

تطهير، وتصفيات أخرى، بينما يعارضه آخرون، وكان سبب تفجر الأزمة فى الوقت الراهن، هو وضع **جلال بايار** من المحاكمات الجارية؛ فقانون العقوبات الموجود، لا تبيح مادته السادسة والخمسون، معاقبة من تجاوز الخامسة والستين بالإعدام، كما أن رئيس الجمهورية حسب الدستور غير مسئول، ولكنه يمكن أن يُتهم فقط بخيانة الوطن ... وهكذا كان موقف بايار فى اللجنة؛ البعض يصر على تطبيق ماهو موجود، وأن يُتهم بالخيانة، والبعض الآخر يصر على أن يكون الفصل، والحكم فى ذلك هيئة علمية، وأخيراً تغلب التيار الثانى، وحوِّلت أوراق بايار إلى ديوان القضاء الأعلى للبت فى الموضوع(١٠١).

وقبل أن تتسع الهوة بين گورسل واينونو، كان لابد وأن يلتقيا لحصر نقاط الخلاف، واللقاء لتجاوزها .. وحانت الفرصة للتقارب، فى مناسبة ذكرى صلح لوزان، التى تحين فى الرابع والعشرين من تموز، فتبادلا البرقيات، وفى السادس من أغسطس، تم اللقاء فى منزل اينونو الصيفى، وكان كل مايهم عصمت باشا فى هذا اللقاء هو الانتخابات(١٠٢) بينما كان گورسل يخوض فى موضوعات أخرى؛ فمثلاً؛ عبر لعصمت باشا عن رغبة الجميع فى القيام بإصلاح دينى، وأنهم يودون تخليص الدين من المنظمات الرجعية، ولذلك فهم سيدعون إلى اجتماع شورى دينى، لبحث التربية الدينية للمواطنين. وعبَّر گورسل عن رأيه هو شخصياً فى ضرورة عودة الآذان، والعبادة باللغة العربية، وأنه لا يوافق على أن تكون العبادات بالتركية، كما لا يوافق على استخدام مصطلح «الإصلاح الدينى» ... وبطبيعة الحال تم تناول موضوع الانتخابات، وأعلن بشكل قاطع أنها ستعقد فى أكتوبر سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ، وأن المجلس سيتم افتتاحه فى العشرين من نفس الشهر. وطلب منه عصمت باشا أن يُعلن ذلك على الأمة فوراً (١٠٣).

إن أهم مايلفت النظر فى تركيا خلال النصف الثاني من سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ هو صدور قانون باستحداث هيئة التخطيط، التى فكر فيها منسوبو كلية العلوم السياسية، وصدر قانون ٩١ لسنه ١٩٦٠م بإنشاء هذه الهيئة، التى تولت وضع الخطط والبرامج للدولة (١٠٤) وأعادت إلى الأذهان خطط التنمية الاقتصادية، التى أُتبعت خلال فترة الحزب الواحد.

وبدأت محاكمات «جزيرة، ياسّى»، وأخذت تَشغل حيزاً، كبيراً، من قبل المواطنين، والصحافة على حدٍ سواء، فمنذ ١٤ أكتوبر، والمحاكمة دائرة تحت سمع، وبصر الجميع، وبرئاسة القاضى سالم باش اول Salim Basol، وظلت فى مداولاتها، وتحقيقاتها حتى ١٥ أيلول /سبتمبر سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ كما سنرى.

أما أهم الأحداث التى اختتمت بها سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ، هو تمزق هيئة الاتحاد الوطنى، وتفرقها؛ فقد كانت الهيئة منذ البداية تنقسم إلى؛ مجموعة: ترى انتقال الحكم إلى المدنيين فوراً، أو بقدر الإمكان عقب استقرار الأمور، ومجموعة، أخرى، ترى الاحتفاظ بالسلطة إلى أن يتم الإصلاح، وإعادة البناء السياسى للبلد، قبل أن يُسمح بعودة سياسة الأحزاب مرة أخرى؛ وكانت هذه المجموعة ترى ضرورة استمرار الإدارة العسكرية، لمدة أربع سنوات على الأقل، أو تزيد عند الضرورة. كان **جمال كورسل** ومجموعة **الجنرالات** يقودون التيار الأول، وقد وصفوا بالمعتدلين. أما المجموعة الثانية، فكانت تتكون من صغار الضباط، أي الكولونيلات. وكانوا متصفين بالراديكالية أو التطرف. ولم يكن من السهل على هؤلاء أن يوطنوا أنفسهم على المشاركة فى الحكم، مع القادة والجنرالات. وسياسياً؛ كانت المجموعتان مركزتان على عصمت باشا، وحزب الشعب الجمهوري. وكذلك كان المعتدلون يهدفون إلى نقل السلطة إلى حزب الشعب الجمهورى، خاصة، بعد أن حُلَّ الحزب الديمقراطى،

وأصبح هو أقوى التنظيمات السياسية فى الساحة. أما المجموعة الثانية فقد كانت تود الاستفادة من قوة الحزب الجمهورى دون تسليمه السلطة فى الوقت الراهن؛ وكانوا يفضلون الاحتفاظ بالسلطة إلى أن يتم تهيئة المناخ السياسي الجديد فى البلاد.

وفى البداية؛ لم يكن كبار الضباط قد تأهبوا للمنافسة، أو التحدى بالشكل الكافي، وقد أجمعوا الرأى، والموافقة على اقتراح **گورسل** الذى يقضى بأن يعود الضباط الذين تحملوا جزءا من مسئولية الانقلاب إلى وحداتهم، تاركين السلطة لگورسل، وهيئة كبار القادة. ولكن ذوى الرتب الأدنى، الذين خططوا للانقلاب، رفضوا هذا الاقتراح، وعارضوه، وهم الذين شكلوا اللجنة، السابق الإشارة إليها، وهم الذين طلبوا من أساتذة القانون تهيئة البناء **الدستورى** للحركة، ذلك البناء الذى يضمن بقاء **هيئة الاتحاد القومي** فى السلطة، حتى إجراء الانتخابات، وتكوين المجلس النيابى الجديد، وتشكيل الحكومة التى تتولى الأمر(١٠٥).

وكانت هذه هى نهاية الطبة الأولى، من الصراع على السلطة، والتى استمرت حتى طرد أربع عشر ضابطاً من الراديكاليين، فى الثالث عشر من نوفمبر سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ. وقد كان وضعهم فى الأساس قوياً، وكان جميع الأعضاء قادرين على إحداث تأثير كبير فى صنع القرار السياسى، وكان الكولونيل آلب آرسلان توركش قد أصبح السكرتير المساعد لگورسل، وفى مكانه هذا، كان يبدو أنه هو القوة الحقيقية، أو مَنْ يمارس شخصية الأب بالنسبة لجمال گورسل(١٠٦). وأصبح الماجور **اورخان أركانلى** نائب السكرتير العام لهيئة الاتحاد القومي. وكان ذا نفوذ، ومكانة استيراتيجية، بحيث كل شئ كان يمر من تحت يديه، هو، قبل التنفيذ. وفى اللجنة كانت الأغلبية للراديكاليين، ولذلك، لم يكن معظم الأعضاء يشعرون بالاضطرار إلى تسليم السلطة إلى المدنيين.

ومع أن الوضع كان متشابهاً فى درجة التوتر، إلاّ أن الضباط القدامى هم الذين كانوا يتحكمون فى السلطة التنفيذية مع رئيس الوزارة **«جمال گورسل»** فالجنرال **قيزيل اوغلى** كان يتولى الداخلية، والجنرال **أوزديلك**، يتولى الدفاع، والجنرال **أولاى** يتولى الاتصالات(١٠٧). هذا؛ بالإضافة إلى أن الماجور جنرال **مَعْدن اوغلى** كان هو قائد قوات أنقرة، وقائد الفرقة الثامنة والعشرين، والكولونيل **عثمان گوكصال** كان فى وضع رئيس الحرس الجمهوري، وكانا هما من أنشط القواد الملحقين فى الهيئة. وعلى الجانب الأخر، كان الراديكاليون قد ترقوا في سلكهم العسكرى. وعلى الفور، أعادوا علاقاتهم مع القوات المسلحة، وخلقوا نوعاً من الاتصال مع العناصر النشطة من الرتب الأقل، مثل **دوندار سيحان وطلعت آيدمير** الذى شارك فى التخطيط للانقلاب، ولكنه لأسباب عديدة لم يشارك فى الهيئة. ولذلك، كان الراديكاليون مازالوا فى موقع التهديد للجنرالات. وقد نجح صغار الضباط فى التغلب على الحكومة بدون مساعدة منافسيهم الكبار، ولم يكن هناك أي سبب يمنعهم من تكرار المحاولة، فالوقت ليس فى صالح الجنرالات الآن ... ولذلك، كانا كليهما يعيش فى خوف من انقلاب يقوم به الطرف الآخر.

كان الجنرالات أسبق فى الحركة؛ ففى ٢٢ سبتمبر سنه ١٩٦٠م تم إبعاد **توركش الذى** كان يُعد الزعيم الحقيقي للراديكاليين عن مكتب رئيس الوزراء، وحلَّ محله **حلمى اينجه صولى** Hilmi Incesulu، الذى كان موظفاً مدنياً، قد عمل والياً لإحدى المقاطعات(١٠٨) تم هذا بينما كان عدد من الجنرالات(*) يقومون بجولة فى الأناضول، لشرح أهداف ثورة مايو وقد فُسرت أخبار عزل توركش على أنها تطهير محدود، ولذلك قام **اورخان أركانلى** – الذى ربما خشي على موقعه – بقطع رحلته فى الأناضول وعاد هو والأعضاء الآخرين إلى العاصمة. ولكن لم يكن هناك أى شئ يفعله المتطرفون سوى استخدام أغلبيتهم فى هيئة الاتحاد

القومي، للحيلولة دون تولى أي من أعضاء اللجنة، أي مناصب عامة باستثناء **جمال گورسل**(١١٠).

ومع حلول شهر سبتمبر، بدأت هيئة الاتحاد القومى تُناقش مسألة تشكيل المجلس التأسيسى، الذى سيتولى الوضع التشريعى، بدلاً من الهيئة، هؤلاء الذين يودون بقاء الهيئة فى السلطة، عارضوا هذا المشروع. وكان المعتدلون واثقون كل الثقة من أنهم لن يحققوا الأغلبية التى تجعل هذه الفكرة ترى النور. فى نفس الوقت، قد تحققوا من أن هيئة الاتحاد القومي، ونشاطاتها قد جعلت **الراديكاليين** يبدون غير شعبيين، سواء لدى القوات المسلحة، خاصة، أو فى البلاد كلها، عامة. فإن عملية إخراج ٢٣٥ جنرالاً، و٥٠٠٠ ضابطاً من الجيش، و١٤٧ أستاذاً من الجامعة، كانت ماتزال ماثلة فى الأذهان، وتحمل مجموعة المتطرفين أوزارها، أكثر من هيئة الاتحاد القومى ككل. وعلى العموم، أصبحت الصحافة أكثر نقداً لعملية التمزق التى تسود اللجنة، ومع بداية أكتوبر، كانت هناك تقارير تشير إلى أن الراديكاليين – الذين يودون الاحتفاظ بالسلطة قد انتخبوا زعيماً لهم ولكن **گورسل** الذى أنكر أن يكون هناك أي انقسام فى اللجنة التى تلتف حول زعامته بالكامل(١١١). **رفض هذه التقارير. وفسر** عدم إصدار الدستور المؤقت، حتى ذلك التاريخ، على أنه عامل من عوامل الضعف الذى تتصف به لجنة الاتحاد القومي، ومن هنا، كان لابد من تشكيل **المجلس التأسيسي**، وجعله يرى النور فى أقرب فرصة. ولذلك صدر فى الثالث عشر من نوفمبر سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠ القانون رقم ١٥٧ فى شأن المجلس التأسيسي، وفى أعقابه صدر القانون رقم ١٥٨ بشأن التمثيل، والاختيار لذلك المجلس التأسيسى. وهكذا بدأت تركيا تعيش مرحلة ماقبل الحياة النيابية، فى مناخ دستورى. وبصدور قانون التمثيل معتمداً على صدور قانون المجلس التأسيسى، أصبحت اللجنة،

أي هيئة الاتحاد القومي تأخذ مكانها فى هذا المجلس الجديد ككادر نشط فقط.

كان القانون رقم ١٥٧ مكوناً من أربعة وأربعين مادة، مواده الثلاث الأولى أحكام عامة، وتبين المادة الأولى أن المجلس سيتكون من أعضاء هيئة الاتحاد القومى، والأعضاء الذين سيتم اختيارهم، وانتخابهم بناءً على قانون تمثيل المجلس. وتُعطى المادة الثانية، المجلس الحق فى إدارة السلطة التشريعية، فى البلاد، إلى أن يتم تشكيل الحياة النيابية، التى ستتم بعد إجراء الانتخابات فى ٢٩ من أكتوبر سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ على أبعد تقدير. وأن قانون المجلس التأسيسى هذا، سيُطرح للاستفتاء العام، لإقراره النهائي. وتأكد المادة الثالثة؛ أن الأعضاء المنتخبين، أو المختارين للمجلس التأسيسي، لا يمثّلون أي تيار سياسي، أو فئة معينة، بل، إنهم سيمارسون أعمالهم باسم المجلس.

وباختصار، تم اختيار، وانتخاب ٢٥٦ عضواً ليكونوا المجلس التأسيسى، بجانب أعضاء هيئة الاتحاد القومي. وتم افتتاح المجلس، فى السادس من يناير سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ فى مبنى المجلس القديم. وهكذا، بدأت إدارة هيئة الاتحاد القومى، تدخل نظام الدولة المقيدة، والملتزمة بالدستور المؤقت. وتخطو الخطوة الأولى نحو تصفية النظام الثوري[١١٢]، وتدخل إلى مرحلة الإدارة المدنية.

وما أن استقر الوضع على هذا المنوال، حتى بدأ المراقبون يفسرون ذلك على أنه بداية النشاط السياسي فى البلاد، وما أن حلّ شهر فبراير من عام سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ حتى صادفنا تكوين حزبين سياسيين جديدين هما **حزب العدالة**؛ وقد أعلن عن نفسه فى الحادى عشر من فبراير، وفى الثالث عشر من نفس الشهر أعلن **حزب تركيا الجديد** عن بدأ ممارسة نشاطه السياسى.

وكان من أهم واجبات المجلس التأسيسى؛ هو إكمال القانون الجديد للانتخابات، وقد تم استكماله، وقبوله بالفعل فى ٢٥ مايو سنه ١٩٦١م، كما تم استكمال مشروع الدستور، وقُدِّم للمواطنين، للاستفتاء عليه، فى التاسع من تموز «يوليو» من نفس السنة. وبقبول هذا الدستور، لم يعد هناك مبرر لوجود المجلس التأسيسى هذا. وتم إلغاءه فى الرابع من سبتمبر سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ، بالقرار رقم ٧٣ لسنه ١٩٦١(١١٣). وبهذا أصبحت الكلمة للمجلسين الجديدين الذين سيتشكلان بعد الإنتخابات القادمة.

خلال هذه التطورات على الساحة السياسية، كان الغليان لم يهدأ بعد، فى القوات المسلحة، فقد كان الجنرالات، وخاصة القادة منهم، على وعي كامل بالمخاطر التى تحيط بهم، وخاصة بعد إخراج الأربع عشر عضواً من هيئة الاتحاد القومي، والتصفيات التى حدثت فى الجيش، ولذلك قرر القادة الكبار أن يحموا أنفسهم، والنظام، بمظلة تنظيمية تستطيع السيطرة على الموقف، وحسمه فى الوقت المناسب، فشكلوا فى القوات المسلحة منظمة عرفت فى ذلك الوقت بـ «اتحاد القوات المسلحة» **Armed Forces'Union**، وتضم فى عضويتها؛ كل من الجنرال **جمال طـــورال** قائد الجيش الأول الميداني، وقائد قوات الأحكام العرفية فى إستانبول، وغيره العديد من الجنرالات فى مختلف الأسلحة، والرتب، وكذلك، الجنرال **جودت صوناى** قائد القيادة العامة للقوات المسلحة، والذى قرر بنفسه، أن يكون على اتصال مستمر مع كل أعضاء القيادة، حتى يجعلهم تحت رقابته، وسيطرته(١١٤).

وكانت إحدى مهام **اتحاد القوات المسلحة** أن يقوم بدور «كلب الحراسة»، على صغار الضباط، من ناحية، وأن يضع عينيه على نشاطات، وفعاليات هيئة الاتحاد القومى "N.U.C" من ناحية أخرى ؛ فبعد إبعاد الأعضاء الأربع عشر، بدى **معدن اوغلى** كرجل قوي فى

الهيئة. وبدأ الخوف فى اتحاد القوات المسلحة "A.F.U" من أن يحاول هو أن يستأثر بالقوة مباشرة. لذلك، فبعد انقلاب ١٣ نوفمبر، توجه كل من مجيب آتاقلى، وآمان الله چلبي عضوا الهيئة إلى **جمال طورال** فى إستانبول، وقدما إليه تقريراً بأن: **كورسل** كان يأمل فى انقلاب آخر لكي يؤسس نظاماً ديكتاتورياً، مع كل من **كوكصال**، و **أوقان**، و **أولاى** و **معدن اوغلى**.(١١٥). ولو أن هذه المحاولة قد تمت، لتدخل اتحاد القوات المسلحة من أجل منعها، ولكن فى الوقت الراهن كان كل أعضاء الاتحاد [A.F.U] يشاركون كل اعضاء الهيئة [N.U.C] الرغبة فى نقل السلطة للمدنيين، ومن أجل الوصول إلى هذه النهاية، فقد أيد الاتحادُ اللجنة، وأعطاها عوناً كاملاً.

لقد أصبح اتحاد القوات المسلحة القوة الحقيقية، والضامنة لإعادة الحياة النيابية، لتلعب دورها الكامل على الساحة. وفى الواقع، لقد دخل أعضاء هيئة الاتحاد القومى فى ميدان السياسة، واقتنعوا - من حيث المبدأ - بالجلوس فى مقاعد مجلس الشيوخ المقدم إليهم من المجلس التأسيسى(١١٦). ومن ناحية أخرى، فقد أكد الجنرال جودت صوناى للشعب بأن «قواتنا المسلحة اليوم، مصممة على إخضاع كل المصاعب، وتخطى كل العوائق، من أجل تسليم الديمقراطية السليمة، بأمان كامل لأمتنا التركية العظيمة، ولقد نجحت تماماً فى إدارة العمل التنظيمي، فى المرحلة الثالثة، من حركة ٢٧ مايو الثورية ..»(١١٧). ولكن فى النهاية، ثبت تماماً بأن القوة قد انتقلت من لجنة الاتحاد القومى، إلى القيادة العسكرية، واتضح ذلك عندما تحطمت واقعة **طانسال** على رأس اللجنة:

ففى الثالث من حزيران سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ أعلن راديو أنقرة، أنه قد تقرر نقل الليفتنانت جنرال **عرفان طانسال** من قيادة القوات الجوية، لرئاسة مكتب البعثة العسكرية فى واشنطن، وأن يتولى الماجور جنرال **سليمان طولجه** أعمال القيادة.(١١٨). وكانت العملية قانونية تماماً،

فجمال كورسل رئيسًا للدولة، ورئيسًا للوزراء، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس لجنة الاتحاد القومي. أما طانسال؛ فكان واحداً من قواد اتحاد القوات المسلحة، ولو عيِّن في وظيفة في الخارج لاعتبر نفياً حقيقياً، وأن ذلك يمكن أن يحدث للآخرين. ولذلك، فإن اتحاد القوات المسلحة، لن يسمح بذلك، حتى يستطيع الاحتفاظ بموقعه، وسلطاته. وقدم الاتحاد إنذاراً إلى كورسل، يُخبره فيه بضرورة بقاء **طانسال** في مكانه القديم. وطالب الأنذار كورسل بعزل **معدن اوغلى** من قيادة قوات الأحكام العرفية في أنقرة، ونقل **عثمان كوكصال** من قيادة حرس رئاسة الجمهورية، كما طلب منه، الإبقاء على الجنرالات المبينة أسمائهم في الإنذار، في أماكنهم القديمة، وأن يخرج الجنرال مظفر آلانقوش ALankus وزير الدفاع من الوزارة. وأخيراً، طلب الانذار عدم تدخل لجنة الاتحاد القومي في الشئون العسكرية، سواء في الترقيات، أو التنقلات، أوالعزل، أو نقل أي عضو آخر من الاتحاد(١١٩).

قبل **كورسل** الإنذار، وفي الثامن من يونيه حُزيران أعلن الجنرال **جودت صوناى** أمراً من الدولة بأن يبقى **طولجه** في منصبه كماهو، وقد اعتُبر مناسباً بقاء الليفتنانت جنرال **عرفان طانسال** قائداً للقوات الجوية كماهو(١٢٠). ونُحِّي كل من **معدن اوغلى** و **كوكصال** من مكانه، وأُبعد **معدن** أوغلى من لجنة الاتحاد القومي. ولم تُقبل استقالته من الجيش، وأُبقي على الجنرالات المدرجة أسماؤهم في الإنذار كماهم. وفي الحادي عشر من نفس الشهر شارك **صوناى،** ولأول مرة في اجتماعات اللجنة، ثم استمر في متابعه ذلك الكسب.(١٢١) الذي تحقق.

وبحلول منتصف صيف سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ عادت تركيا مرة أُخرى إلى الحقل السياسي، وسياسة تعدد **الأحزاب**. وإعادة تكوين الأحزاب، ثم التصريح بها، في الثاني عشر من يناير سنه ١٩٦١م، وبدأت الأحزاب الجديدة في التكوين، والظهور في الشهر التالي مباشرة،

وبالرغم من الحظر المفروض على منشئي الحزب الديمقراطي، فقد وافقت السلطات العسكرية للأحزاب بمباشرة النشاط السياسي مع أول ابريل. وإن كانت تحذيرات **كورسل** ضد الرجعية، تتوالى من حين لآخر، وفى التاسع من مايو أعلن الحاكم العسكرى فى إستانبول، نبأ القبض على بعض الأشخاص المنحرفين، الذين وقعوا تحت تأثير الأيديولوجيات الأجنبية، وأرادوا أن يبعثوا الحزب الديمقراطى من جديد.(١٢٢). وفى السابع والعشرين من مايو، وبمناسبة الذكرى الأولى لثورة مايو، وافق المجلس التأسيسي على الدستور الجديد، وقانون الانتخابات، وتحدد يوم الأحد التاسع من تموز كتاريخ للاستفتاء على الدستور(١٢٣).

وخلال هذه الفترة، بدأت الأحزاب التى تأسست على أنقاض الحزب الديمقراطي، أوهى امتداد له، وخاصة حزب العدالة J.P = A.P بالدعاية ضد الدستور، والحكم العسكرى. فما كان من الجنرال جمال طورال، إلاً أن نشر منشوراً فى الثامن والعشرين من حزيران، كان الهدف من ورائه، هو تخويف حزب العدالة، بل كان هناك مِنْ بين أعضاء لجنة الاتحاد القومي مَنْ أراد إغلاق الحزب(١٢٤).

كانت لجنة إعداد الدستور قد تشكلت تحت رئاسة المؤرخ التركى الشهير **أنورضيا قارال**، وقد اعتمدت على النص الذى أعدته لجنة أساتذة القانون، من قبل، وكثّفت من مجهوادتها، وقُدِّم المشروع إلى الاستفتاء الشعبي، في موعده المحدد؛ ألا وهو التاسع من يوليو/تموز، وكان المطلوب من الشعب أن يقول **نعم** أو **لا**. وجاءت النتيجة كما يلى:

عدد الناخبين المقيدين	١١٫٧٣٥٠٠٠ ناخباً.
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	١٠٫٢٨٢٫٥٦١ صوتاً.
عدد الأصوات الصالحة	١٠٫٢٢٢٫١٦٩ صوتاً.
عدد الأصوات الموافقة	٦٫٣٤٨٫١٤١ صوتاً.
عدد الأصوات المعارضة	٣٫٩٣٤٫٢٧٠ صوتاً.(١٢٥)

وبلغت نسبة المعارضين ٤٠٪ من عدد الأصوات(١٢٦). وهكذا، وبالرغم من أن الذين يمكن أن يكونوا قد قرأوا نص هذا الدستور، لا يتجاوزون حفنة، بسيطة، من المهتمين بمثل هذه الأمور، إلاَّ أن الأغلبية، قد وافقت عليه. وأصبح سارى المفعول(١٢٧).

ومما يلفت النظر فى التحليل الذي قام به ويكر **Weiker** لهذا الاستفتاء؛ أن المواطنين ذوى الميول اليمينية، المحافظة، قد أيدت الاستفتاء، وأنها كانت ترغب فى عودة الحياة البرلمانية، بشكل طبيعي، وأن الولايات المعروفة باتجاهاتها الإسلامية، قد وافقت على الدستور بأغلبية كاسحة (١٢٨).

وقد كان المناخ السياسي ملبداً بالغيوم، الكثيفة، والرأى العام يتابع باهتمام محاكمات زعماء الحزب الديمقراطي في **جزيرة ياسى** - والتى بدأت منذ الخامس عشر من أكتوبر سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ - من خلال التغطية الإعلامية الكاملة مما حَشد الأذهان بآلاف التوقعات، التى ستتمخض عنها الأحكام. والتى تقرر أن يُعلن عنها فى الخامس عشر من سبتمبر سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ. وكانت النتيجة شبه معروفة، ومؤكدة، قبل أن تُعلن، وهذا مادفع **عصمت باشا**؛ إلى أن يكتب خطاباً، فى الثالث عشر من سبتمبر، وجهه إلى رئيس الدولة، وهيئة الاتحاد القومى(١٢٩) * يُعارض فيه، إعدام المحاكمين سياسياً، ويعلن للأمة؛ أنه يعارض تنفيذ الحكم، ويطالب رئيس الدولة، ورئيس هيئة الاتحاد القومى، وقائد القوات

(*) لم ينشر نص هذا الخطاب إلاَّ فى ١٧ أكتوبر سنه ١٩٦٦م فى جريدة [Ulus] «أولوص» رداً على الحملة الإعلامية التى شنها قدامى الديمقراطيين متهمين حزب الشعب الجمهوري بأنه كان وراء الإسراع فى الإنهاء من المحاكمة، والتخلص من أقطاب الحزب الديمقراطى، ثم نُشر النص الكامل، للمرة الثانية، فى المؤتمر الصحفى، الذى عقده سكرتير عام الحزب الجمهورى، كمال صاتير فى ١٩٦٧/١١/١٦م: موضحاً الدور الذى لعبه عصمت باشا فى الحيلولة دون إعدام قادة الحزب الديمقراطي. انظر

.(Metin Toker, Ismet pasayla 10 yel, 3 ncu celt. s.214) :

المسلحة بالتدخل، لوقف التنفيذ. وتأخر وصول الخطاب إلى لحظة النطق بالأحكام. وسبب هذا الموقف حرجاً، للجنة القضاء الأعلى، خشية أن تُتهم بأنها وقعت تحت تأثير ما .. وأخيراً، توصلت اللجنة إلى قرار مفاده ألاَّ يُقرأ خطاب **رئيس حزب الشعب الجمهورى**، بل يُترك على منصة القضاء، مَنْ شاء يقرؤه، ومَنْ لم يشأ يتركه مكانه ... وتم النطق بالأحكام، وأُعدم كل من **زورلى، بولاطقات** فى الخامس عشر من سبتمبر، أما مندريس فقد تم تنفيذ حكم الإعدام فيه فى السابع عشر من سبتمبر سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ، بعد أن قضى فى السلطة عشر سنوات ويومين، كرئيس للوزراء، وبعد محاكمة دامت سنة وثلاثة أشهر، وواحد وعشرين يوماً.(١٣٠) أما **بايار** فقد حكم عليه بالمؤبد مدى الحياه، وحوَّل باقى المتهمين إلى السجون، لقضاء ماحكمت به هيئة القضاء الأعلى(١٣١).

وعلى الرغم من أن التهم كانت كثيرة، ومتعددة، بحيث وصلت إلى مايؤدى إلى قضاء ٢٢سنه وستة أشهر أشغال شقة، ودفع ٤ر٨٧٠٧٨٠ ليرة فى ذمته، وغيرها من أحكام الأشغال الشاقة المؤبدة لسوء استغلال النفوذ، والإخلال بالدستور مما يؤدى إلى الإعدام(١٣٢)، فإن هذه الأحكام، قد خلقت ردود أفعال شديدة، على جميع المستويات؛ داخلياً، وخارجياً، فلم يكن أحد يتوقع مهما كانت الدوافع السياسية، والاجتهادات الحزبية، أن تصل الأمور إلى حبل المشنقة، بل كانت أقصى أمانى المعارضين هو إبعاد الحزب الديمقراطى، والسجن – الذى يعقب بعد عدة سنوات العفو – لزعماء السياسة.

وهكذا كانت نهاية الدراما التى عاشها **عدنان مندريس** وكانت كلماته الأخيرة وهو يصعد إلى حبل المشنقة:

– فى تلك اللحظات التى أودع فيها الحياة .. أتمنى السعادة الأبدية لأمتى، ودولتى .. وإنى لأذكر في هذه اللحظة زوجتى، وأولادى بكل الحب والشفقة ..

هوامش ومراجع المبحث الثالث بالقسم الثانى

(81) The Turkish ex. S. 159.

(82) The Turkish ex. S. 159.

(٨٣) المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٨٤) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(٨٥) نفس المرجع، نفس الصحفة.

(٨٦) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(87) Aydemir, Menderes'in Drami, 323.

(88) S. S. Aydemir, Ikinci Adam, cilt 3. S. 439 - 440.

(89) S. S. Aydemir, Ikinci Adam, cilt 3. S. 451.

(٩٠) المرجع السابق، ص ٤٥٢.

(٩١) المرجع السابق، ص ٤٥٣.

(92) The Tuskis ex .... p. 161.

(٩٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(94) S. S. Aydemir, Ikinci Adam, cilt 3. S. 493.

(٩٥) المرجع السابق، ص ٤٧٠.

(٩٦) المرجع السابق، ص ٤٦٦.

(٩٧) المرجع السابق، ص ٤٨٩.

(98) Ikinci Adam, cilt 3, S. 481.

(99) Cumhuriyet, 3 Temmuz 1960.

(100) Cumhuriyet, 3 Temmuz 1960.

(١٠١) الرجل الثانى، مرجع سبق ذكره، ص٣، ص٤٨٥.

(102) Metin Toker, Ismet pasayla 10 yil, cilt 3 . S. 79.

(١٠٣) المرجع السابق، ص ٤٨٦.

(١٠٤) نفس المرجع ص ٤٨٦ – ٤٨٨.

(105) A . F . The Tuskish ex .. p. 165.

(106) Cumhuriyet, 16 Haziran 1960.

(107) Cumhuriyet, 16 Agustos, 1960.

(108) Cumhuriyet, 23 Eylul 1960.

(١٠٩) المرجع السابق.

(١١٠) جمهوريت ٢٩ ايلول سنه ١٩٦٠.

(١١١) جمهوريت ٢ أكيم = أكتوبر سنه ١٩٦٠.

(112) Ikinci Adam, cilt 3, S,506.

(١١٣) المرجع السابق ص٥٠٦ - ٥٠٧.

(114) Orhan Erkanli, Anilar, S, 142.

(115) Faik, Gazeteci .. S, 107.

(116) Cumhuriyet, 3 Mast 1961.

(١١٧) المرجع السابق، ٨ مارس سنه ١٩٦١م.

(118) Weiker, Revolution, p. 136 - 137.

(119) Faik, Gazeteci, S. 117.

(120) Cumhuriyet 9 Haziran 1961.

(121) Faik, Gazeteci, S, 119 + Cumhuriyet, 12 - 6 - 1961.

(122) Cumhuriyet, 10 Mayis 1961.

(123) The Turkish ex .. P 170.

(124) Cumhuriyet, 29 Haziran 1961.

(125) S. S. Aydemir, Ikinci Adam, C . 3 . S . 510.

(126) Cumhuriyet, 12 Temmuz 1961.

(١٢٧) الرجل الثانى، مرجع سبق ذكره، حـ٣، ص٥١٠.

(128) Weiker, Revolution .. P 165 - 166.

(129) Metin Toker, Ismet pasayla 10 yil, 3 cilt, S. 814.

(130) Cuneyt Arcayurek acikliyor. 4, S. 17.

(131) Ikinci Adam, cilt 3. S . 517 - 525.

(132) S . S . Aydemir, Menderesin Drami, S. 495.

المبحث الرابع

عودة الحياة النيابية ... وحكومات الإئتلاف

خلال المرحلة الانتقالية

١٩٦١ - ١٩٦٥م

١٣٨١ - ١٣٨٥هـ

المبحث الرابع

عودة الحياة النيابية وحكومات الإئتلاف

العودة إلى الحياة النيابية:

لقد اقتربت نهاية النظام العسكرى؛ بعد أن تم إعداد الدستور الجديد، وقُدِّم للاستفتاء الشعبي، ووافق عليه الشعب بأغلبية كما رأينا، وتشكلت أحزاب جديدة؛ ولكنها زادت عن حدِّها. وهذا هو ما أقلق لجنة الاتحاد القومى، واتحاد القوات المسلحة فى نفس الوقت، ولذلك، كان عليهما أن يتخذا التدابير اللازمة، تحسباً لأي احتمال، يتمخض عن نتائج الانتخابات القادمة؛ فإذا ماقدِّر للحزب الديمقراطي أن يأتى إلى السلطة بأغلبية مطلقة، فلابد أنه سيثأر من الانقلابين. ولذلك، لابد من الحيلولة دون عودة الحزب الديمقراطي، وعدم المساس بالأحكام التى صدرت فى «جزيرة ياسِّى»: ولن يتأتى ذلك إلاَّ بعقد اتفاقية قومية.

فكر العسكريون فى ضرورة جمع «قادة الأحزاب» فى مؤتمر مائدة مستديرة، لتحديد مسار كل حزب، وتأمين حسن التعامل فيما بينهم، خاصة، وأن المعارك السياسية، والانتخابية، بدأت تفصح عن نفسها، من جديد، كما أن حزب **العدالة** أثبت وجوده، وقوته فى الميدان. كما وأن حزب **تركيا الجديدة**، بدأ يروج اشاعاته، بأن جمال گورسل سيكون مرشحه للرئاسة، وأن ابن عدنان مندريس **«يوكسل مندريس»** قد انضم إلى **حزب تركيا الجديدة**. وبدأت صوره تظهر في بعض الصحف، والمجلات جنبًا إلى جنب مع **«على جان»** مؤسس الحزب[١٣٣]، وحتى إذا كانت هذه الأخبار عارية من الصحة، فإن هدفها واضح؛ وهو الاستئثار بأصوات أنصار الحزب الديمقراطي. ولم يكن بإمكان **عثمان بلوكباشى**، أن يبقى بعيداً، عن المزايدة على هذه الأصوات، فأعلن فى خطاب له في **باليكسير** أنه أقرب للديمقراطين من الآخرين ألف مرة:

– إننى أقرب منهم إلى الحزب الديمقراطي ألف مرة ... ![١٣٤]

كل هذه الآحداث، والمناورات زادت من هواجس العسكريين، مما دفعهم إلى الاجتماع بـ **عصمت باشا** فى السادس عشر من أغسطس سنه ١٩٦١م فى إحدى قاعات مجلس الشعب على انفراد. ولقد استطلعوا رأيه في الحزب الذى يمكن أن يكسب الانتخابات. ولم يكن جواب عصمت باشا يبعث الطمأنينة حيث قال لهم:

– إن حزب الشعب الجمهوري يمكن أن يكسبها، ويمكن ألاَّ يكسب هذه الانتخابات[١٣٥].

وزادهم هذا الرد إصراراً على فكرة المائدة المستديرة، وأخيراً، وبعد لقاءات منفرده مع رؤساء الأحزاب، تقرر عقد اجتماع تمهيدى، يحضره السكرتير العام لكل حزب، فى الحادي والثلاثين من أغسطس سنه ١٩٦١م، واستمر الإجتماع عدة أيام، كان يحضر خلالها مع السكرتير العام، بعض الإداريين البارزين فى كل حزب، وبحضور أعضاء من لجنة الاتحاد القومى، واتحاد القوات المسلحة. وفى النهاية توصلت هذه الهيئة إلى بروتوكول، أُطلق عليه **«الاتفاقية القومية»** وقد وقَّع عليها فى الخامس من سبتمبر كل من جمال كورسل، ورؤساء الأحزاب وسط حشد إعلامي كبير وقد اشترطت الاتفاقية، ووافقت على:

– عدم مناقشة مشروعية الثورة،

– عدم مناقشة التغيُّرات الاجتماعية للثورة الكمالية،

– عدم مناقشة الأحكام التى ستصدر عن ديوان القضاء الأعلى فى ياسِّى آده .. [١٣٦]

ولم يتخلف عن التوقيع، سوى **عثمان بلوكباشى**، الذى جعل غيره يوقع تلك الاتفاقية، تحسباً لأى احتمال مستقبلي.

صدرت الأحكام، وتم التنفيذ، والتزمت الأحزاب بالاتفاقية. ولم يعد هناك مايحول دون إجراء الانتخابات فى موعدها المحدد، خاصة وقد وعدت بها الثورة منذ لحظاتها الأولي.

وأُجريت الانتخابات فى الخامس عشر من أكتوبر سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ، وسط حياد تام، وانضباط كامل من جميع الأطراف. وكانت نتائجها كمايلى:

- عدد سكان تركيا عند إجراء الانتخابات أي سنه ١٩٦١م ٢٨٫٧٧١٫٠٠٠ نسمة،
- عدد الناخبين المقيدين فى جداول الانتخابات ١٢٫٢٩٥٫٣٩٥ ناخباً،
- عدد الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات ١٠٫٥٢٢٫٧١٦ ناخباً،
- أي بنسبة ٨١٫٤٪ وهذه نسبة جيدة جداً ..
- عدد الأصوات الصحيحة ١٠٫١٣٨٫٠٣٥ صوتاً، أي بنسبة ٩٦٫٣٪ من مجموع الأصوات.

وقد شارك في هذه الانتخابات أربعة أحزاب كانت أصواتها:

- حزب الشعب الجمهورى .. ٣٫٧٢٤٫٧٥٢ صوتاً بنسبة ٣٦٫٧٪
- حزب العدالة .. ٣٫٥٢٧٫٤٢٥ صوتاً بنسبة ٣٤٫٨٪
- حزب الأمة القروى الجمهوري ١٫٤١٥٫٣٩٠ صوتاً بنسبة ١٤٫٠٪
- حزب تركيا الجديدة .. ١٫٣٩١٫٩٢٤ صوتاً بنسبة ١٣٫٧٪
- المستقلون ٨١٫٧٣٢ صوتاً بنسبة ٠٫٨٪

وطبقاً لذلك كانت أنصبة الأحزاب من المقاعد البرلمانية كمايلى:

- حزب الشعب الجمهورى ١٧٣ مقعداً برلمانياً، و٣٦ مقعداً فى مجلس الشيوخ.
- حزب العدالة ١٥٨ مقعداً برلمانياً، و٧١ مقعداً في مجلس الشيوخ.

- حزب الأمة القروى الجمهوري ٥٤ مقعداً برلمانياً،
و١٦ مقعداً في مجلس الشيوخ .
- حزب تركيا الجديدة ٦٥ مقعداً برلمانياً،
و١٣ مقعداً فى مجلس الشيوخ(١٣٧).

وأذهلت هذه النتيجة الكثير من المراقبين، فى الداخل، والخارج، فهى بكل المقاييس نصراً **لمندريس**، رغم إعدامه، وتصويت ضد النظام العسكري، الذى ظهر على مسرح السياسة، منذ ٢٧ مايو(١٣٨) وكان معنى هذه النتيجة أن **الحزب الديمقراطي**، مازال فى الساحة يحافظ على أصواته، وأن كوادره مازالت تقف على رجليها، وكان معناها أيضاً؛ أن الثورة لم تُحدث أى تغيير يذكر، ومن هنا كانت خيبة أمل العسكريين، وحزب الشعب الجمهورى. فقد كانا يتوقعان فوزاً ساحقاً، للأخير، يمكنه من الوصول إلى السلطة، وهذا بدوره يضمن نوعاً من المشاركة، أو على الأقل نوعاً من الرقابة للعسكرين.

كما فجرت هذه النتائج أزمة أخرى ألا وهى «من سيكون رئيس الجمهورية؟ فالقوات المسلحة تود أن يكون لها نوع من السلطة، أو نوع من الإستمرارية .. وماذا سيحدث **لجمال كورسل**؟ .. حقاً، هناك اتفاقية، ولكن الأقاويل بدأت تتردد عن أن **حزب العدالة** قد أعدَّ مرشحه، وأن، حزب الشعب الجمهوري مقتنع به، وحتى إذا لم يقتنع، فإن الأصوات، الأخرى، من الممكن أن ترجِّحه، ويتم انتخابه رئيساً للدولة. وهذا ... إذا ماتم، يُعد منافياً، لكل ما اتفق عليه بين أعضاء اتحاد القوات المسلحة .. وعليه، لا يمكن أن يتم ذلك، ولابد من الحيلولة دون اتمامه، حتى ولو اضطروا إلى استخدام القوة .. ولا يمكن أن يكون هناك رئيس للجمهورية غير **جمال كورسل**. ولكن على مَنْ فى المجلس يجب أن يعتمد كورسل؟ هذه كانت المعضلة الجديدة ...

بالنسبة لحزب الشعب الجمهوري، كانت هناك آلاف الاعتراضات على أن يكون گورسل رئيساً للجمهورية .. ولكن فى نفس الوقت، لم يجد مرشحه بعد .. أما حزب العدالة فقد وجد فى الأستاذ الدكتور **على فؤاد باشگيل** مرشحاً مثالياً؛ فهو من كبار خريجى «دار الفنون العليّة»، وتخرج فى «مدرسة القضاء»، في العهد الدستورى، أي أنه قد درس الشريعة، أو الدين، والحقوق معاً، على حد تعبيرهم، آنذاك، وأتم دراسة القانون فى السربون، وعمل أستاذاً فى جامعة إستانبول، واستشاره كل من جلال بايار، وعدنان مندريس قبيل الأحداث التى أحاطت بهما، ولو سمعا مشورته لما حدث ماحدث، فمن هنا كانت له ذكرى مع مندريس. وبعد الثورة سافر إلى سويسرا، وأقام بها، وألف كتاباً هناك عن ظلال الثورة(١٣٩). ومن هنا، كانت القوات المسلحة لا تريده على الإطلاق .. وبدأت تعمل ضده بمجرد أن سمعت بتلك الأقاويل .. ولم تُعارض ترشيحه للرئاسة فقط، بل، كانت ترى ضرورة انسحابه من الحياة السياسية تماماً .. ومن هنا، تم نقله تماماً من العاصمة، وأُبعد إلى إستانبول.

افتتح مجلس الأمة التركى الكبير، فى السادس والعشرين من أكتوبر سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ. ورأس الجلسة أكبر الأعضاء سناً، وكان اينونو، فاعتذر، فاعتلى المنصة، مكانه، الأديب الكبير **«يعقوب قدرى قره عثمان اوغلى»**. كان الجو مشحوناً، ومتوتراً .. والعسكريون على تصميمهم .. فإما گورسل، أو لا شئ على الإطلاق .. وأخيراً، وبعد ستة أيام، مضنية، تم انتخاب **جمال گورسل**، رئيس اتحاد القوات المسلحة، رئيساً للجمهورية، فى اجتماع مشترك بين مجلسي الشعب، والشيوخ، وحصل على ٤٠٥ صوتاً من مجموع الأصوات التى تبلغ ٦٠٧ عضواً. وأُختير **فؤاد سِرْمَن**، عضو حزب الشعب الجمهوري، رئيساً لمجلس

الشعب، كما اختير **سعاد خيرى أوركوبلى** رئيساً لمجلس الشيوخ/ وهكذا اكتمل الوضع البرلماني، والنيابي في البلاد، ولم يعد هناك سوى تشكيل وزارة ائتلافية من حزبي الشعب الجمهوري والعدالة.

الإئتلاف الأول:

تم تشكيل الوزارة برئاسة رئيس حزب الشعب الجمهورى عصمت اينونو فى التاسع عشر من نوفمبر سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ (*) وقرأ هو بنفسه، برنامج أول حكومة ائتلافية أمام المجلس. وقد عبَّر فيه عن رغبة

(*) تم التشكيل الوزاري علي النحو التالي:

١ – رئيس الوزراء عصمت باشا [ح – ش – ج] حزب الشعب الجمهورى.

٢ – نائب رئيس الوزراء عاكف أييد اوغلى (ح . ع) حزب العدالة – وطورخان فوزين اوغلى ح.ش.ج.

٣ – وزير الدولة	نجمى اوكتم	[ح . ع]
٤ – وزارة العدل	شاهر قورتلو اوغلى	[ح . ش . ج]
٥ – وزارة الدفاع القومى	الهامى صانجار	(ح . ش . ح)
٦ – وزارة الداخلية	أحمد طوبال اوغلى	[ح . ع]
٧ – وزارة الخارجية	سالم سَرْبَرْ	[ح . ش . ج]
٨ – وزارة المالية	شفيق اينان	[ح . ش . ح]
٩ – وزارة التعليم القومى	حلمى اينجه صولى	[ح . ش . ج]
١٠ – وزارة التعمير	أمين باكسوت	[ح . ش . ج]
١١ – وزارة التجارة	إحسان گورسان	[ح . ع]
١٢ – وزارة الصحة	سعاد سَرَنْ	(ح . ع)
١٣ – وزارة الاحتكارات	شوكت بولاد اوغلى	(ح . ع)
١٤ – وزارة الزراعة:	جاويدا ورال	[ح . ع]
١٥ – وزارة المواصلات	جاهد آقيار	[ح . ع]
١٦ – وزارة الأشغال	بولند آجاويد	(ح . ش . ج)
١٧ – وزارة الصناعة	فتحى چاليك باش	[ح . ش . ج]
١٨ – وزارة الصحافة والنشر	قاموران اوليا اوغلى	[ح . ع]
١٩ – وزارة التعمير والاسكان	محى الدين گووان	[ح . ع]

حكومته، فى تبديد جو الخلافات التى تعيش فيه الأمة، وفتح صفحة جديدة، فى العمل السياسى، والخلاصة تضميد كل الجراح. وأعلن تمسكه بكل المواثيق، والمعاهدات، والأحلاف التى ترتبط بها تركيا، وبخاصة حلفي الناتو، والسنتو[١٤٠] ولم يشر من قريب أو بعيد إلي الاتفاقيات الثنائية. وهكذا بدأت الحكومة فى مباشرة مهامها.

وفى الثانى من ديسمبر سنه ١٩٦١م = ١٣٨١ كسبت الوزارة ثقة المجلس بـ ٢٦٩ صوتاً. ومما لا شك فيه أن هذا يُعد انجازاً كبيراً، لعصمت باشا، خاصة وأن أحداً من الأحزاب لم يكن يود العمل معه فى البداية، وقد عبروا عن ذلك عند مشاوراتهم مع الرئيس گورسل، بعد الانتخابات. وأن التهديد بعودة العسكر إلى السلطة، هو الذى دفع حزب العدالة إلى التعاون معه، أخيراً فى تشكيل الوزارة. وإن كانت قد حدثت مساومات كبيرة قبل أن تأخذ الوزارة شكلها النهائي[١٤١]. وقُسمت الحقائب الوزارية بين الحزبين بالتساوي. وقد كان الفشل الأول، الذى واجهه اينونو فى هذه المرحلة، هو عدم تمكنه من استمالة **«راغب گوموش پالا Ragip Gumuspala** رئيس حزب العدالة، ليقبل المنصب، لأن ذلك سيقوى موقفه سياسياً. وبدون گوموش پالا أضحت مشاركة حزب العدالة فى الوزارة ضعيفة المستوى[١٤٢].

كان أهم مايشغل الحكومة، مع بداية عام ١٩٦٢م = ١٣٨٢هـ، هو إعادة انعاش الاقتصاد، الذي أصابه الركود الكامل منذ سنتين، وهذا أدعى للاستقرار السياسى. وقد تجمعت بعض العوامل التى جعلته يسير من سيئ إلى أسوأ؛ منها تجميد الثورة لكل الاعتمادات، والقروض مما خلق هزة عنيفة، فى هذا الصدد، لابد من تلافيها، كما أن الشئ الطبيعى فى مثل هذه الظروف، ألاّ تكون الثورات مستعدة بالخطط، والبرامج الاقتصادية، بالشكل الكافي، زيادة على ذلك، فقد كان الصيف السابق جافاً، مما أضر بالمحاصيل الزراعية، كما كان هناك تهديد بالجدب التام،

فى شرق الأناضول. كما أن العمال فى المناطق الصناعية، متحفزون للمطالبة بما وعد به الدستور المؤقت[١٤٣] ... لكل هذه الأسباب كان لابد أن تدور دواليب الحركة الإقتصادية .. وكان على الحكومة أن تدبر ٧و١ مليار دولار كمساعدات خارجية خلال عام ١٩٦٢م = ١٣٨٢هـ. وعلى الفور، بدأت تركيا اتصالاتها مع الهيئات المالية العالمية، والأوروبية، لتأمين المساعدات المطلوبة، وفى الحادي والثلاثين من تموز «يوليو» سنه ١٩٦٢م = ١٣٨٢هـ تشكلت لجنة لمساعدة تركيا، ووصل العجز التجاري التركي فى نفس العام ١٦٩ر٢ ملياراً من الدولارات[١٤٤].

ومن أهم المشاكل التى واجهت الحكومة الجديدة خلال سنه ١٩٦٢م أيضاً، هو قرارها بإعادة ٥٥ أغاً، من أغوات الأراضى – أى كبار ملاكها – إلى المناطق التى تم تهجيرهم منها، خلال فترة الحكم العسكرى، لما كانوا يمثلونه من تهديد لقانون الإصلاح الزراعي، وكان معنى هذا القرار هو عودة الصدام مع القوات المسلحة التى لم تستسغ هذا القرار[١٤٥] خاصة، وأن مجموعات الضغط والمثقفين داخل القوات المسلحة، كانت على اقتناع كامل، بأن النظام المغلق هو وحده الذى يستطيع أن يحافظ على **الإصلاحات الكمالية**، وعلى تنفيذ الإصلاحات الجديدة، التى أُقّرت في الدستور، وقادر على مقاومة الغزو الديمقراطي، وكان خوفهم الأساسي يتمثل فى أن الديمقراطيين الجدد، من الممكن أن يصبحوا قوة مؤثرة في الحكم، أو أن يصلوا إليه فيشكلوا نظاماً انتقامياً[١٤٦] وكان عليهم أن يمنعوا الديمقراطية عن العمل. وعلى الفور تحركت تشكيلاتهم السرية التى لم تكن قد انفضت بعد، وحولت المعسكرات إلى خلايا عسكرية، وسياسية فى نفس الوقت. وإن لم يكن لهم فى هذه المرة هدف محدد، واضح، ومعلن.

لم يكن رئيس الوزراء **عصمت باشا** غافلاً عما يدور داخل سكنات الجيش، ولم يكن فى استطاعته إغماض عينيه، عما يدبره العسكريون،

فـهو منـهم، وهو يعلم تمامـاً أنهـم لن يركنوا، أو يسكنوا فى سكناتهم فى هدوء، وروية، ولذلك كان عليه أن يتحرك أسرع منهم، وفى السابع عشر من يناير سنه ١٩٦٢م أعلن فى حديث إذاعى:

– إننا لن نسمح قط بوجود نظام مغلق يحول دون استمرار الديمقراطية وإننى سأناضل ضد ذلك بنفسى ...(١٤٧)

وبعد هذا الحديث بيومين، أي فى التاسع عشر من يناير دعى **جودت صوناى** رئيس هيئة الأركان، إلى اجتماع فى أنقرة، حضره اثنان وسبعون قائداً من قواد القوات المسلحة(١٤٨)، وأسفر الاجتماع عن أنه سيكون ضد أي تحرك من الجيش طالما عصمت باشا على رأس الحكومة، أي أنه بصراحة تامة، يعارض الثورة العسكرية من جديد. ووافقه على هذا الرأى الجنرالات، وكبار الضباط. ولكن عارضه صغارهم، وعارضوا أن يكون على رأس الحكومة عجوز تجاوز سنه الثمانين عاماً.(١٤٩) وأنهم إن لم يثوروا اليوم، فسوف يثورون غداً، وإن لم يكن قادتهم يوافقونهم فى هذا، فإن الثورة يمكن أن تقوم بدونهم، ولكن خسائرها فى هذه الحالة، ستكون فادحة. وأن رئيس الجمهورية، ورؤساء الأحزاب هم الذين يدفعونهم إلى الثورة .. إنهم لم ينسوا ثأرهم، وهم – أي صغار الضباط – أيضاً لا يستطيعون أن يخفوا رغبتهم فى نظامٍ ديكتاوري، يعمل لصالح الأغلبية العظمى من المواطنين، الديكتاتور فيه يكون عسكرياً، متطوراً، منضبطاً نظيفاً حتى وإن كان ينقصه – فى البداية – الخطط، والربامج، كما هو الحال بنظام ناصر فى مصر مثلاً(١٥٠). وفى ختام الاجتماع ينجح صوناي برزانته المعهودة، أن يمتص غضب صغار الضباط، وفى اليوم التالي يتوجه صوناى، وقادة الأسلحة إلى عصمت باشا، ويعربون له عن تأييد القوات المسلحة له. وفى نفس الوقت، يبعث بعدد من القادة الذين يثق فيهم، إلى المعسكرات الرئيسية، فى الجيش ليشرحوا لضباطها ماذا دار فى اجتماع أنقرة. وبذلك حال

صوناى دون اندلاع انقلاب آخر، كانت تخطط له بعض وحدات الجيش، وكانت تزمع القيام به في الثاني والعشرين من فبراير سنه ١٩٦٢م = ١٣٨٢هـ. تحت قيادة طلعت آيدمير(١٥١) ولكنه علي أي حال، لم يستطع أن يحول دون انقسام الجيش بين مؤيد، ومعارض للفكر الثوري.

وخلال هذه التطورات، أعلنت المجموعة البرلمانية لحزب **العدالة**، والتى كانت تُعارض الائتلاف، أنها وإن كانت تقف خلف **كوموش پالا**، إلا أنها تؤيد الحكومة. زيادة على ذلك، بدأت زعامة الحزب، تطرد المتطرفين من بين صفوف الحزب، لتظهر ثقتها الكبيرة فى القوات المسلحة. وحاول حزب العدالة أيضاً، إثبات أن النظام «يعتمد على أصوات الشعب» وليس على الجيش، وأن «رغبة الشعب» أي الإنابة تؤكد البقاء، والاستمرار، وتطور الديمقراطية (١٥٢).

ومما لا شك فيه، أن عصمت باشا قد لعب دوراً بارعاً، بحنكته السياسية، وخبرته الطويلة، فى امتصاص تهديد القوات المسلحة، وسلبية حزب العدالة، وأخضع عداء الحزب لسيطرته، وسطوته. كما نجح فى إزالة التوتر الذى حدث نتيجة عصيان **طلعت آيدمير**، وأصبحت يداه مسيطرة على كل الأمور، لدرجة أنه عندما دخل المجلس فى الثالث والعشرين من فبراير سنه ١٩٦٢م = ١٣٨٢هـ قلل من شأن حادثة آيدمير، وطمأن الجميع على الأوضاع السياسية فى البلاد(١٥٣). فاستحق بذلك إعجاب، وتهنئة أعضاء المجلس. وفى نفس الجلسة قدم المجلس استحسانه، وتهنئته، وامتنانه لحكمة الرئيس **گورسل**، ورئيس الوزراء **عصمت اينونو**، وجميع الوزراء، وضباط القوات المسلحة الوطنين. وقوادهم العظام ... وهكذا، ولمرة ثانية أُنقذ الشعب التركي من مأساة تاريخية (١٥٤) .. وسلم الديمقراطيون الجدد، بضرورة الحكمة فى العمل السياسي، حتى يتم الاستقرار، وقرروا التعاون مع عصمت باشا، فى العمل على تحقيق ذلك؛ وهذا، فى حد ذاته خير لهم من التدخل العسكري(١٥٥).

بعد ذلك سارت الأمور في نسقها الطبيعي، وأصبح اينونو هو سيد الموقف، وفي الخامس والعشرين من فبراير، أعلنت الحكومة، وجميع الأحزاب ولاءها للثورة، والدستور. وفي اليوم التالي بدأ المجلس في مناقشة المعايير التي تحمي الثورة. وفي الخامس من مارس تمت الموافقة على القانون الذي سُمِّي **«قانون الحماية»**، وبمقتضاه تُمنع أي أنشطة سياسية تمتهن الدستور، أو تخل بالهدوء، والأمن القومي. وقد كان الواضح أن الهدف من ذلك هو التلويح بالتهديد بالسجن، للمتطرفين مؤيدي النظام البائد، والمعارضين للحكومة، أو النظام الجديد(١٥٦) وفي السابع والعشرين من مارس، عاد السبعة والأربعون بعد المائة المفصولون إلى وظائفهم. وفي الثالث من إبريل، أُحيل تسعةٌ وستون ضابطاً، ممن لهم صلة بأحداث الثاني والعشرين من فبراير، إلى التقاعد. وفي الثاني والعشرين من إبريل تمت الموافقة على قانون المحكمة الدستورية(١٥٧).

لكن الأزمات السياسية التي لم تكن تنتهي قد تركزت حول مسألة الأمن والأمان، وكانت هذه المسألة هي محك الخلاف بين **حزب الشعب الجمهوري، والديمقراطين الجدد**، بجانب المشاكل، والنظريات الاجتماعية الاقتصادية مثل التخطيط، والإصلاحات، ودور القطاع الخاص، وحقوق العمال، ومسألة «اشتراكية الدولة» التي وعد دستور، وبرنامج سنه ١٩٦١م بتطبيقها. وقد كان اينونو يداري، ويجاري الأمور منذ أكتوبر، ولكن وضعه الآن قوي، ولذلك فقد قرر أن يجبر الأحزاب الأخرى على الرضوخ، والخضوع للدرجة التي تسمح للحكومة بالعمل والحركة (١٥٨).

في السادس والعشرين من إبريل، تداول مع رؤساء الأحزاب كلّ على انفراد، حول المشاكل الجارية، ودولة الائتلاف. وطلب منهم الموافقة

على شروط معينة، ولكنها ضرورية لتحفظ الوفاق، وتجعل الائتلاف يبقى على قيد الحياة. وطلب منهم التصويت الإيجابي على البرنامج الاقتصادى، والمالي للحكومة،

وحذَّرهم من مغبة اقتراح قوانين أخرى، تُرهق كاهل الميزانية، ومِنْ بُعدهم عن جوهريات برنامج الحكومة. ولكي يعم الأمان العام، يجب أن يكون هناك إنتاج عام، ورفاه مشترك، وبعد تحقق ذلك يمكن أن تكون هناك مطالبة بالعفو العام، ويجب أن تُقلع الأحزاب، عن المعارضة داخل الائتلاف، وبنفس القدر تبذل محاولات جادة، وصادقة، لجعل ذلك هو سياستهم الثابتة. وفى النهاية ... عليهم أن يعطوا أصواتهم لصالح برنامج الحكومة [١٥٩].

ولقد كان اينونو يتحرك تحت ضغط الكوادر الشابة فى الحزب، والتى كانت تُطالبه بالتعامل الفعلي مع المشاكل الحقيقية للبلاد، بدلاً من تلك المشاكل المصطنعة، كالعفو العام[١٦٠]. ولقد اعترض المخططون الذين عانوا من العمل الشاق، والدائب على انعاش **الاقتصاد**، أن تكون جميع الامتيازات الحكومية معطاة للأغنياء فقط، فهذا دليل على سوء توزيع الثروة، الذي يعتمد أساساً إصلاح النظام الضرائبي[١٦١]. ولكن الديمقراطيون الجدد، رفضوا الموافقة على شروط اينونو، بل وطلب أعضاء حزب العدالة باستقالة **كوموش پالا** رئيس الحزب بسبب رغبته فى الوفاق الودي[١٦٢]. وكان من البديهيات ألاَّ يحصل **انيونو** على الموافقات. ولذلك قرر فى الثلاثين من مايو سنه ١٩٦٢م = ١٣٨٢هـ أن يفض الائتلاف، فاستقال متمنياً أن يكون الائتلاف الجديد أكثر ملاءمة للظروف الراهنة، التى لم يستطع حزبي الائتلاف أن يتعاونا فيها[١٦٣].

الائتلاف الثاني:

كان الوضع يعطى الأمل إلى حدما؛ فقد كان أحسن من ستة أشهر مضت، حيث أبدى حزب تركيا الجديدة رغبته، واستعداده

للاشتراك فى حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهورى برئاسة عصمت باشا[١٦٤]. وبسبب الشقاق الذى حدث فى حزب العدالة، بين المعتدلين والمتطرفين أصبح فى الإمكان تأمين أغلبية فى المجالس النيابية. ولقد دَعي **كورسل** عصمت اينونو إلى تشكيل الوزارة الجديدة فى الرابع من حزيران/ يونيه سنه ١٩٦٢م : ١٣٨٢هـ. وكان **عثمان بلوكباش** وتسعة وعشرون من رفاقه، قد استقالوا من حزب الأمة القروى الجمهورى[١٦٥]. مما قضى على أي تماسك بين الأحزاب. وبدأ **عصمت باشا** مشاوراته، ومناوراته التى استمرت ستة وعشرين يوماً، منذ تقديم الاستقالة؛ وكانت أهم القضايا التى واجهته خلالها هى القضايا الاقتصادية .. ومدى سيطرة الدولة ..؟ ومدى مشاركة القطاع الخاص والحرية الممنوحة له ..؟[١٦٦]

لقد عجز عصمت باشا عن التوصل، أوالاتفاق حول خطوط عريضة، مما دفعه إلى الإقلاع عن محاولاته فى الثامن عشر من حزيران. ولكن الضغط العسكرى، أطل برأسه من جديد، مما دفع **الحزب الجمهوري، وحزب الأمة القروى الجمهورى، و حزب تركيا الجديدة و المستقلون** إلى التكتل، وتشكيل الوزارة الائتلافية الثانية. وبقي حزب العدالة المنافس الرئيسى للحزب الجمهوري خارج الحكم[١٦٧]. بينما كان مؤسسوه الرئيسيون يقبلون المشاركة فى تشكيل الحكومة الائتلافية.[١٦٨] ووقَّع الائتلاف – بروتوكولاً جعلوه واضحاً جلياً على أن **اينونو**:

«قد وافق على الاتفاق الودي المبرم حول البرنامج الاقتصادى، والاجتماعى ويقبل مشاركة القطاع الخاص كشريك مساوٍ. وعُيِّن أكرم **على جان** رئيس حزب الأمة القروى الجمهوري، والمدافع المتحمس عن القطاع الخاص نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية، ومتضمناً الإشراف على هيئة التخطيط الحكومية .. »[١٦٩].

وأُعلن التشكيل الوزاري الجديد[١٧٠] (*) فى الخامس والعشرين من يونية تحت رئاسة عصمت انيونو. وعلق الاقتصاديون بأنه من الصعب على وزارة تضم ممثلين عن الإقطاعيين، أصحاب الآراضى، ورجال الأعمال، والمتعصبين الدينيين أن تقوم بتنفيذ الإصلاحات المرجوة. وعلى الرغم من نمو، وتطور حركة العمل، وتزايد تأثير طبقة العمال، إلاَّ أنه لم يظهر بعد في المجلس تمثيل ملموس لاتحاد التجاريين، وتُركت الوزارة وحيدة [١٧١].

(١٧٠) * كان التشكيل الوزارى على النحو التالى:

١ – رئيس الوزراء: عصمت اينونو.

٢ – نواب رئيس الوزراء: طورخان فوزى اوغلى [ح . ش . ج] = حزب شعبى جمهوري..

– اكرم عاليجان [ح – ت . ج] – حسن دينچر [ح . م . ق . ج] حزب الأمة القروى الجمهورى.

٣ – وزراء الدولة: شاكر أغان اوغلى [ح . ش . ج] – رائف أيبار [ح . ت – ج] = حزب تركيا الجديدة نجمى اوكتام [مستقل].

– وزارة العدل: البروفسور عبد الحق كمال. [م . ق . ج].

– وزارة الدفاع القومي: إلهامي صانجار. [ح . ش . ج].

– وزارة المالية: فريد مَلَنْ [ح . ش . ج].

– وزارة الخارجية: فريدون جمال [ح . ش . ج].

– وزارة الداخلية: حفظى اوغوز بكاته [ح . ش . ج].

– وزارة التجارة: مخلص أته [م . ق . ج].

– وزارة المواصلات: رفعت اوزدان [ح . ت – ج].

– وزارة الزراعة: محمد إزمان [ح . ت – ج].

– وزارة الصناعة: فريدون چاليكباش [ح . ش . ج].

– وزارة المعارف: ش. ر خطيب اوغلى [ح . ش . ج].

– وزارة الأشغال: بولند أجاويد [ح . ش . ج].

– وزارة الصحافة والنشر: جلال توفيق قره صابان [م . ق . ج].

– وزارة الاحتكارات: اورخان اوزتراك [ح . ش . ج].

– وزارة الاسكان والاعمار: ف . ق . گوكاى [ح . ت – ج].

– وزارة الصحة: الدكتور عزيز اوغلى [ح . ت . ج].

– وزارة التعمير: الياس سچكين [ح . ش . ج] } إنظر: Cumhuriyet, 26 - 6 - 1962.

واتضحت أيديولوجية الحكومة الجديدة، عندما اقترحت تشريعاً وَافق عليه المجلس في العاشر من سبتمبر، يسمح للخمسة والخمسين آغاً [من ملاك الأراضي ورؤساء العشائر الجنوبية] بالعودة إلى محال إقاماتهم القديمة [١٧٢] والذين كانوا قد أُبعِدوا عنها، عندما شكلوا تهديداً، وتأثيراً خطيراً، قد امتد إلى مناطق أخرى، ضد لجنة الاتحاد القومي. وكان قدتم اعتقال ٢٥٤ مالكاً في البداية، ثم أُطلق سراح ١٨٩منهم، ولم يُبعَد سوى الخمسة والخمسين هؤلاء إلى الغرب، وجنوب غرب تركيا. ولقد كانت هذه أول محاولة تُبذل من قبل أي حكومة تركية حديثة لكسر شوكة الإقطاعيين، ملاك الأراضي في شرق تركيا. وقد وضعتها جريدة **اولــوص** على أنها «واحدة من أهم حركات الإصلاح الاجتماعي التي تتم في تركيا منذ عهد محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩م)» [١٧٣]. وهكذا، وبضربة واحدة، حطم اينونو هذا الاعتبار المهم، وأضعف احتمال قيام الإصلاح الزراعي عماد التطور الاقتصادي في تركيا، والدول النامية. وسياسياً؛ كان ذلك يعني تراجع عن قرارتها السابقة، بالنسبة لشرق الأناضول. وبدأت الأحزاب الديمقراطية الجديدة، وبخاصة حزبي العدالة، وتركيا الجديدة في القيام باستعدادات ضخمة في الشرق لاستقبال الآغوات العائدون. ونشرت جريدة الجمهورية في الخامس عشر من سبتمبر سنه ١٩٦٢م = ١٣٨٢هـ أن كلا الحزبين كانا يتسابقان في تجنيد كل إمكاناتهم لهذا الغرض [١٧٤].

لقد كان هناك رد فعل عنيف، ضد تلك الامتيازات التي تمنحها الحكومة لليمين، والتي قوضت كل الإمكانية في القيام بإصلاحات راديكالية. وداخل **حزب الشعب الجمهوري** نفسه تعالت المطالبة باستقالة اينونو من رئاسة الوزارة وزعامة الحزب. ودحّضت فَرْدا كلاي **Ferda Guley** الادعاء بأن النظام لن تقم له قائمة بدون عصمت اينونو، وطلبت في نفس الوقت بضرورة اختيار زعيم الحزب الجديد في

حياة اينونو نفسه. وانتقد آخرون زعامته، ولكن اينونو أصر على عدم الاستقالة، وأعلن أنه سيستمر فى النضال حتى يتحقق النجاح(١٧٥).

ومـاهى إلاَّ أيام قلائل، وبالتحديد فى السادس والعشرين من سبتمبر، قدَّم المستشارون الفنيون الرئيسيون فى هيئة التخطيط الحكومية استقالة جماعية، لأن الحكومة مزقت الخطة، وجعلتها عديمة الجدوى. ولقد كانوا على خلاف دائم مع **على جـان** نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية، الذى كان يسانده عصمت باشا على طول الخط، بالرغم من ظروف كهذه، ولقد جادلوا؛ وقاوموا كثيراً، ولكنهم وجدوا أن عملهم لا يخدم أي هدف اقتصادى، أو تخطيطى إنمائى(١٧٦). ومع مطلع شهر أكتوبر، اندلعت مظاهرات ضد **عصمت اينونو** فى أنقرة، وطالبته بالاستقالة، بينما إلتف حوله حزب العدالة وقرر مساندته(١٧٧) وتفسخ حزب الشعب الجمهوري. وأعلن مدير تحرير جريدة [اولوص] أن الروائي المشهور يعقوب قدرى قره عثمان اوغلى قد استقال من الحزب الجمهوري مشمئزاً، ومعلناً أن الجمهوريين قد انقضّوا على مبادئ آتاتورك، وانتهكوها(١٧٨).

لقد وضح أن الأحزاب السياسية، خلال هذه الفترة، كانت ثابتة الخطى نحو اليمين، وكانت هذه حقيقة واضحة، لحزب الشعب الجمهورى، كماهى واضحة لحزب العدالة؛ ففى المؤتمر العام لحزب العدالة الذى عُقد فيما بين ٣٠ نوفمبر والثانى من ديسمبر هَزَمَ المتطرفون المعتدلين، وتولوا مقاليد الأمور فى الحزب(١٧٩). وفى المؤتمر السادس عشر للحزب الجمهوري أُعلن أيضاً أن اينونو والمحافظين أبقوا على السلطة في أيديه كاملة، وأصبح كمال صاتيرKamal Satir سكرتيراً عاماً للحزب. وترتب على ذلك، استقالات، واحتجاجات صاخبة على شخصية اينونو الديكتاتورية المطلقة؛ ولكن لم توجد القوة بعد، التى تستطيع أن تزحزحه. والأمر يحتاج إلى عشرة سنوات أخرى حتى يمكن أن يحدث ذلك(١٨٠).

ولم تكن مفاجأة لأحد، أن يُفسر النشاط اليمينى هذا، على أنه سياسة نشطة ضد اليسار. فالحكومة التركية فى كل مراحلها، وحالاتها لم تكن تحتمل اليسار أبداً. وإن كان - ولأول مرة - دستور سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ قد سمح بالنشاط الشرعى لبعض الاتجاهات الاشتراكية مثل **حزب العمال التركى**، والأكثر أهمية من النشاط الشرعي، أو من الحق الشرعى هو سيادة جو الحرية، والمناخ المفعم بالأمل، بعد ثورة ٢٧مايو سنه ١٩٦٠م = ١٣٨٠م والتى سمحت بالمناظرة الأيديولوجية، والتنظيم اليسارى.

والمجموعة الأولى التى انتهزت فرصة الحرية الجديدة قد تركزت حول المجلة الأسبوعية **«يون»** الاتجاه، والتى تأسست فى ديسمبر سنه ١٩٦١م. ويجب أن يكون واضحاً، أن هذه المجموعة قد وصفت علي أنها تشكلت من غير الماركسيين، إنما من الجناح اليسارى الراديكالى. ولا يمنع ذلك، أن يكون من بين أعضائها بعض الاشتراكيين المتطرفين، ولكن قيادتهم ظلت دائماً فى أيدي الراديكاليين المعتدلين أمثال **دوغان آوجى اوغلى*** الذى جاء من الجناح اليسارى لحزب الشعب الجمهورى. إنها كانت حركة النخبة المثقفة التى تجاوبت مع تحرك الراديكاليين فى الجيش، آملين الوصول إلى السلطة على أسنة الرماح، وكان هدفهم هو إثبات التماسك، والالتحام، والحفاظ على البناء الاجتماعى أكثر من تغييره العنيف والمفاجئ(١٨١).

ظهرت الاشتراكية فى تركيا منذ الستينات، ومثلها حزب العمال التركى الذى تأسس في الثالث عشر من فبراير سنه ١٩٦١م = ١٣٨١هـ، من قبل مجموعة من اتحادات التجاريين، الذين فكروا في استخدامه كوسيلة لتمثيل الطبقة العاملة فى البرلمان. ولكن لم يكن للحزب أى نشاط ملموس، إلى أن تولى قيادته **محمد على آيبار** ذلك الإشتراكى العريق. الذى منح الحزب منذ فبراير سنه ١٩٦٢م ديناميكية، ومنحه ذاتيته(١٨٢)

إذ جذب إليه المثقفين، وبخاصة شباب المحاضرين، والطلاب فى الجامعة الذين أصبحوا قلبه النابض. وفى نفس الوقت لاحظ أيبار، ورفاقه أن حزبهم الذى لم يصبح حكراً على المثقفين منفصل تماماً عن العمال. ولكي يضمن مشاركة فعَّالة من طبقة العمال، خصصوا لهم ٥٠٪ من كل المراكز الإدارية في تنظيمات الحزب(١٨٣).

إن حزب **العمال التركى** تتطور ببطء، ولم يكن له تهديد مباشر للنظام القائم. وحتى نوفمبر سنه ١٩٦٢م = ١٣٨٢هـ لم تتعد اجتماعاته مدينة إستانبول، وحتى تلك الاجتماعات فقد هاجمتها المنظمات، والهيئات التى تلقى تأييداً، وتعضيداً من البوليس. ولقد أرسل قادة الحزب، وفداً لمقابلة عصمت **اينونو** للاحتجاج لديه على انتهاك حرياتهم التى كفلها لهم الدستور. فأكد لهم أن الحقوق الدستورية المكفولة للجميع سوف تمتد إليهم على أحسن مايكون(١٨٤).

وكانت هذه بمثابة إشارة البدء بالنسبة لهم، فنشطت حركة الترجمة عندهم، وترجموا «الماركسية والوجودية» لجان پول سارتر، وكتابات جراچوش بابيف Graechus Babeuf(١٨٥) وفى هذا المناخ المفعم بالصراعات شكل المجلس فى ١٩٦٣/١/١١م = ١٣٨٣هـ لجنة من كل الأحزاب لمنازلة الشيوعية، سميت «قومنيز مله مجادله قوميسيونى» أى لجنة النضال ضد الشيوعية. ولم تكد هذه السنة تنتهى حتى كان رد الفعل قد شمل أرجاء البلاد كلها، وتشكلت تنظيمات عديدة لمجابهة الشيوعية، شملها جميعًا اتحاد أُطلق عليه «اتحاد النضال ضد الشيوعية» أو جمعية المناضلين ضد الشيوعية(١٨٦).

وشن السياسيون، والأحزاب هجوماً دراماتيكياً ضد الأراء، والنشاط التحتى الذى ينتشر فى البلاد. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا أن استقال عدد ضخم من جناح الشباب فى حزب الشعب الجمهورى، استقالة جماعية، ومن الأحزاب الأخرى التقليدية، وبدأوا في الانضمام

إلى التنظيمات المجابهة، أو المضادة لهم مثل **«حزب العمال التركي»** و**«الجمعيات الثقافية الاشتراكية»** والتي تأسست من قبل ثلاثة من قادة هيئة التخطيط القومي المستقيلين وجماعة «يون» = الاتجاه. الاشتراكية.

وقد ساعد على ذلك؛ أن الوعود التي أعطيت لم يتحقق منها ماتقربه عيون الشباب، ولم يحدث الإصلاح الموعود. ولم يصدر عن الحكومة أي تشريع جديد يمكِّن المواطنين من الحقوق المنتظره، سوى قانون العمل، الذي أكد الحقوق المشتركة، ودعم النقابات، وحقوق العاملين لدى أصحاب العمل(١٨٧). وكان **بولند آجاويد** وزير الأشغال، وراء هذه القوانين، وكان بذلك، قد شارك في تحصين تركيا ضد الأيديولوجيات، والتهديدات المسلطة على استقلالها، بالإضافة إلى مشاركته في ترسيخ السلام الداخلي، وتدعيم الديمقراطية.(١٨٨). وخلال هذه الأيام، وبدلاً من تدعيم الأمل؛ في أن تقوم الحكومة التي يتزعمها حزب الشعب الجمهوري بالتغيير السلمي، أقدم **طلعت أيدمير** على القيام بمحاوله انقلاب ثانية في ليلة ٢٠/٢١ مايو سنه ١٩٦٣م = ١٣٨٣هـ؛

ففي الشهور القليلة، التي سبقت هذه الحركة، كانت تركيا تموج بأحداث خطيرة؛ ففي الواحد والعشرين من يناير وافقت تركيا على نزع صواريخ «جوبتير"**Jupiter**" الأمريكية، لعدم جدواها في تركيا، حسب الإستيراتيجية الجديدة، وفي الحادي والعشرين من فبراير تمت الموافقة على **قانون العفو** الجزئي، وفي الثاني والعشرين من مارس صدر قانون العفو عن **جلال بايار**، ولما قابله الديمقراطيون بمظاهرة سياسية، أُعيد سحب القرار في الثامن والعشرين من نفس الشهر، وفي الثالث من إبريل تمت الموافقة على اعتبار السابع والعشرين من مايو **«عيد الحرية والدستور»** ويحتفل به كل عام. وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر، وافقت تركيا على الدخول ضمن القوة الذرية الضاربة **لحلف شمال الأطلسي «الناتو»**(١٨٩).

فى هذا الجو المشحون، والمفعم بالأحداث قررت جماعة **الثاني والعشرين من فبراير،** والذين عرفوا في التاريخ التركى المعاصر بـ **«شوباطچيلر»** أى الشوباطيين = «فبرايريين» أن يكون موعد تحركها في ليله ٢٠/٢١ مايو سنه ١٩٦٣م. وبدأت الحركة أيضاً، بالإنذارات العسكرية خاصة وأن **طلعت آيدمير** ورفاقه قد استطاعوا الاستيلاء على الإذاعة فى أنقرة لفترة ما(١٩٠). ولكن نجحت القوات الحكومية فى استردادها. ولم يستصوب الجيش الحركة، ولم ينضم إليها، ولم يجتمع مجلس الوزراء لمناقشتها، كما أن الشعب، وشباب الجامعة ظلوا بعيدين عنها، ولم يشاركوا فيها، واكتفوا بالفرجة، وعدم اللامبالاة بما يحدث. وتدخلت القوات الموالية للحكومة. ووقف عصمت انيونو ضد هذه الحركة، وقاومها، ليس من منطلق أنه رئيس الوزراء، بل من منطلق أنه قائد عسكري. وإحتوى الحركة. ولم يصل ظهر يوم الحادي والعشرين من مايو، حتى كان آيدمير ورفاقه في أيدي ضباط البوليس، والشرطة العسكرية؛ خاصة وقد أعلنهم قائد القوات المسلحة **جودت صوناى،** بأن القوات الجوية، ستضرب الكلية الحربية، مالم يسلموا أنفسهم فى ظرف نصف ساعة. وتمت المحاكمة، وتقرر طرد ١٤٥٩ طالباً، من الكلية الحربية، وصدر قرار بإعدام طلعت آيدمير، وستة من رفاقة، كما حكم على تسعة وعشرين آخرين بالمؤبد، وعقوبات أخرى، بالسجن على آخرين، وتم تنفيذ حكم الإعدام فى إثنين(١٩١) فقط؛ هما طلعت آيدمير، و **فتحى گورجان.** وهكذا؛ انتهت مغامرة طلعت آيدمير ظاهرياً، وإن كانت قد تركت آثارها فى السياسة التركية، وكان صغار الضباط، والمطحونون من الشعب يعتبرونه «ناصر التركى» أى جمال عبدالناصر التركي، الذى حاول الاستيلاء علي السلطة بهدف تنفيذ برنامجه الإصلاحي الطموح(١٩٢).

في الواقع نجح **عصمت انيونو**، في احتواء أزمة طلعت آيدمير، دون المساس بالدستور، ونجحت سياسته خلال هذه الفترة في زيادة الاستقرار الحكومي، وإن لم تتوقف الإشاعات عن تزعزع، وتدهور الائتلاف، خاصة وأن الحزب **الديمقراطي** لم يغب عن الشارع السياسي، ومازال هو المسيطر على الأغلبية البرلمانية، وأغلب الأصوات الانتخابية، أمام صناديق الانتخاب. وكان يتحرك خلال هذه الفترة ؛ وكأنه لم يستفد من التجربة الديمقراطية خلال ١٩٥٠/١٩٦٠م. وهم الذين حوَّلوا قانون العفو عن جلال بايار إلى مظاهرة سياسية، لدرجة أن توافدت جموعه من القرى، والنجوع، والضواحي إلى العاصمة لاستقبال موكب بايار. ووصل الأمر، أن وقف الموكب أمام مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، لتقبل التهاني بالقبلات، والأحضان، أمام ناظرى المشاهدين لهذا الموكب، من مقر الثورة القديم، ومن نوافذ مبنى مجلس الأمة الكبير(١٩٣) هذا، وغيره، مِنْ تجاوزات مَنْ معه في الائتلاف جعلت عصمت باشا يحدث بعض التغييرات البسيطة، محاولاً الحفاظ على هذا الائتلاف؛ فقد كان يسعى إلى توطيد دعائم النظام الديمقراطي، دون الإخلال بالنظام البرلماني، أو الدستور، وأن يجعل الأمور تسير، مهما كانت التجاوزات، أو الانتقادات التى توجه إليه، لأنه أوقف حياته لهذا العمل، وأصبح يؤمن إيماناً جازماً بهذا النظام الذى كان يعتبره من صنع يديه هو أيضاً(١٩٤) واستمر هذا التحالف، والائتلاف حتى ديسمبر سنه ١٩٦٣ = ١٣٨٣هـ. وكان دافعه الرئيسي في فض هذا الائتلاف الثاني، هو النسبة الضئيلة التى حصل عليها **حزب الشعب الجمهوري** في الانتخابات المحلية، ومجالس القرى، التى جرت في السابع عشر من نوفمبر سنه ١٩٦٣م = ١٣٨٣هـ، وكذلك شركاء الائتلاف. فقد حصل حزبي **«تركيا الجديدة»** و **«الأمة القروي الجمهوري»** على ٩٪ فقط، من الأصوات. [تركيا الجديدة ٥ر٦٪ والقروى ٦ر٢٪] بينما حقق **حزب العدالة** ٢ر٤٦٪ و حزب الشعب الجمهوري ٥ر٣٧٪ فقط(١٩٥). وطبقاً للاستطلاع الذى قامت به جريدة الجمهورية،

قبيل هذه الانتخابات، فقد كان التوقع أن يحصل حزب العدالة على مابين ٣١/٣٥٪، والشعب الجمهورى على مابين ٣٦/٥٨٪، والأحزاب المتآلفة على مابين ١٣ - ١٧٪ من مجموع الأصوات. واستخلص الحزبان الصغيران من هذه النتائج، أنهما قد أُضيرا من تحالفهما مع **عصمت انيونو**، وأن الائتلاف معه هو الذى أفقدهم مواقعهم الانتخابية. ولذلك قررا الانسحاب من هذا الائتلاف. وأمام ارتدادهم هذا، قرر عصمت اينونو الاستقالة، وقدمها بالفعل فى الثاني من ديسمبر سنه ١٩٦٣م = ١٣٨٣هـ.

الائتلاف الثالث:

حزب الشعب الجمهوري والمستقلين:

هذا، وقد خانت الانتخابات **حزب الشعب الجمهوري**، الذى نزل إلى المنزلة الثانية، خلال سنتين فقط. ولقد فقد أرضيته، لأن الناخبين حمَّلوه مسئولية تردي المناخ السياسى، والاجتماعى، والاقتصادي أيضاً، واقترح بعض الجمهوريين مثل **بارلاس** أن يبقى الحزب خارج نطاق أي ائتلاف مستقبلي، ويفسح المجال لحزب **العدالة** (٦٤).

فضلاً عن ذلك، لم يستمر الوقت طويلاً حتى كان حزب الشعب الجمهوري مطالباً من جديد بتشكيل الوزارة الجديدة؛ فقد وجد الرئيس گورسل أن الوضع يتطلب منه تكليف **راغب گوموش بالا** بتشكيل الوزارة، رغم أن وضعه متناقضاً؛ فحزبه هو الأول في الانتخابات، ولكنه يحتل المرتبة الثانية في المجلس حتى الآن. والانتخابات العامة، هى وحدها التى يمكن أن تُصلح الموقف، ولكن مازالت هناك سنتان كاملتان عن موعدها.

ولم ترغب أحزاب القلة في الائتلاف مع حزب العدالة، لتكوين أي وزارة، لأنها تختلف معه أيديولوجياً. كمالم يتعاون المستقلون مع گوموش بالا فى التشكيل الوزاري، فما كان منه إلاَّ أن كتب إلي گورسل؛ يطلب منه تقديم موعد الانتخابات، لأن ذلك وحده هو الذى سيخلِّص البلاد من محنة الائتلاف، ويمكِّن حزبه من تشكيل الوزارة (١٩٦)، وفى كل ذلك لم

تكن هذه هى النقطة الأخيرة، بل مازالت قوة الجيش هى الركيزة التى لم تهن بعد، ومازالت القوات المسلحة ترفض تماماً قبول فكرة تكوين وزارة من قبل الحزب الديمقراطي الجديد. تلك هى حقيقة الوضع الراهن ومغزى المستقبل السياسي القريب فى البلاد(١٩٧).

وعقب فشل **گوموش بالا** فى تشكيل الوزارة، كلَّف الرئيس گورسل **عصمت اينونو** بتشكيل الوزارة على أن يكون هو رئيسها، وذلك فى السادس عشر من ديسمبر سنه ١٩٦٣م = ١٣٨٣هـ، ومنحته المجموعة البرلمانية للحزب الصلاحيات الكاملة للتشاور، والتفاهم حول الائتلاف الجديد. وفى اليوم التالي أعلن **كمال صاتير** سكرتير عام الحزب، أنه مالم تتشكل الحكومة فإن التوجه الفوري إلى الانتخابات العامة يكون مطلباً عاجلاً وملحاً.(١٩٨) وكان يأمل ذلك، خاصة بعد تجربتهم السالفة فى الانتخابات المحلية، وأن أحزاب القلة تخشى زوالها، بل وانهيارها الكامل في الانتخابات العامة، وأن يدفعها ذلك إلى الموافقة علي الائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري. ومرة أخرى ألح **بارلاس** إلى ضرورة أن يأخذ **حزب العدالة** دورة، ومكانته فى التشكيل الوزاري، إذا كانت هناك رغبة حقيقية في تنفيذ ماسبق الوعد به من إصلاحات، وفي تنفيذ الخطة. وإلاَّ فلسوف تظل الوزارة ضعيفة مرة أخري لمدة سنتين، حتى تحين الانتخابات العامة (١٩٩). ونجح **عصمت اينونو** – الذى مازال قادراً على العمل – فى تشكيل وزراته بعيداً عن مشاركة گوموش بالا، أو أحزاب القلة، معتمداً فى ذلك على المستقلين الذين يملكون ثلاثة وثلاثين مقعداً فى البرلمان، وحازت الحكومة على الثقة في البرلمان بأغلبية ضئيلة بلغت ثمانية عشر مقعداً، فقط، من المائتين والثمانية صوتاً التى حصلت عليها(٢٠٠).

قدم **رئيس الوزراء** وزارته في الخامس والعشرين من ديسمبر وسط التوتر المتزايد لمشكلة **قبرص** والتهديد المتزايد باندلاع الحرب السافرة بين تركيا **واليونان**.

فلقد كانت مشكلة قبرص تتفاعل منذ أمد ليس بقصير، ولكنها وصلت إلى الذروة خلال عامي ١٩٦٤/٦٣م، مما دفع برئيس الوزراء، أن يستصدر قراراً من المجلس بحرية التصرف، تجاه مشكلة قبرص. وماهى إلاَّ أيام من تشكيل حكومته **الائتلافية الثالثة**، حتى أعلن أن القوات المسلحة التركية سوف تتدخل لحماية المواطنين الأتراك فى قبرص، وصدرت الأوامر للصحافة، وولاة المناطق القريبة منها لتهيئة المناخ للتدخل. واستدعى وزير الخارجية **«فريدون جمال أركين»** السفير الأمريكى فى أنقرة مستر رايموند هاره Raymond Hare إلى مبنى وزارة الخارجية، وأبلغه بالقرار التركى، فاستمهله ساعة واحدة حتى يأتيه برد حكومته. وأتى بالرد فيما سمى في الصحافة بخطاب **جونسون**. والذى أشار فيه إلى موقف الحكومة الأمريكية من مشكله قبرص، خلال العهود السابقة، واختتمه بلهجة مهينة، حذر فيها تركيا من التدخل فى قبرص، وأن الأسطول السادس الأمريكى، المتواجد فى البحر الأبيض سوف يتدخل ضد تركيا إذا ماأقدمت على تنفيذ ما اعتزمته. وأن على تركيا أن تعلم أنها لا يحق لها استخدام السلاح المقدم إليها من أمريكا، للدفاع عن حلف شمال الأطلسى، «الناتو» إلاَّ بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية(٢٠١).

وعند وصول خطاب جونسون، كانت الأوامر قد صدرت إلى القوات الجوية التركية بالتحرك. والقوات البحرية فى مرسين فى حالة الاستعداد للإبحار. وقد استأذن قائد الطيران بدك كل المعاقل اليونانية، والرومية فى قبرص، ولكن عصمت باشا لم يوافقه على ذلك، وطلب منه التقيد بالأوامر التى صدرت إليه من القيادة العليا. معنى ذلك أن القرار التركى كان قد اتخذ بالفعل. ولذلك ما أن تناقلت وكالات الأنباء هذه الرسالة، ونشرتها الصحف التركية حتى هزت المجتمع التركى من جزوعة، ووضح للعيان أمام الرأى العام التركي عدم مصداقية السياسة الأمريكية تجاه تركيا.

وبنفس درجة تقهقر العلاقات التركية الأمريكية، خلال هذه الحقْبَة،

قابلها وبنفس الدرجة تحسن في العلاقات السياسية، والتجارية والاقتصادية بين تركيا والاتحاد السوفيتي. وتطورت العلاقة بين البلدين بسرعة أدت إلى زيارة رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي كوسيجن إلى أنقرة، وأسفرت مباحثاته إلى وقف طلعات طائرات التجسس الأمريكية "U.2" من تركيا. ووافق المجلس فيما بعد (١٩٦٧م/١٣٨٧هـ) على ذلك(٢٠٢).

في هذا الجو المتوتر أعلن اينونو أمام المجلس عند تقديم وزارته **الائتلافية الثالثة**، أن اهتمامه الأول في هذه المرحلة ستكون مشكلة قبرص، وأنها ستكون هدفه الرئيسي. وفي أقل زمن ممكن، نُحِّيت جانباً كل الصراعات السياسية، الداخلية، وتجلت مشاعر الوطنية الصلده، وتوحدت الإرادة الوطنية أمام الأزمة.

لقد تُلِي برنامج الحكومة في الثلاثين من ديسمبر أمام المجلس، وكانت المناقشات التي دارت حوله تبشر بالهزيمة أو أنها دليل على الهزيمة ذاتها؛ كان المجلس يتكون من ٤٤١ عضواً، تسعة متغيبون، والحكومة تحتاج إلى مائتين وواحد وعشرين صوتاً، لتبقى على قيد الحياة، ولكنها استطاعت أن تستقطب مائتان وثمانية أصوات فقط. وبدت أحزاب المعارضة وكأنها مصممة على اسقاط الحكومة. ومما يستحق التنويه في هذا المقام أن القادة العسكريين لم يقدموا على أي تهديد. ومع ذلك ففي الثاني من يناير، حذر **الجمهوريون؛** من أنه لو سقطت الحكومة، ولم تنل الثقة، فإنهم لن يتعاونوا مع أي حزب آخر في تأليف الوزارة. ولما كانت الأزمة القبرصية متفاعلة، واحتمال المواجهة قائم، فقد قرر **حزب تركيا الجديدة** التصويت العلني. وفي اليوم التالي حصلت حكومة **الائتلاف الثالث** على التصويت بالثقة، وأيدها مائتين وخمسة وعشرون صوتاً في مقابل مائة وخمسة وسبعين صوتاً معارضا(٢٠٣).

وانشغلت الحكومة بمشكلة قبرص خلال عام ١٩٦٤م = ١٣٨٤هـ - كما سبقت الإشارة - مما أنقذها من بعض المخاطر المحدقة بها داخلياً.

إلاَّ أن تداعيات مشكلة قبرص، والأزمات الاقتصادية، والمشاكل النقابية، والخلاف الطاحن بين الأحزاب، والاختلاف البين فى الرؤية السياسية تجاه المشكلات المثارة من قبل القادة السياسيين، كل هذه العوامل مجتمعة لم تمنح الوزارة الائتلافية الثالثة الفرصة الكافية للتعامل مع هذه الأزمات .. وكان لابد من التوجه إلى الانتخابات العامة لحسم كل هذه الأمور .. إلاَّ أن الانتخابات لم يتحدد موعد تقديمها بعد .. فالانتخابات محدد لها سنة ١٩٦٥ = ١٢٨٥هـ.

كانت الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ التى تمت فى حزيران = يونية سنة ١٩٦٤م على الرغم من أنها شهدت انخفاضاً ملحوظاً فى نسبة الانضمام إلى التصويت حيث بلغت ٢ر٦٠٪ إلاَّ أن حزب العدالة قد حصل فيها على ٣ر٥٠٪ من الأصوات وقد مكنه ذلك من احتلال المركز الأول وتأمين واحد وثلاثين مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها ٥١ مقعداً. وهذا بالطبع مما هيئ الأجواء نحو الاتجاه إلى اسقاط الحكومة الحالية، وحزب الأحزاب الصغيرة إلى جواره فى هذا المنحى، وكلل مسعاه وقد واتته الفرصة بالنجاح، خلال مناقشة الميزانية فى ١٣ فبراير سنة ١٩٦٥م = ١٢٨٥هـ. وقد تمكن من اسقاط حكومة الائتلاف الثالث بزعامة عصمت اينونو .. (٢٠٤).

كان الفكر الرائج خلال هذه الفترة، وبعد هذه التطورات؛ أن الولايات المتحدة الأمريكية من الممكن أن تُزيد من تردى الأوضاع فى تركيا، ولكى لاتنساق إلى هذا المنحى فإنها تفضل الحوار مع حزب العدالة سعياً لايجاد مخرج من هذا التردى. كما كان من الملاحظ أن المرحلة الانتقالية هذه ١٩٦١ - ١٩٦٥م يعتبرها البعض فتره انحصار، أو لنقل انحدار فى العلاقات الأمريكية التركية، أو هى الفترة التى شهدت السياسة المعادية لأمريكا .. وكان للإشتراكيين الذين نشطوا فى

السياسة التركية منذ سنة ١٩٦٠م دورهم فى هذا الصدد. وحملت مجلة «يون» التى كانت توزع مايزيد عن ٣٠ ألف عدد أسبوعياً، والتى كانت تُعتبر المتحدث الرسمى باسم رابطة الثقافة الاشتراكية "S . K . D" على أكتافها هذا الدور النشط، وكان يعضد من موقفها فى هذا الميدان حزب العمال الأتراك " TIP " المنتشر بين العمال والقرى والذى بدأت تتزعم قياداته الحركة المناوئة للسياسة الأمريكية. وقد نجحوا جميعاً فى جذب الأنظار، ووضع السياسة الأمريكية، وحتى الانضمام إلى حلف الناتو على طاولة المناقشات الحزبية (٢٠٥).

الائتلاف الرابع:

استقالت حكومة عصمت اينونو، وتشكلت الحكومة الائتلافية **الرابعة** برئاسة سعاد خيرى اورغوبلى من أحزاب؛ العدالة **(A.P)** وحزب تركيا الجديد **"Y.T.P"** والحزب القروى الجمهورى **C.K.M.P** والحزب القومى **"M.P"**. وكان هذا الائتلاف يحمل معنى آخر؛ ألا وهو نهاية المرحلة الانتقالية للإدارة المدنية التى عاشتها البلاد منذ اكتوبر سنة ١٩٦١م. وعيَّن سليمان دميرال الرئيس العام لحزب العدالة والذى لم يكن قد أصبح عضواً فى البرلمان بعد نائباً للرئيس(٢٠٦). ولقد نجح سعاد خيرى اورغوبلى فى تهدئة خواطر العسكريين الذين كانوا يتوجسون خيفة من حزب العدالة نحوهم منذ أن حقق الحزب نجاحاً ملحوظاً فى انتخابات البلدية ومجلس الشيوخ. كما منحت هذه الحكومة الفرصة لسليمان دميرال لكى يبرهن على زعامته للحزب .. وأنه قائد الحزب المنتظر، وأنه الوريث للحزب الديمقراطى والذى يمكنه أن يعود بالبلاد إلى الحياة النيابية المستقرة. وخلال هذه الفترة أيضاً نجح زعيم الحزب الجديد - سليمان دميرال - أن يكسب ثقة كبار العسكريين، وأصحاب الرتب الصغيرة والذين قادوا ثورة ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠م . إذ تنقل أنه

نجح فى نزع فتيل التربص الذى كانوا يبدونه حيال زعماء كل الأحزاب، وخاصة حزب العدالة الذى يعتبرونه امتداداً للحزب الديمقراطى، والوريث المحافظ على سياسته ومبادئه. ولا مانع لديهم من امهاله الفرصة المناسبة. خاصة أن التشكيل الوزارى الجديد المكوَّن من أكثر من حزب قد حفظ لهم ماء وجوههم. وأن هذا التشكيل قد حافظ لهم على مقولتهم «إن القوة» أى القوات المسلحة» لن تستسلم لحزب العدالة .. ،، (٢٠٧) .. وبالنسبة لحزب العدالة لم تكن هذه سوى فرصة وتكتيك مرحلى لسيادة حزب العدالة إن لم يكن قد استطاع الأن أن يُسيطر على مجلس الوزراء بالكامل ..

اتفقت الحكومة الائتلافية المكونة من أربعة أحزاب حول السياسة العامة التى ستنتهجها، والبرنامج التنفيذى، ووزعت الحقائب الوزارية بناءا على هذا الاتفاق .. قدِّمت الوزارة والبرنامج، وحظى بثقة البرلمان فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٥. وتعهدت الوزارة الجديدة بالمحافظة على الدستور وعلى مبادئ آتاتورك، وقوانين ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠م، واحترام الإرادة الشعبية ومحاربة التطرف، وأن نُهيئ الظروف لاصدار قانون الاصلاح الزراعى وأن تعتمد الخطة إلى جانب ذلك على مبدأ الاقتصاد المتنوع أى المشترك فى التنمية. وأن تتجه الحكومة إلى اقامة علاقة حسن جوار مع البلاد المجاورة .. (٢٠٨).

فى حقيقة الأمر، لم تكن هذه الحكومة الإئتلافية، والتى يغلب عليها اليمين، بقادرة على انجاز هذا البرنامج بأى صورة، بل يمكن القول بارتياح أنها لم تكن تنوى حتى مجرد التفكير فى الاتجاه إليه، وكل ماكانت تنويه هو مهادنة القوات المسلحة، ومجاراة التيار اليسارى الذى نمى وتطور خلال هذه الفترة .. والذى كان يشكل تهديداً صريحاً لها .. وربما أراد حزب العدالة خاصة بالموافقة على هذا البرنامج هو اظهار

هذا التيار المناوئ إلى ساحة العمل العلني ليكشفه أمام الجمهور المسلم المحافظ، خاصة وأنه يخطط لخوض الانتخابات العامة التى تقترب ... إن هذه الأحزاب المشكّلة للحكومة - كلٍ على حدة - كانت تُعارض أي محاولة جادة لاستصدار قانون الاصلاح الزراعى .. وأخذ دميرال على عاتقة الترويج لسياسة القطاع الخاص، وحمل مسئولية تنظيم التخطيط الداخلى ..

انتقد الجمهوريون هذا البرنامج الحكومى ووصفوه بأنه «بعيد كل البعد عن الحقيقة» .. وأن هذه الحكومة غير مؤهلة لتنفيذ الاصلاح الزراعى وماهى إلاَّ «حارس ليلى يقود البلاد إلى انتخابات عامة.. »[٢٠٩] .. وخلال هذه الفترة المؤقتة والتى تمتد إلى ثمان أشهر، تكون تركيا قد حددت ميلها، وجنوحها إلى الحكومة التى ستكون تحت سيطرة وحكم سليمان دميرال ..

وكلما اقترب موعد الانتخابات زاد حزب العدالة من إثارة المشاكل ضد اليسار، وأعلن فى صامسون قائمة اليساريين ولم يكن يهدف من وراء ذلك سوى خلق حالة من الاستنفار والاستياء من الجمهوريين اليساريين. والذين كانوا يسعون إلى جلب نظام اجتماعى مخالف تماماً للنظام الاجتماعى السائد فى البلاد .. مُتَسترين فى ذلك بمظلة التقدمية والدعوة الاصلاحية .. وأنهم أى اليساريون لايكفون عن مهاجمة العسكريين، والثورة، والمكاسب الثورية والمبادئ الآتاتوركية .. وأنهم لايهدفون سوى الوصول إلى الشيوعية ..

هاجم حزب الشعب الجمهوزى برنامج الحكومة، وحملة دميرال محذراً من أن ذلك سيؤدى إلى تقسيم البلاد، ويثير الاحتدام فيها أكثر من ذى قبل .. وأكد هذا التحذير، الشغب الذى حدث فى مدينة بورصة عندما تم الهجوم على حشد من حزب العمال .. وردد المهاجمون ..

«الموت للشيوعيين» .. وتم اعتداء جسدى على النواب لدرجة أن أُصيب ستة منهم اصابات بالغة. وحسب تفسيرات الصحافة فى اليوم التالى؛ فإن الحكومة الحالية هى التى تدفع إلى هذا العنف وتحميه .. وأن هجوم بورصه هذا كان هجوماً مدبراً ومنظماً (٢١٠). وأنه لم يكن موجهاً ضد حزب العمال التركى، بل كان موجهاً ضد الديمقراطية فى تركيا.

لم يتراجع حزب العمال أمام هذه التهديدات، بل استفاد منها، وساعدته على الانتشار بين منظمات الشباب وعمال المصانع .. وانتقلت هذه المنظمات من مجرد المناقشة إلى الفعاليات الملموسة .. وجمعوا مبلغاً وقدره ٣٥ ألف ليرة تركية لتجهير مراكز لحزب العمال التركى فى ٤٦ مقاطعة استعداداً للإنتخابات القادمة (٢١١).

ناقشت الحكومة أحداث بورصة وأراد الوزراء تحميل محمد على آيبار زعيم حزب العمال التركى مسئولية ماحدث، وكل الاعتداءات التى تقع على حزبه إلا أن بورصة لم «تُصبح عدوى قابلة للإنتشار..» .. إلاَّ أن الاعتداءات مازالت مستمرة، واتهام الحكومة بأنها حكومة يمينية متطرفة مازال يتردد على لسان آيبار وصحافة حزب العمال، وأن اعضاء الحكومة كلهم من حزب العدالة. وطالب بحكومة مستقلة مؤقتة ومحايدة فى فترة ماقبل الانتخابات.

لم يكن الجمهوريين أو اليساريين وحدهم الذين قد تعرضوا للإتهامات، بل طالت مراكز القيادة التركية، ورابطة اتحاد الصناعات التركية، والتى قد داهمتها قوات الشرطة تحت سمع وبصر الحكومة ..

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن هذه الحملة، بل هاجمها اليساريون بالتلميح تارة، وبالتصريح تارة آخرى وأنها تعمل على تدعيم حزب العدالة، وأن البنك الدولى يعمل على اطلاق حسابات أمريكية لكى تُستخدم فى أى وقت وفى أي مكان .. ولأى غرض .. ويتساءلون ..

هل هذه الحسابات سوف تُستخدم فى التأثير على توجيه الانتخابات أم لا ..؟ بل وصل الأمر إلى اتهام حزب العدالة بتلقى أموال من شركات أجنبية قبل الانتخابات بيومين إتنين فقط (٢١٣).

ولم يكن هناك مفر من التوجه إلى الانتخابات العامة، والتى لايمكن لأى باحث أن ينكر دور اليساريين فى تنشيط عملية التوجه إلى صناديق الانتخابات، ومدى حماس المنظمات الشبابية، والتنظيمات العمالية فى اذكاء الروح الحماسية للانتخابات .. وأن حزب العدالة قد غض الطرف عنها لكى يتفرغ للحزب القوى المعارض ألا وهو حزب الشعب الجمهورى أما بعد الانتخابات فسوف يتفرغ لحزب العمال التركى وبهذا المنطق توجه حزب العدالة إلى صناديق الانتخابات.

حزب العدالة فى السلطة:

حصل حزب العدالة بزعامة سليمان دميرال فى الانتخابات التى جرت فى العاشر من أكتوبر ١٩٦٥م = ١٢٨٥هـ على نسبة ٥٣٪ من الأصوات، أى ٢٤٠ مقعداً فى البرلمان، بينما حصل حزب الشعب الجمهورى على ٢٩٪ من هذه الأصوات أى ١٣٤ مقعداً .. بينما الأحزاب الأخرى لم تحقق النسب المتوقعة .. وإن كانت مفاجئة انتخابات ١٩٦٥م أنها ادخلت الإشتراكيين إلى مجلس الأمة الكبير حيث توحدوا فى حزب العمال الأتراك **"TIP"** وكان وجودهم فى المعارضة مما خلق نوعاً من الدينامكية فى المجلس كما سنرى.

إن حزب العدالة الذى حقق الأغلبية المطلقة فى هذه الانتخابات وكانت المنطقة الغربية هى التى حققت له هذا النجاح .. بينما لم يحقق النجاح المأمول فى منطقة آجه ومرمره، وكانت النتائج فى المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية مخيبة للآمال .. وربما تكون هذه المناطق هى التى لم تؤمن بقاء حزب العدالة فى السلطة لمدة طويلة.

بدأت الوزارة الجديدة برئاسة سليمان دميرال كقائد وزعيم لحزب العدالة اعتباراً من ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٥م وسط مشاكل داخلية وخارجية متعددة .. فكان عليه أن يسعى إلى تحسين علاقاته مع بلدان الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى الجار المباشر، وفى نفس الوقت كان عليه أن يعمل على افساح المجال أمام العمال الأتراك فى دول غرب أوروبا لكى تستفيد الحكومة من المبالغ التى يرسلها العمال فى التغلب على مشاكلها الاقتصادية المتدهورة .. وكان وجود عدد من النواب الإشتراكيين داخل مجلس الأمة التركى الكبير مما أتاح الفرصة .. رغم اعتراض البعض لمناقشة السياسة الخارجية التركية جنباً إلى جنب مع السياسة الداخلية .. وكانت أغلبية حزب العدالة فى المجلس قد مكنته هو الأخر من طرح بعض الأمور المثيرة للجدل؛ كالاصلاح الزراعى .. والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، والاتحاد السوفيتى ودول الجوار الأخرى من ناحية أخرى .، وفى نفس الوقت ضرورة السعى إلى توطيد العلاقات مع المجتمع الأوروبى .. ولعب دور أكثر فعالية فى منطقة الشرق الأوسط .. وحتمية نقل التقنية الغربية إلى المجتمع التركى لخلق انطلاقة صناعية.

ولكن المعضلة المهمة بالنسبة لحزب العدالة، وزعيمه سليمان دميرال هى كيفية الإدارة مع الحفاظ على التوازن بين المؤسسة العسكرية من ناحية، والمتطلبات الدينية والروحية من ناحية أخرى. وبمسمى آخر كيف ستكون العلاقة بين الدين والسياسة .. وهذا ماسوف نراه فى المبحث التالى ..

هوامش ومراجع المبحث الرابع من القسم الثانى

(133) Aydemir, ikinci Adam, cilt, 3, S.515.

(134) Ayni Eser. S, 515.

(١٣٥) نفس المرجع ص ٥١٦.

(١٣٦) نفس المرجع ص ٥١٧.

(137) Turkiye yIlIgI 1963 (1963) S, 203 - 209.

(138) The Tuskish experiment in Democracy, P. 172.

(139) Aydemir, ikinci Adam, Cilt, 3, S 531 - 532.

(140) Ulus, 20 Kasim 1961.

(141) Cumhursiyet, 10 Ara , 1961.

(142) The Tuskish Expirement in Democrocy, P 2/3.

(١٤٣) المرجع السابق.

(144) S, S. Aydemir, IKinei Adam , Cilt 3, S, 545.

(١٤٥) نفس المرجع.

(146) The Tuskish Exp. In Demac. P. 2/3.

(147) Ulus, 18 Ocak 1962.

(148) Cumhursiyet , 20 Ocak1962.

(149) S. S. Aydemir, Ikinci Adam 3 ncu cilt, S. 547.

(١٥٠) نفس المرجع ص ٥٤٦.

(١٥١) نفس المرجع ص ٥٥٢.

(152) The Turkish Exp ... , P, 2/4.

(١٥٣) المرجع السابق ص٢١٤.

(١٥٤) نفس المرجع.

(155) The Turkish Exp - P.2/5.

(١٥٦) المرجع السابق ص٢١٥.

(157) Aydemir, ikinci Adam, 3 Cilt, S. 553.

(158) The Turkish Exp - , P, 215.

(١٥٩) المرجع السابق ص٢١٥.

(١٦٠) المرجع السابق ص ٢١٥.

(١٦١) المرجع السابق ص ٢١٥.

(١٦٢) المرجع السابق ص ٢١٥.

(163) ikinci Adam, III Cilt , S. 553.

(164) The Tuskish Exp. P. 216.

(165) Aydemir, ikinci Adam, III. Cilt, S. 553

(166) The Turkish Exp ... 216.

(167) Aydemir, ikinci Adam, 3ncu Cilt, 553.

(168) The Turkish Exp ... p 216.

(١٦٩) نفس المرجع، والصفحة.

(170) Cumhuriyet , 26 Haziran 1962.

(171)The Turkish Exp .. P 216.

(١٧٢) نفس المرجع، والصفحة.

(173) Ulus, 15 Eylul, 1962.

(174) Cumhuriyet, 15 Eylul 1962.

(175) The Turkish Exp .. 217.

(١٧٦) المرجع السابق، ص ٢١٧.

(١٧٧) المرجع السابق، ص ٢١٧.

(178) Ulus. Ekim 1962.

(179) The Turkish Exp ... 218.

(١٨٠) المرجع السابق، ٢١٨.

(١٨١) المرجع السابق، ٢١٨.

(١٨٢) المرجع السابق، ٢١٨.

(١٨٣) المرجع السابق، ٢١٨.

(١٨٤) المرجع السابق، ٢١٩.

(١٨٥) المرجع السابق، ٢١٩.

(١٨٦) المرجع السابق، ٢١٩.

(١٨٧) المرجع السابق، ٢١٩.

(١٨٨) المرجع السابق، ٢١٩.

(189) Aydemir, Ikinci Adam, Cilt 3. 558.

(190) Cuneyt Arcayurek acikliyor, 4, s. 154 - 165.

(191) Aydemir, Ikinci Adam, III cilt, S . 561.

(192) The Turkish Exp .. P. 219.

(193) Aydemir, Ikinci Adam, III cilt, 562.

(١٩٤) المرجع السابق، ص ٥٦٣.

(195) The Turkish Exp ... P 220.

(١٩٦) المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(١٩٧) المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(١٩٨) المرجع السابق، ص ٢٢١.

(١٩٩) المرجع السابق، ص ٢٢١.

(٢٠٠) المرجع السابق، ص ٢٢١.

(201) Cuneyt Arcayurek Acikliyor , 4 . S 275.

(٢٠٢) المرجع السابق من ص٢٧٤ - ٢٨٦.

(203) The Turkish Exp .. P. 221.

(204) Turkiye Tarihi , 4 , Cagdas Turkiye 1908 - 1980 Siyasal Tasih 1960 - 1980, Hikmet Ozdemir, Cem yayineui, Istanbul 1992 . S .206 - 216.

(٢٠٥) المرجع السابق.

(٢٠٦) المرجع السابق ص ٢١٥.

(207) The Turkish exper .. P . 224.

(٢٠٨) المرجع السابق.

(٢٠٩) المرجع السابق ص ٢٢٥.

(210) Milliyet, 5 - 6 Temmuz 1965.

(211) A.F. The Turkish Exper .. P 225.

(212) Milliyet , 15 Temmuz 1965.

(213) Cumhuriyet 9 Ekim 1965.

المبحث الخامس

الدين والسياسة فى تركيا الحديثه والمعاصرة..

الدين والسياسة فى تركيا الحديثة والمعاصرة

السمة الدينية للدولة العثمانية:

لقد كانت السمة الدينية هى التى سيطرت على كل تشريعات الدولة العثمانية، ومعظم تصرفاتها، وقد كانت الهيئة الإسلامية ذات وضع خاص بها، ومعترف به، ولها مركزها المرموق ..

كان يُطلق على رئيس الهيئة الاسلامية فى بادئ الأمر لقب «المفتى» أو مفتى استانبول، ثم تغير اللقب إلى «شيخ الاسلام» الذى كان يُشرف على الهيئات القضائية، والهيئات ذات الطابع والنشاط الدينى، وكان السلاطين أنفسهم حريصين على تدعيم سلطته، ويعملون على استغلالها كلما حز بهم أمر أو أقدموا على عمل خطير، فقد كان المفتى هو الذى يصدر فتوى تُجيز الحرب دفاعاً أو هجوماً أو عقد الصلح، وغير ذلك من الأحداث الجسام.

وكانت الدولة العثمانية تهتم اهتماماً بالغاً بنشر التعبئة الروحية بين أفراد القوات المسلحة، وإثارة عاطفتهم وحميتهم الدينية، وصولاً إلى «تسخين» الجنود قبل خوض المعارك[١].

ولقد اعتمد العثمانيون المذهب الحنفى مذهباً رسمياً للدولة، ولعب المفتون فى استانبول، وفى مراكز الولايات، دوراً هاماً فى مختلف المجالات، وكانت الأولوية فى بدء الدولة العثمانية للقاضي عسكر[٢] الذى كان يرافق الجيش المحارب، ثم أصبح المفتى رئيسًا للعلماء، وكان تلقيبه بشيخ الاسلام مبنيًا على الدور الذى لعبه فى التوفيق بين القوانين التى يصدرها السلطان وبين الشريعة بل كان يحق لمفتى استانبول أن يصدر فتوى بعزل السلطان نفسه، كما أنه هو الذى يعين المفتين فى مراكز الولايات. أما المذاهب الأخرى فقد تركت الدولة لأفرادها حق اختيار مفتيها من بينهم[٣].

وكانت الأولوية بين القضاة للقاضى الحنفى، الذى كان يعين أيضًا فى مراكز الولايات العربية من قبل قاضيعسكر الأناضول فى إستانبول ... ومنذ بداية القرن السابع عشر بدئ فى تعيينه من بين المحليين .. وكان

. ضى دمشق من أبرز قضاة بلاد الشام. واعتبر فى مستوى قاضى مصر على اعتبار أن المدينتين كانتا عاصمتين سابقتين للخلافة. ولُقِّب بلقب قاضى القضاة. وأحياناً بلقب «ملا» أو «منلا» وأقام قاضى القضاة فى المحكمة الرئيسية، وله نواب يصرفون شؤون القضاء فى المحاكم الفرعية.

وكان هناك منصب نقيب الأشراف(٤) فى مركز الولاية، ويُعين من قبل نقيب الأشراف فى استانبول .. ويشرف على شؤون الأشراف المختلفة.

لقد وضح الطابع الدينى فى التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية، والنص فى قوانين الدولة منذ عهد السلطان سليمان القانونى (١٤٩٥ - ١٥٦٦م = ٩٠١ - ٩٧٤هـ) على أنها تتفق مع الشريعة الاسلامية كما وضح أيضاً فى المحافظة على التقاليد الدينية، وإقرار عقوبات التجريس أو التشهير فى حق من يرتكب جريمة الإفطار فى رمضان، أو ترك الصلاة، بل وصل الأمر إلى حد الزج بالمخالف فى الترسيم أى فى الاعتقال(٥).

كما أشرفت الدولة إشرافاً فعليًا على الحج واعتبرت ذلك واجبًا يقع على عاتقها باعتباره الركن الخامس للإسلام(٦). وأولت الطرق الصوفية وأربابها أهمية بالغة، وأمدتهم بالعون المادى، وألحقتهم بالجيش، بل إنتسب السلاطين إلى الطرق الصوفية، وكان كل منهم حريصًا على ذلك الانتساب، وضجت الولايات سواء فى الأناضول، أو البلقان، أو الجزيرة، أو شمال أفريقية بالطرق الصوفية كالنقشبندية، والمولوية، والبكداشية، والرفاعية، أو الأحمدية والخلوتية وغيرها من الطرق الصوفية(٧).

كما أخذت الدولة بنظام الفتوة الذى يُعد الطابع الاسلامى للفروسية العربية، والذى ورثته عند قيامها فى الأناضول(٨) كما كان الاهتمام الكبير بالحجاز من السمات التى حافظ عليها كل السلاطين العثمانين، فأعفته من الضرائب، والتجنيد(٩) وتركت له الحكم الذاتى المتمثل فى الشرافة، وخلقت حوله نوعًا من أسوار الأمن التى امتدت من باب المندب جنوبًا، والسويس شمالاً. وعادت البرتغال والصفويين لذات الغرض(١٠).

ظلت هذه السمات هى السائدة فى الدولة العثمانية حتى أوصلتها إلى قمة مجدها، وضمنت هذه السمات القوة للدولة، والرفاهية للشعب. وظلت كذلك حتى تجمعت عوامل عديدة أدت إلى انهيار الدولة، وضعفها، وأبعدتها عن الشريعة وأحكامها.

الاتصال بالحضارة الغربية وبزوغ نجم الاتحاد والترقى:

عندما أصاب الدولة الوهن والضعف، وألم بشعبها الفقر والفاقة، وألمت بها عوامل الإنهيار، بدأت المرحلة الثانية فى العلاقة بين الدين والسياسة فى الدولة؛ ألا وهى مرحلة دخول الدولة إلى عالم الاصلاحات وربطها بالقوانين الوضعية. وأهم مايميز هذه الفترة بقوانينها الإصلاحية هو ضمان المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن دينهم، وتأمين المواطن على حياته، وماله، وعرضه، بصرف النظر عن عرقه، أو جنسه. وربطت الضرائب بنظام معين، ونظمت الخدمة العسكرية، وتعهد السلاطين بإحترام مايصدرونه من قوانين وفرمانات.

وأدى توالى البعثات إلى فرنسا خاصة، وأوروبا عامة، واشتداد الرغبة فى الاتصال بالغرب، والأخذ عن حضارته، إلى ظهور مايمكن أن نسميه «بالمعارضة المنظمة» التى تمثلت فى «العثمانين الجدد» «گنج عثمانليلر» وكتاباتهم فى الصحف، والمجلات التى كانوا يصدرونها.

وشهد الصراع ذروته فى هذه الفترة بصدور الدستور الذى سمى آنذاك «بالقانون الأساسى» والذى استوحى من الدستور البلجيكى، وذلك عام ١٨٧٧م = ١٢٩٤هـ فأصبح الدستور البلجيكى المعدَّل دستوراً للدولة الإسلامية العثمانية، بعد أن كان الإسلام هو دستور الدولة، وقد نص هذا الدستور على إقامة مجلسين هما «المبعوثان» و «الأعيان» ويتمتع أعضاؤهما بالحصانة، وتألفت السلطة التشريعية من المجلسين، ونص على تشكيل محكمة عليا، وأن يكون مبدأ اللامركزية؛ هو الطريقة التى تتبع فى الحكم(١١).

ولكن الحرب الروسية العثمانية التى اندلعت وانتهت بهدنة ٣١ يناير سنة ١٨٧٨م = ١٢٩٥هـ سهلت مهمة السلطان فى فض المجلس وعودة النواب إلى دوائرهم. ولم يعودوا إلى الاجتماع مرة أخرى، إلا بعد أن اشتد عود «جماعة الإتحاد والترقى» التى كانت تنمو فى الوقت الذى كان السلطان عبد الحميد الثاني يمارس دوره فى إعداد الجيش العثمانى، ويبطش بمن يدعو إلى الاعتماد على الغرب، أو ترك الاسلام، ويعمل على تدعيم مركز الخلافة، وتقوية الجامعة الاسلامية.

وضع الماسونيون أيديهم فى أيدى الاتحاديين فى إنشاء فروع للجمعية خارج نطاق الامبراطورية، وتبنوا سياسة المركزية، والاقتصاد القومى الموجه ولم يمض زمن طويل حتى اندمجت فيها «جمعية الحرية العثمانية» سنة ١٩٠٦م = ١٣٢٤هـ فى سلانيك. وبدأت جمعية الإتحاد والترقى فى إصدار مجلة "La Jeune Turquie" أى «تركيا الفتاة». وبعد أن انضم إليهم أحمد رضا (١٨٥٩ - ١٩٣٠م) مدير التعليم فى بورصة، بدأت فى إصدار مجلة «مشورت» متخذين من مبدأ الشورى فى الإسلام ديدنهم السياسى لجذب أكبر قدر ممكن من قطاعات المجتمع.

وكان لانضمام الأمير صباح الدين وأخيه لطف الله إلى الجماعة ضربة جديدة موجهة إلى السلطة الشرعية فى البلاد ورفعت من شأن الاتحاديين فى أعين المواطنين.

واعتباراً من ١٩٠٦م = ١٣٢٤هـ بدأت مجموعات من الضباط فى الإنضمام إلى جمعية الإتحاد والترقى أمثال جمال باشا، وفتحى بك ومصطفى كمال.

وفى باريس عُقِد مؤتمرضم كل الجمعيات المناهضة للسلطة برئاسة الأمير صباح الدين، وصدر عن المؤتمر قراراً بتأييد حقوق السلطنة، والخلافة ووافق على هذا القرار كل من الليبراليين والقوميين على حد سواء، وكان الذى أعد مسوَّدة هذا القرار هو أحمد رضا(١٢).

وانتقل مركز الحركة إلى تركيا، والبلقان بدلاً من بلاد المنفى، وأحسن ضباط سلانيك استخدام نوادى الماسونية الموجودة فى تركيا، والهيئة الموجودة فى باريس بصرف النظر عن الفكر العقائدى لكلا التشكيلين .. ورويداً رويداً أصبح الضباط مستعدين للعمل مباشرة ضد النظام، والسلطان الذى لم يعد قادراً على الدفاع عن الإمبراطورية.

ولم تَحِنْ سنة ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ إلا وأن وجدت جمعية «الإتحاد والترقى» نفسها مسئولة عن إدارة البلاد، والتعامل مع السياسة عن قرب، بل ويرأس أحد أعضائها وهو سعيد باشا الحكومة. وأُغلقت بعد ٣١ مارس سنة ١٩٠٩م أحزاب الأحرار، والاتحاد المحمدى، وفدائيو الأمة، وحزب الهيئة المثقفة العثمانية، والتى كانت جميعها تجعل من الدين الإسلامى أساس برامجها السياسية.

وبعد يناير سنة ١٩١٣م = ١٣٣٢هـ اجتمعت الهيئة العامة للاتحاد والترقى، وقررت تحويلها من جمعية سرية إلى حزب سياسى استطاع أن يحتفظ بالسلطة إلى سنة ١٩١٨م = ١٣٣٧هـ، لقد كان العامل المشترك بين كل الأحزاب، والجماعات المعارضة هو البحث عن مخلص، ومخرج للإمبراطورية العثمانية من تخلفها، والحيلولة دون إنهيارها، وتبوؤها مكانها اللائق بين دول العالم.

وبالرغم من التقارب الفكرى بين المحافظين والإسلاميين إلاَّ أنهم من ناحية التجديد قد انقسموا إلى تيارين رئيسيين؛ تيار التغريب، وتيار التتريك، فبالنسبة للإسلاميين الذين يأتى على رأسهم الأمير سعيد حليم (١٨٦٣ - ١٩٢١م) فإن سبب تخلف الدولة العثمانية هو بعدها عن الإسلام، ولكى تعود إلى سابق عهدها؛ فعليها أن تعود إلى الشريعة الإسلامية التى لا تمانع فى أن تأخذ عن الغرب تقنيته الحديثة، وأن تنفتح عليه دون أن تفقد هويتها الإسلامية، وبهذا، كان يعارض ويخالف التيار الآخر. وألفت هذه الجماعات حزب «الاتحاد المحمدى»(١٣).

أما تيار التغريب الذى يأتى فى مقدمة أفراده عبدالله جودت، وجلال نورى، وسليمان نظيف، فكانوا جميعاً متفقين على ضرورة التجديد، ولكنهم مختلفون فيما بينهم فى مسألة الدين، ودرجة الأخذ عن الغرب(١٤) فالمستغربون يدعون بضرورة الأخذ عن الغرب فى كل مناحى الحياة حتى يمكن الوصول إلى مستوى تطوره، واكتساب احترامه، وأن الإصلاحات التى تمت - بالرغم من أنها لم تأت إلا بنتائج محددة - إلاَّ أنهم كانوا يؤمنون بضرورة الاستمرار فى التجديد، بل، وفى الإسراع نحو هذا الاتجاه. ويجب على الأتراك أن يضفوا على الإمبراطورية نمطاً جديداً من التنظيم يتفق مع تلك الأهداف التى تتعارض تماماً مع فلسفة التتريك، وكان التعليم وتثقيف الشعب هما الركيزتان الأساسيتان لهذا التيار. وإذا كان تيار التتريك يدعو إلى الطورانية، فإن تيار التغريب كان يدعو إلى العرفان، والمعرفة، وتحديد الزيجات بزوجة واحدة، والمحاكم المدنية، بدلاً من تعدد الزوجات والمحاكم الشرعية، وضرورة الأخذ بالحروف اللاتينية بدلاً من العربية. وقفل التكايا والزوايا، والقضاء على الفكر الصوفى التوكلى.

أما التيار الثالث؛ نمى وتطور فى عهد تركيا الفتاة، فقد كان التيار القومى الذى نظر إلى فكر التحديث والتجديد بنظرة جديدة، ويدعو إلى الوحدة الثقافية فى الميدان السياسى، وعبر عن نفسه فى بادئ الأمر عن طريق الأدب والتاريخ، وحمل فى بداية أمره مفهوماً ثقافيًا بحتًا(١٥).

ويمكن تقسيم التيار القومى فى عهد الاتحاد والترقى إلى عدة مراحل:

١) سنوات التحالف (١٨٨٩ - ١٩٠٨م = ١٣٠٧ - ١٣٢٦هـ) والتى لم يُبدوا فيها موقفاً سافراً، أما المرحلة الثانية فيما بين (١٩٠٨ - ١٩١٣م = ١٣٢٦ - ١٣٣٢هـ) فقد اتسمت السياسة بسمة قومية أوضح، وأعادوا صياغة سيرتهم السياسية، على أساس سيطرة العنصر التركى فقط، على الإدارة، ومركزية الحكم، ولم يتورعوا عن استخدام العنف مما آثار الأقليات

والجنسيات الأخرى، وخطوة خطوة بدأ الاتحاديون يتشبثون بالفكر الطوراني، والعلماني، مما أفسح المجال على مصراعيه لظهور الفكر القومي العربي الذي أخذ موقفًا مؤيدًا للإنجليز في الحرب العالمية الأولى، وأصبح العرب والترك - بالرغم من أنهم نظريًا يشكلون تكتلا إسلاميًا واحدًا ويعيشون تحت لواء الخلافة الإسلامية - يحارب بعضهم بعضاً(١٦) وظهر للعَيَان أن القومية أقوى من الدين، وأن الفكر الإسلامي في تركيا قد بدأ يخبو بشكل فعلي منذ حرب البلقان ١٩١٣م = ١٣٣٢هـ.

وما أن سيطر القوميون على إدارة الدولة حتى اتضحت سمات التجديد والتغريب أكثر من ذي قبل، وأصبح الفكر العلْمَاني هو السياسة الرئيسية في الدولة، وخلال سنة ١٩١٦ - ١٩١٨م = ١٣٢٥ - ١٣٢٧هـ فرض الاتحاديون أنفسهم، وقضت الحرب العالمية الأولى على الفكر الإسلامي كقوة سياسية.

إعلان الجمهورية وفرض العلمانية:

ولما أُعْلِنَت الجمهورية، كانت العلمانية والفكر العلماني أحد الأسس والمبادئ الرئيسية التي أقرتها. وأظهرت هذا الفكر على أنه ضرورة ملحة سواء للإصلاح، أو تحديث الدولة، والإتجاه بها نحو الغرب، وما إن حلت سنة ١٩٣٧م = ١٣٥٦هـ حتى أقرها الدستور، ولم يعد من حق أي تيار سياسي أن يناقش هذا المبدأ، وإلاَّ وقع تحت طائلة القانون. وسعت حكومة الجمهورية أن تخلص المجتمع - على حد تصورها - من سيطرة الإسلام، وإلى خلق نمط جديد من المواطنين يكون الفكر العلمي، والعقلاني وسيلتهم في خلق المجتمع الجديد.

لقد هدفت تركيا بالعلمانية أن تتخطى القومية إلى نطاق أرحب، وأن تكون محايدة تجاه الدين في محاولتها لخلق دولة معاصرة حديثة. تناسب النمط الجديد من المواطنين.

ولتحقيق ماهدفت إليه جعلت الحكومة لب سياستها الدينية عدم تحريم العبادة أمام سائر الأديان، وفى نفس الوقت؛ لم تجبر المجتمع على معتقدات معينة .. ورغم ذلك، رويداً رويداً، بدأت تُوصف أو تُوصم «باللادينية» رسميًا. ولقد تأثر بذلك المثقفون أكثر من غيرهم، حيث كانوا آنذاك أكثر استعداداً لتقبل العلمانية، وفى مقابلهم؛ كان القرويون، وسكان القصبات، والمدن الصغيرة - وبشكل عام - محافظين على معتقداتهم الدينية، وعنعناتهم الإسلامية الأصيلة. ومن هنا كانت الأهداف الثقافية للعلمانية سطحية التنفيذ، ولم يستطع المجتمع أن يقبل الفكر العقلانى، أى العلمى خاصة فيما يتصل بالعقيدة، بل استمر فى انتهاج فكر يمكن أن يُوصف بأنه مضاد للعقلانية وعلمية العلمانية[١٧] وهذا ما أدى بدوره إلى تضاد الجبهتين، بل تصارعهما، ودفع بالحكومة أن تضع النشاط الدينى تحت المراقبة مما جعل الإصلاحات الدينية لم تنبع عن اقتناع من القائمين عليها، بل بقوة القانون وسطوته.

ورغم النجاح المحدود الذى حققته العلمانية فى الميدان الثقافى، فإن نجاحها فى الميدان السياسى ظل محدوداً، وبدى أكثر وضوحًا فى الميادين الأخرى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن الحكومة قد نجحت فى أن تشد انتباه المواطنين إلى موضوعات أكثر إلحاحًا من العامل الدينى آنذاك، بالأضافة إلى أن الكثيرين من الأفراد، والجماعات قد بنت تطور وازدهار منافعها على أسس العلمانية.

ويمكن أن نضيف أن الفعاليات الاقتصادية، ومجانية التعليم التى سمحت بظهور طبقة جديدة أدت إلى اختراق المجتمع القروى، وتضاؤل الدعوة الدينية، ونمت الطبقة المثقفة رويداً رويداً، كل هذه العوامل أدت إلى استقرار العلمانية إلى حد ماداخل المجتمع التركى، خلال تلك الحقبة التاريخية. ومن هنا مال الصراع لصالح السياسة، ورغم هذا، فقد اتخذ

الكماليون من الإسلام أمراً حتمياً فى المعاملة، بل لقد كان هو السلاح الذى له الغلبة فى النضال الدائر بينهم من ناحية، وقوات السلطان من ناحية أخرى فى بادئ الأمر ثم بينهم وبين الأقليات فيما بعد.

وكان مصطفى كمال باشا أكثر حرصاً فى معاملاته على التعاليم الدينية بالرغم من قراره بأن يسلك سياسة دنيوية علمانية إلى حد مابعد ما أيقن بأن نظام حكمه مهدداً من التيارات الدينية فى بلده ذاتها وما جاورها من بلدان الشرق(١٨).

توفى مصطفى كمال آتاتورك فى نوفمبر سنة ١٩٣٨م = ١٣٥٧ هـ تاركاً جمهوريته المدنية فى أمان بفضل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التى أرسى قواعدها ورعاها فى الأعوام الماضية، والتى كانت كفيلة بمنع قيام ثورة مضادة، أو رد فعل من أنصار حكم الخلافة، ولكن الكماليين كانوا يدركون فى ذات الوقت أن الإسلام عاملاً مهمًا بالنسبة للسياسة التركية، وأنه سوف يُستخدم ضدهم إن لم يتخذوا الاحتياطيات الكفيلة لمنع ذلك، وكانت الوسيلة لذلك هى جعل الجيش التركى هو القيم، والحارس على أساسيات النظام، ومبادئ حزب الشعب الجمهورى الذى هو حزب مصطفى كمال والجمهوريين من بعده.

وخلال الجيل الأول للجمهورية كان حزب الشعب الجمهورى هو الحاكم بأمره فى تركيا الحديثة، وأهمل الإسلام كدين فى غالب الأمر، فيما عدا بعض الفترات التى كان الحكام يلجؤون فيها إليه لاستغلاله فى كبح جماح بعض الجماعات المعارضة، أو الطوائف المتطرفة. وظل الإسلام هو الدين الذى يدين به حوالى ٩٨٪ من السكان.

وعندما بدت فى الأفق إرهاصات سياسة تعدد الأحزاب عام ١٩٤٥م ١٣٦٥هـ والتنافس على نيل أصوات الناخبين، أجبرت هذه العوامل الجديدة حزب الشعب الجمهورى، والأحزاب المعارضة الأخرى على إعادة النظر فى

سياستهم التى انتهجوها تجاه الدين. ومن الجدير بالملاحظة أن حزب الشعب الجمهورى كان هو الذى بادر بذلك، وسمح منذ سنة ١٩٤١م = ١٣٦٠هـ بإنضمام الدعاة والوعاظ الدينين إلى القوات المسلحة(١٩).

الانتقال من ديكتاتورية الحزب الواحد إلى تعدد الأحزاب

ومع دخول صراع الأحزاب سنة ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ إلى تركيا، انتقل النقاش، والجدال من السياسة والديمقراطية إلى الدين والعلمانية كذلك، ومع ازدياد الحرية السياسية وتطورها أدى ذلك بدوره إلى إعادة تناول العلمانية وتوجهاتها. ويمكن أن نوجز ذلك الصراع فى ثلاثة تيارات؛ المحافظون وهم يرون فى الدين ضرورة ملحة لتطور الجانب الروحى فى الفرد والمجتمع وهو وسيلة بل نظام تربوى لا يمكن إغفاله. والمعتدلون؛ وهم إلى جانب ميلهم نحو المحافظين فإنهم يعتبرونه من الحقوق الشخصية لكل فرد، أى أنه حق من حقوق الإنسان، طالما أن الحرية الدينية مكفولة. أما التيار الثالث؛ وهو التيار العلمانى، وقد كان معارضاً للدين أيًا كانت الدوافع والغايات(٢٠).

المجموعة الأولى، تمثل الإسلاميين الذين يرجعون فساد الأخلاق، والانحلال والمساوئ التى أصابت المجتمع إلى البعد عن الدين، والتشبث بمظاهر المدنية الحديثة، ويرون فى العلمانية عنصراً من عناصر الإفساد الخُلُقى، والثقافى، إلى جانب التخريب الدينى للمجتمع، والفرد على حد سواء، وبالنسبة لهم فإن الدين الإسلامى ضرورة معنوية ملحة للمجتمع التركى المحاط بقوى الإلحاد، وهو فى نفس الوقت لايمانع فى الأخذ بمتطلبات التحضر للمجتمع المعاصر.

أما التيار المعتدل؛ فهو يُركِّز على أن الحرية الدينية حق من حقوق الإنسان، ويؤيد التيار الأول فى توجيهاته، ويذهبون إلى القول بأن العلمانية إذا كانت تطالب بعدم تدخل الدين فى شئوون الدولة، فهم كذلك يطالبون الحكومة بعدم التدخل فى المسائل الدينية، ويقولون إذا كان مفهوم «الدولة

المرتبطة بالدين»، قد ساد سابقا فإنه قد حل محله الآن مفهوم (الدين المرتبط بالدولة)، وكلا المفهومين متعارضين مع العلمانية. وبناءً على ذلك، فإن الطريق الواجب اتباعه هو عدم الزج بالدين فى مسائل السياسة والإدارة أو الحقوق أو المسائل العلمية، وحصره فى الأفراد، أوتركه للجماعات. وهذا التيار لا يقلل فى نفس الوقت من أهمية الدين بالنسبة للمجتمع التركى المسلم، والحكومة الديمقراطية؛ عليها أن تتوائم مع مطالب الشعب، فى حرياته سواء المتعلقة بالعقيدة، أو العبادة، أو السياسة. وهو لا يقلل من أهمية الإسلام لأن المجتمع التركى مجتمع مسلم. وأن النظام الجمهورى لن تهدده أية أخطار إذا ماترك الحرية الدينية للمجتمع. وأن المستفيدين والمنتفعين من وراء العلمانية هم الذين يتهمون المحافظين بالرجعية. وأن أفراد المجتمع التركى الذى تقدم بالدرجة الكافية قد وصلوا إلى مرحلة من النضج الإجتماعى والسياسى يجعلاه يُعد الدين والعبادة جزء من الحياة. وينتقد المعتدلون وصف كل من يجعل للدين دوراً فى الحياة بالرجعية (٢١).

وعلى النقيض من هذين التيارين، كان مؤيدو العلمانية الذين يرون فى أى تسامح تجاه الدين خطوة إلى الوراء، وتضحية بمبادئ الجمهورية، ويدَّعون أنهم ليسوا ضد الدين الإسلامى كعقيدة واعتقاد، بل يعارضونه فى موقفه المحافظ من تغير المجتمع، ذلك التغير المبنى على التقنية الحديثة، ويؤمنون إيمانًا راسخًا أن تركيا، ومَنْ حولها من العالم الإسلامى لم يحدث فيهم من الإصلاح الدينى مايؤهلهم لقبول الأفكار الحديثة، وحتى يحدث ذلك الإصلاح؛ فهم يصرون على ضرورة استمرار سيطرة الدولة حتى يتم التقدم. وأنه طالما الدولة ضعيفة والعناصر الإسلامية نشطة وحرة الحركة فإن فى ذلك تهديد لبقاء النظام الجمهوري. ويذكِّرون دائمًا بعصيان الشيخ بديع الزمان سعيد النورسى وذلك العصيان الذى حدث سنة ١٩٣١م = ١٣٥٠هـ فى «منمن» "Menemen"(22).

ولكن مع اشتداد التنافس السياسى بدأ حزب الشعب الجمهورى فى منح امتيازات جديدة للدين، وكان يأمل من ورائها فى أن يزيد من شعبيته وتأثيره على الناخبين وكسب أصواتهم.

أما الديمقراطيون الذين أدركوا أن هذا التغيير فى السياسة سوف يعرض مركزهم للخطر، فقد حاولوا أن يحموا أنفسهم باستمرار باتهام الجمهوريين بمعاداة الإسلام والعمل ضده.

وقد حاول «شمس الدين گون آلتاى» "Semsettin Gunaltay" رئيس الوزراء آنذاك، تبرئه نفسه، وحزبه من مثل هذه الاتهامات. فأعلن أنه هو وحزبه كانوا يعملون على إطلاق حرية الإسلام فى تركيا. وأنه قد تم تنفيذ بعض من الإصلاحات حتى قبل الإنتخابات العامة سنة ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ. ولقد اتهمه الحزب وبالرغم من اعتراض عصمت اينونو بأنه كان يستغل القوة الدينية فى الأهداف السياسية[٢٣]. ولكن سجلات الجيل البيروقراطى لم تستطع أن تمحى ذلك بتلك الامتيازات القليلة، بل على العكس من ذلك، فإن هذه الامتيازات قد أثارت شكوك الشعب، وجعلته يشك فى إخلاص الجمهوريين، ولطالما واجههم بحجج متواصلة تدين ماديتهم.

وبنمو التيار الدينى، والفكر الليبرالى كان على حزب الشعب الجمهورى، وحتى بدون إرهاصات تعدد الأحزاب، أن يخفف من حدة المواجهة المادية والدنيوية، وأن ينتهج سياسة أكثر تحرراً تجاه الإسلام، واقتنع الكثيرون من قُواده بأن مثل هذا التغيير سوف يجعل النظام أكثر شعبية، ويساعد على تضييق الهوية ين البيروقراطية والشعب. ولكن مع قرار سياسة تعدد هذه الأحزاب، كان عنصر المنافسة قد اشتعل، وأصبح من المحتم إجاد منفذ سياسى. وأوشك الحزب أن يسمح بثورة مضادة، إلا أنه من ناحية أخرى كان على كلا الحزبين، الديمقراطى والجمهورى أن يدفعا

ثمنًا باهظًا للحصول على أصوات الناخبين[٢٤] وقبل انتخابات عام ١٩٥٠م لم يكن الديمقراطيون قد قدموا سوى الوعود الانتخابية فقط، فى حين أن الجمهوريين كانوا قد قدموا امتيازات بالفعل، إلاَّ أن الشعب المتدين حسم المعركة لصالح الديمقراطيين، وفازوا فى الانتخابات.

الديمقراطيون والدين

كان الحزب الديمقراطى يُعِد الحرية الدينية من الحريات الأساسية للأفراد، وبالنسبة لزعمائه، فطالما أن المجتمع التركى مجتمعًا مسلمًا، فيجب السماح للمواطنين بتلبية مشاعرهم الدينية بالشكل والكيفية واللغة التى يرتضونها لأنفسهم، بشرط عدم الزج بالدين فى المسائل السياسية اليومية[٢٥]. والعلمانية – عندهم تحترم حرية التفكير، ولكنها لا تسمح باستخدام هذا التفكير فى سبيل أهداف سياسية للدين، وكان عليهم أن يجدوا صيغة معتدلة للتوائم بين ذلك.

كان أول إجراء للحزب الديمقراطى بعد أن تولى السلطة هو تعديل المادة، ٥٢٦ من قانون العقوبات والتى كانت تمنع الآذان باللغة العربية، وتحرم رفعه بغير اللغة التركية، فأزالت الهيئة التشريعية هذا الحظر دون أية صعوبات، فى المجلس، وخيرت المؤذن بين أن يرفع الآذان باللغة التركية أو العربية، فاختارت أغلبيتهم اللغة العربية [٢٦].

وقد أثار هذا التعديل عدة ملاحظات من وجهة نظر المؤرخ والكاتب «بلن» "Belen". ذلك أن مندريس طلب من مجلس الوزراء أن يتقدم بالاقتراح، ويواجه هؤلاء الذين يفضلون أن يقدم بواسطة أعضاء اللجنة التشريعية فى المجلس، ذلك لأنه كان يرى أن الجمعية التشريعية يمكن أن تتهم بالرجعية فى حين أن الحكومة لايمكن مهاجمتها بنفس الحدة لأن بها الكثيرين من الكماليين المعتمد عليهم[٢٧].

وقد تم إدخال تغيرات أخرى، ففى الخامس من يوليو من نفس العام تم رفع الحظر المفروض على البرامج الدينية فى الإذاعة، وسُمِح بترتيل القرآن، وتلاوته عبرها، وفى أكتوبر تم إدراج المواد الدينية كمواد أساسية في برامج الدراسة بالمدارس، وأصبح على الآباء أن يلتزموا بإحضار أبنائهم بأنفسهم إلى هذه المدارس، وليدرسوا هذه الدروس(٢٨). ولم يعارض حزب الشعب الجمهورى هذه الإجراءات، بل صوت أعضاؤه البرلمانيون بالموافقة على قرار تعديل الآذان، وإذا كانت هناك أصوات معارضة لهذه الحرية؛ فإنها صدرت بصورة أشد وضوحاً من قبل دوائر الحزب الديمقراطى الحاكم. ولقد كتبت جريدة الجمهورية «جمهوريت» فى التاسع من يوليو سنة ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ تقريراً بينت فيه بأن هناك موجه من النقد الشديد تسود أعضاء الحزب الديمقراطى، بسبب رفع الحظر عن البرامج الدينية فى الإذاعة، وسارت إشاعة قوية بأن هناك استجواب سَيُقدم إلى المجموعة البرلمانية بهذا الصدد.

وحتى ذلك الحين كان هناك شبه إجماع على الإصلاحات، والتغييرات الكمالية وأن الديمقراطيون يعتبرون أنفسهم كماليين كالجمهوريين، ولم يكن هناك أى حزب له القدرة على الاعتراض على فتوى مدير الشؤون الدينية التى أصدرها ضد الشيوعية، والتى أعلن فيها أن الإسلام يرفض الشيوعية رفضًا مطلقًا، بما فى ذلك نظمها، أى كانت هذه النظم، وبالمثل يرفض كل أنشطتها. فالإيمان، والروحانيات هما أمضى أسلحة ضد الشيوعية، إذ أنه ليس من الممكن أن يقتنع المؤمن الحق بأفكار الشيوعية وأنظمتها(٢٩). وبانتصار الديمقراطيين تفجر ذلك العداء الذى كان كامنًا ضد الجمهوريين طوال العشرين سنة الماضية التى تولوا فيها الحكم. وكان على مندريس أن يأخذ فى اعتباره هذا الضغط، وأن ذلك قد أثر على علاقاته مع الحزب الجمهورى.

وقد كان مؤيدو الحزب الديمقراطي يضمرون في أنفسهم الخصومة والعداء لحزب الشعب الجمهوري، أما الآن فقد أصبح حزبهم في السلطة ولديهم القدرة والقوة التي يرونها كفيلة للجهر بمشاعرهم ضد السياسات التي طالما كانوا يجدونها مخالفة لمشاعر الأمة، وغير مقبولة لديهم على الإطلاق، وعلى الفور أعادوا للشعب حرية العقيدة، ورفعوا الحواجز عن علماء الدين، وسمحوا لهم بالدفاع عن الإسلام في شتى المحافل، وأنشؤوا المساجد، وضاعفوا عدد مدارس الأئمة والخطباء، وأساتذة علوم الدين، وسمحوا بإصدار المجلات والكتب التي تدعوا إلى الإسلام، وحضروا المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في كراتشي سنة ١٩٥١م = ١٣٧١هـ[٣٠] وتم طرد السفير الإسرائيلي من أنقره، وسحب السفير التركي من فلسطين المحتلة، ولم يخف مندريس خطته الرامية إلى عودة تركيا إلى الإسلام، وإلغاء العلمانية تدريجياً.

وظهرت تقارير سنة ١٩٥١م = ١٣٧١هـ عن تشويه متعمد للأنصبة التذكارية، والتماثيل الخاصة بكمال باشا آتاتورك، وعن وجود حركات معارضة لسفور المرأة في المدن الصغيرة، بل وصل الأمر إلى مطالبة علنية في مؤتمر الحزب الديمقراطي في قونية إلى العودة إلى الحجاب، ولبس الطربوش بدلاً من القبعة، والعودة إلى الكتابة بالحروف العربية[٣١]. واستخدمت المواعظ الدينية ضد الجمهوريين. وبهذه الطريقة حسبما كتب «شوكت ثريا آيدمير» فتح الطريق لكي تدخل السياسة اليومية إلى المساجد.

ولم يكن حزب الأمة الذي يتزعمه «حكمت بايور» « Hikmet Bayur» بأقل رغبة في إحداث هذه التغيرات. مما جعل الجمهوريون الذين يعتبرون أنفسهم أعضاءا في الحزب الذي أسسه مؤسس تركيا الحديثة، يشكون من كونهم قد وجدوا أنفسهم وحدهم، حراسًا على مبادئ آتاتورك، وأنهم مطالبون بالحفاظ على إنجازاته. وبدأوا يركزون في

دعاياتهم ضد الحزب الديمقراطى؛ بأنه لم يفِ بوعوده فى الحفاظ على المبادئ الكمالية، وأعلن «عصمت باشا» صراحة «أن مندريس قد انتصر بدعايته الدينية» ومن هنا وجد الحزب الجمهورى نفسه مضطراً إلى الحد من معارضة المظاهر المعادية للسياسة السابقة، وبغض النظر عن الأصوات التى علت فى الهجوم على آتاتورك، وأيضاً الحد من المعارضة للدعوات المطالبة بإعادة الحجاب، والطربوش، والخط العربى.

ورغم هذا التساهل، فقد كان الحزب الجمهورى يرى فى هذه الحركات المعارضة تهديداً للجمهورية ذاتها، تلك الجمهورية التى أخذت بمظاهر التقدم فى نظرهم، بل هى ربما تكون إجراءات انتقامية مضادة (٣٦). لكن مندريس استكثر أن يكون الجمهوريون وحدهم هم الحراس على الإنجازات الكمالية، فأعلن أن الحراس الحقيقيون على الإنجازات الجمهورية هى الأمة التركية كلها(٣٧).

وخلال السنوات الأولى لحكم مندريس لم تكن سياسته الدينية مميزة أو ذات بعد متصل بالحق الإسلامى، فعلى سبيل المثال، فقد أراد الإسلاميون النيل من المنظمات الماسونية، وغلقها فى تركيا، إلا أن ما حدث فى عهد الديمقراطيين أن ازدهرت هذه المنظمات، وأصبحت أكثر رواجًا وافتتحت العديد من نواديها فى البلاد (٣٨) بل وصف الكثيرين من زعماء الحزب الديمقراطى بما فيهم مندريس نفسه بالماسونية، بل ذهب البعض إلى القول أن الماسونية لم تدخل البلاد إلا تحت حماية الحزب الديمقراطى.

ولقد كانت حكومة مندريس تتخذ موقفًا حذرًا من الأنشطة المعادية خاصة بعد أن اتهمت بتحريضها، مما دفع بوزير الداخلية أن يرسل فى مارس سنة ١٩٥١م منشوراً إلى الولاة والمحافظين يأمرهم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية التماثيل، والنصب التذكارية، والصور الخاصة بأتاتورك، وفى نفس الوقت؛ رُفعت قضايا ضد المعارضين لأتاتورك جهراً

أمثال الكاتب الإسلامى نجيب فاضل قيصه كورك (المولود ١٩٠٥م)، وأيضاً ضد المطبوعات الاسلامية المحرضة للطلاب مثل «بيوك طوغو» الشرق الكبير و«سبيل الرشاد و «اسلاميت»[٣٩] وأعلن نائب رئيس الوزراء صمد آغا أوغلى «أنه سيتم الإطاحة بالمعارضة وسحقها أينما أطلت برأسها»[٤٠].

وكانت الحكومة جادة فى اتخاذ الإجراءات الخاصة بالحد من التطرف، وقامت بحملات واسعة ضد أعضاء الطريقة التيجانية الذين كانوا يقومون بتخريب تماثيل أتاتورك، كما سجنت زعيمهم «كمال بلاف أغلى» عشر سنوات مع الأشغال الشاقة، وسمحت فى فبراير سنة ١٩٥٢م بتأسيس «نوادى الثورة التركية» التى آلت على نفسها حماية تراث ومبادئ الكمالية. وضمت أعضاءًا من حزب الأمة الجمهورى، والحزب الديمقراطى، وما هى إلا أيام حتى أمرت بإغلاق الحزب الاسلامى الديمقراطى الذى أسسه البطل الاسلامى المشهور «جواد رفعت آتيلخان». ووصف بأنه حزب يمينى متطرف. وفى يقينى أن الحزب الديمقراطى لم يقدم على هذه الخطوات إلاَّ بهدف نفى التهمة التى وصفتهم بأنهم محرضين على القلاقل الدينية.

وماهى إلا أيام، ولم تلبث الحكومة أن تخلصت من أى كبت لها تجاه الإسلام، وسمحت لكتابها الإسلاميين بالرد على أى اتهام لهم بمعادات الاسلام، فكتب «ممتاز فائق فنيك» فى مجلة «ظفر» رداً على مجلة «ديوان كرتشى» التى اتهمت تركيا بأنها «ألقت جانباً بطابعها الإسلامى فقال فى هذا الرد «.. إن هذا الإدعاء غير صحيح لأن الإسلام هو الدين الذى تدين به تركيا، بل منذ أن نبعت الحرية الديمقراطية من هنا، والطابع الاسلامى يتجلى فى تركيا أكثر من ذى قبل .. ويجب أن نركز على أن الدين يجب أن يعزل عن الأمور السياسية، وأنه لم ولن يحدث أن استخدم أى أحد منا الدين كوسيلة سياسية، لا على المستوى الفردى، ولا على المستوى الحزبى،

وأن الحكومة لن تتسامح مع هؤلاء الذين يحاولون استغلال الدين فى مآرب سياسية(٤١).

وهالت العودة إلى الإسلام هذه، ومعارضة العلمانية، والمنظمات اليهودية، والماسونية التى لم تكن غافلة عما يفعله مندريس ورفاقه، كما هالها أن تجد رئيساً للوزراء في تركيا يحاول الخروج بها عن الخطة التى رسمت لها، فأخذت تبث الدعاية ضده، ودفعت بالكاتب «أحمد أمين يالمان» صاحب جريدة «مليت وطن» أن يقود المعركة، وساعده فى ذلك أقطاب الدونمة(٤٢). مما دفع البعض لمحاولة اغتياله، فأشعلت هذه المحاوله حماس مندريس، فأعلن أن الحكومة لن تتهاون مع كل هؤلاء الذين يحاولون القيام بضغط فكرى، أو سياسى. وأردف قائلاً «إنه فى نظام الحكم الديمقراطى الذى نتبعه فإن إرادة الأمة هى المهيمنة، ولن يسمح قط للتجاوزات الفردية»(٤٣).

وكانت النتيجة المباشرة لهذه الحادثة، أن الحكومة أوقفت أنشطتها ضد اليمين، ولكنها فى نفس الوقت ضغطت على مجموعتها البرلمانية لإخراج «حسن فهمى أوسطه اوغلى» ممثل صامسون من المجلس بسبب مقالاته المعادية للعلمانية، والثورة الكمالية. وزجت بنجيب فاضل قيصه كورك، وسعيد نورسى فى السجن، وأغلقت «جمعية القوميين فى تركيا» والتى كانت تمثل الجناح الأيمن فى مقاومة الشيوعية، وإن كانت وزارة التربية والتعليم تحت رئاسة توفيق إيلرى قد سمحت لها بالعمل دون إشراف أو تدخل رسمى من الدولة.

وأخيراً للحد من هذه النشاطات المتعارضة صدر سنة ١٩٥٣ قانون «حماية الشعور» بغرض منع استخدام الدين فى الأغراض السياسية. وكان الحزب الديمقراطى، رغم تواجده فى السلطة، يمثل الوسط، وإلى اليمين منه كان الحزب الوطنى، وإلى اليسار كان هناك حزب الشعب الجمهورى الذى

عاد إلى روح النضال، وقاد المعارضة. وبدأ يروج ضد الحكومة، ويحذر من ردود الفعل المضادة.

رأى مندريس فى هذه الدعاية عجرفة، وتهاون لم يلمسه الشعب من قبل، وأن هذا القول، يُماثل نفس الادعاء بأن الشعب متخلف، وجاهل، وأن ما يسود بينه هو عودة إلي العصور الوسطى. وطبقًا لهذه الإدعاءات فإن المجتمع التركى مجتمع متخلف، وهذه إهانة للمجتمع، ولم يمض سوى وقت وجيز حتى عاد إلى الحديث عن نفس الموضوع، وأعلن صراحة: أن «الأتراك مسلمون وسيظلون كذلك، وليس لأى أحد الحق فى انتهاك حرية المشاعر ... والمسلمون والحقيقون يعرفون كيف يحترمون المشاعر، والمعتقدات الدينية للأخرين» فالدين يجب أن يبقى بعيدًا عن أى نوع من الاضطهاد أو الظلم .. وأنه كما اتخذنا قرارنا بحماية الدين من أى نوع من أنواع الاضطهاد، فيجب أيضاً أن نحول دون استعمال الدين كوسيلة للضغط على المواطنين..

إن هذا البلد لن يتسامح فى حق هذا الصرح المقدس، ألا وهو الدين، ولن يسمح باستغلاله من قبل حثالات المجتمع، والمتسولين السياسيين، مثلما هو الحال فى إقحام الجيش فى الشؤون السياسية .. وهذا فى حد ذاته يشكل جريمة بشعة، لهذا فهم يحاولون استغلال الدين كأداة ووسيلة لأغراض وممارسات سياسية (٤٤).

هكذا كان مندريس يتحدث واضعًا فى اعتباره حزب الأمة الذى كان منقسماً بين «حكمت بايور» الذى كان يعتقد أن الحزب يجب أن يظل مواليًا للإصلاحات، وبين آخرين ممن يريدون للحزب أن ينفتح، ويتخذ لنفسه موقفًا مميزًا.

وإذا كانت الغلبة للفريق الثانى، فإنه بذلك سيجذب الجناح اليمينى بالحزب الديمقراطى إلى صفوفه، وهنا يكمن الخطر على الحزب الديمقراطى

ذاته، وهذا ما كان مندريس يسعى إلى تجنبه فى المجموعة البرلمانية، عندما أعلن استحالة ذلك، ولو أدى الأمر إلى إغلاق حزب الأمة. وحذر من أن العقائد الدينية لا يمكن أن تقع تحت أى ضغط ما، ولن تستمر الأحزاب طويلا عاصمة نفسها من الخلط بين الدين والسياسة، وأن هذا السلاح غير الشرعى، إنما هو انحراف عن الطريق الذى تعرضه اهتمامات البلد ومصلحته، وأنه سيأتى اليوم الذى يكون فيه من الضرورى عدم ترك أولئك الذين يتبعون هذا النهج المحفوف بالخاطر، ألا وهو نهج خلط الدين بالسياسة(٤٥).

ولكن حزب الأمة لم يأخذ بتحذير مندريس، واستمر فى اتهاماته وتجاوزاته، مما دفع بالحكومة إلى أن تتهمه بإدارة أنشطة تخريبية تحت ستار دينى، واغلقته، وفي يناير سنة ١٩٥٤ تم حل هذا الحزب اليمينى بمقتضى أمر من المحكمة (٤٦).

القضية أصبحت قضية سياسية:

خلال الفترة الأولى لحكم الحزب الديمقراطى، لم يكن فى حاجة إلى الاعتماد مباشرة على الإسلام كدعامة لحكمة، بل أقام شعبيته على الحرية الدينية دون التضحية بالإصلاحات الكمالية. ولكن ما أن حانت إرهاصات الدعاية للإنتخابات العامة حتى حاول كل من الحزبين الرئيسين استغلال الاسلام كوسيلة دعائية له؛ فبينما أعلن الجمهوريون أنهم أعادوا فتح القبور، كان الديمقراطيون يذكرون أنهم هم الذين جعلوا الآذان بالعربية، وأتاحوا الفرصة للبرامج الدينية، ونشر تعاليم الاسلام، وتدريسه. ولما أعلن «قاسم كولك» سكرتير عام الحزب الجمهورى أن حزبه سيظل وفياً للإسلام، وزع الديمقراطيون صوراً له تناقض أقواله.

وقد لجأ الجمهوريون فى انتخابات ١٩٥٤م إلى استخدام الدين، وبنفس التكتيك الذى هُزِمُوا به، وأستخدم ضدهم من قبل، بل إن ما أثار

الدهشة هو قرار عصمت اينونو رئيس الحزب الجمهورى الكمالى بالتعاون فى الانتخابات مع التشكيل الجديد لحزب الأمة، والذى يسمى نفسه الآن بحزب الأمة الجمهورى.

وكانت انتخابات ١٩٥٤م كارثة على حزب الشعب الجمهورى، لعدم مصداقيته، وفي نفس الوقت نصرًا كبيرًا للحزب الديمقراطى، فاق ذلك الذى حققه فى الانتخابات السابقة. وكان اعتمادهم فى تحقيق ذلك على ولايات الأناضول الغربية، ومنطقة مرمرة المتدينة. ومن الجدير بالذكر أن المقاعد الخمسة التى فاز بها حزب الأمة الجمهورى، جاءته من «قيرشهير» التى تسيطر عليها الطريقة البكداشية (٤٧).

ولكن لما اهتزت الأرض تحت أقدام الديمقراطيين بسبب الأزمة الاقتصادية، والانقسامات داخل الحزب، عاد قادة الحزب إلى استخدام الإسلام كوسيلة لدعم مركزهم. وكانت سنة ١٩٥٨م هى أسوأ السنوات فى تركيا بالنسبة لوضع الاسلام، فقد توالت النكسات الاقتصادية، وزاد التضخم مما أجبر الحكومة إلى تخفيض قيمة الليرة إلى حوالى ٤٠٠٪، فزادت البطالة، وتفشت الفوضى، والعنف، وزادت الأسعار، وضاق الناس بالحياة السائدة، وأنها للحقيقة التاريخية؛ فأن الحكومات التى تجلب المصاعب والمعاناة إلى شعوبها فى أى مكان، وفى أى عصر، إنما تُحاول أن تخفف من تلك المعاناة عن طريق استغلال الدين. وفى عام ١٩٥٨م أصبح الحزب الديمقراطى وكأنه يعانق الثعبان بعد أن سقط وسط اللجج.

ومن هنا سمح الديمقراطيون للنشاط الاسلامى الرسمى، وغير الرسمى لكى يطفو على السطح، فإلى جانب الآذان، وتلاوة القرآن، وتعليمه، سمحت الحكومة «للنورسيين» بمعاودة نشاطهم، وطبع كتبهم، وتوزيع رسائل النور، وشرحها على أوسع نطاق، كما سمحت بترجمة بعض الكتب العربية المتعلقة بالاسلام، وكتب المراقبون عن صحوة اسلامية فى تركيا، وأن الإسلام يجد أرضًا خصبة لدى الديمقراطيين.

وتساءل العديد من المراقبين الأجانب، والأتراك معًا؛ عما إذا كان البناء الكمالى مهدد أم لا من قبل الامتيازات العديدة التى منحت للاسلاميين؟ وأصبح هذا هو الشغل الشاغل خلال الخمسينات، والستينات وبخاصة فى سنواتها الأخيرة .. وكانت أى حركة تأتى من القاعدة الجماهيرية تكون مثار شك.

وفى واقع الأمر لم تكن هناك أى مشكلة من البعث الاسلامى، ولم يكن فى مقدور هذه اليقظة الإسلامية أن تنال من البناء الجمهورى، والكمالى بهذه السرعة، فقد بنيت الإصلاحات على أساس جيل من التغير الاشتراكى الاقتصادى، وأصبحت هناك طبقة عريضة قد استفادت من هذه الإصلاحات، وليس من السهل أن تُضحى بها بهذه السرعة .. ولكنها القوى الاجنبية التى أخذت تبث الدعاية ضد الاسلام، ورئيس الوزراء الذى يُحاول الخروج بتركيا عن الخطة المرسومة لها، وتكاتفت منظمات الماسونية، والصهيونية، والدونمة فألبوا صغار الضباط، واستغلوا الأزمة الاقتصادية، ومعاناة الطبقات المطحونة، وأتاحوا الفرصة لمن تربوا فى أحضان العلمانية لكى يثيروا المشاعر، فاندلعت المظاهرات، مما اضطر القوات المسلحة أن تقوم بانقلاب ضد الحزب الديمقراطى، خاصة، والحياة الحزبية والسياسية عامة. وذلك فى السابع والعشرين من مايو سنة ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ وتم اعتقال مندريس وجلال بايار، وحوالى ستمائة شخص من أركان النظام الذى شذ عن خطة أتاتورك، وأحالت قيادة الثورة المعتقلين إلى المحاكمة بناء على قرار من «لجنة الاتحاد الوطنى»، وبعد محاكمة دامت أكثر من سنة وتعددت فيها التهم، حكمت المحكمة بإعدام مندريس، وبايار، واثنين من رفاقهما ثم خفف الحكم على بايار لكبر سنه، ونفذ فى مندريس ورفيقيه فى ١٩٦١/٩/١٧م ١٣٨١هـ.

ثورة ٢٧ مايو ١٩٦٠ وظهور الجمهورية الثانية وموقفها من الدين:

كان هناك اعتقاد واسع الانتشار بأن النظام العسكرى الذى حل محل الديمقراطيين فى ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ سيشكل تهديداً للنظم التحريرية الاسلامية التى انطلقت، وسوف يُعيد الازدهار للنظام المادى الدنيوى الذي كان سائداً قبيل اندلاعه، بل واصلت الإشاعات رواجها، وتردد بأن العسكرية سوف تُعيد الأذان باللغة التركية، وأن المساجد سوف تحول إلى ثكنات، والبرامج الدينية ستحدد. ولكن «لجنة الاتحاد القومى» «U.N.C» لم يكن لديها أية نوايا لذلك، بل على العكس من ذلك بدأت فى محاصرة هذه الدعاية بانتهاج نهج مقرب إلى الاسلام.

وفى الثانى من يونية عام ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ صدر أول بيان باسم (اللجنة القومية المتحدة) تجاه الاسلام، وكان هذا البيان يشرح أثر الصلاة على تحرير الأمة. وأضاف أن «.. النظام العسكرى سيحرمنا إلى الأبد من ذاتيتنا التى تحب أرض الأجداد. كما تحب جنسها والجنس البشرى عامة، وأن النظام العسكرى إذا ما استمر فسوف يحرمنا من شرف الأمة التركية التى جعلتنا نعيش هذه الأيام السعيدة» (٤٨).

ولم تكن اللجنة موافقة بكامل أعضائها على هذه السياسة، بل كانت هناك مجموعة يقودها «توركش» «Turkes» تتطلع إلى إقامة أيديولوجية قومية للإسلام، ليست من خلال الشريعة فقط، بل من خلال التعليم، والإعلام. ولتحقيق ذلك أنشأت هذه المجموعة فيما بينها هيئة تُعرف باسم «اتحاد المثل والثقافة « ulku ve kultur birligi» تحت رئاسة العقيد توركش. وقد تكونت هذه الهيئة لتكون على مستوى قومى وثقافى، وأعلنت أنها غير سياسية، وكان الغرض منها هو اتاحة المجال للتنمية الأخلاقية لدى الشعب التركى، والشباب خاصة على ضوء الفكر الحر، وإيجابيات العلم الحديث.

وتخوف الضباط من نوايا ذلك الاتحاد، فأبعد توركش من مكتب رئيس الوزراء، ولم يعد هو المتحدث الرسمى باسم الثورة، فتهاوى الاتحاد. وكانت الأغلبية في لجنة الاتحاد القومى تبغى تحويل الإسلام إلى أداة قومية للدولة محافظة عليه من الأيدى المستغلة للجماعات السياسية على شتى اتجاهاتها.

وأعلنت أن «الهدف الأعظم للجمعية الوطنية المتحدة هو المحافظة على ديننا المقدس الذى هو كنز من الحرية والضمير النقى، وإنقاذه من أن يكون أداة فى أيدى الحركات السياسية المعارضة»(٤٩). ولكن الشائعات انطلقت من جديد لتتهم الجمعية بالتدخل فى الدين. وأنها تنوى تحويل الآذان والقرآن إلى اللغة التركية مرة أخرى.

وكان المحتم إضفاء تصوراً قومياً وتقدمياً على الدين الاسلامى للحيلولة دون استخدامه، أو اتهامه بأن يحول دون التقدم والإصلاح. ولقد آل جمال كورسيل على نفسه أن يقوم بهذه المهمة، فانطلق فى جولة إقليمية لحث الشعب على ذلك، وفى مالاطيه طلب من مستمعيه أن يبذلوا جهداً ملموساً لتحسين الوضع الاقتصادي، وأشار إلى أن «الإسلام يأمرنا بالعمل والتطلع إلى الكمال». وأعلن وهو فى أرضروم «أن هؤلاء الذين يدعون أن الإسلام هو سبب تخلفنا، إنما هم مخطئون، فالاسلام خاصة والدين عامة لا يمكن أن يكون سبب فى التخلف، إنما السبب هو أولئك الذين أساؤوا تقديم الدين إلينا، فالاسلام هو الدين الأكثر قدسية، والأكثر إيجابية، والأكثر قوة فى العالم، فهو يدعو هولاء الذين يؤمنون به أن يحرزوا تقدماً، وحكمة رفيعة، ولكن وعلى مدى قرون عديدة، قام أولئك الذين أساءوا إلى الدين بتفسير الاسلام لنا بطريقة سلبية وخاطئة فى نفس الوقت .. وهذا السبب الذى جعلنا نلهث خلف الأمم الأخرى فى العالم (٥٠).

وبصفة عامة، فإن لجنة الاتحاد القومى كانت مقتنعة تماماً بأنه من الضرر البالغ حصر المسألة الدينية فى مسائل هامشية كالحجاب، أو الآذان

أو استخدام الحروف العربية مرة أخرى، وفى نفس الوقت، ترى أنه من الضرر اتخاذ موقفًا عدائيًا تجاه الدين، بل إنه من الأحكم والأصوب بالنسبة للدولة أن تتحكم في كيفية حمايته من أن يستغل عن طريق بعضٍ من ذوى العقول الضيقة، والمعارضين، وفى نفس الوقت فإن الدولة تحرص على صياغة المثل الاسلامية بصورة تخدم التغير الاجتماعى فى تركيا.

لقد قبلت لجنة الاتحاد القومى التغيرات التى حدثت خلال الخمسينات كافتتاح مدارس الأئمة والخطباء، والمعاهد الاسلامية العليا التى افتتحت خلال سنة ١٩٥٩م = ١٣٧٩هـ ذلك أن هذه المعاهد كانت تدرب المدرسين الذين ستقع على عاتقهم مهمة القيام بالتقدم، ولذلك قررت ادخال مواد عصرية إلى هذه المدارس، والمعاهد كالاقتصاد، والفلك، والقانون المدنى، وعلم النفس.

وأوضح وزير الدولة «خيرى مومجى أوغلى» أن الحكومة حريصة على إعطاء أفضل التدريبات لرجال الدين لتمكينهم من القيام بمهامهم بصورة أفضل، بالإضافة إلى إن المساجد ستُرمم، وتُصلح، وسوف يُستعان فى ذلك بخبراء من أكاديمية الفنون؛ لأنهم على دراية بأصول العمارة الاسلامية التركية، وأن مديرية الشئون الدينية ستصدر مجلة «الخطب» لكى تشرح فيها ما يجب أن يلقى فى خطبة الجمعة، أما عن القرآن؛ فقد كان من الضروى أن تُتَرجم معانية كى يقرأه الأتراك، ويفهمونه. وخلاصة القول فإن الحكومة سترفع أيديها عن المؤسسات الدينية، وتتركها لرجال الدين، ولكنها لن تسمح لهم باستخدامها لأغراض سياسية (٥١).

وبعد أن ظلت لجنة الاتحاد الوطنى حقبة من الزمن متربعة على عرش السلطة، فإن سياستها الدينية قد أثمرت، وظهرت آثارها، إلاَّ أن ثمانية عشر شهراً لم تكن بالمدة الكافية لاستمرار عطاء هذا الإثمار خاصة فى وجود أنظمة سياسية معارضة ومتنافسة، فقد سمحت اللجنة بعودة الحياة الحزبية والبرلمانية، ولم يكن فى مقدروها أن تفعل شيئاً سوى أن

تُطالب القادة من كافة الأحزب بأن ينشروا بيانًا عامًا يأكدون فيه عدم استغلال الدين الاسلامى فى أغراض سياسية قبيل الانتخابات العامة سنة ١٩٦١ أو بعدها(٥٢).

البعد الأيديولوجي:

خلال الستينات كان الاسلام فى تركيا فى حاجة إلى بُعْد أيديولوجى جديد، فبعد معاداة الليبرالية، والراديكالية. والاشتراكية والتى كان الغرض منها مجابهة تلك القوى التى ظهرت، واستقرت مع ثورة ٢٧ مايو، والوضع فى سنة ١٩٦١م = ١٣٨١هـ وذلك البعد إنما هو جديد من نوعه، ذلك لأنه تحت حكم مندريس لم يكن هناك أى نشاط راديكالى، أو اشتراكى مسموح به، وحتى النشاط الليبرالى كان شبه معدوم، وكل ما هناك، أن الاسلام كان معادياً للشيوعية، وكان من الطبيعى أن يشهره اليمينيون كسلاح قاطع كلما شعروا بتهديد اليسار لهم، خاصة وأن اليسار قد رفض كل هؤلاء الذين حاولوا استغلال الاصلاحات التى استقرت بدستور ١٩٦١م = ١٣٨١هـ بما فيهم القوات المسلحة، وطبقة المثقفين فى حزب الشعب الجمهورى والرأسمالية المحلية، وأقطابها مثل «وهبى قوچ» «ونجاة أجزاجى باشى».

ولقد شهدت الستينات بداية لعملية تحول من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية، وقد تطلب هذا التحول اصلاحات كبيرة فى الميدان الزراعى، وفى النظام الضرائبى، الذى كان يقاومه ملاك الأرض الزراعية، والطبقات المتوسطة، وخلال هذه الحقبة اعتبرت الشيوعية معادية للإسلام، وفى نفس الوقت كانت هناك أبعاد سياسية لبعض المذاهب الأخرى، وأخذت المعارضة تُطْلق لقب شيوعى أو «موسكوف» أو كافر على كل الراديكاليين أو الليبراليين، والاشتراكيين. وهذا ما يفسر صعوبة مقاومة هذه الانحرافات أو الشائعات من قبل الحكومة. وقد أدرك الليبراليون أنهم قد أصبحوا فى مأزق. فكتبوا مقالات عديدة يستنكرون فيها الوجود الشيوعى فى تركيا وتهديده لها.

وما أن ظهر حزب العدالة على المسرح السياسى، وبدأت تظهر خطى سليمان دميرال نحو الزعامة حتى بدأت الاتهامات تنهال عليه بالماسونية، وبأنه صنيع القوى التى تود أن تضرب الاتجاه الاسلامى، من ناحية، وأى تحرك تقدمى من ناحية أخرى. وما أن تم انتخابه بدعم من التيارات الاسلامية، حتى لاحظوا أنه خيب أمالهم فى الأيام الأولى، فاتهموه بأنه يتجه بالبلاد نحو اليسار(٥٣).

وبالرغم من تجارب الخمسينات، إلا أن السياسات الانتخابية استمرت على نهجها القديم، خارج المدن الكبرى، متخذه لها من العامل الدينى ستاراً لأغراضها، فى المقاطعات الشرقية؛ كانت المعركة الانتخابية حامية الوطيس، بين ملاك الأراضى «الاقطاعيين»، والمشايخ، والحجاج. وقد حاول الجمهوريون أن ينفوا عن أنفسهم تهمة الالحاد مدعين أنهم كانوا ذوى فضل فى دفع مواكب الحجيج إلى مكة، بينما حزب العدالة ظل يتهم كل من أعطى صوته لحزب الشعب الجمهورى بالشيوعية. وحتى عند الاستعداد لخوض انتخابات ١٩٦٥م = ١٣٨٥هـ لم تكن الصورة قد تغيرت؛ فالحزب الجمهورى الآن فى المعارضة، وهو ما زال متهم بالشيوعية، ومعاداة الإسلام، بينما الجمهوريون يتهمون حزب العدالة الحاكم بالماسونية، والتنكر للمبادئ الكمالية.

ولكن فى يوليو سنة ١٩٦٥م = ١٣٨٥هـ قرر حزب العدالة أن يغير شعاره فى محاولة منه لنفى التهمة. وكان هذا القرار ذا أهمية بالنسبة للحزب، وموقفه من الاسلام، فقد اختار لنفسه شعاراً جديداً؛ عبارة عن كتاب قانون مفتوح وعلى صفحتيه حرفين هما «A,P». أما الكتاب المفتوح، فكان يرمز إلى القرآن، والحرفين فبالرغم من أنهما يدلان على كلمتى «حزب العدالة» «Adalet partlsl» إلاَّ أن الحزب اتخذهما أيضاً للدلالة على كلمتى «الله» و «بيغمبر النبى» (صلعم). وكانت النتيجة فوز حزب العدالة فى الانتخابات العامة سنة ١٩٦٥م = ١٣٨٥هـ (٥٤).

ومما لا شك فيه، أن الدارس للدعاية الانتخابية يجد أن جميع الأحزاب، ربما باستثناء «حزب العمال الأتراك» قد استخدموا الاسلام للوصول إلى مقاعد مجلس الشعب فى انتخابات ١٩٦٥م. فالجمهوريون فى يسار الوسط، وكانت الدعاية ضدهم تتهم بالاتجاه إلى الشيوعية قائلة «اورطه نك صولى موسكوه يولى» أى شمال الوسط هو الطريق إلى موسكو. وكان أنصار حزب العدالة يقولون «نحن فى يمين الوسط أى فى طريق الله» (اورطه نك صاغنده يز اللهك يولنده يز».

وفى النصف الثانى من الستينات عاد الاسلام من جديد ليلعب دوراً مفتوحاً فى المجتمع التركى، وحتى الجيش الكمالى الذى حدد القوى سنة ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ عاد واعترف بدور الاسلام التأثيرى إذ كان يحث الناس على اتخاذ الاسلام منهجاً لهم، وحتى سكان المدن الكبرى بدأوا يشعرون بالراحة مع دينهم. ويُعدّ هذا الإتجاه نحو الإسلام والإقبال عليه واحداً من التطورات الإجتماعية الصحية فى تركيا المعاصرة. ففى هذا المناخ الجديد أصبح فى مقدور مدير الشئون الدينية أن يصدر فتواه دون أدنى اعتراض خارجى أو تدخل من المعارضة (٥٥).

وفى خط متوازى مع هذا التطور كان هناك نمو فى التجارة والحرف، وبالمثل كان هناك نمو فى التعليم الدينى كمدارس تحفيظ القرآن، والمعاهد المتخصصة في الدين وعلومه. وكانت تنتشر انتشاراً ملوحظاً فى المناطق المحافظة، والنامية، والتى كان التأثير يلعب فيهادوراً موثراً جداً، بالرغم من أنها كانت في حاجة الى جهد مضاعف كى تصل إليها التعاليم الدينية، وكذلك كانت هذه المناطق أكثر تعرضاً لتهديد القوى الرأسمالية والاقتصادية الناشئة، وإن كانت أكثر مخاوفها قد تمثلت فى التهديدات الناشئة، عن العناصر الحديثة، والتى تمثلت أيضاً فى طبقة المدرسين العصريين الذين كانوا يحملون ألوية التعاليم الجمهورية. وقد ظهرت تقارير تفيد أن الجماعات المعارضة للتعليم الجمهورى قد قامت بوضع

العـراقـيل أمـام المدرسين فى هذه المناطـق النـائيـة. بل وصل الأمـر إلى مهاجمتهم، والإعتداء عليهم، مما دعى رئيس نقابة المعلمين بتقديم شكوى، إلاَّ أن السلطات المسئولة لم تقم بأى شـىء تجاه هـذه الأحداث، وظـلت الحكومة صـامتـه مما شجـع على غلق بعض هذه المدارس، وتفشى الجهل بين أطفال هذه المناطق.

ويمكن للمرء أن يتسـائل عن سبب هذا التطرف العنيف الذى ينمـو يوماً بعد يوم دون تدخل ملوحظ من قبل الحكومة. ويبدو للعيان واضحًا أن الحكومـة كـانت تنظر إلى هذا التطرف الدينى على أنه مـانع يحـول دون اليسار، وعلى أنه وسيلة لكبح جماح الراديكالية التى استشرت مع حركة ٢٧ مايو. بل وصل الأمر بوزير الشئون الخارجية فى وزارة حزب العدالة أن يطالب النظم المحافظة فى الشرق الأوسط أن تعمل سويًا لمواجهة التحركات المعادية للإسلام. ودعى وزير الدولة «رفعت سزغين» رجال الدين فى العالم الاسلامى للاجتماع، ووضع خطة كفاح مشترك للعالم الاسلامى ضد التيارات المعادية له وبخاصة الشيوعية، وحركات التطرف. وقد شجعت الحكومة بأسلوبها تجاه اليسار، وبمناداتها بالجهاد ضد أعداء الرأسمالية قوى التطرف على أن تأخذ شكًلا عدوانيًا باسم الدين.

وقد وجدت هذه القوى لنفسها متنفسًا فى جماعات «رسائل النور» أى «النورسية» وهى بكل المقاييس ليست طريقة صوفية، بل هى حركة آلت على نفسها أن تحافظ علي تعاليم الاسلام، وتثبيت دعائمه فى تركيا فى فترة العلمانية، وتربى على تعاليم رسائل النور آلاف الشباب، وهم الذين يشكلون اليوم الحركة الاسلامية الواعية فى تركيا، وخارجها ولهم مدارسهم فى جميع أنحاء البلاد، فى مدنها وقراها، وهذه المدارس تعرف بمدارس رسائل النور، حيث يُدَّرس فيها القرآن الكريم، والحديث وبقية العلوم الاسلامية ... وهى ليست كذلك حزبًا سياسيًا يعتمد التنظيم، والتدرج الهيكلى المعروف

لدى الأحزاب .. بل تابعت كفاحها بالطريقة السلبية بمعنى الثبات على العقيدة، والصبر علي المكاره، دون أن ترفع شعارًا ثوريًا، أو سياسيًا، فقد كان شيخهم بديع الزمان سعيد النورسى (١٨٧٣ - ١٩٦٠م) لا يؤمن على الأطلاق بالمواجهة السياسية، أو التدخل بالقوة، بل كان يعتقد أن القرآن الكريم قد حرم التدخل فى السياسة، وكان منهجهم قائم على التبليغ دون قتال، والصبر على البلاء، والعذاب، ومواصله الجهاد بالكلمة، والمثل الصالح فى السيرة والخلق، ورغم وفاة الشيخ سعيد النورسى سنه ١٩٦٠م عن عمر يناهز الثمانين عاماً إلاّ أنه ترك وراءه مائة وثلاثين رسالة فى علوم الدين المختلفة ومئات الألوف من التلاميذ، والمؤيدين، يشكلون اليوم قوة إسلامية ذات ثقل، وتأثير فى المجتمع التركى المعاصر، وتأخذ مكانها البارز إلى جانب الحركات الإسلامية الأخري.

ولقد استمرت هذه الحركة فى النمو طوال الخمسينات، ومع بداية الستينات، كان قد تم تنظيمها تحت سمع وبصر الديمقراطيين فى تركيا، وقد امتد نشاطها إلى باكستان والسعودية. وفى أوروبا انتشرت رسائل النور بين العمال المسلمين الذين وفدوا من كل أقطار العالم الإسلامى، وبدأت، فى توجيههم من مركزها فى برلين. بل إن تأثيرها قد امتد إلى كتل عريضه من طلاب الجامعات، والدارسين وأعضاء هيئات التدريس، وكبار موظفى الدولة (٥٦).

أمام هذا النفوذ الدينى المتزايد وبخاصة فى المدن الصغيرة، حذر عصمت باشا من التطرف بل ومن التعصب، قائلاً: لا تشجعوا التعصب، ولا تظنوا أنه أقل خطرًا من الشيوعية، وكان بهذا التحذير يحاول لفت نظر الحكومة. وقد اتفق معه سليمان دميرال فى هذا التحذير، ووعد بأن حزبه لن يعطى الفرصة للتطرف، أو التعصب، أو الشيوعية. ويبدو أن ديمرال كان صادقاً فى وعده هذا،

وفى ١٢ إبريل سنة ١٩٦٩م قد ركز «معهد رسائل النور» فى برلين نشاطه بين العمال الأتراك فى أوروبا الغربية، وبتمويل من ألمانيا وهولندا وأمريكا يقوم المعهد باعداد مواد دعائية توزع فى تركيا، وعلى سبيل المثال، فإن المساعدات الهولندية للمعهد قد قدمت من قبل شركة البترول الهولندية المسماه «مجموعة شيل» وسيكون الأمر مدعاة للتفكير، والتعجب إذا ما تزامنت هذه المساعدات مع المساعدات المقدمة من ألمانيا، وأمريكا للحركات الكردية التى نشطت فى برلين أيضاً وخلال نفس الفترة.

واعتبرت جهات كثيرة هذه المساعدات تدخل أجنبى غير مباشر، وجاء هذا الادعاء مواكبًا لنمو حركة عدم الانحياز فى تركيا، والتى وجدت نفسها فى مواجهة مع الاسطول السادس الأمريكى فى المياه الإقليمية التركية، وتزايد الاقتناع بتدخل هذا الأسطول لصالح إسرائيل فى الصراع العربى الإسرائيلى خلال سنة ١٩٦٧م .. وتبددت هذه المواجهة، ليس فقط بالعنف الناشئ من رجال البوليس تجاه الحشود المعارضة لهذا الوجود، بل أيضًا من قبل الجماعات المتطرفه الجيدة التنظيم. ولعل أسوأ مثل لهذا العنف قد تم فى ١٦ فبراير عام ١٩٦٩، ففى خلال مسيرة احتجاج ضد وجود الأسطول السادس الأمريكى فى المياه الاقليمية، قامت مجموعة من أنصار «تركيا المسلحة» بمهاجمة مسيرة معارضة منظمة «تركيا المستقلة». وانتهت أعمال العنف بمقتل شابين، وجرح أكثر من مائتين آخرين. وسمى ذلك اليوم فى الصحافة التركية ب «الأحد الدامى»[٥٧] ولم يمض وقت طويل حتى قُتل آخرون من الطرف الآخر فى حرم الجامعة رداً على ذلك.

وبحلول ربيع عام ١٩٦٩م امتد الاتصال الأجنبى بالتيار الاسلامى فى تركيا عبر شركة «آرامكو» للبترول التى سعت لكى تكون خلف المنظمة الإسلامية المعروفة برابطة العالم الإسلامى، ومثل تركيا فى هذه المنظمة «ياشار طونه كُور» نائب رئيس الشئون الدينية، والذى تمكن من نشر نفوذ المنظمة إلى مستويات أعلى فى الحكومة.

وهوجمت هذه السياسة، ليس فقط من قبل الصحفيين الراديكاليين أمثال «ايلخان سلچوق» فى جريدة الجمهورية، و«إلهامى صويسال» فى جريدة «آقشام» = المساء، بل أيضاً من قبل بولند آجاويد الذى تولى رئاسة الوزراء فيما بعد حيث قال: «.. لم يكن لدى الأمة التركية ما تفعله تجاه الاختيار الصعب بين أن تكون مخلصة للدين أو تكون ضده .. وذلك نتيجة للخلافات القائمة فيما بينها، وقد قامت حفنة من الناس فى تركيا، ممثلين عن أنفسهم، أو واضعين أيديهم فى أيدى أجنبية باستغلال حالة الفقر المنتشرة بين غالبية الشعب .. وعملوا جاهدين على أن يبقى الشعب فى الظلام، كى يبقى فى خوف منهم ليستمروا هم فى استغلاله .. فهؤلاء المستغلون، وتلك الزيارات المشبوهة التى يقوم بها البعض، هؤلاء الذين يستغلون الانقسامات الدينية .. فهؤلاء جميعاً يقدمون أنفسهم على أنهم حماة الاسلام، والمدافعين عنه، وماهم فى حقيقة الأمر إلاّ مدافعون عن آرامكو»(٥٨).

ومع حلول سنه ١٩٦٩ كانت هناك علاقة حميمة، ومعقدة بين الدين والسياسة فى تركيا، فلم يعد الاسلام قوة تستغل قبل موسم الإنتخابات فقط، كما كان يحدث في الخمسينات، بل أصبح أداة تُستغل ضد اليسار الراديكالى، وضد ارتباط تركيا بحلف «الناتو» حلف شمال الأطلنطى، وأن معنى ذلك فى نظر البعض أنه يجند، وينظم كل العناصر المتاحة فى البلاد ضد التغير الاقتصادى، والاجتماعى السريع لصالح الرأسمالية الاحتكارية. وفى هذه الأثناء، كان دميرال قد بدأ يفقد سيطرته على الحركة الاسلامية.

وقد كان على دميرال أن يعانى من المعارضة التى تأتيه من الجناح الأيمن فى حزبه منذ أن أصبح هو الرئيس، ولكن منذ عام ١٩٦٩م بدأ يواجه التحدى من خارج الحزب، من نجم الدين أربقان الذى فشل فى أن يحصل على تمثيل حزب العدالة كمرشح عن قونية، فقرر أن يخوض المعركة

مستقلاً. وأربقان مثله مثل دميرال كان رجلاً تكنوقراطياً، فقد درس الهندسة الميكانيكية فى جامعة إستانبول، وخلال الحرب العالمية الثانية حصل على الدكتوراه فى تقنية الدبابات من ألمانيا الغربية، وهو ينحدر من أسرة محافظة عريقة في التدين، ولكنه كان يخالفه الرأى فى النواحى السياسية والاقتصادية؛ فدميرال يؤمن بالتنمية عن طريق رأس المال العالمى، والتحرر من كافة القيود المعوقة للتنمية، وكان يدافع بشدة عن البرجوازية الناهضة فى الأناضول، وبضروة ربط تركيا بالسوق الأروبية المشتركة، وإزالة كافة العقبات التى تحول دون ذلك. وكانت السياسة التى انتهجها دميرال قد أتاحت الفرصة لاتهامه بالماسونية، وأن عدد نوادى الماسون، والروتارى والليونز – وكلها منظمات مشبوهه – قد تضاعفت مائة فى المائة خلال أربع سنوات. ولكن أربقان كان يعارض ذلك بشدة، ويعارض انضمام تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة قائلاً: «إن تركيا يجب أن تكون عضواً فى السوق المشتركة ولكن ليست فى السوق الغربية المشتركة بل فى السوق الشرقية المشتركة، إن تركيا تتخلف بعلاقاتها مع الغرب، ولكنها تتقدم فى ظروفها الحالية، فإنها تُصبح مستعمرة، إن السوق الأوربية المشتركة فى الوقت الراهن كمبنى من ثلاثة طوابق، اليهود الأمريكان يعيشون فى الطابق العلوى، والعمالة الأوربية فى الوسط، وهم فى مسعى لإيجاد خدم لسكنى البدروم، وذلك هو السبب فى رغبتهم فى ضم تركيا إلى السوق المشتركة..»(٥٩).

دخل أربقان الانتخابات مستقلاً، واستطاع، هو، والمستقلون الحصول على ٦٢ر٥٪ من الأصوات فى الانتخابات ١٩٦٩م وحققوا الجلوس على ثلاثة عشر مقعداً وأن يكونوا المجموعة الرابعة فى البرلمان، ونجح أربقان فى لم شمل الاسلاميين فى البرلمان، وقامت هذه المجموعة فى ٢٦ يناير سنه ١٩٧٠م = ١٣٩٠هـ بتكوين أول حزب لها، تحت إسم «حزب النظام القومى» ليعبر عن ارتباط عظيم بالدين، وجعلوا رمزه قبضة يد منطلقة فى الهواء، تمد أصبع الشهاد إلى الأمام.

عرف حزب النظام بدفاعه عن الدين كمحرك للحياة، ولقد بلغ من تحدى هذا الحزب، أنه لم يعلق فى مؤتمره صورة كمال آتاتورك، ولم يذكروه فى أى بيانات صدرت عنهم، بل أعلنوا أنهم عندما يصلون إلى السلطة سيعقدون جلسات مجلس الأمة فى جامع الأياصوفيا(٦٠).

جعل هذا الموقف المتطرف الحزب معرضاً للنقد العنيف فى المقالات، والرسوم الكاريكاتورية فى الصحف، فاغلق فى مايو ١٩٧١م، وقدِّم أربقان للمحاكمة، لمخالفته لنصوص الدستور التركى. ومهاجمة مبادئ أتاتورك، والسياسة العلمانية لحزب الشعب الجمهورى، ووعده بإغلاق المسارح ودور الخيالة، ومدارس البالية، ومنع مباريات كرة القدم.

لقد رأى دميرال أن زمام السيطرة علي الحركة الإسلامية سيفلت من يده، خاصة بعد تشكيل حزب النظام القومى، والحزب الديمقراطى الجديد، فاتخذ موقفاً دفاعياً ضد الجماعات الدينية مثل النورسيين، لا ليدمرهم، ولكن ليبين أن وجودهم المستمر مرتبط بحسن نواياه هو، وقد ساعدت هذه الاجراءات فى أن يسكت أولئك الذين كانوا ضمن القوات المسلحة، والذين أزعجهم نمو وتطور الحركات المعارضة، والمضادة، وليس ممكنا تقييم مدى النجاح الذى كان يحرزه دميزال في استرجاع سيطرته على الحركة الاسلامية، إن لم يكن قد حدث التدخل العسكرى فى الثانى عشر من مارس سنة ١٩٧١م وظل هو فى السلطة، فصراع حزب العدالة مع منافسيه اليمنيين؛ - حزب النظام القومى، والحزب الديمقراطى الجديد - أصبح متوازياً. وبمرور الزمن ظهرت أحزاب جديدة، كان من أهمها حزب السلامة القومى الذى تأسس على أساس من الحزب السابق، وأسندت رئاسته إلى نجم الدين أربقان أيضاً، وقد دخل هذا الحزب إلى إنتخابات سنة ١٩٧٣م وهو يحتل الموقع الثالث على خريطة الأحزاب فى تركيا وأهم مبادئ حزب السلامة القومى هى:

السلام والأمن في الداخل، وامتزاج الأمة بالدولة، وتركيا الكبيرة من جديد، والنهضة الأخلاقية إلى جانب النهضة المادية، ورغم أن الحزب لم يشر إلى لإسلام في مبادئه تمشياً مع نصوص الدستور التركي إلاّ أنه اعتمد في دعايته الانتخابية على الإسلام، وحاز في انتخابات ١٩٧٣م = ١٣٩٢هـ على ١٢٪ من أصوات الناخبين، وشارك فيما بعد في وزارتين كائتلاف؛ في الأولى مع حزب الشعب الجمهوري، والثانية مع حزب العدالة، وحصل على سبع حقائب وزارية، وعين أربقان نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

اعتمد حزب السلامة في سياسته علي الموضوعات الدينية، ووجه عناية خاصة إلى معاهد الأئمة والخطباء فوصلت بجهود رجالاته الى ٩٧٢ معهداً بعد أن كان قد تناقص عددها إلي أربعين، في عهد «نهاد أريم»، كما نجح حزب السلامة في إقزار ساعة في الأسبوع إلى المناهج الدراسية كدرس للأخلاق، يتولى تدريسه خريجو مدارس الائمة والخطباء وجعلوه إلزامياً، إضافة إلى ساعة الدين الاختيارية، دفع الحزب خلال مراحل الائتلاف، الدولة لكي تساعد في بناء آلاف المساجد في القرى، وقد أنفق عليها من ميزانية الدولة، كما تم دعم ميزانية الأوقاف الإسلامية، ومديرية الشئون الدينية.

كما تبنى حزب السلامة القومي مبادئ الانفتاح على العالم الاسلامي، وضرورة تطوير علاقة تركيا بالعالمين العربي والاسلامي في جميع الميادين ولا أكون مبالغًا إذا ما قلت أن هذا التيار كان وراء حضور وزير خارجية تركيا في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، بل والدعوة إلى عقد مؤتمرها القادم في مدينة إستانبول، وقد تحقق ذلك فعلاً.

وإلى جانب مطالبة الحزب بقطع العلاقات مع إسرائيل، وضرورة فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في تركيا، فقد طالب كذلك بضرورة وقف التعامل بالربا، ووقف محاولات الانضمام إلي السوق الأوربية المشتركة، وركز الدعوة على إنشاء سوق إسلامي مشترك[٦١].

ويعرض نجم الدين أربقان فهمه للعلمانية على النحو التالى: «تركيا دولة علمانية بحكم الدستور، وان الحكام السابقون يفهمون العلمانية خطأ على أنها إرهاب فكرى، وتسلط على معتقدات الناس، وحريتهم الشخصية، كانوا يفهمون العلمانية على أنها أفكار معينة لفئة قليلة من الناس، تفرض على الشعب كله، أما نحن فنحرص كل الحرص على أن لا يضطهد إنسان لمعتقده، وننادى بأن من حق كل إنسان أن يُفكر كما يريد، فلا يمنع المسلم من أداء عبادته باسم العلمانية، كما لا يمنع النصرانى من ممارسة هذا الحق، والذى يؤمن مثلاً بأن الربا حرام، له ذلك، ونحن نتيح له فرص استثمار أمواله بالحلال ..» (٦٢).

بلغت المدارس الدينية التى أُفتُتِحت فى فترة الائتلاف الثانى، ثلاثين مدرسة، وبلغ فى عهدهم طلاب مدارس الأئمة والخطباء ما يزيد على خمسين ألف طالب، عدا المعاهد الإسلامية العالية، وبلغ عدد المفتين فى تركيا خلال تلك الفترة، ستمائة وتسعة وثلاثين مفتيًا، ما بين مفتى ولاية ومفتى قضاء.

وخلال سنوات السبعينات كان التعليم الدينى اختيارى غير ملزم، وإن كان معظم الطلاب يتابعونه، ومدارس تحفيظ القرآن أهلية فى نشأتها والإنفاق عليها منوط بتبرعات الأهالى، وأوقاف أهل الخير، والجمعيات المتخصصة فى هذا المجال، وقد بلغ عددها ما يزيد عن ثلاثة آلاف مدرسةٍ وغالبًا ما تكون بجوار المساجد.

إن حزب السلامة كان أملاً كبيراً من آمال المسلمين فى تركيا، ولقد إنبثق كالقبس ليزيد النور توهجًا، وزاد من هذا الأمل اندلاع الثورة الاسلامية فى إيران، فأثبتت للجميع أن الحلم يمكن أن يكون حقيقة.
بالرغم من أن العمل أمام التيار الاسلامى ليس سهلاً، فالقوى المضادة ما تزال هى المسيطرة فى تركيا، فالجيش، وكبار الموظفين، وقطاعات كبيرة من المثقفين، والقوى الخفية، ومؤامرات الغرب، والمنظمات اليهودية والصهيونية،

والماسونية، والشيوعية كلها ما تزال تتربص بالإسلام فى تركيا. وهذا ما دفع بالعنف والتطرف والإرهاب أن يطفو على السطح فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠م. ورغم هذا فقد كان الصراع يميل فى كثير من الأحيان لصالح الدين ضد السياسة، وشاركت أحزاب اليمين فى حكومات ائتلافية، وإن لم تكن تعمر طويلاً.

ثورة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وظهور الجمهورية الثالثة:

وتكفى بعض الأرقام التالية للدلالة على مدى العنف السياسى، وعلى أنه قد بلغ حدوداً غير عادية، ففى عام ١٩٧٨ كان هناك أكثر من أربعة آلاف قانون لمعالجة العنف السياسى، وحتى عام ١٩٨٠م بلغ معدل المفقودين شهرياً ١٨٣ فرداً كنتيجة للعنف السياسى [٦٣]. وقد أعلن الجنرال كنعان أورن الذى قاد الانقلاب الذى أدى إلى القضاء على الفوضى السياسية فى ١٢سبتمبر سنة ١٩٨٠م = ١٤٠١هـ أنه خلال السنتين السابقتين فقدت البلاد ٥٢٤٠ قتيلاً، وأصيب ١٤١٥٢ مواطناً، وهى أرقام جديرة بالمقارنة بتلك الخسائر التى لحقت بالبلاد خلال حرب الاستقلال التركية كلها[٦٤].

وفى تقديرى أن هذه الثورة التى أدت إلى قيام الجمهورية الثالثة فى تركيا لم يكن الهدف من سرعة الجيش فيها، والإعداد لها إلاَّ محاولة منه لوقف هذا النزيف الدموى، من ناحية، والحد من المد الإسلامى الذى تنامى وتزايد بعد الثورة الاسلامية فى إيران من ناحية أخرى، ولذلك وبعد أن رسخ العسكريون أقدامهم، ومضى ثلاثة عشر شهراً، كان لزاماً على كل الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة أن تُسرح، بل وتُصادر الحكومة ممتلكاتها، وتمنع قادتها السياسيين من مزاولة العمل السياسى لمدة عشر سنوات[٦٥]. وأبعد الزعماء الدينيين عن إستانبول، وأنقرة ونص القرار عدم عودتهم إلاّ بقرار من الهيئة التركية العامة.

فالجيش التركى منذ أيام مصطفى كمال آتاتورك له وضع خاص فى تركيا الحديثة، فهو حزب آتاتورك، والقائم على مبادئه، والحارس على أساسيات النظام الجمهورى، رغم وجود مساحة واسعة تسمح بتحرك الأحزاب والبرلمان، وهو يتدخل كلما رأى تهديداً من الحركات الاسلامية للعلمانية التي يعتبر نفسه حاميها والقيم عليها، فانقلاب ٢٧ مايو سنه ١٩٦٠م وانقلاب ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠م ماهى جميعها إلاَّ محاولات للحد من التيار الإسلامى المتطرف.

وبعد بداية الجمهورية الثالثة بقيادة الجنرال كنعان أورن، قام الجيش باعتقال زعماء الأحزاب السياسية، ووضعهم فى أماكن نائية من البلاد تحت حراسة مشددة. ولكن لم يحاكم محاكمة فعلية سوى الدكتور «نجم الدين أربقان» وحملته المحكمة مسئولية «مظاهرة القدس» التى ضمت ربع مليون متظاهراً ووفوداً من إيران وباكستان وفلسطين والأردن ولبنان وتونس والجزائر ومصر وسوريا والعراق بالإضافة إلى رجال حزب الخلاص الوطنى وطافت بمدينة قونية فى الساعة الثالثة من ظهر يوم السبت ١٩٨٠/٩/٦ وهتفت هتافات إسلامية، وبحياة القدس، ودعى فيها أربقان المسلمين إلى تعبئة عامة للجهاد ضد اليهودية، والعمل على تحرير فلسطين. وارتدى المتظاهرون الطربوش ورفضوا ترديد النشيد الرسمى، وهتفوا ضد أمريكا واسرائيل والشيوعية وأعداء الاسلام (٦٦).

فالجيش فى تركيا لا يبدو فى الصورة السياسية، ولكنه يتدخل وبمقدار محسوب وفى الوقت المناسب، فرئيس الجمهورية المختار ما هو إلاَّ رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وفى القرارات الخطيرة المتعلقة بالوضع فى قبرص، أو العلاقة مع اليونان، والاتحاد السوفيتى، أو حلف الأطلنطى فالجيش هو صاحب الرأى الأعلى، والقول الفصل.

وقد تكوَّن مجلس رئاسى فى تركيا من أعضاء مجلس الأمن القومى، وهو على شكل هيئة تنفيذية، ومدة خدماته ست سنوات، وخول الدستور

الجديد السلطة للمجلس الرئاسى هذا فى تفقد العمل التشريعى، ومن حقه مراجعة التشريعات التى تصدر عن المجلس النيابى، فيما يختص بالحقوق الفردية، ومبدأ العلمانية، والأمن القومى، والنظام العام وما شابه ذلك من الموضوعات المصيرية. وخوَّل الدستور الجديد رئيس الجمهورية الحق فى توجيه الشئون الدينية (٦٧).

وفى الرابع والعشرين من إبريل سنة ١٩٨٣م رفعت معظم القيود عن النشاط السياسى وذلك بعد أن استقرت الأوضاع الأمنية فى البلاد، الأمر الذى سمح للأحزاب السياسية بالتشكيل من جديد. وعلى الفور تأسس حزب الديمقراطية الاجتماعية تحت رئاسة أردل اينونو ابن عصمت اينونو، والذى يعد امتداداً لحزب الشعب الجمهورى، مدعم العلمانية وراعيها فى تركيا.

ومما يلفت النظر أن جميع الأحزاب السياسية التى تشكلت بعد رفع هذا الحظر سنه ١٩٨٣ كلها داعبت الشعور الدينى لدى الناخب التركى، بدرجات متفاوتة، بعضها اكتفى بالتلميح، والآخر أصر على التصريح فى برامجه السياسة على الارتباط بالدين فى خططه السياسية المستقبلية، وبمقدار هذه المداعبة نال الحزب ما يماثل هذا القدر من الأصوات.

وتُعد أحزاب «الصراط المستقيم» و «حزب تركيا العظمى» «وحزب الوطن الأم» امتداداً صريحاً للأحزاب اليمينية القديمة مثل الديمقراطى، وحزب العدالة، وأن أقطاب هذه الأحزاب على صلة وثيقة بسليمان دميرال مؤسس وزعيم حزب العدالة اليمينى السابق، «وتورغوت اوزال» الذى ترأس حزب الوطن الأم قد عمل كنائب لرئيس الوزراء سليمان دميرال للتخطيط الاقتصادى، ومثله فى ذلك حزب تركيا العظمى، فقد إتجه حزب أوزال مباشرة إلى قلب مصوتى الجناح اليمينى المتدين، والذين سبق وأن أيدوا حزب العدالة.

وأثبتت انتخابات ١٩٨٤م أن جذوة الشعور الدينى لم تخمد فى تركيا بل إنها فى توهج مستمر، وحصل حزب أوزال على ٥٤٪ من جملة الأصوات لينال بذلك ٢١٢ مقعداً زيدت ستة مقاعد أخرى فى الانتخابات التكميلية التى أجريت فى عشر ولايات تركية خلال الثامن والعشرين من سبتمبر سنه ١٩٨٦. ورغم إصرار السيد «تورغوت أوزال» على أن حزبه ليس امتداداً لأى من الأحزاب السابقة، بمعنى أنه حزب جديد لا يحمل الخصومة لأى تيار سابق، إلاَّ أن المراقب، والمتابع لمجرى التيارات السياسية والدينية فى تركيا يدرك على الفور أن حزب الوطن الأم يحمل ميراث الأحزاب اليمينية المتاعقبة ابتداءا من الحزب الديمقراطى، وحتى الجناحين المعتدلين فى حزبى العدالة، والسلامة القومى. وأن توجهات هذا الحزب هى توجهات إسلامية، عربية، شرقية فى المقام الأول وإن لم يعلن تخليه مباشرة عن ارتباطات تركية السابقة، كالسوق الأوربية المشتركة وحلف شمال الأطلنطى.

ولا يقل الرئيس التركى كنعان اورن فى توجهاته نحو العرب والمسلمين عن رئيس الحزب الحاكم، ومما يدلل على رغبته - ممثلا لتركيا - في التقارب مع دول العالم الغربي والإسلامى هو أن الرئيس التركى كرس معظم زياراته الخارجية حتى لأقطار هذا العالم، فقد زار المملكة العربية السعودية، والكويت والإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية، والمملكة المغربية، وباكستان، واندونسيا، وبنجلادش، ومصر، وتونس، وقطر. وحضر بنفسه مؤتمرات القمة الاسلامية ولعب فيها دوراً بارزًا ومميزًا، ويترأس اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن منظمة العالم الاسلامى، وليس هذا إلا تجاوبًا منه مع الشعور العام.

وما يحدث فى تركيا اليوم على الصعيدين الشعبى والرسمى ما هو إلا اتجاه ملحوظ لإحياء الدين والاهتمام باللغة العربية وإعادة الجسور مع العالم العربى والاسلامى، وأن هناك حركة تركية رسمية إلى جانب الحركة

التركية الشعبية فى اتجاه العودة إلى الدين الاسلامى الحنيف وأن هذه الحركة الرسمية أى الحكومية قد نجم عنها بعض الأمور التى كانت محظورة رسمياً من قبل، وهى الحضور فى مؤتمرات إسلامية، وتدريس اللغة العربية فى المدارس الحكومية التركية، وتعليم الدين الاسلامى فيها، وغض الطرف عن النشاط الدينى الذى تمارسه بعض الجماعات والذى كان ولا يزال محظوراً بصفة رسمية تطبيقًا لمبدأ العلمانية الذى ينص عليه دستور سنه ١٩٣٧م = ١٣٥٦هـ ثم السماح بإنشاء بعض المصارف الاسلامية فى أحد المجالات الاقتصادية الهامة.

وإن ما يلفت النظر ويستوجب إمعان الفكر هو كون هذه الحركة حكومية رسمية، ذلك أن الشعب التركى - كما سبق الإشارة - لم يتخل يومًا عن دينه، برغم علمانية السلطة فى بعض المراحل التاريخية، فاتجاه الحكومة التركية الآن لإحياء الدين ليس من قبيل نشر الدعوة فى شعب غير مؤمن بها، وإنما هذا من قبيل الاستجابة لتيار شعبى دينى كاسح، لم يستطع ذلك الاضطهاد الذى دام أربعة وستون عاماً أن يئده، أو يستأصله أو يتوقف هديره. ويكفى فى حالة كهذه أن ترفع الحكومة العقوبات، والعقبات حتى تنطلق النفوس، ويتدفق التيار من جديد طلقاً، ومندفعًا بل وكاسحًا فى كل الأودية، والدروب لتعمر النفوس من جديد، ويعود الدين فى تركيا المعاصرة مشرقاً، وإشعاعاته النيرة عامرة بالضياء.

هوامش ومراجع المبحث الخامس

اولا - الهوامش المراجع العربية:

(*) ألقى هذا المبحث، كبحث في ندوة العلامة الطرازى، بكلية الأداب - جامعة عين شمس فى الفترة ٢٢ - ٢٥ مارس سنة ١٩٨٧م، ونُشر ضمن الكتاب التذكارى الذى صدر بهذه المناسبة «المؤلف».

(١) أ.د. محمد عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ج القاهرة، ١٩٨٠م ص٥٤.

(٢) د. الصفصافى أحمد المرسى، الولايات العربية والدولة العثمانية، الدارة، العدد الرابع، السنة الثامنة - رجب سنة ١٤٠٣ هـ/ إبريل سنة ١٩٨٣م هامش ٧.

(٣) د. عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، دمشق، ١٩٧٤، ص٥٢.

(٤) الولايات العربية والدولة العثمانية، مرجع سبق ذكره، هامش رقم ٩.

(٥) الدولة العثمانية، دولة إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

(٦) وثيقة رقم ٣٧٣٨، الأرشيف التركى، دارة الملك عبد العزيز - الرياض.

(٧) أ.د. محمد فؤاد كوبريلى، قيام الدولة العثمانية، ترجمة أ .د. أحمد السعيد سليمان، القاهرة، ص١٦٨.

(٨) ابن بطوطة، «تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٨ جـ١، ١٥٦ - ١٦٦.

(٩) الدولة العثمانية والولايات العربية، مرجع سبق ذكره.

(10) Cengiz Orhunlu. Osmanll ImparatorLugunun Guney Siyaseti Istanbul, 1974, Giris.

(١١) د. على الحسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، دمشق ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص١٧١.

(12) Tunaya, TarIk Ziya, Turkiye de Siyasi partIlarI, 1859 - 1952. Ist. 192, S. 108.

(13) Turkiye'de Islamcilik Dusuncesi, Metinler/Kisiler Cilt I Hazirlayan, Ismail Kara, Ist, 1986, S 73 - 174.

(13) T.T. Z., Turkiye'de Siyasi, PartIlarI, S., 167 - 171.

(14) Ziya Gokalp, Turklugun esaslari, Ist. 1955, S., 5 - 6.

(15) George Antonits, The Arab Awakaning, London, 1939. P.106.

(16) Bulent Ecevit, Sozde Kalan Bir Devrim, Form, KasIm 1, 1965, S.,27 - 28.

(17) NlyazI Berkes, The Development of Secularism in Turkey, Ist, 196, P. 431.

(18) The Turkish Experment in Democracy, Feroz Ahmed, boulder Co.: Westview press, 1977, p. 363 - 365.

(19) Prof. Dr. Kamal. H. Karpat, Turk Demokrasi Tarihi, Ist, 1967, S.234.

التركية الشعبية فى اتجاه العودة إلى الدين الاسلامى الحنيف وأن هذه الحركة الرسمية أى الحكومية قد نجم عنها بعض الأمور التى كانت محظورة رسمياً من قبل، وهى الحضور فى مؤتمرات إسلامية، وتدريس اللغة العربية فى المدارس الحكومية التركية، وتعليم الدين الاسلامى فيها، وغض الطرف عن النشاط الدينى الذى تمارسه بعض الجماعات والذى كان ولا يزال محظوراً بصفة رسمية تطبيقًا لمبدأ العلمانية الذى ينص عليه دستور سنه ١٩٣٧م = ١٣٥٦هـ ثم السماح بإنشاء بعض المصارف الاسلامية فى أحد المجالات الاقتصادية الهامة.

وإن ما يلفت النظر ويستوجب إمعان الفكر هو كون هذه الحركة حكومية رسمية، ذلك أن الشعب التركى - كما سبق الإشارة - لم يتخل يومًا عن دينه، برغم علمانية السلطة فى بعض المراحل التاريخية، فاتجاه الحكومة التركية الآن لإحياء الدين ليس من قبيل نشر الدعوة فى شعب غير مؤمن بها، وإنما هذا من قبيل الاستجابة لتيار شعبى دينى كاسح، لم يستطع ذلك الاضطهاد الذى دام أربعة وستون عاماً أن يئده، أو يستأصله أو يتوقف هديره. ويكفى فى حالة كهذه أن ترفع الحكومة العقوبات، والعقبات حتى تنطلق النفوس، ويتدفق التيار من جديد طلقاً، ومندفعًا بل وكاسحًا فى كل الأودية، والدروب لتعمر النفوس من جديد، ويعود الدين فى تركيا المعاصرة مشرقاً، وإشعاعاته النيرة عامرة بالضياء.

(٥١) العلمانية واثارها على الأوضاع .. مرجع سبق ذكره ص ٣٣٢ - ٣٣٦

(52) Millivet 17 subat 1969.

(53) The turkish Exp. p. 382.

(٥٤) المرجع السابق ص ٣٨٣.

(٥٥) العلمانية وآثارها على الأوضاع الإسلامية فى تركيا، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٨.

(56) Cumhuriyet, Milliyet, Aksam 3 Eylul 1975.

(٥٧) المرجع السابق.

(58) Milliyet, 31 kasim 1978.

(59) cumhuriyet, 6, Nisam 1981.

(60) The Middle East journal vol. 39 No, winterir 1985.
john H. Mc Fadden, civil - Military Relations in The Third Turkisn Rcoublic, p. 70.

(٦١) العلمانية وأثرها في تركيا، مجع سبق ذكره، ص ٣٦٥.

(62)civil - Military Relations in the Third Turkish Republic, p.69- 77

المراجع العربية:

١) ابن بطوطة، تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الأنجلو المصرية القاهرة، ١٩٦٨م.

٢) الأرشيف التركى، دارة الملك عبدالعزيز بالرياض، وثيقة رقم ٣٧٣٨.

٣) د. الحسون، على، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، دمشق ١٤١٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤) د. رافق، عبدالكريم، العرب والعثمانيون، دمشق، ١٩٧٤م.

٥) أ.د. الشناوى، محمد عبدالعزيز، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، جـ١، القاهرة ١٩٨٠م.

٦) أ.د. كوبريلى، محمد فؤاد، قيام الدولة العثمانية، تعريب أ.د. أحمد السعيد سليمان، القاهرة.

٧) د. المرسى، الصفافى أحمد، الولايات العربية والدولة العثمانية، الدارة، العدد الرابع، السنة الثامنة. رجب سنه ١٤٠٣هـ = ابريل سنه ١٩٨٣م.

٨) مشهدانى. عبدالكريم، العلمانية وأثارها على الأوضاع الاسلامية فى تركيا، المكتبة الدولية، الرياض (بدون تاريخ).

ثانيا: المراجع التركية:

9. Ahmed Yucekok, Turkiye'de Din ve Siyaset, Istanbul 1971.

10. Aydemir, Sevket Sureyya, Ikinci Adam, cklt III 1950 - 1964, Iv Bask. Ist 1983.

11 Bulent Ecevit, Sozde Kalan bir Devrim, form, Kasim. 1965.

(٢٠) المرجع السابق ص٢٣٦ - ٢٣٧.

(٢١) نفس المرجع السابق ص٢٣٨.

(22) Lewis, The Emergence .... P. 411 - 418.

(23) K.H. Karpat, Turk Demokrasi Tarihi, S., 247.

(٢٤) حديث جلال بايارفى مدينه (اسكندرون) و «أنقرة» سنة ١٩٤٩: أنظر: مجلة «وطن» شهرى يناير وإبريل سنة ١٩٤٩م.

(25) Cumhuriyet, 17 Haziran 1950.

(26) Belen, Demokrasi, S. 60.

(27) T.Z. tunaya, Islamcilik cerayani, 1962, s. 225.

(28) Cumhuriyet, 28, Agos, 1950

(٢٩) العلمانية واثارها على الأوضاع الإسلامية فى تركيا، عبدالكريم مشهدانى، المكتبة الدولية بالرياض «بدون» ص ٣١٢ - ٣٢٣.

(30) S.S Aydemir, IKinci Adam, III Cilt, S. 109.

(٣١) المرجع السابق ص ٢٤٠.

(32) Milliyet, 17 Mart 1951.

(33) Cumhuriyet, I Nisan 1951.

(34) Ahmed Yucekok, Turkiye'de Din ve Siyaset, 1971, S. 0 - 91.

(35) Milliyet, 24, Mart, 1951.

(36) Zafer, 17, Tem 1952.

(٣٧) العلمانية وآثارها على الأوضاع الإسلامية فى تركيا. مرجع سبق ذكره، ص٣٢٤.

(38) Turkiye de Gerici Akimlar, 179.

(٣٩) من حديث لمندريس فى أضنه، نشر فى مجلة «ظفر» نوفمبر سنة ١٩٥٣م.

(40) Cumhuriyet, 5 Mart, 1953.

(41) The Turkish Exp. in Democracy, P. 370.

(42) M.E.J. Vll/3/1954 P. 281 (Revival of Islam in Secular Turkey).

(43) feroz ahmet: the turkish exp. in democracy, p. 373.

(٤٤) المرجع السابق ص ٣٧٤.

(٤٥) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(٤٦) المرجع السابق، ص ٣٧٥.

(٤٧) المرجع السابق، ص ٣٧٥.

(٤٨) المرجع السابق، ص ٣٧٧.

(٤٩) نفس المرجع، ص ٣٧٧.

(٥٠) المرجع السابق، ص ٣٧٨.

12. Prof. Dr. Cengiz Orhunlu, Osmanli Imparator Lugunun Guney Siyaseti Habes Eyaleti, Istanbul,1974.
13. Ismail Kara, Turkiye de Islamcilik Dusuncesi, Metinler, Kisiler, cılt I, Ist 1986.
14. Prof. Dr. Kemal. H. Karpat, Tur; Demokrasi Tarihi, Istanbule 1967.
15. Prof. Dr. Tunaya, Tarik Zafer, Turkiye'de Siyasl Partllarl, 1859 - 1952, Ist. 1952.
16. Ziya Gok Alp., Turkculugun Esaslarl, Ist 1952.

ثالثا: المراجع الانجليزية:

17. Ahmed Feroz, The Turkish Experment in Democracy, Westview press, 1977.
18. George Antonius, The Arab Awakening, Lon.1939.
19. Prof. Lewis, pernard, The Emergence of Modern Turkey, London 1972.
20. Prof. Niyaz Berkes, The Development of Secularizim in Turkey, Ist. 1964.

رابعا: المجلات والجرائد التركية والانجليزية.

-Aksam Eylul 1975.
-Cumhuriyet, Haziran, Agostus 1950.-
Nlsan 1951, Mart, 1935.
Arallk 1965, Nlsan 1981.
-Milliyet, Mart, 1951, Subat 1969, Kasim 1972.
-Vatan Dergisi, Ocak, Nlsan 1949.
-Zafer Dergisi, Temmuz, 1952, Aralik, 1953.
-The Midlle East Jornal, Vol. VIII, March, 1954. Vol 39 No. I winter 1985..

القسم الثانى

ثورة ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠م والجمهورية الثانية

الموضوع	رقم الصفحة
القسم الأول **من ديكتاتورية الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية**	١ – ٢٩٤
* – مقدمة.. خواطر وحقائق.	٧
المبحث الأول	٣ – ٢٤
* – الحياة الديمقراطية فى الدولة العثمانية ..	
المبحث الثانى	٢٥ – ٧٨
* – الديمقراطية خلال حرب الاستقلال ١٩١٤– ١٩٢٣م ..	
المبحث الثالث	٩٧ – ١٢٨
* – تدعيم الاتجاه نحو نظام الحزب الواحد خلال العصر الجمهورى .. ١٩٢٣ – ١٩٣١م ..	
المبحث الرابع	١١١ – ١٤١
* – تجربة ديمقراطية مستأنسة ... الحزب الجمهورى الحر ...	
المبحث الخامس	١٤٣ – ١٩٣
* – الحرية السياسية وهزيمة حزب الشعب الجمهورى ١٩٤٥ – ١٩٥٠م ..	
* – ارهاصات التعددية الحزبية.	
المبحث السادس	١٩٥ – ٢٣٢
* – عدنان مندرس والحزب الديمقراطى.	
المبحث السابع	٢٣٣ – ٢٧٤
* – الاقتصاد تحت إدارة الحزب الديمقراطى.	
المبحث الثامن	٢٧٥ – ٢٩٤
* – حزب الشعب الجمهورى فى مقاعد المعارضة.	

••*•••*•••*••

(أ) «الكتب التي صدرت للمؤلف»

أولاً:

المؤلفات:

١) دراسات في الشعر التركي - طبع في القاهرة عام ١٩٧٨م. (نفذ).

٢) دراسات في الأدب الشعبي التركي - باللغة التركية.. عام ١٩٨٠م. (نفذ).

٣) السلالات اللغوية ومكانة اللغات الشرقية بينها - طبع في القاهرة عام ١٩٨٠م (نفذ).

٤) من خطب الملك عبدالعزيز - دراسة وثائقية.. الدارة.. الرياض -المملكة العربية السعودية عام ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م - رقم ٣٨ مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز.

٥) سلطان الفضاء.. وخيال الشعراء.. مطبعة خطَّاب - القاهرة عام ١٩٨٧م.

٦) القمر الصناعي العربي.. الجذور والآفاق.. دار الزهراء للنشر - القاهرة ١٤١١ هـ= ١٩٩١م.

٧) استانبول.. عبق التاريخ وروعة الحضارة.. دار الآفاق العربية.. القاهرة عام ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩م.

٨) قواعد اللغة العثمانية والتركية .. دار الأفاق العربية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩م.

٩) علم اللغة التقابلي وتطبيقاته على اللغات الشرقية.. دار الأفاق العربية بالقاهرة.. الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م الطبعة الثانية.

٢) مرآة جزيرة العرب .. مترجم في جزئين .. دار الرياض للنشر والتوزيع – طبعة أولى ١٩٨٣م طبعة ثانية في جزء واحد .. دار الآفاق العربية – القاهرة ١٩٩٩م .
٣) رحلة أوليا چلبي .. الحجاز .. الرحلة الحجازية .. مترجم عن التركية العثمانية .. صدر عن دار الآفاق العربية بالقاهرة عام ١٩٩٩م .
٤) أربقان والتيار الإسلامي – ترجمة وتقديم : أ . الصفصافي أحمد المرسي دار النشر . ايتراك ٢٠٠٣م ١٤٣٠هـ .
٥) بشار كمال ، الصفيحة ، وقصص أخرى ، المجلس الأعلى للثقافة ، وزارة الثقافة المشروع القومي للترجمة ، الطبعة الأولي القاهرة ٢٠٠٥م.
٦) مخدومقلي فراغي ،، شاعر التركمان الأول ، [حياته ومنتخبات] المجلس الأعلى للثقافة ، وزارة الثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، العدد (٨٩٠) القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
٧) أولكر آرغين صوى ، تطور فن المعادن الإسلامي ، المجلس الأعلى للثقافة والفنون ، وزارة الثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، العدد (٩٧٣) الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
٨) الطيور المهاجرة ، [وقصص أخرى] مختارات من القصة القصيرة التركية . آفاق عالمية العدد (٤٤) الهيئة العامة لقصور الثقافة الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
٩) الدكتور عبد الله توسك ، نفحات على مقام العشق ترجمة عن التركية / الدكتور الصفصافي أحمد القطورى – القاهرة ٢٠٠٦م ١٤٢٦هـ .

ثالثاً : المراجعة :

١) منصور الحلاج .. مأساة في خمسة فصول للشاعر التركي .. صالح ذكي أقطاي . ترجمة ودراسة د. عبد الرازق بركات مراجعة : أ.د/ الصفصافي أحمد المرسي المجلس الأعلى للثقافة – ١٩٩٩م .

١٠) القيم الأسرية بين الأصالة والمعاصرة.. دار الآفاق العربية – القاهرة ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢م.
١١) اللغة التركية.. قواعد ونصوص.. جواد الشرق.. القاهرة.. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
١٢) دراسات في الشعر التركي حتى بدايات القرن العشرين.. الجزء الأول.. جواد الشرق ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م.
١٣) أوراق تركية.. حول الثقافة والحضارة.. الكتاب الأول.. التاريخ والسياسة.. الجزء الأول جواد الشرق ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م.
١٤) أوراق تركية.. حول الثقافة والحضارة.. الكتاب الأول التاريخ والسياسة.. الجزء الثاني.. جواد الشرق ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م.
١٥) أوراق تركية.. حول الثقافة والحضارة.. الكتاب الثاني.. الجزء الأول.. اللغة والأدب والفنون – دار النشر: ايتراك. ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣م.
١٦) التطور الديمقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، الجزء الأول؛ حرب الاستقلال والجمهورية التركية ١٩١٨ – ١٩٦٠م. مركز الدراسات الشرقية؛ سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
١٧) الوثائق العثمانية [الديلوماتيك] دراسة حول الشكل والمضمون.. القاهرة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م الطبعة الأولى.
١٨) الترك في موكب الحضارة.(١) اطلالة على ثقافة الترك وحضاراتهم القديمة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

ثانياً: الترجمة:

١) يشار كمال والقصة التركية القصيرة.. دراسة وترجمة – الدار المصرية اللبنانية – يناير ١٩٩٧م.

ثانياً: الترجمة:

١) رحلة أوليا چلبى إلي مصر والسودان..

٢) الدعامة الوسطى .. رواية للأديب التركي يشار كمال المجلس الأعلى للثقافة والفنون..

٣) نظرة على تاريخ الأدب الأذربيجاني.. مترجم عن اللغة الآذارية..

٤) د. عبدالله توسك؛ محى الدين گلشنى..

٥) پورتيريه فتح الله گولن..

٦) دليل المسئوول الديني..

ثالثاً: المعاجم:

١) المعجم العثماني.. التركي.. العربي.. الكبير معجم ثلاثي اللغة..

٢) المعجم التركي.. العثماني – العربي الجديد.. معجم ثلاثي اللغة..

٢) السلطان عبدالحميد على ضوء الوثائق. ترجمة: طارق عبدالجليل - مراجعة وتقديم: أ.د/ الصفصافي أحمد المرسي - الدار العثمانية استانبول ٢٠٠٣م.

رابعاً: التقديم:

١) الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة «دراسة في الفكر والممارسة» - جواد الشرق للنشر والتوزيع القاهرة - ٢٠٠١م.
تأليف: طارق عبدالجليل السيد/ تقديم: أ.د/ الصفصافي أحمد المرسي.

خامساً: المعاجم:

١) «معجم صفصافي» تركي - عربي.. طبع في القاهرة واستانبول - عدة طبعات منذ عام ١٩٧٦م.
٢) المعجم التركي - العربي/ الكبير.. دار الدعوة - استانبول عام ١٩٨٥م.
٣) المعجم التركي - العزبي/ الصغير.. دار ايتراك - القاهرة الطبعة السادسة: ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣م.

(ب) «الكتب التي تحت الطبع» «المؤلفات»

١) التطور الديمقراطى فى تركيا الحديثة والمعاصرة فى جزئين، تأليف (فى المطبعة) الجزء الثانى (فى المطبعة).
٢) قضايا وهموم المواطن التركي في الشعر خلال القرن العشرين..
٣) يشار كمال - شاعر الملاحم ومبدع الروائع - المجلس الأعلى للثقافة.
٤)السلاچقة بين عبق التاريخ وروعة الحضارة.
٥) التجربة الديمقراطية فى تركيا المعاصرة - حتى عام ١٩٨٠م.